إصدارات الجمعية العلمية السعودية
للقرآن الكريم وعلومه - الرسائل العلمية (٢٣)

أثر القراءات في الوقف والابتداء

دراسة نظرية تطبيقية

تأليف
محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي
المحاضر بقسم الدراسات القرآنية
جامعة الملك سعود

تقديم
أ. د. محمد بن سليمان المنيع د. خالد بن محمد العلمي

دار التدمرية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أثر القراءات في الوقف والابتداء

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

أصل هذا الكتاب

رسالة ماجستير؛ تقدم بها الباحث لقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونوقشت بتاريخ: ١٤٣٢/١/٢٧هـ وأجيزت بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

دار التدمرية
الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦
هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM
المملكة العربية السعودية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إصدارات الجمعية العلمية السعودية
للقرآن الكريم وعلومه - الرسائل العلمية (٢٣)

أثر القراءات في الوقف والابتداء

دراسة نظرية تطبيقية

تأليف
محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي
المحاضر بقسم الدراسات القرآنية
جامعة الملك سعود

تقديم
أ. د. محمد بن سريع السريع د. خالد بن محمد العلمي

دار التدمرية

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. ***وبعد:***

فإن أجل ما يشتغل به الباحثون العناية بالقرآن الكريم، تعلماً وتعليماً، وتدبراً وفهماً، مدارسةً وتأليفاً، وإنه لجدير أن تفنى الأعمار في خدمته، والأوقات في تلاوته وفهمه وتدبره، كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

وموضوع هذه الرسالة قيم جيداً؛ لتناوله أثر القراءات في الوقف والابتداء، وهو جانب مهم لمن عُني بهذا العلم، وتتضح أهميته وأثره في أداء تلاوة القرآن الكريم والمواضع التي يحسن بالقارىء أن يقف عندها بما يتفق مع وجوه القراءات والتفسير واستقامة المعنى وصحة اللغة، فيستتم القارىء الغرض من قراءته، وقد كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يهتمون بهذا الجانب غاية الاهتمام فقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَأَحَدُنَا يُؤْتَى الإِيمَانَ قَبْلَ أَنْ يُؤْتَى الْقُرْآنَ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ـ ﷺ ـ فَيَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا، وَحَرَامَهَا، وَآمِرَهَا، وَزَاجِرَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهَا»[1]، ومن دلائل حرصهم ـ رضوان الله عليهم ـ على ضبط

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب العلم، باب كيف يُتَعلَّم القرآن وصحَّحه، (٣٥/١) طبعة دار المعرفة بإشراف الدكتور/يوسف المرعشلي، وأخرجه البهيقي في سننه في كتاب الصلاة، باب البيان أنه إنما قيل يؤمهم أقرؤهم (١٢٠/٣) السنن الكبرى للبهيقي، طبعة دار المعارف العثمانية ١٣٤٧ هـ.

وسلامة ذلك في لغتهم ما ورد عن أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه أنه قال لرجل معه ناقة: أتبيعها..؟ فقال: لا، عافاك الله، فقال رضي الله عنه: (لا تقل هكذا، ولكن قل: لا، وعافاك الله)[1].

وقد استمر اهتمام وعناية السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم بعلم الوقف والابتداء إلى أن جاء عصر التدوين بدءاً بكتاب الوقوف لشيبة بن نصاح المدني الكوفي (١٣٠هـ/٧٤٧م). قال ابن الجزري: (وهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَ فِي الوُقُوفِ)[2]، وتحتاج معرفة هذا الفن إلى علوم كثيرة، قال ابن مجاهد: (لا يقوم بالتمّام من الوقوف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وكذا علم الفقه)[3].

والناس مختلفون في تعيين مواضع الوقف، فمنهم من جعله على انتهاء النَّفَس، ومنهم من جعله على رؤوس الآي، والصواب أنها تتعلق بالمعاني، لأنها أصل والأنفاس تابعة لها، فقد يأتي وقف في وسط الآية، والأغلب مجيئها في أواخرها، وأكثر القرّاء يبتغون في الوقف المعنى وإن لم يكن رأس آية، ونازعهم فيه بعض المتأخرين وقالوا: هذا خلاف السنة فإن النبي ﷺ كان يقف عند كل آية، فيقول: (الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينْ)، ويقف، ثم يقول: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ) وهكذا روت أم سلمة رضي الله عنها (أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم كان يقطع قراءته آيةً آيةً)، ومعنى هذا الوقوف على رأس الآي.

وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف، وأكثر ذلك في السُّوَر القصار الآي نحو الواقعة ـ وهذا هو الأفضل غالباً ما لم تتعلق بما بعدها)[4]، إذ قد يحجب المعنى ويتعذر إدراكه على المستمع إن لم يكن

(١) القطع والائتناف لابن النحاس: ٩٣.
(٢) غاية النهاية لابن الجزري ١/٣٣٠.
(٣) المصدر السابق ١/١٣٩.
(٤) المكتفي في الوقف والابتداء للإمام الداني، تحقيق د. يوسف المرعشلي، ص ٤٨، ٥٩ (بتصرف).

من أهل العلم والفهم؛ لأن من مقاصد القرآن الكريم الفهم والتدبر، كما يتعين العمل بهذا القول وأخذه في الاعتبار عند النظر إلى عدم وجود عدٍّ واحدٍ لآي القرآن الكريم، وأعظم من هذا وذاك: ماذا يقول المنصف عندما يجد بعض كبار العلماء والمحققين المتقدمين من أمثال الداني رحمه الله وغيره وقد حكموا في الوقف على رؤوس بعض آي القرآن بأن الوقف قبيح ونحو ذلك؟ فالأسلم والأحوط والبراءة من هذا كله ـ في رأيي ـ هو ما سبق بيانه والله أعلم.

وهذا ولقد اطلعت على كتاب الشيخ محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي الذي توفر على تصنيفه ليفيد منه طلبة العلم بما يقر بهم إلى الله والموسوم بـ **(أثر القراءات في الوقف والابتداء)** فرأيته قد أفاد وأجاد، ورأيت عظم الحاجة إلى مثله ليرجع إليه ويعول عليه، فقد وجدت فيه فوائد معتبرة لا يقدرها قدرها إلا من رزقه الله التوقف للاطلاع عليها في مواضعها منه، جعله الله في ميزان حسناته وأعلى به درجاته.. آمين.

وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. خالد بن محمد العلمي
مشرف التوعية الإسلامية بالإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة
١٤٣٣/٢/٢٤هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شكر وتقدير

قَلَمي بحمدِكَ يا مُهَيْمِنُ ينْبضُ يا مَنْ خيامُ نَدَاكَ لا تتقَوَّضُ
أسبغْتَ منكَ عليَّ أكرمَ نعمةٍ آياتِك العُلْيا التي لا تُدْحَضُ
فلك المحامدُ ضعفَ ما حمد الورى ولك الثناءُ أكُفُّه لا تُقْبَضُ

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان، وأقف بكلِّ تواضعٍ وامتنان أمام عناية وأكفِّ أبويَّ الكريمين التي كانت مصدر التوفيق لي من بعد فضل الله وتوفيقه، وأسأل الله تعالى أن يتولى جزاءهما عنِّي بصلاح ما أهم من أمر الدين والدنيا والآخرة، وأن يبلغهما في الدارين من رحمة الله وأنعمه وألطافه وتولِّيه ما لم يخطر لهما ببال، ولم تبلغه منهما المنى أو يشمله السؤال.

وأعترف بالمنة والفضل لفضيلة والدي وشيخي المغفور له بإذن الله تعالى الأستاذ/التلميدي بن محمود الجكني رحمة الله عليه، الذي أخذت عنه القرآن، فكان له عليَّ الفضلُ بعد الله تعالى في تعلّم ما يتصل به من علوم، وإن كان الأجل بادره قبل أن تُخرجَ أرضُه الطيبةُ زُخرُفها وغراسها، فإنِّي أسأل الله تعالى أن يعظم له أجره في دار الخلود، وأن يبلغه بما قدَّم للقرآن وأهله منازل النبيين والصديقين والشهداء، وأن لا يقطع أجره في علمه المنتفع به إنَّ ربي قريبٌ مجيب الدعاء، وأثني بعد ذلك بجميع شيوخي الأماجد النجباء، وأساتذتي الهُداة الألبّاء، الذين سلكوا بي طريق التماس العلم، وأخصُّ منهم بالذكر الدكتور/خالد بن محمد الحافظ العلمي، والشيخ محمد عبدالحميد أبو روَّاش، وشيخ قراء المسجد النبوي الشريف/الشيخ إبراهيم الأخضر القيم، والذين كان لهم علي الفضلُ بعد الله

في دراسة القرآن، والتنبيه أثناء الختم عندهم على مواضع الوقف ودقائقه مما كوَّن عندي الرغبة في مطالعة ودراسة هذا الباب من أبواب علوم القرآن.

وأشكر كلَّ من أعان بخبرته وأرشد وقومَّ بحكمته وسدَّد خلال كتابة الموضوع.

وصلى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابته والتابعين، والحمد لله رب العلمين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتَّمان الأكملان على خير خلقه نبينا محمد وعلى آل بيته وصحابته والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فإنَّ الله ـ ﷻ ـ نزَّل الفرقان على عبده، ورحمَ هذه الأمَّة بتعدّد الأوجه التي نزل بها هذا الكتابُ العظيم، ثمَّ كان تعدّد وجوه القراءات إعجازاً للمكذبين والمعاندين الجاحدين؛ إذ تتعدّد به المعاني حسب اختلاف الحركات وزيادة أحرف الكلمة ونقصها.

ومن المعلوم أنَّ من أجلّ مقاصد وحكم تعدّد القراءات واختلافها هو التيسير ورفع الحرج عن الأمة في قراءة كتاب الله تعالى، ولكن إلى جانب هذا الهدف أبرز اختلاف التنوع في القراءات جوانب غير ذلك، ومن أجلّها جانب تعدّد المعاني بتعدّد القراءات، ومن ورائه جانب تعدّد المعاني بالوقف والابتداء المترتب على اختلاف هذه القراءات.

وإفراد هذه المواضع بدراسةٍ استقرائيةٍ سيظهر به التجديد والابتكار في هذا الفنِّ حيث إنَّ الأقدمين ـ رحمهم الله تعالى ـ الذين وضعوا دعائم هذا العلم بحثوا تلك المسائل ضمناً عند تناولهم لاختلاف القراءات، ولم يجعلوها رئيسةً في بيانهم لمواطن الوقف والابتداء، فهي منثورةٌ متفرِّقةٌ في مصادر هذا العلم من علوم القرآن، والحاجة ماسّة إلى استخراجها ودراستها والمقارنة بين اختلاف العلماء فيها، وهذا التعدُّد في المعاني الذي سببه اختلاف مواطن الوقف حسب القراءات هو ما أبغي استقراءه في القرآن الكريم حيث جمعت فيه أكثر من (١٧٠) موضعاً.

كما أنَّ استكثار معاني القرآن بتعدّد أوجه الوقف والابتداء مع استحالة تعارضها وتضادّها نوع إعجازٍ أدَّى إليه اختلاف المعاني بحسب أوجه الوقف والابتداء بين القراءات، وهو مما اختصّ به كتاب الله تعالى، بحيث يكون الوقف سائغاً على قراءةٍ ومؤدياً لمعنى تامٍّ، وغير سائغٍ على القراءة الأخرى، ومضيفاً لمعنى آخر غير الذي أدَّته الأولى.

وبهذا يتبيَّن أنَّ جمع هذه المواطن في جميع القرآن سيكون خدمةً لكتاب الله تعالى، وإبرازاً لجانبٍ عظيم من جوانب الإعجاز القرآني، ورداً على من جعل تغاير المعاني ذريعةً إلى رمي القرآن بالتناقض ومن ثمَّ التشكيك في ثبوت أنَّه من عند الله تعالى.

أهداف البحث:

١) جمع المواضع المختلف فيها في الوقف والابتداء من حيث تعدّد القراءات، ودراستها دراسةً تحليليةً، وذلك في جميع القرآن الكريم.

٢) بيان أثر القراءات على الوقف والابتداء لكلّ قراءةٍ بحسبها.

٣) بيان المعاني التي تتعدّد بتعدّد القراءات واختلاف الوقوف.

أهمية الموضوع وأسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى عدّة أمورٍ منها ما يلي:

١ ـ أنَّ هذا البحث يبرز جانباً مهماً وهو العلاقة بين عدد من علوم القرآن وهي القراءات، والوقف والابتداء، والتفسير.

٢ ـ إضافته لجمع شتات الوقف والابتداء بين القراءات ببيان أماكن الوقف وما يسوغ الابتداء به وما لا يصحّ الوقف عليه، وهذا يعدُّ ابتكاراً وإضافةً جديدةً لم يُسبق إليها ـ حسب علمي ـ.

٣ ـ أهمية الوقوف على مذاهب الأقدمين في الوقف والابتداء عند تعدّد القراءات، ودراسة مسائل الخلاف بينهم باستفاضةٍ على وجه التحرير والتدقيق.

٤ ـ أنَّ العناية بهذا الموضوع تُبرز وجوهاً كثيرةً من الإعجاز القرآني العظيم من حيث القراءات والمعاني الجليلة.

٥ ـ أنَّ أثر القراءات على علم الوقف والابتداء من ناحية تعدّد المعاني واتساعها، لم ينل من البحث العلمي والدراسة والتحقيق ما نالته بقية مباحث هذا العلم كأثرها في علم التفسير واللغة والأحكام والعقائد، وحصيلة المواضع المسجّلة فيها خيرٌ شاهدٍ على ذلك.

حدود البحث:

إنَّ عملي في هذا البحث كان باستقراء جميع الخلافات الفرشية التي يتعدّد المعنى باختلاف الوقف عليها بين القراء في جميع القرآن الكريم، ونقلت أحكام الأقدمين عليها، وقمت ببيان المعاني المترتبة على الوقف على كل قراءةٍ.

وكان الاعتماد ـ بعد الله تعالى ـ في جمع هذه المواضع ودراستها على أهم المراجع والمؤلفات في هذا الفن، وكذلك التفاسير وكتب القراءات التي اعتنى أصحابها بالوقف والابتداء ضمناً.

وأسأل الله تعالى أن يعين ويسدّد ويجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وموجباً لرضوانه إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

خُطَّةُ البَحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمةٍ وتمهيد وقسمين وخاتمة، على التفصيل التالي:

* **المقدمةُ:** وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطته، ومنهجه.

* **التمهيد:** ويتضمن علاقة الوقف والابتداء بغيره من العلوم، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: علاقته بعلم القراءات.

المبحث الثاني: علاقته بالعلوم الأخرى.

* **القسم الأوَّل**: **(الدراسة النظرية)** وفيها ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: اتجاهاتُ اختلاف القراءات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: اختلاف ألفاظ القراءات واتحاد المعاني.

المبحث الثاني: اختلاف ألفاظ القراءات ومعانيها اختلافَ تنوع.

المبحث الثالث: اختلاف ألفاظ القراءات ومعانيها اختلافَ تغاير.

الفصل الثاني: مناهجُ القراء في تحديد مواضع الوقف، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: مراعاة الوقف من حيث رؤوس الآي.

المبحث الثاني: مراعاة الوقف من حيث اللفظ.

المبحث الثالث: مراعاة الوقف من حيث المعنى.

الفصل الثالث: أنواع اختلاف القراءات التي يتأثرُ بها الوقف. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: الخلافُ المتعلق بالأفعال، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوَّل: الالتفاتُ في الأفعال من الغيبة إلى الحضور، ومن الحضور إلى الغيبة.

المطلب الثاني: تعدد بناء الأفعال للمعلوم أو المجهول حسب القراءة.

المطلب الثالث: تردد الفعل بين الماضي والأمر حسب القراءة.

المطلب الرابع: عطفُ الفعل واستئنافُه حسب القراءة.

المبحث الثاني: الخلافُ المتعلقُ بالأسماء والحروف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: اختلافُ الحركات والأعاريب للأسماء حسب كل قراءة.

المطلب الثاني: تعدد معاني الحرف حسب القراءة.

المطلب الثالث: إبدالُ حرف مكان حرف حسب القراءة.

المبحث الثالث: الخلافُ المتعلق بالجمل والأساليب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: العطفُ والاستئناف.

المطلب الثاني: الخبر والإنشاء.

المطلب الثالث: تمامُ المعنى عند رأس الآية، واتصالُه بما بعدها حسب القراءة.

* **القسم الثاني: (الدراسة التطبيقية):**

وتشتمل على حصر المواطن الفرشية المتعلقة باختلاف الوقف في جميع سور القرآن الكريم.

* **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، والصعوبات التي واجهتني.

ويلي ذلك الفهارس العامة.

منهج البحث:

سلكت ـ بعون الله تعالى ومشيئته ـ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك وفق ما يلي:

- جمعت كلّ آيات القرآن الكريم التي يتغيّر المعنى بتغيّر مواطن الوقف والابتداء فيها باختلاف القراءات، معنوناً لكلّ سورةٍ باسمها.
- كتبت الآية القرآنية بالرسم العثماني في أعلى الصفحة برواية حفصٍ عن عاصم إن كانت قراءته طرفاً في الخلافِ، وإن كان الخلاف خارجاً عنْ قراءته أُثبت الآية بقراءة أوَّل قارئ يشترك في الخلاف مع غيره حسب الترتيب المعروف عند أهل القراءات.

- ذكرت القراءات الواردة في الآية، وعزوت إلى مصادر هذا الفنَّ وأمَّهات الكتب فيه، ثمَّ أتبعتُ إيراد القراءات بتبيين الخلاف في الوقف المترتّب على اختلاف القراءات، ثمَّ ختمتُ ذلك بإيضاح المعاني الناتجة عن اختلاف الوقوف مستعيناً بأقوال المفسرين وأهل التوجيه بقدر ما يتّضح به المعنى ويزول الإشكال في الآية، ولم أذكرُ من الخلاف الفرشي بين القرَّاء إلَّا ما ترتَّب عليه اختلاف المعنى.

- في مواضع اختلاف العلماءِ في محلّ الوقف، جمعت أقوالهم في ذلك، وبحثت عن من رجَّح بينها من العلماء بعدهم، وما لم أجد فيه من رجَّح بينهم قمتُ بالدراسة ومن ثم الموازنة والترجيح بين هذه الأقوال.

- عزوت الآيات القرآنية إلى السورة برقم الآية على العدّ الكوفيِّ المتّبع في مصحف المدينة النبوية.

- خرجت جميع الأحاديث والآثار، وذلك بذكر من خرّجه من أصحاب الكتب الستة أو غيرهم من كتب السنة، مع الإشارة في التخريج إلى ما إذا كان (بلفظه، أو بنحوه، أو بمعناه)، وذكرت في ذلك الباب والجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الأثر عند العزو.

- إذا كان الحديث أو الأثر المخرَّج في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك عن غيرهما من كتب السنة، وإن لم يكن الحديث فيهما، فإنِّي خرّجته وسقتُ كلام أهل الحديث فيه تصحيحاً وتضعيفاً.

- قمت بتوثيق المسائل العلمية من مصادرها الأصلية وتحقيقها وتحريرها عند الحاجة، وقدَّمت في ذلك كتب الأقدمين.

- نسبت الأبيات الشعرية التي يستدلُّ بها العلماء للمعاني إلى صاحبها مع ذكر البحر والشاهد ووجه الاستشهاد.

- ترجمت للأعلام غير المشهورين كالخلفاء الراشدين ـ ﷺ ـ أمَّا

الأعلام الذين ورد ذكرهم في سياق ترجمة ما فلم أترجم لهم تجنباً للإطالة، وراعيت الإيجاز في التعريف والترجمة، مكتفياً بذكر مصدرين فقط من مصادر التراجم لكلّ عَلَم.

- بالنسبة للمصادر التي أنقل عنها نصاً فإنّي أحلت إليها بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة مع جعل النص المنقول بين قوسين، أمّا المعاجم اللغوية، فإنّي اكتفيت فيها بذكر مادة الكلمة فقط.
- إذا نقلت بالمعنى فإنّي أكتفي بالإحالة إلى المصدر مسبوقاً بكلمة: «انظر»، وأكتفي في الحواشي باسم الكتاب ومؤلّفه دون بيانات الطباعة وغيرها حيث أوردها مفصّلةً في فهرس المصادر والمراجع.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القسم الأوَّل

الدراسة النظرية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التمهيد

ويتضمن علاقة الوقف والابتداء بغيره من العلوم.

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: علاقته بعلم القراءات.

المبحث الثاني: علاقته بالعلوم الأخرى.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول:

علاقته بعلم القراءات

إنَّ العلاقةَ القائمةَ بين علمِ القراءاتِ وعلمِ الوقفِ والابتداءِ تتمثَّلُ في أنَّ القراءاتِ هي مجالُ التطبيقِ العمليِّ لعلَمِ الوقفِ والابتداءِ، وهذه القراءاتُ يختلفُ الوقفُ فيها بحسبِ القراءةِ؛ فقدَ يكونُ الموضعُ وقفاً على قراءةٍ وليس بوقفٍ في قراءةٍ أخرى، وهذا ما يجعل من تمامِ العلمِ بالقراءاتِ معرفةَ الوقفِ والابتداءِ لكلِ قراءةٍ بحسبها؛ فذلك الغرَضُ هو الدافعُ للعلماءِ أن يذكروا مذاهب القرَّاء في الوقفِ والابتداءِ ويُدَوِّنوها في مصنفاتهم[١]، كما قال **ابنُ الجزريِّ**[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ : «لا بُدَّ من معرفةِ أصولِ مذاهبِ الأئمَّةِ القُراءِ في الوقفِ والابتداءِ، ليُعتمدَ في قراءةِ كُلٍّ مذهبُهُ»[٣].

وبذلك يُعلَمُ أنَّ القُراءَ الذين اشتهرت عنهمُ القراءاتُ لم يتَّحدوا في

---

(١) من أهم كتب القراءاتِ التي تعرّضت لاختلافِ الوقفِ باختلافِ القراءةِ كتاب التذكرة لابن غلبون فقد احتوى قريباً من تسعين موضعاً ارتبطت فيها الوقوفُ بالقراءاتِ.

(٢) هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، ولد ٧٥١هـ، أبو الخير الإمام المحقق إمام القراءات، صاحب التصانيف، قرأ القرآن على عبدالوهاب بن السلار وأحمد بن إبراهيم الطحان والعلامة ابن الصائغ وغيرهما، وممن قرأ عليه ابنه أحمد، ومحمود الشيرازي، من أشهر مصنفاته: النشر في القراءات العشر، وتحبير التيسير، ونظم طيبة النشر في القراءات العشر، غاية النهاية طبقات القراء، توفي سنة: ٨٣٣هـ. انظر: ترجمته في: غاية النهاية (٢/٢١٧)، شذارت الذهب (٧/١٠٧).

(٣) انظر: "منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول" للدكتور/السالم (٨١٥).

مذاهبِ الوقفِ، وهذا ما جعلَ القراءةَ لهم على وجهِ الإتقانِ مُستلزمةً إحاطةَ القارئِ بمذاهبهم في الوقف ليلتزمها؛ ولأهمية ذلك قال الإمام **ابنُ مجاهدٍ**[١] ـ رحمه الله تعالى ـ : «لا يقوم بالتمام إلَّا نحويٌّ عالمٌ بالقراءة، عالمٌ بالتفسير، عالمٌ بالقصص وتلخيص بعضها من بعضٍ، عالمٌ باللغة التي نزل بها القرآن»[٢]، فالعلمُ بالقراءةِ في كلامهِ ـ رحمه الله تعالى ـ فيه إشارةٌ إلى علاقةِ القراءاتِ بالوقفِ بحيثُ لا يتحصَّلُ إتقانُ الوقوفِ على وجهها إلَّا لمن أدركَ اختلافَ الوقفِ بحسبِ الوجهِ المقروءِ به، وهذا ما يُقَوِّيهِ قولُ الإمام **الداني** ـ رحمه الله تعالى ـ : «معرفةُ ما يتمُّ الوقفُ عليه، وما يحسُنُ وما يقبحُ، من أجلِّ أدوات القُرَّاء المحققينَ، والأئمَّةِ المتصَدرين، وذلك مما تلزم معرفتُه الطالبينَ، وسائرَ التالين»[٣]، بل عدَّهُ **ابنُ الجزريِّ** ـ رحمه الله تعالى ـ شرطاً في جامعي القراءاتِ حيثُ قال: «فالحاصِلُ أَنَّ الَّذي يُشتَرَط على جامِعِي القراءاتِ أربعةُ شروطٍ لابدَّ منها، وهي: رعايةُ الوقفِ، والابتداءِ، وحُسنُ الأداءِ، وعدمُ التركيبِ»[٤]. والله تعالى أعلم.

كما تتمثلُ علاقةُ هذينِ العِلمينِ من علوم القرآنِ ببعضهما في أنَّ القراءاتِ قد تكون مُرجِّحةً لخلافِ علماءِ الوقفِ والابتداءِ في الوقفِ على موضعٍ مَّا.

ومن مواردِ ذلكَ خلافُ العلماءِ ـ رحمهمُ اللهُ تعالى ـ في الوقفِ على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

حيثُ اختلفوا في الوقفِ هل هو عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أو عند قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾.

---

(١) وهو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، أوَّل من سبّع السبعة، قرأ على قنبل وعلى عبدالرحمن بن عبدوس، وقرأ عليه إبراهيم الحطاب وأحمد الخلَّال وأحمد بن نصر الشذائي، توفى سنة: ٣٢٤هـ. انظر: معرفة القراء (٢٦٩/١)، وغاية النهاية (١٢٨/١).

(٢) القطع والائتناف (ص ٩٤).

(٣) شرح القصيدة الخاقانية للداني (٩٦/٢).

(٤) منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول (١٦٢٣).

والرَّاجحُ في ذلك ـ والعلمُ عند الله تعالى ـ أنَّ الوقفَ عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ لما جاءَ في قراءة أبي بن كعب وابنِ عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ (ويقول الراسخون في العلم آمنا به)[١]، وهي بإسنادٍ صحيحٍ على شرطِ الشيخينِ كما قال الحاكمُ في المستدركِ ووافقهُ عليه الذهبي[٢]، وكما أشارَ إليه ابنُ حجر في الفتح، وجاءَ كذلك في قراءة عبدالله ابن مسعود: (إن تأويلُه إلَّا عند الله)[٣]، وهاتانِ القراءتانِ ـ وإن خالفتا رسمَ المصحفِ فشَذَّتا بذلك ـ يُحتجُّ بهما على ترجيحِ الوقفِ عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ على غيرهِ؛ لأنَّهما محمولتانِ ـ في أقلّ الأحوالِ ـ على أنَّهما تفسيرُ صحابيٍّ شهد التنزيلَ، وهذا ثالثُ أنواعِ التفسير بعد القرآنِ والسُّنةِ؛ ولذلك قال ابنُ حجرٍ ـ رحمه الله تعالى ـ في قراءةِ ابنِ عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ: «وقد رَوى عبد الرَّزاقِ بإسنادٍ صحيحٍ عن ابنِ عباسٍ أنَّه كانَ يقرأُ: (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخونَ في العلم آمنا به)، فهذا يدلُّ على أنَّ الواوَ للاستئنافِ؛ لأنَّ هذه الروايةَ وإن لم تثبُت بها القراءةُ لكنَّ أقلَّ درجاتِها أن تكونَ خبراً بإسنادٍ صحيحٍ إلى ترجمانِ القرآنِ فيُقَدَّمُ كلامُه في ذلك على من دونَه»[٤].

(١) انظر: الإيضاح (٥٦٦/٢)، وجامع البيان (١٨٤/٣)، والمحرر الوجيز (١٦٣/٢)، ومعالم التنزيل للبغوي (١٠/٢).

(٢) انظر: المستدرك (١١٢/١).

(٣) انظر: الإيضاح (٥٦٦/٢)، وجامع البيان (١٨٤/٣)، ومعاني القرآن للفراء (١٩١/١)، والمحرر الوجيز (١٦٣/٢)، ومعالم التنزيل للبغوي (١٠/٢).

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٧١٥/٩).

المبحث الثاني:

علاقته بالعلوم الأخرى

إنَّ للوقفِ والابتداءِ علاقةً تربطُهُ بجملةٍ من العلومِ، وهي: علمُ العقيدة، وعلمُ الفقهِ، وعلمُ البلاغة.

أوَّلاً: علاقته بعلم العقيدة:

تتجلَّى العلاقة بين علمِ العقيدةِ والوقفِ والابتداءِ في معرفةِ الآياتِ التي التزمَتْ بعضُ الطوائفِ فيها وَقفاً أو وصلاً من أجل إنشاءِ دلالةٍ أو توكيدِ شُبهة يعتقدونها، ولهذه الوقوفِ أمثلةٌ كثيرةٌ في القرآنِ، ومنها على سبيل التمثيل:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [القصص:٦٨].

فهذه الآيةُ من مواضعِ الوقوفِ التي ترتبطُ بالعقيدةِ، فمن ينفي من الطوائفِ قدَرَ الله ـ ﷻ ـ وعلمَه السابقَ ـ وهم القدريَّةُ ـ فإنَّهُ يصلُ الآيةَ كُلَّها ببعضها، زاعماً أنَّ (ما) الثانيةَ موصولةٌ وليست للنفي وإنَّما هي في موضعِ نصبٍ بالفعلِ (يختارُ)؛ ولذلك يمنعُ الوقف قبلها والابتداء بها؛ ليكونَ المعنى: (أنَّ الله تعالى يختار للعبادِ الذي لهم فيه الخيرة فقط)، وفي هذا التفسير نفيٌ لما ليس لهم فيه خيرة أن يكونَ من قَدَر الله تعالى عليهم، وفيه إثباتُ أنَّ الله ـ ﷻ ـ لا علاقة لمشيئته وقدرته بأفعال العباد تعالى الله عن ذلك وتنزَّه، وقد ظهرَ هذا الانحرافُ العقديُّ في آخِرِ عهد الصحابة ـ رضوانُ الله عليهم ـ[1].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٣٨٥).

والصحيحُ الذي عليه أهلُ السُّنَّة هو أن إثبات خلقِ الله لكلِّ شيءٍ واختيارَه وتقديرَه لما يجري من مقادير لا يلزمُ منهُ نسبةُ النقائص والمعاصي إلى الله تعالى؛ لأنَّ الله تعالى خلق للعبد قدرة بها يختارُ ويفعلُ الخيرَ أو الشَّرَّ، وخلْقُ الشرِّ في أصلهِ ثابتٌ للهِ تعالى كما قال تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق:٢] إضافةً إلى هذه الإرادةِ والاختيارِ للعبد فهي من الله تعالى، والأفعال الصادرةُ من العبد صادرةٌ عن تقدير الله لمشيئة العبد واختيارهِ، فهي بذلك منسوبةٌ إلى العبد لا إلى الله؛ ولذا كانت الأجورُ والأوزارُ نتيجةً مُترتبةً على اختيارِ العبد لا على محضِ المشيئةِ، وعليه: فلا يُنسَبُ إلى الله تعالى شرٌّ محضٌ ولا ظلمٌ فعلهُ العبادُ كما قال ـ ﷺ ـ: «**والشَّرُّ ليسَ إلَيْكَ**»[(١)]؛ فإذا تقرَّر ذلك تكونُ المعاصي والشرورُ تقديراً من الله تعالى، وفِعلاً من العباد، باعتبار إرادتهم واختيارهم؛ ولذلك يُثابونَ عليها ويُعاقَبون، وهي مع ذلك مخلوقةٌ لحكمةٍ، ومتضمنةٌ إحساناً، فتكونُ خيراً لبعضِ الناسِ، وشراً على آخرين؛ لأنَّ الله تعالى لا يخلقُ الشرَّ المحضَ مطلقاً[(٢)].

والوقفُ في هذه الآيةِ ذهبَ فيه العلماءُ إلى عدةِ مذاهب:

- **المذهبُ الأولُ**: أنَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ﴾؛ لأنَّ (ما) الثانيةَ نافيةٌ قولاً واحداً، وعلى هذا جماهيرُ العلماء والأئمَّةِ، قال أبو جعفر النَّحاسُ[(٣)] ـ رحمه الله تعالى ـ : «فإنَّ أكثرَ أصحابِ التَّمامِ وأهلِ

(١) أخرجهُ مسلم في صحيحهِ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه(٧٧١).

(٢) للاستزادة في شُبهة القدريَّة والرد عليهم يُنظر: جامع البيان (٨٤/١، ١٨٦/٣، ١٨٥/٧، ١٣٤/٨، ٨٢/٢٤ ـ ٨٣)، فتح الباري لابن حجر (٦١٢/١٧ ـ ٦١٧)، مجموع الفتاوى (٣٨٤/٧، و٢٦٦/١٤ ـ ٢٦٧).

(٣) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، الإمام المعروف، أخذ عن النسائي والأخفش وابن الأنباري وغيرهم، من مصنفاته: إعراب القرآن، وكتاب القطع والائتناف، وكتاب في الناسخ والمنسوخ، توفي بمصر سنة: ٣٣٨هـ. انظر: شذرات الذهب (٢٠٣/٤).

التفسيرِ والقُرَّاءِ على أنَّهُ تمامٌ»[١].

وقال ابنُ عطية[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ : «والوَقفُ على ما ذهبَ إليهِ جَمهورُ النَّاسِ في قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾»[٣].

وقال السجاوندي[٤]: «إنَّ من ذهب غيرَ هذا المذهبِ في الوقفِ فقد أبعَدَ»[٥].

❑ **المذهبُ الثاني**: أنَّ الوقفَ في هذه الآيةِ يتعلق بمعنى (ما) الثانية.

فمن رآها نافيةً وقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

ومن رآها صلةً بمعنى: (الذي) وصلَ الكلامَ ببعضه، والوجهان متساويان، وهذا مذهب ابنِ الأنباريِّ[٦] والدانيِّ[٧]

---

(١) القطع والائتناف (٥٤٨).

(٢) هو: أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن عطية الأندلسي، ولد عام: ٤٨١هـ، فقيه مفسر محدث نحوي أديب، من أشهر مصنفاته: المحرر الوجيز، توفي بلورقة عام: ٥٤٢هـ انظر: بغية الوعاة (٦٩/٢)، بغية الملتمس (٥٠٦/٢). وانظر: المحرر الوجيز(٢٥٤/٢ ـ ٢٥٧)، البحر المحيط (١١٢/١).

(٣) المحرر (٦٠٦/٦).

(٤) هو: الإمام المقرئ المفسّر محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي، له تفسيرٌ للقرآن، وكتابٌ في علل القراءات، وآخر في الوقف والابتداء، توفي عام: ٥٦٠هـ. انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (١٤٧/٣)، وغاية النهاية (١٣٩/٢).

(٥) انظر: الوقف والابتداء (٣٢٥)

(٦) هو: كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنباريّ، شيخ العراقِ، كان إماماً ثقةً، صدوقاً عفيف النفس، غزير العلم، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي، من مصنفاته: البيان في غريب إعراب القرآن، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح، توفي عام: ٥٧٧هـ انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٥٥/٧ ـ ١٥٦)، بغية الوعاة للسيوطي (٨٧/٢ ـ ٨٨).

(٧) هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، ولد عام: ٣٧١هـ، العلامة الحافظ الأستاذ شيخ مشايخ المقرئين، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة منهم: خلف بن إبراهيم بن خاقان، وطاهر بن عبدالمنعم بن غلبون، وقرأ عليه جماعة منهم: أبو داود سليمان بن نجاح وابنه أحمد بن عثمان بن سعيد، من مصنفاته: جامع البيان، والتيسير، وتوفي عام: ٤٤٤هـ انظر: معرفة القراء الكبار (٤٠٦/١)، وغاية النهاية (٤٤٧/١).

والهمذانيِّ[١] والعمَّانيِّ[٢] والجعبريِّ[٣][٤].

❑ **المذهبُ الثالث**: أنَّ الوقفَ في الآية يحتملُ الوجهينِ، وهو على وجهِ إعرابِ (ما) نافيةً أجودُ وأصحُّ، وهذا اختيارُ الزجاج[٥][٦].

ولا شكَّ أنَّ أرجحَ هذه الأقوالِ وما عليهِ عامَّةُ الأئمةِ والقُراءِ هو القول الأوَّلُ، وهو قريبٌ من المُجمَع عليه[٧]، ومَن حكى غير هذا القولِ من أئمة القراءة والتفسير كالطبري[٨] الذي جعل (ما) صلةً بمعنى (الذي)

---

(١) هو: أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار، ولد عام: ٤٨٨هـ، انتهت إليه مشيخة همذان في العلم، أنفق كلّ ماله في سبيل طلب العلم، من أعظم كتبه كتاب الانتصار في معرفة قراء المدن والأمصار، وكتاب الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادئ، توفي عام: ٥٦٩هـ انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٤٠)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (٢/٥٤٢).

(٢) هو: الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني، إمامٌ فاضلٌ له مؤلفاتٌ عدةٌ في القراءات والتفسير منها: المغني في معرفة وقوف القرآن، وهو مفقودٌ، وكتاب القراءات الثماني للقرآن الكريم، مطبوع، ولا يعرف له تاريخ وفاة، وأقصى ما تذكره التراجم نزوله مصر عام: ٥٠٠هـ. انظر: غاية النهاية (١/٢٠٣)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١/٥٦٩).

(٣) هو: الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، شيخ بلد الخليل عليه السلام، وصاحب كنز المعاني في شرح الشاطبية، وكتاب وصف الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء، أخذ عنه الحافظ الذهبي وغيرُه من أكابر أهل العلم، توفي في رمضان من عام: ٧٣٢هـ. انظر: معرفة القراء الكبار (٢/٧٤٣)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/١٨٦).

(٤) انظر: الإيضاح (٢/٨٢٣ ـ ٨٢٤)، والمكتفى (٤٣٩)، والهادي (٢/٧٦٩ ـ ٧٧٠)، والمرشد (٢/٥١٤ ـ ٥١٥)، ووصف الاهتداء (٣٧٨).

(٥) هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، من أئمّة اللغة المشهورين، له كتاب "معاني القرآن" وغيره، توفى سنة: ٣١١هـ. انظر: إنباه الرواة: (١/٩٤٤)، بغية الوعاة: (١١٥)، معجم الأدباء: (٥/١٢٠).

(٦) معاني القرآن للزجاج (٤/١٥١ ـ ١٥٢).

(٧) قال القرطبي رحمه الله بعد حكايتهِ وجهي الإعراب: (قال القشيري: الصحيحُ الأول لإطباقهم على الوقف على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٣٠٦).

(٨) هو: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ولد بطبرستان عام: ٢٢٤هـ، أخذ العلم=

فقولهُ بعيدٌ عن اعتقادِ القدريَّةِ؛ لأنَّهُ وإن وافقهم في الإعرابِ فحاشاهُ وأئمة الوقفِ الذين حكوا الوجهين في الوقف أن يوافقوهم في المعنى الفاسد الذي يعتقدونهُ؛ ذلكَ بأنَّ الطبريَّ ذمَّ هذا الاعتقادَ، وسفَّهَ ملتزميهِ في عدة مواضعَ من تفسيره[١]، وكذلك العلماءُ الذين أثبتوهُ لم يذكروا هذا التفسير الفاسد مستدلين عليه بالوقفِ[٢]، وقد يصحُّ قولُهم إذا حُملَ على توجيهِ ابن عطيةَ ـ رحمه الله تعالى ـ حيثُ قال: «وَيَتَّجهُ عندي أن تكونَ (ما) مفعولةً إذا قدَّرنا (كانَ) تامَّةً، أي: أنَّ الله تعَالى يختارُ كلَّ كائنٍ ولَا يكونُ شيءٌ إلَّا بإذْنهِ، وقوله تعالى: ﴿لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ جملةٌ مستأنَفةٌ؛ معناها: تعديدُ النِّعمةِ عليهم في اختيارِ الله تعالى لهم لو قبلوا وفهِمُوا»[٣].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥]:

هذه الآيةُ أيضاً محلُّ استدلالٍ لبعضِ طوائفِ المسلمين المنكرةِ استواء الله تعالى على العرشِ كما قال عبدالقادر الجيلانيُّ[٤] ـ رحمه الله تعالى ـ: «**ووقفَ جماعةٌ من منكِري استِواءِ الربِّ ـ ﷻ ـ على قولِه (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ) وابتدأوا بقوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾** [طه:٥ ـ ٦] يُريدون بذلك نفيَ الاستواءِ الذي وصَفَ به نفسَه،

= عن محمد بن حميد الرازي وإسحاق بن إسرائيل ويونس بن عبدالأعلى وغيرهم، من مصنفاته: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، وكتاب التاريخ، توفي ببغداد عام: ٣١٠هـ. انظر: شذرات الذهب (٢/٢٦١)، طبقات المفسرين للأدنروي (٤٨). وانظر قوله في: جامع البيان (١/٥١١).

(١) انظر المواضع التالية من التفسير: (١/٨٤، ٣/١٨٦، ٧/١٨٥، ٨/١٣٤، ٢٤/٨٢ ـ ٨٣).

(٢) انظر: الإيضاح (٢/٨٢٣ ـ ٨٢٤)، والمكتفى (٤٣٩)، والهادي (٢/٧٦٩ ـ ٧٠)، والمرشد (٢/٥١٤-٥١٥)، ووصف الاهتداء (٣٧٨).

(٣) المحرر (٦/٦٠٦).

(٤) هو: عبدالقادر بن أبي صالح عبدالله بن جنكي العلوي الهاشمي القرشي، حفظ القرآن صغيراً وتفقه على أبي الوفاء بن عقيل والمبارك المخرمي، وسمع الحديث على جماعةٍ، وتتلمذ عليه أكثر الفقهاء في زمانه، تنسب إليه الطريقة الجيلانية. توفي عام: ٥٦١هـ. انظر: فوات الوفيات: ٢/٣٧٣، شذرات الذهب: ٤/١٩٨.

وهذا خطأٌ منهُم لأنَّ الله تعالى استوى على العرشِ بذاتِه»[١].

وهذا الوقفُ لم أجد من ذكرهُ من أئمة الوقفِ إلَّا **الدَّاني** فقد ذكرهُ في المكتفى مَروياً عن ابن عباسٍ ﷺ فقال: «وَروى الكَلبيُّ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّهُ كان يقفُ على ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ ثُمَّ يستأنفُ ما بعدَ ذلك»[٢].

وهذه الرِّوايةُ لا تصحُّ نِسبتُها إلى ابنِ عبَّاسٍ كما قال الألوسي[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ عند تفسيره لهذه الآيةِ: «والرِّوايةُ عنِ ابنِ عباسٍ غيرُ صَحيحَةٍ، ولعلَّ الَّذي دعا القائلَ به إليه الفرارُ من نسْبةِ الاسْتِواءِ إليهِ جلَّ جلالُه»[٤]، **ووافقهُ على عدم صحتها السمينُ الحلبيُّ**[٥].

ولم يُبيِّنا ـ رحمهُما الله تعالى ـ تفسيراً لعدمِ صحَّة هذه الرِّوايةِ عن ابنِ عبَّاسٍ ـ ﷺ ـ، لكنَّ من طالعَ الإسنادَ يجدُ روايةَ هذا الوقفِ من طريقِ الكلبي عن أبي صالحٍ وهذا إسنادٌ ضعيفٌ كما حكمَ عليهِ أئمَّةُ

---

(١) نقلَ هذا النصَّ عن الجيلاني ابنُ القيم في كتابه "اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية" (٢٠٦)، ولم أقف على كتاب الجيلاني (تحفة المتقين وسبيل العارفين) الذي احتوى هذا النَّص، ووجدتُّه يذكرُ نفسَ المعنى في كتابه "الغنية لطالب الحق" (٤٨ ـ ٥١).

(٢) المكتفى (٣٧٨ ـ ٣٧٩).

(٣) هو: محمود بن عبدالله الحسيني الالوسى، شهاب الدين، أبو الثناء: مفسر، محدث، أديب، من المجددين، من أهل بغداد، ولد عام: ١٢١٧هـ،كان سلفي الاعتقاد، مجتهدا، تقلد الإفتاء ببلده سنة: ١٢٤٨هـ، من مصنفاته: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، وغرائب الاغتراب، ودقائق التفسير، توفي عام: ١٢٧٠هـ انظر: الأعلام (١٧٦/٧)، معجم المؤلفين (١٧٥/١٢).

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبعِ المثاني لشهاب الدين السيد محمود الألوسي (١٦١/١٦).

(٥) هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد، المعروف بالسمين الحلبي، أخذ عن أبي حيان، من أشهر مصنفاته: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، توفي بالقاهرة عام: ٧٥٦هـ انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٠/٣ ـ ٢١)، وشذرات الذهب (١٧٩/٦). وانظر قوله في: الدر المصون (١٣/٨).

الحديثِ[١]، بل هو أوهى الطُّرقِ في مروياتِ ابنِ عبَّاسٍ ﷺ[٢]، وبذلك لا يصحُّ الوقفُ عن ابنِ عبَّاس.

وإضافةً إلى عدم صحَّةِ السَّندِ فإنَّ المعنى الناتجَ عن هذا الوقفِ ركيكٌ يتنزَّهُ عنهُ القرآنُ كما قال الزَّركشيُّ[٣] بعد ذكرهِ لدعوى تمام الكلام عند قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ والابتداءِ بعد ذلك بقوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ قال: «وهذا ركيكٌ يُزيلُ الآيةَ عن نظمِها ومُرادِها»[٤].

وأمَّا من جهةِ الإعرابِ فقد قال أبو البقاءِ العُكبريُّ[٥] ـ رحمه الله تعالى ـ : «وقال بعضُ الغُلاةِ: (ما) فاعلُ (اسْتَوَى)، وهذا بعيدٌ ثم هو غيرُ نافعٍ[٦] له في التأويل؛ إذ يبقى قولُه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ كلاماً تاماً

---

(١) والكلبي هو محمد بن السائبِ بن بشر قال الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني ((مُتَّهمٌ بالكذِبِ ورُمِي بالرَّفْضِ» وقال عنهُ الحافظُ الهيثمي: ((وهو كذابٌ»، وأبو صالحٍ باذامَ مولى أمِّ هانئٍ قال فيهِ ابنُ حجر: ((ضعيفٌ مُدلِّسٌ».

(٢) قال السيوطي ﷺ عن طرقِ تفسير ابنِ عبَّاسٍ: ((وَأَوْهَى طُرُقِهِ طَرِيقُ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ». الإتقان (٦/٢٣٣٦).

(٣) هو: بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، ولد بالقاهرة عام: ٧٤٥هـ، قرأ على الشيخ جمال الدين الأسنوي وابن كثير وغيرهما، من مصنفاته: البحر المحيط في أصول الفقه، والبرهان في علوم القرآن، والتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، توفي بمصر عام: ٧٩٤هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (٣/٢٤١)، وشذرات الذهب (٦/٣٣٥).

(٤) البرهان (٢/٩٢).

(٥) هو: عبدالله بن الحسين أبو البقاء العكبري، ولد عام: ٥٣٨هـ، فقيه حنبلي **الحاسب** الفرضي النحوي الضرير، أخذ عن أبي محمد بن الخشاب، و محمد بن **عبدالباقي** المعروف بابن البطي، وأبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي، من مصنفاته: **التبيان في** إعراب القرآن، وإعراب الحديث، توفي عام: ٦١٦هـ. انظر: وفيات **الأعيان** (٠٣/١٠٠)، سير إعلام النبلاء: ٢٢/٩١.

(٦) هو: نافع بن عبدالرحمن بن أبي نُعيم، مولى جَعْوَنَةَ بن شَعُوب اللَّيثيّ، قرأ على **طائفةٍ** من التابعين منهم: شيبة بن نصاح ومسلم بن جندب ويزيد بن رومان، روى عنه القراءة=

ومنهُ هرَبَ»[١].

والصَّحيحُ كما قال السمينُ الحلبيُّ هو أنَّ فاعل (استوى) الضميرُ العائدُ على الرحمن[٢]، وبذلك يتبيَّنُ أنَّ في هذا الوقفِ ثلاثةَ قوادحِ غير القادحِ العقديِّ تمنعُ إعمالَـهُ والأخذَ بهَ، وهي تتعلقُ بالسندِ، والمعنى، والإعراب، والله تعالى أعلمُ.

ثانياً: علاقته بعلم الفقه:

وللوقفِ والابتداءِ علاقةٌ قائمةٌ مع علم الفقهِ تتصل باختلاف الأحكامِ عند الفقهاءِ بناءً على الاختلافِ في نوعِ الوقفِ أو موضِعهِ، ومن مواردِ ذلك:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾﴾ [النور: ٤].

هذه الآيةُ محلُّ خلافٍ بين العُلماء، وأصلُـهُ منبنٍ على الوقفِ والابتداء كما أشارَ إليهِ علماءُ الوقف[٣]، فمن جعلَ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ كانَ في ذلك دليلٌ لهُ على تأبيدِ ردِّ شهادةِ القاذفِ وإن تابَ لأنَّ عدمَ اعتبارِ شهادتهِ أبداً جزءٌ من عقوبةِ القذفِ والحدودُ لا تُسقطُها التوبةُ[٤]، فيكونُ بذلك الاستثناءُ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [النور: ٥] متعلقاً بحكمِ الفسقِ لا باعتبارِ الشهادةِ، بمعنى أنَّ الذين تابوا وأصلحوا فقد زالَ عنهم وصفُ الفِسقِ بسببِ التوبةِ والإصلاحِ.

= عثمان بن سعيد المصري (ورش)، وعيسى بن مينا (قالون)، توفي عام: ١٦٧هـ ١٦٩هـ. انظر ترجمته في: معرفة القراء (١٠٧/١)، وغاية النهاية (٢٨٨/٢).

(١) التبيان في إعراب القرآن (٨٨٥).

(٢) الدر المصون (١٣/٨).

(٣) انظر: القطع ولائتناف(٥٠٥)، والمكتفى (٤٠٥)، والهادي (٧٠٢/٢)، والمرشد (٤٤٤/٢ ـ ٤٤٥).

(٤) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (١٢٦/١ ـ ١٢٧).

أمَّا من جعلَ الكلامَ مُتَّصِلاً ببعضهِ فلا يوقفُ لهُ على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ لما فيهِ من فصلِ الاستثناءِ عن المُستَثنى منهُ، وتتصلُ لهُ القراءةُ إلى تمام الآيةِ الثانية ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:٥] ليكونَ اعتبارُ شهادةِ القاذفِ مما يشملهُ الاستثناءُ عندهُ، بمعنى أنَّ من تابَ من القاذفينَ كانت توبتهُ سبباً في قبول شهادتهِ بعد ذلك، ويصيرُ معنى التأبيدِ على هذا القولِ غيرَ مُرادٍ على حقيقتهِ، بل يُحملُ على معنى: ولا تقبلوا لهم شهادةً أبداً ما داموا مُصرينَ على قذفِ المُحصنات[١].

والقولُ بأنَّ شهادة القاذفِ مقبولةٌ بعد التَّوبةِ هو قولُ الجُمهور من الفقهاء، وذهب الحنفيَّةُ إلى تأبيدِ ردِّها حتى وإن تابَ، وجعلوا الاستثناءَ مُخرجاً لهُ من الوصف بالفسقِ دونَ اعتبارِ شهادته، والمسألةُ مبسوطةٌ بأدلتها في كُتُبِ الفقهاء[٢].

٢ ـ قوله تعالى: ... ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ﴾ .. الآية [النور:٣٣].

هذه الآيةُ أيضاً كانَ الوقفُ فيها مُتعلقاً بالخلافِ الفقهيِّ؛ وتتجلَّى العلاقةُ بأنَّ في الآيةِ أمرين متعلقينِ بالمَوالي؛ أحدهما: في مكاتبتهم إذا سألوا ذلك ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾، والآخرُ: في التخفيفِ عنهم بطرحِ بعضِ ما يُكاتَبونَ عليهِ فقال تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ﴾.

والفقهاءُ مختلفونَ في الأمرينِ الواردينِ في هذه الآيةِ هل هُما للوجوبِ معاً، أم أنَّ الأوَّلَ للنَّدبِ والآخرَ للوجوب؟

قال أبو جعفر النحاسُ: «فبين الفُقهاءِ في هذه الآيةِ اختلافٌ يحتاجُ صاحبُ التَّمامِ إلى أن يعرفَهُ، فمَن قالَ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ ندبٌ وليسَ بحتمٍ،

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف (٥٠٦/٦).

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١٢٥/١٦، ١٢٧)، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الأندلسي (٢٢٩٦/٤)، والقوانين الفقهية ص(٣٦٣)، والحاوي الكبير في شرح مختصر المُزني لابن حبيب الماوردي (٢٤/١٧ ـ ٢٥ ـ ٢٦)، والمغني لابن قدامة (١٨٨/١٤ ـ ١٩١).

ومن قال: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾ حتمٌ وجَبَ أن يكُونَ القطعُ الكافي على قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ فهذا ندبٌ عندهُ، ثُمَّ ابتدأ الإيجابَ فقال: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾» إلى أن قال: «ومَن قالَ هُما جميعاً واجبانِ كان قطعُهُ الكافي ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾...»[(١)].

فالآيةُ كما تبيَّنَ تتناولُ حالَ العبدِ إذا طلبَ من سيدِهِ أن يكاتبهُ على مالٍ متى ما أدَّاهُ إليهِ أصبحَ عتيقاً، فهل يجبُ على المالك أن يُجيبَ عبدهُ في هذه المطالبةِ أم لا يجبُ عليهِ ذلك؟

فمن جعلَ الأمرَ للنَّدبِ احتجَّ بأنَّ الإنسانَ ليس ملزماً في الشريعةِ بأن يُعتق مملوكهُ، وإنَّما هو مندوبٌ إليه، وأمَّا من حملَ الأمرَ على الوجوبِ فقال: إنَّ ندبَ المالك إلى العتقِ إنَّما هو في حالِ عدم طلبِ العبدِ للمكاتبة، أمَّا إذا طلبَ من سيِّدِه مكاتبتَه ليُعتق نفسهُ فيتعيَّنُ عليه ذلك؛ لصريح الأمرِ الواردِ في هذه الآية؛ ولأنَّ في هذا تكثيراً للأحرار، والشارع له تشوُّف إلى الحرية.

والقولُ بأنَّ الأمرَ ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ للندبِ هو قولُ جمهورِ الفُقهاءِ، خلافاً لأهلِ الظاهرِ الذين حملوا الأمرَ على الوجوب، وتعيَّنَ عندهم على المالك أن يُجيبَ عبدهُ إذا طلب المُكاتبةَ، والمسألةُ مبسوطةٌ بأدلتها في كتبِ الأحكامِ[(٢)].

ثالثاً: علاقته بعلم البلاغة:

لعلم الوقفِ والابتداءِ صلةٌ وثيقةٌ بعلمِ البلاغة تظهرُ في اتصالِ كثيرٍ من الوقوفِ ببعضِ مسائلِ البلاغة، وتظهرُ من قبلِ ذلك في اهتمامِ عُلماءِ البلاغةِ بمصطَلحِ الوصلِ والفَصلِ الَّذي يُطابقُ مدلولَ الوقفِ والابتدَاءِ عندَ

(١) القطع والائتناف (٥٠٩).

(٢) انظر: المبسوط (٨/٢٠ ـ ٢٢)، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر (٢٢/١٦٧ ـ ١٦٨)، والمجموع شرح المهذب (١٦/٢٠، ٢١)، والمحلى بالآثار لابن حزم الأندلسي (٨/٢١٩)، والجامع لأحكام القرآن (١٥/٢٣٧).

القُراءِ، وهو بابٌ دقيقٌ من أبوابِ علمِ البلاغةِ جعل بعضُ العُلماء معرفتَه غايةَ ما ينتهي إليه هذا العلمُ[١].

وفي مجالِ التَّطبيقِ العمَليِّ للوقفِ والابتداءِ لا يخفى اتِّحادُ هذينِ العِلمينِ في الغايةِ؛ وهي استتمامُ المعنى وتجليتُه للسَّامع، فكما أنَّ الوقفَ والابتداءَ يرادُ بتعلُّمهِ تفصيلُ الكلامِ لتبيينِ معانيهِ[٢]، فكذلك الفصلُ والوصلُ في البلاغةِ قائمٌ لذاتِ الغرضِ؛ ولذا قال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ حينَ سمعَ رجلاً يقولُ لمن سألهُ عن ثوبٍ أيبيعُهُ: لا، عافاكَ الله ـ قال: ـ رضي الله عنه ـ «لقد عُلِّمتُم لو كنتُم تعلمون، قل: لا، وعافاكَ اللهُ»[٣].

ويقولُ يزيدُ بنُ معاوية[٤] «إيَّاكُم أنْ تَجعَلوا الفَصلَ وَصْلاً، فإنَّهُ أشَدُّ وأعيَبُ مِنَ اللَّحْنِ»[٥].

ومن مواضعِ تواردِ الفصلِ والوقفِ في القرآنِ:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهَـٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٦﴾ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [القصص: ٣٦ ـ ٣٧].

فهاتان الآيتان اختلفَ القُراءُ في الثانيةِ منهُما: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعْلَمُ﴾.

فقرأها الجميعُ بواوٍ.

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١١٩)، ومغني اللبيب (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧).

(٢) انظر: القطع والائتناف (٩٠ ـ ٩٣)، والمكتفى ١٣٥، وشرح القصيدة الخاقانية للداني (٢/٩٦)، والمرشد (١/٢٠)، ووصف الاهتداء صفحة (١٢).

(٣) انظر: البيان والتبيين أبي عثمان الجاحظ (١/٢٦١).

(٤) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ثاني ملوك الدولة الأموية بعد معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ وقد ولد عام ٢٥ من الهجرة وتولى الخلافة عام ٦٠ من الهجرة النبوية وكانت وفاته عام ٦٤ للهجرة، وفي فترة خلافته كان مقتل الحسين بن علي ـ رضي الله عنه ـ انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي(٢٠٥)، الأعلام للزركلي (٨/١٨٩).

(٥) انظر: الصناعتين في الكتابة والشعر لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (٤٩٩).

وقرأ ابنُ كثيرٍ[١] بحذفِ الواوِ ﴿قَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ﴾[٢].

وقد ذكَرَ الزَّمخشَريُّ[٣] أنَّ من أثبتَ الواوَ فإنَّ الكلامَ عندهُ متصلٌ ببعضهِ؛ ليوازنَ النَّاظرُ بين قولهم وقولِ موسى ـ عليه السلام ـ، أمَّا قراءةُ ابنِ كثيرٍ فمحمولةٌ على أنَّها استئنافُ جوابٍ ومُباحثةٍ منهُ في فريتهم بأنَّ معجزاتهِ سحرٌ[٤]، وإلى ذلك أشار مكي بن أبي طالبٍ[٥] بقوله: «كأنَّهُ استئنافُ كلامٍ»[٦].

وهذا يوضحُ لنا أنَّ الفصلَ بين الآيتينِ في قراءةِ ابنِ كثيرٍ أحسنُ منهُ في قراءةِ الباقينَ، وإن كانَ رأسُ الآيةِ وقفاً في الوجهينِ، لكنَّ هذا التفاضلَ بين القراءاتِ في الفصلِ يُثبتُ اتفاقاً بين أهلِ البلاغةِ والقراءةِ على استحسانِ وجهٍ من أوجهِ الوصلِ، فمن القواعدِ المُقرَّرةِ عند القُراءِ أن لا يوقَفَ على النَّسَقِ دونَ المنسوقِ عليهِ وهذا شرطٌ عند أهل الوقفِ[٧]، وهذا

---

(١) هو: أبو معبد عبدالله بن كثير الداري، إمام أهل مكة، ولد سنة: ٤٥هـ، أخذ القراءة عرضاً عن عبدالله بن السائب، وعرض على مجاهد بن جبر، روى عنه القراءة البزي وقنبل وغيرهما، توفي عام: ١٢٠هـ انظر ترجمته في: معرفة القراء (٨٦/١)، وغاية النهاية (٣٩٦/١).

(٢) انظر: النشر (٤٣٢).

(٣) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، ولد عام: ٤٦٧هـ، مفسر ومحدث إمامٌ في النحو واللغة وعلم البيان؛ كان رأس المعتزلة في عصره، مجاهراً بذلك، من تصانيفه: الكشاف، والمفصل في النحو، وأساس البلاغة، توفي عام: ٥٣٨هـ.انظر: وفيات الأعيان (٨٦/٣)، إشارة التعيين (٣٤٥).

(٤) انظر: الكشاف (٥٠٣/٤ ـ ٥٠٤).

(٥) هو: مكي بن أبي طالب بن حيوس بن محمد القيسي القيرواني، علامةٌ محقّقٌ عارفٌ أستاذٌ القرّاء والمجودين، ولد عام: ٣٥٥هـ سمع من أحمد بن فرأس،وقرأ القراءات على أبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون وابنه طاهر، قرأ عليه يحيى بن إبراهيم البياز وموسى بن سليمان اللخمي، من تصانيفه: التبصرة في القراءات، والكشف، توفي عام: ٤٣٧هـ. انظر: وفيات الأعيان (٢٧٤/٥)، غاية النهاية (٢٧٠/٢).

(٦) الكشف (١٧٤/٢).

(٧) انظر: الإيضاح (١١٦/١)، والمرشد (٣٠٨/١).

ما يتحقَّقُ في قراءةِ الجمهور وحدها خلافاً لقراءةِ ابنِ كثيرٍ التي نصَّ العُلماءُ على أنَّها في موضعِ استئنافٍ[١] فهي محلُّ فصلٍ عمَّا سبقَ، وعند البلاغيينَ أيضاً أنَّ من مواضعِ الفصلِ مجيءَ الجملةِ الثانيةِ جواباً على سؤالٍ تضمَّنتهُ الأولى[٢]، وهذا لا ينطبقُ إلا على قراءةِ ابنِ كثيرٍ، خلافاً لقراءةِ الجُمهورِ فحقُّها الوصلُ بما سبقَ عند البلاغيينَ لأنَّ من محسِّناتِ الوصلِ عندهم أن تتناسبَ الجملتانِ في الفعليةِ والمُضيِّ[٣]، وهذا حاصلٌ في قراءةِ الجمهورِ، ويُقوِّيهِ العطفُ القائمُ بين الجُملتينِ بالواوِ لأنَّ بلاغةَ الوصلِ لا تتحقَّقُ بغير الواو العاطفةِ[٤].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿٦٥﴾﴾ [يونس: ٦٥].

هذه الآيةُ اتفقَ علماءُ الوقفِ على الوقفِ فيها عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾، ولم يُهمِلْ ذكرَ الوقفِ عليها أحدٌ من العُلماءِ الذينَ وقفتُ على كتُبهم[٥]، واختلفوا في نوعِ الوقفِ هل هو وقفٌ لازمٌ أو تامٌّ أو كافٍ، وسببُ هذا الإجماعِ على ذكرِ الوقفِ هو الاحترازُ من إيهامِ وصلِ الآيةِ ببعضِها خلافَ مُرادِ الله تعالى منها، فلو وصلها القارئُ ببعضها قد يتوهَّمُ سامعٌ أنَّ جملةَ ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ من مقولِ المُشركينَ[٦]،

(١) انظر: شرح الهداية (٣٦٧ ـ ٦٥٠)، والموضح (٢٩٦/١، ٩٨٤/٢).

(٢) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة(١٢٤/١)، والفصل والوصل في القرآن الكريم،د.منير سلطان(١٧٠).

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١٣٠)، والمفصل في علوم البلاغة (٣٠٨)، والكشف عن أحكام الوقفِ والوصلِ في العربية، للدكتور/محمد سالم محيسن (٢٠٣).

(٤) انظر: الكشف عن أحكام الوقفِ والوصلِ (١٩٩).

(٥) انظر: الإيضاح (٧٠٧/٢)، والقطع والائتناف(٣٧٧ ـ ٣٧٨)، والمكتفى ٣٠٩، والوقف والابتداء (٢٣٢)، والهادي (٤٥٣/١)، والمرشد (٢٢٢/١)، وتقييد وقف القرآن الكريم لمحمد الهبطي (٢٢٩)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء" للأشموني ومعه "المقصد لتلخيص ما في المرشد" لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٦٣٢ ـ ٣٦٣).

(٦) انظر: القطع والائتناف (٣٧٨)، والمرشد (٢٢٢/١).

خُصوصاً أنَّ الهمزةَ مكسورةٌ بعد القولِ[١]؛ ولذلك جعل العُلماءُ ما قبل هذه الهمزةِ وقفاً؛ لبيانِ الانقطاعِ التامِّ بينَ جُزأيِ الآيةِ، وأنَّ الكسر للهمزة سببُهُ الاستئنافُ وليس مجيئها بعد جملة القول؛ لاستحالةِ أن يقول المشركون: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ واستحالة أن يحزنَ النبي ﷺ لذلك.

وهذا الغَرضُ الذي اتَّفقَ القُراءُ من أجلهِ على الوقفِ عند قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ يُراعيهِ البلاغيونَ في تضاعيفِ الكلامِ درءاً لتوهُّم السَّامعِ معنىً يُخالفُ مقصودَ المُتكلِّم بل ويجعلونهُ واجبَ الفصلِ عمَّا سبقهُ مَادامَ وصلهُ به يوهمُ معنىً غيرَ مُراد.

ومن أقسامِ الجُملِ في الفصلِ والوصلِ عند البلاغيينَ ألا تُشاركَ الثانيةُ الأولى في معنىً ولا إعرابٍ، بحيثُ يكونُ ذكرُ ما قبلها معها أو تركُهُ سواءً في عدم التعلُّقِ[٢]، قال الجرجانيُّ[٣]: «وحقُّ هَـذا تَرْكُ العَطفِ البتة»[٤]، **ولا شكَّ أنَّ جملةَ** ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ مستغنيةٌ تماماً عمَّا سبقَ من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ من حيثُ المعنى والإعراب فلا تعلُّقَ بينهُما يستلزمُ وصلَ الأولى بالثانيةِ، والله تعالى أعلمُ.

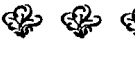

(١) انظر: الوقف والابتداء للسجاوندي (٢٣٢).

(٢) انظر: الفصل والوصل في القرآن (١٦٩).

(٣) هو: عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، إمام من أئمة اللغة وأحدُ واضعي أصول علم البلاغة، من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان) له شعر رقيق، وقد توفي قريباً من (٤٧١هـ) وصنف في جملة من العلوم، فمن كتبه: (أسرار البلاغة ـ ودلائل الإعجاز ـ والجمل في النحو ـ وإعجاز القرآن. انظر: إشارة التعيين (١٨٨)، الأعلام للزركلي (٤٩/٤).

(٤) دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني (٢٤٦).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول:

اتجاهاتُ اختلافِ القراءات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اختلاف ألفاظ القراءات واتحاد المعاني.

المبحث الثاني: اختلاف ألفاظ القراءات ومعانيها اختلافَ تنوع.

المبحث الثالث: اختلاف ألفاظ القراءات ومعانيها اختلافَ تغاير.

الفصل الأول:

اتجاهاتُ اختلاف القراءات

إنَّ من رحمةِ اللهِ تعالى بهذه الأمَّةِ إنزالَ القرآنِ العظيمِ على عدَّةِ أوجهٍ وكيفيَّاتٍ تختلفُ بها طُرُقُ الأداءِ؛ توسعةً على الأمَّةِ، ورفعاً للحرَجِ عنهم في قراءةِ كتاب الله تعالى، وأصلُ هذا التَّعدُّدِ القِرائيِّ ما صحَّ من حديثِ أبي بن كعبٍ ـ رضي الله عنه ـ أَنَّ النبيَّ ـ ﷺ ـ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِى غِفَارٍ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ ـ عليه السلام ـ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ: فَقَالَ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا»[(١)].

وبعيداً عن خلاف العلماء في المعنى الرَّاجح الذي تُفَسَّرُ بهِ الأحرفُ السَّبعةُ ـ إذ لا يتسعُ لهُ المقامُ[(٢)] ـ فإنَّ هذه القراءاتِ المتلُوَّةَ اليومَ هي مما

---

(١) رواهُ مسلمٌ في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أنَّ القرآنَ على سبعة أحرف وبيان معناه برقم (٨٢١).

(٢) حديثُ الأحرفِ السبعةِ مما أشكلَ معناهُ على العُلماءِ كما قال ابنُ سعدان النحوي، =

تضمَّنتهُ الأحرفُ السبعةُ قطعاً، وقد جعلَ العُلماء ـ رحمهمُ اللهُ تعالى ـ حقيقةَ الخلافِ القائم بينَ هذه القراءاتِ والأحرفِ مُنحصراً في ثلاثَةِ معانٍ لا يتعدَّاها:

- **المعنى الأولُ**: اختلاف ألفاظ القراءات واتحاد المعاني.
- **المعنى الثاني**: اختلاف ألفاظ القراءات واختلافُ معانيها اختلافَ تنوع.
- **المعنى الثالثُ**: اختلاف ألفاظ القراءات واختلافُ معانيها اختلافَ تغاير[1].

= وتعدَّدت فيهِ المذاهبُ والأقوالُ، حتى بلغتِ الأربعينَ كما حكاهُ السيوطي في الإتقانِ، وعكفَ عليهِ بعضُ المحققين في القراءاتِ ثلاثة عقودٍ لاستخراجِ معناهُ واستقرائه، كما فعلَ ابنُ الجزريِّ، وقد تناولهُ الإمامُ الطبريُّ في مقدمةِ تفسيره (١١ ـ ٢٩)، وبوَّب لهُ الحافظُ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان، وبسطا فيه الخلافَ.

وللاستزادة ينظر: كتاب حديث الأحرف السبعة للدكتور/عبدالعزيز القاري، وكتاب الأحرف السبعة للدكتور/ضياء حسن عتر.

(١) انظر: الأحرف السبعة للقرآنِ، للحافظِ أبي عمرو الداني (٤٧)، وهو مُستَلٌّ من كتابه جامع البيان، وبيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات لأبي العباس المهدوي، وهو ضمن مجموع بعنوان (نصوص محققة في علوم القرآن للدكتور حاتم الضامن) (٢٤٦)، ومنهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول (٤٥٠ ـ ٤٥١).

المبحثُ الأوّل:

اختلافُ ألفاظِ القراءاتِ واتحادُ المعاني

هذا النَّوعُ من أنواعِ الخلافِ أكثرُ ما يكونُ في أبوابِ الأصُولِ، بل جميعُ أبوابِ الأصولِ مشتملةٌ عليهِ؛ كالمدِّ والقصرِ، والفكِّ والإدغامِ، والفتحِ والإمالةِ، والسكتِ والتحقيقِ، وزيادةِ الياءِ وحذفِها، والرَّومِ والإشمامِ، والإبدالِ في الهمزِ، إلى غير ذلك مما تختلفُ بهِ القراءاتُ عن بعضها دون أن يتغيَّرَ المعنى[1].

وبالنسبة للقراءاتِ المتواترةِ فإنَّ هذا النَّوعَ من الخلافِ الذي يبقى بهِ المعنى واحداً موجودٌ في فرشِ الحُروفِ وكثيرٌ جداً، وفيما يلي بعضُ أمثلتِهُ في الفاتحةِ والجُزءِ الأوَّلِ من سورةِ البقرةِ من باب التمثيل لا الاستقصاء.

م	الآية	الكلمة	أوجهُ القراءةِ
١	٦	الصِّرَاطَ	الصِّرَاطَ - السِّرَاطَ - الصِّرَاطَ(**بإشمام الصادِ الزايَ**)
٢	٧	صِرَاطَ	صِرَاطَ - سِرَاطَ - صِرَاطَ (**بإشمام الصادِ الزايَ**)
٣	٧	عَلَيْهِمْ	عَلَيْهِمْ - عَلَيْهُمْ - عَلَيْهِمُو
٤	٦٢	وَالصَّابِئِينَ	وَالصَّابِينَ - وَالصَّابِئِينَ

(١) انظر: بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات للمهدوي (٢٤٨).

م	الآية	الكلمة	أوجهُ القراءةِ
٥	٦٧	هُزُوًا	هُزُؤًا ـ هُزُوًا ـ هُزْءاً
٦	٧٨	إِلَّا أَمَانِيَّ	أَمَانِيَّ ـ أَمَانِيَ
٧	٨٣	حُسْنًا	حُسْنًا ـ حَسَنًا
٨	٨٥	تَظَاهَرُونَ	تَظَاهَرُونَ ـ تَظَّاهَرُونَ
٩	٨٥	تُفَادُوهُمْ	تُفَادُوهُمْ ـ تَفْدُوهُمْ
١٠	٨٥	أُسَارَى	أُسَارَى ـ أَسْرَى

فهذه الألفاظُ جميعُها وما شاكلها في القرآنِ من أمثلةِ هذا القِسم لا تختلفُ معانيها باختلافِ أوجهِ القراءاتِ؛ ذلك لأنَّها أوجهٌ ولغاتٌ يتعدَّدُ بها نطقُ الكلمةِ الواحدةِ وتختلفُ الألفاظُ دونما تأثيرٍ على اتِّفاقِ المعنى بينها[(١)]، فهي وإن اختلفَ بعضُها عن بعضٍ في الرسمِ والمبْنى لكنَّ ذلك لا يضيفُ معنى جديداً.

وهذا الخلافُ في مباني الألفاظِ ورسمها مع اتِّحادِ المعاني مما تستعملهُ العربُ وتعرفُهُ في لسانها الذي نزل به القرآنُ، قال سيبويهِ[(٢)]: «اعلم أنَّ من كلامهم اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»[(٣)].

وقد أكَّدَ بعضُ العلماءِ أنَّ هذا الخلافَ اللفظي غيرَ المؤثِّرِ في المعاني إنَّما هو من قبيل تعدد اللغاتِ كما قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا

(١) انظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول (٤٥١).

(٢) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، أخذ عن حماد بن سلمة والأخفش الأكبر والخليل وغيرهم، صنف الكتاب الذي هو أجلّ كتب النحو، توفى سنة ١٨٠هـ. انظر: بغية الوعاة: ٣٦٦، إنباه الرواة: ٢٥.

(٣) الكتاب لسيبويه (٢٤/١)، وانظر: المقتضب للمبرد (١٨٤/١).

بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ [البقرة:٩٧]، قال: «وأمَّا جِبرِيلُ، فَإِنَّ للعربِ فيه لغاتٍ، فأمَّا أهلُ الحجازِ فإنَّهم يقولون: جبريلُ ومِيكالُ؛ بغير همزٍ بكسرِ الجيمِ والراءِ من جبريلَ وَبالتخفيفِ؛ وعلى القراءةِ بذلك عامَّة قُرَّاءِ أهلِ المدينةِ والبصرةِ.

أمَّا تميمُ وقيسٌ وبعضُ نجدٍ فيقولون: جَبْرَئِيلُ وَمِيكَائِيلُ، عَلَى مِثَالِ جَبْرَعِيلَ وَمِيكَاعِيلَ؛ بفتح الجيمِ والراءِ وبهمزٍ وزيادةِ ياءٍ بعد الهمزةِ»[(١)].

ويلتحقُ بهذا النوعِ أيضاً كثيرٌ من الخلافِ الفرشيِّ بين القراءاتِ الشاذةِ والمتواترةِ؛ فكثيرٌ منه إنَّما تختلفُ فيهِ الألفاظُ وكيفيَّاتُ الأداءِ مع اتحاد المعاني، ومن أمثلةِ ذلكَ:

م	الآية	الكلمة	أوجهُ القراءةِ
١	٢	الْحَمْدُ لِلَّهِ	الْحَمْدُ للهِ ـ الْحَمْدِ للهِ ـ الْحَمْدُ لُلَّهِ[(٢)]
٢	٤	مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ	مَلْكِ يَوْمِ الدِّينِ ـ مَلِكِي يَوْمِ الدِّينِ ـ مَلِكَ يَوْمِ الدِّينِ ـ مَالِكَ يَوْمِ الدِّينِ ـ مَلِيكِ يَوْمِ الدِّينِ[(٣)] ـ مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ـ مَلْكِي يَوْمِ الدِّينِ ـ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ[(٤)] ـ مَلَّاكَ يَوْمِ الدِّينِ[(٥)].
٣	٥	إِيَّاكَ	إِيَّاكَ (بإمالةِ الألفِ) ـ أَيَّاكَ ـ إِيَاكَ ـ هِيَّاكَ ـ هَيَّاكَ[(٦)].

ولمُراعاةِ هذهِ اللغاتِ عند العربِ وإنزالِ القرآنِ بعددٍ منها حكمةٌ؛ يتجلَّى فيها التيسيرُ، ورفعُ الحرَجِ عنهم في قراءةِ القرآنِ الكريم، فلو كان نزوله بلغةٍ واحدةٍ لا تُراعي الألسُنَ واللهجاتِ، لكان ذلك القصرُ عليها

(١) جامع البيان (١/٤٣٦).
(٢) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح عثمان بن جني (١/٣٧).
(٣) المحرر (١/٤ ـ ٧٦).
(٤) انظر: البحر المحيط (١/١٣٣ ـ ١٣٤).
(٥) انظر: "منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول " (٤٤٨).
(٦) انظر: المحتسب (١/٣٩ ـ ٤٠)، والمحرر (١/٨٢ ـ ٨٣)، و البحر المحيط (١/١٤٠).

حائلاً بينهم وبين كثيرٍ من القرآنِ الذي لم تعْتَد ألسنتهم على اللغة التي نزل بها؛ ولذلك قال ابنُ جِنِّي[١] وهو يذكُر اختلافَ لغاتِ العربِ وتركُّب بعضِها من بعضٍ وتعدُّدَ نطقهم في اللفظِ الواحدِ:

«واعلم أنَّ العربَ تختلفُ أحوالُها في تلقّي الواحدِ منها لغةَ غيره، فمنهم من يخّف ويسرع قبولَ ما يسمعه، ومنهم من يستعصِم فيقيم على لغته البتّة، ومنهم من إذا طال تكرُّرُ لغِة غيره عليه لصِقت به ووُجدت في كلامه»[٢].

ويختصُّ هذا القسمُ الأوَّلُ من أقسام اختلاف القراءاتِ بأنَّهُ لا يؤثر في التفسير أبداً؛ لأنَّهُ لا يعدو كونهُ تعدداً في وجوه النطق بالحروف والحركات، أو تنوُّعِ مقادير المد والإمالات، أو تردُّدِ القُراءِ بين التخفيف والتسهيل والتحقيق، والغنة والإخفاء وغير ذلك مما لا يؤثرُ في المعنى مُطلقاً، ولا يستفيدُ المفسِّرونَ من هذا النوعِ ترجيحاً في الخلافِ أو وجهاً جديداً في المعاني، خلافاً للقسمينِ التاليينِ فلهُما الأثرُ البيِّنُ في اختلاف المفسرين[٣].

(١) هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، أخذ عن أبي علي الفارسي، وأخذ عنه الثمانيني وعبدالسلام البصري، من مصنفاته: الخصائص، والمقصور والمدود، وما يذكر ويؤنث، توفى سنة: (٣٩٢هـ). انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٤٦/٣)، بغية الوعاة (١٢٦/٢).

(٢) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٧٨/١).

(٣) انظر: مقدمة التحرير والتنوير (٥١/١ ـ ٥٢).

المبحث الثاني:

اختلافُ ألفاظ القراءات واختلافُ معانيها اختلافَ تنوع

إنَّ هذا القسمَ الثاني من أقسام اختلافِ القراءاتِ مُختَصٌّ بفرشِ الحُروفِ، لأنَّهُ ليسَ على قاعدةٍ مُعيَّنةٍ ولا يطَّردُ كذلك في كُل ما من شأنِ العربِ أن تُعدِّدَ ألفاظَهُ وتُجوِّزَ فيهِ اجتماعَ المعاني في شيءٍ واحدٍ فطريقهُ التوقيفُ لا القياسُ، وهو معروفٌ في كلامِ العربِ، كما سبقتِ الإشارةُ إليه في كلام سيبويهِ والمبرد[١] من اختلافِ اللَفظينِ مع كونِ المعنى واحداً[٢].

ومعنى هذا الوجهِ من معاني اختلاف القراءات: أن يختلفَ اللفظُ في الأداءِ، والمعنى في القراءتينِ مُتنوِّعٌ لا يتغايرُ باختلاف الكيفيةِ في النُّطقِ[٣].

وإلى ذلك النوعِ من اختلاف القراءاتِ يُشيرُ الطَّبريُّ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ عند تناوله تفسير قول الله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾ [آل عمران: ٤٨]، حيثُ يقول عن اختلافِ القُراء (وَيُعَلِّمُهُ ـ وَنُعَلِّمُهُ):

«والصوابُ من القولِ في ذلك عندنا، أنَّهما قراءتان مختلفتان غير

---

(١) هو: محمد بن يزيد، أبو العباس المبرد النحوي، إمام العربية ببغداد في زمانه، صاحب التصانيف المعروفة، توفى سنة ٢٨٥هـ ببغداد. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٨٠، بغية الوعاة: ١/٢٦٩، وفيات الأعيان: ١/٤٩٥.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/٢٤)، وقول المبرد نقلهُ عنهُ السيوطي من كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) انظر: المزهر في علوم اللغة (١/٣٨٨).

(٣) انظر: مختصر العبارات لمعجم اصطلاحات القراءات، لفضيلة الدكتور/إبراهيم الدوسري (١٥).

مختلفتي المعاني، فبأيَّتهما قرأ القارئُ فهو مُصِيبُ الصوابِ في ذلك؛ لاتِّفاقِ معنى القراءتين في أنَّه خبرٌ عن اللهِ بأنَّه يُعَلِّمُ عِيسى الكتاب، وما ذكر أنَّه يعلِّمه»[1].

وفيما يلي بعضُ أمثلتِه في الجزءِ الأوَّل من سورة البقرة:

م	الآية	الكلمة	أوجهُ القراءةِ
١	٢٨	تُرجَعُونَ	تُرجَعُونَ ـ تَرْجِعُونَ
٢	٥١	وَاعَدْنَا	وَاعَدْنَا ـ وَعَدْنَا
٣	٥٨	نَغْفِرْ لَكُمْ	نَغْفِرْ لَكُمْ ـ يُغْفَرْ لَكُمْ
٤	٧٤	عَمَّا تَعمَلونَ	عَمَّا تَعمَلونَ ـ عَمَّا يَعمَلونَ
٥	٨١	خَطِيئَتُهُ	خَطِيئَتُهُ ـ خَطِيئَاتُهُ
٦	٨٣	لَا تَعْبُدُونَ	لَا تَعْبُدُونَ ـ لَا يَعْبُدُونَ

(١) جامع البيان (٣/٢٧٣ ـ ٢٧٤).

المبحث الثالث:

اختلاف ألفاظ القراءات ومعانيها اختلافَ تغاير

هذا القسمُ من أقسام اختلاف القراءاتِ معناهُ: أن تختلفَ القراءات في اللفظِ وتختلفَ أيضاً في المعنى[١]، لكنَّ هذه المعاني المتعددةَ المتكاثرةَ بتعدُّد أوجهِ الأداء، لا يمكنُ أن تتناقضَ بحيثُ ينقضُ بعضها بعضاً؛ لاستحالةِ كونِ ذلك في القرآنِ، والفرقُ بين هذا النوعِ والذي سبقهُ هو أنَّ المعاني في هذا القسمِ متعدِّدةٌ ولا يصحُّ اجتماعها في شيء واحدٍ؛ لأنَّ الله تعالى أنزل القراءاتِ محتملةً هذا التعدُّد، وقابلةً لجميعِ الأغراضِ المأخوذةِ منها[٢]، خلافاً للقسم السابقِ فمعانيه على تعدِّدها متَّحدةُ المُراد.

وهذا القسمُ أيضاً كسابقهِ من حيثُ الاختصاصُ بفرشِ الحروفِ، ومن حيثُ التأثيرُ في اختلافِ المفسرينَ[٣]، ومن حيثُ الوجودُ في لسانِ العربِ، كما قال سيبويهِ؛ لأنَّ من المعهود في كلامهم اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين[٤]، واختلافُ هذه القراءاتِ وتغايرُ معانيها لازمُهُ اختلافُ الأعاريبِ أيضاً[٥]؛ ولذا لا يجتمع فيها المعنيانِ من وجهٍ بمعنى حملِ الآيةِ عليهما معاً، وكذلك لا يتضادانِ؛ لصحة كل معنىً منهما في حال استقلاله.

---

(١) انظر: مختصر العبارات (١٤).

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (١٣٧).

(٣) انظر: مقدمة التحرير والتنوير (١/٥١ ـ ٥٢).

(٤) الكتاب لسيبويه (١/٢٤).

(٥) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري (١/٢٠٠).

وقد قال بعضُ أهلِ العلمِ في مثل هذا النوعِ من أنواعِ الخلافِ ـ الذي لا يصحُّ فيه اجتماعُ المعنيينِ في شيءٍ واحدٍ مع صحةِ كلٍّ منهما في ذاته ـ: إنَّ كلَّ قراءةٍ من القراءاتِ تكونُ فيهِ بمنزلة آيةٍ قائمة بنفسها[١].

ومن أمثلةِ هذا القسمِ في الجزءِ الأول من القرآنِ:

م	الآية	الكلمة	أوجهُ القراءةِ
١	١٠٦	نُنْسِهَا	نُنْسِهَا ـ نَنْسَأْهَا[٢]
٢	١١٩	وَلَا تُسْأَلُ	وَلَا تُسْأَلُ ـ وَلَا تَسْأَلْ[٣]
٣	١٢٥	واتَّخَذُوا	واتَّخَذُوا ـ واتَّخِذُوا[٤]

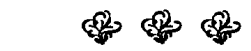

(١) انظر: البحر المحيط (٢٢٥/٨)، وشرح صحيح البخاري لابن بطَّال (٢٣٦/١٠).

(٢) قال مكي بن أبي طالب: «والصوابُ في معنى (نُنْسِهَا) بضمِّ النُّونِ أن يكون من النِّسيانِ بمعنى: نُنسكها يا مُحمَّدُ فتذهب من حفظكَ»، ثمَّ قال: «فأمَّا من قرأ (نَنْسَأْهَا) بالهمز فمعناهُ أو نؤخِّرها فلا ننزلها البتة» الهداية (٣٨٧/١ ـ ٣٨٨)، وانظر: الكشف (٢٥٨/١).

(٣) قال الطبري: "قَرَأَت عامَّةُ القرَّاءِ: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ضمَّ التاء من تُسْأَلُ ورفع اللَّام منها على الخبر، بمعنى: يا محمدُ إنَّا أرسلناك بالحقِّ بشيراً ونذيراً، فبلِّغ ما أُرسلت به، وإنَّما عليك البلاغ والإنذار، ولست مسئولاً عمَّن كفر بما أتيتَه به من الحقِّ وكان من أهل الجحيم، وقرأ ذلك بعض أهل المدينة: (وَلَا تَسْأَلْ) جزماً بمعنى النهي مفتوحَ التاء من تسأل، وجزم اللَّام منها، ومعنى ذلك على قراءة هؤلاء: إنَّا أرسلناك بالحقِّ بشيراً ونذيراً لتبلِّغ ما أرسلت به، لا لتسأل عن أصحاب الجحيم، فلا تسأل عن حالهم». جامع البيان (٥١٥/١).

(٤) قال ابن عطية: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وجمهور الناس (واتخِذوا) بكسر الخاء على جهة الأمر، فقال أنس بن مالك وغيره: معنى ذلك ما روي عن عمر ـ ﷺ ـ أنَّه قال: وافقت ربي في ثلاث، في الحجاب، وفي: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾، وقلت: يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى؟ فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾"! ثم قال: "وقرأ نافع وابن عامر (واتخذوا) بفتح الخاء على جهة الخبر عمن اتخذه من متبعي إبراهيم". المحرر (٣٤٣/١ ـ ٣٤٤).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني:

مناهجُ القراء
في
تحديد مواضع الوقف

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مراعاة الوقف من حيث رؤوس الآي.

المبحث الثاني: مراعاة الوقف من حيث اللفظ.

المبحث الثالث: مراعاة الوقف من حيث المعنى.

الفصل الثاني:

مناهجُ القراء في تحديد مواضع الوقف

لقد كانَ لأئمَّةِ القراءاتِ العشرةِ ـ وغيرهمْ ـ في الوقفِ على كلماتِ القرآنِ مناهجُ مختلفةٌ، فمنهم من كان يُراعي رأسَ الآيةِ مطلقاً ويستوي عندهُ تعلقها بما بعدها في اللفظِ أو المعنى وانفكاكُها منهُ، ومنهم من كانَ يُراعي معاني الآياتِ والمقاطعِ فلا يقفُ في موضعٍ يتعلقُ بما بعدهُ من جهةِ المعنى وهذا يلزمُ منهُ أن لا يتعلق به من حيثُ اللفظُ (الإعراب)، ومنهم من كان يقفُ عند انقطاعِ التعلقِ اللفظيِّ في الإعرابِ ولا إشكال عندهُ في تعلقِ المعاني ببعضها فمتى انقطعت الصِّلةُ الإعرابيةُ وقفَ، ومنهم من لم يكنْ يتتبَّعُ رأسَ الآيةِ ولا المعانيَ ولا الألفاظَ بل يقفُ حيثُ انقطعَ نفَسُهُ.

يقولُ **العماني** رحمه الله: «والنَّاسُ مختلفونَ في الوقوف، فمنهم من قال: الوقفُ على الأنفاس، إذا انقطعَ النَّفَسُ في التِّلاوةِ فعندهُ الوقفُ، كأنَّهم جعلوا الوقفَ تابعاً لمقاطعِ الأنفاسِ وجعلوها الأصلَ والوقوفَ مبنيةٌ عليها، وقال آخرون: الفواصلُ كلّها مقاطعُ وكلّ رأسِ آيةٍ هو وقفٌ»[1].

وهذه المذاهبُ في الوقفِ محلُّ اتِّفاقٍ بينَ نقَلةِ الوقوفِ عن القُرَّاءِ من حيثُ العملُ عليها إجمالاً، ولكنَّ نسبتَها إلى القراءِ وتحديدَ تقسيمِها بينهم هو ما حصلَ فيهِ الخلافُ بين علماء القراءاتِ.

(١) المرشد (٨/١).

قال **أبو عليٍّ الأهوازيُّ**[١] «والوقفُ عند أبي عمرو[٢] حيثُ يتمُّ الكلامُ، وعند عاصمٍ[٣] حيثُ يحسُنُ الابتداءُ، وعند حمزةَ[٤] حيثُ ينقطعُ نفَسُ القارئِ، وعند الباقينَ حيثُ يحسُنُ الوقفُ ويحسُنُ الابتداءُ بما بعدهُ.

ونصَّ قنبُلٌ[٥] عن ابنِ كثيرٍ: الوقفَ في ثلاثةِ مواضعِ، فقال: ونحنُ نقفُ على: ﴿يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام:١٠٩]، و﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل:١٠٣].

---

(١) أبو علي الحسنُ بنُ علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، ولد عام ٣٦٢هـ، وأخذ القرآنَ والقراءاتِ صغيراً وتلقى عن أبي الحسن الغضائريِّ، ومن مؤلفاته مفردةُ ابن محيصن، ومفردة الحسن البصري، والوجيز في القراءات الثمانية، وتوافد عليه الطلاب لعلو إسناده وتبحره في القراءات، توفي بدمشق عام ٤٤٦هـ.
انظر: معرفة القراء الكبار (٤٠٢/١)، و شذرات الذهب (٢٧٤/٢).

(٢) هو: زبان بن العلاء بن عمار، أبو عمرو المازني البصري، أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس في زمانه بالقرآن والعربية، قرأ على نافع وعاصم وغيرهما، وقرأ عليه يحيى اليزيدي وغيره، توفى عام: ١٥٤هـ.
انظر: معرفة القراء (١٠٠/١)، وغاية النهاية (٢٦٣/١).

(٣) هو: أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي مولاهم، الكوفي، أحد السبعة، قرأ القرآن على أبي عبدالرحمن السلمي، وزر بن حبيش الأسدي، وراوياه حفص بن سليمان، وشعبة أبو بكر بن عياش، توفي عام: ١٢٧هـ.
انظر ترجمته في: معرفة القراء (٨٨/١)، وغاية النهاية (٣١٤/١).

(٤) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، أحد القراء السبعة، وكان إماماً حجّةً عابداً خاشعاً، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره، وقرأ عليه وروى عنه سُليم والكسائيّ وغيرهما، توفى عام: ١٥٦هـ.
انظر: معرفة القراء (١١١/١)، غاية النهاية: (٢٣٦/١).

(٥) هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء، أبو عمر، الشهير بقنبل: من أعلام القراء، ولد عام ١٩٥هـ وكان إماما متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار، وولي الشرطة بمكة، وكان لا يليها إلا أهل العلم والفضل توفي عام ٢٩١هـ.
انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٨٤/١٤)، وغاية النهاية (١٤٦/٢ ـ ١٤٧).

ونصَّ حفصٌ[١] عن عاصم الوقفَ على قوله تعالى: ﴿عِوَجَا﴾ [الكهف:١] ويبتدئُ ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] وليسَ هُو وقفاً مُختاراً»[٢].

وقال **أبو معشَرٍ الطَّبَريُّ**[٣] «جاءَ عن عاصم أنَّهُ كانَ يُحَسِّنُ الابتداءَ، وعن أبي عمرو أنَّهُ كانَ يُحَسِّنُ الوقفَ، وعنْ مكِّيٍّ[٤] أنَّهُ كانَ لا يقِفُ إلَّا على رؤوسِ الآيِ إلا ثلاثة مواضع ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام:١٠٩]، و﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل:١٠٣]، وعن حمزةَ أنَّهُ كان يقفُ عند انقطاعِ النَّفَسِ، وعن من بقي مُراعاةُ الحالينِ»[٥].

وقال **أبو الكرم الشهرزوري**[٦] «والوقفُ عند أبي عمرو حيثُ يتمُّ الكلامُ، ومعنى ذلك أن يكون الكلامُ الأوَّلُ منفصلاً من الثاني في المعنى، مثل قوله ﷻ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣]، ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، والوقفُ عند حمزةَ حيثُ ينقطعُ النَّفَسُ للقارئِ؛ لأنَّهُ يقرأ إلى

---

(١) هو: حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي، أبو عمر الكوفي، أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم وكان ربيبه، وقرأ عليه عبيد بن الصباح، وعمرو بن الصباح وغيرهما، توفى عام: ١٨٠هـ. انظر: معرفة القراء (١/١٤٠)، غاية النهاية (١/٢٢٩).

(٢) الموجز في شرح أداء القراء السبعة لأبي علي الأهوازي (١٠٥ ـ ١٠٦).

(٣) هو الشيخ أبو معشر عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد الطبري،لم تذكر التراجم عام مولده، تنقَّل في طلبه للعلم وطاف بكثير من البلاد، وله مؤلفاتٌ في القراءات، ومنها كتاب التلخيص، وسوق العروس، ومفردة أبي عمرو، وكان قراره بمكة و تفرغ فيها للتدريس حتى تُوفي عام ٤٧٨هـ. انظر: طبقات الشافعية للإسنوي (٢/٦٢) وشذرات الذهب (٣/٣٥٨) ومعرفة القراء الكبار (١/٤٣٥).

(٤) المراد بقوله (مكي) هو الإمام ابنُ كثير، كما يظهرُ في النص السابق واللاحق له.

(٥) التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري (١٩٢).

(٦) هو المباركُ بنُ الحسنِ ابن أحمد الشهرزوريُّ،ولد عام ٤٦٢هـ تولى مشيخة الإقراء في العراق من بعد سبط الخيَّاط وقرأ عليه خلقٌ كثيرٌ، كان عالماً بالقراءاتِ كثير الرِّوايةِ عالي الإسناد كما قال ابنُ العماد الحنبليّ: "وانتهى إليهِ عُلُوُّ الإسنادِ في القراءاتِ"، ومن أجلِّ تصانيفه المصباح الزاهر في القراءاتِ العشر البواهر، توفي ٥٥٠هـ. انظر: (معرفة القراء الكبار (١/٥٠٦ ـ ٥٠٧)، وشذرات الذهب (٤/١٥٧).

المواضعِ التي يُكرهُ الابتداءُ بما بعده، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس:٢٥]، ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة:١١٦]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣٠]، ونحو ذلك كقوله: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا﴾ [المائدة:٣١]، فيقفُ على قوله: ﴿هَٰذَا﴾ ويبتدئ ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ويقفُ على قوله: ﴿وَقَالُوا﴾ ويبتدئُ ﴿ٱتَّخَذَ﴾، ويقفُ على قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ ويبتدئُ ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، ويقفُ على ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا﴾ ويبتدئُ ﴿رَيْبَ فِيهِ﴾ ويقفُ على ﴿فَبَعَثَ﴾ ويبتدئُ ﴿ٱللَّهُ غُرَابًا﴾، ونحو ذلك ممَّا يُكرهُ الوقفُ عليهِ[1]، وكانَ أبو عمروٍ يأمرُ بالاحترازِ من ذلك.

الباقونَ يختارون القطعَ حيثُ يحسُنُ القطعُ ويحسُنُ الابتداءُ، ومعنى ذلك أن يكونَ الكلامُ الأوَّلُ منفصلاً من الثاني، والثاني منفصلاً من الأوَّل، مثل قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] والابتداء ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة:٦]، ومثل قوله سبحانهُ: ﴿كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠] والابتداء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة:٢١] إلَّا أن يضطرَّ القارئُ إلى الوقفِ فليحترز من المواضعِ المكروهةِ.

وقد نصَّ قنبلٌ عن ابن كثيرٍ الوقفَ على ثلاثةِ مواضع: يقفُ على قوله تعالى في آل عمران: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، ويبتدئُ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾، وكذلك في الأنعام ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام:١٠٩]، ويبتدئ ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وكذلك في النحلِ ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل:١٠٣] ويبتدئُ ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ﴾.

ونصَّ حفصٌ عن عاصم الوقفَ على قوله تعالى: ﴿عِوَجَا﴾ [الكهف:١] ويبتدئُ ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] وليسَ هُو موضعَ وقفٍ مُختار»[2].

---

(١) هذه الوقوفُ المُستقبَحةُ والمُفسِدةُ لمعاني القرآنِ ممَّا يتنزَّهُ عنهُ عامَّةُ المسلمينَ فضلاً عن سادتهم وكبرائهم كالإمام حمزة رحمه الله، ولا شكَّ أنَّ بعضَ هذه الأمثلةِ لا يحلُّ لمن يؤمنُ بالله أن يتعمَّدها ويقفَ عليها قصداً وإلا كفر بذلك كمن ينسبُ لله الولد أو ينفي إقرار المشركين بالبعثِ بعد معاينته وقد جاءَ في نفسِ هذا الكتابِ عن حمزةَ كراهةُ مثل هذه الوقوفِ واستسماجها، قال الدكتور/إبراهيم الدوسري: "وهذا الأليقُ بحمزة رحمه الله".

(٢) المصباح الزاهر في القراءاتِ العشر البواهر للشهرزوري (٢/١٣٤١ ـ ١٣٤٢ ـ ١٣٤٣).

وقال الإمامُ ابنُ الجزريِّ: «لابُدَّ من معرِفةِ أصُولِ مذاهِبِ الأئمَّة القُراءِ في الوَقفِ والابْتداءِ ليُعتَمد في قراءةِ كلٍّ مذهبُه، فنافع كان يُراعي محاسنَ الوقفِ والابتداءِ بحسبِ المعنى كما ورد عنهُ النَّصُّ بذلك.

وابنُ كثيرٍ رُوِّينا عنه نصاً أنَّه كان يقول: «إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام:١٠٩]، وعلى: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل:١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف»، وهذا يدل أنه يقف حيث ينقطع نفسه، ورَوَى عنه الإمامُ الصَّالحُ أبو الفضلِ الرَّازي[١]: أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأبُو عمروٍ فروينا أنَّه كان يتعمَّد الوقفَ على رؤوسِ الآيِ ويقول: هو أحب إلي، وذكر عنه الخزاعي[٢] أنَّه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه يراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أنَّ عاصماً والكسائي[٣] كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

---

(١) هو: عبدالرحمن بن المحدث أحمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازي، ولد بمكة، قال أبو سعد السمعاني كان مقرئا كثير التصانيف زاهدا خشن العيش قانعا منفردا عن الناس يسافر وحده ويدخل البراري سمع بمكة من ابن فراس وبالري من جعفر بن فناكي وبنيسابور من السلمي وبنسا من محمد بن زهير النسوي وبجرجان من أبي نصر بن الاسمعيلي وبأصبهان من ابن منده الحافظ وببغداد والبصرة والكوفة وحران وفارس ودمشق ومصر وكان من أفراد الدهر. انظر سير أعلام النبلاء (١٣٥/١٨) وشذرات الذهب بتحقيق الأرناؤوط (٢٢٩/٥).

(٢) هو: أبو الفضل محمد بن جعفر بن عبدالكريم الخزاعي الجرجاني، صاحب كتابي المنتهى وكتاب تهذيب الأداء في القراءات،كان طوَّافاً بالبلاد لأخذ القراءات، وكتاب الإبانة في الوقف والابتداء، وكتاب الواضح في التاريخ، توفي بآمل عام ٤٠٨هـ. انظر: غاية النهاية (٩٨/٢ ـ ٩٩) وشذرات الذهب (٥١/٥) والأعلام (٢١٥/٢).

(٣) هو: علي بن حمزة بن عبدالله الكسائيّ، أبو الحسن، المقرئ النحوي، أحد القراء السبعة، =

وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس، فقيل لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة، والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداءً، وكذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي رحمهما الله تعالى»[(١)].

إنَّ هذه النُّصوصَ السابقةَ في تحديد مذاهب أئمة القراءةِ عند الوقفِ مُجتمعةٌ على أمرين:

١ ـ أنَّ حمزةَ كان يقفُ حيثُ انقطعَ نفَسُهُ.

٢ ـ أنَّ أبا جعفرٍ وابنَ عامرٍ وحمزةَ والكسائيَّ ويعقوبَ[(٢)] وخلفاً كانوا يراعونَ في وقوفهم حُسنَ الوقفِ وحُسنَ الابتداء، وذلك بأن يكونَ الكلامُ الأوَّلُ منفصلاً من الثاني، والثاني منفصلاً من الأوَّل.

وهي أيضاً مختلفةٌ في أمورٍ:

١ ـ فابنُ كثيرٍ اضطربتِ الرِّوايةُ عنهُ بين مُراعاته لرؤوس الآي مطلقاً، ويزيدُ عليها الوقفَ في المواضع الثلاثةِ، وهذا ما ذهب إليه أبو معشر الطبريُّ، وذهب الأهوازيُّ والشهرزوريُّ والجزريُّ إلى أنَّهُ كان يتحرَّى هذه المواضعَ الثلاثةَ بالوقفِ، ولا يراعي غيرها،

= أخذ القراءة عن حمزة وغيره، وأخذ عنه حفص بن عمر الدوري وأبو الحارث الليث بن خالد وغيرهما، توفى عام: ١٨٩هـ انظر: معرفة القراء (١/١٢٠)، غاية النهاية: (١/٤٧٤).

(١) "منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول " (٨٠٩).

(٢) هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أبو محمد البصري، أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها، قرأ على سلام بن سليم وغيره، وقرأ عليه روح بن عبدالمؤمن ورويس وغيرهما، توفى سنة ٢٠٥هـ انظر: معرفة القراء (١/١٥٧)، وغاية النهاية: (٢/٣٣٦).

بمعنى أنَّ الضابطَ عندهُ تمكينُ النَّفَسِ، وإن كانَ الراجحُ في ذلك ما ذهبَ إليه ابنُ الجزريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لأنَّـهُ ذكرهُ عنهُ بنصِّهِ خلافاً للأئمَّـةِ المُتقدِّمينَ فقد جاءت حكايتُهم لمذهبِ ابنِ كثيرٍ مُرسلةً من غير نصٍّ عنهُ أو إسنادٍ إليه.

٢ ـ وأبو عمروٍ البصريُّ اضطربت عنهُ الرِّوايةُ كذلكَ بينَ مراعاتهِ لرؤوس الآيِ، وبين مراعاتهِ لحُسنِ الوقفِ، وبين مراعاتهِ حُسنَ الابتداءِ.

٣ ـ وعاصمُ مُتَّـفقٌ لهُ على مراعاتهِ محاسنَ الابتداءِ بالوقفِ على تمام الكلام، واختُلفَ في حفصٍ عنهُ فزادَ لهُ الأهوازيُّ والشَّـهرزوريُّ الوقفَ على قوله تعالى (عِوَجاً) وأنَّـهُ يبتدئُ بقوله سبحانهُ (قَيِّمًا).

وبناءً على ما سبقَ يتبيَّـنُ أنَّ هذه الأقوالَ لا يكادُ يُجزَمُ فيها بمذهبِ أحدٍ غيرِ أبي جعفرٍ وابنِ عامرٍ وحمزةَ والكسائيِّ ويعقوبَ وخلف رحمهمُ الله، أمَّا بقيةُ القراءِ فالروايةُ عنهم في المنهجِ لا تكـادُ تتَّفِقُ، ولذا فإنَّ ابنَ الجزريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ حين ساقَ هذه المذاهبَ والأصولَ نصَّ على أنَّ الوحيدَ المُتَّـفقَ لهُ على مذهبِ الوقفِ هُو حمزةُ رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس» وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ الروايةَ عن غيرهِ ممَّن ذكروهُ لا تخلو من خلافٍ، وهذا المبحثُ من مباحثِ علم الوقفِ التي اضطَّربت فيها الروايةُ عن الأئمَّـةِ القراءِ، وقد بحثتُ قدرَ استطاعتي عن آثارٍ مُسنَـدةٍ إلى الأئمَّـةِ العشرة أو تلاميذهم أو ترجيحِ لأيِّ عالمٍ بعد ذكر هذه الأقوالِ يكونُ حكَماً بين هذه الرِّواياتِ فأعيانيَ ذلكَ ولمْ أهتدِ فيه إلى شيءٍ، والله تعالى أعلمُ، ولكنَّ ما جاءَ من مذاهب عن الأئمَّـةِ العشرة يُحمَلُ على القواعدِ التي حكاها عُلماءُ اللغة وعلماء الوقفِ كابن الأنباري والداني والعماني وابن الجزري والهذلي[1] وابن عقيلة

(١) هو أبو القاسم يوسف بن علي بن جُبارة الهُذلي المغربي المتكلم النحوي، إمامٌ اشتهرَ بكثرة تطوافه بالبلاد طلباً للقراءات حتى قال عنه ابنُ الجزري: "وطاف البلاد في طلب القراءات فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ"، =

الحنفي[١] وغيرهم، والتي لم يفرقوا فيها بين قارئٍ وآخَـرَ، إذْ كانَ مبنى هذه القواعدِ خاضعاً للمعاني والأعاريبِ والقراءاتِ وغير ذلك من العُلوم المتصلةِ بالقرآنِ، فكان الأوفقُ في نظري والعلمُ عند الله هو عملُ القارئِ بمُقتضاها، لأنَّ الأصلَ في الوقوفِ ألَّا يُعتمد فيها غيرُ ما يرتضيهِ المتقنونَ من أهل العربية والمحقِّـقونَ من القُراء[٢]، سيَّما وقد وُجدَت في عدةِ كتُبٍ مُدَوَّنةٍ في عصورٍ متباعدةٍ دون نكيرٍ من السادةِ القراءِ على هذا التقعيد الذي لم يفرق أهلُهُ بين القراءاتِ، والله تعالى أعلمُ.

= ولد قريباً من عام ٣٩٠هـ، وتوفي عام ٤٦٥هـ، وترك عدة مصنفات في القراءات من أشهرها كتابه "الكامل". انظر: غاية النهاية (٣٤٥/٢) وشذرات الذهب (٢٨٢/٥).

(١) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن سعيد المشهور بابن عقيلة المكي الحنفي، محدث الحجاز ومسنده في عصره رحل إلى الشام والعراق والروم، صاحب كتاب الزيادة والإحسان في علوم القرآن، كان كثير الشيوخ عالي السند واستوطن دمشق وكان يدرس بالمدرسة الجقمقية، ورحل بعد ذلك لمكة وتوفي بها عام ١١٥٠هـ. انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٣٠/٤ ـ ٣١).

(٢) انظر: لطائف الإشارات للقسطلاني (٢٦٣).

المبحث الأول:

مراعاة الوقف من حيث رؤوس الآي

هذا المبحثُ من مباحثِ علمِ الوقفِ يتعلَّقُ بفائدة الوقوف الاختياريةِ أعني تنبيهَ السَّامعِ والتالي على مواضعِ الفصلِ والوصلِ وبيانِ انعقاد التراكيب ونهاية الجمل(١).

ولمَّا كانت هذه الغايةُ مُتحصِّلةً في رؤوسِ الآي بشكلٍ غالبٍ نظراً لانتهاءِ المقاطع عليها فإنَّ بعضَ العُلماءِ جعلوا رؤوسَ الآيِ وقفاً دونَ تفريقٍ بين الرؤوسِ التي تنعقدُ عندها تراكيبُ الجُمل وبين الرؤوسِ التي تتقاسمها أركانُ الجملةِ الواحدةِ، وكان لهم قبل ذلكَ مُستندٌ على حديثِ أمِّ المؤمنينَ أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ: (أَنَّهَا ذَكَرَتْ ـ أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا ـ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللهِ ـ ﷺ ـ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينْ) يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً)(٢).

---

(١) انظر: وصف الاهتداء (١٢).

(٢) رواه أبو داود في السنن بلفظه (٣٧٩/٤)، كتاب الحروف والقراءات برقم (٣٩٩٧)، والترمذي في سننه (١٨٥/٥)، كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، برقم (٢٩٢٧) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ، والدراقطني في السنن بنحوه (٧٦/٢ ـ ٨٦)، كتاب الصلاة، برقم (١١٧٥ ـ ١١٩١) تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبدالمنعم شلبي، وجمال عبداللطيف، الطبعة الأولى لمؤسسة الرسالة عام ١٤٢٤هـ، والحاكمُ بنحوه (٢٣٢/١)، والإمامُ أحمدُ بنحوه في "حديث أم سلمة رضي الله عنها" (٢٠٦/٤٤)، برقم (٢٦٥٨٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٧٨/٢٣ ـ ٣٩٢)، في مرويات ابن أبي مليكة عن أم سلمة برقم (٦٠٣ ـ ٣٣٧). =

ومن أولئك الإمامُ أبو عمرو البصريُّ كما أسند إليه الداني قولهُ: «إنَّهُ أحبُّ إليَّ إذا كانَ رأسَ آيةٍ أن يسكُت عندها»[١]، **لكنَّ هذا الذي ذكرهُ أبو عمرو ليسَ بمُتَّفقٍ عليهِ عن أبي عمرو البصريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ اضطربت عنهُ الرِّوايةُ[٢] بينَ مراعاتهِ لرؤوس الآيِ، وبين مراعاتهِ لحُسنِ الوقفِ[٣]، وبين مراعاتهِ لحُسن الابتداءِ[٤].**

وممن ذهب هذا المذهبَ الإمامُ البيهقيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فإنَّـهُ عدَّ في وجوهِ تعظيمِ القرآنِ تقطيعَ القراءةِ آيةً آيةً[٥].

وذهب إلى أنَّ اتخاذ رؤوس الآي وقفاً أولى في الأخذ والاتباعِ من

= * هذا الحديثُ صحَّحهُ الحاكمُ وقال على شرط الشيخينِ ووافقه الذهبي (١/٢٣٢).
* وقال الهيثمي في مجمع الوائد "رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح" مجمع الزوائد (٢/ ٢٨٠).
* وصحّحه النووي فقال "حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صحيح" المجموع (٣/ ٣٣٣).
* وقال ابنُ الملقن: " قال البيهقي في خلافياته "إسناده صحيحٌ ورواته ثقاتٌ" البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المعروف بابن الملقن.
* وقال ابنُ الجزري في النشر "وهو حديث حسن وسنده صحيح".منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول " (٨٠٩).
* وقال محمد القاهري: " وهو حديثٌ حسنٌ وسندهُ صحيحٌ" بحر الجوامع (مخطوط) لوحة رقم: (٧٤ب) و (٧٥أ).
* وقال الألباني بعد أن ساق تصحيح الأئمة للحديث بهذا الإسناد: "قلت: وهو كما قالوا: لولا عنعنة ابن جريج، لكنه قد توبع كما يأتي، فالحديث صحيح". إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢/٦٠).
* وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد: "صحيحٌ لغيره، وهذا سندٌ رجاله ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ". المسند (٤٤/٢٠٦).

(١) المكتفى (١٤٦).
(٢) منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول (٨٠٩).
(٣) انظر: التلخيص لأبي معشر (٢/١٩٢).
(٤) انظر: الموجز للأهوازي (١٠٥ ـ ١٠٦)، والمصباح الزاهر للشهرزوري (٢/١٣٤٢).
(٥) الجامع لشعب الإيمان للحافظ أبي بكر البيهقي (٣/٣٢٨).

تتبع الأغراضِ والمقاصد الناتجةِ عن تحسين الوقفِ والابتداء كما يذهبُ إليه بعضُ العلماء[١]، وكذلك الإمامُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فقد ذكر من هَدْيِهِ ﷺ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ قولَهُ: «وَكَانَ ﷺ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ وَيَقِفُ عِنْدَ كُلّ آيَةٍ فَيَقُولُ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبّ الْعَالَمِينَ وَيَقِفُ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ وَيَقِفُ مَالِكِ يَوْمِ الدّينِ وَذَكَرَ الزّهْرِيّ أَنّ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللّهِ ﷺ كَانَتْ آيَةً آيَةً وَهَذَا هُوَ الأَفْضَلُ الْوُقُوفُ عَلَى رُءُوسِ الآيَاتِ وَإِنْ تَعَلّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا وَذَهَبَ بَعْضُ الْقُرّاءِ إِلَى تَتَبّعِ الأَغْرَاضِ وَالْمَقَاصِدِ وَالْوُقُوفِ عِنْدَ انْتِهَائِهَا، وَاتّبَاعُ هَدْيِ النّبِيّ ﷺ وَسُنّتِهِ أَوْلَى.

وَمِمّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَيْهَقِيّ فِي "شُعَبِ الإِيمَانِ" وَغَيْرُهُ وَرَجّحَ الْوُقُوفَ عَلَى رُءُوسِ الآيِ وَإِنْ تَعَلّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا»[٢].

وذهب غيرُهُم إلى التفصيل فقالوا إنَّ رؤوسَ الآيِ وقفٌ إذا انعقدت عندها التراكيبُ وانتهت الجملُ والمقاطعُ، أمَّا إذا لم تكن كذلك فهي وأواسطُ الآيِ سواءٌ من حيثُ الوقفُ حسَنُهُ وقبيحُهُ.

وهذا المذهبُ المبنيُّ على التَّفريقِ بين رؤوسِ الآيِ التي تنتهي عندها المقاطعُ، وبين التي تتعلقُ بما قبلها تعلقاً لا يسوغُ معهُ الوقفُ هو الراجحُ والعلمُ عند الله تعالى.

وسببُ ترجيحِ ذلكَ هُـو أنَّ حديثَ أمِّ سلمةَ رضي الله تعالى عنها إنَّما نعَـتت فيه قراءةَ النبي ﷺ لسورةِ الفاتحةِ دونَ تأكيدٍ أو نصٍّ على أنَّـهُ اتَّخَـذ كُلَّ رؤوسِ الآيِ مواقفَ في قراءته لكل القرآنِ، وهذا ما لم يَثبُتْ عنهُ ﷺ بوجهٍ صحيح أو ضعيف، لا بتصريح أو إشارة، ولو كان مفهومُ الحديثِ دخولَ جميعِ آيِ القرآنِ لكانَ صنيعُ علماءِ الوقفِ في منع بعضِ الوقوفِ أو عدِّها في بابِ الوقفِ القبيحِ أو تفضيل وصلها على الوقفِ عليها منكَـراً من

(١) المصدر السابق (٤/١٧٥).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد لشمس الدين ابن قيم الجوزية (١/٣٣٧).

القول والعمَلِ يستوجبُ النَّكير لما فيه من مخالفة هديه ﷺ، ولا يُعرَفُ الإنكار على من تعمد وصل رأس الآية بتاليها، أو استحسنه على الوصل، أو قبَّح الوقف عليها، في عصور الإسلام الآخرة والأولى.

كما أنَّ إعمال هذا القول في جميع آي القرآنِ سينتجُ عنهُ بدءٌ قبيحٌ لا معنى له في كثير من المواضع، ومعلومٌ أنَّ الابتداءَ يأخذُ حكمَ الوقفِ في التمام والكفاية والحسن والقبح، كما قال ابنُ الجزري: «وهُو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوتُ تَماماً وكفايةً وحُسناً وقُبحاً بحسب التَّمام وعدمه»[(١)].

ومن المُلاحَظِ في كثيرٍ من آي القرآن أنَّ الوقفَ قبلها يجعلُ ابتداءَ القارئِ بالآية التالية لها ابتداءً غيرَ مفهُوم المعنى ولا مستقيم الدَّلالة، كوقف القارئِ على قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾﴾ [الدخان:٤٣] باعتباره رأس آية عند أكثر العادِّين[(٢)]، فإنَّ الواقفَ على ذلك سيبدأ بجملة ﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ [الدخان:٤٤] وهي جُملةٌ لا يتأدَّى بها المعنى حتى تقترنَ بسابقتها، ومثلُ هذا الوقفِ يُعَدُّ قبيحاً عند علماء الوقفِ كما نصَّ الداني بقوله: «واعلم أنَّ الوقفَ القبيحَ هو الذي لا يُعرَفُ المُرادُ منهُ»[(٣)]، وهذا الخفاءُ في المرادِ يتحقَّقُ في الوقفِ على رأسِ هذه الآيةِ والابتداء بتاليتها، والله تعالى أعلمُ.

كما أنَّ العلماءَ الذين تناولوا هذه المسألةَ في تصانيف الوقف والابتداء جاءت عباراتُهم مراعيةً هذا المعنى المتوسِّطَ ولم يجعلوا رؤوسَ الآيِ وقفاً بإطلاق.

فأبو جعفر النحاسُ يقولُ: «وأكثرُ أواخرِ الآيِ في القرآنِ تامٌّ أو كافٍ»[(٤)].

---

(١) منهج ابن الجزري في النشر (٨٠٢).

(٢) قال السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ: "أسقطها المدني الأخيرُ والمكي". جمال القراء وكمال الإقراء (٤٥٨/١).

(٣) المكتفى (١٤٨).

(٤) القطع والائتناف (٨٧).

فمفهومُ هذه الجملةِ أنَّ بعضَ رؤوسِ الآيِ في القرآنِ ليسَ الوقفُ عليها تاما ولا كافياً، وهذا ما جعلَ أبا جعفرٍ ينُصُّ على مواضعَ من رؤوسِ الآيِ يُكرهُ للقارئِ الوقفُ عليها أو يستحب لهُ وصلها بما بعدها(١).

وأبو عمرو الداني يقول: «وقد كان جماعةٌ من الأئمَّةِ السَّالفينَ والقُراء الماضين يستحبُّونَ القطعَ عليهنَّ وإن تعلَّقَ كلامُ بعضهنَّ ببعض، لما ذكرناهُ من كونهنَّ مقاطعَ ولسْنَ بمُشتبِهاتٍ لما كانَ من الكلامِ التَّامِّ في أنفسهنَّ»(٢).

ثمَّ هو ينُصُّ على بعضِ رؤوسِ الآيِ التي يقبحُ الوقفُ عليها(٣)، وينُصُّ على أنَّ تقطيعَ الآياتِ في سورةِ الفاتحة ليس كلهُ محمولاً على التَّمامِ أو الكفايةِ، فالوقفُ عند ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾ قال فيه: «فهُو متعلقٌ بما قبلهُ في الوجهينِ جميعاً، فلا يُقطعُ منهُ إلا على غيرِ الاختيارِ»(٤)، **يريدُ أنَّ الوقفَ عليه لا يكونُ إلا للمضطرِّ، ويُفهَمُ من كلامهِ أنَّ الوقفَ على رؤوسِ الآيِ وحملهُ على السُّنِّيةِ عند القائلينَ به لا يتناولُ كلَّ آي القرآنِ إنَّما يختصُّ بسورةِ الفاتحةِ وحدها، حيثُ قال:** «وإن وقَفَ على رأسِ كُلِّ آيةٍ من هذهِ السُّورةِ على مُرادِ التقطيعِ والتَّرتيلِ فحسنٌ وقد وردتِ السُّنَّةُ بذلك عن رسول الله ﷺ»(٥).

فقوله رحمه الله: «من هذهِ السُّورةِ» إشارةٌ إلى أنَّ العمومَ ـ في جميعِ آي القرآنِ ـ المفهومَ من حديثِ أمِّ سلمةَ ـ رضي اللهُ عنها ـ مخصوصٌ بسورةِ الفاتحةِ وحدها وأنَّ الأصلَ مراعاةُ المعاني والمقاصد، فلو كانَ الوقفُ على رأسِ كل آيةٍ سُنَّةً لما كانَ لقوله «من هذهِ السُّورةِ» وجهٌ، والله تعالى أعلمُ.

(١) المرجع السابق (٢١١، ٩٣، ٩٢، ٣٦٠، ٤٣٠).
(٢) المكتفى (١٤٥ ـ ١٤٦).
(٣) المكتفى (١٥١ ـ ١٥٢).
(٤) المصدر السابق (١٥٦).
(٥) المصدر السابق (١٥٧).

وأبو العلاء الهمذانيُّ يقول في صدر سورة إبراهيمَ: «وقد يجوزُ لمن قرأ بالجرِّ أن يقفَ على (الحَمِيدِ) لما روتْ أمُّ سلمة ـ رضي الله عنها ـ أنَّها سُئلت عن قراءةِ رسول الله ـ ﷺ ـ فقالت: «كان يقطع قراءتهُ آيةً آيةً بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينْ»[١].

ولكنَّـهُ مع ذلكَ يمنعُ الوقفَ في مواضعَ كثيرةٍ جداً من رؤوس الآيِ[٢]، وفي مواضعَ أخرى يجعلُ الوقفَ على رأسِ الآيةِ لمحلِّ الضرورةِ فقط، بمعنى أنَّ القارئَ لو مكَّـنهُ نفسهُ من الوصلِ فذلك أولى.

ومما يدُلُّ على أنَّهُ رحمة الله عليه لا يريدُ أنَّ الوقفَ على رؤوسِ الآي سنةٌ إطلاقاً كونُـهُ لا يذكُرُ في السور المفتَـتحَةِ بالأقسـامِ وقفاً قبل جوابِ القسَـمِ[٣] اتِّباعاً لقاعدةِ أهل الوقفِ في منعِ الفصلِ بين الأيمانِ وجواباتها[٤]، ولو كان يقولُ بأنَّ رؤوسَ الآي مواقفُ على كل حالٍ لما استثنى الوقفَ على الأيْمان قبل جواباتها بغير دليلٍ، والله تعالى أعلمُ.

ويقولُ **العماني** رحمه الله في تأكيد هذا المذهب الوسطِ: «والأغلبُ في رؤوسِ الآي أنَّـها وقوفٌ، وليسَ كلُّ آخر آيةٍ وقفاً، بل المعاني معتَبَرةٌ في سائرها والأنفاسُ تابعةٌ لما شهد لهُ المعنى باستحسانِ الوقفِ عليهِ، فالنَّفَسُ يُقطعُ حيثُ يحسُن الوقفُ عندهُ من جهة المعنى»[٥].

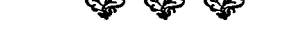

(١) الهادي (١/٥٣١).
(٢) انظر: الهادي (١/١٥٠، ٤١١، ٥٧٨) و(٢/١٢٤، ٢٧٨، ٣٣٦، ٥٥٢، ٣٧٦، ٦١٧).
(٣) انظر: سورة الزخرف (٢/٩٣٦) والدخان (٢/٩٥٠) و سورة ق (٢/١٠٠٠) والذاريات (٢/١٠٠٥) و الطور (٢/١٠٠٩) والنجم (٢/١٠١٣) والقلم (٢/١٠٨٨)، والمرسلات (٢/١١٢٠) والنازعات (٢/١١٢٧) والبروج (٢/١١٤١) والطارق (٢/١١٤٦) والبلد (٢/١١٦١) والليل و الضحى(٢/١١٦٣).
(٤) انظر:الإيضاح (٢/١٣٧)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).
(٥) المرشد (١/٩).

المبحث الثاني:

مراعاة الوقف من حيث اللفظ

إنَّ الواقفَ في أيِّ موضعٍ من كتاب الله تعالى لن يخلوَ وقفهُ من انفكاكٍ تامٍّ عمَّا يليهِ لفظاً ومعنىً، أو تعلقٍ تامٍّ بهاتين الجهتين، أو تعلقٍ بإحداهما دونَ أختها.

وهذا هو ما وضعَ العُلماءُ لأجلهِ مصطلحات الوقفِ، وفاوَتوا بين مراتبها في التَّمامِ بحسب اعتبار التعلقِ والاستغناء، وجعلوا التعَلُّقَ اللفظي (الإعرابي) أحد هذه الاعتباراتِ التي يُعلَمُ بها اتصالُ جُزأي الكلامِ، ومراعاةُ الإعراب في الوقفِ هي الباعثُ على وضعِ العُلماءِ رحمهم الله تعالى لقواعدِ الوقفِ الممنوعِ لئلَّا يفصلَ القارئُ بين المُتعلِّقاتِ اللفظيةِ فيُفسد المعنى بذلك أو يحولَ بين السامع وفهمِ مُراد الله، كالفصل بين الفعلِ وفاعلهِ ومفعولهِ، والمبتدأ والخبرِ، والحالِ وصاحبها والمضافِ وما يضافُ إليه، واسم إنَّ وخبرها، والشرطِ وجوابهِ، وغير ذلك مما بسطهُ علماء الوقف في ذكرهم لما لا يتمُّ الوقفُ عليه[1].

وإذا ما اقتصرنا على ما رجَّحهُ الداني وابنُ الجزري وغيرُهما في أقسام الوقفِ ـ نظراً لكثرتها وعدم انحصارها وانفرادِ كثير من الأئمَّةِ بمصطلحاتٍ خاصَّةٍ بهم[2] ـ فإنَّ هذا النَّوعَ الذي يُنظَرُ فيه للإعراب

(١) انظر: الإيضاح (١/١١٦ ـ ١٤٠)، والتذكرة (٢/٥٧٩)، والمرشد (٢/١٦٩)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

(٢) انظر: الإيضاح (١/١٤٩)، والقطع والائتناف (١١، ٧٤)، والمكتفى (١٣٨ ـ ١٣٩)، والمرشد (١/١٤، ١٣)، والوقف والابتداء (١٠٥ ـ ١١٢)، ووصف الاهتداء (٢٩، ٣٠).

والتعلقِ اللفظي بين الموقوفِ عليه وما بعدهُ يُرادُ بهِ الوقفُ الحسَنُ كما يقولُ ابنُ الجزري: «وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن)؛ لأنَّه في نفسه حسنٌ مفيدٌ يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ»[١].

والتعلقُ اللفظيُّ بينَ الجزأينِ من الجملة الواحدةِ يلزمُ منهُ التعلقُ المعنويُّ أيضاً ولا عكسَ، وفي ذلك يقولُ الداني رحمه الله وهو يصفُ الوقفَ الحسنَ: «يحسُنُ الوقفُ عليه ولا يحسُنُ الابتداءُ بما بعدهُ لتعلقه به من جهة اللفظِ والمعنى جميعاً»[٢].

وإذا ثبَتَ ذلك فإنَّ أكثرَ أقسام الوقفِ كانَ اللفظُ هو المُراعى فيها والمعنى تبعٌ لهُ، فالوقفُ التَّامُّ الذي لا يتعلَّقُ بشيءٍ مما بعدهُ كخواتيم السور[٣]، والوقفُ الحسَنُ، والوقفُ القبيحُ الذي يخفَى معهُ المعنى أو ينتقِضُ[٤]، عند النَّظر في تعريفِ العلماء لكلٍّ ذلك نجدُهم يهتمُّون بالتعلقِ اللفظيِّ أصالةً وتكونُ المعاني تابعةً لهُ ومقصودةً أيضاً بالنَّظر في اتصالها بعد الوقفِ أو انفصالها مما يليها.

(١) منهج ابن الجزري في النشر (٧٩٤).
(٢) المكتفى (١٤٥).
(٣) انظر: المصدر السابق (١٤٠).
(٤) انظر: المصدر السابق (١٤٨).

المبحث الثالث:

مراعاة الوقف من حيث المعنى

إنَّ الباعثَ للعلماء على الكتابة والتَّدوينِ في علم الوقفِ هو إظهارُ المعنى وتجليتهُ للسامعِ بوجهٍ لا يلتبِسُ فيه بغير المُراد، وإذا كانَ المعنى القرآنيُّ هو المقصودَ بإقامةِ الوقوفِ فإنَّ النَّظر في مُراعاةِ المعاني يكونُ من وجهين:

١ ـ وجهٍ تتعلقُ فيه مواضعُ الوقفِ مع ما يليها من حيثُ الألفاظُ وتكونُ المعاني تبعاً لها في ذلك كما سبقت الإشارة إليه في الوقف (التامِّ ـ الحسن ـ القبيح).

٢ ـ وجهٍ تتعلقُ فيه مواضعُ الوقفِ مع ما يليها من حيثُ المعاني فقط، ولا تتصلُ في ذلك الألفاظُ أو تتعلقُ ببعضها.

وهذا الأخيرُ هو ما يسميه العُلماءُ الوقفَ الكافي حيثُ يتعلَّقُ بما بعدهُ تعلقاً معنوياً، وهذا مما اصطلحَ العُلماء على حُسنِ الوقفِ عندهُ وحُسنِ الابتداء بما بعدهُ، وهو كثيرٌ في رؤوس الآيِ كما في سور: (الجنِّ، والمدَّثر، والتَّكوير، والانفطارِ، والانشقاقِ) وغيرها، وسببُ كفايةِ هذا النوعِ من الوقفِ وحسن الابتداء بما بعدهُ هو أنَّ الجملةَ الموقوفَ عليها تكونُ كلاماً قائماً بنفسهِ ومستغنياً عن غيره ويفيدُ معنى صحيحاً يُكتفى به[1]، وهذا الاصطلاحُ على حُسن هذا الوقفِ هو ما جعلَ بعضَ أهل العلمِ يُخصِّصُ إطلاق العلماء لمنعِ الفصل بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه

(١) انظر: المكتفى (١٤٣ ـ ١٤٤)، ومنهج ابن الجزري في النشر (٧٩٨ ـ ٧٩٩).

ويستثني من ذلك ما إذا كانَ العطفُ قائماً بينَ جُملتينِ، معللينَ ذلك التفريقَ بأنَّ عطفَ الجُملةِ على الجُملةِ لا يلزمُ منه اتصالُهما ليتمَّ بهِ المعنى كما هو الحالُ في عطفِ المفردِ على المفردِ، لأنَّ المفردَ وحدَهُ إذا فُصلَ عن المعطوفِ عليهِ لا يتمُّ به معنى ولا يحسُن السكوت عليه، بخلافِ الجملةِ فإنها تؤدي معنى مستقلّاً سواءً عُطفت على جملةٍ سابقةٍ أو استقلتْ بذاتها فصارت على ذلك شبيهةً بالاستئناف[1].

(١) انظر: المرشد (١/٤٤٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

الفصل الثالث:

أنواع اختلاف القراءات التي يتأثرُ بها الوقف

المبحث الأوَّل: الخلافُ المتعلق بالأفعال.

المطلب الأول: الالتفاتُ في الأفعال من الغيبة إلى الحضور، ومن الحضور إلى الغيبة.

المطلب الثاني: تعدد بناء الأفعال للمعلوم أو المجهول حسب القراءة.

المطلب الثالث: تردد الفعل بين الماضي والأمر حسب القراءة.

المطلب الرابع: عطفُ الفعل واستئنافُه حسب القراءة.

المبحث الثاني: الخلافُ المتعلقُ بالأسماء والحروف.

المطلب الأول: اختلافُ الحركات والأعاريب للأسماء حسب كل قراءة.

المطلب الثاني: تعدد معاني الحرف حسب القراءة.

المطلب الثالث: إبدالُ حرف مكان حرف حسب القراءة.

المبحث الثالث: الخلافُ المتعلق بالجمل والأساليب.

المطلب الأول: العطفُ والاستئناف.

المطلب الثاني: الخبر والإنشاء.

المطلب الثالث: تمامُ المعنى عند رأس الآية، واتصالُه بما بعدها حسب القراءة.

المبحث الأوّل:

الخلافُ المتعلق بالأفعال

المطلب الأول: الالتفاتُ في الأفعال من الغيبة إلى الحضور، ومن الحضور إلى الغيبة.

المطلب الثاني: تعدد بناء الأفعال للمعلوم أو المجهول حسب القراءة.

المطلب الثالث: تردد الفعل بين الماضي والأمر حسب القراءة.

المطلب الرابع: عطفُ الفعل واستئنافُه حسب القراءة.

المطلب الأول:

الالتفاتُ في الأفعال من الغيبة إلى الحضور، ومن الحضور إلى الغيبة

إنَّ اختلافَ جهةِ الخطابِ بحسب ضميرِ الفعل في القراءاتِ يُعدُّ من أبرز أوجهِ اختلافِ الوقفِ للقراءِ.

ومن أمثلة ذلك الالتفاتُ من الغيبةِ إلى الخطابِ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾﴾ [يونس: ٥].

فقد اختلف القراءُ في الفعل (يُفَصِّلُ) فقرأهُ ابنُ كثير وأبو عمرو ويعقوبُ وحفص بالياءِ، وقرأهُ الباقون بالنون ﴿نُفَصِّلُ﴾[(١)].

فمَـرَدُّ الضمير في القراءتينِ إلى الله تعالى، لكنَّـهُ في قراءة الياءِ يُحمل على العَوْدِ لما سبقهُ من قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ فالله هو الذي خلق ذلك بالحق وهو الذي يفصل الآيات، وكذلك من قرأ بالنونِ فالضميرُ عندهُ عائدٌ على الله تعالى فيما سبقَ من قوله تعالى عن نفسه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢] والمعنى: (ونحنُ نفصلُ الآيات)[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٢٨٨).

(٢) انظر: الكشف (٥١٣/١ ـ ٥١٤)، وشرح الهداية (٥٢٤)، والموضح (٦١٥/٢)، وحجة القراءات (٣٢٨).

وهذا الاختلافِ في مردِّ الضميرِ هو ما يترتبُ عليه اختلافُ الوقفِ بحسب القراءةِ عند العلماء[١]، فمن قرأ الفعل بالنونِ فإنَّ الضمائرَ في الآيةِ تتبدَّلُ على سبيل الالتفاتِ من الغَيبَةِ عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ إلى الخطابِ في قوله ﴿نُفَصِّلُ﴾؛ ولذلك كانَ لهُ أن يقفَ عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ ثم يستأنفُ ﴿نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ إعمالاً لهذا الالتفاتِ، خلافاً لمن كانت قراءتهُ بياءِ الغيبة فالكلامُ بالنسبة إليه متصلٌ والضمائرُ متحدةٌ في معنى الغَيبَة فلا يقفُ قبل رأس الآية ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

والحالُ كذلكَ في الالتفاتِ من الخطابِ إلى الغيبةِ كما هو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿١٩﴾﴾ [الفرقان: ١٩].

حيثُ اختلفَ القُراءُ في قوله تعالى: ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ فقرأهُ حفص وحدهُ بالتاء، وقرأ الباقونَ بياءِ الغيبة ﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[٢].

فقد قيل في معنى الآية على هذه القراءةِ: إنَّ صدرَ الآيةِ خبرٌ عن تكذيب المشركينَ للمؤمنينَ، وخاتمتها إخبارٌ من الله تعالى للنبي ـ ﷺ ـ بأنَّ المشركينَ لا يستطيعونَ صرفك عن الحقِّ الذي بُعثتَ به، ولا يستطيعونَ نصرَ أنفسهم من بلاءِ التكذيب الذي ابتُلوا به[٣].

وهذا الخلافُ بينَ القُراءِ هو ما جعلَ بعضَ العُلماءِ ينصُّ على كونِ الوقفِ عند قوله تعالى: ﴿تَقُولُونَ﴾ إلَّا لمن قرأ بتاءِ الخطابِ فإنَّهُ لا يقفُ على هذا الموضعِ حتى يبلغَ قولهُ تعالى: ﴿وَلَا نَصْرًا﴾[٤].

وهذا وجيهٌ في التفريقِ بين القراءتينِ لأنَّ العدولَ في الضمائرِ من

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٠٣ ـ ٧٠٤)، والقطع والائتناف(٣٧٣)، والتذكرة (٢/٣٦٢)، والمكتفى (٣٠٣ ـ ٣٠٤)، والهادي (٢/٤٣٩)، والوقف والابتداء (٢٢٨)، والمرشد (٢/٢١٠)، ووصف الاهتداء (٢٥٨).

(٢) انظر: النشر (٤١٤).

(٣) انظر: جامع البيان (١٨/١٩٣).

(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٦).

الخطابِ في قوله: ﴿نَقُولُونَ﴾ إلى الغَيبة في قوله: ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ يفضي إلى الاختلافِ بين جُزئي الآية من حيثُ جهة الخطاب وهذا مسوغٌ لفصلِ جزئي الآية بالوقفِ على الأول منهما، ويتأكَّدُ ذلك في الوجهِ الذي فسَّر به الطبريُّ الآيةَ على هذه القراءةِ إذْ جعلَ صدرَ الآيةِ خبراً عن تكذيب المشركينَ للمؤمنينَ، وخاتمتَها خبراً آخرَ من الله تعالى للنبي ﷺ بأنَّ المشركينَ لا يستطيعونَ صرفهُ عن الحقِّ الذي بُعثَ به، ولا يستطيعونَ نصرَ أنفسهم من بلاءِ التكذيب الذي ابتُلوا به[1]، والله تعالى أعلمُ.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: جامع البيان (١٨/١٩٣).

المطلب الثاني:

تعدد بناء الأفعال للمعلوم أو المجهول حسب القراءة

ومما يختلفُ بحسبهِ الوقفُ بين القراءاتِ تعدُّد بناء الفعل للمعلوم أو المجهولِ فيكونُ الوقفُ سائغاً على وجهٍ وممتنعاً في الآخر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [آل عمران: ١٤٦].

فقد اختلف القراءُ في كلمة ﴿قَـٰتَلَ﴾[1]، فقرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوبُ ببناءِ الفعل للمجهول ﴿قُتِلَ﴾، وقرأها الباقون ببنائه للمعلوم ﴿قَـٰتَلَ﴾.

من أجل ذلك ذهبَت طائفةٌ من أهل العلم إلى أنَّ الوقفَ على قراءةِ البناءِ للمجهول يكونُ عند قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ﴾ ثُمَّ يستأنفُ القارئُ بعد ذلك قوله تعالى: ﴿مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾.

وأمَّا من قرأ بالبناءِ للمعلوم ﴿قَـٰتَلَ﴾ فلا يقفُ على هذا الفعل، بل يواصلُ القراءةِ حتى قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾[2].

وكذلك الحالُ بالنِّسبةِ لقوله تعالى: . . . ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَـٰفِحِينَ﴾. . . [النساء: ٢٤].

---

(١) انظر: النشر (١٩٥).

(٢) انظر: القطع والائتناف (٢٣٦)، و الوقف والابتداء (١٦٢ ـ ١٦٣)، والهادي (١٨٧/١).

فالقراءُ مختلفونَ في كلمةِ ﴿وَأُحِلَّ﴾ حيثُ قرأها أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بضمِّ الهمزة وكسر الحاء، وقرأها الباقونَ بفتح الهمزة والحاءِ معاً ﴿وَأَحَلَّ﴾[١].

وقراءةُ من بَنَى الفعل للمفعول ﴿وَأُحِلَّ﴾ معطوفةٌ على الفعل السابقِ لهذه الآية في قوله سبحانهُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾... الآية [النساء: ٢٣].

وأمَّا من قرأ بفتح الهمزة والحاء وبنى الفعل ﴿وَأَحَلَّ﴾ فالفعلُ عندهُ معطوفٌ على الفعل السابقِ في قوله: ﴿حُرِّمَتْ﴾.

ومن نصبَ الفعلَ في قراءةِ البناء للفاعل ﴿وَأَحَلَّ﴾ فهو لا ينعطفُ على ﴿حُرِّمَتْ﴾ بل هو منقطعٌ من الآيةِ السابقةِ ومعطوفٌ على الفعلِ المُقَدَّرِ النَّاصِبِ لكلمة: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ والمعنى: (كتَبَ اللهُ عليكم تحريمَ ذلك وأحلَّ لكم ما وراءَ ذلكم)[٢].

ولهذا فرَّقَ بعضُ أهل العلم بين القراءتينِ، فجعلَ بعضُهم الوقف عند ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ في قراءةِ من يفتحُ الهمزةَ والحاءَ ﴿أَحَلَّ﴾ غيرَ حسنٍ؛ لأنَّهُ معطوفٌ على ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

وجعل آخرونَ الوقف عند ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ حسناً على القراءتين، وهو أتمُّ عند من يقرأُ بضمِّ الهمزةِ.

وقال آخرونَ: الوقفُ على قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ على قراءةِ من قرأ: ﴿وَأَحَلَّ لكم﴾ بالفتحِ أحسنُ منهُ على قراءةِ من ضمَّهُ[٣].

❀ ❀ ❀

(١) انظر: النشر (٢١٢).

(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٥/١٠)، والكشف (١/٣٨٥)، وشرح الهداية (٤٤٠)، والمحرر لابن عطية (٥/٥١٦).

(٣) انظر: الهادي (١/٢١١)، والوقف والابتداء (١٧٠)، والمرشد (١/٥٥٨).

المطلب الثالث:

تردد الفعل بين المـــاضي والأمر حسب القراءة

قد يجيء الفعلُ في بعضِ القراءاتِ ماضياً وفي البعضِ الآخر فعلَ أمرٍ، فيتأثرُ لهذا التنوعِ في نوعِ الفعلِ محلُّ الوقفِ في الآيةِ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الزخرف: ٢٤].

فقد اختلفَ القراءُ في قوله تعالى: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم﴾، فقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ ﴿قَالَ﴾ بفعلٍ ماضٍ على الإخبارِ، وقرأ الباقون: ﴿قُلْ﴾ على الأمر(١).

فمن قرأ بقراءةِ المُضيِّ ﴿قَالَ﴾ فالسياقُ لا يزالُ سرداً للخبرِ المحكيِّ عن النذير الذي قال لهُ قومهُ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] فأجابهم بقوله: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾.

أمَّا قراءة فعلِ الأمر ﴿قُلْ﴾ فتحتملُ أن تكونَ خطاباً للنبي ـ ﷺ ـ فتنقطعَ بذلكَ مما قبلها(٢)، وهذا ما يجعلُ أولَ هذه الآيةِ متصلاً بما سبقَ على قراءة الأمرِ ﴿قُلْ﴾، ومنقطعاً منهُ على قراءةِ المُضِيِّ ﴿قَالَ﴾، وعليهِ

(١) انظر: النشر (٥٠٣).

(٢) انظر: الكشف (٢/٢٥٨)، وحجة القراءات (٦٤٨ ـ ٦٤٩)، وشرح الهداية (٦٩٦)، والموضَّح (٣/١١٤٩)،و المحرر (٧/٥٤١).

يكونُ رأسُ الآيةِ عند بعضِ العُلماءِ وقفاً في قراءةِ الجمهورِ، ويمتنعُ في قراءةِ حفصٍ وابنِ عامر[١].

قالَ ابنُ غلبونَ مُفسَّراً وجهَ اختصاصِ الوقفِ بقراءةِ الجمهورِ: «لأنَّهُ استئنافُ أمرٍ من الله تعالى لمحمد ـ ﷺ ـ بأن يقول لهم ذلك»[٢].

ومن هذا البابِ خلافُ القراءِ في قوله تعالى: ...﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧].

فقد قرأ بضمِّ الصادِ ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ يعقوبُ والكوفيونَ، وقرأ الباقونَ بفتحها ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾[٣].

فمن قرأ بضمِّ الصادِ كان بانياً الفعلَ للمجهولِ على أنَّ فرعونَ فُعلَ به الصدُّ ويُعطَفُ ذلك على ما سبقَ من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ﴾.

وأمَّا من قرأ بفتح الصادِ فهو يبني الفعلَ للمعلومِ والفاعلُ فيه فرعونُ[٤].

وهذا التنوُّع في بناءِ الفعل اعتبرهُ بعضُ العلماءِ[٥] فارقاً في الوقفِ عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾.

ومن قرأ ﴿وَصَدَّ﴾ بفتح الصَّادِ كانَ وقفُهُ على ﴿سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ أحسنَ منهُ عند من يقرأ بانياً للمجهولِ؛ وذلك لاختلافِ الفعلينِ في الوزنِ؛ فقوله: ﴿زُيِّنَ﴾ فعلُ ما لم يُسمَّ فاعله و الفعلُ ﴿صَدَّ﴾ بفتحِ الصادِ على خلافِهِ مبنيٌّ للفاعلِ، فحسُنَ أن يفصل بينهما بالوقفِ.

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٥٤٥)، والمكتفى (٥٠٦).
(٢) التذكرة (٢/٥٥٥).
(٣) انظر: النشر (٣٢٧).
(٤) انظر: جامع البيان (٢٤/٦٧)، والكشف (٢/٢٤٤)، وحجة القراءات (٦٣٢)، والموضَّح (٣/١١٢٦) وشرح الهداية (٥٥٩).
(٥) المرشد (٢/٦٤٦)، والهادي (٢/٨٩٩).

المطلب الرابع:

عطفُ الفعل واستئنافُــه حسب القراءة

من أنواعِ الخلافِ بين القراءاتِ أن تأتي قراءةٌ بواوٍ أو فاء عاطفةٍ تسبقُ الفعلَ، وتأتي قراءةٌ أخرى بنفس الحرف لكنَّه للاستئنافِ وليسَ للعطفِ، وتجيء بعضُ القراءاتِ بإثباتِ الواو في قراءةٍ وحذفِها في القراءةِ الأخرى.

فمن الأوَّلِ قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة:١١٧].

حيثُ قرأ ابن عامر بنصب النون من فعلِ ﴿يَكُونَ﴾، وقرأ الباقون بالرفع[١].

والوقفُ عند قوله تعالى: ﴿كُن﴾ سيكونُ متعلقاً بمعنى الفاءِ في قراءةِ الرفعِ؛ لأنَّ الفاءَ متردِّدةٌ بين العطفِ والاستئنافِ كما ذكر ذلك الأئمَّةُ[٢]، فمن جعل الفاءَ عاطفةً امتنعَ لهُ الوقفُ عند قوله تعالى: ﴿كُن﴾.

ومن جعلها استئنافيةً وقفَ، وهذا الخلافُ بين الأئمةِ يُوضحُ أنَّ إفادةَ الفاءِ للتعقيبِ ليست على إطلاقها، فهي تجيء للاستئنافِ أيضاً ومن ذلك توجيهُ قراءةِ الرفعِ في هذه الآيةِ كما نصَّ عليه بعضُ أهل العلم على أنها محمولةٌ على الخبر لمبتدأٍ محذوف تقديره: فهو يكونُ[٣].

---

(١) انظر: النشر (١٣٨).

(٢) انظر: الإيضاح (٥٢٩/١ ـ ٥٣٠)، و القطع والائتناف (١٦٠)، ووصف الاهتداء (٧٠).

(٣) انظر: مغني اللبيب (٥١١/٢).

ومنه أيضاً قوله سبحانه: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾ [البقرة: ٢٧١].

والقراءُ مختلفونَ فيه على أوجهٍ:

١ ـ ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ بالياءِ مع رفعِ الراءِ لابن عامرٍ وحفص.

٢ ـ ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ بالنونِ مع رفع الراءِ لابن كثير وشعبة وأبي عمرو ويعقوب.

٣ ـ ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ بالنون مع جزم الراء لنافع وأبي جعفر وحمزة والكسائي وخلف[١].

وقد أدَّى هذا الاختلافُ إلى تغيُّر محل الوقفِ بحسب القراءةِ، فمن قرأ ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ كان الوقفُ لهُ على ﴿مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾؛ لأنَّ كلمة ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ معطوفةٌ على موضع الفاءِ والوقفُ قبلها يترتبُ عليه فصلُ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه.

أمَّا من قرأ (وَنُكَفِّرُ) أو (وَيُكَفِّرُ) فلهُ وجهان:

١ ـ أن يجعل الفعل مستأنفاً فهذا يقفُ على ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

٢ ـ أن يجعل الفعل معطوفاً على ما بعد الفاءِ وهذا يقفُ على ﴿مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ لئلَّا يفصل بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه فيخالفَ شرط أهلِ الوقوفِ في عدمِ جواز ذلك[٢].

وكذلك الحالُ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ [طه: ٧٧].

فاختلافُ القراءُ فيهِ متعلقٌ قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾ حيثُ قرأهُ

(١) انظر: النشر (١٨٠).

(٢) انظر: القطع والائتناف(٢٠٠ ـ ٢٠٢)، والتذكرة (٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨)، والمكتفى (١٩١)، والوقف والابتداء (١٤٩)، والمرشد (١/٣٨٢).

الجميعُ بلام نافيةٍ وفعلٍ مرفوعٍ إلا حمزة فقد قرأ بلامِ النهيِ وجزمَ الفعل ﴿لَا تَخَفْ﴾[١].

وهذا الاختلافُ في الفعلِ تغيرت به الواوُ فصارت عاطفةً في قراءةٍ، ومُستأنفةً في الأخرى، وقد نصَّ بعضُ العلماءِ على أنَّ أثرَ القراءةِ في الوقفِ يتبيَّنُ في الوقفِ عند قولهِ تعالى: ﴿دَرَكًا﴾، فلا يوقَفُ فيه إلا على قراءةِ حمزة؛ لأنَّ النهيَ انقطعَ عند هذه الكلمةِ وجاءَ الخبرُ بعدها مُستأنفاً ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾[٢].

أمَّا حذفُ الواو وإثباتها فمثالُه قولُه تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران:١٣٣].

إذِ اختلفَ القراءُ في الفعلِ الأوَّلِ من هذه الآية، فقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر بلا واوٍ ﴿سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾، وقرأ الباقونَ بالواو ﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ﴾[٣].

فمن أثبتَ الواو أولَ الآيةِ فهو يعطفُ الفعلَ على الأوامر السابقةِ لهذا الأمر.

ومن يحذفُ الواوَ فهو يستأنفُ أمراً جديداً منفصلاً عما سبق في أحد أوجهِ توجيه هذه القراءةِ[٤].

والوقفُ المتعلقُ بحذفِ الواو وإثباتها بين القراءات هو قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [آل عمران:١٣٢]، فأولُ الآيةِ التالية: ﴿وَسَارِعُوٓا۟﴾ سيكونُ متصلاً بما قبلهُ على قراءة من أثبتَ الواوَ،

(١) انظر: النشر (٣٨٢).
(٢) انظر: الإيضاح (٧٦٩/٢)، والمكتفى(٣٨١ ـ ٣٨٢)، والهادي (٦٤١/٢ ـ ٦٤٢)، والمرشد (٣٨٨/٢).
(٣) انظر: النشر (١٩٤).
(٤) انظر: كشف المشكلات للباقولي (٣٤٧/١)، وشرح الهداية (٤٢١)، والكشف (٣٥٦/١)، والمحرر لابن عطية (٣٥٣/٢)، والدر المصون (٣٩٤/٣).

وسيكونُ منقطعاً منهُ على قراءةِ حذفِ الواوِ، وهذا ما جعل أئمةَ الوقفِ ينُصُّونَ على أنَّ الوقفَ عند من يحذفُ الواو أتمَّ منهُ عند من يُثبتها[١].

(١) انظر: القطع والائتناف(٢٣٣ ـ ٢٣٤)، والمكتفى (٢٠٩)، والهادي (١/١٨٠)، و المرشد (١/٥٠٦)، والوقف والابتداء (١٦١)، ووصف الاهتداء (١٢٧).

المبحث الثاني:

الخلافُ المتعلقُ بالأسمـــاء والحروف

المطلب الأول: اختلافُ حركات وأعاريب الأسماء حسب كل قراءة.

المطلب الثاني: تعدد معاني الحرف حسب القراءة.

المطلب الثالث: إبدالُ حرف مكان حرف حسب القراءة.

المطلب الأول:

اختلافُ حركات وأعاريب الأسماء حسب كل قراءة

إنَّ اختلافَ القراءاتِ أحياناً لا يلزمُ منهُ تغير بنية الكلمة بالزيادة أو النقص أو وضعِ حرفٍ مكان آخر، بل يقتصرُ وجهُ الخلافِ في الحركة الإعرابية اللاحقةَ آخرَ الاسمِ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [النحل: ١٢].

ولقد اختلفَ القراءُ في هذه الآيةِ على ثلاثِ قراءات:

١ ـ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ برفع الأسماء الأربعة، وهذه قراءة ابن عامر.

٢ ـ ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ بنصب الاسمين الأوَّلين ورفع الآخَرين، وهذا قراءة حفصٍ.

٣ ـ ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ بنصب الأسماء الأربعة ومنه كسرُ تاء ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾، وهذه قراءة الباقين[1].

فمن قرأ برفع الأسماءِ الأربعةِ فهو على قطع الكلام عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، وجعْلِ ما بعدها وهو قولهُ: ﴿وَالشَّمْسُ﴾ مبتدأً، والخبرُ قولُه: ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾.

(١) انظر: النشر (٣٣٩).

ومن نصبَ الأسماءَ الأربعةَ فهو يعطفُها على ما قبلها ويجعلُ الكلَّ مفاعيلَ لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ﴾ إلا كلمةَ ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ فتكونُ حالاً.

ومن نصبَ الاسمينِ الأوَّلينِ ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ فهو يجعلُهما معطوفينِ على ما سبقَ وينقطعُ بعدهما الكلامُ، ثمَّ يستأنفُ بقوله: ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ على إعرابه مبتدأً وخبراً[1].

وهذا التعدُّدُ الإعرابيُّ في هذه القراءاتِ الثلاثِ يُثبتُ لاختلاف القراءاتِ أثراً في الوقفِ ذكرهُ العلماءُ ليكونَ الوقفُ عندهم على موضعين في الآيةِ، هما:

١ ـ ﴿ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ فهذا وقفٌ في قراءةِ ابنِ عامرٍ وحدهُ لأنَّهُ يرفعُ ما بعد ذلك على سبيل الاستئنافِ وانقطاعِ الكلامِ مما قبله.

٢ ـ ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ وهذا الوقفُ في قراءةِ حفصٍ وحدهُ لأنَّهُ هو الذي يرفعُ ما بعد هذه الكلمةِ على سبيل الاستئنافِ ولانقطاعِ ممَّا قبلها.

أمَّا باقي القراءِ الذين ينصبونَ الكلماتِ الأربعَ فلا يقفونَ حتى يبلغوا قولهُ تعالى: ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ حيثُ يتصلُ الكلامُ من أوَّل الآيةِ إلى هذه الكلمة[2].

ونظيرُ ذلكَ أيضاً قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [الصافات: ١٢٦].

فقد اختلف القُراءُ في لفظِ الجلالةِ من هذه الآيةِ، فيعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص يقرؤون بالنصبِ فيه وفي الاسمينِ بعدهُ ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾.

---

(١) انظر: حجة القراءات (٣٨٦)، والكشف (٢/٣٥)، والمحرر (٥/٣٣٥)، والموضح (٢/٧٣١ ـ ٧٣٢)، والدر المصون (٥/٣٤٣).

(٢) انظر: الإيضاح (١/١٢٥)، والتذكرة (٢/٣٩٨ ـ ٣٩٩)، والمكتفى (٣٤٨)، والوقف والابتداء (٢٥٥)، والهادي (٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧)، المرشد (٢/٣١٤ ـ ٣١٥).

والباقونَ يقرؤون بالرفعِ في الأسماء الثلاثةِ ﴿اللهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ﴾[١].

وهذا الخلافُ في حركة الإعرابِ يؤثِّرُ في محلِّ الوقفِ بحسب الحركة الإعرابية المقروء بها كما يأتي، وقبل ذلك تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ من قرأ بالنصبِ فقراءتهُ تحتملُ وجهين:

١ ـ أنَّهُ جعلَ لفظَ الجلالةِ بدلاً مما سبق في قوله: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [الصافات:١٢٦] وجعلَ الاسمَ بعدهُ ﴿رَبَّكُمْ﴾ نعتاً والاسمَ الثالثَ ﴿وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ معطوفاً عليه.

٢ ـ أنَّهُ نصبَ لفظَ الجلالةِ على المدحِ.

أمَّا من قرأ بالرفعِ فقد ارتفعَ لفظُ الجلالةِ عندهُ بالابتداء وهو على ذلك مبتدأ خبرهُ قوله: ﴿رَبُّكُمْ﴾ وما بعدهُ معطوفٌ عليه[٢].

والعلماءُ نصُّوا على أنَّ تعدُّد الأعاريب في القراءتين والتوجيهاتِ في قراءة النصبِ ترتَّبَ عليهِ أثرٌ في حكم الوقفِ على رأسِ الآيةِ السابقةِ ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ وهذا الأثرُ يتجلَّى في منع الوقفِ لمن يقرأ بالنَّصبِ إن حملهُ على الإبدالِ، خلافاً لحملِ قراءةِ النصبِ على المدحِ، وقراءةِ الرفعِ فالوقفُ في كل ذلكَ يكونُ على رأسِ الآيةِ السابقة ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾[٣].

(١) انظر: النشر (٤٧٩).

(٢) انظر: جامع البيان (٩٤/٢٣)، والكشف (٢٢٨/٢ ـ ٢٢٩)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٣٠٧/٢)، وحجة القراءات (٦١٠)، والموضَّح (١٠٩٣/٣) وشرح الهداية (٦٨٠).

(٣) انظر: القطع والإئتناف (٦٠٦)، والتذكرة (٥١٩/٢)، والمكتفى (٤٧٩)، والهادي (٨٥٨/٢)، والوقف والابتداء (٣٦٣).

المطلب الثاني:

تعدد معاني الحرف حسب كل القراءة

إنَّ من دلائل ثَراء وسَعة هذا اللسان العربي الذي نزل به القرآنُ مجيءَ الحرفِ الواحدِ محمولاً على عدةِ معانٍ صحيحةٍ في ذاتها، ولا تتناقضُ في مجموعها، وقد كانَ ضمن أنواعِ اختلافِ القراءاتِ هذا التعدُّد لمعاني الحرفِ الواحدِ.

وجاء بذلك قولُه تعالى: . . ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]. اختلف القُـراءُ في كلمة ﴿وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ فنصبَـها كلُّ القراءِ غير حمزةَ فإنَّـهُ قرأها بالخفضِ ﴿وَالأَرْحَامِ﴾[١].

وقراءةُ الجمهورِ تكونُ فيها كلمةُ ﴿وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ معطوفةً فيها على لفظِ الجلالةِ والمعنى: واتَّقوا اللهَ الَّذي تساءلون بهِ واتَّقوا الأرحامَ أن تقطعوها أو: واتقوا قطعَ الأرحام، أما قراءةُ حمزةَ ففي ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ ففيها وجهانِ:

١ ـ أن تكونَ الكلمةُ معطوفةً على الضمير في كلمةِ ﴿بِهِۦ﴾؛ والمعنى: اتقوا الله الذي تساءلون بهِ وبالأرحامِ.

٢ ـ أن تكونَ الواوُ للقسم؛ فتنتهي الجملةُ الأولى عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ ويُستأنَفُ عقبها كلامٌ جديدٌ على صيغة القسم: ﴿والأَرْحَامِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[٢].

---

(١) انظر: النشر (٢٠٨).

(٢) انظر: الكشف (٣٧٥ ـ ٣٧٦)، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (٢٤٠/١)، والبحر المحيط (١٦٥/٣)، والدر المصون (٥٥٤/٣ ـ ٥٥٥).

وأثبتَ بعضُ علماءِ الوقفِ الفرقَ بين القراءتين وأثرَهُما على الوقفِ، فعندهُم أنَّ من نصَبَ قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾، أو قرأهُ بالخفضِ على تقدير عطفِه على الضميرِ في ﴿بِهِۦ﴾ فلا وقفَ له عندَ ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾.

وأمَّا من جعل الواوَ للقسم و﴿ٱلْأَرْحَامِ﴾ مقسَماً بها وجملةَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ جواباً للقسَمِ فالوَقفُ لهُ يكونُ عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾[1].

(١) انظر: التذكرة (٢/٣٠٢)، و المكتفى (٢١٥)، و الوقف والابتداء (١٦٨)

المطلب الثالث:

إبدالُ حرف مكان حرف حسب القراءة

في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس/١٥].

اختلفَ القُراءُ في كلمةِ ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ فقرأ نافع وأبو جعفر وابنُ عامر بالفاءِ ﴿فَلَا يَخَافُ﴾، وقرأها الباقونَ بالواو[١].

فمن قرأ بالفاءِ فالآيةُ عندهُ معطوفةٌ على ما سبقَ من قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ [الشمس/١٤]؛ والمعنى: (فكذبوه فعقروها فلا يخافُ العاقرُ عقباها)، وقيل إنَّ الضميرَ عائدٌ إلى الله والمعنى: (فلا يخافُ الله عاقبةَ دمدمتهِ عليهم)، وعلى كلا الوجهينِ حُملت قراءةُ الواوِ، وزِيدَ فيها احتمالُ عوْد الضمير على نبي الله صالحٍ؛ بمعنى: (فلا يخافُ عاقبة إنذارهِ إياهم وحلول العقوبة بهم)[٢].

وأئمة الوقفِ مختلفونَ في كيفية تأثير هذا الخلافِ على الوقفِ عند رأسِ الآيةِ السابقةِ ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾.

فمنهم من جعلَ رأسَ الآيةِ وقفاً لمن قرأ بالفاءِ على تقدير: (فلا يخافُ الله تبعةَ ما نزل بهم من العذابِ)، ولا يقفُ عندهم القارئُ بالواوِ لأنَّها حاليَّةٌ والحالُ متعلقٌ فيها بما سبقَ فلا يُفصلُ منهُ[٣].

---

(١) انظر: النشر (٦٠٤).

(٢) انظر: جامع البيان (٣٠/٢١٥)، والكشف (٢/٣٨٢)، وحجة القراءات (٧٦٦)، وشرح الهداية (٧٤٤)، والموضَّح (٣/١٣٧٧).

(٣) انظر: القطع والإئتناف (٧٧٨)، والتذكرة (٢/٦٢٩ ـ ٦٣٠)، والمكتفى (٦٢١).

ومنهم من يرى الوقفَ على رأسِ الآيةِ لمن يقرأ بالواوِ، ويمنعهُ في قراءةِ الفاءِ[١]، ومنهم من يمنعهُ على القراءتينِ إلَّا للضرورةِ[٢].

فمن تأمَّل هذا الخلافَ القائم ظهرَ لهُ أنَّ إبدال الواو بالفاء أو العكس كانَ سبباً في منع الوقفِ على رأسِ الآيةِ أو جوازِهِ، وإن كان بعضُ أهل العلم يرى تساويَ الحرفينِ من حيثُ الدلالةُ فيمنعُ الوقفَ إطلاقاً من غير ضرورةٍ، لكنَّ الفرقَ بين الحرفينِ في المعنى أوسعُ من ذلك، والله تعالى أعلمُ.

(١) انظر: الهادي (٢/١١٦٢).

(٢) انظر: الوقف والابتداء (٤٩٥).

المبحث الثالث:

الخلافُ المتعلق بالجُمل والأساليب

المطلب الأول: العطفُ والاستئناف.

المطلب الثاني: الخبر والإنشاء.

المطلب الثالث: تمامُ المعنى عند رأس الآية، واتصالُه بما بعدها حسب القراءة.

المطلب الأول:

العطفُ والاستئناف

إنَّ هذا المبحثَ المتعلقَ بالجُمل لا يُرادُ به مُطلقُ الجُملة التي لا يشترطُ اللغويونَ فيها الإفادةَ ما دامت تامَّة الأركان[١]، لكنَّ الغَرضَ من هذا القسمِ هو الجُملُ المُفيدةُ التي لا يتأدَّى فيها غَرضُ الإخبار بمجرَّدِ ذكر الأركانِ الأساسيَّةِ من فعلٍ واسمٍ، أو اسمين متتاليين كما هو الحدُّ الأدنى للجملة الذي لا تُشترطُ فيه الإفادة[٢]، بل تزيدُ الجُملُ المقصودةُ بهذا المطلبِ عن هذه الأركان في وظيفتها الإخباريةِ بمعانٍ أُخرى مقصودةٍ تؤدي دلالاتٍ زائدةٍ.

وهذا النوعُ موجودٌ في اختلاف القراءاتِ التي تعدَّد الوقفُ بحسبها، ومنهُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة:١١٩].

حيثُ اختلف القرَّاء في كلمة ﴿تُسْـَٔلُ﴾؛ فقرأ نافعٌ ويعقوبُ بفتح التاء وجزم اللَّام على النهي، وقرأ الباقون بضمِّ التاء والرفع على الخبر[٣].

وبذلك سيتغيَّرُ حكمُ الوقفِ على قوله تعالى: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ وقد رأى بعضُ العلماء أنَّ من جزَمَ الفعلَ جاز له أن يبتدئ به؛ لأنَّه استئنافُ

---

(١) انظر: شرح قواعد الإعراب لابن هشام (٦٥ ـ ٧٠) تأليف/محيي الدين الكافيجي.

(٢) انظر: دراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية للدكتور/صبحي عبدالكريم (٦)، وكتاب " في بناء الجملة العربية للدكتور/محمد حماسة عبداللطيف (٢٦ ـ ٣٣، ٧٦)

(٣) انظر: النشر (١٣٧).

نهي[١]، ومنعُوا ذلك لمن رفع الفعل على أن يكون حالاً حيث سيكون بمنزلة ما عُطفَ عليه من قوله: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾، أي: غير مسئولٍ.

ومثلُ ذلكَ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [التوبة:١٠٧].

فقد اختلف القراءُ في إثبات الواو أوَّلَ هذه الآية حيث أثبتها الجميعُ إلا نافعاً وأبا جعفر وابنَ عامر فقد حذفت من مصاحفهم وقرؤوها ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾[٢].

فمن أثبت الواو فهي عنده للعطفِ على قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ﴾ [التوبة:٦١] والمعنى: (ومنهم الذين يؤذون النبيَّ، ومنهم الذين اتخذوا مسجداً ضراراً)، وقيل: الواو للاستئناف[٣]، وأمَّا من حذفها فهي على أن جملة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ مبتدأٌ واخْتُلف في خبرهِ هل هو محذوف أو مُثبَت.

وهذا الخلافُ في القراءاتِ سيجعلُ قولَه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٦] متصلاً بما بعدهُ على قراءةٍ حيثُ يُعطفُ عليه، ومنقطعاً منهُ في أخرى لأنَّ المبتدأ لهُ الصدارة ولا يسبقه شيء، وبذلك تختلفُ مرتبةُ الوقفِ من حيثُ التمامُ بحسب هذا الاستغناء والافتقار[٤].

(١) انظر: القطع والائتناف (١٦١)، والتذكرة (٢/٤٨٥).

(٢) انظر: النشر (٢٨٥).

(٣) انظر: معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي (١٥٧).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٣٦٧)، فقد جعل أبو جعفر الوقفَ في قراءة حذف الواو أتمَّ منهُ في غيرها.

المطلب الثاني:

الخبر والإنشاء

الجُملُ التي تتعدَّدُ فيها القراءاتُ يكونُ بعضُها جُملةً إنشائيةً بمعنى أنها مبدوءةٌ بنهيٍ أو أمرٍ، وبعضُها خبراً محكياً.

ومثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الكهف: ٢٦].

فقد اختلفَ القراءُ في الفعل ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾؛ فقرأهُ الجميعُ بياءِ الغَيبةِ مضموماً إلَّا ابنَ عامرٍ فإنهُ قرأهُ بتاءِ الخطابِ مجزوماً ﴿وَلَا تُشْرِكْ﴾[1].

فمن قرأ بالياءِ فهو على الإخبارِ عن الله تعالى بأنَّهُ لا يظهرُ على غيبه أحداً، ولا يستشيرُ في قضائه وقدره.

ومن قرأ بالتاءِ وجزمَ الفعلَ فهو على إنشاءِ النَّهي لرسول الله ـ ﷺ ـ وأمتهِ عن نسبة العلمِ بالغيبِ لأيِّ أحدٍ بعدَ أن ذكر الله تعالى أن لهُ غيبَ السماوات والأرضِ، وهذا النهيُ يناسبُ ما يتلوهُ من أمرٍ في قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾[2].

من أجل ذلك قَصَر بعضُ أهل العلم الوقفَ عند قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ﴾ على قراءةِ ابنِ عامرٍ وحدهُ؛ يعنى: أنَّ من يقرأ

---

(١) انظر: النشر (٣٥٨).

(٢) انظر: حجة القراءات (٤١٥)، والكشف (٢/٥٨ ـ ٥٩)، وشرح الهداية (٥٨٢)، والموضح (٢/٧٧٩).

لغيرهِ فليس هذا بموضعِ وقفٍ له[١]، وجعلهُ آخرونَ وقفاً على القراءتين، ولكنَّ الإنشاءَ أتمُّ رتبةً في الوقفِ قبلهُ من الخبر[٢].

ومَبْنَى من قصرَ الوقفَ على قراءة ابنِ عامرٍ أو فضَّلهُ فيها على ما قالَهُ أكثرُ أهلِ العلم من أنَّ اللغةَ لا يُعطَفُ فيها الخبرُ على الإنشاءِ، أو الإنشاءُ على الخبرِ[٣].

ومن وصلَ في قراءةِ ابنِ عامرٍ أوَّل الآيةِ بآخرها فقد عطفَ إنشاءً على خبرٍ، والله تعالى أعلمُ.

(١) انظر: الهادي (٢/٥٩٩).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (٢٦٦)، والمرشد (٢/٣٥٦).
(٣) انظر: مغني اللبيب (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧)، والزيادة والإحسان (٨/٢٣٠).

المطلب الثالث:

تمامُ المعنى عند رأس الآية، واتصالُه بما بعدها حسب القراءة

كثيرٌ من آي القرآنِ وفواصلهِ لا يتمُّ فيها المعنى على رأسِ الآيةِ، وفي تعدُّد القراءاتِ تبرزُ هذه الظاهرةُ في الآية الواحدةِ بحيثُ يتمُّ المعنى في قراءةٍ ويتصلُ بما بعدهُ في أخرى، ويترتبُ على ذلك تمامُ الوقفِ وعدمهُ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾ [المؤمنون: ٥٢].

حيثُ اختلف القراء في الهمزة من قوله: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾ فكسرها الكوفيون، وأسكنها ابنُ عامرٍ ﴿وَأَنْ هَٰذِهِۦٓ﴾، وقرأ الباقون بالفتح مع التشديد﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾[1].

فمن قرأ بكسر الهمزة فهو على الاستئناف، ومن فتحها فلهُ أوجهٌ:

١ ـ أنّها معطوفةٌ على ما سبقَ من: قوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، والتقدير: وبأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة.

٢ ـ أنها منصوبةٌ بحذف حرف العلة، والأصل: (ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة).

(١) انظر: النشر (٣٩٩).

٣ ـ أنها منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: (واعلموا أنَّ هذه أمتكم)[١].

وبتأمُّل توجيه القراءاتِ يُلاحظُ تمامُ المعنى على رأسِ الآية لمن كسر الهمزةَ واتصالهُ بما يليهِ في القراءتين الأُخريين، وبذلك يكونُ الوقفُ الناتجُ عن تعدد القراءات متعلقاً برأسِ الآية التي قبلها وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾؛ ولذلك ذهب طائفةٌ من العلماءِ إلى أنَّ من قرأ بالكسر في همزةِ ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾ كان رأسُ الآيةِ وقفاً لهُ نظراً لانقطاعِ الكلامِ مما سبقَ ومجيء هذه الجملة استئنافاً.

أمَّا من قرأ بفتحِ الهمزةِ مع تشديدها أو سكونها فليسَ لهُ أن يقفَ على رأسِ الآية لما بين الآيتينِ من تعلقٍ يتمثلُ في اتصالِ الكلامِ بعطفِ تاليه على أوله[٢]، ويُستثنى من ذلك وجهُ حذف لامِ العلةِ في تقدير: (ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة)، فهذا الوجهُ في قراءةِ الفتحِ يكونُ رأسُ الآيةِ فيه وقفاً عند بعض العلماء لانقطاعهِ مما سبق[٣].

ومثلُ هذا قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس: ٣٩].

فالقراءُ مختلفونَ في كلمةِ ﴿وَٱلْقَمَرَ﴾، فقرأها نافع وابنُ كثير وأبو عمرو ورَوح برفعِ الراءِ ﴿وَالْقَمَرُ﴾، ونصبها الباقون[٤] فمن قرأ برفعِ الراءِ فهو على وجهين:

١ ـ يعطفُ قولهُ تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ على ما سبقَ من قوله: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي﴾ وذاكَ معطوفٌ على قوله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾.

---

(١) انظر: جامع البيان (١٨/٢٩)، الكتاب (٣/١٢٧)، القطع والائتناف (٥٠١)، والكشف (٢/١٢٩)، وحجة القراءات(٤٨٨)، والموضَّح (٢/٨٩٦ ـ ٨٩٧)، وكشف المشكلات (٢/١٤٧ ـ ١٤٨).

(٢) انظر: المكتفى (٤٠١)، والوقف والابتداء (٢٩٧)، والهادي (٢/٦٩٤)، والمرشد (٢/٤٣٣).

(٣) انظر: التذكرة (٢/٤٥٢ ـ ٤٥٣).

(٤) انظر: النشر (٤٦٥).

٢ ـ يجعلهُ مرفوعاً بالابتداءِ والخبرِ.

أمَّا من نصبَ الراءَ ﴿وَٱلْقَمَرَ﴾ فهو على وجهين:

١ ـ أن يجعلهُ مفعولاً بهِ، وتقديرُ الكلامِ: وقدَّرنا القمرَ منازلَ.

٢ ـ أن يجعلهُ مفعولاً به أيضاً ولكنَّ ناصبَهُ مضمَرٌ، والتقدير: وقدَّرنا القمرَ قدَّرناهُ[١].

وبناء على هذه التوجيهات فأولُ هذه الآيةِ متصلٌ بما قبلها على قراءةٍ ومنقطعٌ منهُ في الأخرى بحسبِ توجيهِ القراءتينِ، وهذا ما اختلفَ به الوقفُ في كلٍّ منهما؛ ولذا ذهبَ بعضُ العلماء إلى أنَّ رأس الآيةِ وقفٌ تامٌّ لمن قرأ بالرفع،خلافاً لمن قرأ بالنصبِ على إضمارِ فعلٍ فلا يكونُ وقفُهُ على رأسِ الآيةِ تامًّا[٢].

(١) انظر: جامع البيان (٦/٢٣)، والكشف (٢١٦/٢)، وحجة القراءات (٥٩٩)، والموضَّح (١٠٧٣/٣) وشرح الهداية (٦٧٥).

(٢) انظر: القطع والائتناف (٥٩٨).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة البقرة

١ ـ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [البقرة: ٧٤].

القراءات:

اختلف القراء في الفعل ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بين القراءة بالخطاب أو الغيبة؛ فقرأ ابن كثيرٍ: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب[1]، وباختلافِ القراءةِ يتعدَّدُ معنى الآيةِ، ويختلف تبعاً لذلك الوقف.

فالخطاب في قراءة الجمهور: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ متعلّقٌ بالكلام السابق له في القصَّة، وهو متوجّهٌ إلى بني إسرائيل المخاطبين بقوله تعالى: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾ [البقرة: ٧٤].

أمَّا على قراءة ابن كثيرٍ فإنَّ معنى الغيبة يتوجّه إلى المخاطَبين بالقصةَّ، أي: وما الله بغافلٍ عمَّا يعمل هؤلاء الذين نقُصُّ عليكم خبرّهم، ويكون الضمير في هذه القراءة مردوداً على ضمائر الغيبة السابقة واللَّاحقة له في قوله تعالى: قبل هذه الآية: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقوله تعالى بعدها: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥] فيتّفق بذلك اتحادُ الضمائر كلّها في الغيْبَة[2].

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١/١٢٩).

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب(٧٤ ـ ٧٥)، =

أثر القراءة في الوقف:

باختلاف القراءة اختلف الوقف في آخر الآية، كما أشار لذلك الإمام **ابن غلبون**[١] بقوله: «فمن قرأ بالتاء لم يبتدئ به؛ لأنَّه خطابٌ متصلٌ بالخطاب الذي تقدَّمه؛ وهو قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾ فهو متعلّقٌ به.

ومن قرأ بالياء جاز له أن يبتدئ به؛ لأنَّه استئنافُ إخبارٍ»[٢].

وذكر النحاس أنَّ الوقف على قوله: ﴿مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ وقفٌ حسنٌ[٣].

ورمز له السجاوندي بـ (ط)[٤] إشارة إلى أنَّه مطلقٌ[٥].

وقال الهمذاني: بـ«أنَّه كافٍ ويقوِّيه قراءةُ من قرأ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بالياء[٦].

الموازنة والترجيح:

بتأمَّل أقوال العلماء ـ رحمهم الله ـ في هذا الوقف فإنَّ الملاحَظ هو اتفاقهم على جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾.

= حجة القراءات لابن زنجلة(١٠١)، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي(١١٣)، الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم(٢٨٤)، نشر الهداية في توجيه القراءات للمهدوي(٣٥٩).

(١) هو: طاهر بن عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون، صاحب كتاب التذكرة، وهو شيخ القراء في عصره بالديار المصرية، ومن أجلّ تلامذته الإمام أبو عمرو الداني، توفي عام: ٣٩٩هـ. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣٦٩/١)، والعبر للذهبي (١٩٥/٢).

(٢) التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون (٢٥٤/٢).

(٣) انظر: القطع والائتناف للنحاس (١٤٩).

(٤) انظر: الوقف والابتداء للسجاوندي (١٣٢).

(٥) الوقف المطلق عند السجاوندي معناه: كلّ وقفٍ يحسُنُ الابتداءُ بما بعده؛ مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى:١٣]، وقوله تعالى: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا﴾ [النور:٥٥].
انظر: الوقف والابتداء (١٠٧).

(٦) الهادي في معرفة المقاطع والمبادئ للهمذاني (٥٩/١).

ومن أجازوا الوقف اختلفوا في التفصيل بين القراءات؛ فأطلق الوقف على القراءتينِ النحَّاسُ والسَّجاونديُّ.

وفرَّق ابن غلبون والهمذانيُّ بين القراءات، فرأوه على قراءة الغيب: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ أتمَّ منه على قراءة من خاطب لعلّتين:

١ ـ معنى الاستئناف في قراءةِ من قرأ بالغيب.

٢ ـ التعلُّق اللفظيّ في الخطاب بين أوَّل الآية وخاتمتها عند من يقرأ بالتاء ﴿تَعْمَلُونَ﴾.

ونصَّ ابنُ غلبونَ على جواز الوقف دون الابتداءِ بما بعده﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ على قراءة من قرأ بالتاء.

أمَّا النحاسُ فذهبَ نفسَ المذهبِ دونَ تفريقٍ بين القراءات؛ لأنَّه أطلقَ الحكم دون تقييدٍ بقراءةٍ، ورأى الوقف حسناً على كلتيهما، ومعلومٌ أنَّ الحسنَ عند جمهور العلماءِ هو ما لا يحسُنُ الابتداءُ بما بعدهُ[١].

والذي يترجَّحُ ـ والعلمُ عند الله ـ هو:

القول بالتفصيل الذي ذكرهُ ابنُ غلبونَ وغيرُه من أنَّ الوقفَ على قراءةِ الغيبِ وقفٌ تامٌّ؛ لما فيه من كمال الانقطاعِ بين خاتمة الآية وما يسبقها؛ ولماء في الابتداءِ بعدهُ من معنى الاستئناف.

وأنَّ قراءةَ الوصلِ يحسنُ الوقفُ فيها على لفظ الجلالةِ دون الابتداء بما بعده؛ لاتصالِ الكلامِ واتحادِ جهةِ الخطابِ به.

وإلى معنى هذا الترجيح أشارَ الجعبريُّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «ورجَّحَ الوصلَ التفصيلُ والخطابُ، ورجَّحَ غيبُهُ الوقفَ»[٢].

❁ ❁ ❁

(١) خالف العمَّاني في ذلك فجعل التام والحسنَ شيئاً واحداً.
انظر: المرشد (٤٩/١)، القطع والائتناف(١٥٠)، المكتفى (١٤٥).
(٢) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (٦٣).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة:١١٧].

القراءات:

قرأ ابن عامر[١] بنصب النون من فعل ﴿يَكُونَ﴾، وقرأ الباقون بالرفع[٢].

أثر القراءة في الوقف:

باختلاف القراءات في رفع النون ونصبها في فعل: ﴿فَيَكُونُ﴾ اختلفت الوقوف والمعاني تبعاً لذلك.

قال ابن الأنباري: «وقوله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ على معنيين:

١ ـ إن شئت جعلت ﴿فَيَكُونُ﴾ نسقاً على ﴿يَقُولُ﴾ كأنَّه قال: فإنَّما يقولُ فيكونُ.

٢ ـ والوجه الآخر: أن تجعل ﴿فَيَكُونُ﴾ مرفوعاً على الاستئناف.

فعلى المذهب الثاني يكون الوقف على ﴿كُن﴾ أحسنَ منه على المذهب الأوَّل، والوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ تامٌّ»[٣].

وقرَّر الهمذاني هذا المذهبَ موافقاً ابنَ الأنباريِّ تماماً غيرَ أنَّه زاد عليه التنبيه على عدم صحةِ الوقفِ لمن نصَب الفعل[٤].

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنَّ من جعل ﴿فَيَكُونُ﴾ معطوفاً على

---

(١) هو: أبو عِمران عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليَحْصبيّ، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء، والمغيرة بن أبي شهاب، وروى عنه هشام بن عمَّار بن نُصَير السُّلَمِيّ، وعبدُ الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القُرَشِيّ، توفي عام: ١١٨هـ. انظر ترجمته في: معرفة القراء (٨٢/١)، وغاية النهاية (٣٨٠/١).

(٢) انظر: النشر (١٣٨).

(٣) الإيضاح (٥٢٩/١ ـ ٥٣٠).

(٤) انظر: الهادي (٧٢/١).

﴿يَقُولُ﴾ فالوقف على هذا التقدير يكونُ على كلمة ﴿فَيَكُونُ﴾، ومن يجعلُه مُستأنفاً فالوقفُ لهُ على ﴿كُن﴾، وعليه أورد الشاهد الشعريَّ من الرَّجَز:

..... **يُرِيدُ أن يعربه فَيُعْجِمُهُ**(١)(٢)

ووافقهم الداني في الوقف على تقدير الاستئناف لمن يرفعُ﴿فَيَكُونُ﴾ وزاد عليهم تعليلَ عدم جواز الوقف لمن ينصبُ، وذكر أنَّه لمجيء الفعل جواباً للأمر مقترناً بالفاء(٣)؛ فلذلك لم يُجِز الوقف لتعلّق ما بعده به(٤).

واختار العمَّاني في قراءة الرفع أنَّه لا يُستحسنُ تعمُّد الوقف في كلِّ الأوجهِ الإعرابيةِ على كلمة ﴿كُن﴾، ثمَّ قال بعد ذلك: «...ومن نصب ﴿فَيَكُونَ﴾ لم يَحسُن له الوقف على ﴿كُن﴾ بوجهٍ من الوجوه، وقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ وقفٌ تامٌّ على القراءتين»(٥).

أمَّا الجعبريُّ فجعل الوقفَ في قراءةِ الرفع تاماً لمن قدَّر العطف، وأتمَّ منه لمن قدَّر الاستئناف، وجوَّزه على النصب(٦).

ويتضح مما سبق أنَّ مذاهب العلماءِ جاءت على النحو الآتي:

- اتفقوا على الوقف على ﴿كُن﴾ في قراءة الرفع ﴿فَيَكُونُ﴾ على تقدير استئنافِ الفعلِ خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديره: (فهو).

---

(١) هذا شطرٌ من بيتين ارتجزهما الحطيئة قبل موته، يقول فيهما:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ إذا ارتقَى فيه الذي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّت به إلى الحَضِيضِ قَدَمُهْ يُرِيدُ أن يعربه فَيُعْجِمُهْ

والبيتان في ديوانه (٢٩١).

(٢) انظر: القطع والائتناف (١٦٠).

(٣) المراد بجواب الأمر في كلام الداني: أنَّ الفعلَ ﴿فَيَكُونُ﴾ جاء مقدَّراً فيه إضمارُ «أن»بعدَ الفاء.

(٤) انظر: المكتفى للداني (١٧٢).

(٥) المرشد (٢٣٧/١).

(٦) انظر: وصف الاهتداء (٧٠).

- واختلفوا في الوقف على تقدير الاستئناف، فحسّنه ابن الأنباريّ والنحاس، وقال الداني إنَّه كافٍ، واختار الجعبريُّ أنَّه أتمُّ، وذهب العمَّاني إلى أنَّه جائزٌ لا يُستحسنُ تعمُّده.

- واختلفوا في منع الوقف على قراءةِ الرفع عند اعتبارِ الفعل ﴿فَيَكُونُ﴾ معطوفاً على ﴿يَقُولُ﴾ فأجازه ابن الأنباريِّ كما يُفهم من قوله في الوقف بتقدير الاستئناف: بأنَّه أحسنُ من الوقفِ على تقديرِ العطفِ، ومنَعهُ الدانيُّ، وعليه نصَّ العمَّانيّ بقوله: «فلا وجه للوقفِ عليه إذا كان معطوفاً» كذلك، وعلّة المنع: هي احترازهم من فصل المعطوف عن المعطوف عليه، وخالفهم الجعبريّ فجعله جائزاً.

- لم يذهب إلى جواز الوقفِ على ﴿كُن﴾ في قراءة النصبِ إلَّا الجعبريُّ، ولم يعلّل وجهه.

الموازنة والترجيح:

تجدُرُ الإشارةُ قبل الموازنة بين أقوال العلماء ـ رحمهم الله ـ إلى أنَّ نصْبَ ابن عامرٍ للفعل ﴿يَكُونَ﴾ مما كثُرَ فيه الكلامُ وطالَ النزاعُ فيه بين العلماء، واضطربت فيه الأقوال[١]، حتى جَنَحَ بعضُ أكابِرِ أهل العلم إلى القولِ بأنَّ النصبَ محالٌ[٢]، وإلى تغليط القراءة[٣]، وتضعيفها ونَعتها بالإشكال[٤]، وتوهيم ابنِ عامرٍ في الأخذ بها، ونفي أن يكون وردَ في الكلمة وجْهٌ ثابتٌ صحيحٌ في القراءة غير الرفع[٥].

ومهما يكن من شيءٍ فيكفي دليلاً ثبوتُهُ متواتراً بالقطع إلى رسول الله ـ ﷺ ـ، والقرآن هو الحاكم على اللغة، والحافظ لما بقي عند العرب من

(١) انظر: الدر المصون (٢/٨٨ ـ ٨٩).
(٢) المقتضب للمبرد (٢/١٧).
(٣) السبعة لابن مجاهد (١٦٩، ٢٠٦ ـ ٢٠٧).
(٤) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب (١/٢٦١).
(٥) معاني القرآن للفرَّاء (١/٧٤).

كلامهم وقواعدهم فعلموه، ولِما غاب عنهم أو فاتهم فاستغربوه، فاليقين أنَّ هذا الوجه تواترَ أنَّه قرآنٌ، والقرآن جاء بلسانٍ عربيٍ مبينٍ.

إذا ثبت هذا، فإنَّا عند النظر في خلافِ الأئمة في تقدير الفعلِ ﴿فَيَكُونُ﴾ هل هو مستأنفٌ أو معطوفٌ؟ نجدُ أنَّ الخلافَ قويٌّ في هذه المسألة، ومشهورٌ، ويتجاذب طرفيه أكابر المفسِّرين والنحاةِ والقرَّاءِ؛ فبتقدير الاستئناف: قال سيبويه[١] والمبّرد[٢] والزجَّاج[٣] ـ في وجهٍ ـ، وبتقدير العطف: قال الطبري والفرَّاء[٤] والزجاج ـ في وجهٍ ـ[٥]، والذي يظهر لي ـ والعلم عند الله ـ:

أنَّ كلا الوجهين في رفعِ الفعلِ صحيحٌ في حالِ الوصلِ، ولا أثر للفرق بينهما، وإنَّما يترتَّب الفَرقُ على الوقف، فيتعيّنُ إعلامُ من يختارُ الوقفَ على ﴿كُن﴾ بوجه ذلك؛ وهو: أنَّ الخبر انتهى عند وقفه على ﴿كُن﴾، واستُؤنِفَ من بعدُ كلامٌ آخرُ.

ونظير ذلك في الاستئناف قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج:٥] فإنَّ القارئ يقف على ﴿لَكُمْ﴾ ثمَّ يستأنف كلاماً جديداً، وهذا يجعلُ مذهب العمَّاني في الحكمِ بجوازِه فحسبُ مع عدمِ استحسانِ تعمُّدِهِ قولاً مرجوحاً؛ وذلك لأمرين:

١ ـ لما في الوقف على ﴿كُن﴾ من استتمام الكلام لمن يريد الاستئناف بعده.

٢ ـ ولأنَّه فيما يترتّب عليه من تعدّدِ المعنى ليس بمنزلة الجائز الذي جعله

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٣٩).

(٢) انظر: المقتضب للمبرد (٢/١٧).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/١٩٩).

(٤) هو: أبو زكريا يحيى بن زيد الفراء، ولد بالكوفة عام: ١٤٤هـ، أخذ عن الكسائي، له مصنفاتٌ كثيرة منها: معاني القرآن، توفي بطريق مكى عام: ٢٠٧هـ انظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغوين (٣٧٩)، طبقات النحويين واللغوين للزبيدي (١/١٣١). وانظر قوله في: معاني القرآن للفرَّاء (١/٧٤).

(٥) انظر: جامع البيان (١/٥١١).

العمَّانيّ ـ رحمه الله ـ توسعةً على من ضاق نفَسَه عن بلوغ الوقوف الحسنة[١].

وأمَّا تجويزُ ابنِ الأنباريّ الوقفَ على ﴿كُن﴾ ـ وإن كانَ على تقدير العطف ـ واحتسابُ الجعبريِّ له وقفاً تاماً فلا شكَّ أنَّه مرجوحٌ بلازم قواعد ابن الأنباريِّ ـ رحمه الله ـ التي وضعها في مقدِّمة كتابه، ووافقه فيها العُلَماءُ من كراهة فصل المعطوف عن المعطوف عليه اختياراً[٢]، وقد أشار هو في كتابه عند باب "ما لا يتمُّ الوقفُ عليه" إلى أنَّ الوقفَ على المنسوقِ دون ما نُسِقَ عليه لا يتمُّ[٣]، ويرُدُّه كذلك ما بين الجملتين من تناسبٍ في الفعلية والمضارعة.

وأمَّا ما انفرد به الجعبريّ ـ رحمه الله ـ من القولِ بجواز الوقفِ على قراءةِ النصبِ دون تعليلِ ذلك بتوجيهِ القراءةِ توجيهاً غيرَ توجيه نصبِها على جوابِ الأمرِ، فهو غير ظاهرٍ؛ لأنَّ الفصلَ بين فعلِ الأمرِ﴿كُن﴾ وجوابِ الأمرِ ﴿فَيَكُونَ﴾ ـ على سبيل الاختيار ـ فيه من عدم التمامِ والإخلال بتبيين مواضعِ الفصلِ الوصلِ ما لا يسوغُ معهُ الحكمُ على الوَقفِ اختياراً بالجوازِ، والجعبريُّ نفسه ذكر في مقدِّمة كتابه أنَّ فائدة الوقفِ الاختياريِّة هي التنبيهُ على مواضعِ الفصلِ والوصلِ، وانعقاد التراكيب ونهاية الجُمل[٤]، وهذا ما لا ينطبقُ على مثلِ هذا الوقفِ؛ لأنَّ الفعلَ وجوابَه حقُّهما الوصلُ لا الفصلُ؛ ولأنَّ الجملةَ في قراءةِ النصبِ لا تنتهي قبل تمامِ الآيةِ.

ولعلَّ هذا مما فاتهُ، أو حمله على القول بجواز الوقف أخذُه بالقول المشهورِ عند اللغويّين القاطع بأنَّ الأمر في ﴿كُن﴾ ليس هو بأمرٍ على الحقيقةِ[٥]، وإنَّما جرى الجواب فيه مجرى الأمر[٦] في لفظه دون معناه،

(١) انظر: المرشد (١/١٨).
(٢) انظر: المرشد (١/٣٠٨).
(٣) انظر: الإيضاح (١/١١٦).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (١٢).
(٥) انظر: شرح الهداية للمهدوي (٣٦٨).
(٦) انظر: الموضح (١/٢٩٧).

كما قاله نور الدين الباقولي[١]، وأبو البركات ابن الأنباري، وطائفةٌ كبيرةٌ من أهل اللغة؛ وذلك لأنَّه لا يخلو عندهم الأمر﴿كُن﴾ من أن يكون متوجهاً لمعدومٍ فالمعدوم لا يُخاطَبُ، أو يكون متوجهاً لموجودٍ فيكون أمره بأن يكونَ تحصيلَ حاصلٍ[٢].

وهذا خلافٌ مشهورٌ بين المتكلِّمين وأهل السنة وترسَّخ القول به عند اللغويّين، والصحيح فيه الذي دلّت عليه السنة: أنَّ المعدومَ الذي يقول له الله تعالى: ﴿كُن﴾ هو موجودٌ باعتبار ثبوته في علم الله لا باعتبار ذاته، وإذا استقرَّ هذا فلن يكون أمرُه بالكون خطابَ معدومٍ لا فائدة منه، ولا تحصيلَ حاصلٍ بخطابِ موجودٍ.

ودليل أهل السنة في ذلك قوله ـ ﷺ ـ: (كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أن يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ)[٣]، وقولُه ـ ﷺ ـ: (إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قال: رَبِّ وَمَا ذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ)[٤]، وبهذا القوْلِ المُؤَصَّلِ بالسُّنَّةِ تزولُ الشبهةُ، وينقطعُ الخلَافُ في الأمر؛ هل هو أمرٌ على الحقيقة أم لا؟ والله تعالى أعلم[٥].

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن الحسين الضرير النحوي الباقولي، الملقّب بجامع العلوم، قال عنه البيهقي: هو في النحو والإعراب كعبة لها أفاضل العصر سدنة، له كتابٌ في علل القراءات، وكتاب البيان في شواهد القرآن، توفي عام: ٥٤٣هـ. انظر: بغية الوعاة للسيوطي (٢/١٦٠)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي (٢٠٧).
وانظر قوله في: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات (١/٢٢٨).

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (١/١٢٠).

(٣) صحيح مسلم، كتاب: القَدَر، باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم: (٦٢٥٣)، (ص: ١٢٢٥).

(٤) سنن أبي داود، كتاب: السنة، باب: القَدَر، رقم: (٤٦٦٨)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب: التفسير، باب: تفسير القلم، (٢/٤٩٨)، وصحّحه، ووافقه الذهبي.

(٥) انظر: جامع الفتاوى لابن تيمية (٨/١٨٢ ـ ١٨٦).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ١١٩﴾ [البقرة:١١٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة ﴿تُسۡـَٔلُ﴾؛ فقرأ نافعٌ ويعقوبُ بفتح التاء وجزم اللَّام على النهي، وقرأ الباقون بضمِّ التاء والرفع على الخبر(١).

أثر القراءةِ في الوقف:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ** إلى أنَّ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ﴾ حسنٌ وليس بتامٍّ، وعلّل ذلك بأنَّ قوله: ﴿وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ متعلّقٌ بالأوَّل؛ لما رُوِيَ من أنَّ النبيَّ ـ ﷺ ـ قال: (لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبَوَايَ)، فأنزل الله ـ ﷻ ـ: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ١١٩﴾(٢).

---

(١) انظر: النشر (١٣٧).

(٢) أخرج هذا الأثرَ الطبري، وذكره أبو حيان، وابن كثير ـ رحمهم الله ـ وغيرهم، وقد أخرجوه مرسلاً من طريق محمد بن كعب القرظي برواية موسى بن عبيدة عند الطبري والدانيّ، وزاد الطبري روايته بطريقٍ آخر عن داود بن أبي عاصم، ولم يثبت هذا الأثرُ عن النبي ـ ﷺ ـ إلَّا مرسلاً؛ لذا ضعّفه الطبريُّ وابنُ كثيرٍ والسيوطي؛ لضعف إسناده، فقال ابنُ كثيرٍ: «وهذا مرسلٌ كالذي قبله»، وقال السيوطي عن رواية القرظي التي عند الداني وابن الأنباري: «هذا مرسلٌ ضعيف الإسناد»، وقال عن رواية داود بن أبي عاصم: «مُعضِل الإسناد، ضعيفٌ لا يقوم به ولا بالذي قبله حجّة»، ومعلومٌ أنَّ جماهير حُفَّاظ الحديث والنقاد على أنَّ المرسل ـ مثل هذا الحديث ـ من أقسام الحديث الضعيف ولا يُحتجُّ به، خصوصاً الذي لا يعتضد بطريقٍ آخرَ صحيحٍ أو لا يعرف عن راويه اقتصاره في الرواية عن الثقات؛ وذلك لجهالة من حدَّث التابعي به؛ ولاحتمال أن يكون من غير الصحابة فيستحيل الجزم بعدالته؛ لأنَّ التابعين منهم الثقة وغيرُه.

انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٤٠١)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (١/٥٧٥)، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (٣٨٤)، شرح صحيح مسلم للنووي (٢/٩٠).

وعنده أنَّ من قرأ: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ بالرفع يكون وقفُه على ﴿نَذِيرًا﴾ أحسنَ منه في المذهب الأوَّل[١].

ووافقه **النحاس** في أنَّ الوقفَ ليس بتمامٍ في قراءةِ الجزمِ لنفسِ التعليل بالحديثِ السابقِ، وزاد عليه منعَ الوقفِ في قراءةِ الرفعِ عند وضعِ الجملة موضعَ الحال[٢].

وخالفهما **ابن غلبون** فرأى أنَّ من جزَمَ الفعلَ جاز له أن يبتدئ به؛ لأنَّه استئنافُ نهي، واستدلّ على الاستئناف بمجيئه واواً لا فاءً[٣].

ولكَّنه وافق **ابنَ النحاسِ** في منعِ الوقفِ لمن رفع الفعل على أن يكون حالاً حيث سيكون بمنزلة ما عُطفَ عليه من قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، أي: غير مسئولٍ.

وزاد عليه وعلى ابنِ الأنباريِّ تعليل تجويز الوقفِ لمن يرفع على غير الوضعِ موضعَ الحالِ؛ وذلك بتقدير الاستئنافِ؛ لانقطاعه حينئذٍ مما قبله؛ ولأنَّه استئناف إخبارٍ من الله تعالى عن نفي أن يُسأل النبي ـ ﷺ ـ عن أصحاب الجحيم على سبيل المؤاخذة بهم[٤].

وذهب **العمَّانيُّ** إلى ذلك التفصيل بتمامه[٥].

وأمَّا **الدانيُّ** فجعل الوقفَ على قوله تعالى: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ كافياً على قراءة من قرأ: ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ بالجزم، وعلّل ذلك بما علّل به ابنُ

---

(١) انظر: الإيضاح (١/٥٣٠ ـ ٥٣١).

(٢) انظر: القطع ولائتناف (١٦١).

(٣) ومرادُه من ذلك ـ فيما يبدو ـ: تضعيفُه لقول من قال بعدم تمام الوقف؛ لتعلّقه بما بعده؛ وذلك لأنَّهم منعوا تمام الوقف؛ لجعلهم النهيَ متعلّقاً بأوَّل الآية استدلالاً منهم بالحديث، والأولى في اللغة ـ لو صحَّ دليلهم واستدلالهم ـ أن تجيء الجملة مبدوءةً بالفاءِ؛ لتكون سببيةً في النهي لا أن يكون النهيّ بالواو هو الذي يقتضي السببية؛ لأنَّ المعلومَ في علم معاني الحروف أنَّه لا تكون الواوُ سببيةً. انظر: مغني اللبيب لابن هشام (٢/٤٨٥).

(٤) انظر: التذكرة (٢/٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٥) انظر: المرشد (١/٢٣٨).

الأنباريِّ والنحاس قبلَه، وهو حديث النبي ـ ﷺ ـ[١]، ووافق ابن غلبون في تفصيلِ الوقفِ على قراءةِ الرفعِ.

واختار **الهمذانيُّ** أنَّ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ كافٍ ولم يقيِّدهُ بقراءةٍ من القراءتين، وحكى مذهب من قال بأنَّه حسنٌ، وأعقبهُ باختلافهم في الوقف حسب القراءات، ولم يرجِّح شيئاً[٢].

ومنع **السجاونديُّ** الوقف على قراءةِ الرفع فلم يورد له وجهاً غير وضعهِ موضع الحالِ، وأجازه على قراءة الجزم؛ لمعنى الاستئنافِ[٣].

وقال **الجعبريُّ** بتمام الوقف عند الجزم، وأنَّه كافٍ في قراءةِ من يرفعُ الفعلَ[٤].

الموازنةُ والترجيحُ:

بعد هذا الاستعراض لأقوال أهل العلم في الوقف على القراءتين، فإنَّ الذي يترجَّح ـ والعلم عند الله ـ هو القول بما ذهب إليه ابنُ غلبون من تفصيلٍ.

وأشيرُ بعد ذلك لأمورٍ:

١ ـ أنَّ قراءة الجزم ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ ينقطع الكلام قبلها، وتكون واوُها استئنافيةً؛ ولذلك جاز الابتداء بها؛ لتمام الانقطاع عمَّا قبلها؛ ولأنَّ الطلبَ فيها لا يصحُّ إعرابُه حالاً[٥].

إلَّا أنَّ ما أشار إليه ابنُ الأنباريّ والنحاس والدانيّ من عدم تمام الوقف استدلالاً منهم بالأثر المشهور في هذه الآية مردودٌ بعدم ثبوت دليلهم فيه، فهو أثر لا يثبتُ ولا يصحُّ عن رسول الله ـ ﷺ ـ، وما دام كذلك فالذي يظهر ـ والحال كذلك ـ أنَّ الأولى عند تعليل الوقف بخبرٍ ظهرَ لنا

(١) انظر: المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ للداني (١٧٣).
(٢) انظر: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (١/٧٣ ـ ٧٤).
(٣) انظر: الوقف والابتداء للسجاوندي (١٣٥).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٧١)
(٥) انظر: الدر المصون (٢/٩٣).

عدمُ ثبوته وصحّته أن لا يُعتبر ما بُنِيَ على اعتقاد صحّته؛ ومن ذلك منع الوقف على كلمة ﴿وَنَذِيرًا﴾، أو جعلُه دونَ التمام اعتقاداً لتعلّقه بما بعده.

فلو أطلقوا ـ رحمهم الله ـ حكمهم بلا تعليلٍ لعُدّ ذلك وأُخِذَ به، أمَّا وقد علّلوه وانتقض التعليل فما بُنِيَ عليه يتبعه، والله أعلم.

٢ ـ أنَّ الوقف على كلا القراءتين سائغٌ بشرط إعمال التقدير الذي نصَّ عليه المجيزون في قراءة الرفع؛ وهو: تقدير النفي بمعنى: (ولستَ تُسألُ)، أمَّا من يرى الواوَ حاليةً فلا وقف له سائغاً إلَّا عند العمَّانيّ الذي يرى أنَّ قراءة النهي بالجزمِ وقراءة الرفع بالإخبارِ يسوغُ الوقفُ فيهما على كلّ الوجوه والتقديرات المذكورةِ قبلُ، وقد بيّن ـ رحمه الله ـ سبب تساوي هذه الوجوه والقراءات وسَوْغها عنده في الوقف مع اختلاف معانيها، فقال ما نصّه: «غير أنَّ هذا وما قبله ـ يريد الجزم والرفع ـ نزلا في قصة النبي ـ ﷺ ـ وهو أنَّه قال: (لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبَوَايَ) فأنزل الله تعالى الآية بطولها، وهذا تعلّقٌ يتوجّه على قراءة من يرفعه، كما يتوجّه على قراءة من يجزمه، فلا وجه لتخصيص أحد الوجهين بالوقف على ما قبله دون الآخر»[1].

وإذا عُلم يقيناً عدم ثبوت هذا الخبر الذي جعل العمَّانيّ ـ رحمه الله ـ التعلّق به متوجهاً على كلِّ القراءات، لزم من ذلك أن لا يثبت بالخبر احتجاجٌ أو تعليلٌ، فتعود المسألةُ لما هي عليه من أوجه الوقف وشروطها، ويكون القول بجواز الوقف في كلّ قراءةٍ وعلى كل تقديرٍ قولاً مرجوحاً؛ لعدم صحة المستند الذي بُنِيَ عليه.

وهذا من انتهاج نهج العمَّانيّ ـ رحمه الله ـ؛ إذ جعل جميع الأوجه والتقديرات سائغةً؛ لاعتقاده وجود الدليل المتوجّه على كلّ القراءات، فاجتهد وأخذ بالدليل واطّرح التقدير، ومِن حذْوِ حذْوه أن تُلغَى دلالة كلّ ما ثبت لدينا ـ يقيناً ـ عدم صحّة نسبته لرسول الله ـ ﷺ ـ تعظيما للأدلة. والله تعالى أعلم.

---

(١) المرشد في الوقف للعمَّاني (٢٣٩ ـ ٢٤٠).

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ [البقرة: ١٢٥].

القراءات:

اختلف القرَّاءُ في الفعل ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ فقرأه نافعٌ وابنُ عامرٍ بفتح الخاء على الخبر، وقرأ الباقون بكسرها على الأمر(١).

أثر القراءة في الوقف:

ذهب ابنُ الأنباريّ إلى أنَّ من قرأ: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ بكسر الخاء وقف على ﴿وَأَمْنًا﴾ وابتدأ آمراً ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾، ومن قرأ: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟﴾ بفتح الخاء لم يكن وقفه على ﴿وَأَمْنًا﴾ تاماً؛ لأنَّ ﴿وَٱتَّخَذُوا۟﴾ نسقٌ على ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً﴾... ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ والوقف على ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ تامٌّ(٢).

ونقل **النحاسُ عن الأخفش**(٣) أنَّ التمام يكون في الوقف على ﴿وَأَمْنًا﴾ لمن قرأ: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ بكسر الخاء، ومن قرأ: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟﴾ فالتمام ﴿مُصَلًّى﴾ إن لم يجعل ﴿وَعَهِدْنَآ﴾ معطوفاً على ما قبله(٤).

ووافقه ابنُ غلبون(٥) والدانيُّ(٦) والهمذانيُّ(٧) في قراءة الكسر، ولم يتعرّض ابن غلبون والهمذانيُّ لموضع الوقف في قراءة الفتح، ويظهر أنَّهم

---

(١) انظر: النشر (١٤٠).

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٥٣٢/١).

(٣) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، المعروف بالأخفش، أخذ عن سيبويه، وكان معتزلياً، من مصنفاته: معاني القرآن، وكتاب الأوسط، توفي عام: ٢١٥هـ. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٣٦/٢)، البلغة للفيروز آبادي (١٤٥).

(٤) انظر: القطع والائتناف (١٦٢).

(٥) انظر: التذكرة لابن غلبون (٢٥٩/٢ ـ ٢٦٠).

(٦) انظر: المكتفى للداني (١٧٤ ـ ١٧٥).

(٧) انظر: الهادي (٧٥/١).

يَرَوْنَه على رأس الآية كما قال ابنُ الأنباريِّ، بينما جعل الدانيُّ الوقف على كلمة ﴿مُصَلًّى﴾ للقراءتين.

وذهب **العمَّانيُّ** مذهب من سبقه في الوقف على كلمة ﴿وَأَمْنًا﴾ لمن يكسرُ الخاء، وزاد عليهم أنَّه معطوفٌ على قوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾، و﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، واختار أنَّه لا يوقف على قوله: ﴿وَأَمْنًا﴾ لمن قرأ: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ بفتح الخاء على الخبر إلَّا على التجوَّز والتسامح[(١)].

وذكر **السجاونديُّ** ما ذكره الأوائل من جواز الوقف على قراءة الكسر، وزاد عليهم تعليل ذلك باعتراض فعل الأمر ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ بين الماضيين؛ ﴿جَعَلْنَا﴾ و﴿عَهِدْنَآ﴾[(٢)]، وأطلق الجعبري القولَ بالوقفِ على قوله: ﴿وَأَمْنًا﴾ في القراءتين، وجعلَ الفتحَ في الخاءِ مُرجِّحا للوصلِ.[(٣)].

الموازنة والترجيح:

بتأمَّل أقوال العلماء في الوقفِ في هذه الآية يترجّح الآتي:

١ ـ أنَّ قراءة الخبر بالفعل الماضي ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ لا يصحّ الوقف قبلها على كلمة ﴿أَمْنًا﴾ على سبيل الاستحسان؛ وذلك لما يترتَّب على الوقف فيها من فصلٍ بين المعطوف والمعطوف عليه، وهذا خلاف ما اشتهر عند علماء الوقف في هذه القاعدة: "أنَّه لا يُفصل بين معطوفٍ وما عُطِف عليه"[(٤)]؛ ولذا عدَّه الجعبريُّ والعمَّانيُّ مع جوازِه عندهما ضعيفاً مرجوحاً.

٢ ـ أنَّ قراءة الأمر في كلمة ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ ينقطع الكلام قبلها، وتجيء فاصلةً بين فعلين ماضيين أو خبرين هما: ﴿جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾، و﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾؛ ولذلك كان

(١) انظر: المرشد (٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣).
(٢) انظر: الوقف والابتداء للسجاونديِّ (١٣٥).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٧٢).
(٤) انظر: الإيضاح (١/١١٦) والمرشد (١/٣٠٨)

الوقف على آخر الخبر الأوَّل أصحَّ وأولى وأبلغَ من وصل الكلام ببعض؛ لأنَّ الابتداء بالنهي بعد الخبر لا يكونُ إلَّا على سبيل الاستئناف؛ ولأنَّ الأمر لا يُعطف على الخبر لغةً، لما بينهما من تمام الانقطاع وعدم الجهة الجامعة، وهذا ما يسمَّى في علم البلاغة بالوصل والفصل، وهو علمٌ دقيقٌ جعل بعضُ العلماءِ معرفتَه غاية ما ينتهي إليه العلمُ بالبلاغة[١].

٣ ـ بعد النظر في ما ذكره العمَّانيّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ من عطف الأمر ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ على قوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾ نجد قولَه هذا مثبتاً عند غيره من أهل العلم فقد نقَله أبو حيَّان[٢] عن بعضهم وضعَّفه[٣]، وذكره السمين الحلبيُّ[٤]، والحقُّ أنَّه لا يصحُّ الجزمُ به وتأوُّلُه؛ لمخالفته الخبرَ الصحيحَ الثابتَ عن عمر بن الخطاب ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ في سبب نزول هذه الآية، قال: (وَافَقْتُ رَبِّي في ثَلاثٍ: فقلت: يا رسول اللهِ لو اتَّخَذنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى؟ فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾...) الحديث[٥]، وقد أشار بعض أهل العلم إلى ضعف هذا الوجه؛ لاقتضائه تكليفَ اليهود من بني إسرائيل من قبلُ بالصلاة خلف المقام، وقال: إنَّ حديث عمر ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ يدلُّ على خلاف ذلك، بل الأمر بالصلاة خلف المقام إنَّما هو لرسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وللمكلَّفين من أمته بعده[٦]؛ ولأنَّه لو كان خبراً عن قوم سبقونا لما كانت الصلاة خلف المقام مأموراً بها حتى يدلّ الوحيُ على أنَّ مراد الله من الخبر في الآية أمرُ الأمة به، وعليه: يبعدُ جعلُ الأمر في موضعٍ غير الاستئناف.

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني (١١٩).

(٢) هو: محمد بن يوسف الأندلسي، المعروف بأبي حيان، ولد بغرناطة عام: ٦٥٤هـ، له مصنفاتٌ كثيرة أشهرها تفسير البحر المحيط، كان يميل إلى مذهب الظاهرية، توفي عام: ٧٥٤هـ. انظر: معرفة القراء الكبار (٢/٧٢٣)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/٢١٨ ـ ٢١٩).

(٣) انظر: البحر المحيط (١/٥٥٢).

(٤) انظر الدر المصون (٢/١٠٥ ـ ١٠٦).

(٥) رواه البخاري (١/١٤٨)، حديث رقم: (٤٠٢).

(٦) انظر: جامع البيان للطبري (١/٥٣٥).

٥ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾﴾ [البقرة: ١٣٩ ـ ١٤٠].

القراءات:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ**﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ[١] وحفصٌ ورويسٌ[٢] بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب[٣].

أثر القراءةِ في الوقفِ:

عند النظر في خاتمة الآية الأولى وأوَّل الثانية يتّضحُ أنَّ الوقفَ يرتبطُ بالخطاب والغيبة في أوَّل الآية الثانية.

وقد تجاوز **ابنُ الأنباريِّ والدانيُّ والعمَّانيُّ** هذا الموضع ولم يبيّنوا فيه خلافاً يتعلّق بالقراءات.

أمَّا **النحاس**[٤] **والهمذانيُّ**[٥] فقد جعلا الوقف تاماً على رأسِ الآية، ولم يفرّقوا بين قراءة الغيبة أو الحضور، إلَّا أنَّ الهمذانيَّ ذكر الخلافَ بين القرّاء في التمام والكمال الذي هو أعلى مراتب الوقف عنده، وأشار إلى أنَّ من جعله كاملاً يتقوَّى قولُه بقراءة الغيْبَة.

---

(١) هو: خلف بن هشام بن ثعلب البزاز البغدادي، أبو محمد، أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن حمزة، قرأ على سليم وغيره، وقرأ عليه إدريس الحداد وغيره، توفى عام: ٢٢٩هـ. انظر: معرفة القراء (٢٠٨/١)، غاية النهاية (٢٧٢/١).

(٢) هو: محمد بن المتوكل اللؤلوي، أبو عبدالله المعروف برويس، حاذق ضابط مشهور من أحذق أصحاب يعقوب الحضرمي، قرأ عليه محمد التمار وغيره، توفى عام: ٢٣٨هـ. انظر: معرفة القراء (١١٢/١)، غاية النهاية (٢٠٦/٢).

(٣) انظر: النشر (١٤٣).

(٤) انظر: القطع والائتناف (١٦٥ ـ ١٦٦).

(٥) انظر: الهادي (٨٢/١).

وفرَّق **ابنُ غلبون**[١] **والسجاوندي**[٢] **والجعبري**[٣] في الوقف بين القراءتين فجعلوه على قراءة الغيْبة دون الحضور، وعلّلوا ذلك بالاستئناف ـ لمن قرأ الفعل بالغيْبَة ـ وانقطاعِ الكلام عما قبله، وانفصال الجهة، على أنَّه إخبارٌ عن اليهود والنصارى وهم غُيَّبٌ فجرى الكلام على لفظ الغيْبَة[٤]، أمَّا من قرأ بضمير الخطاب فرجّحوا الوصل له باتصال الخطاب في الآيتين واتحاد جهته، وأجروا له الكلام على نسقٍ واحدٍ في المخاطبة ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا﴾ ... ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾.

الموازنة والترجيح:

بعد النظر في أقوال العلماء فإنَّا نجدهم اتفقوا على أنَّ قراءة الغيْبَة يُوقَفُ فيها على رأس الآية بلا خلافٍ، وإنَّما وقع الخلاف في قراءة الخطاب.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله ـ ما ذهب إليه النحاس والهمذانيُّ من أنَّ الوقف على كلا القراءتين يكون على رأس الآية؛ وذلك لما يلي:

١ ـ ما ذكره أبو حيَّانَ والسمينُ الحلبيُّ من أنَّ التقدير في قراءة الخطاب متعدّدٌ بين وجهين، ثانيهما هو الأرجح:

- جعلُ ﴿أَمْ﴾ متصلةً يُراد بها التعادل بين جملتي ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ و﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ وهو سؤالٌ ـ للتوبيخ والاستنكار ـ عن وقوع أحد هذين الأمرين.
- جعلُ ﴿أَمْ﴾ منقطعةً يراد بها الإضرابُ؛ بمعنى: "بل" ليصير الاستفهام الثاني منقطاً عن الأوَّل، والتقدير: بل أتقولون؛ فلا يكون بين الجملتين عطف[٥].

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٢٦٢).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (١٣٧).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (١/٧٤).
(٤) انظر: الكشف (١/٢٦٦)، وشرح الهداية (٣٧١)، والموضح (١/٣٠٣).
(٥) انظر: البحر المحيط (١/٥٨٧)، والدر المصون (٢/١٤٦/١٤٧).

٢ ـ ما ذكراه هما وغيُرهما من أنَّ جعل ﴿أَمْ﴾ متصلةً لا يحتمل المعنى معه غيرَ التخيير، فيصير بمعنى "أيهما"[١]، والتخيير لا يكون إلَّا عند الشكِّ، والجملتان كلاهما وقعتا من الكفار يقيناً وعليهِ استوجبوا النكير والتوبيخ، فلا وجه حينئذٍ للتخيير الذي يقتضيه جعل ﴿أَمْ﴾ متصلةً، حيث حاجُّوا المسلمين في الله قائلين إنَّهم بنوهُ وأحباؤه مثل ما زعموا للناس انتساب إبراهيم وبنيه ـ عليهم السلام ـ إلى اليهودية والنصرانية، فكان الأولى أن تكون﴿أَمْ﴾ منقطعةً تفيد الإضراب المتضمّن للاستفهام، وتجيء لاستئناف كلام آخر؛ كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور:٣٨ ـ ٣٩]؛ فإنَّ ﴿أَمْ﴾ جاءت بمعنى الإضراب المتضمّن للاستفهام؛ والتقدير: بل أله البنات[٢].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الكتاب (١٦٩/٣)، الأزهية في علم الحروف للهروي (١٢٧)، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (٢٠٤ ـ ٢٠٦)، مغني اللبيب (٢٧٧/١).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٢٨٨/١ ـ ٢٨٩)

٦ ـ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾﴾ [البقرة: ١٦٥].

القراءات:

الخلاف المتعلِّق بالقراءات في هذه الآية على النحو التالي:

١ ـ ﴿وَلَوْ يَرَى﴾ قرأها نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بتاء الخطاب، وقرأها الباقون بالغيْبَةِ.

٢ ـ ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ كسر الهمزتين أبو جعفر[(١)] ويعقوبُ، وفتحهما الباقون[(٢)].

وباختلاف القراءات تعدَّدت معاني الآية؛ فالمعنى في قراءة الجمهور قدَّره العلماء بـ: (ولو يرى الذين ظلموا أنفسهم في الدنيا بالمعصية ما ينتظرهم من عقوبة الآخرة؛ لعلموا حين يرونه أنَّ القوة لله جميعاً)[(٣)].

ومن قرأ بالتاء جعل الخطاب في الآية لرسول الله ـ ﷺ ـ وأمّتِه من بعده بمعنى: (ولو رأيتم الذين ظلموا إذ يرون العذاب؛ لعلمتم قوة الله وشدّة عذابه)[(٤)].

أثر القراءة في الوقف:

اختلف العلماء في الوقف بعدد القراءات الواردة في الآية التي يترتّب عليها تأثيرٌ في الوقف وهي أربع:

١ ـ قراءة الغيبِ في الفعل ﴿يَرَى﴾ مع فتح الهمزتين لابن كثيرٍ وأبي عمرو والكوفيين.

---

(١) هو: يزيد بن القعقاع، ويكنى أبا جعفر، المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور القدر، قرأ على مولاه عبدالله بن عياش وغيره، وروى عنه نافع وابن وردان وابن جماز وغيرهم، توفى سنة١٣٢هـ. انظر: معرفة القراء (٧٢/١)، وغاية النهاية (٣٣٣/٢).

(٢) انظر: النشر (١٤٥).

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢٣٨/١).

(٤) انظر: شرح الهداية للمهدوي (٣٥٧).

٢ ـ قراءة الخطاب في الفعل ﴿يَرَى﴾ مع فتح الهمزتين وهي لنافعٍ وابنِ عامرٍ.

٣ ـ قراءة الخطاب في الفعل ﴿يَرَى﴾ مع كسر الهمزتين وهي ليعقوب.

٤ ـ قراءة الغيب في الفعل ﴿يَرَى﴾ مع كسر الهمزتين وهي لأبي جعفر.

ففصَّل **ابنُ الأنباريّ** وذهب إلى أنَّ الوقف حسنٌ في كلّ هذه القراءات باستثناء من قرأ بالغيب في ﴿يَرَى﴾ وفتح ﴿أَنَّ﴾ ـ وهم الجمهور ـ فلا وقف له على ﴿يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾؛ لعدم تمام الكلام قبلها[١].

ووافقه **أبو جعفر النحاس** في منع الوقفِ على قراءة الغيب في ﴿يَرَى﴾ مع فتح ﴿أَنَّ﴾، فلا وقف فيها.

كما وافقه في أنَّ الوقف حسنٌ لمن قرأ بالتاء وفتح ﴿أَنَّ﴾ وزاد عليه اشتراطَ أن يكون التقدير: يرون أنَّ القوة لله، وإلَّا فلا وقفَ.

ثمَّ نقل أبو جعفر عن **يعقوبَ** أنَّ الوقف تامٌّ كافٍ لمن يقرأ ﴿إِنَّ﴾ ويقرأ أيضاً بتاء الخطاب؛ وهذه قراءة يعقوب[٢].

وذهب **ابنُ غلبون والعمَّانيُّ** إلى منع الوقف على ﴿يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ في قراءتي الخطاب والغيْبَة لمن يفتح ﴿أَنَّ﴾، فيريان اختصاص جواز الوقفِ بمن يكسرُ الهمزة؛ لما فيها من معنى الاستئناف وتمام الكلام قبلها[٣].

وأمَّا **الدانيّ** فمنع الوقف في قراءة الغيب في ﴿يَرَى﴾ مع فتح ﴿أَنَّ﴾، ورآه حسناً لمن قرأ بالخطاب وفتح ﴿أَنَّ﴾، وكافياً على قراءة يعقوبَ بالخطاب وكسرة الهمزة[٤].

---

(١) الإيضاح (١/٥٤٠).

(٢) انظر: القطع والائتناف (١٧٢).

(٣) انظر: التذكرة (٢/٢٦٣ ـ ٢٦٤)، والمرشد (١/٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٤) انظر: المكتفى (١٧٩).

وذهب **السجاونديُّ** إلى منع الوقف إلَّا لمن يكسر ﴿إِنَّ﴾ على قراءتي الخطاب والغَيْبةِ[١].

وقال **الهمذانيُّ** بأنَّ الوقف كافٍ لمن يكسرُ ﴿إِنَّ﴾ دون غيره[٢].

ويرى **الجعبريُّ** أنَّ الوقف كافٍ لمن يقرأ ﴿يَرَى﴾ بالغيب، وصالحٌ عند من يقرأ ﴿تَرَى﴾ بالخطاب، وعلى قراءة الكسر في ﴿إِنَّ﴾ يكون كاملاً[٣].

- **الموازنة والترجيح:**

بعد النظر في أقوال العلماء في هذه الآية والوقف على كلتا القراءتين فإنَّ الذي يترجّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو قول يعقوب وابنِ غلبون والسجاونديِّ والهمذانيِّ الذين جعلوا الوقفَ في الآيةِ مختصاً بقراءة من يكسر الهمزة دون من يفتحها.

وسبب الترجيح لقولهم هو ما اتضح من كلام الموجِّهين من القرَّاء والنحاة من مجيء ﴿أَنَّ﴾ وما بعدها معمولاً؛ إمَّا جواباً للو، أو مفعولاً لأجله، أو مفعولاً لفعلٍ مقدَّرٍ بعَلِموا[٤]، وهذا كلّه على اختلافه يبقى الوقف فيه قبل ﴿أَنَّ﴾؛ قطعاً للعامل في أوَّل الكلام عن المعمول الذي هو ﴿أَنَّ﴾ وما بعدها، وقد عُلم في اللغة أنَّ حرف "أنَّ" لا يقع إلَّا مبنياً على ما قبله ما قبله من الكلام ومتصلاً به في المعنى[٥]، فكان قولُ من اختار الوقف في قراءة الكسر وحدها وجيهاً؛ لما في كسر ﴿إِنَّ﴾ من الاستئناف.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الوقف والابتداء (١٣٩).
(٢) انظر: الهادي (١ ـ ٩١).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٧٨).
(٤) انظر: الدر المصون (٢/٢١٣ ـ ٢١٤).
(٥) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري (١/٢٠٤).

٧ ـ قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾﴾ [البقرة:١٩٧].

القراءات:

اختلف القرَّاءُ في هذه الآيات على عدّة مذاهب:

١ ـ فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ويعقوبُ: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الحَجِّ﴾.

٢ ـ وقرأ أبو جعفر: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الحَجِّ﴾.

٣ ـ وقرأ الباقون: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾[1].

أثر القراءة في الوقف:

لقد تأثرت الوقوف في هذه الآية بتعدّد القراءات فيها؛ فذهب **ابنُ الأنباريِّ**[2] **والنحاس**[3] وابنُ غلبونَ[4] على قولٍ **والهمذانيُّ**[5] **والعمَّانيُّ**[6] إلى أنَّ من فتح الكلمات الثلاث، أو رفعها كلَّها فلا يقف قبل ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾؛ لما بينهنَّ من التشريك بالعطف المقتضي التشريكَ في الحكم الشرعيِّ بنهي الحاجِّ عن الرفثِ والفسوقِ والجدال، أي: (لا يرفثْ ولا يفسقْ ولا يجادلْ أثناء التلبس بنسكِ الحجِّ).

وهذا ما ذهب إليه **الدانيُّ**[7] دون أن يشير لقراءة أبي جعفر.

---

(١) انظر: النشر (١١٠ ـ ١١١).
(٢) انظر: الإيضاح (٥٤٦/١).
(٣) انظر: القطع والائتناف (١٧٨ ـ ١٧٩).
(٤) انظر: التذكرة (٢٦٧/٢ ـ ٢٦٨).
(٥) انظر: الهادي (١٠٦/١).
(٦) انظر: المرشد (٢٩٣/١ ـ ٢٩٤).
(٧) انظر: المكتفى (١٨٢).

ولم يفرّق **السجاونديُّ** بين القراءات فلم يرَ وقفاً قبل كلمة ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾[١].

وأمَّا علّة قصرهم الوقف على قراءة ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو ويعقوبَ؛ فسببه انقضاء الجملة الأولى عند ﴿وَلَا فُسُوقٌ﴾؛ ولأنَّ ما بعدها جاء استئنافاً لكلامٍ آخر ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾؛ يعني: لا شكَّ في فرضيته ووجوبه.

وذهب **ابنُ غلبون** إلى منع الوقفِ على ﴿وَلَا فُسُوقٌ﴾ في قراءة ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو ويعقوبَ إذا كان تقدير الرفع في ﴿رَفَثٌ﴾ و﴿فُسُوقٌ﴾ أنَّه رفعٌ بالابتداء مع إلغاء عمل "لا"[٢]؛ لما في ذلك من عطف جملة ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ على الاسمين المرفوعين قبلها، وتعلّق الجميع بالخبر عنهم وهو قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾[٣]، وهذا الوجهُ في التقدير جعله السمين الحلبيُّ أظهرَ الوجهين[٤].

الموازنة والترجيح:

من المهمَّ التنبيه على أنَّ قراءة النصبِ أو الرفعِ في الكلمات الثلاث لم يذهب فيهما أحدٌ إلى جواز الوقف قبل ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾.

كما أنَّ من رفع الاسمين الأوَّلين ونصب الثالثَ لم يُختلف في جواز الوقفِ له على﴿وَلَا فُسُوقٌ﴾ عند العلماء، إلَّا ما اختاره بعضهم من منع إطلاق الجواز في هذه القراءة دون قيدٍ وهو إعمال "لا" عمل "ليس".

وعليه: فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو ما ذهب إليه ابنُ

---

(١) انظر: الوقف والابتداء (١٤٢).

(٢) هذا نوعٌ من أنواع "لا"؛ وهو أن تكون نافية غير عاملةٍ، ويكون الاسم التالي لها مبتدأ، ويشترط لها في هذه الحالة التكرار كما في هذه الآية، وكما في قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [أول مواضعه البقرة:٣٨]. انظر: الكتاب (٢/٢٩٥)، الجنى الداني للمرادي (٢٩٩).

(٣) انظر: التذكرة (٢/٢٦٨).

(٤) انظر: الدر المصون (٢/٣٢٣).

غلبون من تفصيلِ الوقفِ على قراءة من يرفع الاسمين الأوَّلين وينصبُ الثالث، مع تقييد ذلك بإعمال "لا" عمل "ليس"، وهذا محلُّ اتفاقٍ بين القرَّاءِ وإن لم يذكروه؛ لما سبق من اتفاقهم على عدم جواز فصل المعطوف عن المعطوف عليه[1]، والتقدير الآخرُ في هذه القراءة تكون به جملةُ ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ معطوفةً على ما قبلها: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١١٦).

٨ ـ قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ [البقرة: ٢١٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[١]؛ فقرأها أبو جعفر بالجر ﴿وَالْمَلَائِكَةِ﴾ عطفاً على ﴿ظُلَلٍ﴾، أو عطفاً على ﴿ٱلْغَمَامِ﴾، وقرأ الباقون بضمها ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ عطفاً على لفظ الجلالة[٢].

أثر القراءة في الوقف:

تعدّدت معاني الآية بتعدّد قراءاتها، وتغيّر بذلك محلّ الوقف؛ فذهب **ابنُ الأنباريِّ** إلى أنَّ الوقفَ على ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ حسنٌ[٣]، ووافقه **يعقوبُ الحضرميُّ**[٤] **والجعبريُّ**[٥] فجعلاه تامًّا، سواءٌ في ذلك عندهم من يقرأ بالضم أو الجرِّ في ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾.

وقد خالف **أبو جعفر النحاسُ** هذه التسوية بين القراءتين، وقصرَ كفاية الوقفِ عند ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ على من قرأ بالضم فقط، وأمَّا من قرأ بالخفض فلا وقف له قبل ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[٦].

وأمَّا **العمَّانيُّ** فقال بأنَّ الوقفَ على ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ لا يعدو كونه جائزاً، ولم يستحبَّ تعمّده؛ لما فيه من فصلٍ بين المعطوف ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ والمعطوف عليه لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ وإن كان لا يعُدُّ من يقف هذا الوقفَ مخطئاً[٧].

---

(١) انظر: النشر (١٥٥).
(٢) الدر المصون (٢/٣٦٤).
(٣) انظر: الإيضاح (١/٥٤٨).
(٤) انظر: القطع والائتناف(١٨٢).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٨٦).
(٦) انظر: القطع والائتناف(١٨٢).
(٧) انظر: المرشد (١/٣٠٨ ـ ٣٠٩).

الموازنة والترجيح:

المذاهب عندنا في هذا الوقف ثلاثة:

١ ـ تمام الوقف عند ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ على القراءتين.

٢ ـ تخصيصه بقراءة الضمِّ، ومنعه لمن يقرأ بالخفض.

٣ ـ استحسانُ تركه على القراءتين، مع اعتقاد جوازه لمن يقرأ بالضمِّ فقط.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو القول: بأنَّ الوقف يجوز عند ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ على كلتا القراءتين؛ وذلك لموافقته نصَّ الخبر الصحيح الثابت عن النبي ـ ﷺ ـ أنَّه قال: (يجمع الله الأوَّلين والآخرين لميقاتِ يوم معلوم قياماً أربعين سنةً شاخصةً أبصارهمُ ينتظرون فصل القضاء) قال: (وينزل الله ـ ﷻ ـ في ظُلَلٍ من الغمام من العرش إلى الكرسي...)[1]، وليس في هذا الحديث ذكرٌ لاقتران مجيء الله ـ تعالى ـ بالملائكة ونزولهم.

وفي القرآن الكريم ـ أيضاً ـ ذكر الله انشقاق السماء بالغمام وإنزال الملائكة، ولم يقرنه بنزوله ـ سبحانه وتقدَّس ـ فقال ـ ﷻ ـ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ [الفرقان:٢٥]، ولا يُشكِل على هذا أنَّ الواو جاءت عاطفةً؛ ذلك أنَّ جمهور النحاة ذهبوا إلى أنَّ الواو العاطفة تفيد الجمعَ المطلقَ بحيث تعطف الشيءَ على مصاحبِه في الترتيب كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٥﴾﴾ [العنكبوت:٢٩]، وتعطف السابقَ على اللَّاحقَ كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ

(١) هذا صدر حديثٍ طويلٍ جداً في أهوالِ القيامة، وقد أخرجه بطوله الطبراني في المعجم الكبير (٤١٩/٩)، وهو في مسند عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ برقم: (٩٧٦٣)، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٤٣/١٠): «رواه كلُّه الطبراني من طرقٍ، ورجال أحدِها رجال الصحيح، غير أبي خالدٍ الدالاني وهو ثقة»، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٤٢٢/٣)، برقم: (٣٥٩١): «صحيح».

ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾ [الشورى:٣]، وتعطف اللَّاحق على السابقِ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الحديد:٢٦]، فهذه الآياتُ تدلُّ على أنَّهُ لا يلزم منها الترتيب[1].

وهي في هذه الآية المُختَلفِ في وقفِها تحتمل اقتران المعطوف بالمعطوف عليه في الإتيان يوم القيامة، وتحتملُ تقدُّم أحدِهما على الآخر، فالاحتمال الأوَّل أبعده الحديث الصحيح الذي لم يجئ فيه اقتران نزول الله ـ تعالى ـ بنزول الملائكة، ولم يتبقَّ إلَّا الاحتمالان الآخران، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الجنى الداني (١٥٨)، مغني اللبيب (٤/٣٥١ ـ ٣٥٢).

٩ ـ قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة ﴿يَطْهُرْنَ﴾؛ فقرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وشعبةٌ بتشديد الطاء والهاء وفتحهما ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾، وقرأ الباقون بسكون الطاء وضمِّ الهاء[(١)].

وأدَّى هذا الاختلاف بين القرَّاء إلى تغيُّر المعنى في كلِّ قراءةٍ عن الأخرى؛ فمن قرأ بالتخفيف وسكون الطاء كان المعنى عنده: نهياً عن قربان النساء الحُيَّضِ إلى حين انقطاع دم الحيض عنهنَّ، فتكون غاية النهي على هذه القراءة مؤقتةً بانقطاع الدم.

أمَّا من شدَّد الطاءَ والهاء فمعنى القراءة عنده: امتدادُ النهي إلى ما بعد انقطاع الدم، وهو التطُّهر التامُّ، وهذا يُعرف عند الأصوليين بمفهوم الغاية، وهو حجةٌ عند جماهيرهم[(٢)].

ولا فرق بين القراءتين في منع جواز إتيان الحائض قبل التطهر؛ لأنَّ الله ـ تعالى ـ أتبعها بقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

اختلف الوقف في القراءة بتعدّد المعاني في الآية؛ فلم يرى **ابنُ الأنباريِّ** في الآية وقفاً قبل ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (١٥٦).

(٢) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول للشوكاني (٢/٧٧٧).

(٣) انظر: جامع البيان للطبري (٢/٣٨٥)، معاني القرآن للفرَّاء (١/١٤٣)، شرح الهداية (٣٨٦ ـ ٣٨٧)، الدر المصون (٢/٤٢٢)، معاني القرآن وإعرابه للنحاس (١٨٣)، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/٣٩٨ ـ ٤٠٣).

(٤) انظر: الإيضاح (١/٥٥١)

وذهب **أبو جعفر النحاسُ** إلى أنَّ من قرأ بالتخفيف جاز له الوقف على ﴿يَطْهُرْنَ﴾، وأمَّا من قرأ بالتشديد ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾ فلا يقف عنده، وعلّل ذلك بحرمة إتيان الحائض إذا طهرت حتى تطَّهَّر بالماء[١].

وقال **الهمذانيُّ**: إنَّ الوقف كافٍ[٢]، وبذلك قال **الدانيُّ** وزاد تفسير القراءة التي يعنيها، وهي التخفيف فقال في توجيه ﴿يَطْهُرْنَ﴾: «يعني: من الدم»[٣].

وجوَّز **السجاونديُّ** الوقف على ﴿يَطْهُرْنَ﴾[٤]، ورآه **العمَّانيُّ** صالحاً[٥] فأطلقوا الحكم جميعاً ولم يقيِّدوه بقراءةٍ.

واختار **الجعبريُّ** جعلَ الوقف تامًّا لمن قرأ بالتخفيف ﴿يَطْهُرْنَ﴾، وأتمَّ منه لمن قرأ بالتشديد ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾[٦].

الموازنة والترجيح:

عند النظر في أقوال العلماء في الوقف نلاحظ الآتي:

١ ـ اتفاق العلماء على الوقف لمن قرأ بالتخفيف ﴿يَطْهُرْنَ﴾، إلَّا ما كان من ابنِ الأنباريِّ من منع الوقف على القراءتين.

٢ ـ استواء القراءتين في حكم الوقف عند الدانيِّ والهمذانيِّ والسجاونديِّ والعمَّانيِّ.

٣ ـ لم يفرِّق بين القراءتين في الحكم إلَّا النحاسُ والجعبريُّ.

وعليه: فالذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو ترجُّح قولِ ابنِ الأنباريِّ، وأنَّه لا وقف إلَّا عند قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

---

(١) انظر: القطع والائتناف(١٨٧).
(٢) انظر: الهادي (١/١١٥).
(٣) انظر: المكتفى (١٨٥).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (١٤٤).
(٥) انظر: المرشد (١/٣٢٧).
(٦) انظر: وصف الاهتداء (٩٠).

وسبب ترجيح ذلك من بين الأقوال هو: ما ذكره بعضُ أهلِ العلم[١] في معنى الآية، وأنَّها جاءت بشرطين اثنين لجواز إتيان النساء هما: انقطاع الدم، والتطهر ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾.

قال الزركشي: «وقوله تعالى: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ فتقديره: لا تقربوهنَّ حتى يطهرن ويطَّهَّرن، فإذا طَهُرْن وتطَهَّرْن فأتوهنَّ، وهو قولٌ مركّبٌ من أربعةِ أجزاءٍ؛ نسبة الأوَّل إلى الثالثِ كنسبة الثاني إلى الرابع، ويحذف من أحدهما لدلالة الآخر عليه، واعلم أنَّ دلالة السياق قاطعة بهذه المحذوفات»[٢].

ومادام الشرطان معلَّقاً بهما حكمٌ واحدٌ فلا مسوِّغَ للفصل بين الشرطين بالوقف على سبيل الاختيار؛ لأنَّهما بمثابة المعطوف والمعطوف عليه، ويتقوَّى ذلك بقول من ذهب إلى أنَّ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ للعطف لا الاستئناف[٣]، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/٤٨٨)، المغني لابن قدامة (١/٤٢٠)، المجموع شرح المهذب للنووي (٢/٣٧١).
(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٣/١٤٥).
(٣) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين درويش (١/٢٩١)

١٠ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾﴾ [البقرة: ٢٤٠].

القراءات:

اختلف القراءُ في كلمة ﴿وَصِيَّةً﴾ على قراءتين:

١ ـ ﴿وَصِيَّةً﴾ بالنصب لأبي عمرو وابنِ عامر وحمزة وحفص[(١)]؛ على إضمار فعلٍ تقديره: فليوصوا وصيةً.

٢ ـ ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بالرفع للباقين؛ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: فعليهم وصيةٌ[(٢)].

أثر القراءةِ في الوقفِ:

هذا خلافٌ في الحركة أدَّى إلى تغيُّر المعنى بحسب القراءة فاختلف محلُّ الوقفِ لذلك، وقد جعل **ابنُ الأنباريِّ** القراءاتِ محمولةً على وجهين:

١ ـ أن يكون الكلامُ مكوّناً من مبتدأ وخبرٍ، والتقدير: والذين يُتوفَّون منكم لأزواجهم وصيةٌ، وفي هذا الوجه يمتنع الوقف عنده قبل ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾؛ لما بين المبتدأ والخبر من تعلقٍ واتصالٍ لا يجوز فصلهما فيه من غير ضرورةٍ، ووافقه **النحاسُ** في ذلك فمنعَ الوقفَ على قراءة الرفعِ[(٣)].

٢ ـ أن يكون في أوَّل الكلام محذوفٌ مقدَّرٌ بجملة: (فيما ذكرنا الذين يُتوفوَّن ويذرون أزواجاً)[(٤)]، يعني: (فيما سبق إنزاله عليكم من آياتٍ

(١) انظر: النشر (١٥٨).

(٢) انظر: شرح الهداية (٣٨٩).

(٣) انظر: القطع والائتناف(١٩٠ ـ ١٩١).

(٤) هذا النوع من التقدير يُعرف عند النحاة بالحمل على الإضمار إذا جاء أمرٌ لفظيٌ بعد المبتدأ في باب الأمر والنهي، ولم أجد في المصادر اللغوية التي رجعت إليها تمثيلاً بهذه الآية التي قاسها ابنُ الأنباريِّ على غيرها عندهم. انظر: الكتاب (١٤٣/١)، الكامل للمبرد (٨٢٢/٢).

بيَّنا حكم الذين يُتوفّون ويذرونَ أزواجاً)، ثمَّ استأنف كلاماً جديداً ﴿وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ يعني: (هي وصيةٌ لأزواجهم) في قراءة الرفع، أو: (ليوصوا وصيةً) في قراءة النصبِ، وفي هذا الوجه يقفُ من يقرأ بالرفع والنصبِ على قوله: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾[١].

وأطلقَ **الهمذانيُّ** الوقفَ على قراءةِ الرفعِ فرآه حسناً ولم يقيِّده بتقديرٍ[٢].

وأمَّا **العمَّانيُّ** فاختار أنَّه لا يجوز ولا يصحُّ الوقفُ على ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ من غير ضرورةٍ وانقطاع نفسٍ، وقد تعقَّب ابنَ الأنباريِّ في الوجه الذي أجاز عليه الوقف على قراءةِ الرفعِ وهو المقدَّر بجملة: (فيما ذكرنا الذين يُتوفوَّن ويذرون أزواجاً)، فقال: «وهذا غلطٌ عند أهل النحو؛ لأنَّهم إنَّما أجازوا الرفع على هذا الوجه إذا عَرِيَ المبتدأ من خبرٍ فلم يسعْ أن يجعلوا ما بعده خبره كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [المائدة:٣٨]، وكقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:٢]، فهذا القبيل عندهم مرفوعٌ على تقدير: ومما يقصُّ عليكم السارق والسارقة والزاني والزانية، وإنَّما حملهم على هذا القول أنَّ ما بعد المبتدأ في الاثنين قدروا الرفعَ؛ ليسوغ أن يكون خبراً له؛ لأنَّهم لا يجيزون "زيد فاقطع يده"، ولا "زيدٌ فاجلده"، كما لا يجيزون "زيدٌ فمنطلقٌ وزيدٌ فاضربه"، فلمَّا لم يسغْ لهم تقدير الخبر في الاثنين، قدَّروا الرفعَ على الوجه الذي ذكرت»[٣].

وقد عدَّ **السجاونديُّ** الوقف جائزاً على القراءتين؛ لانقطاع النظم، والتقدير عنده: فعليهم وصيةٌ، أو فليوصوا وصيةً، واختار أنَّ الوصلَ أجْوزُ من الوقفِ على القراءتين[٤].

---

(١) انظر: الإيضاح (١/٥٥٣ ـ ٥٥٤).
(٢) انظر: الهادي (١/١١٩).
(٣) المرشد (١/٣٤٥).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (١٤٦).

الموازنة والترجيح:

لم تخرج أقوال الأئمة في الوقف عن أربعة مذاهب، وهي:

١ ـ جوزاُ الوقفِ على القراءتين.

٢ ـ امتناع الوقف على القراءتين.

٣ ـ جوزاه على قراءة الرفع وحدها.

٤ ـ منعه على قراءة الرفع.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو ما ذهب إليه السجاونديُّ من القول بجواز الوقفِ على ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ وإن كان الوصلُ أحسنَ في القراءتين كليهما؛ وذلك لما ذهب إليه الطبري[١] والفرَّاء[٢] وغيرُهما في توجيه هذه الآية ونظيرتِها[٣] من أنَّ الخبرَ فيها متروكٌ على وجه العمدِ؛ لأنَّه غيرُ مقصودٍ أصالةً، بل المقصودُ ما يتعلّق به من أحكام الزوجات اللاتي تُوفِّي أزواجهنَّ فكأنَّه قال: ومن مات عنها زوجها تربَّصت.

وهذا موجودٌ في القرآن الكريم؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة:٥]، فهذا مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج:٢٥] أيضاً مبتدأ، وخبره محذوفٌ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت:٤١] كذلك مبتدأ، وخبره محذوفٌ، فلا مانع في اللغة من أن تجيء مبتدآتٌ لا أخبارَ لها[٤]، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) جامع البيان للطبري (٢/٥١١).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/١٥٠).

(٣) البقرة: (٢٣٤).

(٤) انظر: المقتضب للمبرد (٤/٤٠٥)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٦٠)، مغني اللبيب (٦/٤٤٥ ـ ٤٥٠).

١١ ـ قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾﴾ [البقرة:٢٦٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿يُؤْتَ﴾؛ فقرأها يعقوبُ بكسر التاء: ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الحِكْمَةَ﴾، وتكون ﴿وَمَن﴾ موصولةً على قراءته بمعنى: والذي يُؤتيه اللهُ الحكمةَ فقد أوتي خيراً كثيراً. وقرأ الباقون: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾، و﴿وَمَن﴾ عندهم شرطيةٌ[١].

أثر القراءة في الوقف:

لم يفرِّق **ابنُ الأنباريِّ**[٢] **والنحاسُ**[٣] **والدانيُّ**[٤] **والهمذانيُّ**[٥] بين القراءتين، ولم يَرَوا وقفاً في الآية قبل: ﴿فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾.

وذهب **العمَّانيُّ** إلى أنَّ الوقف على ﴿مَن يَشَآءُ﴾ وقفٌ تامٌّ على قراءة الجماعة؛ وعلَّل ذلك بانقطاع الكلام والابتداء بفعلٍ لم يُسمَّ فاعله ﴿يُؤْتَ﴾ من بعد أن كانت الجملة لفعلٍ مبنيٍّ لفاعلٍ ﴿يُؤْتِي﴾، أمَّا قراءةُ يعقوب فلا يتمُّ الوقف عليها؛ للعطفِ الذي أفادته الواو بين الجملتين.

ثمَّ ذكر أنَّ الواوَ في القراءتين تحتمل كونها للعطف وكونها للاستئناف، وعلى تقدير الاستئناف يكون الوقف في قراءة يعقوب تامًّا، وفي قراءة الجماعة أتمَّ منه[٦].

وأمَّا **السجاوندي** فقد جعل الوقف عند ﴿مَن يَشَآءُ﴾ جائزاً؛ لابتداء

(١) انظر: النشر (١٧٨).
(٢) انظر: الإيضاح (٥٥٧/١).
(٣) انظر: القطع والائتناف(١٩٩).
(٤) انظر: المكتفى (١٩١).
(٥) انظر: الهادي (١٢٨).
(٦) انظر: المرشد (٣٧٩/١).

الجملة الشرطية مع العطف على قراءة الجماعة، وأمَّا على قراءة يعقوب فإنَّ الوصل عنده أجوزُ؛ وذلك للعطف بين الفعلين ﴿يُؤْتِ﴾ و﴿يُؤْتِي﴾[١].

وجعل **الجعبريُّ**[٢] الوقف عند ﴿مَن يَشَآءُ﴾ متجاذباً على القراءتين، وذكر أنَّ قراءة يعقوب ترجِّحُ وصل الكلام إلى قوله: ﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾.

الموازنة والترجيح:

تتلخَّص أقوال العلماء في ثلاثة أقوالٍ:

١ ـ امتناعُ الوقفِ عند ﴿مَن يَشَآءُ﴾ على القراءتين.

٢ ـ جوازُ الوقفِ عند ﴿مَن يَشَآءُ﴾ على القراءتين.

٣ ـ جوازُ الوقفِ عند ﴿مَن يَشَآءُ﴾ على القراءتين، والوصلُ في قراءة يعقوب أولى.

٤ ـ جوازُه في قراءة ﴿يُؤْتَ﴾، وامتناعُه في قراءة يعقوب ﴿يُؤْتِ﴾.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بجواز الوقفِ على القراءتين؛ وذلك لصحّة إعراب الواو عاطفةً أو استئنافيةً على القراءتين، مع العلم أنَّه في قراءة يعقوب يُفضَّلُ الوصلُ؛ وذلك مراعاةً لاحتمال كونِ الواوِ عاطفةً، فلا يجوز حينها فصلُ المعطوفِ عما عُطِف عليه، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الوقف والابتداء (١٤٩).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (١٠٠).

١٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾ [البقرة: ٢٧١].

القراءات:

اختلف القراء في كلمة ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ على ما يلي:

١ ـ ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ بالياء مع رفعِ الراءِ لابنِ عامر وحفص.

٢ ـ ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ بالنون مع الرفعِ لابن كثير وشعبة وأبي عمرو ويعقوب.

٣ ـ ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ بالنون مع جزم الراء لنافعٍ وأبي جعفر وحمزة والكسائي وخلف[١].

أثر القراءةِ في الوقفِ:

أدَّى اختلاف القراء في هذه الكلمة إلى اختلاف الوقفِ حسب القراءة، وإن كانَ المرجعُ في الضمائر كلّها ـ على اختلافها ـ إلى الله تعالى؛ سواءٌ في ذلك النون﴿وَنُكَفِّرْ﴾ على تقدير: ونحن نكفر لكم، أو تقدير: وإن تخفوها وتؤتوها الفقراءَ يكن ذلك خيرٌ لكم[٢]، أو الياءُ ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ على تقدير: والله يكفِّرُ لكم[٣].

وقد فصَّل **النحاسُ وابن غلبون والسجاونديُّ** مذاهب الوقف في هذه الآية لكلِّ قراءة كما يلي:

❑ من قرأ: ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ كان الوقف له على: ﴿مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾؛ لأنَّ كلمة ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ معطوفةٌ على موضع الفاء والوقف قبلها يترتَّب عليه فصلُ المعطوفِ عن المعطوف عليه.

---

(١) انظر: النشر (١٨٠).

(٢) انظر: شرح الهداية (٣٩٨).

(٣) انظر: كشف المشكلات للباقولي (١/٣٠٥).

❑ من قرأ: ﴿وَنَكْفُرُ﴾أو ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ فله وجهان:

١ ـ أن يجعل الفعل مستأنفاً، فهذا يقف على: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

٢ ـ أن يجعل الفعل معطوفاً على ما بعد الفاء، وهذا يقف على ﴿مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾؛ لئلَّا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، فيخالفَ شرط أهلِ الوقوفِ في عدم جواز ذلك[١].

ووافقهم **الدانيُّ** إلَّا أنَّه لم يذكر وجه العطف على ما بعد الفاء[٢].

وأمَّا **الهمذانيُّ** فجعل قراءة الرفع موقوفاً فيها على: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وقفاً كافياً، وجعل الوقف على ﴿مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ حسناً للجميع[٣].

وقال **العمَّانيُّ**: إنَّ الوقفَ على ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لمن قرأ بالرفع تامٌّ إذا كان بالياء ﴿وَيُكَفِّرُ﴾، ويكون أتمَّ على قراءة النون ﴿وَنُكَفِّرُ﴾؛ وذلك لأنَّ من قرأ بالنون فتقديره: ونحنُ نكفرُ، أمَّا من قرأ بالياء فتقديره: والله يكفرُ، أو: ويكفرُ الله.

ولم يُجِز الوقفَ لمن يجزم الراء للعطف على جواب الشرط السابق[٤].

وأمَّا **الجعبريُّ** فقد جعل الوقفَ على ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ تامًّا على القراءتين، ثمَّ أعقب ذلك بقوله: «ووصلُ الجازمِ ووقفُ الرافعِ أحسنُ»[٥].

الموازنة والترجيح:

لا يوجد في أقوال العلماء في هذه الآية ما يستلزم الترجيح؛ لاتفاق الجميع على أنَّ من رفع الراءَ سواءً كان فعله بالياء أو بالنون فالوقفُ له

---

(١) انظر: القطع والائتناف(٢٠٠ ـ ٢٠١)، والتذكرة (٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨)، والوقف والابتداء (١٤٩).

(٢) انظر: المكتفي (١٩١).

(٣) انظر: الهادي (١/١٢٩).

(٤) انظر: المرشد (١/٣٨٢).

(٥) وصف الاهتداء (١٠٠).

على: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ومن قرأ بجزم الراءِ فهم متفقون أنَّه عطفَ كلمةَ ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ على جواب الشرط، فلا يجوز له فصل المعطوف عما عُطف عليه.

ويبقى قول الجعبري بتمام الوقفِ على القراءتين مرجوحاً بهذا اللَّازم، وبما استحسنه هو بعد ذلك من أنَّ الجازمَ يكونُ الوصلُ في حقّه أحسنَ، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

١٣ ـ قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾ [البقرة: ٢٨٤].

القراءات:

اختلف القرَّاءُ في هذه الآية على وجهين:

- رفعُ الراءِ والباءِ من الفعلين ﴿فَيَغْفِرُ﴾ و﴿وَيُعَذِّبُ﴾ على سبيل الاستئناف، والتقدير: فهو يغفرُ ويعذِّب[(١)]، وهذه قراءة ابنِ عامرٍ وعاصمٍ وأبي جعفر ويعقوب.
- جزم الراء والباء في الفعلين ﴿فَيَغْفِرْ﴾ و﴿وَيُعَذِّبْ﴾ على سبيل العطف على الفعل المجزوم ﴿يُحَاسِبْكُم﴾[(٢)]، وهذه قراءة الباقين[(٣)].

أثر القراءة في الوقفِ:

هذا الاختلاف الإعرابيُّ في الفعلين تغيَّر معه محلّ الوقف في الآية؛ ولذا نقل **أبو جعفر النحاس** عن يعقوب قوله: إنَّ الوقف التام يكون على: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾؛ وهذا لأنَّ قراءتَه محمولةٌ على استئناف الكلام وانقطاعه ممَّا قبله، ثمَّ أعقب **النحاس** هذا النقل بمنعه الوقف على ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ لمن يقرأ بالجزم؛ لأنَّه معطوفٌ[(٤)].

وإلى نفس هذا التفريق بين القراءتين ذهب **ابنُ غلبون**[(٥)]، **والدانيُّ**[(٦)]، **والهمذانيُّ**[(٧)]، **والسجاونديُّ**[(٨)] ووافقهم **العمَّانيُّ** غير أنَّه زاد بأنَّ الأحبَّ

(١) انظر: شرح الهداية (٤٠١).
(٢) انظر: شرح الهداية (٤٠١).
(٣) انظر: النشر (١٨٢).
(٤) انظر: القطع والائتناف (٢٠٧).
(٥) انظر: التذكرة (٢/٢٧٩ ـ ٢٨٠).
(٦) انظر: المكتفى (١٩٢ ـ ١٩٣).
(٧) انظر: الهادي (١/١٣٣).
(٨) انظر: الوقف والابتداء (١٥٠).

إليه وصلُ الكلامِ على القراءتين؛ لأنَّ قراءة الرفعِ لا تخلو من تعلّقٍ بما قبلها[١].

وعدّه **الجعبريُّ** تامًّا على القراءتين، ثمَّ قال: «ووقفُ الرافع، ووصلُ الجازم أحسنُ»[٢].

الموازنة والترجيح:

لا يوجد في أقوال العلماء في هذه الآية ما يستلزم الترجيح؛ لاتفاق الجميع على أنَّ من جزم الفعلينِ فهو يعطفهما على ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ وبالتالي لا يقف على هذه الجملة، بل تتّصلُ قراءتُه حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾.

واتفقوا كذلك على أنَّ من قرأ برفع الفعلين فله الوقفُ على ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾.

وإن كان من أمرٍ يدعو للتأمُّل فهو حكم الجعبريِّ على الوقفِ في القراءتين بأنَّه تامٌّ، وإن فضَّله في قراءةِ الرفعِ على قراءةِ الجزمِ؛ وهذا يعود لاصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوف؛ إذ التامُّ عنده ما تعلّق بسابقه تعلُّق التبع[٣]، ومعلومٌ أنَّ من التوابع في اللغة العطف، كما نصَّ عليه ابنُ مالك[٤] بقوله:

يَتْبَعُ في الإعرابِ الأسماءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبَدَلْ[٥]

---

(١) انظر: المرشد (٣٩٧/١).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (١٠٣).

(٣) انظر: وصف الاهتداء (٣٠).

(٤) هو: محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيَّاني، ولد عام: ٦٠٠هـ، إمام العربية واللغة، تتلمذ على محمد بن حيَّان الكلاعي، من أشهر مصنفاته: التسهيل، والشافية الكافية، والألفية، وغيرها توفي بدمشق عام: ٦٧٢هـ. انظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (٣٢٠)، البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي (١٦٥).

(٥) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٩٠/٣).

وهذا لا يتّفق وما ذهب إليه العلماءُ من منع فصل المعطوف عما عُطِف عليه.

لكنَّ الذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ قراءة الجزم لا يصحُّ عليها الوقفُ؛ لما فيه من الفصل بين المعطوفات ﴿يُحَاسِبْكُم﴾ و﴿فَيَغْفِرْ﴾؛ ولذلك قال العمَّانيُّ: «ولا يصلُحُ الوقفُ لمن جزمَ بحالٍ»[١].

وإذا أُخِذ في الاعتبار عند تأمُّلِ هذا القولِ أنَّ العطف بالفاء هو أكثر أنواع العطفِ اتصالاً بين أوَّل الكلام وتاليه؛ لما فيه من دلالة التعقيب، لم يبق شكٌّ في أنَّ جعل الوقفِ تامًّا غيرُ مستقيمٍ، وعلى إفادة الفاء التعقيبَ نصَّ علماءُ اللغة[٢]، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) المرشد (٣٩٧/١).

(٢) انظر: الجنى الداني (٦١)، ومغني اللبيب (٤٧٦/٢)، ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي (٣٧٧).

١٤ ـ **قوله تعالى:** ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة: ٢٨٥].

القراءات:

اختلف القرَّاءُ في قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ فقرأ يعقوب بالياء: ﴿**لَا يُفَرِّقُ**﴾ والمقصود به الرسول ـ ﷺ ـ والمؤمنون الذين يجمعهم لفظ: ﴿كُلٌّ﴾[(١)]، وقرأ الباقون بالنون[(٢)]: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ على سبيل استئناف كلامٍ جديدٍ منقطعٍ عما قبله[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

تعدَّد محلُّ الوقف في الآية باختلاف القراءات، فذهب **ابنُ الأنباريِّ**[(٤)] **إلى أنَّ من قرأ بالنون:** ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ كان له الوقف على كلمة: ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾، ومن قرأ بالياء فلا وقف له على كلمة: ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾؛ لاتصال الكلام على هذه القراءة بما قبله وهو: ﴿كُلٌّ﴾، وبذلك قال **النحاسُ**[(٥)] **وابنُ غلبون**[(٦)]، **والدانيُّ**[(٧)]، **والهمذانيُّ**[(٨)] **والعمَّانيُّ**[(٩)]، **ووافقهم الجعبريُّ** في قراءة النون، ولكنَّه خالفَ فجعل من قرأ بالياء يصلحُ لهُ الوقفُ على كلمة: ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾[(١٠)].

---

(١) انظر: المكتفى (٥٦٠)، وجامع البيان للطبري (٣/١٥٢).
(٢) انظر: النشر (١٨٢).
(٣) انظر: المرشد (١/٣٩٨)، والتذكرة (٢/٢٨٠).
(٤) انظر: الإيضاح (١/٥٦٠).
(٥) انظر: القطع والائتناف (٢٠٨ ـ ٢٠٩).
(٦) انظر: التذكرة (٢/٢٨٠).
(٧) انظر: المكتفى (١٩٣).
(٨) انظر: الهادي (١/١٣٧).
(٩) انظر: المرشد (١/٣٩٨)
(١٠) وصف الاهتداء (١٠٤).

الموازنة والترجيح:

لا يوجد في أقوالِ العلماءِ في هذه الآية ما يستلزم الترجيحَ؛ لاتفاق الجميع في الوقفِ على كلمة: ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ لمن قرأ بالنون ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾.

ويبقى تفرُّد الجعبريِّ عنهم في جعله الوقف على كلمة: ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ صالحاً لمن قرأ بالياء: ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ محلَّ نظرٍ؛ وذلك لما أورده عليه العلماءُ من أن الياء في ﴿يُفَرِّقُ﴾عائدةٌ إلى قوله: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾ ومتعلّقةٌ به فلا مسوِّغ للفصل بينهما على سبيل الاختيار؛ لما بينهما من التعلّق[1]، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح (١/٥٦٠)، التذكرة (٢/٢٨٠).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة آل عمران

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران:١٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في همزة ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ﴾؛ فقرأها الكسائيُّ بالفتح: ﴿**أَنَّ الدِّينَ**﴾، وقرأ الباقون بالكسر[(١)].

وقراءة الكسر لا إشكال في أنَّها للاستئناف، أمَّا قراءةُ الكسائيِّ ففتح الهمزة فيها على أوجهٍ:

١ ـ إعرابُها في موضع نصبٍ بدلَ كلٍّ من كلٍّ فتكون بدلاً من ﴿أَنَّهُۥ﴾ في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ﴾ [آل عمران:١٨]؛ وتقديرها: شهد الله أنَّ الدين عند الله الإسلام، أو معطوفةً؛ وتقدَّر بـ: (شهد الله أنَّه لا إله إلَّا هو وأنَّ الدين عند الله الإسلام).

٢ ـ إعرابُها بدلَ اشتمالٍ في موضع نصبٍ بدلاً من ﴿أَنَّهُۥ﴾؛ وذلك لاشتمال الإسلام على التوحيد والقسط والأخلاق وغيرها.

٣ ـ إعرابُها في موضع خفضٍ بدلاً من ﴿ٱلْقِسْطِ﴾؛ والتقدير: (قائماً بالقسطِ وبأنَّ الدين عند الله الإسلام)[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٢٨٦).

(٢) انظر: الإيضاح (٥٧٢/٢)، والكشف (٣٣٨/١) و شرح الهداية (٤٠٤)، والدر المصون (٨٢/٣).

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران: ١٨].

فذهب **ابنُ الأنباريِّ**(١) **والنحاسُ**(٢) **وابنُ غلبون**(٣) **والدانيُّ**(٤) **والعمَّانيُّ**(٥) **والسجاونديُّ**(٦) **والهمذانيُّ**(٧) إلى أنَّ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ يكون على قراءة الجمهور فقط، وأمَّا الكسائيُّ فلا يتمُّ له الوقفُ ثَمَّ؛ لما سيترتَّب عليه من فصلٍ بين النسق وما نُسِق عليه، وهذا مما اتُّفِق على عدم جوازِه بين أهلِ الوقوفِ(٨).

وهذا الموضع من المواضع التي حصل فيها اتفاقٌ بين علماء الوقف ـ الذين سمَّيتهم وغيرهم(٩) ـ على مكان الوقف لكلّ قراءةٍ بحسبها، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (٢/٥٧٢).
(٢) انظر: القطع والائتناف(٢١٨).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٢٨٤).
(٤) انظر: المكتفى (١٩٨).
(٥) انظر: المرشد (١/٤٢٦ ـ ٤٢٧).
(٦) انظر: الوقف والابتداء (١٥٤).
(٧) انظر: الهادي (١/١٥١).
(٨) انظر: الإيضاح (١/١١٦)، المرشد (١/٣٠٨).
(٩) وجدت في حواشي بعضِ الرسائل التي بين يديَّ ـ كالهادي للهمذاني، والمرشد للعمَّاني ـ نصًّا على أنَّ الغزال والنكزاوي متفقان مع من ذكرتهم، وكتاباهما لم يتيسر لي تصويرهما أو الاطلاع عليهما؛ فكلاهما لا يزال رسالةً علميةً في مكتبات الجامعات لم تطبع بعد.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾﴾ [آل عمران:٣٦].

القراءات:

اختلف القرّاءُ في كلمة: ﴿وَضَعَتْ﴾[١]؛ فقرأها ابنُ عامرٍ ويعقوبُ وشعبةُ بضمِّ التاء ﴿وَضَعْتُ﴾ على اتصال الكلام، وأنَّه لامرأة عمران، وقرأها الباقون بالإسكان ﴿وَضَعَتْ﴾ على انقطاع حديثها، وأنَّ الكلام لله تعالى فهو أعلمُ بما وضعتهُ قالت ذلك أو لم تقله[٢].

أثر القراءة في الوقف:

أدَّى اختلاف القراءات إلى تغيُّر المعنى بتعدّد مصدر الكلام؛ فذهب **ابنُ الأنباريِّ**[٣] **والنحاسُ**[٤] **وابنُ غلبون**[٥] **والدانيُّ**[٦] **والهمذانيُّ**[٧] **والسجاونديُّ**[٨] **إلى أنَّ من قرأ بإسكان التاء فله الوقفُ على كلمة:** ﴿أُنثَىٰ﴾؛ لما سيستأنفه من كلام بعدها يختلف سياقه عن الأوَّل، وأمَّا من جعل الكلام لامرأة عمران وضمَّ التاءَ من الفعل ﴿وَضَعْتُ﴾ فلا يقف على كلمة: ﴿أُنثَىٰ﴾؛ كي لا يكون وقفُه فصلاً لأجزاء الكلام الواحد عن بعضها.

واختار **العمَّانيُّ** ما ذهبوا إليه وزاد عليهم أنَّ من قرأ بضم التاء ﴿وَضَعْتُ﴾ فله أن يقفَ على كلمة: ﴿أُنثَىٰ﴾ جوازاً[٩].

---

(١) انظر: النشر (١٨٧).
(٢) انظر: شرح الهداية (٤٠٦).
(٣) انظر: الإيضاح (٢/٥٧٥).
(٤) انظر: القطع والائتناف(٢٠٠).
(٥) انظر: التذكرة (٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦).
(٦) انظر: المكتفى (٢٠٠).
(٧) انظر: الهادي (١/١٥٥).
(٨) انظر: الوقف والابتداء (١٥٦).
(٩) انظر: المرشد (١/٤٣٧).

أمَّا **الجعبريُّ** فرآه تامًّا على القراءتين ولم يفرِّق بينهما[١].

الموازنة والترجيح:

بعد النظر في أقوال العلماء فإنَّ الراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بالتفصيل الذي ذهب إليه أكثرهم بين القراءتين؛ لما علّلوه به من معنى العطفِ والاشتراكِ بين الجملتين على قراءة الضمِّ ﴿وَضَعْتُ﴾ فيمتنع الوقفُ لأجله، وما ذكروه من الانقطاع الكُلِّيِّ بين الجملتين لمن أسكن التاء ﴿وَضَعَتْ﴾؛ حيث سينتهي كلامُ أمِّ مريمَ ويُستأنَف كلامٌ آخر لله تعالى، وهذا أتمُّ ما يكون به الانقطاع.

وجعلُ الجعبريِّ الوقفَ تامًّا على القراءتين؛ حكمٌ يعود لاصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوف؛ إذ التامُّ عنده ما تعلَّق بسابقه تعلُّقَ التبع[٢]، ومعلومٌ أنَّ من التوابع في اللغة العطفَ، وهذا لا يتَّفق وما ذهب إليه العلماءُ من منع الفصل بين المعطوفِ وما عُطِف عليه، كما نصَّ عليه ابنُ الأنباريِّ في "باب ما لا يتمُّ الوقفُ عليه" قال: «ولا على المنسوق دونَ ما نُسِق عليه»[٣]، وحكى العمَّانيُّ اشتراطَ أهلِ الوقوفِ أنَّه لا يحسُن الفصلُ بين المعطوف والمعطوفِ عليه[٤]، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: وصف الاهتداء (١١٥).
(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٠) وصفحة (١٤٧) من هذا الكتاب.
(٣) انظر: الإيضاح (١/١١٦).
(٤) انظر: المرشد (١/٣٠٨).

٣ ـ ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقًا قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾﴾ [آل عمران: ٣٧].

القراءات:

اختلف القرَّاءُ في الفعلِ ﴿وَكَفَّلَهَا﴾[١]؛ فقرأه عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ بالتشديد، وهو بذلك ينصب مفعولين؛ والتقدير: (كفَّل اللهُ مريمَ زكريا، أي: ألزمه كفالتها)، وقرأ الباقون: ﴿وَكَفَلَهَا﴾ على أنَّه فعلٌ جاء في سياقِ كلام مُستأنفٍ انقطع عن السابق، وهو ثلاثيٌّ له مفعولٌ واحدٌ؛ والتقدير: (وكَفَلَ مريمَ زكريا)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ قراءةَ الكوفيِّين ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ تدلُّ على أنَّ الفعل عندهم رُباعيٌّ معطوفٌ على ما قبله: ﴿وَأَنۢبَتَهَا﴾، خلافاً لقراءة الباقين ﴿وَكَفَلَهَا﴾؛ فهي في موضع استئنافٍ وانقطاعٍ عمَّا سبقَ؛ لأنَّ سياق الكلام كان عن الله ـ تعالى وتقدَّس ـ ثمَّ تحوَّل ليكون عن زكريا فأخبر الله ـ تعالى ـ أنَّه كفَلَها.

وعليه: ذهب **النحاسُ**[٣] **والهمذانيُّ**[٤] **والعمَّانيُّ**[٥] إلى أنَّ القطع عند كلمة: ﴿حَسَنًا﴾ إنَّما يحسُنُ لمن خفَّف الفاء ﴿وَكَفَلَهَا﴾؛ لما فيه من معنى الاستئناف، وأمَّا من شدَّدها فلا يقفُ مراعاةً لاتصال المعطوف بما عُطِفَ عليه، وزادَ عليهم العمَّانيُّ جواز الوقف على قراءة التخفيف ﴿وَكَفَلَهَا﴾؛ لأنَّ العطف هنا عطفُ جملةٍ على جملةٍ.

وأمَّا **السجاونديُّ** فوافقهم في منع الوقف عند ﴿حَسَنًا﴾ على قراءةِ من

(١) انظر: النشر (١٨٧).
(٢) انظر: الكشف (١/٣٤١ ـ ٣٤٢).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٢٢١).
(٤) انظر: الهادي (١/١٥٧).
(٥) انظر: المرشد (١/٤٤٠).

شدَّد ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ لكنَّه جعل جوازَ الوقفِ على قراءة التخفيف ﴿وَكَفَلَهَا﴾ مرخَّصاً للضرورة، وهذه أدنى مراتبِ الجوازِ عندهُ ولا يليها إلَّا الوقفُ الممنوع(١).

والجعبريُّ يرى الوقفَ عند ﴿حَسَنًا﴾ تامًّا على القراءتين، ويجعلُه على قراءة التشديد ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ أحسنَ منه على قراءةِ التخفيف، وعليه نصَّ بقوله: «ووقف المشدِّدِ أحسنُ»(٢).

الموازنة والترجيح:

تتلخَّص مذاهب العلماء في الآتي:

١ ـ عدم وجودِ وقفٍ في الآية على القراءتين(٣).

٢ ـ اختصاصُ الوقفِ بقراءة التشديد ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ فقط.

٣ ـ جوازُ الوقفِ على قراءة التخفيف ﴿وَكَفَلَهَا﴾.

٤ ـ جوازُه على القراءتين وكونُهُ لمن شدَّد أحسنُ.

والذي يترجَّح من هذه الأقوال ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القولُ بجواز الوقفِ عند ﴿حَسَنًا﴾ على القراءتين؛ وذلك لأنَّ قراءة التخفيف ﴿وَكَفَلَهَا﴾ لا تتصل بما قبلها؛ لتمام الانقطاعِ بين الجملتين؛ فالأُولى: عن الله ـ تعالى ـ، والثانيةُ: عن زكريا ـ عليه السلام ـ.

وأمَّا قراءة التشديد ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ فالوقف قبلها عند ﴿حَسَنًا﴾ لا يمنعُ منه كونُ الواو عاطفةً؛ لأنَّ عطفَ الجملة على الجملة لا يلزم منه اتصالهما؛ ليتمَّ به المعنى كما هو الحال في عطفِ المفردِ على المفردِ؛ وذلك لأنَّ المفردَ وحدَهُ إذا فُصلَ عن المعطوفِ عليه لا يتمُّ به معنى ولا يحسنُ السكوتُ عليه، بخلاف الجملة فإنَّها تؤدِّي معنىً مستقِلّاً سواءً عُطِفت على

(١) انظر: الوقف والابتداء (١٠٧)، (١٥٦).
(٢) وصف الاهتداء (١١٥).
(٣) انظر: الإيضاح (٥٧٦/٢)، والمكتفى (٢٠٠).

جملةٍ سابقةٍ أو استقلَّت بذاتِها كما قال العمَّانيُّ: «فإن وقف عليه ـ يعني: ﴿نَبَاتًا حَسَنًا﴾ ـ كان صالحاً؛ لأنَّه عطفُ جملةٍ على جملةٍ، فكأنَّه استئنافُ كلامٍ، ولا بأس به»[1]، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) المرشد (١/٤٤٠).

٤ ـ قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [آل عمران: ٣٩].

القراءات:

اختلف القرَّاءُ في الهمزة من: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾؛ فقرأها ابنُ عامرٍ وحمزةُ بالكسر، وقرأها الباقون بالفتح[(١)].

فقراءة الفتح تكون الجملة فيها مفعولاً ثانياً لنادته، وفيها حرف جرٍّ محذوف؛ والتقدير: (فنادته الملائكة: بأنَّ الله يُبشِّرُك)، وأمَّا قراءة الكسر فهي إمَّا إجراءٌ لنداء الملائكة مجرى قولها، أو على تقدير إضمارِ القولِ؛ والمعنى: (فنادته الملائكة، وقالت: إنَّ الله يبشِّرُك)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يظهر لبعض العلماء **كابن غلبون**[(٣)] **والسجاوندي**[(٤)] أثرٌ لاختلاف حركة الهمزة في الوقف عند قوله ﴿فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾؛ حيث منعا الوقف على كلتا القراءتين؛ ووجهُ منعهما له في قراءة النصبِ: تعلُّق الجملة بالفعل، فلا ينبغي الفصلُ بين الفعل والمفعول، وأمَّا قراءةُ الكسر فمنعا الوقف قبلها؛ لأنَّها متعلّقةٌ بالقول المضمرِ ومحكيةٌ بعده، فلا ينبغي قطعُها منه، وجعل ابنُ غلبون ذلك قاعدةً فقال: إنَّ كلَّ ما كُسرت فيه "إنَّ" بعد القولِ وتعلَّقت به فإنَّه لا يُبتدأُ بها ولا تُقطع منه[(٥)].

وظهر الأثرُ لِآخرين؛ فقال **أبو جعفر النحاس** في الوقف عند ﴿فِي

(١) انظر: النشر (١٨٨).

(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٣/٢٥٠)، والكشف (١/٣٤٣)، وشرح الهداية (٤٠٨)، وكشف المشكلات (١/٣٢٩ ـ ٣٣٠).

(٣) انظر: التذكرة (٢/٢٨٧).

(٤) انظر: الوقف والابتداء (١٥٦).

(٥) انظر: التذكرة (٢/٢٨٧).

﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾: «وقفٌ صالحٌ إن كسرت "إنَّ" على قراءة الكوفيّين»[١]، ووافقه في الوقف لمن قرأ بالكسر **الهمذانيُّ**[٢] **والعمَّانيُّ**[٣].

الموازنة والترجيح:

لم يرَ أحدٌ من العلماءِ وقفاً عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ لمن يقرأ بقراءة الجمهور ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾، ومن أجاز الوقف فهو مختصٌّ عنده بقراءة الكسر في ﴿**إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ**﴾.

ويبقى أمر اختلافهم في الوقف في قراءة الكسر ﴿**إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ**﴾ هل تتعلّق فيها الجملة بما قبلها تعلُّقاً لا يسوغ معه الفصلُ اختياراً كما قال ابن غلبون والسجاونديُّ؟ أم هو انقطاعٌ للكلام عمَّا قبله؛ لأنَّ الكسر لحرف "إنَّ" في اللغة يجعل لها الصدارة فلا تتعلَّقُ بما يسبقها؟

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: منع الوقفِ على كلتا القراءتين، وإن كان كسر الهمزة في اللغة يعطيها الصدارة في الجُمل كالابتداء بها، لكنَّ ذلك لا يعني جواز الابتداء بها على كلِّ حالٍ؛ فقد ذكر علماءُ اللغة أنَّ حرف "إنَّ" إذا كُسر فلا يعني ذلك البدءَ به في كلِّ موضعٍ[٤]، وعليه يُستثنى مجيئها بعد القول وحكايته لتعلّقها به، وفي ذلك يقولُ ابنُ الأنباريِّ: «ولا يتمُّ الكلامُ على الحكاية دون المحكيِّ»[٥]؛ يعني: دون المحكيِّ عنه.

ومن وقف عند قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ ثمَّ ابتدأ ﴿**إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَ**﴾ فقد فصل الحكاية؛ وهي الجملةُ الأخيرةُ عن المحكيِّ عنه؛ وهم الملائكة الكرام، والله تعالى أعلم.

---

(١) القطع والائتناف (٢٢٣).
(٢) انظر: الهادي (١/١٥٩).
(٣) انظر: المرشد (١/٤٤١ ـ ٤٤٢).
(٤) انظر: الكتاب (٣/١٣٥، ١٤٢).
(٥) إيضاح الوقف (١/١٤٨).

٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾ [آل عمران: ٤٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء[١] في الفعل ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾؛ فقرأه نافعٌ وأبو جعفرٍ وعاصمٌ ويعقوبُ بالياء؛ عطفاً على ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ﴾ [آل عمران:٤٥] يعني: (يبشِّركِ بكلمةٍ منه ويعلِّمه الكتاب).

وقيل: إنَّ العطف على الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٧] يعني: (يخلق ما يشاء ويعلِّمه الكتابَ).

وقرأ الباقون: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ في موضع حالٍ معطوفٍ أيضاً على ﴿وَجِيهًا﴾[٢]، وقيل: هو معطوفٌ أيضاً على الفعلين السابقين، لكنَّ فيه التفاتاً إلى ضمير المتكلِّم إيذاناً بالفخامة والتعظيم[٣].

أثرُ القراءة في الوقف:

الوقفُ المتعلِّقُ بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلَها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها وهي قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾ [آل عمران:٤٧].

فذهب **النحاس** فيما نقله عن يعقوب إلى أنَّ مَنْ قرأ بالياء: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ فلا يتمُّ له وقفٌ قبل نهاية الآية الثانية: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾، خلافاً لمن قرأ بالنون؛ فالوقف له على رأس الآية: ﴿فَيَكُونُ﴾[٤].

---

(١) النشر (١٨٩).

(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٣/٢٧٣)، وشرح الهداية للمهدوي (٤٠٩).

(٣) انظر: الدر المصون (٣/١٨٢)، والكشف لمكي (١/٣٤٤).

(٤) انظر: القطع والائتناف(٢٢٤).

ووافقه **ابنُ غلبون**[١]، **والدانيُّ**[٢]، **والعمَّانيُّ**[٣].

وذهب **الهمذانيُّ** إلى أنَّ الوقف عند: ﴿فَيَكُونُ﴾ حسنٌ لمن قرأ بالياء، وأحسنُ منه عند من يقرأ بالنون[٤].

والجعبريُّ يرى الوقف صالحاً على الياء، تامًّا على النون[٥].

الموازنة والترجيح:

بتأمُّل هذه الأقوال يبدو أنَّ الجميعَ متفقٌ على أنَّ من يقرأ: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ فالوقف له على رأس الآية.

ويبقى الخلاف في الوقف على رأس الآية في قراءة ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ فلم يره إلَّا الهمذانيُّ والجعبريُّ.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ: هو ما ذهبا إليه من جواز الوقف على القراءتين؛ وذلك لأنَّ الواوَ عاطفةٌ في القراءتين فلا وجه للتفريق بينهما والتقدير واحدٌ، فكلا القراءتين فيما ذكر الموجّهون مردودةٌ إلى معطوفٍ عليه سابقٍ، ولكنَّ طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في كلّ التقديرات يجعل وصلهما محضَ مشقَّةٍ وتكلّفٍ خصوصاً في قراءات من يشبع المدَّ، ولا يَرِدُ على هذا القول منعُ علماء الوقفِ من الفصل بين المعطوفات؛ لأنَّ ذلك عندهم فيما يطيقهُ القارئُ لا فيما يعجزُ عنهُ. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: التذكرة (٢٨٨/١).
(٢) انظر: المكتفى (٢٠١).
(٣) انظر: المرشد (٤٥٣/١).
(٤) انظر: الهادي (١٦١/١).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (١١٦ ـ ١١٧).

٦ ـ ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [آل عمران:٤٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿أَنِّي﴾؛ فقرأها نافعٌ وأبو جعفر بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بالفتح[(١)].

ووجه من كسر الهمزة: ﴿إِنِّي﴾: أنَّه استأنف كلاماً جديداً منقطعاً عما قبله، أو جاء بالجملة بياناً وتفسيراً للإجمال في قوله: ﴿قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ﴾.

وأمَّا من فتح الهمزة: ﴿أَنِّي﴾ فهو يبدل الكلمة من﴿بِـَٔايَةٖ﴾؛ والمعنى: (جئتكم بأنِّي أخلق لكم)[(٢)].

أثر القراءةِ في الوقف:

لم يظهر للقراءة أثرٌ في الوقف عند بعض العلماء **كابن الأنباريِّ**[(٣)] **والنحاس** الذي منع الوقف على الوجهين، وقرَّر أنَّ الاستئناف في مثل هذه الجملة ليس بحسن[(٤)].

وبتعدّد أوجهِ القراءاتِ في الكلمة تعدَّدت الوقوفُ فيها عند بعض العلماء، فمن قرأ بالكسر على تقدير الاستئناف كان له الوقفُ على كلمة: ﴿مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ ثم يستأنف **﴿إِنِّي أَخۡلُقُ لَكُمۡ﴾**.

ومن قرأ بالفتح: ﴿أَنِّي﴾ أو بالكسر على تقدير تفسيرِ وبيانِ الإجمالِ

(١) انظر: النشر (١٨٩).
(٢) انظر: الكشف (١/٣٤٤ ـ ٣٤٥)، وشرح الهداية (٤٠٩ ـ ٤١٠).
(٣) الإيضاح (٢/٥٧٧).
(٤) القطع والائتناف(٢٢٥).

في قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾ فإنَّه لا يقف قبل قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛ وذلك لاتصال الكلام وتعلّق بعضه ببعض، وإلى ذلك ذهب **ابن غلبون**(١) **والداني**(٢) **والهمذاني**(٣) **والسجاوندي**(٤) **وأمَّا العمَّانيُّ** فمنع الوقف في قراءة الفتح: ﴿أَنِّى﴾، وجعل الوقف في قراءة الكسر صالحاً ـ وليس بتامٍّ ـ على كلا التقديرين السابقين من باب التجوّزِ ومراعاةِ نظام الأداء في قراءة من يكسر الهمزة؛ لتعدّد مدوده وطولها مع صلة ميم الجمع، وإلَّا لامتنع عنده الوقفُ؛ لما في البداءة بقوله: ﴿**إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ**﴾ من مشابهة إخبار الإنسان عن نفسه بأنَّه يخلق، فلا يظهر للسامع من فحوى كلام القارئ أنَّه حكايةٌ عن عيسى ـ عليه السلام ـ إلَّا إذا اتصل بما قبله(٥)، وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ الوقفَ على كلمة: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ وقفٌ كاملٌ على قراءة الكسر، وهذا النوع من الوقوف عنده تتجرّد فيه الجملة عمَّا سبقها تجرّداً كلياً(٦)، ومن فتح الهمزة عنده فالوقف له على كلمة: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ يكون تاماً(٧).

الموازنة والترجيح:

عند النظر في أقوال العلماء يلاحظ أنَّه لم يُجِز الوقف منهم عند ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ على قراءة فتح الهمزة غير الجعبريّ، وأمَّا الباقون فمتفقون على منعه.

وانتهت أقوالهم في قراءة الكسر إلى:

١ ـ جواز الوقف عند ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ على تقديري التفسير والاستئناف.

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٢٨٨).
(٢) انظر: المكتفى (٢٠١).
(٣) انظر: الهادي (١/١٦١).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (١٥٧).
(٥) انظر: المرشد (١/٤٥٥ ـ ٤٥٦).
(٦) انظر: وصف الاهتداء (٣٠).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (١١٧).

٢ ـ امتناع الوقف عند ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ على تقديري التفسير والاستئناف.

٣ ـ جواز الوقف عند ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ على تقدير الاستئناف فقط.

٤ ـ جواز الوقف عند ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ على التقديرين لا من باب التمام وإنَّما من باب التجوّز ومراعاة نظام الأداء وانقطاع النفس الذي لا يتأتى معه اتصالُ القراءةِ.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ: هو القول بالتفصيل الذي ذكره العمَّانيّ ـ رحمه الله تعالى ـ نظراً لما يعرف في قراءة نافعٍ من طول المدود على تعدّدها، وصلة ميم الجمع ـ وإن لم تُشبع المدودُ على قراءة أبي جعفر ووجهٍ لقالون[1] ـ وهذا ما لَا يسَعُ معه اتصال النفسِ إلى حين بلوغ محلّ الوقف الذي ينقطع به اتصال الكلام، وهو قوله: ﴿فِي بُيُوتِكُمْ﴾ مع استحسان إنباه القارئ إلى وجه هذا الوقف وأنَّه مُجوَّزٌ لقصور النفسِ ولشبه الانقطاع مما قبله الذي اقتضاهُ الكسر في ﴿إِنِّي﴾. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) هو: عيسى بن مينابن وردان، أبو موسى الملقب قالون، قارئ المدينة ونحويها، قرأ على نافع وابن وردان، وقرأ عليه أبو نشيط وأحمد بن يزيد الحُلواني وغيرهما، توفى سنة ٢٢٠هـ. انظر: غاية النهاية (١/٥٢٤)، معرفة القراء (١/١٥٥).

٧ ـ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [آل عمران: ٧٣].

القراءات:

اختلف القراء في كلمة: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾؛ فقرأها ابن كثير﴿أَأَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بهمزتين استفهاماً، وقرأها الباقون: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾[(١)].

وبالنسبة لتوجيه القراءتين الذي يتبيَّن به المعنى، ومناسبةُ الوقف من عدمها، فهو محلّ نزاع بين أهل العلم ـ رحمهم الله تعالى ـ حتى قال بعضهم: إنَّ هذه الآية أشكلُ ما في السورة[(٢)]، وبلغ تعداد أقوال المفسّرين فيها ثمانية، كما عند ابن عطية[(٣)].

قال أبو جعفر النحاس: «فيها أقوال: فمن قال إنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً فإنَّ المعنى: ولا تؤمنوا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلَّا من تبع دينكم، وجعل اللَّام زائدةً فهو عنده استثناءٌ ليس من الأوَّل وإلَّا لم يجز التقديم.

ومن قال: المعنى على غير تقديم ولا تأخيرٍ جعل اللَّام أيضاً زائدةً أو متعلّقةً بمصدرٍ، أي: لا تجعلوا تصديقكم»[(٤)].

وأمَّا قراءة ابن كثير فقد جاءت بهمزة استفهام على تقدير: (ألأَنْ يؤْتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم قلتم ذلك ودبّرتموه)، أو على تقدير: (ألأنْ يؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم لا يؤمنون)[(٥)]، وقيل: إنَّ الهمزة في محلّ رفعٍ بالابتداء

(١) انظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول (١٠٥١).
(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/١٧٠).
(٣) انظر: المحرر (٢/٢٥٤ ـ ٢٥٧)، والبحر المحيط (١/١١٢).
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٣٨٦).
(٥) انظر: الإيضاح (٢/٥٧٩)، ومعاني القرآن للنحاس(١/٤٢٢)، والدر المصون (٣/٢٥٧).

والتقدير: (أأن يؤتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم تصدّقون به)، وقيل: في موضع نصبٍ والتقدير: (أتذكرون أن يؤتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم)[١].

وقد بسط السمين الحلبيُّ الخلاف بين العلماء في هذه الآية بسطاً طال فيه نفسُه فحرّر الأقوالَ ورجَّح بينها لمن يبغي الاستزادة في المسألة[٢].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ** إلى أنَّ قراءة الجمهور لا وقفَ فيها على كلمة: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾؛ وذلك لاتصال﴿أَن﴾ بما قبلها على كلِّ تقديرٍ.

وأمَّا قراءة ابنِ كثيرٍ فقال فيها: «ومن قرأ بالمدّ **﴿ءَأَن يُؤْتَىٰٓ﴾**، وقفَ على ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ **وابتدأ ﴿ءَأَن يُؤْتَىٰٓ﴾** على معنى: ألأنْ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتمْ لا يؤمنون»[٣].

وإلى ذلك ذهب **النحاس**[٤]، **وابنُ غلبون**[٥]، **والداني**[٦]، **والهمذاني**[٧]، **والسجاوندي**[٨].

ووافقهم **العمَّاني والجعبريّ**[٩] في قراءة ابن كثيرٍ فالوقف عليها يكون عند ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾.

---

(١) انظر: شرح الهداية (٤١٢)، والأزهية في علم الحروف (٧٤)، وارتشاف الضرب (١٦٩٣).

(٢) انظر: الدر المصون (٣/٢٥٢ ـ ٢٥٧)

(٣) انظر: الإيضاح (٢/٥٧٩).

(قوله: "ومن قرأ بالمد" لا يُفهم منه أنَّ لابن كثيرٍ إدخالاً بين الهمزتين؛ لأنَّ مذهبه في هذه الكلمة التسهيل وحده بدون إدخال حرف مدٍّ فاصلٍ بين الهمزتين، لكن تسمية التسهيل بالمدّ مما عرف عن بعض أهل العلم، ويقصدون بالمدّ مدّ الفرق؛ لأنَّه فارقٌ بين الاستفهام والخبر). مختصر العبارات للدوسري (١١٣).

(٤) انظر: القطع والائتناف(٢٢٨).

(٥) انظر: التذكرة (٢/٢٩٠).

(٦) انظر: المكتفى (٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٧) انظر: الهادي (١/١٦٥).

(٨) انظر: الوقف والابتداء (١٥٨).

(٩) انظر: وصف الاهتداء (١١٩).

وأمَّا العمَّاني ففصَّل القول في قراءة الباقين عائداً بها لخلاف المفسِّرين والنحاة في جملة: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ هل هي من مَقُولِ علماء اليهود لقومهم فيكون الكلام متّصلاً لهم من أوَّل الآية لآخرها؟ أم هي جملةٌ اعتراضيةٌ خاطب بها الله نبيَّه ـ ﷺ ـ والمؤمنين؟[1].

فمن كان يرى الجملة اعتراضيةً فله الوقف تامّا عند: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ بلا فرقٍ بين القراءات[2]، وتعرَّض الجعبريُّ لهذا الخلاف فجعل الوقف تامّا في قراءة الباقين سواء جُعلت جملة ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ مستقلّةً معترضةً، أو متّصلةً من جملة مقول علماء اليهود، ولكنّه جعل القولَ باعتراضها مرجحاً للوقفِ.

الموازنة والترجيح:

رغم طولِ كلام العلماءِ من المفسِّرين والنحاة في هذه الآية إلَّا أنَّ الوقف على جملة ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ في قراءة الجمهور لم يره أحدٌ صحيحاً إلَّا مشروطاً بكون الجملة في محلّ اعتراضٍ، خلافاً لما ذهب إليه الجعبريّ ـ رحمه الله تعالى ـ من أنَّ الوقف على قراءتهم يكون كافياً.

وبذلك تنتهي أقوال العلماء في المسألة لما يلي:

١ ـ أنَّ من قرأ بهمزةٍ واحدةٍ ـ وهم جمهور القراء ـ فلا يقفون عند ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾.

٢ ـ أنَّ قراءة ابن كثيرٍ بهمزتين يكون الوقف فيها تامّا عند ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾.

٣ ـ أنَّ الوقف يكون على القراءتين.

٤ ـ أنَّ قراءة الجمهور يُشترط للوقف فيها جعلُ جملة ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ جملةً اعتراضيةً.

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري (٣/٣٨٤)، البحر المحيط (٢/٥١٨)، ومغني اللبيب (١/٢٢٣).

(٢) انظر: المرشد (١/٤٦٩ ـ ٤٧٠).

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو قولُ مَن منَع الوقف على غير قراءة ابن كثيرٍ، وحتى من أجاز الوقف لكون الجملة اعتراضيةً أيضاً فلا يحسُنُ له وقوفٌ على سبيل الاختيار؛ لما يترتَّب عليه من فصلٍ بين الفعل ﴿تُؤْمِنُوٓاْ﴾ ومفعوله ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ كما نصَّ على ذلك ابن غلبون بقوله: "فمن لم يَمُدَّ لم يجُز له أن يبتدئ؛ لأنَّه مفعول قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ فلا يُقطع منه"[(١)]، وهذا الذي ترجَّح مُعلَّقٌ بأن تكون الجملة من مقول علماء اليهود.

وعليه: يُستثنى من هذا العموم في كلامِ ابنِ غلبون وغيرِه ما ذهب إليه بعض العلماء من أنَّ الآية من أوَّلها ليست من كلام علماء اليهود، وإنَّما هي تثبيتٌ من الله للمؤمنين، كما قاله أبو حيان في ردِّه على ابن عطيّة حين نفى الخلاف بين المفسِّرين في نسبة جملة ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ لعلماء اليهود.

قال أبو حيان: «وليس كذلك، بل من المفسِّرين من ذهب إلى أنَّ ذلك من كلام الله يثبّت به قلوب المؤمنين لئلا يشكّوا عند تلبيس اليهود وتزويرهم، فأمَّا إذا كان من كلام طائفة اليهودِ فالظاهر أنَّه انقطع كلامهم؛ إذ لا خلافَ ولا شكَّ أنَّ قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ من كلام الله مخاطباً لنبيِّه ـ ﷺ ـ»[(٢)].

ويُستثنى أيضاً من عموم كلام ابن غلبونَ مذهبُ من جعل كلامَ علماء اليهودِ انقطع عند ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، ليكون باقي الآية كُلُّه من كلام الله كما استظهره أبو حيَّان بقوله: «وما بعده يظهر أنَّه من كلام الله»[(٣)]، فعلى هذا الوجه يصحُّ الوقفُ على القراءتين؛ لأنَّ الجملة ستصيرُ متعلّقةً بمحذوفٍ مقدَّرٍ بعدها لا صلة له بما سبق، والمعنى عندئذٍ: (لكراهية أنْ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم دبّرتم هذا الكيد)[(٤)]، والله أعلم.

---

(١) التذكرة (٢/٢٩٠).

(٢) البحر المحيط (٢/٥١٨).

(٣) البحر المحيط (٢/٥١٨).

(٤) وهذا القول اختاره ابن هشام ورجَّحه. انظر: مغني اللبيب (٥/٩٢).

٨ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٨٠].

القراءات:

اختلف القراءُ في كلمة: ﴿يَأْمُرَكُمْ﴾؛ فقرأها ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب بنصبِ الراء، والباقون برفع الراء ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[١].

فمن نصب الراء جعلها تابعةً للفعل ﴿يُؤْتِيَهُ﴾[٢] في الآية السابقة: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، ومن رفع الراء فهو على سبيل الاستئناف وانقطاع الكلام مما سبقه[٣].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدد القراءات في هذه الآية ليس داخلها وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، فأوَّل هذه الآية سيكون متصلاً بما قبلها على قراءةٍ، ومنقطعاً منه على الأخرى، وهذا ما اختلف به الوقفُ في كلٍّ منهما.

قال **أبو جعفر النحاس**: «ومن قرأ بالرفع ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وقف على ﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾، ومن قرأ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ بالنصب وقفَ على ﴿أَرْبَابًا﴾...»[٤].

ووافقه **ابنُ غلبون**[٥] **والداني**[٦] **والهمذاني**[٧] **والسجاوندي**[٨] **والعمَّاني**[٩].

---

(١) انظر: النشر (١٩١).
(٢) انظر: كشف المعضلات للباقولي (١/٣٣٩).
(٣) انظر: شرح الهداية (٤١٦).
(٤) القطع والائتناف (٢٢٩).
(٥) انظر: التذكرة (٢/٢٩٠).
(٦) انظر: المكتفى (٢٠٤).
(٧) انظر: الهادي (١/١٦٧).
(٨) انظر: الوقف والابتداء (١٥٨).
(٩) انظر: المرشد (٢/٤٧٤).

وجعل **الجعبري** ـ رحمه الله تعالى ـ الوقفَ كاملاً على قراءة الرفع، وتاماً على قراءة النصب[١]، وهذا يعود لاصطلاحاتهـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تسمية الوقوف؛ إذ التامَّ عنده ما تعلّق بسابقه تعلُّق التبع[٢]، ومعلومٌ أنَّ من التوابع في اللُّغة العطف، وهذا لا يتفقُ وما ذهب إليه العلماءُ من منع فصل المعطوف عما عُطف عليه[٣].

الموازنة والترجيح:

ليس في أقوال العلماء في هذه الآية ما يستلزم الترجيح؛ لاتفاقهم فيها على أنَّ رأس الآية وقفٌ لمن يرفع الفعلَ، وأمَّا من ينصبه فالكلام له متصلٌ فلا يقف، وما خالف به الجعبريُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ محمولٌ على اصطلاحه في تسمية التام[٤]، وإن كان كلامُه صريحاً في التفريقِ بين الوقفين بحسب القراءةِ، فليسا عندهُ بنفسِ الرتبةِ، والله تعالى أعلمُ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: وصف الاهتداء (١٢١).
(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٠).
(٣) انظر: الإيضاح (١/١١٦)، المرشد (٢/٣٠٧).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٠) وصفحة (١٤٧) من هذا الكتاب.

٩ ـ قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [آل عمران: ٨٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمتين من هذه الآية هما: ﴿يَبْغُونَ﴾، و﴿يُرْجَعُونَ﴾ على ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ القراءة بالغيب في الكلمتين: ﴿يَبْغُونَ﴾، و﴿يُرْجَعُونَ﴾ لحفص.

٢ ـ القراءة بالغيب في الكلمتين، وفتح الياء وكسر الجيم في﴿يُرْجَعُونَ﴾ ليعقوب.

٣ ـ القراءة بالغيب في الأولى والخطاب في الثانية: ﴿يَبْغُونَ﴾، و﴿تُرْجَعُونَ﴾ لأبي عمرو.

٤ ـ القراءة بالخطاب في الكلمتين: ﴿تَبْغُونَ﴾، و﴿تُرْجَعُونَ﴾ للباقين[١].

أثر القراءة في الوقف:

الوقفُ المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية جزءٌ منه داخلها، وهو الوقف على﴿يَبْغُونَ﴾ و﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾، وجزءٌ يرتبط برأس الآية التي قبلها ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، واختلف فيه العلماءُ كما يلي:

لم يتعرّض **ابن الأنباري والسجاونديّ** له إطلاقاً، وذهب **النحاسُ**[٢]، **والداني**[٣]، **والجعبريّ**[٤] إلى أنَّ الوقف على كلا القراءتين يكون عند قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ مع اختلافهم هل هو كافٍ أو تامٌّ أو كاملٌ.

وفصَّل **ابنُ غلبون** الحكم بحسب القراءات فقال: «فمن قرأ الفعلين

(١) انظر: النشر (١٩١ ـ ١٩٢).
(٢) انظر: القطع والائتناف(٢٢٩).
(٣) انظر: المكتفى (٢٠٥).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (١٢٢).

بالياء كُره له أن يبتدئ بواحدٍ منهما؛ لأنَّهما راجعان إلى ما تقدَّمهما من ذكر الغُيَّب وهو قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ فَهُمَا متعلِّقان به.

ومن قرأهما بالتاء جاز له أن يبتدئ بالأوَّل منهما ثم يعطف الثاني عليه؛ لأنَّه ابتداءُ خطابٍ تقديره: قل لهم أفغير دين الله تبغون﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

وعلى قراءة أبي عمرو يُكره له أن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾؛ لأنَّه راجعٌ إلى ما قبله من ذكر الفاسقين، ويجوز له أن يبتدئ بقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ لأنَّه عدولٌ عن الخطاب إلى الإخبار فهو مُستأنَفٌ»[1].

وذهب **الهمذاني**[2] إلى أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ كافٍ، وأنَّه يَتقوَّى بقراءة الخطاب في: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾، كما أنَّ الوقف عند ﴿يَبْغُونَ﴾ حسنٌ تقوِّيه قراءة الياء، وجعل الوقف على﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ حسناً وتقوِّيه قراءةُ من قرأ: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء.

وذهب **الجعبريُّ**[3] في الوقف عند ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ إلى أنَّه صالحٌ، ولم يفرّق بين القراءتين.

وأمَّا **العمَّانيُّ** فجعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ حسناً على القراءتين، وذهب إلى أنَّ من وقف على﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ ـ وإن كان لا يُعنّفه ـ فليس وقفُه بجيدٍ؛ وذلك لتعلّقه بما بعده على تقدير: (أتبغون غير دين الله الذي هذا صفته)، فلا يفصل بين الصفة والموصوف، وأمَّا الوقف على قوله تعالى: ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ فقال فيه:

«وهو على القراءتين وقفٌ، إلَّا أنَّه في قراءة من يقرأ: ﴿تُرْجَعُونَ﴾

(١) انظر: التذكرة (٢/٢٩٢).
(٢) انظر: الهادي (١/١٦٨).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (١٢٢).

بالتاء، و﴿يَبْغُونَ﴾ بالياء أحسنُ؛ لأنَّه يرجعُ من الغَيْبة إلى الخطاب، فأمَّا من قرأهما جميعاً بالياء أو بالتاء فالأحسنُ له أن يصلهُما، وإنْ وقف على﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ وفصَل بينهما بالوقف جاز وصلح عند بعضهم»[1].

الموازنة والترجيح:

لم يختلف العلماء في الوقف على رأس الآية الثانية بالقراءتين: الغَيْبَة والخطاب.

وتنتهي مذاهبهم فيما سوى ذلك إلى الآتي:

١ ـ أنَّ الوقف على رأس الآية الأولى والثانية لكلا القراءتين، ولا وقف داخل الآية الثانية.

٢ ـ أنَّ الوقف على رأس الآية الأولى إنَّما هو لمن يقرأ بعدها: ﴿تَبْغُونَ﴾ بتاء الخطاب.

٣ ـ أنَّ الوقف عند ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ يكون على القراءتين، وتقويه قراء الياء: ﴿يَبْغُونَ﴾.

٤ ـ أنَّ الوقفَ عند ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾يكون على قراءة أبي عمرو وحده؛ إذْ قرأ ﴿ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء.

٥ ـ الوقفُ عند ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ يكون على القراءتين، ولكنَّه أرجح لمن قرأ: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء.

والذي يترجَّح من مجموع هذه الأقوال ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو ما ذهب إليه ابن غلبون وعلّله من أنَّ رأس الآية الأولى يختصُّ الوقف عنده بقراءة الخطاب؛ لاختلاف جهة الكلام فيه عما يليه؛ وذلك لانتقال الأسلوب من الغَيْبَة إلى الخطاب، خلافاً لمن يقرأ بالياء، فجهته واحدةٌ والكلام متصلٌ ببعضه إلى خاتمة الآية.

---

(١) انظر: المرشد (٤٧٨/١).

وأمَّا الوقفُ على﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ فلا يصحّ لمن قرأ الفعلين بالغيبة، ولا لمن قرأهما بالخطاب؛ وذلك لئلا ينفصل المعطوف عما عُطِف عليه.

وأمَّا من تعدّدت عنده جهةُ الكلام فله الوقف عند ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ حيث وجَّه الفعل الأوَّل للغائب وقرأ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ ثمَّ وجَّه الكلامَ في الفعل الثاني للمخاطب فقرأ: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

١٠ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴿١١٥﴾﴾ [آل عمران: ١١٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعلين: ﴿يَفْعَلُوا﴾، و﴿يُكْفَرُوهُ﴾[١]؛ فقرأهما حمزة والكسائي وخلف وحفص بالياء على أنَّ المعنِيَّ به مَن سبق خطابُهم في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [آل عمران: ١١٤]، وقرأهما الباقون بتاء الخطاب: ﴿تَفْعَلُوا﴾، و﴿تُكْفَرُوهُ﴾ على تقدير أنَّه خطابٌ جديدٌ مستأنفٌ يُراد به المؤمنون من هذه الأمَّة[٢].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، فأوَّل هذه الآية سيكون متَّصلاً بما قبلها على قراءةٍ ومنقطعاً منه على الأخرى، وهذا ما اختلف به الوقفُ في كلٍّ منهما.

ولم يذكر **ابنُ الأنباريِّ والنحاسُ والسجاونديُّ** فرقاً في الوقف بين القراءتين، فجعل النحاسُ الوقف عند ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ قطعاً حسناً على القراءتين، واختلف عند الآخَرين الوقفُ بين الآيتين باختلاف المعنى المترتّب على القراءتين؛ فذهب **ابنُ غلبون**[٣] **والداني**[٤] **والهمذاني**[٥] إلى أنَّ رأس الآية الأولى ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ لا يتمُّ الوقف عنده إلَّا على قراءة الخطاب ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا**﴾لانتهاء القصة المذكورة عن صُلحاء بني إسرائيل عند رأس الآية واستئناف خطابٍ جديدٍ للمؤمنين من هذه الأمَّة، وأمَّا من قرأ

(١) انظر: النشر (١٩٢ ـ ١٩٣).
(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٥٧/٤)، وشرح الهداية للمهدوي (٤١٩).
(٣) انظر: التذكرة (٢٩٢/٢).
(٤) انظر: المكتفى (٢٠٦).
(٥) انظر: الهادي (١٧٦/١).

بالغَيْبَة ﴿وَمَا يَفْعَلُوا﴾ فالسياق واحدٌ متصلٌ وهو راجعٌ لما قبله ومتعلّقٌ به فلا يقف قبل تمام المعنى عند ﴿فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾.

ووافقهم **العمَّانيُّ** فرأى الوقف عند ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ تامّا على قراءة الخطاب ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا**﴾؛ لانفصال الجملة عن سياق الكلام الذي قبلها بالانتقال من الغيبة للخطاب، ورآه على قراءة الغَيْبَة ﴿وَمَا يَفْعَلُوا﴾ كافياً وليس بتامٍّ؛ لأنَّه رأسُ آيةٍ؛ وعلّل ذلك بالعطف بالواو بين هذه الجملة وما قبلها؛ فهو كلامٌ واحدٌ متصلٌ[(١)].

وجعل **الجعبريُّ**[(٢)] **الوقفَ عند** ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ وقفاً متجاذباً، وهو في اصطلاحاته ذو طرفين قد يقْوَى أحدُهما على الآخر؛ كما نصَّ عليه بقوله: «وقد يقْوَى كلٌّ منهما ويضعفُ باعتبار الاستغناء والافتقار»[(٣)]، وهذا من دقَّته ـ رحمه الله تعالى ـ وكأنَّه يشير به إلى أنَّ جعْلَ آيةِ: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ كلاماً مستأنفاً لمن قرأها بالتاء أمرٌ ليس متفقاً عليه؛ لما ذكره بعض العلماء[(٤)] من رجوع هذا الخطاب إلى قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] فهو معطوفٌ عليه؛ فلذلك تجاذب الوقفُ عنده، والتجاذب في مصطلحاته من أقسام الوقف الناقص، بل هو أدنى مراتب الوقفِ، ووصله عنده أوْلى من الوقف.

الموازنة والترجيح:

بعد النظر في أقوال العلماء نجدها تتلخّص في الآتي:

١ ـ استواء القراءتين في الوقف عند ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فالوقف حسنٌ عليهما.

---

(١) انظر: المرشد (١/٥٠٠).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (١٢٥).

(٣) وصف الاهتداء (٣٠).

(٤) الدر المصون (٣/٣٥٨).

٢ ـ اختصاص الوقف بقراءة الخطاب﴿وَمَا تَفْعَلُوا﴾؛ لأنَّها منقطعةٌ عن سياق ما قبلها.

٣ ـ جواز الوقف على القراءتين؛ لأنَّه رأس آيةٍ مع كونه في قراءة الخطاب أتمّ.

٤ ـ التجاذب بين القراءتين بحسب اتصال الكلام وانقطاعه مما سبق.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القولُ بما اختاره العمَّانيّ من جواز الوقف عند رأس الآية على قراءة الغيبة: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾؛ وسبب ترجيح ذلك: هو أنَّ من قرأ بياء الغَيْبَة لا يستقيم إلزامه بمواصلة القراءة من قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ إلى أن يبلغ قوله تعالى: ﴿فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ خصوصاً مع توسط المدود أو إشباعها عند أصحاب هذه القراءة ـ حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص ـ وما دام النَّفَسُ ينقضي قبل انقضاء الجزء وتمام الكلام فالوقفُ على رأسِ الآيةِ وإن لم يتمّ المعنى أوْلى من الوقفِ في أثنائها، وهذا الوقفُ قبل تمامِ المعنى ـ لطول الآية وعجْز القارئِ ـ مما اغتفرهُ العلماءُ[1]، كما يترجَّح في قراءة الخطاب ما ذهب إليه الجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ من تعلّق الحكم بجواز الوقف أو الوصل بسياق الآيات، هل يتصل آخرُها بأوَّلها معطوفاً عليه، أو ينفصل عنه؟

وهذا في ناحية الوقف يستحيل إعمالُه خصوصاً عند اعتبار﴿وَمَا تَفْعَلُوا﴾ معطوفةً على ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ ومتصلةً بها فلا يبقى ممكناً غيرُ الوقف، وثمرةُ الإشارة لهذا التقدير تتحصّل في جانب توجيه القراءة أكثر منها في جانب الوقفِ؛ لاستحالة العملِ به، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الزيادة والإحسان ٣/٤٢٥

١١ - ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الكلمة الأولى من هذه الآية؛ فقرأها نافع وأبو جعفر وابن عامر بلا واوٍ: ﴿**سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ**﴾، وقرأها الباقون بالواو: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾[(١)].

فمن أثبت الواو في أوَّل الآية فهو يعطفها على الأوامر السابقة لهذا الأمر، ومن يحذف الواوَ فهو يستأنف أمراً جديداً منفصلاً عما سبق، وقيل: هو عطفٌ أيضاً على السابقِ وإن حُذفت واوُه، وقيل: إنَّه وإن لم يُعطف فهو ملتبس به؛ لاتحاد الضمائر واتحاد المأمورِين فاستغنى بذلك عن واو العطف[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذه الآية كسابقتها؛ فالوقف المتعلّق بتعدّد القراءات ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها وهو قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [آل عمران: ١٣٢]، فأوَّلُ هذه الآية سيكون متصلاً بما قبلها على قراءة من أثبت الواوَ، ويكونُ منقطعاً منه على قراءة حذف الواو.

فابن الأنباريِّ وابنُ غلبون لم يتعرّضا لاختلافِ القراءات والوقوف في هذه الآية، ولعلّ الوقف عندهما تستوي فيه القراءتان.

وعلى تغير الوقفِ بحسب القراءة ذهب غيرُهما، حيث نصَّ

(١) انظر: النشر (١٩٤).

(٢) انظر: الكشف ٣٥٦/١، وكشف المشكلات للباقولي (٣٤٧/١)، وشرح الهداية (٤٢١)، والمحرّر لابن عطية (٣٥٣/٢)، والدر المصون (٣٩٤/٣).

النحاسُ(١) **والدانيُّ**(٢) **والهمذانيُّ**(٣) **والعمَّانيُّ**(٤) **والسجاونديُّ**(٥) **والجعبريُّ**(٦) على أنَّ الوقف يجوز على القراءتين، ولكنَّه عند من يحذف الواو أتمّ ممن يثبتها.

الموازنة والترجيح:

لا يوجد في أقوال العلماء في هذه الآية ما يستلزم الترجيح؛ لاتفاق الجميع على أنَّ الوقف عند ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ جائزٌ في القراءتين، وعند من يحذف الواو أحسنُ وأتمُّ؛ لمعنى انقطاع الكلام فيها واستئنافه.

لكنَّ الجزم بأنّ قراءة حذف الواو: ﴿**سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ**﴾ منقطعةٌ عما قبلها ومنفصلة عنه؛ لأنَّها مستأنفةٌ أمرٌ فيه نظرٌ؛ لأنَّ المخاطب في السياقين واحدٌ، والضميرَ العائد عليهما واحدٌ كذلك، فلعلّ القولَ بأنَّ الأمر الأخيرَ ﴿**سَارِعُوا**﴾ معطوفٌ على ما سبقه في كلا القراءتين قولٌ أوجهُ، وتقوّيه قراءةُ إثبات الواو ﴿وَسَارِعُوٓا﴾، وبناءً على القول به لا يكون لإحدى القراءتين مزية على الأخرى عند الوقف.

ولا يَردُ عليه بقاء المعطوف عليه مع حذف حرف العطف؛ ففي القرآن واللُّغة أنَّ حرف العطف قد يُحذف للاستغناء عنه كما في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦]؛ فإنَّه جاء معطوفاً على قول الله قبله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَرِيبًا ذَاقُوا۟ وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [الحشر: ١٥] مع أنَّه لا يوجد بين الجملتين حرف عطفٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٨﴾﴾ [الغاشية:٨]؛ فهو معطوفٌ على قوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾﴾ [الغاشية:٢] ولا يوجد بين الجملتين

(١) انظر: القطع والائتناف(٢٣٣ ـ ٢٣٤).
(٢) انظر: المكتفى (٢٠٩).
(٣) الهادي (١/١٨٠).
(٤) انظر: المرشد (١/٥٠٦).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (١٦١).
(٦) وصف الاهتداء (١٢٧).

أيضاً حرف عطفٍ، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]؛ فكلمة: ﴿قُلْتَ﴾ في أحد أوجه التفسير معطوفةٌ بواوٍ أو فاءٍ مقدَّرة على كلمة: ﴿لِتَحْمِلَهُمْ﴾[١]، مع أنَّه لا يوجد بين الفعلين حرف عطفٍ فقد حُذف للاستغناء عنه، ومن هذا القبيل في كلام العرب قول الشاعر[٢]:

إنَّ امرَأً رَهطُهُ بالشَّامِ منزلُهُ بَرَملِ يَبْرِينَ جاراً شدَّ ما اغتَرَبا

فالشاهد من البيت أنَّ كلمة: «منزلُه» جيء بها معطوفة على كلمة: «رهطُهُ» ولا يوجد بينهما في البيت حرف عطفٍ، ومن قصر من أهل اللّغة حذف العاطف على الشعر ضرورةً فالآيات السابقة تمنعُه من ذلك. والله تعالى أعلم[٣].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية(٤/٣٨٥)، والبحر المحيط(٥/٨٨)، والدر المصون (٦/١٠٠).

(٢) هذا البيت للحطيئة، وهو من بحر البسيط، وقاله في مدح بغيض بن عامر، انظر: ديوانه(١١).

(٣) انظر: مغني اللبيب (٦/٤٦٧)، والجامع لأحكام القرآن (٢٠/٣٧٩)، وأضواء البيان(١/٣٢٢).

١٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [آل عمران: ١٤٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿قَٰتَلَ﴾[(١)]؛ فقرأها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ويعقوب ببناء الفعل للمجهول: ﴿قُتِلَ﴾، وقرأ الباقون ببنائه للمعلوم: ﴿قَٰتَلَ﴾.

وقراءة البناء للمعلوم محمولةٌ على وجهين:

١ ـ أن يعود الضمير فيها على النبيِّ[(٢)]، والتقدير: (وكم من نبيٍّ قاتل)، فانتهت الجملة، وصار قوله: ﴿مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ مبتدأ وخبراً والمعنى: (فما جبنوا عن قتال عدوِّهم وما استكانوا لهم).

٢ ـ أن يعود الضمير على ﴿رِبِّيُّونَ﴾.

وقراءة الضم أيضاً تحتمل معنيين:

١ ـ أن يكون المراد بالفعل هم الرِّبِّيُّون، والتقدير: (وكم من نبيٍّ قُتِلَ معه رِبِّيُّون كثيرٌ فما وهن الباقون لقتلهم وما ضعفوا).

٢ ـ أن يكون المراد به النبيُّ، والتقدير: (وكم من نبيٍّ قُتِلَ ومعه رِبِّيُّون كثيرٌ فما وهنوا لقتله وما ضعفوا)[(٣)]، وهذا الوجه كما حكى الطبريُّ وابنُ غلبونَ وغيرُهما أنَّه أجود وأنسب لسياق الآيات السابقة لهذه الآية والواردة في عتاب من ترك القتال يوم أحدٍ بعد إشاعة مقتل رسول الله ـ ﷺ ـ[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (١٩٥).

(٢) انظر: شرح الهداية (٤٢٣).

(٣) انظر: كشف المشكلات للباقولي (٣٥٢/١)، ومعاني القرآن للفراء (٢٣٧/١)، وشرح الهداية (٤٢٣).

(٤) انظر: جامع البيان (١١٦/٤)، والتذكرة (٢٩٦/٢)، ومعاني القرآن للزجاج (٤٧٦/١)، ومعاني القرآن للنحاس (٤٨٨/١)، والجامع لأحكام القرآن (٣٥١/٥).

أثر القراءة في الوقف:

هذا التعدُّد في توجيه القراءتين والمعاني المترتبة عليهما كان لهُ أثرٌ على الوقوف بحسب المعنى المراد، وقد اختار **ابنُ الأنباريِّ**[١][٢] أنَّ الوقف يكون عند قوله تعالى: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ**﴾ ثمَّ يبتدئ القارئ بقوله: ﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ على معنى: قُتِل النبيُّ ـ ﷺ ـ ومعه جموعٌ كثيرةٌ فما ضَعفوا لقتل نبيِّهم ولا استكانوا، واستدلّ عليه ابنُ الأنباريِّ بقوله: ﴿أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وأمَّا من قرأ بالضم وجعل المعنى غير ما سبق تقديره بمعنى: (أنَّ القتل إنَّما نال بعضَ الرِّبِّيِّين فما وهن الباقون لقتل من قُتل منهم) فلم يقف عند: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ**﴾، وكذلك من قرأ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ﴾ فلا يقف على﴿قَٰتَلَ﴾؛ لأنَّه فعلٌ لـ ﴿رِبِّيُّونَ﴾.

ووافقهما **ابنُ غلبون**[٣]، **والداني**[٤] **وزادا عليهما جواز الوقف في قراءة من قرأ:** ﴿قَٰتَلَ﴾ على تقدير: أنَّ الفعل للنبي ـ ﷺ ـ فيتمُّ الكلامُ عنده، وإن لم يُجعل الفعلُ له فلا وقف، كما هو الحال في القراءة بالضمِّ ﴿**قُتِلَ**﴾.

وأمَّا **النحاسُ**[٥] **والسجاونديُّ**[٦] **والهمذانيُّ**[٧] فلم يفصِّلوا في

---

(١) انظر: إيضاح الوقف (٢/٥٨٦ ـ ٥٨٧)، وقد أبدلت كلمة: ﴿**قُتِلَ**﴾ في نص الكتاب بكلمة: ﴿قَٰتَلَ﴾، وهذا لا يستقيم معه مرادُه؛ بدليل أنَّه منع الوقفَ على قراءة من قرأ: ﴿قَٰتَلَ﴾ مطلقاً؛ وبدليل أنَّ القول الذي اختاره قد نَسَبَ حكايته لأبي عمرو عن بعضِ المفسِّرين، وقول أبي عمرو إنَّما هو في قراءة الضمِّ ﴿**قُتِلَ**﴾ لا في غيرها كما نقله النحاس أيضاً في القطع والائتناف (٢٣٦). والله تعالى أعلم.

(٢) انظر: المرشد (١/٥١٧).

(٣) انظر: التذكرة (٢/٢٩٦).

(٤) انظر: المكتفى (٢١٠ ـ ٢١١).

(٥) انظر: القطع والائتناف (٢٣٦).

(٦) انظر: الوقف والابتداء (١٦٢ ـ ١٦٣).

(٧) انظر: الهادي (١/١٨٧).

اختلاف التقدير في القراءتين؛ فحملوهما على وجهٍ واحدٍ وذهبوا إلى أنَّ الوقف على قراءة البناء للمجهول يكون عند ﴿قُتِلَ﴾، وأنَّ من قرأ: ﴿قَـٰتَلَ﴾ فلا يقف على الفعل﴿قَـٰتَلَ﴾.

الموازنة والترجيح:

لم تخرج أقوال العلماء في القراءتين عن ثلاثة أقوالٍ:

١ ـ جواز الوقف عند الفعل﴿قَـٰتَلَ﴾ سواءٌ في ذلك من قرأ بالفتح أو الضمِّ بناءً على أحد التقديرين في التفسير، وهو تعلُّق الفعل بالنبي ـ ﷺ ـ في القراءتين.

٢ ـ جواز الوقف عند الفعل ﴿قُتِلَ﴾ في قراءة الضمِّ وحدها مطلقاً دون تفريقٍ بين تقديرَيْها.

٣ ـ جواز الوقف عند الفعل ﴿قُتِلَ﴾في قراءة الضمِّ وحدها بشرط تعلُّق الفعل بالنبي لا الرِّبِّيِّين، وامتناعه على قراءة الفتح ﴿قَـٰتَلَ﴾.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه ابنُ غلبون والدانيُّ من جواز الوقف وامتناعه على القراءتين بحسب التقدير؛ فمن علَّق الفعل فيهما بالنبيِّ فله الوقفُ، ومن علَّقه بالرِّبِّيِّين فلا وقفَ لهُ. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

١٣ ـ قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾﴾ [آل عمران: ١٧١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الهمزة من قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾؛ فقرأها الجميع بالفتح إلَّا الكسائيَّ فإنَّه كسرها[١]؛ فمن فتح الهمزة فهي على الإتباع لما قبلها، والتقدير: (بنعمةٍ من الله وفضلٍ، وبأنَّ الله لا يضيع أجر المؤمنين)، ومن كسرها فهي للاستئناف وانقطاعها عمَّا قبلها[٢]، وقال بعض العلماء إنَّها مكسورةٌ على الاعتراض؛ وذلك بجعل آية ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ [آل عمران: ١٧٢] تابعةً لآية: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم﴾ [آل عمران: ١٧٠] فتكون جملة: **﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾** جاءت معترضةً بينهما[٣].

أثر القراءة في الوقف:

رغم اختلاف المعنى في كلٍّ قراءةٍ عن الأخرى إلَّا أنَّ **ابنَ الأنباريَّ** لم يُشر لأثرِ هذا الاختلاف في الوقف وكأنَّ القراءتين عنده بمنزلةٍ واحدةٍ، بينما ذهب **النحاس**[٤] **وابنُ غلبونَ**[٥] **والدانيُّ**[٦] **والسجاونديُّ**[٧] **والعمَّانيُّ**[٨] **والهمذانيُّ**[٩] إلى أنَّ الوقف عند ﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾

---

(١) انظر: النشر (٢٠٠).
(٢) انظر: جامع البيان (١٧٥/٤)، والكشف (٣٦٤/١)، وكشف المشكلات (٣٥٨/١)، وشرح الهداية (٤٢٧).
(٣) انظر: الدر المصون (٤٨٧/٣).
(٤) انظر: القطع والائتناف(٢٤٠).
(٥) انظر: التذكرة (٢٩٨/٢).
(٦) انظر: المكتفى (٢١٣).
(٧) انظر: الوقف والابتداء (١٦٥).
(٨) انظر: المرشد (٥٢٩/١).
(٩) انظر: الهادي (١٩٥/١).

لا يكون إلَّا على قراءة الكسائيِّ وحده؛ لما فيها من معنى الاستئناف الموحي بانقطاع الكلام وانفصال جهته.

وهذا الموضع من المواضع التي حصل فيها اتفاقٌ بين العلماءِ الذين سمّيتُهم وغيرهم ـ كنور الدين الباقولي[1] صاحب كشف المعضلات ـ على محلِّ الوقف؛ حيث اتفقوا على تخصيص الوقف عند ﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ بقراءة الكسائيِّ دون الباقين. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: كشف المشكلات (٣٥٨/١).

١٤ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾﴾ [آل عمران: ١٨٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل ﴿تَعْمَلُونَ﴾؛ فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو ويعقوب بياء الغيبة ﴿يَعْمَلُونَ﴾، والباقون بتاء الخطاب[(١)].

فمن قرأ بالياء ﴿يَعْمَلُونَ﴾ فهو عائدٌ على أوَّل الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ والمعنى: (أنَّ الله عليمٌ بما يعمل الذين يبخلون).

ومن قرأ بالتاء﴿تَعْمَلُونَ﴾ فهو يحتمل أوجهاً:

١ ـ أن يكون عائداً على أوَّل الآية ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ وهو بمعنى الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.

٢ ـ أن يكون عائداً على ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩] فهو رجوعٌ إلى الخطاب بعد الغَيْبَة.

٣ ـ أن يكون في محلِّ استئنافٍ وانقطاعٍ مما سبقه[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذه الآية باختلاف وجهي القراءة فيها لم يذكُر تأثيرَها في الوقف غيرُ **ابنِ غلبونَ** ـ رحمه الله تعالى ـ فهو الذي رأى لها أثراً فجعل الوقف فيها متعلِّقاً بثلاثة أوجهٍ.

١ ـ من قرأ بالياء فلا يقف عند ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، ولا يبتدئ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ لتعلّق آخر الآية بأوَّلها.

٢ ـ من قرأ بالتاء وجعل الفعل عائداً على ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ

(١) انظر: النشر (٢٠١).

(٢) انظر: التذكرة (٢/٢٩٩)، و والمحرر الوجيز (٣/٤٣٢)، والدر المصون (٣/٥١٣).

عَظِيمٌ﴾ فيُكره له الوقف عند ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ثمّ الابتداء بقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ لتعلّق آخر هذه الآية بآخر الآية السابقة.

٣ ـ من قرأ بالتاء وجعل الفعلَ في ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فعلاً مستأنفاً فله الوقف عند ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ثمّ الابتداء بقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ لانفصال الكلام وانقطاعه مما سبق[١].

الموازنة والترجيح:

الذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ الوقف عند ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تحتمله قراءة التاء ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ بوجهيها؛ للاستئناف وكون الخطاب يتوجّه فيها لكلّ سامع؛ ولأنَّ تعلّقها بآخر الآية السابقة على الوجه الثاني يحولُ طولُ الكلام وتعدُّدُ الجُمل بين مراعاة هذا الاتصال، وهذا مستثنىً عند علماءِ الوقفِ من تحتُّم وصله مراعاةً للنَّفَس[٢].

وأمَّا قراءة الغَيْبَة فالراجح فيها ـ والعلم عند الله تعالى ـ ما ذهب إليه ابنُ غلبونَ من أنَّ الوقف فيها عند قوله: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لا يصحُّ اختياراً؛ لما فيه من فصل التعلّق بين أوَّل الآية وخاتمتها. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) التذكرة (٢/٢٩٩).

(٢) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٦)

١٥ ـ قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عمران: ١٨١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في هذه الآية؛ فقرأ حمزة: ﴿**سَيُكْتَبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيرِ حَقٍ وَيَقُولُ**﴾بإبدال النون ياءً في﴿سَنَكْتُبُ﴾ وضمِّها، وضمِّ اللَّام في ﴿**وَقَتْلُهُمُ**﴾ ، وإبدال النون ياءً في الفعل ﴿**وَيَقُولُ**﴾[(١)].

فمن قرأ بالنون وهم الجمهور كان الكلام في قراءتهم من قول الله سبحانه والضميرُ عائدٌ على أوَّل الآية: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ وجيء بالنون للتعظيم، والمعنى: (سنكتب ما قالوه وقتلهم الأنبياءَ بغير حقٍّ).

وقال بعض العلماء: إنَّ وجه نسبة قتل الأنبياء إليهم مع أنَّهم لم يعاصروا نبياً فيقتلوه إنَّما هو لرضاهم بما فعل أوائلهم؛ فلذا أنزلهم الله منزلتهم في مباشرة القتل[(٢)].

ومن قرأ بالياء وهو حمزة فقد بَنَى الفعلَ للمفعول والمعنى: (سيُكتبُ قولُهم في حقِّ الله تعالى، وقتلُهم للأنبياء، ويقول الله لهم ذوقوا عذاب الحريق)[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **النحاسُ**[(٤)] **والسجاوندي**[(٥)] إلى أنَّ الوقف عند ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ لا يكون إلَّا على قراءة حمزة وحده، وأمَّا الباقون فلا وقف لهم إلَّا على رأس الآية.

---

(١) انظر: النشر (٢٠١).
(٢) انظر: جامع البيان للطبري (١٩٦/٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤٤٣/٥).
(٣) انظر: الكشف (٣٦٩/١ ـ ٣٧٠)، وكشف المشكلات (٣٦٠/١)، وشرح الهداية (٤٣١) والدر المصون (٥١٤/٣).
(٤) انظر: القطع والائتناف (٢٤١).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (١٦٦).

وزاد السجاوندي أنَّ من قرأ لحمزة فليس الوقف عند ﴿أَغْنِيَآءَ﴾ لازماً في حقّه؛ لأمن اللبسِ من ظنِّ كلِّ الكلام من مقول اليهود؛ وذلك لبناء الفعل للمجهول بعد أن كان مبنياً للفاعل المعلوم، خلافاً لغير حمزة فوقفه على ﴿أَغْنِيَآءَ﴾ وقفٌ لازمٌ دفعاً للبّس.

ولم يتطرَّق غيرُهما لخلاف القراءات في هذه الآية، وما يترتّب عليه من وقوفٍ.

ويبقى ما اختاراه وجيهاً في فصل جملة: ﴿وَقَتْلَهُمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيرِ حَقٍ﴾ على قراءة حمزة عن خاتمة الآية؛ نظراً للاستئناف فيها، وكذلك وصلُها على قراءة الباقين؛ لما بينها وبين الجُمل السابقة من العطف والاشتراك في الضمير، وكذلك ما زاده السجاونديُّ وعلّله في وقف حمزة دون غيرِه عند ﴿أَغْنِيَآءَ﴾. والله تعالى أعلم.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النساء

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ ۚ﴾ فنَصَبَها كلُّ القراء غير حمزة فإنَّه قرأها بالخفض ﴿وَالأَرْحَامِ﴾[(١)]، فقراءة الجمهور تكون فيها كلمة: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ ۚ﴾ معطوفة على لفظ الجلالة والمعنى: (واتقوا الله الذي تساءلون به واتَّقوا الأرحام أن تقطعوها)، أو: (واتَّقوا قطعَ الأرحام)؛ وأمَّا قراءة حمزة؛ ففي: ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ وجهان:

١ ـ أن تكون الكلمة معطوفة على الضمير في كلمة ﴿بِهِۦ﴾، والمعنى: (واتَّقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحامِ).

٢ ـ أن تكون الواو للقسم فتنتهي الجملة الأولى عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ ويُستأنف عقبها كلامٌ جديدٌ معناه: (والأرحامِ إنَّ الله كان عليكم رقيباً)[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٢٠٨).

(٢) انظر: الكشف (٣٧٥ ـ ٣٧٦)، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (٢٤٠/١)، والبحر المحيط (١٦٥/٣)، والدر المصون (٥٥٤/٣ ـ ٥٥٥).

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ من يقرأ كلام **ابن الأنباريِّ**[١] **والعمَّانيِّ**[٢] **والهمذانيِّ**[٣] **والجعبريِّ**[٤] يجد أنَّ اختلاف القراءاتِ عندهم لا ذكر لتأثيره في محلّ الوقفِ في هذه الآية؛ إذ كلُّ ما ذكروهُ فيها من وقفٍ عند ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ أو ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ لم يَرَوْا فيه فرقاً بين القراءتين، وإن كان العمَّانيُّ ناقش من قال بأنَّ الوقفَ عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ يكون على كلا القراءتين فردَّهُ ورآه غير حسنٍ، **والجعبريُّ** رأى ـ مع استواء القراءتين في جواز الوقفِ عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ ـ أنَّ الوقف إذا كان بتقدير القسمِ أكملُ منه في تقدير العطف أو على القراءة بالنصب.

وأمَّا **أبو جعفر النحاس** فقد نقل الخلاف بين العلماء في الوقف ولم يختر فيه شيئا[٥].

وأثبت **ابنُ غلبونَ**[٦] **والدانيُّ**[٧] **والسجاونديُّ**[٨] الفرق بين القراءتين وأثرَهما على الوقفِ، فعندهم أنَّ من نصب قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ أو قرأه بالخفض على تقدير عطفهِ على الضمير في﴿بِهِۦ﴾ فلا وقف له عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾.

وأمَّا من جعل الواو للقسم، و ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ مقسماً بها، وجملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ جواب للقسم فالوقف له يكون عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾.

الموازنة والترجيح:

تجدر الإشارة ـ قبل موازنة هذه الأقوال ببعضها ـ إلى أنَّ قراءة حمزة

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٥٩٢).
(٢) انظر: المرشد (١/٥٤٢).
(٣) انظر: الهادي (١/٢٠٢).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (١٣٨).
(٥) انظر: القطع والائتناف (٢٤٥).
(٦) انظر: التذكرة (٢/٣٠٢).
(٧) انظر: المكتفى (٢١٥).
(٨) انظر: الوقف والابتداء (١٦٨).

هذه مما طال فيه كلام العلماء ردّاً وإنكاراً، فمنع بعضهم جواز القراءة بها؛ لأنَّها لحنٌ[١]، ومنع آخرون صحة هذا العطف على الضمير في﴿بِهِۦ﴾ إلَّا في ضرورة الشعر، فغلَّط القراءة وطعن فيها وعدَّها مخالفةً للدين حتى وإن أريد بها القسم؛ لأنَّها قسمٌ بغير الله[٢]، وجعل آخرون الصلاة خلفَ القارئ بها باطلةً تبيحُ ترك الإئتمام به، وزادوا أنَّ في ردِّها واستقباحها صيانةً لكتاب الله عن ضرورات الشعراء؛ لأنَّه لا يُحمل إلَّا على أشرفِ المذاهب[٣]، ولا شكَّ أنَّ كلَّ هذا الكلام لا يقوم للقراءة ولا يسلبها الصحة والثبوت سيَّما وهي تحتمل وجهاً آخر صحيحاً في توجيهها لا صلة له بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ـ أعني جعل الجملة للقسم ـ وإن عُدِم هذا الوجه الصحيح فلا ضير، ويكفي دليلاً للصحة ثبوتُها متواترة بالقطع إلى رسول الله ـ ﷺ ـ والقرآن هو الحاكم على اللغة والحافظ لما بقي عند العرب من كلامهم وقواعدهم فعلموه، ولما غاب عنهم أو فاتهم فاستغربوه، فاليقين أنَّ هذا الوجه تواتر أنَّه قرآنٌ، والقرآن جاء بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وقد أطال أبو حيان النَّفسَ في انتصاره للإمام حمزة وإثبات صحة قراءته من حيث ثبوتها في العربية والإجابة عن مطاعن النحاة فيها[٤].

وأمَّا خلاف العلماء في الوقف فقد جاء على ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ أنَّ الوقف يمتنع في القراءتين عند﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾؛ لأنَّ الواو عاطفة في الوجهين.

٢ ـ أنَّ الوقف جائزٌ في القراءتين عند﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ ولكنه في قراءة حمزة أكمل وأحسنُ على تقدير القسم.

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري (٤/٢٢٨)، والمحرّر الوجيز (٤/٤٦٢)، والجامع لأحكام القرآن (٣/٧).

(٢) انظر: معاني القرآن للفرَّاء (٢/٢٥٢)، ومعاني القرآن للزجاج (٢/٦).

(٣) انظر: مقدمة المحقّق لكتاب المقتضب للمبرِّد (١/١٢٠)، وكتاب الكامل للمبرِّد (٣/٩٣١).

(٤) انظر: البحر المحيط (٣/١٦٥)

٣ ـ أنَّ الوقف عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ لا يصحُّ إلَّا في قراءة الخفض وفي أحد وجهيها وهو تقدير الواو للقسم والأرحامِ مقسماً بها.

والذي يترجَّح من هذه الأقوال ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه ابنُ غلبون والدانيَّ والسجاونديُّ من أنَّ كلمة ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ في القراءتين إن حُملت على الإتباع للفظ الجلالة في ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾أو الضمير في﴿بِهِۦ﴾ فلا وقف عند ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾؛ لما سينتج عن ذلك من فصل المعطوف عمَّا عُطف عليه، وهذا معيبٌ عند أهل الوقوف[1].

وأمَّا من حمل الخفض في قراءة حمزة على أنَّه قسمٌ من الله بالأرحام على أنَّه رقيبٌ؛ فوقفه على هذا التقدير يكون عند﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾؛ وذلك لانقطاع الكلام عمَّا قبله بواو القسم؛ لأنَّ القسمَ موضع استئنافٍ في الكلام. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١١٦)، والمرشد (١/٣٠٨).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾﴾ [النساء: ٢٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿وَأُحِلَّ﴾؛ فقرأها أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بضم الهمزة وكسر الحاء، وقرأها الباقون بفتح الهمزة والحاء معاً: ﴿وَأَحَلَّ﴾[1].

فقراءة من بنى الفعل للمفعول ﴿وَأُحِلَّ﴾ معطوفةٌ على الفعل السابق لهذه الآية في قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ الآية [النساء: ٢٣]، وأمَّا من قرأ بفتح الهمزة والحاء وبنى الفعل للفاعل ﴿وَأَحَلَّ﴾ فتوجيه قراءته محلّ خلافٍ بين العلماء، وهذا الخلاف هو ما ترتَّب عليه ذكرُ الوقف أو عدمُه في كتب الوقف.

فقد ذهب جمعٌ منهم إلى أنَّ الفعل ﴿وَأَحَلَّ﴾ في القراءتين معطوفٌ على الآية السابقة؛ لأنَّ الجملتين متقابلتان في المعنى فإحداهما للتحريم والأخرى للتحليل؛ ولأنَّ من أحلَّ وحرَّم هو الله تعالى، لكن لمَّا كان التحليل مِنَّةً منهُ وفضلاً نسبه لنفسه، ولمَّا كان التحريم مشقَّة أسنده للمجهول، وعلى هذا القول لا يكون للقراءة أثرٌ في الوقف[2].

وذهب آخرون إلى أنَّ قراءة من بنى الفعل للمفعول ﴿وَأُحِلَّ﴾ معطوفةٌ على الفعل السابق في قوله: ﴿حُرِّمَتْ﴾، ومن نصب الفعل في قراءة البناء للفاعل ﴿وَأَحَلَّ﴾ فهو لا ينعطف على ﴿حُرِّمَتْ﴾، بل هو منقطعٌ من الآية

(١) انظر: النشر (٢١٢).

(٢) انظر: البحر المحيط(٣/٢٢٤)، والدر المصون(٣/٦٥٠)، والتحرير والتنوير لابن عاشور(٣/٧).

السابقة ومعطوفٌ على الفعل المقدَّر الناصب لكلمة: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾، والمعنى: كتب الله عليكم تحريم ذلك وأحلَّ لكم ما وراء ذلكم[١].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابن الأنباريِّ**[٢] **والنحاس**[٣] **والدانيُّ**[٤] **إلى أنَّ الوقفَ عند** ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ وقفٌ تامٌّ لا فرق فيه بين القراءتين فلم يذكروا لها أثراً فيه.

وفرَّق **الهمذانيُّ**[٥] **والسجاونديُّ**[٦] **والعمَّانيُّ**[٧] **بين القراءتين، فجعل السجاونديُّ الوقفَ عند** ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ في قراءة من يفتح الهمزة والحاء ﴿وَأُحِلَّ﴾ غيرَ حسنٍ؛ لأنَّه معطوفٌ على ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾.

وأمَّا الهمذانيُّ فجعل الوقف عند ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ حسناً على القراءتين، وحكى أنَّه تامٌّ عند من يقرأ بضمِّ الهمزة.

والعمَّانيُّ جعل تأثير القراءة في الوقف متعلّقاً بمكانٍ غير الذي نصَّ عليه أولئك، بل هو يجعله عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ﴾؛ فقال: «والوقف على قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ﴾ على قراءة من قرأ: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمۡ﴾ بالفتح أحسن منه على قراءة من ضمَّه؛ لأنَّ الضمَّ يكون نسقاً على قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾، و﴿وَأُحِلَّ لَكُمۡ﴾، ومن فتح الهمزة لم يجعله نسقاً على ما قبله وجعله كلاماً مستأنفاً، فهو وقفٌ على القراءتين وعلى قراءة من فتح الهمزة أحسنُ وعند من ضمَّها صالحٌ»[٨].

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري (٥/١٠)، والكشف (١/٣٨٥)، وشرح الهداية (٤٤٠)، والمحرر الوجيز (٥/٥١٦).
(٢) انظر: الإيضاح (٢/٥٩٤).
(٣) انظر: القطع والائتناف(٢٤٨).
(٤) انظر: المكتفى (٢١٩).
(٥) انظر: الهادي (١/٢١١).
(٦) انظر: الوقف والابتداء (١٧٠).
(٧) انظر: المرشد (١/٥٥٨).
(٨) المرشد (١/٥٥٩).

الموازنة والترجيح:

عند تأمَّل أقوال العلماء في الوقف يظهر أنَّه لم يمنع أحدٌ منهم الوقفَ على الموضع المذكور في جميع أجزاء هذه الآية، بل الوقفُ فيها قال به الجميع، وغاية ما اختلفوا فيه أنَّه على إحدى القراءتين يكون أحسنَ منه على الأخرى، والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ الوقف عند ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ يكون على القراءتين دون استحسانه في واحدةٍ على أختها، ولا يمنع ذلك العطفُ بين الآية وما سبقها من قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ ...﴾ وذلك لطول الكلام الذي يقتضي اغتفار الفصل بين المعطوفاتِ عند عُلماء الوقف[(١)]، ولاستحالة اتصال نفس القارئ حتى يجيء على آخر الكلام، ويؤيّد ذلك ما ذهب إليه بعض العلماء كأبي حيَّان والسمين الحلبي وغيرِهما من أنَّ القراءتين على اختلاف بناء الفعل فيهما لا أثر لهما في المعنى[(٢)]، وما دام الأمر كذلك فلا فرق بينهما حتى يتأثر الوقف؛ وذلك لاتصال سياق الكلام، وتقابله في التحريم والتحليل، واتحاد جهته وهي خطابُ المؤمنين بأحكام الأنكحة.

وأمَّا البناء للمعلوم في قراءة ﴿وَأَحَلَّ لَكُمۡ﴾ بعد البناء للمجهول ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ فإنَّه من باب الأدب مع الله تعالى؛ لما في التحليل والإباحة من الفضل والمنّة والسَّعةِ في الأحكام على المكلّفين؛ ولما في التحريم من حظرٍ ومشقةٍ، وقد جاءت بهذا الأسلوب ـ وهو بناء أفعال التحريم للمجهول ـ غيرُ آيةٍ في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي حُرِّمَ عَلَيۡكُمۡۖ وَجِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۚ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۗ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [المائدة: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً

(١) انظر: الزيادة والإحسان (٤٢٦/٣)

(٢) انظر: البحر المحيط (٢٢٤/٣)، والدر المصون (٦٥٠/٣).

أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ [الأنعام: ١٤٥].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٣ ـ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾﴾ [النساء: ٧٧].

القراءات:

اختلف العلماء في الفعل ﴿تُظْلَمُونَ﴾ آخر هذه الآية؛ فقرأه ابنُ كثير وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف بالغيب ﴿يُظْلَمُونَ﴾، وقرأ الباقون بالخطاب[(١)].

ولهذه الآية نظيرٌ قبلها في سورة النساء هو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾﴾ [النساء: ٤٩]، وقراءة الغيب فيها ﴿يُظْلَمُونَ﴾ محلّ اتفاقٍ بين جميع القرَّاء؛ ولذلك لم يتعلَّق بها خلافٌ في الوقف[(٢)].

أمَّا الآية المعنون بها فقراءة الغَيْبَة مَردُّها إلى قوله سبحانه: ﴿وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾، أو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ﴾، وقراءة الخطابِ في الفعل تابعةٌ لأحدِ خطابين هما: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ أو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، أو هي التفاتٌ إلى المخاطبين بخبر أولئك الذين قيل لهم كفوا أيديكم[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف في القراءات لم يذكر أثرُه في الوقف غيرُ **ابنِ غلبونَ والهمذانيّ**، وأمَّا بقية العلماء فالظاهرُ أنَّهم جعلوا القراءتين سواءً.

---

(١) انظر: النشر (٢١٥).

(٢) هذا ما نصَّ عليه ابن الجزري في النشر فقال: «فليس فيها خلافٌ من طريقٍ من الطرق، ولا روايةٍ من الروايات؛ لأجل أنَّ قوله: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ للغيب فرُدَّ عليه»، النشر (٢١٦).

(٣) انظر: الكشف (٣٩٣/١)، وشرح الهداية (٤٤٤ ـ ٤٤٥)، والبحر المحيط (٣١٠/٣)، والدر المصون (٤٢/٤).

قال **ابنُ غلبونَ**: «فمن قرأ بالياء لم يبتدئ به؛ لأنَّه عائدٌ إلى ما تقدَّمه من لفظ الخبر في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ﴾ فهو متعلّقٌ به.

ومن قرأ بالتاء فله تقديران:

أحدهما: أن يردَّه إلى الخطاب الذي تقدَّمه في قوله: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ فعلى هذا لا يُبتدأ به؛ لأنَّه متعلّقٌ بما قبله

والآخر: أن يردَّه على ما بعده من لفظ الخطاب وهو قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ فعلى هذا يُبتَدأ به؛ لأنَّه مستأنفٌ»[1].

وأمَّا **الهمذانيّ** فجعل الوقف حسناً على القراءتين، ويتقوَّى بقراءة الغيبِ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾.

الموازنة والترجيح:

ليس بين أقوال العلماء ما يستلزم ترجيحاً، فأكثرهم لم يذكر أثراً لاختلاف القراءات، واللذان ذكرا أثر القراءات اختلفا في الوقف، فأجازه الهمذانيُّ على القراءتين، ورآه في الغيب أقوى منه في الخطاب.

وأمَّا ابنُ غلبون ففصَّل الحكم بحسب التوجيه، فمنع الوقف على قراءة الغيب، وجعله في قراءة الخطاب مشروطاً باعتباره متعلِّقاً بما بعده من قوله سبحانه: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه أكثرُ العلماء[2] من الوقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ ثم تُستأنَف القراءة بعد ذلك إلى خاتمة الآية دون تفريق بين القراءتين؛ وذلك لاعتراض هذه الجملة بين الخبرين ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ﴾، و﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾.

---

(١) التذكرة (٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨).

(٢) انظر: القطع والائتناف(٢٥٨)، والوقف والابتداء (١٧٣)، والمرشد (٥٧٩)، والهادي (٢٢١/١).

ولا يشكل على ذلك أنَّ الجملة التالية لمحلّ الوقف ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ معطوفةٌ على الأولى ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ فالوقف بينهما أنسب وإن عُطفت الثانية على الأولى، وهو مستحسنٌ لما يترتَّب عليه من الفصل بين وصْفي الدارين المتضادَّتين أعني: فناءَ متاع الدنيا، ودوامَ نعيم الآخرة، كما قاله السجاونديّ[1] وهذا النوع من الاستحسان طلباً لبعض المعاني التي لا تطَّرد مما حرص عليه السجاوندي ـ رحمه الله تعالى ـ ومن جميلِه ما اختاره عند آية: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [البقرة:١١٦]؛ حيث قال: «وإنْ جاز الابتداء بقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ فإنَّه يوصل بقولهم رداً لهم وتعجيلاً للتنزيه»[2]. والله تعالى أعلم.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: الوقف والابتداء (١٧٣).

(٢) الوقف والابتداء (١٣٤).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المائدة

١ ـ **قوله تعالى**: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة: ٤٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في هذه الآية على ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ النصب في جميع الأسماء الخمسة: ﴿**العَيْنَ**﴾، و﴿**وَٱلْأَنفَ**﴾، و﴿**وَٱلْأُذُنَ**﴾، و﴿**وَٱلسِّنَّ**﴾، و﴿**وَٱلْجُرُوحَ**﴾؛ وهذه قراءة نافع وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب.

٢ ـ الرفع في جميع الأسماء الخمسة: ﴿**العَيْنُ**﴾، و﴿**الأَنْفُ**﴾ و﴿**الأُذُنُ**﴾، و﴿**السِّنُّ**﴾، و﴿**الجُرُوحُ**﴾؛ وهذه قراءة الكسائيّ وحده.

٣ ـ النصب في الأسماء الأربعة الأولى: ﴿**العَيْنَ**﴾، و﴿**وَٱلْأَنفَ**﴾، و﴿**وَٱلْأُذُنَ**﴾، و﴿**وَٱلسِّنَّ**﴾، ورفع الخامس منها: ﴿**الجُرُوحُ**﴾؛ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر وابن عامر[1].

فمن نصب الأسماءَ كلَّها جعلَ هذه الأحكام في القصاص مما كتبه الله في التوراة على بني إسرائيل، وأمَّا من جعل النصب في كلمة ﴿ٱلنَّفْسَ﴾ ورفع ما بعدها فالمعنى عنده: أنَّ الله تعالى كتب عليهم في التوراة حكم قتل النفس دون ما بعدها من الاعتداء على العين والأنف والأذن والسنِّ

(١) انظر: النشر (٢٢٤ ـ ٢٢٥).

والجروح، بل هذه الأمور هي مما شَرع الله لأمَّة محمدٍ ـ ﷺ ـ وقيل: بل يكون المعنى: أنَّها مكتوبةٌ ولكنَّ العطف جاء على الضمير لا على اللفظ، والتقدير: (النَّفسُ مقتولةٌ بالنفسِ والعينُ بالعينِ)، أو قلنا لهم: (النفسُ بالنفس والعينُ بالعين)[١]، ومن نصب الأسماء الأربعة الأولى ورفع الاسم الخامس ﴿**الجُرُوحُ قِصَاصٌ**﴾ فقد جعل أمر الحكم في الجروح مما لم يُكتبْ على بنبي إسرائيل في التوراة، وإنَّما كُتب عليهم ما سبقه فقط، ويحتَملُ الوجهَ الآخر وهو أنَّه عطفَ بمعناه لا بلفظه فهو مما كتب عليهم أيضاً[٢].

أثر القراءة في الوقف:

اتَّفق العلماء على أنَّ من قرأ بنصب الأسماء الخمسة جميعها وجعلَها معطوفةً على ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ فلا وقف له حتى يبلغ قوله: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾.

كما اتَّفقوا في هذه الآية على أنَّ من قرأ بقراءة الكسائي فالوقف له عند ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ ويستأنف بعد ذلك كلاماً آخرَ يرفع أوَّلُه بالابتداء: ﴿**العَيْنُ بِالعَيْنِ...**﴾، وتتصل له القراءة إلى قوله: ﴿**وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ**﴾.

واتَّفقوا على أنَّ من قرأ بنصب الأسماء الأربعة: ﴿**العَيْنَ**﴾، و﴿وَٱلْأَنفَ﴾، و﴿وَٱلْأُذُنَ﴾، و﴿وَٱلسِّنَّ﴾، وجعلها معطوفة على: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾، ورفع بعد ذلك قوله: ﴿**وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ**﴾ فوقفه عند قوله سبحانه: ﴿وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾؛ لانقطاع الكلام عند ذلك واستئنافه من بعدُ[٣].

---

(١) نصَّ عليه الباقولي في كشف المشكلات (١/٤٠٦)، ومكي بن أبي طالب في الكشف (١/٤٠٩)، وابنُ عطية في المحرر الوجيز (٣/١٧٨).

(٢) انظر: التذكرة (٢/٣١٦)، وشرح الهداية (٤٤٥)، والمحرّر الوجيز (٣/١٧٨ ـ ١٧٩)، والدر المصون (٤/٢٧٣ ـ ٢٧٩)، والجامع لأحكام القرآن (٨/٨).

(٣) انظر: الإيضاح (٢/٦٢١ ـ ٦٢٢)، والقطع والائتناف (٢٨٨ ـ ٢٨٩) والتذكرة (٢/٣١٥ ـ ٣١٦)، والمكتفى (٢٤٠ ـ ٢٤١)، والوقف والابتداء (١٨٦)، والهادي (١/٢٥٦ ـ ٢٧٤)، والمرشد (٢/٧٧ ـ ٧٨)، وهذا الجزء الثاني من المرشد بتحقيق/محمد بن حمود الأزوري.

وأمَّا **الجعبريُّ** فقد جعل الوقفَ تامًّا على ﴿بِٱلْعَيْنِ﴾، و﴿بِٱلسِّنِّ﴾، ثمَّ قال بعد ذلك: «وعلى رفع التالي أتمُّ»[(١)].

ولكنَّ هذا الذي قرّره بعبارته لا يستقيم مع ما جعله بين قوسين؛ ذلك أنَّ الوقفَ في جميع القراءات إمَّا أن يكون عند ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾، أو﴿بِٱلسِّنِّ﴾ وهاتان الكلمتان هما اللتان يرتفع ما بعدهما؛ فيكون أتمَّ في الوقف على مذهب الجعبريِّ، أمَّا كلمة: ﴿بِٱلْعَيْنِ﴾ فما بعدها يتبعها نصباً أو رفعاً فلا وجه لجعل الوقف عليها؛ ولعلّه أراد ـ رحمه الله تعالى ـ: أنَّ الوقف على ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾، و﴿بِٱلسِّنِّ﴾ تامٌّ؛ وهو على رفع التالي لهما أتمُّ، فغفل عنه النُّسَّاخُ؛ وبذلك تستقيم عبارتُه. والله تعالى أعلم.

وعليه: يكون هذا الموضع موضع اتفاقٍ بين العلماء لا يستلزم ترجيحاً، عدا ما ذهب إليه الجعبريُّ من جعل الوقف عند ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾، و﴿بِٱلسِّنِّ﴾ وقفاً تامًّا لمن نصب الأسماء كلَّها، وإن كان يرى الوقف لمن يرفع أتمَّ.

وهذا الحكم منه يعود لاصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوفِ؛ إذ التام عنده ما تعلّق بسابقه تعلُّق التبع[(٢)]، ومعلومٌ أنَّ من التوابع في اللغة العطفَ، وهذا لا يتفق وما ذهب إليه العلماء من منع فصل المعطوف عما عطف عليه. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: وصف الاهتداء (١٧٥).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٠) وصفحة (١٤٧) من هذا الكتاب.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾؛ فقرأ حمزة بكسر اللَّام ونصب الميم ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾، وقرأ الباقون بإسكان اللَّام والميم معاً[(١)].

وقراءة الجمهور محمولةٌ على الأمر لأهل الإنجيل أن يحكموا بما أنزل الله فيه، والتقدير ـ كما قال الطبري ـ: «وآتيناه الإنجيل فيه هدىً ونورٌ ومصدقاً لما بين يديه من التوراة، وأمرنا أهله أن يحكموا بما أنزل الله فيه، فيكون في الكلام محذوفٌ ترك استغناءً بما ذُكر عمَّا حُذف»[(٢)]؛ وفائدة أمرهم بتحكيم الإنجيل بعد تشريع الإسلام: أنَّ حكمهم بما أنزل الله فيه يتضمَّن إيمانهم برسول الله ـ ﷺ ـ الذي يجدونه مكتوباً عندهم في الإنجيل، مأمورين بتصديقه وطاعته واتباعه[(٣)]، وأمَّا قراءة حمزة؛ فهي محمولةٌ على أنَّ اللَّام لامُ تعليل بمعنى: كي؛ والتقدير: وآتيناه الإنجيل كي يحكم أهله بما أنزل الله فيه[(٤)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقفُ المتعلِّق بتعدد القراءات في هذه الآية ليس داخلها وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ ۖ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [المائدة: ٤٦].

---

(١) انظر: النشر (٢٢٥).

(٢) جامع البيان (٦/٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/١٢٦).

(٤) انظر: الكشف (١/٤١٠ ـ ٤١١)، والبيان في غريب إعراب القرآن (١/٢٩٤)، والمكتفى (٢٤١)، وشرح الهداية (٤٥٥)، وكشف المشكلات (٤٠٧)، والجامع لأحكام القرآن (٨/٣٤)، والدر المصون (٣/٢٨٥).

ولم يتعرَّض **ابنُ الأنباريِّ والنحاسُ والعمَّانيُّ** لذكر فرقٍ في الوقف بين القراءتين؛ فلذلك نصّ الأخيران على الوقف ولم يتعرَّضا فيه لخلاف القراءة[١].

وأمَّا **ابنُ غبلون**[٢] **والسجاونديُّ**[٣] **والهمذاني**[٤] **والدانيُّ**[٥] فقد جعلوا الوقف على رأس الآية ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ مختصًّا بمن قرأ الفعل بجزم اللَّامِ والميمِ على الأمر﴿وَلْيَحْكُمْ﴾؛ لأنَّه أمرٌ مستأنفٌ لا تعلّق له بالخبر قبله، ولم يروه وقفاً على قراءة حمزة: ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾وعلّة ذلك عندهم هي العطف الذي تفيده قراءة حمزة، فإذا وُقِف على رأسِ الآيةِ اقتضى ذلك الفصل بين المعطوف والمعطوف عليهِ.

وذهب **الجعبريُّ**[٦] إلى أنَّ الوقف جائزٌ في القراءتين ولكنَّه في قراءة الجزم أتمُّ وأكمل منه في قراءة العطف.

الترجيح والموازنة:

أقوال العلماء في هذه الآية ثلاثة، وهي:

١ ـ أنَّ الوقف تستوي فيه القراءات فلا أثر لها في الوقف.

٢ ـ أنَّ الوقف يجوز في القراءتين، ولكنَّه في قراءة الجزم أولى وأتمُّ.

٣ ـ أنَّ الوقف يختصُّ بمن جزم الفعلَ وهم جمهور القرَّاء، ولا وقف لمن يقرأ لحمزة.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه القائلون بأنَّ الوقف عند رأس الآية ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ لا يكون إلَّا لمن

(١) انظر: القطع والائتناف(٢٨٩)، المرشد (٧٨/٢).
(٢) انظر: التذكرة (٣١٦/٢).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (١٨٦).
(٤) انظر: الهادي (٢٧٦/١).
(٥) انظر: المكتفى (٢٤١).
(٦) انظر: وصف الاهتداء (١٧٦).

يجزم الفعلَ على سبيل الأمر وهم جمهور القراء؛ لتضمّن استئناف الفعل بالأمر انقطاع الكلام عما قبله ومغايرة الأمر في هذه القراءة للخبر قبلها، خلافاً لمن يقرأ بالعَطف؛ فالكلام متصلٌ عنده فلا يقف اختياراً[1]. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/٣٤).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة: ٥٠].

القراءات:

اختلف القرَّاءُ في الفعل ﴿يَبْغُونَ﴾؛ فقرأه ابنُ عامر بتاء الخطاب، وقرأ الباقون بياء الغَيْبَة(١).

فمن قرأ بالياء وهم الجمهور فقد أجْرَوا الكلام على ما سبقه من الحديث عن الغُيَّب في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [المائدة: ٤٩].

وأمَّا من قرأ بالتاء فهو على تقدير: (قل لهم: أفحكم الجاهلية تبغون؟)، أو على سبيل الالتفات في الخطاب ليكون أبلغ في الزجر والتقريع(٢).

أثر القراءة في الوقف:

الوقفُ المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾.

فابن الأنباريِّ والنحاسُ والسجاونديُّ والعمَّانيُّ لم يذكروا أثراً لتعدّد القراءات في الوقف على رأس الآية.

وجعل **الجعبريُّ**(٣) **والهمذانيُّ**(٤) الوقف عليه في القراءتين، ولكنَّه في قراءة الخطاب أقوى منه في قراءة الغَيْبَةِ.

---

(١) انظر: النشر (٢٢٥).
(٢) انظر: الكشف (٤٤١/١)، والمحرر الوجيز (١٨٩/٣)، والدر المصون (٢٩٨/٤).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (١٧٦).
(٤) انظر: الهادي (٢٧٧/١).

وأمَّا **ابنُ غلبونَ**[١] **والدانيُّ**[٢] فقد جعلَا الوقف على رأس الآية: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾ خاصًّا بمن قرأ بتاء الخطاب؛ لأنَّه مستأنفٌ عندهما ومنقطعٌ مما قبله، ومن قرأ بالياء فلا يحسنُ له أن يبتدئ بالآية إلا عاطفاً على الآية السابقة وواصلَهما.

الموازنة والترجيح:

أقوال العلماء في هذه الآية ثلاثةٌ، هي:

١ ـ أنَّ الوقف على رأس الآية تستوي فيه القراءات، فلا أثر لها في الوقف.

٢ ـ أنَّ الوقفَ يجوز في القراءتين، ولكنَّه في قراءة الخطاب أقوى وأتمُّ.

٣ ـ أنَّ الوقف يختصُّ بمن يقرأ بتاء الخطاب وحده، وأمَّا من يقرأ بياء الغيْبِ فلا وقف له على رأس الآية.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القولُ باختصاص الوقفِ على رأس الآية بقراءة ابنِ عامرٍ وحده دون الجمهور؛ وذلك لما في قراءته بتاء الخطاب من استئنافِ الخطاب وتحوُّل سياق الكلام عما كان عليه من الإخبار عن حال من يتولّى عن الرضا بحكم الله إلى استنكار تفضيله حكمَ الجاهلية وتطلّعه إليه. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: التذكرة (٢/٣١٦ ـ ٣١٧).

(٢) انظر: المكتفى (٢٤٢).

٤ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [المائدة: ٥٣].

القراءات:

اختلف القرّاء في هذه الآية على أوجهٍ[١]:

١ ـ حذفُ الواو ورفعُ اللَّام ﴿يَقُولُ﴾ استئنافاً، وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابنِ كثيرٍ وابنِ عامر.

٢ ـ إثباتُ الواو مع نصب اللَّام ﴿وَيَقُولَ﴾ وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب عطفاً على الفعل السابق: ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ [المائدة: ٥٢].

٣ ـ إثباتُ الواو مع رفع اللَّام ﴿وَيَقُولُ﴾ استئنافاً، وهي قراءة الباقين.

فمن ابتدأت الآية عنده بالفعل المرفوع ـ حَذَف الواو أو أثبتَها ـ فالكلام له مستأنفٌ ومنقطعٌ مما قبله، ومن نصب الفعل فهو تابعٌ عنده لما سبق من النصب بأنْ في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[٢].

أثرُ القراءة في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢].

فقد ذهب **ابنُ الأنباريِّ** إلى أنَّ من رفع اللَّام بواوٍ أو بغير واوٍ فحسنٌ له الوقف على رأس الآية: ﴿فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾، ومن نصب اللَّام ـ وهما البصريان ـ فلا يقف القارئ لهما على رأس الآية[٣].

---

(١) انظر: النشر (٢٢٥).

(٢) انظر: الكشف (٤١٢/١)، والبيان لابن الأنباري (٢٩٦/١)، والدر المصون (٣٠٤/٤)، وشرح الهداية (٤٥٦).

(٣) انظر: الإيضاح (٦٢٣/٢).

ووافقه **النحاسُ**[١] **وابنُ غلبون**[٢] **والدانيُّ**[٣] **والعمَّانيُّ**[٤] **والسجاونديُّ**[٥] **والهمذانيُّ**[٦].

وأمَّا **الجعبريُّ** فجعل الوقف عند ﴿نَدِمِينَ﴾ تامًّا على قراءة النصب للبصريَّيْن، وعلى قراءة الرفع مع إثبات الواو هو أتمُّ منه، وأمَّا من حذف الواو ورفع اللَّام ﴿يَقُولُ﴾ فوقفه عند رأس الآية كاملٌ[٧].

الموازنة والترجيح:

العلماء متفقون في الوقف عند رأس الآية ﴿فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾، ولم يمنعوه إلَّا على قراءة أبي عمرو ويعقوب؛ وذلك للعطف الذي بين الفعل ﴿وَيَقُولَ﴾ وبين ما سبقه من الفعل المنصوب في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ...﴾ ﴿وَيَقُولَ﴾، وما انفرد به الجعبريُّ من أنَّه تامٌّ على قراءة أبي عمرو ويعقوب عائدٌ إلى اصطلاحه ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوف؛ إذ التامُّ عنده ما تعلَّق بسابقه تعلُّق التبع[٨]، ومعلومٌ أنَّ من التوابع في اللغة العربية العطف.

وعليه: فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: مذهب الأكثرين في منع الوقف على رأس الآية لمن يقرأ لأبي عمرو ويعقوب؛ لما يترتَّب على الوقف لهما من قطع التابع عن متبوعه، وهذا ما يمنعه أهل الوقوف على سبيل الاختيار؛ لإخلاله بالمعنى، واقتضائه فصل ما حقّه الوصل. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: القطع والائتناف(٢٩٠).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٢١٧).
(٣) انظر: المكتفى (٢٤٢).
(٤) انظر: المرشد (٢/٨٠).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (١٨٧).
(٦) انظر: الهادي (١/٢٧٨).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (١٧٧)
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٣٠) وصفحة (١٤٧) من هذا الكتاب.

٥ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [المائدة: ٥٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿وَٱلْكُفَّارَ﴾؛ فقرأها أبو عمرو ويعقوبُ والكسائيُّ بخفض الرَّاء ﴿وَالْكُفَّارِ أَوْلِيَاءَ﴾، وقرأ الباقون بنصبها[(١)].

فقراءة الجمهور بالنصب معطوفةٌ على قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾، والتقدير: (لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً والكفارَ أولياءَ)، فتكون الجملة مفعولاً معطوفاً على مفعولٍ.

وأمَّا قراءة الخفض﴿وَالْكُفَّارِ﴾ فهي أيضاً معطوفة على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ من قوله سبحانه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، والتقدير: (من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفارِ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

جعل **ابنُ الأنباريِّ**[(٣)] الوقف حسناً على القراءتين، فلم يفرِّق بينهما، ووافقه **النحاسُ**[(٤)] **والسجاونديُّ**[(٥)] **والدانيُّ**[(٦)] **والهمذانيُّ**[(٧)] **والعمَّانيُّ**[(٨)].

لكنَّ أبا جعفر النحاس نقل عن يعقوب أنَّ الوقف عند ﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾

---

(١) انظر: النشر (٢٢٦).
(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٦/٢٩٠)، والكشف (١/٤١٣ ـ ٤١٤)، البيان في غريب إعراب القرآن (١/٢٩٨)، وشرح الهداية (٤٥٧)، والدر المصون (٤/٣١٦).
(٣) انظر: الإيضاح (٢/٦٢٣).
(٤) انظر: القطع والائتناف(٢٩٠).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (١٨٧).
(٦) انظر: المكتفى (٢٤٣).
(٧) انظر: الهادي (١/٢٧٩).
(٨) انظر: المرشد (٢/٨١).

كافٍ تامٌّ على قراءة من يقرأ: ﴿وَالكُفَّارِ أَوْلِيَاءَ﴾، وهو كافٍ على قراءة من ينصب فيقرأ: ﴿وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ﴾، وردَّ أبو جعفر ذلك وتعقَّب فيه يعقوب فقال: «هذا غلطٌ، والقول فيه قول نافعٍ: أنَّ التمَّام ﴿وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ﴾؛ لأنَّ ﴿وَٱلْكُفَّارَ﴾ معطوفٌ على ما قبله فلا معنىً للابتداء به»[(١)].

وتعقَّب العمَّانيُّ أيضاً يعقوب في ذلك فقال: «وزعم بعضهم عن يعقوب أنَّه قال: الوقف عند قوله: ﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾ لمن قرأ: ﴿وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ﴾؛ لأنَّ التقدير: (ولا تتخذوا الكفارَ أولياء)، وليس هذا الاعتبار بشيءٍ عندي يحسنُ، ولا يوقف على قوله: ﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾ في القراءتين جميعاً؛ لأنَّ قوله﴿وَٱلْكُفَّارَ﴾ معطوفٌ على ما قبله من نصبٍ أو خفضٍ، ولا يحسنُ الفصلُ بينهما، لاسيما وليس في الكلامِ طولٌ يرخِّصُ فيه»[(٢)].

وبذلك يبقى ما جاء من الوقوف في هذه الآية مبنياً على اختلاف القراءات لا اعتبار به؛ وذلك لاتفاق الأئمة على ردِّه وإلغائه. والله أعلم.

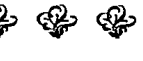

(١) القطع والائتناف(٢٩٠).

(٢) المرشد (٢/٨١).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأنعام

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنعام: ٢٢].

القراءات:

قرأ يعقوب بياء الغَيْبَة في الفعلين ﴿يَحْشُرُهُمْ... ثُمَّ يَقُولُ﴾، وقرأ باقي القرَّاء بنون المتكلِّم فيهما: ﴿نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ﴾[(١)].

فالنون في الفعلين نون العظمة، والياء للغائب، ومردُّهما إلى الله تعالى[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]؛ فمن العلماء من لم يترتَّب على اختلاف القراءات عنده أثرٌ في الوقف، ولم يذكر الأثر فيه إلَّا **ابنُ غلبونَ**؛ حيث نصَّ عليه وقعَّد لنظائره في القرآن بقوله: «فمن قرأ بالياء كُرِه له أن يبتدئ بقوله: ﴿**وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ**﴾؛ لأنَّ الياء إخبارٌ عن اسم الله تعالى الذي تقدَّم ذكره فهو متعلّقٌ به، ومن قرأ بالنون ابتدأ به؛ لأنَّه استئنافُ إخبارٍ من الله بلفظ الجماعة للتعظيم بذلك، وهذا الكلام فيما كان من هذا الجنس بالياء والنون في جميع القرآن»[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٢٢٩).

(٢) انظر: المحرّر الوجيز (٣/٣٣٤)، البحر المحيط (٤/٩٨)، والدر المصون (٤/٥٧١).

(٣) التذكرة (٢/٣٢١).

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أن يُراعَى التفصيلُ المتعلّق بالخلاف في توجيه القراءتين وتأثيرهما في الوقف، خلافاً لما قرَّره ابن غلبون الذي قصر التعلّق بالآية السابقة على قراءة الياء دون النون مع أنَّها تحتمل التعلّق حتى وإن قرئت بالنون، وتقديرها: إنَّه لا يفلح الظالمون، أي: في الدنيا ولا يوم نحشرهم، وعلى ذلك يمتنع الوقف على قراءة النون أيضاً، كما نصَّ عليه القرطبي[(١)(٢)]، ويؤكِّد ذلك ما ذهب إليه بعض المفسِّرين من أنَّ التوكيد بلفظ ﴿جَمِيعًا﴾ في الآية يشمل المشركين وآلهتهم التي عبدوها من دون الله، وحينها لا يصلُح جعل النون في ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ مردودةً على الظالمين وحدَهم؛ لأنَّها تشملهم وتشمل آلهتهم؛ إذ يحشرهم الله وما كانوا يعبدون من دونه ليستبين ضعف العابد والمعبود في هذا الموقف[(٣)].

وكذلك عند إعمال التقدير القائل: بأنَّ الآية تعمُّ جميع الناس ومنهم الظالمون فهي لا تتعلّق بما سبقها بل تكون في موضع استئنافٍ[(٤)]، أو التقدير القائل: بأنَّها متعلّقة بآية: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنعام:٢٤]، والمعنى: انظر كيف كذبوا يوم نحشرهم، أي: كيف يكذبون يوم نحشرهم[(٥)].

فإذا ثبت ذلك فالذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ التفصيل في حكم الوقف يكون كما يلي:

١ ـ للقارئ للوقف عند ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ على كلتا القراءتين بالياء

---

(١) هو: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي، إمامٌ في التفسير والحديث، من مصنفاته: الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة بأمور الآخرة، توفي عام: ٦٧١هـ بالمنيا من صعيد مصر. انظر: ترجمته في: الوافي بالوفيات (٨٧/٢)، شذرات الذهب (٣٣٥/٥).

(٢) انظر: جامع البيان (١٦٥/٧)، والجامع لأحكام القرآن (٣٣٩/٨).

(٣) انظر: التحرير والتنوير (١٧٣/٧ ـ ١٧٤).

(٤) انظر: البحر المحيط (٩٨/٤).

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٣٩/٨).

وبالنون إن كانتا متعلّقتين بما بعدهما، وهو قوله سبحانه: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، ولعلّ هذا الوجه هو الذي اختارَه من أهمل ذكر أثر القراءات على الوقف. والله تعالى أعلم.

٢ ـ يمتنع الوقف على كلتا القراءتين بالياء والنون إن تعلّقتا بما قبل هذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنعام: ٢٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعلين ﴿نُكَذِّبَ﴾، و﴿نَكُونَ﴾ من هذه الآية على ما يلي:

١ ـ قرأ يعقوب وحمزة وحفص بنصب الباء والنون.

٢ ـ قرأ ابنُ عامرٍ برفع الأول ﴿نُكَذِّبُ﴾، ونصب الثاني ﴿وَنَكُونَ﴾.

٣ ـ قرأ الباقون بضمِّ الباء والنون ﴿نُكَذِّبُ﴾، ﴿وَنَكُونُ﴾[(١)].

فمن نصب الفعلين فهو على جعل الفعلين جواباً لتمنِّي الرد إلى الدنيا مع إضمار أنْ، والتقدير: (يا ليتنا نردُّ وأن لا نُكذِّبَ بآيات ربنا وأن نكون من المؤمنين).

ومن رفعهما فهو على وجهين:

١ ـ عطفهما على فعل التمنِّي ﴿نُرَدُّ﴾ فيكونون مُتَمنِّين الردَّ إلى الدنيا وعدم التكذيب والكونَ من المؤمنين.

٢ ـ أن يكون التمنِّي انقطع عند قولهم: ﴿نُرَدُّ﴾، والواو استئنافيةٌ فيكون الفعلان بمنزلة الإقرار يوم لا ينفع نفسٌ إيمانُها، والتقدير: ونحنُ لا نكذِّبُ بآيات ربِّنا ونكونُ من المؤمنين ردَّنا الله إلى الدنيا أو لم يردَّنا.

ومن رفع الأوَّل ونصب الثاني فقد جعل الفعل الأوَّل ﴿نُكَذِّبُ﴾ داخلاً في التمنِّي، والثاني ﴿وَنَكُونَ﴾ منصوباً على جواب التمنِّي[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٢٣٠).

(٢) انظر: الكشف (١/٤٢٧ ـ ٤٢٨)، والتذكرة (٢/٣٢٢)، وكشف المشكلات (١/٤٢٩)، والبيان لابن الأنباري (١/٣١٨) وشرح الهداية (٤٦٥).

أثر القراءة في الوقف:

لم يتعرَّض **ابنُ الأنباريِّ والسجاونديُّ والدانيُّ** لهذا الخلاف وأثرِه في الوقف، ولعلّهم في إغفال ذكره يعتقدون تساويَ جميع القراءات في المعنى؛ لدخولها في جملة التمنِّي أو جوابه، كما قال به غيرُ واحدٍ من العلماء في توجيه قراءة الرفعِ.

وذكر **النحاسُ**[١] **والهمذانيُّ**[٢] أنَّ من رفع الفعلين فله الوقفُ عند ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾ولم يقيِّداه بتقديرٍ، خلافاً لمن ينصُبهما، أو يرفعُ الأوَّل وينصُب الآخر فلا وقف لهم.

وأمَّا **ابنُ غلبونَ**[٣] **والعمَّانيُّ**[٤] ففصَّلا حكم الوقف كما يلي:

من رفع الفعلين ﴿نُكَذِّبُ﴾ ﴿وَنَكُونُ﴾ فوقفه بحسب التقدير الذي يحملهما عليه، فمن رآهما معطوفين على فعل التمنِّي بمعنى: أنَّهما داخلان في جملة التمنِّي، فهذا لا يقفُ عند ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾؛ لأنَّ وقفه يترتَّب عليه الفصل بين المعطوفات والبدء بالمعطوف، وهذا لا وجه له.

وكذلك من نصب الفعلين معاً ﴿نُكَذِّبَ﴾، و﴿نَكُونَ﴾، أو رفع الأوَّل ونصب الثاني ﴿نُكَذِّبُ﴾، و﴿نَكُونَ﴾ لا يقف عند ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾ ومعنى ذلك: استواء القراءات الثلاث وعدم تأثيرها في محلِّ الوقفِ وامتناعه على جميعِها.

وأمَّا الوجه الذي أجازا فيه الوقف عند ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾ فهو في قراءة من رفع الفعلين ﴿نُكَذِّبُ﴾ و﴿وَنَكُونُ﴾ وكان يراهما منقطعين مما قبلهما، بمعنى: أنَّ التمنِّي انقطع عند قولهم: ﴿نُرَدُّ﴾، والواو استئنافيةٌ فيكون الفعلان بمنزلة الإنشاء والاستئناف، فلا صلة لهما بما قبلهما.

---

(١) انظر: القطع والائتناف(٣٠٣).
(٢) انظر: الهادي (١/٢٩٥).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٣٢٢).
(٤) انظر: المرشد (٢/١٠١ ـ ١٠٢).

الموازنة والترجيح:

انتهت أقوال العلماء في الوقف عند ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ إلى الآتي:

١ ـ أنَّه لا أثر للقراءات في الآية فلا وقف أثناءَها في القراءات الثلاثِ.

٢ ـ أنَّ الوقف يكون في قراءة من يرفع الفعلين دون اشتراط تقديرٍ.

٣ ـ أنَّ الوقفَ مشروطٌ في قراءة من يرفع الفعلين بتقدير أنَّهما منقطعان مما قبلهما وغيرُ داخلين في التمنِّي، وأنَّ الجملة السابقة لهما انتهت عند ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: تقييد جواز الوقف عند ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ بإعمال هذا التقدير الأخير؛ لأنَّه الوجه الوحيد الذي ينقطع به اتصال الكلام بما قبله، وجميعُ الأوجه والقراءات سواه لا يوقَف فيها عند ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾؛ لأنَّه وقفٌ يترتَّب عليه الفصل بين المعطوفات والبدء بالمعطوف دون ما عُطِف عليه، وهذا لا مسوِّغ له، وممنوع عند أهل الوقوف.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنعام: ٥٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الهمزتين من: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ على أوجهٍ:

١ ـ الفتح في الهمزتين: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لابنِ عامرٍ وعاصمٍ ويعقوب.

٢ ـ الفتح في الأولى والكسر في الثانية ﴿**أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ وهو لنافعٍ وأبي جعفر.

٣ ـ كسر الهمزتين جميعاً ﴿**إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ ـ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ وهو للباقين[(١)].

فمن كسر الهمزتين معاً ﴿**إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ ـ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ فقد تمَّ الكلام له عند قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ واستأنف كلاماً جديداً بعد ذلك فكسر الهمزة الأولى لأجل الابتداء بها، وكسر الثانية إمَّا لأنَّها مستأنفةٌ أيضاً، أو لأنَّها معطوفةٌ على الأولى، أو على أنَّها جواب شرطٍ اقترنَ بالفاء وما كان بعد الفاء في جواب شرطٍ فهو مستأنفٌ[(٢)]، وقيل: إنَّ الكسر في الأولى يُحمل على تفسير الكَتْبِ بالقول، والتقدير: قال ربكم إنَّه من عمل منكم سوءاً.

ومن فتح الهمزة الأولى فقد جعلها بدلاً من الرحمة وتفسيراً لها كتب ربكم على نفسه أنَّه من عمل منكم، أو على أنَّها مفعولُ كتب، والتقدير: كتب ربكم أنَّه من عمل، ومن فتح الهمزة الثانية فهو على تقديرها مبتدأ له

(١) انظر: النشر (٢٢٢).

(٢) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (١/١٥٨).

خبرٌ محذوفٌ، والتقدير: فغفرانه ورحمته حاصلان، أو على العكس فتكون خبرَ مبتدأ محذوفٍ، تقديره: فشأنه أو أمره أنَّه غفورٌ رحيم[١].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب ابنُ الأنباريِّ[٢] والنحاسُ[٣] وابنُ غلبون[٤] إلى التفصيل التالي:

١ ـ من قرأ بفتح الهمزتين: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ﴾ ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، أو قرأ بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية: ﴿**أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ فليس له أن يقف عند قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾؛ وذلك لتعلّق الأولى بلفظ ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ بإبدالها منها وتفسيرها لها فلا يُفصل بينهما، وتعلّقِ الثانية بحرف الشرط ﴿مَنْ﴾.

٢ ـ من كسر الهمزتين كليهما فقرأ: ﴿**إِنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ ـ فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ فهو على تقديرين يجوز الوقف في أحدهما ويمتنع في الآخر؛ فمن جعل الكلام منقطعاً مما قبله وكسر ﴿**إِنَّهُۥ**﴾ بالاستئناف، فوقوفه عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾، وأمَّا من جعل الهمزة مكسورة لمجيئها بعد القول الذي يُفسَّر به قوله: ﴿كَتَبَ﴾ فلا يقف عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾؛ لئلَّا يفصل الكلام المحكيَّ عن صاحب الحكاية.

ووافقهم **الهمذانيُّ**[٥] في منع الوقف عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾؛ لمن فتح الهمزتين.

وأمَّا **الدانيُّ** فقد وافقهم في التفريق بين وجهي كسر الهمزة وما يترتَّب

---

(١) انظر: جامع البيان (٢٠٨/٧)، والبيان لابن الأنباري (٣٢٢/١ ـ ٣٢٣)، وشرح الهداية (٤٦٩)، وكشف المشكلات (٤٣٣/١)، والدر المصون (٦٥١/٤ ـ ٦٥٣).

(٢) انظر: الإيضاح (٦٣٤/٢ ـ ٦٣٥).

(٣) انظر: القطع والائتناف(٣٠٥ ـ ٣٠٦).

(٤) انظر: التذكرة (٣٢٤/٢ ـ ٣٢٥).

(٥) انظر: الهادي (٢٩٩/١).

عليه من الوقفِ وعدمِه، ووافقهم في منع الوقف لمن فتح الهمزة، ولكنَّه زاد عليهم قوله: «فإن فتحت ﴿أَنَّهُۥ﴾ بإضمار مبتدأ بتقدير: هو أنَّه، كفى الوقف على ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ ولم يتمَّ»[١].

وأطلق **السجاونديُّ**[٢] **والعمَّانيُّ**[٣] جواز الوقف عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ لمن يكسر الهمزة ولم يقيّداه بتقديرٍ، ومنعاه لمن فتح الهمزة في ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ﴾.

وقال **الجعبريُّ**: «﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ و﴿وَأَصْلَحَ﴾ (ذ) وحركتا إنَّ جهتان»[٤].

ومعنى ذلك عنده: أنَّ الوقفَ على الكلمتين في القراءات الثلاث وقفُ تجاذبٍ، وهذا الوقف عنده يتجاذب المعنى فيه طرفان ويتقوَّى أحدهما على الآخر باعتبار الاستغناء والافتقار[٥]؛ ولذا قال: «وحركتا إنَّ جهتان» يعني: تفتقر إحداهما لما سبقها، وهي حركة الفتح، وتستغني الأخرى عنه وهي حركة الكسر، ويكون الوقف الراجح عنده تبعاً لذلك الاستغناء والافتقار، فمن كسر الهمزة ترجَّح وقفُه قبلها، ومن فتحها فالوقفُ مع جوازه له مرجوحٌ. والله تعالى أعلم.

الموازنة والترجيح:

قبل الترجيح بين هذه الأقوال يجدر التنبيه إلى ما يلي:

١ ـ أنَّ الوقف عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ بالنسبة لمن يفتح الهمزة في ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ﴾ لم يقل به غيرُ الدانيّ والجعبريّ.

٢ ـ أنَّ الجميع متفقون على الوقف عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ لمن يكسر الهمزة فيقرأ: ﴿إِنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ﴾.

---

(١) المكتفى (٢٥١).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (١٩٤).
(٣) انظر: المرشد (٢/ ١٦٠ ـ ١٠٧).
(٤) وصف الاهتداء (١٩٤).
(٥) انظر: وصف الاهتداء، الفصل الثامن من مقدِّمة الدراسة (٣٠).

٣ ـ أنَّ من العلماء من اشترط لجوازِ الوقفِ عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ إهمال التقدير القائل: بأنَّ الهمزة المكسورة في ﴿إِنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ﴾ هي لحكاية الكَتْبِ بمعنى: قال: إنَّه من عمل منكم.

والذي يترجَّح من أقوال العلماء في الوقف عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ هو: القول بمنع الوقف مطلقاً لمن فتح الهمزة؛ لأنَّها لا تخلو حينئذٍ من تعلّقها بما سبق، والعرب تستقبح البدء بـ«أنَّ» الثقيلة مطلقاً[(١)]، والقراءُ يمنعونه كما قال العمَّاني: «والقُراء مُجمعون على أنَّ الابتداء بأنَّ وبقوله (وَأَنَّ) لا يجوزُ، ولا أعرفُ في القرآنِ موضعاً من هذا القبيلِ أجازوا الابتداء بهِ»[(٢)]، وفي هذا إيرادٌ على قول الدانيّ والجعبريّ ـ رحمة الله عليهما ـ بجوازه.

ويترجَّح كذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ القول بجواز الوقف عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ لمن يكسر الهمزة دون اشتراط تقديرٍ معيَّنٍ؛ لأنَّ الخبر انتهى عند ذلك، وكسرُ الهمزة يدلُّ على انقطاع الكلام مما قبله، وأنَّه استئنافٌ في أصحِّ وجهي التفسير على هذه القراءة[(٣)]. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) نصَّ سيبويه في الكتاب (١٢٤/٣) بقوله: «واعلم أنَّه ليس يحسُنُ لأنَّ أنْ تلي "إنَّ" ولا "أنَّ"، كما قَبُح ابتداؤكَ الثقيلة المفتوحة».

(٢) المرشد (١٦٩/٢).

(٣) هذا ما رجَّحه الطبريُّ في جامع البيان (٢٠٨/٧)، وقال به القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٣٩٤/٨).

٤ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنعام: ٧٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الراء من قوله تعالى﴿ءَازَرَ﴾؛ فنصبها الجميع إلَّا يعقوب فإنَّه قرأها: ﴿ءَازَرُ﴾ بالضمِّ[١].

فقراءة الجمهور يكون اسم ﴿ءَازَرَ﴾ فيها بدلاً من الاسم المجرور باللَّام ﴿لِأَبِيهِ﴾، ولم تتفق حركتهما في الجرّ مع أنَّ الثاني تابعٌ للأوَّل ومبدَلٌ منه؛ لأنَّ اسمَ آزرَ أعجميٌ ممنوعٌ من الصرف للعُجْمة والعلمية.

وقراءة يعقوب ﴿ءَازَرُ﴾ محمولةٌ على أنَّها منادى حذف فيه حرف النداء كقوله سبحانه: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف:٧٩]، والتقدير: (يا آزرُ أتتخذ أصناماً آلهةً)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابن الأنباريِّ**[٣] إلى أنَّه يحسُن في قراءة يعقوبَ الوقفُ عند قوله تعالى ﴿لِأَبِيهِ﴾، ثم الابتداءُ بقوله: ﴿ءَازَرُ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾؛ وذلك على أنَّ الاسمَ منادى كما هو الحالُ في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾، وذكر وجهاً آخر أيضاً في قراءة يعقوب لا يحسُن في الوقف عند ﴿لِأَبِيهِ﴾ وهو حملُ الرفع على أنَّه خبر مبتدأ تقديرهما: (هو آزرُ)؛ فالوقف في هذا التقدير يكون عند ﴿ءَازَرُ﴾.

وكذلك **العمَّانيُّ** نصَّ على أنَّ الوقف في قراءة يعقوب عند ﴿لِأَبِيهِ﴾ إذا قدَّرته منادى فهو اعتبارٌ صالحٌ لا بأس به[٤].

---

(١) انظر: النشر (٢٣٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٤٣/٧)، والبيان لابن الأنباري(٣٢٧/١)، وكشف المشكلات (٤٣٩/١)، والبحر المحيط (١٦٩/٤).،

(٣) انظر: الإيضاح (٦٣٧/٢ ـ ٦٣٨).

(٤) انظر: المرشد (١١٢/٢).

ولم يتعرَّض **ابنُ غلبونَ والدانيُّ والسجاونديُّ** لذكر الخلاف المترتّب على تعدّد القراءات في هذه الآية.

وخالف **أبو جعفر النحاسُ** ابنَ الأنباريِّ فقال بعكس حكمه في الوقف عند ﴿لِأَبِيهِ﴾ في وجهي قراءة يعقوب، حيث رآه كافياً على تقدير: هو آزرُ، ومنعه على النداء فقال: «فإن جعلته نداءً لم تقف على ما قبله»[(١)].

ولم يفرّق **الهمذانيُّ**[(٢)] بين التقديرين فاستحسن الوقف عند ﴿لِأَبِيهِ﴾ في قراءة يعقوب مطلقاً.

وأمَّا **الجعبريُّ**[(٣)] فقال: بأنَّ الوقف عند ﴿لِأَبِيهِ﴾ تامٌّ على قراءة الجمهور ﴿ءَازَرَ﴾، وكافٍ في قراءة يعقوب على تقدير النداء: (يا آزرُ)، وأمَّا على تقدير الترجمة: (هو آزرُ) فيكون الوقف في مرتبة أدنى من الكافي عنده وهي الصالح.

الموازنة والترجيح:

لم يُجز الوقف عند ﴿لِأَبِيهِ﴾ على قراءة الجمهور بالنصب﴿ءَازَرَ﴾ غيرُ الجعبريِّ الذي عدَّه وقفاً تامًّا جرياً منه على قاعدته في اصطلاحات الوقوف، فالتامُّ عنده ما يتعلَّق بسابقه تعلُّق التبع[(٤)]، والبدلُ من التوابع كما نصَّ عليه ابن مالك بقوله:

يَتْبَعُ في الإعرَابِ الأسماءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلْ[(٥)]

وأمَّا العلماءُ الآخرون فمنعُ الوقفِ لغير يعقوب عند ﴿لِأَبِيهِ﴾ محلُّ اتفاقٍ بينهم.

---

(١) القطع والائتناف(٣٠٩).
(٢) انظر: الهادي (١/٣٠٣).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (١٩٦ ـ ١٩٧).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٠).
(٥) انظر: شرح ابن عقيل (٣/١٩٠).

وقراءة يعقوب انتهت فيها أقوالهم إلى ما يلي:

١ ـ إطلاق جواز الوقف دون تخصيصه بتقديرٍ معيَّنٍ.

٢ ـ قصرُ الجوازِ على تقدير أنَّ ﴿ءَازَرُ﴾ منادى حُذف منه حرف النداء.

٣ ـ قصرُ الجوازِ على تقدير أنّ ﴿ءَازَرُ﴾ مرفوعٌ على الترجمة بمعنى: (هو آزرُ).

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القولُ بأنَّ الوقفَ في قراءة يعقوب لا يشترط تقييده بتقديرٍ؛ لأنَّ الأصحَّ في تقديرَيه حملُه على النداء، ويتقوَّى ذلك بقراءة أُبَيّ بن كعب[١] ـ رضي الله عنه ـ ﴿يَا ءَازَرُ أَتَتَّخِذُ ءَالِهَةً﴾[٢]، وهو وقفٌ جائزٌ لا يتمُّ به المعنى والأوْلى فيه الوصلُ؛ لأنَّ رفع الاسم ﴿ءَازَرُ﴾ على الترجمة: (هو آزر)، أو على النداء: (يا آزرُ) متعلّقٌ بجملة: ﴿قَالَ﴾، ومعلومٌ أنَّ من القواعد في الوقف أنَّه لا يتمُّ الكلامُ على الحكاية دون المحكيِّ عنه[٣]، ومن ذلك الوقوف على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ﴾ فهو لا يتمُّ به معنى مفيدٌ؛ لأنَّ قوله: ﴿ءَازَرُ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾[٤] هو الكلامُ المحكيُّ عن إبراهيم ـ عليه السلام ـ

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) هو: أُبَيّ بن كعب بن قيس بن عُبيد النجاري الخزرجي الأنصاري أبو المنذر شهد العقبة وبدراً، كان أحد فقهاء الصحابة وأقرأهم لكتاب الله، اختلف في سنة وفاته والأصح أنَّها سنة ثلاثين. انظر ترجمته في: الاستيعاب (٦٥/١)، أسد الغابة (٦١/١).

(٢) انظر: الإيضاح في الوقف والابتداء (٦٣٧/٢)، والهادي (٣٠٥/١)، والبحر المحيط (١٦٩/٤).

(٣) إيضاح الوقف (١٤٨/١).

(٤) إيضاح الوقف (٦٣٨/٢).

٥ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۚ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۚ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾ [الأنعام: ٩١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الأفعال الثلاثة: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ من هذه الآية؛ فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو بالياء للغائب: ﴿**يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا**﴾، وقرأ الباقون بالخطاب[(١)].

ففي قراءة ابن كثيرٍ وأبي عمرو يتعلّق الضميرُ الغائب فيها بقوله سبحانه: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟...﴾ فهو مردودٌ عليه.

وفي قراءة الباقين يتعلّق ضمير الخطاب بقوله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ وبما بعده من قوله: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟﴾ فهو مردودٌ عليهما[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[(٣)] إلى أنَّ من قرأ لابن كثيرٍ وأبي عمرو فله أن يقفَ عند قوله تعالى: ﴿نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾؛ وذلك لأنَّ الأفعال من جملة: ﴿**يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ**﴾ ستكون خبراً بعد الخطاب، فينقطع الكلام قبلها وتنفصل جهة القصد به.

أمَّا من قرأ بالتاء في الأفعال الثلاثة: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ فلا يقف اختياراً عند قوله تعالى: ﴿نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾؛ لأنَّ جهة الخطاب واحدةٌ والكلامَ متصلٌ، والوقفُ سيترتَّب عليه فصلُ الحكاية عن المحكيِّ عنه.

---

(١) انظر: النشر (٢٣٦).

(٢) انظر: الكشف (١/٤٤٠)، وشرح الهداية (٤٧٤) والدر المصون (٥/٣٤).

(٣) انظر: الإيضاح (٢/٦٤٠).

ووافقه في ذلك **النحاسُ**[١] **وابنُ غلبونَ**[٢] **والدانيُّ**[٣].

وذهب **العمانيُّ** إلى أنَّه لا أثر لاختلاف القراءة على الوقف، فالوقف حسنٌ على القراءتين ولا مزية فيه لإحداهما على الأخرى.

الموازنة والترجيح:

لا يوجد في أقوال العلماء في هذه الآية ما يستلزم الترجيح؛ لاتفاق الجميع على أنَّ من قرأ بالياء في الأفعال الثلاثة: ﴿**يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا**﴾ فله أن يقف عند ﴿نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾.

وأمَّا ما قرَّره العمَّاني من استواء القراءتين في الوقف فإنَّه لم يعلّله فيردُّ به قول من سبقه، خلافاً لغيره ممن علّل وجهَ التفريق بين القراءتين وإجازةَ الوقف على واحدةٍ دون أختها؛ وعليه: فإنَّ مذهب التفريق بين القراءتين في الوقف بقصره على قراءة الغيب؛ لانقطاع الكلام مما قبله، ومنعهِ في قراءة الخطاب؛ لاتصال الخطاب هو الذي يترجَّح.

والعلم عند الله تعالى.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: القطع والائتناف(٣١٢).
(٢) انظر: التذكرة (٣٢٩/٢).
(٣) انظر: المكتفى (٢٥٥).

٦ ـ قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾﴾ [الأنعام:٩٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في جملة: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾؛ فقرأها الكوفيون جملةً فعليةً بفعلٍ ماضٍ: ﴿جَعَلَ﴾ ومفعوله ﴿ٱلَّيْلَ﴾، وقرأ الباقون بجعل الفعل اسم فاعلٍ مضمومَ اللَّام مضافاً ﴿وَجَاعِلُ﴾ وبجرّ كلمة: ﴿الَّيْلِ﴾ بالإضافة[١].

فقراءة الكوفيّين محمولةٌ على عطف اللفظ في فعل﴿جَعَلَ﴾ على المعنى في ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ فكلُّ هذه أمورٌ قد تحقَّق وقوعُها وحصلت، ومحمولةٌ أيضاً على التناسب مع ما بعدها من الأفعال في الآيات التالية لهذه الآية: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ [الأنعام:٩٧]، و﴿أَنشَأَكُم﴾ [الأنعام:٩٨]، و﴿أَنزَلَ﴾ [الأنعام:٩٩].

وأمَّا قراءة الباقين فحملوها على الإتباع لاسم الفاعل أوَّلَ هذه الآية: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾، وفي الآية السابقة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام:٩٥]؛ لأنَّ الاسم حقُّه أن يُعطفَ على الاسم ويشاكلَه في إعرابه، وهو في ذلك أَوْلى من الفعل[٢].

أثر القراءة في الوقف:

الأثر المترتّب على تعدّد القراءات في هذه الآية لم يتعرَّض لذكره بعض العلماء وربما كان ذلك في إشارةٍ منهم إلى أنَّ اختلاف القراءات لا أثر له عندهم في الوقف؛ لأنَّ نظم الكلام وإن اختلف بالفعل أو اسم الفاعل فمعناه الواحد المسوقُ لتعداد مظاهر نعم الله تعالى متصلٌ لم ينقطع.

---

(١) انظر: النشر (٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(٢) انظر: الكشف (١/٤٤٢)، وشرح الهداية (٤٧٥ ـ ٤٧٦)، والدر المصون (٥/٦٠ ـ ٦١).

وقد أشار **السجاونديُّ**[١] **والهمذانيُّ**[٢] **والعمَّانيُّ**[٣] **إلى الفرق بين القراءتين وأثبتوه في الوقف، فجعلوا الوقف عند قوله تعالى:** ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ متعلِّقاً بقراءة الكوفيِّين ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾؛ لاختلاف النظم عندهم من اسم الفاعل في قوله: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ إلى الفعل: ﴿وَجَعَلَ﴾، ومنعوا الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾في قراءة الباقين؛ لما يترتَّب عليها من فصل المعطوف عن المعطوف عليه.

وخالفهم **الجعبريُّ**[٤] **في هذا التفريق، فجعل الوقف عند قوله تعالى:** ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ لمن يقرأ بالقراءتين، فهو في قراءة غير الكوفيِّين تامٌّ، وفي قراءة الكوفيين أتمُّ منه.

وهذا التفصيل منهـ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عائدٌ لاصطلاحاته في تسمية الوقوف؛ إذ التام عنده ما تعلَّق بسابقه تعلُّق التبع[٥]، ومن التوابع في اللغة العطفُ، ولعلَّ في ذلك مخالفة ما اصطلح عليه العلماء من منع الفصل بين المعطوف وما عُطف عليه، كما نصَّ عليه ابنُ الأنباريِّ بقوله: «ولا على المنسوقِ دون ما نُسِقَ عليه»[٦]، ولما حكاه العمَّانيُّ من اشتراط أهل الوقوف أنَّه لا يحسُن الفصل بين المعطوف والمعطوفِ عليه[٧]. والله تعالى أعلم.

الموازنة والترجيح:

غاية ما تحصَّل من أقوال العلماء في هذه الآية ثلاثة، وهي:

١ ـ منع الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ على القراءتين.

---

(١) انظر: الوقف والابتداء (١٩٦).
(٢) انظر: الهادي (١/٣٢٠).
(٣) انظر: المرشد (٢/١١٧).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٢٠١).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٣٠) وصفحة (١٤٧) من هذا الكتاب.
(٦) انظر: الإيضاح (١/١١٦).
(٧) انظر: المرشد (١/٣٠٨).

٢ ـ جوازه عليهما مع تفضيله في قراءة: ﴿وَجَعَلَ﴾.

٣ ـ جوازه على قراءة الكوفيِّين وحدَها ﴿وَجَعَلَ﴾.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه من أغفل ذكر القراءات في الآية ولم يرَها مؤثرةً في مكان الوقف؛ لأنَّ الفعلَ وإن استحال اسم فاعلٍ أو العكسُ إلَّا أنَّ السياق مُتصلٌ على القراءتين؛ ولأنَّه لو انقطع النظم باختلافهما فلا يتعدّد بذلك المعنى المراد ولا يتغيَّر.

وقد أشار لذلك الإمام الطبريُّ بقوله: «والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إنَّهما قراءتان مُستفيضَتان في قراءة الأمصار، مُتَّفقتا المعنى غيرُ مُختلِفتيْه، فبَأيَّتِهما قرأ القارئُ فهو مصيب في الإعراب والمعنى»[1].

❁ ❁ ❁

(١) جامع البيان (٧/٢٨٤).

٧ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأنعام:١٠٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الهمزة من قوله تعالى: ﴿أَنَّهَا﴾؛ فقرأها ابنُ كثير وأبو عمرو ويعقوب وخلف بالكسر ﴿إِنَّهَا﴾، وفتحها الباقون[(١)].

فمن كسر الهمزة فهو على استئناف الكلام وانقطاع جملة الأمر بالقول أوَّلَ الآية عن الخبر في آخرها بعدم إيمانهم.

وأمَّا من فتح الهمزة فله أوجهٌ:

١ ـ أن يجعل أنَّ بمعنى: لعلّ كما قال الخليل[(٢)] ورجَّحه غير واحدٍ[(٣)]، والتقدير: (وما يُشعركم إيمانَهم لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون)، ومنه قول العرب: «إيتِ السوق أنَّك تشتري»، يعني: لعلَّك تشتري.

٢ ـ أن يجعل الفعل ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ عاملاً في مفعولين ثانيهما جملة: أنَّهم لا يؤمنون، والمعنى: (وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون)، وتكون اللَّام زائدةً في هذه القراءة لا تفيد نفياً ولا غيرَه[(٤)].

٣ ـ أنَّ يجعل﴿أَن﴾ مؤكِّدةً عدمَ إيمانهم فتكون الآيةُ عذراً للمؤمنين،

---

(١) انظر: النشر (٢٣٨).

(٢) هو: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عبدالرحمن الفراهيدي الأزدي، نحوي لغوي أوَّل من استنبط علم العروض، أستاذ سيبويه، له كتاب العين، كتاب العروض، توفي عام: ١٧٠هـ، أو١٧٥هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٥٤)، وإنباه الرواة (٣٧٦/١)، وانظر قوله في: الكتاب لسيبويه (١٢٣/٣).

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢٨٣/٢)، ومعاني القرآن للفرَّاء (٣٥٠/١)، والدر المصون (١٠٢/٥).

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢٨٣/٢)، وكشف المشكلات(٤٤٩/١ ـ ٤٥٠)، وشرح الهداية (٤٧٧ ـ ٤٧٨)،والدر المصون (١٠٣/٥ ـ ١٠٤).

والمعنى: (إنَّكم معذورون لأنَّكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنَّهم لا يؤمنون عند نزول الآية)[١]، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ ـ ٩٧].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ أثر اختلاف القراءات في الهمزة لا يتعدَّى أموراً ثلاثةً:

١ ـ من قرأ بكسر الهمزة فلا خلاف في جواز وقفه عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ واستئنافه جملةً منقطعةً مما سبقها ﴿إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

٢ ـ من قرأ بفتح الهمزة فالوقف له عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ يتعلَّق بالتقدير الذي تُحمَل عليه القراءة، فإن ذهب لأرجح التوجيهات وجعل ﴿أَنَّ﴾ بمعنى «لعلَّ» فله أن يقف ويستأنف بعد ذلك ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

٣ ـ من قرأ بفتح الهمزة وقدَّرها بغير معنى «لعلَّ» فلا يقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾؛ لأنَّ التقديراتِ جميعَها تكون فيها ﴿أَنَّ﴾ وصلتُها مفعولاً لـ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[٢].

وإلى هذا التفصيل في حكم الوقفِ على القراءتين وتقديرات الثانية منهما ذهب كلٌّ من **ابنِ الأنباريِّ**[٣] **والنحاسِ**[٤] **وابنِ غلبونَ**[٥] **رحمهم الله.**

---

(١) انظر: مغني اللبيب (٣/٣٤٧).
(٢) انظر: مغني اللبيب (٣/٣٤٧).
(٣) انظر: الإيضاح (٢/٦٤٢).
(٤) انظر: القطع والائتناف(٣١٨ ـ ٣١٩).
(٥) انظر: التذكرة (٢/٣٣١ ـ ٣٣٢).

وأمَّا **الدانيُّ**[١] **والهمذانيُّ**[٢] **والعمَّاني**[٣] **والسجاونديُّ**[٤] فلم يروا وقفاً عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ إلَّا لمن يكسر الهمزة، ومن فتحها فلا يقفُ، قدَّرها بلعلَّ أو غيرِ ذلك.

واختار **الجعبريُّ** تفصيل حكم الوقف على ما يلي:

١ ـ من قرأ بكسر الهمزة، أو فتحها على تقدير: «لعلَّ» فوقفه عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ وقفٌ صالحٌ.

٢ ـ ومن فتح الهمزة وقدَّرها بمعنى: (وما يشعركم بأنَّهم)، فوقفه كافٍ[٥].

الموازنة والترجيح:

المتفق عليه بين هذه الأقوال جميعاً هو أنَّ من كسر الهمزة فوقفه عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، وأمَّا من فتح الهمزة فهو الذي اختلفوا فيه على قولين:

١ ـ المنعُ من وقفه مطلقاً.

٢ ـ تقييدُ منعِ الوقفِ له بحمل فتح الهمزة على تقديرٍ غير «لعلّ».

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ من فتح الهمزة فلا عِبرة بتقديرها الذي يحملها عليه، فيتمنعُ على ذلك الوقفُ مطلقاً عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، وسبب ترجيح ذلك هو ما نصَّ عليه الأئمة الدانيّ والعمَّانيّ وغيرُهما من أنَّ قراءة فتح الهمزةِ ـ على سائر تقديراتها ـ لا ينقطع فيها تعلُّق ﴿أَنَّهَا﴾ بالجملة التي قبلها، وهذا التعلُّق لا يسوغ معه الفصل بينهما[٦]، إضافة لما ثبت من إجماع القراء على ترك

(١) انظر: المكتفى (٢٥٧ ـ ٢٥٨).
(٢) انظر: الهادي (٣٢٧/١).
(٣) انظر: المرشد (١٢٠/٢)
(٤) انظر: الوقف والابتداء (١٩٧).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٢٠٣).
(٦) انظر: المكتفى (٢٥٨)، والمرشد (١٢٠/٢).

الابتداء بأنَّ[١]، وما جاء عن العرب من استقباحهم بدء الكلام بأنَّ مفتوحة مطلقاً[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: المرشد (١٦٩/٢)

(٢) انظر: الكتاب (١٤٢/٣)

٨ ـ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأنعام:١٢٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾؛ فقرأ حفصٌ ورَوْحٌ[١] بالياء، وقرأ الباقون بالنون ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾[٢].

فمن قرأ بالياء جعل مردَّ الضمير فيها إلى ما سبقها من قوله سبحانه قبل هذه الآية: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٢٧]، ومن قرأ بالنون فعلى الإخبار من الله تعالى عن نفسه، وهو متعلّقٌ بما قبله في المعنى إلَّا أنَّ فيه رجوعاً من الغيبة إلى الخطاب[٣].

أثر القراءة في الوقف:

الوقفُ المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، فمن العلماء من لم يترتَّب على اختلاف القراءات عنده أثرٌ في الوقف، ولم يذكر الأثرَ فيه إلَّا **الدانيّ** ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ؛ إذ نصَّ عليه فقال: «ومن قرأ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ بالياء لم يقف على قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾؛ لأنَّ الياء إخبارٌ عن اسم الله تعالى الذي تقدَّم ذكره في قوله: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾

---

(١) هو: أبو الحسن روح بن عبدالمؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي مولاهم، البصري النحوي، مقرئ جليلٌ ثقةٌ ضابطٌ مشهورٌ، عرض على يعقوب الحضرمي، وروى الحروف عن أحمد بن موسى و معاذ بن معاذ وغيرهما، عرض عليه الطيب بن الحسن بن حمدان القاضي وأبو بكر محمد بن وهب الثقفي وغيرهما، وروى عنه البخاري في صحيحه، مات عام: ٢٣٤هـ أو ٢٣٥هـ. انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار (٢١٤/١) و غاية النهاية (٢٥٩/١).

(٢) انظر: النشر (٢٤٢).

(٣) انظر: الكشف (٤٥٢/١)، والهادي (٤٨١).

فهو متعلّقٌ به فلا يُقطع منه، ومن قرأ بالنون جاز له الوقف على قوله: ﴿يَعْمَلُونَ﴾؛ لأنَّ ذلك استئناف إخبارٍ من الله تعالى بذلك على لفظ الجماعة للتعظيم فهو منقطعٌ مما قبله»[(١)].

وتبعه **الجعبريُّ**[(٢)] **فجعل الوقف متجاذباً على القراءتين، ولكنّه في قراءة النون أتمّ.**

ومن الممكن القول بأنَّ ما ذهب إليه الدانيُّ من تفريقٍ بين القراءتين وتعليق جواز الوقف بواحدةٍ دون الأخرى يقول به **ابنُ غلبون** أيضاً وإن لم ينصَّ عليه في هذا الموضع؛ ذلك أنَّه في أوَّل سورة الأنعام عند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنعام:٢٢] ذهب ذلك المذهب نفسه وأردف الحكم في الآية بقاعدةٍ تطَّرد في نظائرها من آي القرآن ـ ومنها هذه الآية ـ فقال: «فمن قرأ بالياء كُرِه له أن يبتدئ بقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾؛ لأنَّ الياء إخبارٌ عن اسم الله تعالى الذي تقدَّم ذكره فهو متعلّقٌ به، ومن قرأن بالنون ابتدأ به؛ لأنَّه استئنافُ إخبارٍ من الله بلفظ الجماعة للتعظيم بذلك، **وهذا الكلام فيما كان من هذا الجنس بالياء والنون في جميع القرآن**»[(٣)].

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: التفصيل في الجمع بين أقوال العلماء فيقال: إنَّ الفرق بين القراءتين لا ينبغي أن يُخصَّ بقراءةٍ دون الأخرى في الوقف على رأس الآية ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، فالوقف عليهما واحدٌ ويجوز على القراءتين بلا تفريقٍ[(٤)]، إن لم يسمح أداء القراءة الصوتي بمواصلة الآيتين لحين بلوغ محلّ الوقف الثاني وهو قوله: ﴿مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ عند بعض العلماء، أو ﴿أَجَّلْتَ لَنَا﴾ عند آخرين.

وإذا كان نظام الأداء في القراءة يساعد على الوصل بين الآيتين حين

---

(١) المكتفى (٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٢٠٥).

(٣) التذكرة (٣٢١/٢) وانظُر: صفحة (٢٠٢).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٣٢١)، والهادي (٣٣١/١)، والمرشد (١٢٢/٢).

بلوغ محلّ الوقف؛ فالذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّه أوْلى من الوقف؛ لأنَّ معناهما واحدٌ، ومردُّهما إلى الله تعالى في الوجهين، سيَّما عند من يوجّه اختلاف الضمير في الآيتين بأنَّه التفاتٌ من الغيبة للتعظيم لا يُشترط فيه انقطاعٌ مما سبق حملاً على نظائر ذلك في القرآن كقوله تعالى في العنكبوت: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [العنكبوت: ٢٣].

فالخطابُ في الآية انتقل عن غائبٍ إلى متكلّمٍ في نفس الجملة الخبرية ولم يفصل بينهما شيءٌ.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٩ ـ قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأنعام: ١٣٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل ﴿يَعْمَلُونَ﴾؛ فقرأه ابنُ عامر بالخطاب ﴿تَعْمَلُونَ﴾، وقرأ الباقون بالغيب[١].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ أثر اختلاف القراءات في الفعل بين الخطاب والغَيْبَة يترتَّب عليه جوازُ الوقفِ عند قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ لابن عامرٍ وحدَه الذي يقرأ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾؛ لأنَّ كلا الخبرين لا يتعلّقُ أحدُهما بالآخر؛ فالثاني منقطعٌ من الأوَّل على سبيل الاستئناف بمعنى: (قل يا محمد لهم).

وأمَّا باقي القرَّاء فلا وقف لهم عند قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾؛ لأنَّ الياءَ في ﴿يَعْمَلُونَ﴾ عائدةٌ إلى جملة ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ فلا يُفصَل بينهما، وهذا ما نصَّ عليه **ابنُ غلبونَ**[٢] **والدانيُّ**[٣].

وأمَّا **السجاوندي**[٤] **والعمَّانيُّ**[٥] **فأجازا الوقف عند:** ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ على القراءتين دون اختصاص إحداهما به عن الأخرى، ووافقهما **الهمذانيُّ**[٦] **والجعبريُّ**[٧] وزادا عليهما أنَّ قراءة ابن عامرٍ تُقوِّي الوقفَ وهو عليها أتمُّ من قراءة الباقين.

---

(١) انظر: النشر (٢٤٢).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٢٣٥).
(٣) انظر: المكتفى (٢٦٠).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (١٩٨).
(٥) انظر: المرشد (٢/١٢٣).
(٦) انظر: الهادي (١/٣٣١).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٢٠٦).

الموازنة والترجيح:

تتلخص مذاهب العلماء في الآية إلى ثلاثةٍ:

١ ـ جواز الوقف عند ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ على القراءتين.

٢ ـ جواز الوقف على قراءة ابن عامر ومنعه على غيرها.

٣ ـ جوازه على القراءتين وهو عند ابن عامر أتمُّ وأولى.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بجواز الوقف عند ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ على قراءة ابن عامرٍ ومنعه على غيرها؛ لما علَّل به أصحاب هذا القول من انقطاع الكلام فيها على وجه الاستئناف، واتصاله في قراءة الباقين. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

١٠ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام:١٥٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في حرف ﴿وَأَنَّ﴾ أوَّل هذه الآية على ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ كسرُ الهمزة ﴿وَإِنَّ﴾ لحمزة والكسائي وخلف.

٢ ـ فتح الهمزة مع تخفيف النون وسكونها ﴿وَأَنْ﴾ لابن عامر ويعقوب.

٣ ـ فتح الهمزة وتشديد النون ﴿وَأَنَّ﴾ للباقين(١).

فمن قرأها بالكسر فهي عنده للاستئناف ومنقطعةٌ مما قبلها.

وأمَّا قراءة تخفيف النون فليست إلَّا وجهاً في العربية توضع فيه «أنْ» موضع «أنَّ» وتعملُ عملها، وتأخذ أحكامها، ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩]، وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:٢٩]، فهي في هذه الآيات عاملةٌ عملَ أنَّ تماماً(٢).

وأمَّا قراءة الفتح ففيها أوجهٌ:

١ ـ إضمار اللَّام قبل «أنَّ» والتقدير: (ولأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه)، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن:١٨].

٢ ـ عطف «أنَّ» على جملة: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، والتقدير: (وأتلُ عليكم أنَّ هذا صراطي مستقيماً)، أو على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥١]، والتقدير: (أنْ لا تشركوا وأنَّ هذا صراطي)(٣).

---

(١) انظر: النشر (٢٥٠).

(٢) انظر: الكتاب (٣/١٦٥ ـ ١٦٦)، ومغني اللبيب (١/١٨٦ ـ ١٨٧).

(٣) انظر: الإيضاح (٢/٦٤٧).

٣ ـ أنَّها في محلِّ جرٍّ معطوفةٌ على قوله: ﴿وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾، والمعنى: (ووصَّاكم بأنَّ هذا صراطي مستقيماً)[١].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، فأوَّل هذه الآية سيكون متصلاً بما قبلها على قراءةٍ ومنقطعاً منه على الأخرى، وهذا ما اختلف به الوقف في كلٍّ منهما، وعليه:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[٢] **وابنُ غلبونَ**[٣] **والداني**[٤] **والسجاونديُّ**[٥] **والهمذانيُّ**[٦] **والعمَّانيُّ**[٧] إلى أنَّ من فتح الهمزة فلا يقف على رأس الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]؛ لأنَّ الفتح في الهمزة لا يخلو من اتصالها بما سبقها فلا تُفصلُ منه.

ووافقهم **أبو جعفر النحاس** إلَّا أنَّه زاد عليهم جواز الوقف على رأس الآية في قراءة الفتح لمن رأى التقدير بحذف اللَّام، على معنى: (ولأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه)[٨].

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ الوقف تامٌّ على قراءة الكسر، وكافٍ على فتحها[٩].

---

(١) انظر: جامع البيان (٨/٨٩)، والمحرر الوجيز (٣/٤٩٤)، وشرح الهداية (٤٨٤)، والدر المصون (٥/٢٢٤ ـ ٢٢٥).
(٢) انظر: الإيضاح (٢/٦٤٦ ـ ٦٤٧).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٣٣٦ ـ ٣٣٧).
(٤) انظر: المكتفى (٢٦٣).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٢٠٠).
(٦) انظر: الهادي (١/٢٣٦).
(٧) انظر: المرشد (٢/١٢٨).
(٨) انظر: القطع والائتناف (٣٢٦ ـ ٣٢٧).
(٩) انظر: وصف الاهتداء (٢١٠).

الموازنة والترجيح:

لا يوجد في أقوال العلماء في هذه الآية كبيرُ خلافٍ؛ لاتفاق الجميع على أنَّ الوقف لمن كسر الهمزة إنَّما هو على رأس الآية ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، ومن أضاف لذلك جوازَه لمن قرأ بفتح الهمزة فهو يجعله على قراءة الكسر أولى وأتمَّ منهُ على غيرها.

وأمَّا تجويز أبي جعفرٍ الوقفَ في قراءة من فتح بتقدير: ولأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبعوه، فهو وجيهٌ يحتمله التقدير حتى وإن عَطَفتْ فيه الواوُ الآيةَ على ما سبقها، فهو عطف جملةٍ على جملةٍ[1]، وعطف الجملة على الجملة لا يلزم منه اتصالهما ليتمَّ به المعنى كما هو الحالُ في عطف المفرد على المفرد؛ ذلك لأنَّ المفرد وحدَه إذا فُصل عن المعطوف عليه لا يتمُّ به معنى ولا يحسُن السكوت عليه، بخلاف الجملة فإنَّها تؤدي معنى مستقلّاً سواءً عُطفت على جملةٍ سابقةٍ أو استقلَّت بذاتها[2].

ولذلك فالذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس من الوقف على قراءة الكسر والفتح كليهما شريطة جعل التقدير لمن يفتح الهمزة مبيناً على حذف لام العلّة التي يكون عليها المعنى: ولأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبعوه.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: المحرَّر الوجيز (٣/٤٩٤).

(٢) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأعراف

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ٢٦﴾ [الأعراف:٢٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿وَلِبَاسُ﴾؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفر وابنُ عامر والكسائيُّ بالنصب ﴿وَلِبَاسَ﴾، وقرأ الباقون بالرفع[(١)].

فمن قرأ بنصب السين فقد أتبع كلمة ﴿وَلِبَاسَ﴾ للمفعول به قبلها ﴿لِبَاسٗا﴾ والمعنى: (أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً وأنزلنا لباس التقوى).

وأمَّا من قرأ بالرفع فله أوجهٌ:

١ ـ أن يكون رفعُه بالابتداء فهو على ذلك مبتدأ موصوفٌ بـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ وخبره: ﴿خَيۡرٞ﴾.

٢ ـ أن يكون رفعُه بالابتداء فهو على ذلك مبتدأ وخبره ﴿ذَٰلِكَ﴾[(٢)].

٣ ـ أن يكون مرفوعاً على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (وستر العورة لباس التقوى)، يعني: لباسُ المتقين، إشارةً إلى أنَّهم لا يتعرَّون[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٢٥٦).

(٢) انظر: جامع البيان (١٥٠/٨)، وشرح الهداية (٤٨٨)، وكشف المشكلات (٤٦٦/١)، والدر المصون (٢٨٨/٥).

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (٢٧٠).

أثر القراءة في الوقف:

من قرأ برفع ﴿وَلِبَاسُ﴾ فهذا يقف عند قوله تعالى: ﴿وَرِيشًا﴾؛ لأنَّ الكلام في امتنان الله تعالى بإنزال اللباس انتهى عند هذه الكلمة، واستأنف الله تعالى خبراً آخر فيه أنَّ لباسَ التقوى خيرٌ.

وأمَّا من ينصب ﴿وَلِبَاسَ﴾ فلا وقف له عند ﴿وَرِيشًا﴾؛ لأنَّ الكلام في امتنان الله تعالى بإنزال اللباس متصلٌ ومعطوفٌ عليه لباس التقوى، فهو من جملة المنّة على بني آدم، فلا يُفصل بينه وبين ما عُطف عليه.

وهذا هو القول الذي ذهب إليه كلٌّ من **ابنِ الأنباريِّ**[١] **وأبي جعفر النحاس**[٢] **وابنِ غلبون**[٣] **والدانيِّ**[٤] **والسجاونديِّ**[٥] **والهمذانيِّ**[٦] **والعمَّانيِّ**[٧].

وخالفهم **الجعبريُّ** ـ رحمهم الله جميعاً ـ في ذلك؛ فجعل الوقف عند قوله تعالى ﴿وَرِيشًا﴾ في قراءة النصب ﴿وَلِبَاسَ﴾ وقفاً تامًّا، وجعله في قراءة الرفع ﴿وَلِبَاسُ﴾ أتمَّ منه[٨]، وهو في ذلك على قاعدته في اصطلاحات الوقوف[٩].

وهذا الموضع قد لا يحتاج موازنةً بين الأقوال و ترجيحاً، فهو يُعدّ من المواضع التي حصل فيها اتفاقٌ بين العلماء على محلِّ الوقف الذي يتأثَّر باختلاف القراءة، والجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ وإن خالفهم إعمالاً

(١) انظر: الإيضاح (٢/٦٥٢ ـ ٦٥٣).
(٢) انظر: القطع والائتناف(٣٣١).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٣٣٩ ـ ٣٤٠).
(٤) انظر: المكتفى (٢٦٦).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٢٠٣).
(٦) انظر: الهادي (٢/٣٤٥).
(٧) انظر: المرشد (٢/١٣٤).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٢١٥).
(٩) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وصفحة (١٤٧) من هذا الكتاب.

لقاعدته في الاصطلاح إلَّا أنَّ تفضيله الوقفَ عند قوله تعالى: ﴿وَرِيشًا﴾ في قراءة الرفع ﴿وَلِبَاسُ﴾ مشعرٌ باتفاقه معهم على أنَّه أتمُّ وأوْلى من غيرِه، وإن أجازَه على قراءة النصب فقوله لا يقوم لما اصطلحوا عليه من منع الفصل بين المعطوفات وما تُعطف عليه[1].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١١٦)، والمرشد (١/٣٠٨).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الأعراف: ٣٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة ﴿خَالِصَةً﴾؛ فقرأها جميعهم بالنصب إلَّا نافعاً فقد قرأ برفعها ﴿خَالِصَةٌ﴾[(١)].

فمن قرأها بالنصب فهي حالٌ عنده، ولا خلاف فيه، والمعنى كما قدَّره أبو البركات ابنُ الأنباريِّ: (قل هي استقرَّت للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة)[(٢)]، وأمَّا من قرأ بالرفع فله وجهان:

١ ـ أنَّها خبرٌ والمبتدأ قوله: ﴿هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، والمعنى: (قل الطيباتُ خالصةٌ لمن آمن في الدنيا يوم القيامة).

٢ ـ أنَّها خبرٌ بعد خبرٍ لمبتدأ واحدٍ، والتقدير: (هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا، ثمَّ يجيء المبتدأ الآخر ﴿خَالِصَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾، والمعنى: (أنَّهم ينالونها في الدنيا ويشترك معهم غيرُ المؤمن، ولكنَّها تخلص لهم في الآخرة)[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ هذا الخلاف في القراءة لم يترتَّب عليه أثرٌ في الوقف، وأنَّ الوقف لمن رفع ﴿خَالِصَةٌ﴾ أو نصبها ﴿خَالِصَةً﴾ يكون عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾.

---

(١) انظر: النشر (٢٥٦).

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/٣٦٠).

(٣) انظر: جامع البيان (٨/١٦٥)، والمحرَّر الوجيز (٣/٥٥٠ ـ ٥٥١)، وشرح الهداية (٤٨٩)، وكشف المشكلات (١/٤٦٦)، والدر المصون (٥/٣٠١ ـ ٣٠٣).

ولم يذكر الفرق بين القراءتين وأثرَه على الوقف إلَّا **ابنُ غلبون**[١] **والدانيُّ**[٢] **والجعبريُّ**[٣] ـ رحم الله الجميع ـ.

فذهب ابنُ غلبون والدانيُّ إلى أنَّ من قرأ بالنصب لجمهور القرَّاء فلا وقف له عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، خلافاً لمن يقرأ لنافع ﴿خَالِصَةٌ﴾ فإنَّ الوقفَ له عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وابتداءَه يكون بقوله: ﴿خَالِصَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾ وهذا إن كان التقدير عنده بمعنى: (قل هي للذين آمنوا ولغيرهم في الحياة الدنيا، وهي خالصةٌ للمؤمنين يوم القيامة).

وخالفهما الجعبريُّ فرأى الوقفَ عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ في قراءة الجمهور أقوى منه في قراءة الرفع، حيث حكم بكونه كافياً لمن ينصب ﴿خَالِصَةً﴾، ومن يرفعها فالوقف له ناقصٌ عنده.

واستثنى من ذلك توجيه الفرَّاء للقراءة بأنَّها خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره: هي، فجعله على ذلك وقفاً صالحاً، وهو دون مرتبة الوقف الكافي عنده، بمعنى أنَّه يرى الوقفَ في قراءة النصب أوْلى على كلّ حالٍ.

الموازنة والترجيح:

الأقوال في حكم الوقف في هذه الآية ثلاثة:

١ ـ أنَّ القراءات لا أثر لها في الوقفِ، وهو على كلا القراءتين عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾.

٢ ـ أنَّ القراءات لها أثرٌ في الوقف، فمن رفع ﴿خَالِصَةٌ﴾ فوقفه عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، ومن نصبها فلا وقفَ له.

٣ ـ أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ يكون على القراءتين، وهو لمن ينصب أوْلى ممن يرفع.

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٣٤٠).

(٢) انظر: المكتفى (٣٦٩ ـ ٣٧٠).

(٣) انظر: وصف الاهتداء (٢١٦)

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول من منع إعمالَ تأثير القراءات في الوقفِ وجعلَه في القراءتين عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾.

أمَّا التقدير الذي علَّق ابنُ غلبون والدانيُّ الجواز به فالذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّه على صحَّته تقديرٌ مرجوحٌ؛ لأنَّ المعنى فيه مبنيٌّ على التقدير في لفظ الآية والزيادة عليه كما فسَّروه بقولهما: «قل هي للذين آمنوا ولغيرِهم في الحياة الدنيا، وهي خالصةٌ للمؤمنين يوم القيامة».

وهذا المعنى نفسُه تؤدِّيه ألفاظ الآية بنصِّها دون الحاجة لزيادةٍ ولا تقديرٍ، أو فصلها عن بعضها فيكون المعنى: قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة، فمفهوم المخالفة لهذه الجملة: أنَّ من لم يؤمن في الدنيا فلا ينال الطيبات يوم القيامة وإن نالها في الدنيا، وأنَّ الطيبات خالصةٌ في الآخرة لمن آمن في الحياة الدنيا، ولكنَّها في الدنيا لا تخلص للمؤمنين؛ لاشتراك غيرهم معهم ونَيْلِهم منها، فإذا صَحَّ ذلك فإنَّ حمل الآية على نصِّها المنزَّل أوْلى من حملها على الزيادة والتقدير، لأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير، ومتى تردد الأمرُ في تفسير القرآنِ بين الحذفِ وعدمهِ كانَ عدمُ الحذفِ أولى[1]. والله تعالى أعلم.

وأمَّا تفرُّد الجعبريِّ بجواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ لمن ينصب﴿خَالِصَةً﴾ فيمنعه أنَّ الحال في اللغة قيدٌ لصاحبها لا يجوز فصلها عنه عند القراءِ[2] ففي قواعد الوقف عندهم يمتنعُ فصلُ الحال عن صاحبها بوقفٍ، ولا يصحُّ ذلك عند النُّحاة كما نصَّ عليه سيبويه بقوله: «واعلم أنَّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيءٌ دون ما بعدها»[3]، يريد بذلك منع الفصل بين الحال وما تعمل فيه؛ لأنَّ قصد المتكلّم هو المعنى المترتِّب على الجزئين معاً، فمن وقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ

(١) انظر: (البحر المحيط ٣٩١/٨)، وقواعد التفسير (٣٦٢/١)
(٢) انظر: الإيضاح (١١٦/١، ١٣٢)، والزيادة والإحسان (٤٢٥/٣)
(٣) انظر: الكتاب (٣٩٢/١).

ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ لم يتمَّ له المعنى حتى يأتيَ بالحال: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، بل ربَّما أدَّى الوقفُ في ذلك إلى عكس المراد، وفي ذلك يقول القرطبي ـ رحمه الله تعالى ـ : «ولا يجوز الوقف على هذه القراءة على﴿ٱلدُّنْيَا﴾؛ لأنَّ ما بعده متعلّقٌ بقوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ حالٌ منه، بتقدير: قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة»[1].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الجامع لحكام القرآن (٩/٢١٠).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأعراف: ٤٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الواو من: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ بحذفها: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾، وأثبتها الباقون[١].

وحذفُ الواو في هذه الآية وإثباتُها سواءٌ لا يتغيّر به المعنى ولا يتعدَّد، سواءٌ في ذلك من جعل الواوَ للاستئناف أو جعلها للحال؛ لأنَّ الإعراب في الجملة بلا واوٍ محمولٌ على هذين الوجهين أيضاً[٢].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الموضع لم يختلف القرَّاء فيه كنظائره فيقولون بالوقف في قراءةٍ ويمنعونه على الأخرى، وأكثرهم لم يذكر أثر القراءة في الوقفِ، وأشار إليه **الهمذانيُّ**[٣] **والعمَّانيُّ**[٤] **والجعبريُّ**[٥].

وغاية ما اختاروه أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا﴾ في قراءة ابنِ عامرٍ ـ الذي يحذف الواو ـ أقوى وأتمُّ من الوقف في قراءة الباقين.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ استواء القراءتين في جواز الوقف وعدمِه؛ لاستواء إعرابهما ومعناهما[٦].

---

(١) انظر: النشر (٢٥٧).
(٢) انظر: الكشف (٤٦٤/١)، وشرح الهداية (٤٩٠)، والدر المصون (٣٢٥/٥).
(٣) انظر: الهادي (٣٤٨/٢).
(٤) انظر: (١٣٨/٢).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٢١٧).
(٦) انظر: الدر المصون (٣٢٥/٥).

٤ ـ **قوله تعالى:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ برفع الأسماء الأربعة كلِّها: **﴿وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾**، وقرأ الباقون بنصبها ومنهُ كسرُ التاء[(١)].

فقراءة ابنُ عامرٍ على الاستئناف والانقطاع مما سبق، والاسمُ الأوَّل فيها: **﴿وَالشَّمْسُ﴾** مبتدأ والخبرُ قوله تعالى: **﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾**، وقراءةُ الباقين تكون الواو فيها عاطفةً ﴿وَٱلشَّمْسَ﴾ على ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾، يعني: (خلق السمواتِ والأرضَ وخلقَ الشمسَ والقمرَ والنجومَ حالة كونها مسخَّراتٍ بأمره)، والكلامُ على ذلك متصلٌ حتى قوله: ﴿بِأَمْرِهِۦٓ﴾[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يثُبت بعضُ العلماءِ في أحكام وقف هذه الآية أثراً لاختلاف القراءات، ومَن أثبته فالوقفُ فيها عند قوله تعالى: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ إنَّما هو على قراءة ابنِ عامرٍ وحدَه؛ لانقطاع الكلام عند هذه الجملة وتجرّدها عمَّا بعدها، وفي قراءة غيرِه لا يوقفُ عند ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾؛ لأنَّ الوقف حينها سيكون فصلاً بين المعطوفات وهو ممنوعٌ منه اختياراً عند العلماء.

وهذا ما ذهب إليه **ابنُ غلبون**[(٣)] **والدانيُّ**[(٤)] **والسجاونديُّ**[(٥)]

---

(١) انظر: النشر (٢٥٩).
(٢) انظر: الكشف (٤٦٥/١)، وشرح الهداية (٤٩٢)، والدر المصون (٣٤٣/٥).
(٣) انظر: التذكرة (٣٤١/٢).
(٤) انظر: المكتفى (٢٧٢).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٢٠٥).

والهمذانيُّ[١] **والعمَّانيُّ**[٢].

ووافقهم **الجعبريُّ** في إثبات أثر اختلاف القراءات لكنَّه جعلَ الوقف تامًّا عند قوله تعالى: ﴿يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ لمن يقرأ لجمهور القرَّاء[٣]، وهذا الحكم يعود لاصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوف[٤]، ولكنَّ الوقف لابن عامرٍ أتمُّ عنده من الوقف على قراءة الباقين.

الموازنة والترجيح:

العلماء في هذه الآية ذهبوا إلى ثلاثة مذاهب:

١ ـ منهم من لم يرَ القراءاتِ مؤثرةً في الوقف فلم يذكر ذلك.

٢ ـ منهم من رأى لها أثراً فجعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ مشروطاً بقراءة ابن عامرٍ؛ وذلك لما في قراءته من معنى الاستئناف وانقطاع الكلام مما قبله.

٣ ـ منهم من رأى الوقف عند قوله تعالى: ﴿يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ جائزاً على القراءتين وهو في قراءة ابنِ عامرٍ أتمُّ وأوْلى.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقفَ عند قوله تعالى: ﴿يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ لا يكون إلَّا عند من يقرأ لابن عامرٍ، ويمتنع لمن قرأ لغيره؛ لئلَّا ينفصل بوقفه المعطوف عما عطف عليه.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الهادي (٢/٣٥١).
(٢) انظر: المرشد (٢/١٤١).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٢٢٠).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وصفحة (١٤٧) من هذ الكتاب.

٥ ـ قوله تعالى: ﴿أَوَ أَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾﴾ [الأعراف:٩٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء في حركة الواو من ﴿أَوَ أَمِنَ﴾؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفر وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ بواوٍ ساكنة: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾، والباقون بالفتح[(١)].

فمن فتح الواو فتقدير الفتح على أنَّ الآية ابتدأت بحرفين هما: همزة استفهام داخلةٌ على حرف العطف[(٢)]، وهو الواو إتباعاً للاستفهام السابق: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [الأعراف:٩٧].

ومن أسكنها كانت الياء عنده مصدَّرةً بحرف ﴿أَوْ﴾ وهو حرف عطفٍ مستقلٌّ قد يحتمل الإباحة كما حكاه القرطبي[(٣)]، والمعنى: (أوْ أمنوا هذه الضروب من العقوبات)، يعني: (إن أمنتم ضرباً منها لم تأمنوا الآخر).

ويجوز أن تكون ﴿أَوْ﴾ عاملةً عمل الواو تماماً بلا إباحةٍ أو شكٍّ أو تخييرٍ[(٤)]، فيكونَ المعنى: (أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهو نائمون وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضُحىً وهم يلعبون)، والعطف بـ«أوْ» معهودٌ في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النور:٦١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ﴾ [النور:٣١]، فمعناهما: (أن تأكلوا من بيوتكم وبيوت آبائكم)، (ولا يبدين زينتهنَّ إلَّا لبعولتهنَّ وآبائهنَّ).

---

(١) انظر: النشر (٢٦١).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/٣٦٠)، وشرح الهداية (٤٩٥)، والدر المصون (٥/٣٩٠).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/٢٨٩).

(٤) انظر: الأزهية في علم الحروف (١١٨).

وقيل: إنَّها ليست للعطف بل هي إضرابٌ عن الأوَّل لم يُبطل الثاني، وعملها عمل «أمْ» تماماً[١]، فجاءت منقطعةً تفيدُ الإضراب المتضمّن للاستفهام، مع استئناف كلام آخر كما هو الحالُ في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾[٢]، فإنَّ «أم» جاءت بمعنى الإضراب المتضمّن للاستفهام والتقدير: بل أله البنات[٣].

أثر القراءات في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿بَيَاتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾، ولم يفرّق بعض العلماء بين القراءتين في المعنى، فحملوهما على العطف وكان وصل الآيتين عندهم أولى من الوقف على رأسها الذي لا يتمُّ عليه المعنى؛ لئلَّا يكون في الوقف قطعٌ للمعطوف عن المعطوف عليه، وبذلك قال **ابنُ الأنباريِّ**[٤] **وأبو جعفر النحاس**[٥].

وذهب آخرون إلى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿بَيَاتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ يكون على القراءتين، ولم يجعلوا الوصل أولى منه أو يعلقوه بقراءةٍ دون أخرى، وبذلك قال **الدانيُّ**[٦] **والهمذانيُّ**[٧] **والعمَّانيُّ**[٨].

واختار **السجاونديُّ** تخصيص الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ بقراءة من يفتح الواو دون من يسكنها، فقال: «وقفٌ لمن قرأ: ﴿أَوَ أَمِنَ﴾

(١) انظر: شرح الهداية (٤٩٦).
(٢) سورة الطور: (٣٨ ـ ٣٩).
(٣) انظر: مغني اللبيب (٢٨٨/١ ـ ٢٨٩).
(٤) انظر: الإيضاح (٦٦١/٢).
(٥) انظر: القطع والائتناف (٣٣٨).
(٦) انظر: المكتفى (٢٧٤).
(٧) انظر: الهادي (٣٥٨/٢).
(٨) انظر: المرشد (١٤٦/٢).

بفتح الواو؛ لأنَّ الألف يكون للاستفهام، ومن سكَّن الواو فلا وقفَ له؛ لأنَّ ﴿أَوَ﴾ للعطف»[١].

الموازنة والترجيح:

عند النظر في أقوال العلماء نجدها تنحصر في ثلاثة أقوالٍ:

١ ـ قولٌ بعدم التفريق بين القراءات وأنَّ الوصل على القراءتين أوْلى وأتمُّ من العطف فلا يوقف عند ﴿وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ على إحداهما.

٢ ـ قولٌ بعدم التفريق بين القراءات، يجعل الوقف جائزاً على القراءتين، ولا يفضِّلُ الوصلَ أو يختاره عليه.

٣ ـ قولٌ بأنَّ الوقف إنَّما يختصُّ بمن فتح الواو ﴿أَوَ أَمِنَ﴾ دون من قرأها ساكنةً: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾؛ لئلا ينفصل المعطوف عن المعطوف عليه في قراءة الإسكان.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: مذهب من رأى الوصل أتمَّ وأوْلى من الوقف على رأس الآية في القراءتين؛ لأنَّ الآيتين لا تخلوان من ارتباطٍ ببعضهما على كلِّ التقديرات، وما علَّل به السجاونديُّ حكمَه في التفريق بين القراءتين قد يرد عليه أنَّ الاستفهام الثاني معطوفٌ على الأوَّل ومبنيٌّ عليه، فلا يخلو الواقفُ في القراءتين من فصلٍ بين المعطوفات، وهذا كلهُ فيما لو تمكَّنَ القارئُ من الإتيانِ على الآيتينِ بتمامهما، أمَّا إذا أعجزهُ النَّفَسُ فوقفهُ على رأسِ الآيةِ أولى من الوقفِ أثناء الآيةِ، لأنَّ رأسَ الآيةِ شبيهٌ بالاستئنافِ وإن كان معطوفاً لأنه عطفُ جملةٍ على جُملة. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) الوقف والابتداء (٢٠٧).

٦ ـ قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأعراف: ١٠٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿عَلَىٰٓ﴾؛ فقرأها نافعٌ حرفَ جرٍ مضافاً للمتكلّم ﴿عَلَيَّ﴾، وقرأها الباقون حرَف جرٍّ مجرداً ﴿عَلَىٰٓ﴾[(١)].

فمن شدَّد الياء فهي على وجهين:

١ ـ أنَّها بمعنى: (واجبٌ عليَّ ألَّا أقولَ على الله إلَّا الحقَّ).

٢ ـ أنَّ ﴿حَقِيقٌ﴾ نعتٌ لـ ﴿رَسُولٌ﴾ في الآية السابقةِ، وانتهى الكلام وتمَّ عندها، ثمَّ ابتدأ خطاباً آخر معناه: (عليَّ عدمُ قولِ غير الحقِّ).

ومن خفَّفها فله وجهان أيضاً:

١ ـ أنَّه حرفُ جرٍّ داخلٌ على الجملة والمعنى: (حريصٌ على أن لا أقول على الله إلَّا الحق).

٢ ـ أنَّ على هنا بمعنى الباء، والتقدير: (حقيقٌ بأن لا أقول على الله إلَّا الحقَّ)[(٢)]، وهذا معروفٌ عند العرب فإنَّهم يقولون: اركب على اسم الله، أي: باسم الله[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يتعرَّض بعض العلماء لذكر أثر اختلاف القراءتين في الوقف فجعلوهما سواءً في الحكم، وذهب **الهمذانيُّ**[(٤)] إلى أنَّ الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ هو

(١) انظر: النشر (٢٦١).

(٢) انظر: جامع البيان (١٣/٩ ـ ١٤)، وشرح الهداية (٤٩٦)، وكشف المشكلات (٤٧٣/١)، والبحر المحيط (٣٥٦/٤)، والدر المصون (٤٠٤/٥).

(٣) انظر: مغني اللبيب (٣٧٩/٢)، والجنى الداني (٤٧٨).

(٤) انظر: الهادي (٣٥٩/٢).

لمن يقرأ بالتخفيف: ﴿عَلَىَّ﴾، وأمَّا من قرأ بالتشديد: ﴿عَلَيَّ﴾ فلا وقف له على رأس الآية.

ووافقه **السجاونديُّ**[١] ولكنَّه جعل الوصل جائزاً لمن يقرأ بالتخفيف ﴿عَلَىَّ﴾ ولم يُلزم به، وعلى ذلك فوصل الآيتين ممتنعٌ لمن شدَّد ﴿عَلَيَّ﴾.

وذهب **الجعبري**[٢] إلى أنَّ من شدَّد ﴿عَلَيَّ﴾ فوقفه عند رأسِ الآية تامٌّ، ومن خفَّف ﴿عَلَىَّ﴾ فالوقفُ له أقلُّ مرتبةً فيكونُ كافياً.

قال الباقولي: «فمن شدَّد الياء وقف على ﴿حَقِيقٌ﴾، ويكون قوله: ﴿عَلَيَّ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ ابتداءً وخبراً، ومن قرأ ﴿عَلَىَّ أَن لَآ أَقُولَ﴾ فالمعنى: بأن لا أقول، فـ«على» بمعنى الباء»[٣].

الموازنة والترجيح:

عند النظر في أقوال العلماء نجدها لم تتجاوز ثلاثة أقوال:

١ ـ قولٌ بأنَّه لا فرق بين القراءتين يترتَّبُ عليه اختلاف الوقف أو منعه على إحداهما.

٢ ـ قولٌ بأنَّ وصل الآيتين لا يكون إلَّا لمن خفّف الياءَ من ﴿عَلَىَّ﴾.

٣ ـ قولٌ بأنَّ وصل الآيتين يجوز على القراءتين، وهو أوْلى لمن شدَّد الياء بمعنى: واجبٌ عليَّ.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ من خفَّف الياء فالوقف له جائزٌ وكذلك الوصل، وأمَّا من شدَّدها فحكم الوقفِ له على رأس الآية أو على ﴿حَقِيقٌ﴾ يتعلّق بالتقدير الإعرابيّ الذي تُحمل عليه القراءة، فمن يجعلها نعتاً لرسول، بمعنى: (إنِّي رسولٌ حقيقٌ من ربِّ العالمين) فلا يقف حتى يبلغ قوله: ﴿حَقِيقٌ﴾.

---

(١) انظر: الوقف والابتداء (٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٢٢٣)

(٣) كشف المشكلات (١/٤٧٣).

ومن يجعلها جملةً خبريةً معناها: (واجبٌ عليَّ ألَّا أقول على الله إلَّا الحقَّ)؛ فحكمه حكم القراءة الأخرى، وقفاً ووصلاً.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٧ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿١٤١﴾﴾ [الأعراف: ١٤١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾؛ فقرأ الجميع كذلك إلَّا ابنَ عامرٍ فإنَّه قرأ بحذف الياء والنون: **﴿أنجاكم﴾**[(١)].

فقراءة الجمهور مقدَّرةٌ بأنها استئنافٌ مسندٌ إلى الله تعالى بنون العظمة اللَّائقة به سبحانه، والمعنى: (واذكروا إذ أنجيناكم)، وأمَّا قراءة ابنِ عامرٍ فهو يُتبعُ فيها الفعل لما سبقه من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ [الأعراف:١٤٠]، والمعنى: (واذكروا إذ أنجاكم)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يتعرَّض لإثبات أثر القراءتين في منع الوقف إلَّا **ابنُ غلبون**[(٣)] **والدانيُّ**[(٤)] ـ رحمهما الله تعالى ـ وعلّلا إثبات الفرق بأنَّ من قرأ: **﴿وَإِذْ أَنجَاكُمْ﴾** بغير نونٍ ولا ياءٍ لا يقف عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ لأنَّه متصلٌ بما بعده من قوله: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم﴾ وجميعُ ذلك من كلام موسى ـ عليه السلام ـ وإخبارِه عن الله تعالى فلا يُقطع بعضُه من بعضٍ، خلافاً لمن أثبت الياء والنون وقرأ: ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾ فكلامُ موسى ـ عليه السلام ـ انتهى في هذه القراءة عند رأس الآية، وكان هذا استئنافاً من الله تعالى في الحديث بمنته على بني إسرائيل بالنجاة.

---

(١) انظر: النشر (٢٦٣).

(٢) انظر: شرح الهداية (٤٩٩)، والمحرَّر الوجيز (٣٧/٤)، والبحر المحيط (٣٧٨/٤)، والدر المصون (٤٤٦/٥).

(٣) انظر: التذكرة (٣٤٦/٢).

(٤) انظر: المكتفى (٢٧٥)

وأثبت **الجعبريُّ** الفرق دون أن يمنع الوقف على إحدى القراءتين، بل جعله تامًّا على قراءة: ﴿**أَنجَاكُم**﴾ وأتمَّ منهُ على قراءةِ ﴿أَنجَيْنَاكُمْ﴾[1].

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه ابنُ غلبون والدانيُّ من التفريق بين القراءات واختلاف الوقف بحسبها لما علَّلاه به من اتصال الكلامِ باتحاد جهة صدورِه في قراءةٍ وانقطاعه بتعدُّد الجهتين على القراءة الأخرى.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: وصف الاهتداء (٢٢٥).

٨ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢ ـ ١٧٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعلين: ﴿أَن تَقُولُوا۟﴾، و﴿أَوْ تَقُولُوٓا۟﴾؛ فقرأ الجميع بالخطاب إلَّا أبا عمرو البصري فقد قرأهما بياء الغيْبَة: ﴿أَن يَقُولُوٓا۟﴾، و﴿أَو يَقُولُوٓا۟﴾[1].

فمن قرأ بياء الغيبة فهو يُتبع الفعلين لضمائر الغيبة السابقة في الآية، وأمَّا من قرأ بتاء الخطاب فهو محمولٌ على وجهين:

١ ـ الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.

٢ ـ الردُّ على ضمير المخاطبين في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[2].

أثر القراءة في الوقف:

قال **أبو جعفر النحاس**[3]: إنَّ قراءة أبي عمرو لا يوقف فيها قبل آخر الآية التالية: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾﴾ [الأعراف: ١٧٤]؛ لأنَّ الكلام يتصل إليها، وأمَّا من قرأ بالتاء فالوقف له واجبٌ عند ﴿بَلَىٰ﴾؛ لأنَّ كلامَ بني آدم انتهى عند قولهم: ﴿بَلَىٰ﴾؛ ولأنَّ قول الله تعالى: ﴿شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟﴾ محكيٌّ عن الملائكة، فلذلك وجب الوقف.

ولم يتعرَّض سواه لتأثير القراءات في الوقف واختلافه بها، بل جعلوا الحكم في القراءتين واحداً، وتعلّق خلافهم بجملة ﴿شَهِدْنَآ﴾؛ فمن رآها

(١) انظر: النشر (٢٦٧).
(٢) انظر: شرح الهداية (٥٠٥ ـ ٥٠٦)، والدر المصون (٥/٥١٤).
(٣) انظر: القطع والائتناف(٣٤٤).

من مقول الملائكة جعل الوقف على﴿بَلَىٰ﴾، ومن رآها من مقول بني آدم جعل الوقف عليها.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: استواء القراءتين في حكم الوقف وعدم تأثير اختلافهما عليه؛ لأنَّ الآية الثانية معطوفةٌ على الأولى في الوجهين؛ ولأنَّ الوقف على﴿بَلَىٰ﴾أو﴿شَهِدْنَا﴾في الآية الأولى تستويان في حكمه، وعلى ذلك نصَّ الطبري بقوله: «والصواب من القول في ذلك أنَّهما قراءتان صحيحتا المعنى، متَّفقتَا التأويل، وإن اختلفت ألفاظهما؛ لأنَّ العرب تفعل ذلك في الحكاية، كما قال الله: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَاسِ﴾، و﴿لَيُبَيِّنُنَّهُ﴾ [الأعراف:١٧٨]»[1].

❁ ❁ ❁

(١) جامع البيان (١١٩/٩).

٩ ـ قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الأعراف: ١٨٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ على ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالنون وضم الراء، هي قراءة نافعٍ وأبي جعفر وابنِ كثير وأبي عمرو وابنِ عامرٍ.

٢ ـ ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ بالياء وسكون الرَّاء، وهي قراءة حمزة والكسائيِّ.

٣ ـ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء وضمِّ الراء، وقرأ بها الباقون[(١)].

فمن قرأ بالنون: ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾، أو بالياء: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ فهو على سبيل الاستئناف بتقدير: وهو يذرهم، أو نحن نذرهم.

وقال المهدوي[(٢)]: إنَّ من قرأ بالنون ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ فهو بنون التعظيم التفاتٌ من الغيبة في قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ﴾ إلى الخطاب، ومن قرأ بالياء: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ فهو تابعٌ للغَيْبَة قبله في قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ﴾.

وأمَّا قراءة الجزم فهي عطفٌ على محل قوله تعالى: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ والتقدير: (من يضلل الله يذرْه في طغيانه عامهاً)؛ لأنَّ الجملة جواب شرطٍ وحقُّها الجزم؛ ولذلك جُزمَ المعطوفُ عليها، وقيل: إنَّه جَزْمُ تخفيفٍ كاختلاسات[(٣)] أبي عمرو في راء: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٢٦٨).

(٢) هو: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، قرأ بالروايات على أبي عبدالله محمد بن سفيان، وأبي بكر أحمد بن محمد الميراثي، أخذ عنه غانم بن وليد المالقي، وأبو عبدالله الطرفي وغيرهما، وله تصانيف نافعة في تفسير القرآن والقراءات، توفي بعد عام: ٤٣٠هـ. انظر ترجمته في: غاية النهاية (٨٦/١)، معرفة القراء الكبار (٣٩٩/١).

(٣) قال الجعبري: «والاختلاسُ: الإتيانُ ببعضِ الحركةِ في الوصلِ، ويُرادفه إخفاءُ الحركةِ، وضدُّه إتمامُها». انظر: الجعبري ومنهجه في كنز المعاني (١٣١/٢).

(٤) انظر: شرح الهداية (٥٠٦)، وكشف المشكلات (٤٨٦)، والمرشد (١٦٣/٢)، والدر المصون (٥٢٧/٥ ـ ٥٢٨).

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[١] **وابنُ غلبون**[٢] **والدانيُّ**[٣] **والهمذانيُّ**[٤] إلى أنَّ القراءة بضمِّ الرَّاء يكون الوقف فيها حسناً على﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾، وإن كان الوقف لمن يقرأ بياء الغيبة أحسنَ ممن قرأ بالنون، وأمَّا من جزم الراء فلا وقفَ له؛ لأنَّه يعطف الفعل على محلّ جواب الشرط، فلا يفصل بوقفه بين المعطوف وما عُطف عليه.

ووافقهم **النحاسُ**[٥] **والسجاونديُّ**[٦] **والعمَّانيُّ**[٧]، ولكنَّهم لم يفرِّقوا بين النون والياء لمن يضمُّ الراء فأجازوا الوقف على الوجهين ومنعوه لمن جزم.

وأمَّا **الجعبريُّ** فجعل الوقف متجاذباً، وهو أتمُّ في قراءة الرفع من قراءة الجزم، وأتمُّ ـ أيضاً ـ في قراءة النون من في قراءة الياء[٨].

الموازنة والترجيح:

تتلخَّص أقوال العلماء في الآتي:

١ ـ اتفقوا على ترك الوقف لمن يجزم الراء؛ وذلك لمكان العطف.

٢ ـ اتفقوا على جواز الوقف لمن يضمُّ الراء على قراءتي الغَيْبَة والخطاب.

٣ ـ ذهب بعضهم إلى أنَّ الوقف لمن ضمَّ الراء يكون أحسن في قراءة النون منه في قراءة الياء.

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٦٧٢).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٣٤٩).
(٣) انظر: الهادي (٢/٣٧١).
(٤) انظر: المكتفى (٢٨١).
(٥) انظر: القطع والائتناف(٣٤٥).
(٦) انظر: الوقف والابتداء (٢١٤).
(٧) انظر: المرشد (٢/١٦٣).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٢٣١).

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقف على ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُمْ﴾ لا يمتنع إلَّا لمن يجزم الراء وحده، وأمَّا من ضمَّها فسيَّان في ذلك وجها القراءة بالتاء أو الياء؛ لما قرَّره العلماءُ من استوائهما في إفادة الاستئناف.

والله تعالى أعلم.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأنفال

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُوا۟ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ ۘ وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الأنفال: ١٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الهمزة من قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾؛ فقرأ بفتحها نافعٌ وأبو جعفر وابنُ عامرٍ وحفصٍ، وكسرها الباقون[١].

فمن كسر الهمزة فقراءته محمولةٌ على القطع والاستئناف، وأمَّا من قرأ بفتح الهمزة فله في ذلك أوجهٌ:

١ ـ العطف على ما قبلها من قوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ﴾ [الأنفال: ١٢]، والمعنى: (أنِّي معكم وأنِّي مع المؤمنين).

٢ ـ العطفُ على ما قبلها من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٨﴾﴾ [الأنفال: ١٨]، والمعنى: (ذلكم وأنَّ الله موهن كيد الكافرين وأنَّ الله مع المؤمنين).

٣ ـ أنَّها مفتوحةٌ على حذف لام العلّة، والأصل: (ولن تغني عنكم فئتكم شيئاً لكثرتها؛ ولأنَّ الله مع المؤمنين).

٤ ـ أنَّ الجملة خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (والأمر أنَّ الله مع المؤمنين)[٢].

---

(١) انظر: النشر (٢٧٤).

(٢) انظر: جامع البيان (٩/٢١٠)، وشرح الهداية (٥١١)، والمحرّر الوجيز (٤/١٦٠)، والدر المصون (٥/٥٨٨).

أثر القراءات في الوقف:

الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ يكون لمن كسر الهمزة؛ لأنّ الكلام السابق انقطع عندها وجاء ما بعدها مستأنفاً، وأمَّا من قرأ بفتح الهمزة فلا وقف له عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾؛ لأنَّه على كلِّ تقديراته متعلّقٌ بما سبقه ولا يخلو من إتباعٍ له فلا يقطع منه لغير ضرورةٍ، وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[١] **وابنُ غلبونَ**[٢] **والدانيُّ**[٣] **والهمذانيُّ**[٤] **والسجاونديُّ**[٥] **والعمَّانيُّ**[٦].

ووافقهم **النحاس** في مذهبهم، ولكنَّه زاد عليهم أنَّ في قراءة من يفتح الهمزة وجهاً من أوجه التقدير يسوغ معه الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ والبدء بالهمزة مفتوحةً ﴿وَأَنَّ﴾ على تقدير: (واعلموا أنَّ الله مع المؤمنين)، ونسب هذا التقدير للفراء[٧]، فقصر جواز البدء بأنَّ على إعماله[٨].

وأمَّا **الجعبريُّ** فجعله تامًّا لمن يفتح الهمزة وأتمَّ منه لمن يكسرها[٩].

الموازنة والترجيح:

ليس في أقوال العلماء ما يستلزم ترجيحاً فهم متفقون على أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ لا يكون إلَّا لمن كسر الهمزة؛ لأنَّ الكلام السابق انقطع عندها وجاء ما بعدها مستأنفاً، وأمَّا من قرأ بفتح الهمزة فلا

---

(١) انظر: الإيضاح (٦٨٣/٢).
(٢) انظر: التذكرة (٣٥٢/٢).
(٣) انظر: المكتفى (٢٨٥).
(٤) انظر: الهادي (٣٩٨/٢ ـ ٣٩٩).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٢١٧).
(٦) انظر: المرشد (١٧٠/٢).
(٧) لم أجد هذا القول للفراء في كتابه معاني القرآن.
(٨) انظر: القطع والائتناف (٣٥٠).
(٩) انظر: وصف الاهتداء (٢٣٦).

وقف له لاتصال الكلام بما قبله في كلّ تقديرٍ، وهذا هو الوجه الراجح إن شاء الله تعالى.

أمَّا ما ذهب إليه أبو جعفر النحاسُ والجعبريُّ ـ رحمهما الله تعالى ـ من جواز ذلك فالظاهر أنه يَرِدُ عليه أمران:

١ ـ أنَّ العرب تستقبح البدء بأنَّ الثقيلة مطلقاً[١].

٢ ـ أنَّ القراء يمنعون البدء بأنَّ المفتوحة في كلِّ القرآن، وهذا عندهم محلُّ إجماعٍ كما قال العمَّانيُّ: «والقرَّاء مجمعون على أنَّ الابتداء بأنَّ وبقوله: ﴿وَأَنَّ﴾ لا يجوز، ولا أعرف في القرآن موضعاً من هذا القبيل أجازوا الابتداء به»[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) نصَّ سيبويه في الكتاب (١٢٤/٣) بقوله: «واعلم أنَّه لا يحسن لـ«أنَّ» أن تلي «إنَّ» ولا «أنَّ»، كما قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة».

(٢) المرشد (١٦٩/٢).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنفال: ٥٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في همزة ﴿إِنَّهُمْ﴾؛ فكسرها الجميع إلَّا ابنَ عامرٍ فإنَّه قرأها بالفتح(١).

فمن قرأ بالكسر فهو على سبيل الاستئناف والابتداء بكلامٍ منقطعٍ عما قبله، ومن قرأ بفتح الهمزة فهو محمولٌ على حذف لام العلّة بتقدير: لأنَّهم لا يعجزون، ومعناه: (ولا تحسبنَّ الذين كفروا فاتوا؛ لأنَّهم لا يفوتون)(٢).

أثر القراءة في الوقف:

أثر اختلاف القراءة يظهر في الوقف عند ﴿سَبَقُوٓا۟﴾ فهو محلُّ وقفٍ لمن يكسر الهمزة؛ لأنَّه مستأنفٌ وكلامه غير متصلٍ بما سبقه.

أمَّا من يفتحها؛ وهو ابنُ عامرٍ فلا وقف له على ﴿سَبَقُوٓا۟﴾ إطلاقاً؛ لأنَّ جملة: ﴿إِنَّهُمْ﴾ لا تخلو من اتصالٍ بما سبقها على كلِّ تقديرٍ.

وإلى ذلك ذهب **النحاسُ**(٣) **وابنُ غلبونَ**(٤) **والدانيُّ**(٥)(٦) **والهمذاني**(٧) **والعمَّانيُّ**(٨).

---

(١) انظر: النشر (٢٧٦).
(٢) انظر: الكشف (٤٩٤/١)، وكشف المشكلات (٤٩٤/١)، والمحرَّر الوجيز (٢٢٤/٤)، والبحر المحيط (٥٠٦/٤).
(٣) انظر: القطع والائتناف٣٥٤).
(٤) انظر: التذكرة (٣٥٤/٢).
(٥) انظر: المكتفى (٢٨٧).
(٦) انظر: الوقف والابتداء (٢١٩).
(٧) انظر: الهادي (٤٠٥/٢)
(٨) انظر: المرشد (١٧٩/٢).

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ الوقف عند ﴿سَبَقُوٓاْ﴾ متجاذبٌ؛ فهو في قراءة الكسر أتمُّ من قراءة الفتح[١].

وبعض العلماء **كابنِ الأنباريِّ**[٢] لم يفرِّق بين القراءتين فجعل الوقف في كلتيهما على رأس الآية، والراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ للقراءتين أثراً في الوقف كما ذهب إليه أكثرهم معلِّلين ذلك بالتفريق بين معنى «إنَّ» و«أنَّ».

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: وصف الاهتداء (٢٣٩).

(٢) انظر: الإيضاح (٦٨٧/٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة التوبة

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ۚ زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَـٰلِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [التوبة: ٣٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿يُضِلُّ﴾ على أوجهٍ:

١ ـ ضَمُّ الياء وفتحُ الضاد ﴿يُضَلُّ﴾، وهي قراءة حمزة والكسائيّ وخلف وحفص.

٢ ـ ضمُّ الياء وكسر الضاد ﴿يُضِلُّ﴾، وهي قراءة يعقوب.

٣ ـ فتح الياء وكسر الضاد ﴿يَضِلُّ﴾، وهي قراءة الباقين[(١)].

فمن قرأ بضم الياء وفتح الضاد ﴿يُضَلُّ﴾ فعلى تقدير بناء الفعل للمجهول، ومعناه: (أنَّ الله تعالى يُضِلُّهم بهذا النسيء الذي أحدثوه، أو أنَّ سادةَ الكفار يُضِلُّون الكفَّار بالنسيء)، ومن قرأ بضمِّ الياء وكسر الضاد ﴿يُضِلُّ﴾ فمعناه: (يُضِلُّ الذين كفروا بالنسيء الناسَ)، ومن قرأ بفتح الياء وكسر الضاد، فمعناه: (أنَّ الذين كفروا يَضِلُّون بهذا النسيء الذي ابتدعوه)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الأثر المترتِّب على اختلاف القراءات يظهر في الوقف عند قوله

---

(١) انظر: النشر (٢٨٢).

(٢) انظر: جامع البيان (١٢٩/٩)، والموضح (٥٩٤/٢)، وشرح الهداية (٥١٩).

تعالى: ﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾؛ ففي قراءة ضمِّ الياء على وجهي الضاد ﴿يُضِلُّ﴾ و﴿يُضَلُّ﴾ يحسنُ الوقف عند قوله تعالى: ﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾؛ وذلك لأنَّ معنى الإضلال في القراءتين منقطعٌ عن الذين كفروا بمعنى: أنَّ مضلَّهم هم سادتُهم، أو النسيءُ، أو اللهُ تعالى عدلاً منهُ فيهم.

وأمَّا من فتح الياء ﴿يَضِلُّ﴾ فالمعنى: (أنَّ الذين ابتدعوا النسيء يَضِلُّون في أنفسهم بابتداعه)، فالضلال من فعلهم في أنفسهم، والكلام متصلٌ في وصفهم، والمعنى: (زادوا في الكفر فضلُّوا)، وهذا القول اختاره **العمَّانيُّ**، وقال فيه: «وهذا اعتبارٌ اعتبره بعض أهل المعاني، وهو حسنٌ، والله أعلم»[(١)].

وأمَّا **الهمذانيُّ**[(٢)] فجعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ جائزاً ولم يقيّده بقراءة دون الأخرى.

الموازنة والترجيح:

اتجاهات العلماء في الآية ثلاثة:

١ ـ إهمال ذكر أثر القراءات في الوقف؛ لعدم وجوده.

٢ ـ إجازةُ الوقف عند قوله تعالى: ﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ من غير التقييد بقراءةٍ.

٣ ـ منع الوقف عند قوله تعالى: ﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ لمن قرأ بفتح الياء ﴿يَضِلُّ﴾، واستحسانه للباقين.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ القراءات الثلاث لا أثر لاختلافها على الوقف في الآية؛ وسبب ذلك تقارب معانيها؛ ذلك أنَّ الضلال متعلّقٌ بهم سواءً كان من أنفسهم أو من غيرهم فيما قدَّر به العلماء الفاعلَ في المبنيِّ للمجهول، وعلى ذلك نصَّ الطبريُّ

(١) انظر: المرشد (٢/١٩٢).

(٢) انظر: الهادي (٢/٤١٧).

بقوله: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: هما قراءتان مشهورتان، قد قَرَأَتْ بكلٍّ واحدةٍ القرَّاءُ أهلُ العلم بالقرآن والمعرفة به، وهما متقاربتا المعنى؛ لأنَّ من أضلَّه اللهُ فهو ضالٌّ، ومن ضلَّ فبإضلال الله إيَّاهُ وخُذْلَانِه له ضلَّ»[1].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) جامع البيان (١٢٩/٩).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة: ٤٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الحركة على التاء من قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ﴾ فجعلوها ضمَّةً إلَّا يعقوب فإنَّه فتحها فقرأ: ﴿وَكَلِمَةَ اللهِ﴾[١].

فقراءة يعقوب جاءت على العطف بالواو على ما سبق، والمعنى: (جعل كلمةَ الذين كفروا السفلى، وجعل كلمةَ الله هي العليا)، وأمَّا قراءة الجمهور فإنَّها على الاستئناف بالواو حيث تمَّ الكلام السابق عند ﴿ٱلسُّفْلَىٰ﴾ ثمَّ استأنف خبراً جديداً بعد ذلك فقال: وكلمةُ الله هي العليا[٢].

أثر القراءة في الوقف:

من قرأ بقراءة الجمهور: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ فله أن يقف عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾؛ لانقطاع الكلام واستتمامه؛ ولأنَّ الرفع فيها على الابتداء، وأمَّا من قرأ ليعقوب بالنصب فإنَّه يمتنع له الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾؛ لأنَّها معطوفةٌ عليها، وقبيحٌ فصلها بالوقف، كما قاله **ابنُ الأنباريِّ**[٣] **واختاره، ووافقه فيه النحاس**[٤] **وابنُ غلبونَ**[٥] **والدانيُّ**[٦]

---

(١) انظر: النشر (٢٨٢).
(٢) انظر: الموضح (٢/٥٩٥)، والدر المصون (٦/٥٢).
(٣) انظر: الإيضاح (٢/٦٩٣).
(٤) انظر: القطع والائتناف (٣٦٢).
(٥) انظر: التذكرة (٢/٣٥٨).
(٦) انظر: المكتفى (٢٩٤).

والسجاونديُّ[١] **والعمَّانيُّ**[٢].

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ الوقفَ في قراءة الخفض تامٌّ، وهو عند من يرفع أتمُّ[٣].

وأمَّا **الهمذانيُّ** فقد جعل الوقف حسناً على القراءتين، ثمَّ حكى مذهبهم وأنَّه قيل بأنَّ من قرأ بالنصب لم يقف[٤].

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما اتفقوا عليه من اختصاص الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ بقراءة الجمهور على رفع التاء ﴿وَكَلِمَةُ﴾ وامتناعه لمن يقرأ بالنصب﴿وَكَلِمَةَ﴾، وما ذهب إليه الهمذانيُّ من استواء القراءتين في الوقف عند ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ والجعبريُّ من جعله الوقف تامًّا على قراءة يعقوب قد يَرِدُ عليه مخالفةُ ما اتفق عليه العلماء ومنعوه من عدم جواز الفصل بين النَّسق وما نُسِقَ عليه[٥]، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الوقف والابتداء (٢٢٣).
(٢) انظر: المرشد (١٩٣/٢).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٢٤٧).
(٤) انظر: الهادي (٤١٩/٢).
(٥) انظر: الإيضاح (١١٦/١) و المرشد (٣٠٨/١).

٣ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [التوبة: ٦١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾؛ فقرأها الجميع بالرفع إلَّا حمزة فإنَّه قرأ بالخفض ﴿وَرَحْمَةٍ﴾[(١)].

فقراءة الجمهور محمولة على عطف كلمة: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ على كلمة: ﴿أُذُنُ﴾ فيما سبق من قوله تعالى: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ﴾، والمعنى: (هو أذُن خيرٍ ورحمةٌ لكم)، وأمَّا قراءة حمزة فهي تُوَجَّه بالعطف على كلمة ﴿خَيْرٍ﴾، والمعنى: (قل هو أذن خيرٍ ورحمةٍ لكم)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يتأثَّر محلُّ الوقف بتعدُّد القراءات عند بعض العلماء في هذه الآية فيذكرَ اختلاف القرَّاء، وذكر **النحاس**[(٣)] اختلاف القراءتين وجعلهما سواءً يوقف فيهما عند قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ﴾ ولم يشر إلى اختلاف الوقف باختلاف القراءة إلَّا **الهمذانيُّ** ـ رحمه الله تعالى ـ إذ جعل الوقف عند ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ لمن يقرأ بالرفع ﴿وَرَحْمَةٌ﴾[(٤)].

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ اختلاف القراءتين لا أثر له في الوقف وإن تعدَّد به المعنى؛ لأنَّ كلمة ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ في القراءتين معطوفة على ما سبق، والوقف على كل حالٍ سينفصل به المعطوف عما عُطف عليه، وهذا ممتنع عند القرَّاء اختياراً[(٥)]. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: النشر (٢٨٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١٠/١٦٩)، والموضح (٢/٥٩٩)، وشرح الهداية (٥٢٠)، والبحر المحيط (٥/٦٥)، والدر المصون (٦/٧٤).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٣٦٤).

(٤) انظر: الهادي (٢/٤٢٢).

(٥) انظر: الإيضاح (١/١١٦) و المرشد (١/٣٠٨):

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [التوبة: ١٠٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في إثبات الواو أوَّل هذه الآية؛ فأثبتها الجميع إلَّا نافعاً وأبا جعفر وابنَ عامرٍ فقد حذفت من مصاحفهم وقرؤوها: ﴿**الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا**﴾[1].

فمن أثبت الواو فهي عنده على العطف على قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ﴾ [التوبة:٦١]، والمعنى: (ومنهم الذين يؤذون النبي ومنهم الذين اتخذوا مسجداً ضراراً)، وقيل: الواو للاستئناف[2]، ومَن حذفها فهو على أنَّ جملة: ﴿**الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا**﴾ مبتدأٌ، وفي خبرها أقوال:

١ ـ أنَّه محذوف مقدَّرٌ بـ«مُعذَّبُون»، أو يعذّبهم الله وينتقم منهم.

٢ ـ أنَّ الخبر قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾ [التوبة:١٠٩] والعائد فيه مقدَّرٌ بـ: (مِنْهُمْ).

٣ ـ أنَّ الخبر قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟﴾ [التوبة:١١٠].

٤ ـ أنَّ الخبر قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة:١٠٨].

ونصَّ السمين الحلبي على أنَّ قراءة إثبات الواو فيها هذه الأوجه أيضاً إذا أعربت واوُها استئنافيةً[3].

---

(١) انظر: النشر (٢٨٥)

(٢) انظر: معاني القرآن للكسائي (١٥٧).

(٣) انظر: كشف المشكلات (٥٠٤)، والموضح (٦٠٥/٢)، والمحرَّر الوجيز (٤٠٣/٤)،والبحر المحيط (١٠٢/٥)، والدر المصون (١١٩/٦)، والجامع لأحكام القرآن (٣٧٠/١٠).

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٦]، وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى عدم التفريق بين الوقف فجعلوه واحداً على رأس الآيةِ في القراءتين كلتيهما دون تفضيله في واحدة على الأخرى، وفرق آخرون بين القراءتين كما قال أبو جعفر النحاس: «والتمام ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ على قراءة من قرأ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بغير واوٍ، ومن قرأ بقراءة الكوفيِّين: ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ بمعنى: ومنهم الذين، أو ممن ذُكر الذين، وسيبويه يقدِّر مثل هذا: وفيما نقصُّ عليكم، فيكون ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ قطعاً كافياً على هذه التقديرات»[(١)].

ووافق **الدانيُّ**[(٢)] أبا جعفرٍ في الوقف على رأس الآية لمن يقرأ بكلتا القراءتين مع كونه في قراءة الحذف أتمَّ وأولى.

وذهب **العمَّانيُّ** إلى أنَّ قراءة الحذف يكون الوقف على ما قبلها تامًّا؛ وذلك لأنَّها محمولة على الابتداء فالكلام قبلها منقطع عنها، وأمَّا من أثبت الواو فالوقف له تامٌّ كذلك؛ لأنَّه عطف جملةٍ على جملةٍ فأشبه استئناف الكلام الجديد[(٣)].

الموازنة والترجيح:

انتهت أقوال العلماء في الآية إلى التالي:

١ ـ أنَّ رأس الآية وقفٌ على القراءتين، ولكنَّه في قراءة حذف الواو أتمُّ وأوْلى من الوقف في قراءة من يثبتها.

٢ ـ أنَّه لا أثر لاختلاف القراءات على الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، فهو وقفٌ تامٌّ على القراءتين.

---

(١) القطع والائتناف (٣٦٧).
(٢) انظر: المكتفى (٢٩٨).
(٣) انظر: المرشد (٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤).

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقف على رأس الآية تامٌّ على القراءتين، وما علّل به بعض العلماء التفريق بين القراءتين بالعطف يجاب عنه بأنَّ عطف الجملة على الجملة لا يلزم منه اتصالهما ليتمَّ به المعنى كما هو الحال في عطف المفرد على المفرد؛ وذلك لأنَّ المفرد وحدَه إذا فُصل عن المعطوف عليه لا يتمُّ به معنى ولا يحسنُ السكوت عليه، بخلاف الجملة فإنَّه تؤدّي معنىً مستقلّاً سواءً عطفت على جملةٍ سابقةٍ أو استقلّت بذاتها فصارت على ذلك شبيهةً بالاستئناف[1].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: المرشد (١/٤٤٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

٥ ـ قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٦﴾﴾ [التوبة:١٢٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿يَرَوْنَ﴾؛ فقرأه الجميع بالغيب إلَّا حمزة ويعقوب فإنَّهما قرآه بالخطاب ﴿تَرَوْنَ﴾[(١)].

فقراءة الجمهور يكون الضمير فيها عائداً على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [التوبة:١٢٥] وهو استفهام توبيخ لهم، وقراءة حمزة ويعقوب محمولةٌ على أنَّها خطابٌ من الله تعالى للنبي ـ ﷺ ـ وأمَّته، والمعنى: (أولا ترون أيها المؤمنون)[(٢)].

أثر القراءات في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة:١٢٥]، فذهب بعض العلماء؛ **كالعمَّانيِّ**[(٣)] **وغيرِه إلى أن لا أثر للقراءات في الوقف، وذهب آخرون إلى وجوده فقال ابنُ غلبون** ـ رحمه الله تعالى ـ: «فمن قرأ بالياء كُره له أن يبتدئ به؛ لأنَّه راجعٌ إلى الكفار فهو متعلّقٌ بهم، ومن قرأ بالتاء ابتدأ به؛ لأنَّه استئنافُ خطابٍ فهو منقطعٌ مما قبله من الإخبار عن المنافقين»[(٤)]، ووافقه على هذا التفريق **الدانيُّ**[(٥)].

أمَّا **الهمذانيُّ**[(٦)] فأجاز الوقف على القراءتين وجعله في قراءة

(١) انظر: النشر (٢٨٧).
(٢) انظر: جامع البيان (٧٣/١١)، وشرح الهداية (٥٢٣)، وحجة القراءات (٣٢٦)، والموضح (٦٠٩/٢)، والبحر المحيط (١١٩/٥)، والدر المصون (١٤١/٦)، والجامع لأحكام القرآن (٤٣٧/١٠).
(٣) انظر: ٢٠٨.
(٤) انظر: التذكرة (٣٦١/٢).
(٥) انظر: المكتفى (٣٠٠).
(٦) انظر: الهادي (٤٣٦/٢).

الخطاب أقوى من قراءة الغيب، وذهب **النحاس** إلى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ الواو في قوله تعالى: ﴿أَوَلَا﴾ واو عطفٍ، ولم يقيِّد ذلك بقراءةٍ[1].

الموازنة والترجيح:

تتلخَّص أقوال العلماء فيما يلي:

١ ـ لا أثر لاختلاف القراءات في الوقف، ومحلُّه في القراءتين رأس الآية.

٢ ـ لا أثر لاختلاف القراءات في الوقف، ولا يتمُّ في القراءتين على رأس الآية.

٣ ـ أنَّ للقراءات تأثيرا في الوقف يتحصَّل في منع الوقف لمن قرأ بالياء وجوازه لمن قرأ بالتاء.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقف على رأس الآية تستوي فيه القراءتان، أمَّا قراءة الخطاب فلمعنى انقطاع السياق من الغيبة للخطاب، وأمَّا قراءة الغَيْبَة؛ فلأنَّ اتصال القراءة إلى آخر الآية الثانية فيه مشقَّةٌ قد تضطر القارئ للإخلال بالأحكام، أو الوقف وسط الآية الثانية وما فيها وقفٌ؛ فلذلك كان له الوقف على رأس الآية دفعاً لذلك الإخلال ولمراعاة انقطاع النفس.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: القطع والائتناف (٣٧٠ ـ ٣٧١).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة يونس

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ ۚ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٤﴾﴾ [يونس: ٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في همزة ﴿إِنَّهُ﴾؛ فقرأها الجميع مكسورةً إلَّا أبا جعفر فإنَّه فتحها[(١)].

فمن كسرها فهو على الاستئناف وانقطاع الكلام عمَّا قبله، وأمَّا من فتح الهمزة فله أوجهٌ:

١ ـ أنَّها مسبوقة بحرف اللَّام المحذوف، والمعنى: (لأنَّه يبدأ الخلق ثمَّ يعيده).

٢ ـ أنَّ الجملة في موضع نصبٍ، والمعنى: (وعدكم أنَّه يبدأ الخلق ثمَّ يعيده).

٣ ـ أنَّها فاعلٌ لما نصب ﴿حَقًّا﴾ ، والمعنى: (حقَّ حقًّا بدء الخلق ثمَّ إعادتُه).

٤ ـ أنَّها في موضع نصبٍ بتقدير: (أَحَقُّ أنَّه يبدأ الخلقَ ثُمَّ يعيدهُ)[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٢٨٨).

(٢) انظر: جامع البيان (٨٥/١١)، والمحتسب (٣٠٧/١)، ومعاني القرآن للزجاج (٧/٣)، ومعاني القرآن للفرَّاء (٤٥٧/١)، والمحرَّر الوجيز (٤٤٩/٤)، والجامع لأحكام القرآن (٤٥٣/١٠)، والدر المصون (١٤٨/٦ ـ ١٤٩).

أثر الوقف في القراءة:

أثر اختلاف القراءة على الوقف في هذه الآية تحصَّل عند الوقف على قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾؛ فمن قرأ بكسر الهمزة: ﴿إِنَّهُۥ﴾ فله أن يقف ويبتدئ بهمزةٍ مكسورةٍ، وأمَّا من فتح الهمزة فلا وقف له عند قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾، وبهذا قال **ابنُ الأنباريِّ**(١) **وأبو جعفر النحاس**(٢) **والسجاونديُّ**(٣) **والهمذانيُّ**(٤) **والعمَّانيُّ**(٥).

ويمتنع عند **العماني** الوقفُ من غير ضرورةٍ عند قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ في قراءة من يكسر الهمزة إنْ قدَّرها بالمجيء بعد القسم على معنى: (بحقٍّ إنَّه يبدأ الخلق ثم يعيدهُ).

وأمَّا **الجعبريُّ** فقد جعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ صالحاً على القراءتين، وجعله في قراءة الكسر أحسن منه لمن يفتح الهمزة(٦).

وزاد **ابنُ الأنباريِّ والهمذانيُّ** أنَّ من فتح الهمزة فوقفه عند قوله: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ ثمَّ يبتدئ ﴿حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾.

الموازنة والترجيح:

حاصل ما أفادته أقوال العلماء يجتمع في الآتي:

١ ـ اتفق العلماء على أنَّ من كسر الهمزة فله أن يقف عند قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾، وأمَّا من يفتحها فلا وقف له عند قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾.

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٠٢).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٣٧٢).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٢٢٨).
(٤) انظر: الهادي (٢/٤٣٧ ـ ٤٣٨).
(٥) انظر: المرشد (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠).
(٦) انظر: وصف الاهتداء (٢٥٨).

٢ ـ لم يُجز الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ في قراءة الفتح إلَّا الجعبريُّ وإن كان يراه مفضولاً في جانب من يكسر.

٣ ـ يمتنع في قراءة كسر الهمزة جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ إذا قُدِّر جواب قسمٍ على معنى: (بحقٍّ إنَّه يبدأ الخلق ثمَّ يعيدهُ).

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما اتفقوا عليه من اختصاص الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ بقراءة كسر الهمزة وامتناعه في قراءة الفتح؛ وذلك لأنَّ من يكسر الهمزة فقراءته تحمل على انقطاع السياق عما سبق واستئناف كلام جديدٍ، خلافاً لمن يفتح الهمزة؛ وذلك لأنَّها في سائر التقديرات التي قالَ بها العلماء متعلَّقةٌ بما قبلها فلا يسوغ أن تُفصل مما سبقها على وجه الاختيار.

وما تفرَّد به الجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ من جواز الوقف على قراءة من يفتح الهمزة، قد يَرِدُ عليه الاتفاق بين أهل العربية والإقراءِ على منع الوقف مطلقاً قبل الهمزة المفتوحة؛ لأنَّها لا تخلو عندهم من تعلّقٍ بما سبقها، وهذا ما جعل العرب تستقبحُ البدء بأنَّ الثقيلة مطلقاً[1]، والقرَّاء يمنعونه إجماعاً[2].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) نصَّ عليه سيبويه في الكتاب (٣/١٢٤).

(٢) انظر: المرشد (٢/١٦٩).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾﴾ [يونس: ٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿يُفَصِّلُ﴾؛ فقرأه ابنُ كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص بالياء، وقرأه الباقون بالنون ﴿نُفَصِّلُ﴾[(١)].

ومردُّ الضمير في القراءتين إلى الله تعالى؛ ففي قراءة الياء يُحمل الضمير على العوْدِ لما سبقه من قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ فالله هو الذي خلق ذلك بالحقّ وهو الذي يفصّل الآيات، وكذلك من قرأ بالنون فالضمير عنده عائدٌ على الله تعالى فيما سبق من قوله تعالى عن نفسه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، والمعنى: (ونحن نفصل الآيات)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

من قرأ الفعل بالنون فإنَّ الضمائر في الآية تتبدَّل على سبيل الالتفات من الغَيْبَةِ عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ إلى الخطاب في قوله: ﴿نُفَصِّلُ﴾؛ ولذلك كان له أن يقفَ عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ ثمَّ يستأنف ﴿نُفَصِّلُ الآيَاتِ﴾، خلافاً لمن كانت قراءته بياء الغَيْبَة فالكلامُ بالنسبة إليه متصلٌ والضمائرُ متحدةٌ في معنى الغيبة فلا يقف قبل رأس الآية: ﴿يَعْلَمُونَ﴾، وهذا قول **ابنِ الأنباريِّ**[(٣)] **والنحاس**[(٤)] **وابنِ غلبون**[(٥)]

---

(١) انظر: النشر (٢٨٨).

(٢) انظر: الكشف (١/٥١٣ ـ ٥١٤)، وحجة القراءات (٣٢٨)، وشرح الهداية (٥٢٤)، والموضح (٢/٦١٥).،

(٣) انظر: الإيضاح (٢/٧٠٣ ـ ٧٠٤).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٣٧٣).

(٥) انظر: التذكرة (٢/٣٦٢).

والدانيِّ[١] والهمذانيِّ[٢] والسجاوندي[٣].

أمَّا العمَّانيُّ[٤] والجعبريُّ[٥] فيريان الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ على القراءتين كلتيهما، ولكنَّهما يفضِّلانه في قراءة النون على القراءة الأخرى، وهو عندهما أوْلى.

الموازنة والترجيح:

لم تتجاوز أقوال العلماء في الآية قولين:

١ ـ اختصاص الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ بمن يقرأ الفعل ﴿نُفَصِّلُ﴾ بالنون.

٢ ـ جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ على القراءتين مع تفضيله في قراءة من يقرأ بالنون.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ من قرأ بالنون فله ـ وحده ـ أن يقف عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ دون من يقرأ الفعل بالياء.

وأمَّا ما ذهب إليه العمَّاني والجعبريُّ ـ رحمهما الله تعالى ـ من جواز هذا الوقف في قراءة الياء ﴿يُفَصِّلُ﴾ ـ وإن فضَّلا عليها قراءة النون ـ فهو محلُّ نظرٍ؛ لأنَّ الآية متصلةُ السياق ومتَّحدةُ الضمائر، وكلُّها في سياقِ الامتنان بالإخبارِ عن الله تعالى الذي جعل الشمس ضياءً والقمرَ نوراً وهو يفصِّل الآيات لقومٍ يعلمون، فهذا السياق في تعداد المنن يمثلُ جهةً جامعةً ويفيدُ التشريك بينَ هذه الجُمل وإن لم تنعطف على بعضها بحرف عطفٍ،

(١) انظر: المكتفى (٣٠٣ ـ ٣٠٤).
(٢) انظر: الهادي (٢/٤٣٩).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٢٢٨).
(٤) انظر: المرشد (٢/٢١٠).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٢٥٨).

وهذا من كمال الاتصال عند أهل البلاغة فلا يسع معه الفصل[١]، خلافاً لمن يقرأ أوَّل الآية بالغَيْبَة ثمَّ يلتفت بالضمير آخرها إلى الخطاب فيقرأ: ﴿نُفَصِّلُ﴾ فإنَّ السياق اختلف من إخبارٍ عن الله تعالى بواسطة غيره إلى إخبارِه هو عن نفسه بالمباشرة ﴿نُفَصِّلُ الآيَاتِ﴾ وبين الإخبارَين فرقٌ[٢].

والله تعالى أعلم

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١١٩).

(٢) انظر: معاني القراءات للأزهري (٣٩/٢).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يونس:١٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء ـ رحمهم الله تعالى ـ في قوله سبحانه: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾؛ فقرأ الجميع باللَّام النافية إلَّا قنبلاً فإنَّه قرأ بلامٍ حذَف منها الألف ﴿وَلَأَدْرَاكُم﴾[١].

فأمَّا قراءة الجمهور فهي بلام النفي والجملةُ بعدها معطوفةٌ على ما سبق من قوله: ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾، والمعنى: (لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أعلمَكم به)، وأمَّا من أسقط الألف عن اللَّام: ﴿وَلَأَدْرَاكُم﴾ فقد صارت اللَّام له توكيداً لجواب ﴿لَوْ﴾، والمعنى: (ولو شاء الله لأعلمكم به قبل إتياني من غير أن أتلوه عليكم)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

لم ير أكثر العلماء لاختلاف القراءتين أثراً في جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾، بينما ذهب بعضهم إلى جواز ذلك مختصًّا بمن يقرأ لقنبل، وعلّلوه بأنَّ قراءة الجماعة تكون جملةُ النفي فيها معطوفةً على جملة النفي الأولى ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ فلا يُفصل بين المعطوف وما عُطِفَ عليه بهذا الوقف، خلافاً لقراءة إسقاط الألف فهي استئنافُ إخبارٍ بإيقاع الدِّراية لهم من الله تعالى، فانقطعت بذلك الجملة عن النفي السابق لها، وعلى ذلك نصَّ **ابنُ غلبون**[٣] **والدانيُّ**[٤].

---

(١) انظر: النشر (٢٨٨).

(٢) انظر: الكشف (٥١٤/١)، والمحرَّر الوجيز (٤٦١/٤)، وشرح الهداية (٥٢٥)، والموضح (٦١٦/٢)، وكشف المشكلات (٥٠٧/١)، والبحر المحيط (١٣٧/٥).

(٣) انظر: التذكرة (٣٦٣/٢).

(٤) انظر: المكتفى (٣٠٤).

وعدَّ **الجعبريُّ** الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ وقفاً متجاذباً، وهو على قراءة قنبل أتمُّ من غيرها[1].

الموازنة والترجيح:

ليس بين الأقوال ما يستلزم ترجيحاً، فهما قولان متفقان، زاد أحدُهما على الآخر جوازَ الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ في الوجه الآخر للكلمة ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ وهي قراءة الجمهور.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بعدم اعتبار تأثير القراءة في الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾، وأنَّه ليس بمحلّ وقفٍ في القراءتين؛ وذلك لأنَّ القراءتين اللَّتين ثبتت بهما الكلمة لا تنفكَّان عن عطفٍ وتعلُّقٍ بأوَّل الآية، ففي قراءة الجمهور: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ جملة النفي تابعةٌ للنفي الأوَّل: ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾، وفي قراءة قنبل: ﴿وَلَأَدْرَاكُم﴾ جاءت الجملة جواب ﴿لَوْ﴾ مؤكّداً باللَّام فهي ـ أيضاً ـ تتبع الجواب الأوَّل ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ والكلامُ متصلٌ كلُّه ومتّحدةٌ ضمائره في كلمات: «تلوته» و«به» و«قبله» فثلاثتُها عائدةٌ على القرآن الكريم ولا وجه لفصل بعضها عن بعضٍ بالوقف عليه دون تاليه.

وما علّل به ابنُ غلبون والدانيُّ ـ رحمهما الله تعالى ـ قولهما: من أنَّ قراءة قنبلٍ ينقطع فيها السياق من النفي إلى الإخبار قد يَرِدُ عليه أنَّ الجملة وإن انقطعت من الإتباع للنفي إلَّا أنَّها لم تنفكّ عن الإتباع لجواب «لو» فهي معطوفةٌ عليه.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: وصف الاهتداء (٢٦٠).

٤ ـ **قوله تعالى:** ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [يونس: ٢٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في العين من قوله تعالى: ﴿مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾؛ فقرأها الجميع بالرفع **﴿مَّتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾** إلَّا حفصاً فإنَّه يقرأ بالنصب[(١)].

وقراءة الرفع تحتمل وجهين:

١ ـ أنَّها خبرٌ لجملة: ﴿بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾، والمعنى: (بغيكم على أنفسكم متاعُ الحياة الدنيا).

٢ ـ أنَّها خبر مبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (بغيكم على أنفسكم) يعني: عائدٌ عليكم، وانتهى الكلام عند ذلك، ثم قال: (هو) أو (ذلك متاعُ الحياة الدنيا).

أمَّا قراءة حفصٍ بنصب **﴿مَّتَاعَ﴾** فتحتمل أوجهاً:

١ ـ أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مُضمرٍ، والتقدير: (تبغون متاعَ الحياةِ الدنيا).

٢ ـ أنَّها منصوبةٌ بالمصدر الذي عمِل عمَل الفعل، والتقدير: (بغيكم متاعَ الحياة الدنيا محذورٌ).

٣ ـ أنَّها منصوبةٌ على المصدر، فيكون الكلام تمَّ على قوله تعالى: ﴿بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ ثم استأنف فقال: **﴿مَّتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾**، يعني: (تُمتَّعون متاع الحياة الدنيا).

٤ ـ أنَّها منصوبةٌ على الحالية، والمعنى: (إنَّما بغيكم على أنفسكم حالة كونِه متاع الحياة الدنيا)[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٢٩٠).

(٢) انظر: جامع البيان (١٠١/١١)، والمحرَّر الوجيز (٤٦٩/٤)، والكشف (٥١٦/١)، والموضح (٦٢٠/٢ ـ ٦٢١)، وشرح الهداية (٥٢٦)، والدر المصون (١٧٤/٦ ـ ١٧٥)، والجامع لأحكام القرآن (٤٧٦/١٠).

أثر القراءة في الوقف:

ذكر **ابنُ الأنباريِّ** أنَّ الأوجه في الوقف ثلاثةٌ:

١ ـ أن تكون كلمة: ﴿مَّتَٰعُ﴾ مرفوعةً بمبتدأ محذوفٍ مقدَّرٍ بـ: ذلك، فعلى هذا يحسُن الوقفُ عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾.

٢ ـ أن تكون كلمة: ﴿مَّتَٰعُ﴾ رافعةً كلمة: ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ على معنى: إنَّما متاع الحياة الدنيا بغيكم على أنفسكم،وعلى هذا لا وقف عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾.

٣ ـ أنَّ قراءة النَّصب يحسنُ فيها الوقفُ عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ دون تقييده بتقديرٍ، ولكنَّ الوقف في قراءة الرفع على الوجه الأوَّلِ أحسنُ منه[١].

ووافقه **أبو جعفر النحاس**[٢] **وابنُ غلبون**[٣] **والدانيُّ**[٤] **والسجاونديُّ**[٥] **والهمذانيُّ**[٦] **والعمَّانيُّ**[٧] **والجعبريُّ**[٨] في أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ في قراءة الرفع مقيّدٌ بإعمال تقدير كلمة: ﴿مَّتَٰعُ﴾ خبراً لمبتدأ محذوفٍ مقدَّرٍ بـ: ذلك، وعلى ذلك يكون هذا القيد محلَّ اتفاقٍ بينهم.

أمَّا من قرأ لحفصٍ فلم يذْكر له **النحاس** وقفاً، ومنعه **ابنُ غلبون** مطلقاً من الوقف عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ وتبعه على ذلك **الدانيُّ والسجاونديُّ**.

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٠٥).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٣٧٥).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٣٦٤).
(٤) انظر: المكتفى (٣٠٥).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٢٣١).
(٦) انظر: الهادي (٢/٤٤٢).
(٧) انظر: المرشد (٢/٢١٤).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٢٦١).

وذهب **الهمذانيُّ** إلى أنَّ من يقرأ لحفصٍ فهو بالخيار، إن شاء وقف عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾، وإن شاء وصل.

وقيَّد **العمَّانيُّ** الوقف لحفصٍ بإعمال تقدير النصب بالمصدر على معنى: تُمتعون متاع الحياة الدنيا.

ورآه **الجعبريُّ** وقفاً كافياً لا يتقيَّد تقديرٍ.

الموازنة والترجيح:

تتلخَّص أقوال العلماء فيما يلي:

١ ـ اتفقوا على أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ في قراءة الرفع مقيَّدٌ بإعمال تقدير كلمة: ﴿مَّتَٰعُ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف مقدَّرٍ بـ: ذلك.

واختلفوا في قراءة حفصٍ على أوجهٍ:

١ ـ منعُ الوقف له عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾.

٢ ـ التخييرُ لمن يقرأ له بين الوقف عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾أو وصله بما بعده.

٣ ـ تقييدُ جواز الوقف له عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ بإعمال التقدير الذي تُنصب فيه كلمة: ﴿مَّتَٰعَ﴾ بالمصدر؛ لأنَّ الكلام يتمُّ قبلها بالمبتدأ والخبر، وتكون هي وما نصَبَها في موضع استئنافٍ.

والذي يترجَّح من هذه الأقوال ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: التوسط بين من منَع بإطلاقٍ ومن أجاز بإطلاقٍ؛ وذلك بترجيح ما اختاره العمَّانيُّ من تخصيص جواز الوقف لحفصٍ عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ بإعمال التقدير الذي تنتصب معه كلمة: ﴿مَّتَٰعَ﴾ بالمصدر؛ وذلك لما في هذا التقدير من انقطاع أوَّل الآية عن آخرها لمعنى الاستئناف الذي يفيده.

وهذا القول لا إيراد عليه لمن منع الوقف مطلقاً؛ لما فيه من إثبات استئناف الجملة وعدم اتصالها بأوَّل الآية، ولا إيراد عليه لمن أطلق

الجواز؛ لأنَّ سائر التوجيهات في قراءة النصب لا تخلو فيها كلمة: ﴿مَّتَاعَ﴾ من تعلُّقٍ وإتْباعٍ لما قبلها، مما لا يسوغ معه القول بجواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ في وجهٍ خلا هذا الوجه الذي ذكره العمَّانيُّ وعلَّق به الجواز.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٥ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس: ٥٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء في هذه الآية على أوجهٍ:

١ ـ القراءة بالخطاب في الفعلين: ﴿**فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ**﴾ وهذه رواية رويس.

٢ ـ القراءة بياء الغَيْبَة في الأوَّل وتاء الخطاب في الثاني: ﴿**فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ**﴾، وهذه قراءة ابنِ عامرٍ وأبي جعفر.

٣ ـ القراءة بياء الغَيْبَة في الفعلين: ﴿فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾، وهذه قراءة الباقين[١].

فمن قرأ الفعلين بالياء فهو على أنَّ الضمير في الفعل «يفرحوا» مَرَدُّه إلى المؤمنين في خاتمة الآية السابقة: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، فهو أمرٌ من الله تعالى بأن يفرحوا بما امتنَّ الله عليهم به من الإسلام، وأمَّا الضمير في: «يجمعون» فيعود على الكفار، والمعنى: (أنَّ ما أوتيَه المسلمون من الهداية خيرٌ مما يجمعه الكفار من حطام الدنيا).

وأمَّا من قرأ الفعلين بالتاء فله وجهان:

١ ـ أنَّه راعى ما سبق من خطاب جميع الناس بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧].

٢ ـ أنَّ الضمير في الفعلين عائدٌ إلى الكفار على تقدير: (ولو كنتم مؤمنين لكان فرحُكم بالإسلام والإيمان خيراً مما تجمعون من دنياكم).

ومن خالف بين الفعلين فقرأ الأوَّل بالغَيْبَة والثاني بالخطاب فهو على تقدير: (فليفرحِ المؤمنون فهو خيرٌ مما تجمعون أيُّها المخاطبون)[٢].

---

(١) انظر: النشر (٢٩٦ ـ ٢٩٧).

(٢) انظر: الكشف (١/٥٢٠)، والموضح (٢/٦٢٨ ـ ٦٢٩)، وشرح الهداية (٥٢٨ ـ ٥٢٩).

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف بين القرَّاء لم يتعرَّض له من العلماء إلَّا **الهمذانيُّ والجعبريُّ** ولم ير سواهما فرقاً بين القراءات في الوقف.

أمَّا **الهمذانيُّ** فقد جعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ حسناً لمن خالف بين الضمائر فقرأ الأوَّل بالياء والثاني بالتاء ﴿**فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ**﴾ على قراءة ابن عامر وأبي جعفر، ومنع الوقف في غير ذلك من الأوجه كقراءة الفعلين معاً بالياء أو التاء[(١)].

وقد جعل **الجعبريُّ** ـ رحمه الله تعالى ـ أثر القراءات متعلقاً بالوقف على رأس الآية السابقة لهذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ فجعل الوقف عليها متجاذباً، وهو في قراءة رويس أتمُّ عنده من قراءة الباقين[(٢)]؛ وسبب حكمه على الوقف بالتجاذب هو أنَّ هذا الوقف عنده يتجاذب المعنى فيه طرفان ويتقوَّى أحدُهما على الآخر باعتبار الاستغناء والافتقار[(٣)]، فرآه في قراءة الخطاب أقوى استغناءً عما سبقه من قراءة الغَيْبَة التي يتشاكل الضمير فيها مع لفظ الآية السابقة، وهذا قد يَرِدُ عليه أنَّ الآية الأولى كانت خبراً من الله تعالى، والثانيةُ أمرٌ منه تعالى لنبيه ـ ﷺ ـ، والأمر لا يعطف على الخبر لغةً؛ لما بين الجملة الخبرية والإنشائية من تمام الانقطاع وعدم الجهة الجامعة[(٤)].

وأمَّا ما ذهب إليه **الهمذانيُّ** ـ رحمه الله تعالى ـ فالذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّه وجيهٌ جداً؛ ذلك أنَّ من قرأ الفعلين بضميرٍ واحدٍ ـ غَيْبَةً أو خطاباً ـ فوقفه عند قوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ هو في حقيقته قطعٌ للكلام المتصل والمتحدة جهتُه، أمَّا من خالف بين الضمائر فحسنٌ له أن يقف؛ لتستبين بذلك منَّة الله على من آمن بالإسلام؛ إذ أمَرَهُ الله تعالى بالفرح

(١) انظر: الهادي (١/٤٥١ ـ ٤٥٢)

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٢٦٤).

(٣) انظر: وصف الاهتداء الفصل الثامن من مقدِّمة الدراسة (٣٠).

(٤) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١١٩)، ومغني اللبيب (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧).

لذلك، ثمَّ خاطب الله تعالى سواه من الناس بأنَّ ما يفرح به المؤمن من الهداية خيرٌ مما تجمعونه أنتم أيّها المخاطبون بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس:٥٧]، كما وجَّه بذلك ابن أبي مريم[١] قراءةَ ابن عامر[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) هو: أبو عبدالله فخر الدين نصر بن علي بن محمد الشيرازي أستاذ عارف، كان حياً عام: (٥٦٥هـ)، له كتاب: الموضح قرأ على محمود بن حمزة، وروى القراءة عنه مكرم بن العلاء بن نصر الفالي. انظر ترجمته في: غاية النهاية (٢/٢٩٤)، والوافي بالوفيات (٢٧/٤٨).

(٢) انظر: الموضح (٢/٦٢٩).

٦ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾﴾ [يونس: ٦١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في حركة كلمتي: ﴿أَصْغَرُ﴾ و﴿أَكْبَرُ﴾؛ فقرأ حمزة ويعقوب وخلفٌ بضمِّ الراءِ، وقرأ الباقون بالنصب[(١)].

فمن قرأ بالرفع فهو يحمِل الكلمتين على إتباعهما لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾، والمعنى: (ما يعزبُ عنه مثقالُ ذرّةٍ ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ)، فهما معطوفتان على موضعِ ﴿مِن مِّثْقَالِ﴾ وموضعُها الرفع؛ لأنَّ الأصل: (وما يعزبُ عن ربك مثقالُ).

ومن قرأ بنصبِ الكلمتين فقد أتبعهما للمجرور بـ: ﴿مِّن﴾، فهما كلمتان مجرورتان لكنَّهما تُنصَبان في موضعِ الجر؛ لأنَّهما على وزن (أَفْعَلَ) وهما ممنوعتان من الصرف، والتقدير على ذلك: (وما يعزب عن ربِّك من مثقال ذرَّةٍ ولا من أصغرَ من ذلك ولا من أكبرَ)[(٢)].

وزاد بعض العلماء وجهاً آخر للرفع فقالوا: إنَّ الكلام تمَّ عند قوله تعالى: ﴿يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾، وأنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصْغَرُ﴾ مرفوعٌ بالابتداء[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يتعرَّض أكثر العلماء لذكر أثر اختلاف القراءات في وقف هذه

---

(١) انظر: النشر (٢٩٨).

(٢) انظر: جامع البيان (١١/١٣٠)، ومعاني القرآن للزجاج (٣/٢٦)، وشرح الهداية (٥٢٩)، والمحرَّر الوجيز (٤/٤٩٧)، والموضح (٢/٦٣٠ ـ ٦٣١).

(٣) انظر: البحر المحيط(٥/١٧٢)، المرشد(٢/٢٢١)،والكشاف (٣/١٥٠)، ومغني اللبيب(٣/٣٠٠).

الآية فكانت القراءتان عندهم سواءً، بينما ذهب **الهمذانيُّ** إلى أنَّ من قرأ بالرفع: ﴿**وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ**﴾ فله أن يقف عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[١].

ووافقه **العمَّانيُّ** وزاد عليه بأنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ في قراءة الرفع مقيّدٌ بإعمال التقدير الذي وجَّه به بعض العلماء القراءة فقالوا: إنَّها محمولةٌ على انقطاع الكلام قبلها ومجيئها هي في محلِّ استئنافٍ، وأمَّا من يراهما عطفاً على موضع﴿مِن مِّثْقَالِ﴾ فلا وقف له قبل رأس الآية[٢].

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهبا إليه من تأثير القراءات في الوقف، بالقيد الذي وضعه العمَّانيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ؛ لأنَّ إطلاق جواز الوقفِ في قراءة من يرفع الكلمتين يترتَّب عليه في الوجه الآخر فصلٌ بين المعطوف وما عطف عليه.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الهادي (٢/٤٥٢).

(٢) انظر: المرشد (٢/٢٢١).

٧ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾﴾ [يونس: ٧١].

القراءات:

اختلف القراء في الهمزة من كلمة: ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾؛ فقرأها الجميع منصوبةً إلا يعقوب فإنَّه قرأ بالرفع ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾، وروى عنهُ رويس وصلَ الهمزةِ من فعل ﴿فَاجْمَعُوا﴾[(١)].

فقراءة الجمهور محمولةٌ على أوجه:

١ ـ العطف على المفعول السابق: ﴿أَمْرَكُمْ﴾ وذلك لمن قرأ: ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾، والمعنى: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم).

٢ ـ النصب بفعلٍ مقدَّرٍ محذوفٍ، على معنى: (فأجمِعوا أمركم وادعوا شركاءَكم).

٣ ـ النصبُ بجعل الواو واوَ معيّةٍ، والتقدير: (فأجمِعوا أمركم مع شركائكم).

وأمَّا قراءةُ يعقوب: ﴿وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ فهي تحتمل وجهين:

١ ـ العطف على الضمير في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾، والمعنى: (فأجمعوا أمركم وليجمع شركاؤكم أمرهم)، وقيل: المعنى: (أجمعوا أنتم وشركاؤكم أمركم).

٢ ـ أنَّها مرفوعةٌ بالابتداء وخبرُها مقدَّرٌ، والمعنى: (وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم)[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٢٩٩).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤٢/١١)، والقطع والائتناف (٣٧٨)، والمحرَّر الوجيز (٥٠٥/٤)، والمرشد (٢٢٤/٢)، والموضح (٦٣٢/٢ ـ ٦٣٣)، والدر المصون (٢٤٠/٦ ـ ٢٤١).

أثر القراءة في الوقف:

لم يشر بعضُ العلماء لأثرٍ في الوقف ترتَّب على هذا الخلاف بين القرَّاء، ونصَّ بعضهم **كالهمذانيِّ**[1] **ـ رحمه الله تعالى ـ على أنَّ قوله تعالى:** ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾ وقفٌ لمن يقرأ ليعقوب بضمِّ الهمزة؛ وذلك لما في قراءته من الحمل على الابتداء والخبرِ المقدَّر بعده على معنى: (وشركاؤُكم فليجمعوا أمرهم).

لكنَّ هذا القول عُرف قديماً بين القرَّاء، وردَّه الأئمة من قبلُ **كأبي جعفر النحاس**، فإنَّه نقل عن **يعقوب** القول بالوقف عند قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾؛ وذلك لمن يقرأ بالرفع، ولكنَّه تعقَّبه في هذا القول ورجَّح أنَّ قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾ليس محلَّ وقفٍ على القراءتين[2].

وتبِعه **العمَّانيُّ** أيضاً على أنَّ القول بالوقف عند قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾ قولٌ غلطٌ، وأنَّ هذا الموضعَ لا يوقف عليه في القراءتين جميعاً[3].

الموازنة والترجيح:

لم يَطُلِ الخلاف بين العلماء في هذه الآية ولم يتجاوز قولين:

١ ـ أنَّ من قرأ ليعقوب فله أن يقفَ عند قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾، ويستأنف من بعده بكلمة ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾.

٢ ـ أنَّ قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾ ليس محلَّ وقفٍ على كلتا القراءتين.

ومن تأمَّل كلام أبي جعفر والعمَّانيِّ يجدهما متَّفقين في تعليل منع الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾ في قراءة يعقوب، إذْ علَّلاهُ بأنَّ كلمة: ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ معطوفةٌ على الضمير من قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ﴾؛ فعلى ذلك تكون كلمة: ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ مفتقرةً إلى ما قبلها من جهة تعلُّق

(١) انظر: الهادي (٢/٤٥٥).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٣٧٨).
(٣) انظر: المرشد (٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥).

العطفِ، ومعلومٌ أنَّ من قواعد القرَّاء في الوقفِ أن لا يُفصَل بين المعطوف وما عطف عليه[١].

وبذلك يكون ما ذهب إليه الهمذانيُّ خارجاً عن دائرة الردِّ والتعقُّبِ التي وضعاها؛ لأنَّ الهمذانيَّ إنَّما حمل وجه الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ على تقديرٍ معينٍ غير الذي قدَّرا به قراءة يعقوب، وهو أن تكون كلمة: ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ مبتدأ لخبرٍ مقدَّرٍ لا معطوفةً على الضمير كما بيَّنَاه.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بامتناع الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ على القراءتين جميعها لاتصال أوَّلِ الكلام بآخره على سائر التقديرات[٢]، وما ذكره الهمذانيُّ مع وجاهته يجابُ عنه فيقال:

إنَّ مما اتُّفق عليه أنَّ الابتداء محلٌّ استئنافٍ؛ لانقطاعه مما قبله، ولكنَّ ذلك يُستثنى منه ما كان مضمَّناً في جملة القول كما هو الحال في هذه الآية، فإنَّ الكلام خبرٌ محكيٌّ ومتَّصلٌ من أوَّلها لآخرها، والجُمَلُ كلُّها من مقول نوح ـ عليه السلام ـ لقومه، فلا وجه لفصل بعض كلامِه عن بعضٍ وإن تحمَّله الإعراب؛ ولذا جعل ابنُ الأنباريِّ فصل الحكاية عن المحكيِّ عنه مما لا يتمُّ عليه وقفٌ في القرآن بإطلاق[٣].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١١٦)، والمرشد (١/٣٠٨).
(٢) انظر: مغني اللبيب (٤/٩٨٢).
(٣) انظر: الإيضاح (١/١٤٧ ـ ١٤٨).

٨ ـ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [يونس: ٨١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿ٱلسِّحْرَ﴾؛ فقرأها الجميع بهمزةِ وصلٍ إلَّا أبا عمرو وأبا جعفر فإنَّهما يقرآنها بهمزةِ استفهامٍ: ﴿**ءَآلسِّحْرُ**﴾[١].

وقراءة الجمهور محمولةٌ على أنَّ ﴿مَآ﴾ عندهم موصولةٌ بمعنى: الذي، والتقدير: (الذي جئتم به السحرُ)، وقراءة أبي عمر وأبي جعفر تحمل على وجهين:

١ ـ أنَّ ﴿مَا﴾ للاستفهام، والتقدير: (أيّ شيء جئتم به؟) ويكون الاستفهام الثاني في هذه القراءة: ﴿**ءَآلسِّحْرُ**﴾ بدلاً من الأوَّل.

٢ ـ أنَّ ﴿مَا﴾ استفهامٌ مبتدأٌ، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾ خبره، وقوله: ﴿**ءَآلسِّحْرُ**﴾ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (أهو السحر؟)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

تأثير القراءة على الوقف يتبيَّنُ بقصر العلماء جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾ على من قرأ بهمزة الاستفهام بعد ذلك وهي قراءة أبي عمرو وأبي جعفر ليكون المعنى: (أي شيءٍ جئتم به؟ ثم يستأنف استفهاماً آخرَ معناه: (أوَ السحر؟).

وإلى ذلك ذهب **أبو جعفر النحاسُ**[٣] **والسجاونديُّ**[٤] **والهمذانيُّ**[٥] **والعمَّانيُّ**[٦].

---

(١) انظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر (١٠٧١).
(٢) انظر: جامع البيان (١٤٨/١١)، والكشف (٥٢١/١)، وشرح الهداية (٥٢٩)، والمحرَّر الوجيز (٥١١/٤ ـ ٥١٢)، والموضح (٦٣٤/٢)، والدر المصون (٢٤٩/٦).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٣٧٩).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٢٣٢ ـ ٢٣٣).
(٥) انظر: الهادي (٤٥٦/٢ ـ ٤٥٧).
(٦) انظر: المرشد (٢٢٦/٢).

ووافقهم **ابنُ غلبون**[١] **والدانيُّ**[٢] وزاد عليهم أنَّ من قرأ بهمزة الاستفهام فالوقف ممتنعٌ له إن أعمل التقدير القائل بأنَّ كلمة: ﴿**آلسِّحْرُ**﴾ بدلٌ من الاستفهام الأوَّل: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾.

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾ يكون على القراءتين ولكنَّه وقفٌ ناقصٌ لمن يصل الألفَ، ووقفٌ كافٍ لمن يستفهم[٣].

الموازنة والترجيح:

أقوال العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾ ثلاثة:

١ ـ أنَّ الوقف مقيَّدٌ بقراءة الاستفهام﴿**آلسِّحْرُ**﴾ وممتنعٌ في غيرها.

٢ ـ أنَّ الوقف مقيّدٌ بتقدير الكلمة مبتدأ خبرٍ محذوفٍ بمعنى: (أَألسحر هو؟)، وممتنعٌ في حمله على الإبدال.

٣ ـ أنَّ الوقف يكون على القراءتين لكنَّه في قراءة وصلِ الألفِ ناقصٌ وفي القراءة الثانية أتمّ.

والذي يترجَّح من هذه الأقوال ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: تقييد إطلاق جواز الوقف في قراءة الاستفهام بالتقدير الذي نصَّ عليه ابنُ غلبونَ والدانيّ، وسببُ ترجيح ذلك هو أنَّ من قواعد الوقف أن لا يوقفَ على البدل دونَ ما أبدلَ منه[٤]، وهذا ما لا يُجتنبُ إلَّا بتقييد الوقف بهذا الوجه. والله تعالى أعلم.

أمَّا قول الجعبريِّ بجواز الوقفِ لمن يصلُ الألف فهو عدَّه ناقصاً؛ وذلك لأنَّ الجملة لا تنعقد بالوقف عليه؛ لأنَّه فصلٌ للمبتدأ عن الخبر ولا يتأدَّى بهذا الوقفِ أيُّ معنىً فهو إلى الوقف القبيح أقربُ.

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٣٦٦ ـ ٣٦٧).

(٢) انظر: المكتفى (٣١٠).

(٣) انظر: وصف الاهتداء (٢٦٦)

(٤) انظر: الإيضاح (١/١٣٢ ـ ١٣٣).

٩ ـ قوله تعالى: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يونس: ٩٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الهمزة من: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ﴾؛ فقرأها الجميع مفتوحةً إلَّا حمزةَ والكسائيَّ وخلف، فإنَّهم يقرؤونها مكسورةً ﴿ءَامَنتُ إِنَّهُۥ﴾[(١)].

فمن قرأ بالفتح فعلى وجهين:

١ ـ على إعمال الفعل ﴿ءَامَنتُ﴾ في جملة ﴿أَنَّهُۥ﴾ (آمنت أنَّه لا إله إلَّا الذي آمنت به بنو إسرائيل).

٢ ـ أنَّه بحذف حرف الجرِّ فالأصل أن يقال: (آمنتُ لأنَّه أو بأنَّه لا إله إلَّا الذي آمنت به بنو إسرائيل).

ومن كسر الهمزة فله أوجهٌ:

١ ـ أن يكون الكسرُ لمجيء «إنَّ» بعد القول، والتقدير: قلت إنَّه لا إله إلَّا الذي آمنت به بنو إسرائيل.

٢ ـ أن تكون الجملةُ بدلاً من جملة: ﴿ءَامَنتُ﴾ وحينها تُكسر «إنَّ»؛ لأنَّ الجملة المبدلَ منها سُبقت بقال فصارت الثانية محكيةً بـ: قال[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[(٣)] **وابنُ غلبون**[(٤)] **والدانيُّ**[(٥)] إلى منع الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾ في قراءة من يفتح الهمزة ﴿أَنَّهُۥ﴾.

---

(١) انظر: النشر (٣٠٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١٦٢/١١)، والكشف (٥٢٢/١)، وشرح الهداية (٥٣١)، والمحرَّر الوجيز (٥٢٢/٤)، والموضح (٦٣٧/٢)، والدر المصون (٢٦٤/٦).

(٣) انظر: الإيضاح (٧٠٨/٢).

(٤) انظر: التذكرة (٣٦٧/٢).

(٥) انظر: المكتفى (٣١١).

أمَّا من يقرأ بالكسر ﴿إِنَّهُۥ﴾ فله وجهان عند ابن الأنباريِّ:

١ ـ أن يحمل الكسر على الاستئناف والابتداء، وحينئذ له أن يقف على قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾.

٢ ـ أن يجعل الكسر في﴿إِنَّهُۥ﴾ محمولاً على تفسير﴿ءَامَنتُ﴾ بـ: قلتُ، وعلى هذا الوجهِ لا يقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾؛ لئلا يفصل القول عن قائله.

وقد نقل **النحاس**[١] عن الأخفش القول بإطلاق الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾ لمن يكسر الهمزة دون تقييده بتقديرٍ، وعلى ذلك **الهمذانيُّ**[٢] **والعمَّانيُّ**[٣].

واختار **الجعبريُّ** جواز الوقفِ على القراءتين، فهو كاملٌ عنده لمن كسرَ الهمزة، وتامٌّ لمن يفتحها[٤].

الموازنة والترجيح:

أقوال العلماء في الآية تتلخص في الآتي:

١ ـ القول بجواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾ لمن يكسر الهمزة وتقييدُ ذلك بتقدير الابتداء على الاستئناف، ومنع الوقفِ لمن حمل ذلك على الحكاية، أو فتحَ الهمزة.

٢ ـ القول بجواز الوقفِ عند قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾لمن يكسر الهمزة ومنعُ ذلك لمن يفتحها.

٣ ـ القول بجواز الوقفِ على القراءتين، مع كونه لمن يكسر الهمزة أتمُّ وأوْلى.

---

(١) انظر: القطع والائتناف (٣٨١).
(٢) انظر: الهادي (٢/٤٥٨).
(٣) انظر: المرشد (٢/٢٢٧).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٦٧).

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾ لمن يكسر الهمزة لا بدَّ أن يعلِّق بتقدير الابتداء على الاستئناف؛ لأنَّ الوجه الآخر في توجيه القراءة لا يتمُّ فيه الوقف؛ لما يترتَّب عليه من فصل القول عن قائله وهذا مما جرت قواعد العلماء على منعه[١]، وبنفس ذلك قد يمتنعُ العملُ بمذهب الجعبريِّ في جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾ لمن يفتح الهمزة، وهذا الحكم منه ـ رحمه الله تعالى ـ من أنَّ الوقف تامٌّ على هذه القراءة يعود إلى اصطلاحاته في تسمية الوقوف[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١٤٧).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وص: (١٤٧) من هذا الكتاب.

١٠ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [يونس: ١٠٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿وَيَجْعَلُ﴾؛ فقرؤوه جميعاً بالنون ﴿وَنَجْعَلُ﴾ إلَّا عاصماً فإنَّه قرأه بالياء[(١)].

فمن قرأ بالنون فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه يُتبع الضمير في الآية لما سبق من الضمائر في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٩٨﴾﴾ [سورة يونس: ٩٨].

٢ ـ أنَّه التفات من الغَيْبَة إلى الخطاب يُراد به الاستئناف.

أمَّا من قرأ بياء الغَيْبَة فهو على إعادة الضمير لأقرب اسم إليه وهو لفظ الجلالة، والمعنى في القراءتين واحدٌ، ومرَدُّهما إلى الله تعالى، فهو ـ سبحانه ـ الجاعلُ سواءً قُرئت الكلمة بالياء أو بالنون[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم ير بعض العلماء أثراً لاختلاف القراءات في الوقف، فجعلوه على كلا القراءتين عند قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[(٣)].

وفصَّل **ابنُ غلبون** القول في الوقف؛ فقال: إنَّ من يقرأ بالياء فلا وقفَ له عند قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛ لئلا يفصل بوقفه الفعل ﴿وَيَجْعَلُ﴾ عمَّا تعلَّق به وهو اسم الله تعالى قبله، ومن قرأ بالنون فله الوقف عند

(١) انظر: النشر (٣٠٣).
(٢) انظر: الكشف (٥٢٣/١)، والمحرَّر الوجيز (٥٣١/٤)، والموضح (٦٣٨/٢).
(٣) انظر: الإيضاح (٧٠٩/٢)، والقطع والائتناف (٣٨٢)، والوقف والابتداء (٢٣٣)، والمرشد (٢٢٨/٢).

قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنَّ السياق تبدَّل من الغَيْبَة إلى الخطاب فصار استئنافاً[١].

أمَّا **الدانيُّ**[٢] **والهمذانيُّ**[٣] فرأيا الوقف جائزاً على القراءتين، وهو عندهما لمن يقرأ بالنون: ﴿وَنَجْعَلُ﴾ أقوى وأحسنُ منه في قراءة من يقرأ بالياء.

الموازنة والترجيح:

ذهب العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ ثلاثة مذاهب:

١ ـ جوازه في القراءتين دون تفضيله في إحداهما.

٢ ـ جوازه في القراءتين مع كونه لمن يقرأ بالنون أحسن وأقوى.

٣ ـ جوازه لمن يقرأ بالنون، وامتناعه لمن يقرأ بالياء.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ تستوي فيه القراءتان ولا اختصاص لإحداهما به عن الأخرى؛ وذلك لأدائه معنىً تامًّا على القراءتين لا تعلُّق فيه بما بعده؛ ولأنَّ مردَّ الضمير واحدٌ، وغاية ما في اختلاف القراءتين التنوُّع في الخطاب بين الغَيْبَة والحضور.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التذكرة (٢/٣٦٨).
(٢) انظر: المكتفى (٣١٢).
(٣) انظر: الهادي (٢/٤٦٠).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة هود

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾﴾ [هود: ٢٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في همزة ﴿إِنِّى﴾؛ فقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتح الهمزة: ﴿أَنِّي﴾[(١)].

وقراءة الكسر محمولةٌ على إضمار القول على تقدير: (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال: إنِّي لكم نذيرٌ مبينٌ)، أمَّا من قرأ بفتح الهمزة: ﴿أَنِّي﴾ فهو على تقدير: (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه بأنِّي لكم نذيرٌ مبينٌ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ** إلى أنَّ من قرأ بالفتح: ﴿أَنِّي﴾ فلا وقف له عند قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾؛ وذلك لتعلّق الجملة بالفعل ﴿أَرْسَلْنَا﴾، وأمَّا من قرأ بالكسر: ﴿إِنِّى﴾ فوقفه عند قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾[(٣)]، وقد وافقه في ذلك **الهمذانيُّ**[(٤)] **والعمَّانيُّ**[(٥)].

---

(١) انظر: النشر (٣٠٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٦/١٣)، والكشف (٥٢٥/١)، وشرح الهداية (٥٣٣)، والمحرَّر الوجيز (٥٦١/٤)، والموضح (٦٤٢/٢)، والدر المصون (٣٠٨/٦).

(٣) انظر: الإيضاح (٧١١/٢).

(٤) انظر: الهادي (٤٧٠/٢).

(٥) انظر: المرشد (٢٣٤/٢).

أمَّا **ابنُ غلبون والدانيُّ** فمنعا جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ وعلّلاه بأنَّ كلمة: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ في القراءتين لا ينفك تعلّقها بما سبق؛ لأنَّ قراءة الكسر يحمل فيها كسر «إنَّ» على إضمار القول(١).

وقال **أبو جعفر النحاس**: إنَّ قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ محلُّ وقفٍ لمن يكسر ﴿إِنِّى﴾ واشترط في ذلك أن يكون قوله تعالى: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ [سورة هود:٢٦] متعلّقاً بما بعد ﴿إِنِّى لَكُمْ﴾، أمَّا من جعله متعلّقاً بقوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ فلا يقف، وكذلك من فتح الهمزة فقرأ: ﴿أَنِّى﴾(٢).

ونصَّ **السجاونديُّ** على الوقف عند قوله تعالى ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ لمن يكسر الهمزة فقال: «قد يجوز أن يقفَ من يقفُ لمن يقرأ: ﴿إِنِّى﴾ بالكسر»(٣).

وعدَّه **الجعبريُّ** تامًّا على القراءتين، وهو في قراءة الكسرِ أوجهُ عنده(٤).

الموازنة والترجيح:

حاصل أقوال العلماء ينتهي للآتي:

١ ـ منعُ الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ في كلتا القراءتين.

٢ ـ إطلاق جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ في قراءة الكسر: ﴿إِنِّى﴾.

٣ ـ تقييدُ الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ بعدم تعلّقِ الآية التالية: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ بالفعل ﴿أَرْسَلْنَا﴾.

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٣٧٠)، والمكتفى (٣١٥).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٣٨٧).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٢٣٦).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٢٧٣).

والذي يترجَّح من هذه الأقوال ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: امتناع جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ وسيان في ذلك من يكسر أو يفتح الهمزة.

وأمَّا من أجاز من العلماء الوقف على قراءة الكسر فيجاب عنه بأنَّ هذا الوقف قد يَرِدُ عليه أنَّ الكلمة محمولةٌ على إضمار القول؛ ففي الوقف قبلها فصلٌ للقول عن قائله وهذا يمنعُ الوقفَ عند العلماء كما نصَّ عليه ابن الأنباريِّ بقوله: «ولا يتمُّ الكلام على الحكاية دون المحكيِّ»[1].

وقراءة الكسر محمولةٌ على إضمار القول على تقدير: ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال: إنِّي لكم نذيرٌ مبينٌ، فمن وقف فيها على قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ فقد فصل الحكاية وهي: ﴿إِنِّى لَكُمْ﴾ عن المحكيّ عنه وهو نوحٌ ـ عليه السلام ـ.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) إيضاح الوقف (١/١٤٨).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [هود:٤٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في هذه الآية؛ فقرأها يعقوب والكسائيُّ بكسر الميم ﴿عَمِلَ﴾ وفتح الراء من ﴿غَيْرَ﴾: ﴿إِنَّهُۥ عَمِلَ غَيْرَ صَٰلِحٍ﴾، وقرأ الباقون بفتح الميمِ وضمِّ الراء: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾[(١)].

فقراءة الكسائيِّ ويعقوبَ محمولةٌ على أن يتجه فيها ضميرُ ﴿إِنَّهُۥ﴾ إلى ابنِ نوحٍ، والمعنى: (إنَّ ابنَ نوحٍ عَمِلَ عملاً غيرَ صالحٍ).

أمَّا قراءة الباقين فلها أوجهٌ:

١ ـ أنَّ ضميرَ ﴿إِنَّهُۥ﴾ متجهٌ إلى سؤال نوحٍ ـ عليه السلام ـ لربِّه ـ عز وجل ـ أن يُنَجِيَ ابنَه، والمعنى: (إنَّ سؤالك إيَّايَ أن أنجيَه عملٌ غير صالحٍ).

٢ ـ أنَّه متجهٌ إلى ابنِ نوحٍ ـ عليه السلام ـ، وفي السياق حذفٌ، والتقدير: (إنَّه ذو عملٍ غير صالحٍ)، فحذفت «ذو» وقام الاسم «عملٌ» مقامها.

٣ ـ أنَّه متجهٌ إلى قوله: ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود:٤٢]، والمعنى: (إنَّ كونَ ابنك وهو كافرٌ معك في السفينة عملٌ غيرُ صالح).

٤ ـ أنَّه متجهٌ إلى سؤال نوحٍ ـ عليه السلام ـ لما ليس له به علمٌ، والمعنى: (إنَّ سؤالك ما ليس لك به علمٌ عملٌ غيرُ صالحٍ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم ير بعض العلماء أثراً لهذا الاختلاف بين القرَّاء في منع الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ﴾ في إحدى القراءتين وإجازته على

---

(١) انظر: النشر (٣٠٧).

(٢) انظر: الإيضاح(٢/٧١٤)، وجامع البيان(١٢/٥٢ ـ ٥٣)، والكشف(١/٥٣٠ ـ ٥٣١)، وشرح الهداية(٥٣٥ ـ ٥٣٦)، والمحرَّر الوجيز(٤/٥٨٧ ـ ٥٨٨)، والموضح(٢/٦٤٧ ـ ٦٤٨).

الأخرى، وقد أجازه **السجاونديُّ** على القراءتين[١]، وكذلك **الهمذانيُّ** أجازه عليهما وقوَّاه في قراءة الكسائيِّ ويعقوب على غيرها[٢].

وذهب **ابنُ الأنباريِّ**[٣] **وابنُ غلبون**[٤] **والدانيُّ**[٥] **إلى التفصيل في الوقف عند قوله تعالى**: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ فمنعوه لمن يقرأ بقراءة الكسائيِّ ويعقوب: ﴿إِنَّهُۥ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ﴾؛ لأنَّ الوقف في هذه القراءة تعود فيه الهاء من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمِلَ﴾ على الهاء من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ فلا مُسوِّغ لأنْ يفصل بينهما وهما متعلّقان ببعض.

وأمَّا من قرأ بقراءة الجمهور: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ فله في الوقف وجهان:

١ ـ أن يحملَ الضميرَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ﴾ على سؤال نوح ـ عليه السلام ـ أن يُنجيَ الله تعالى ابنه، أو على دعوته لابنه أن يركب معه، فعلى هذين الوجهين يكون الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾.

٢ ـ أن يحملَ الضميرَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ﴾ على تقدير محذوفٍ وهو: «ذو» بمعنى: (إنَّه ذو عملٍ غير صالح)، فعلى هذا الوجه لا وقف لمن يقرأ بقراءة الجمهور عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾؛ لئلا يفصل بذلك تعلّق الجملتين ببعضهما كما هو حال من يقرأ للكسائي ويعقوب[٦].

ووافقهم **النحاسُ** في منع الوقف على قراءة الكسائيِّ ويعقوب، ولكنَّه ذهب إلى جوازِهِ في قراءة الجمهور: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، ولم يقيِّده بتقديرٍ[٧].

---

(١) انظر: الوقف والابتداء (٢٣٧).
(٢) انظر: ألإيضاح (٢/٧١٤).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٣٧٢).
(٤) انظر: التذكرة (٢/٣٧٢).
(٥) انظر: المكتفى (٣١٦).
(٦) انظر: الإيضاح (٢/٧١٣).
(٧) انظر القطع والائتناف (٣٩٠).

أمَّا **العمَّانيُّ** فرأى التفريق بين القراءتين اعتباراً صالحاً لا بأس به في تقدير قراءة الجمهور بعَوْد الضمير ﴿إِنَّهُۥ﴾ على سؤال نوحٍ ـ عليه السلام ـ ولكنَّه رجَّح أن تكون القراءتان بمنزلةٍ واحدةٍ يُوقَف في ثِنتَيْهما عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾، وعلّل استواء القراءتين في الوقف بأنَّ الجملة استئنافيةٌ في كلِّ الأوجه ومنقطعةٌ مما قبلها، وبأنَّ الضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمِلَ﴾ عائدٌ على ابن نوحٍ ـ عليه السلام ـ في الوجهين، فعَوْده عليه في قراءة الكسائيِّ واضحٌ، وأمَّا قراءة الجمهور فقال: إنَّ الصفة فيها وهي قوله تعالى: ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ قامت مقام الموصوف وهو ابنُ نوح ـ عليه السلام ـ فكأنَّه قال: (عمِلَ غيرَ صالحٍ)، فلا فرق بين القراءتين على ذلك[1].

وجعل **الجعبريُّ** الوقف متجاذباً، وهو في قراءة الجمهور ـ على عَوْد الضمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ على سؤال نوحٍ ـ عليه السلام ـ أن ينجيَ اللهُ ابنَه ـ آكدُ عنده من بقية الأوجه والقراءةِ الأخرى[2].

الموازنة والترجيح:

حاصل أقوال العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ يتلخَّصُ في الآتي:

١ ـ منع الوقف لمن يقرأ للكسائيِّ ويعقوبَ، وجوازه في قراءة الباقين بشرط أن لا يكون الضميرُ عائداً على ابن نوحٍ ـ عليه السلام ـ في تقدير: إنَّه ذو عمل غير صالحٍ.

٢ ـ منع الوقف في قراءة الكسائيِّ ويعقوبَ، وجوازه في قراءة الباقين مطلقاً.

٣ ـ جواز الوقف في القراءتين دون تفريقٍ بينهما.

٤ ـ جواز الوقفِ في القراءتين مع اعتباره أقوى وآكد في قراءة الجمهور.

---

(١) انظر: المرشد (٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٢٧٥ ـ ٢٧٦).

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه ابنُ الأنباريِّ وابنُ غلبون والدانيُّ من التفصيل في حكم الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾.

وما ذهب إليه العمَّانيُّ من استواء القراءتين صحيحٌ، ولكن في وجهٍ واحدٍ من أوجه تقدير قراءة الجمهور، وهو الذي يعود فيه الضمير على ابنِ نوحٍ ـ عليه السلام ـ؛ بمعنى: إنَّه ذو عملٍ غيرِ صالحٍ.

أمَّا الوجهان الآخران اللذان فرَّق بهما العلماء بين القراءتين في المعنى، فلا صلة بينهما وبين صدر الآية في المعنى، وهذا ما سوَّغ الوقف عليهما؛ لتمام الانقطاع وعدم الجهة الجامعة، فأوَّل الآية حديثٌ عن ابنِ نوحٍ ـ عليه السلام ـ، وآخرها حديثٌ عن أمر نوحٍ ـ عليه السلام ـ ابنَه أن يركب معه، أو عن سؤاله لله تعالى أن ينجيَ ابنَه من الطوفان.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١﴾ [هود: ٧١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفصٌ بنصب الباء من﴿يَعۡقُوبَ﴾، وقرأ الباقون برفع الباء: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾؛ وقراءة النصب محمولةٌ على وجهين:

١ ـ أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديره: (ووهبنا له يعقوب من وراء إسحاق)، فيكون منصوباً على أنَّه مفعولٌ به، وهذا أرجحُ الوجهين عند العلماء[١]؛ لأنَّه لم يُبشَّر بغلامين، وإنَّما بُشِّر بغلامٍ واحدٍ كما قال الله تعالى: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ﴾ [الذاريات: ٢٨].

٢ ـ العطفُ على﴿إِسۡحَٰقَ﴾، والمعنى: (فبشَّرناه بإسحاق ويعقوبَ)، فيكون مجروراً مثله بالباء.

أمَّا من قرأ بالرفع فهو على وجهين كذلك:

١ ـ رفعُه بالابتداء، والتقدير: (ويعقوبُ من وراء إسحاقَ).

٢ ـ أنَّه مرفوعٌ بإضمار فعل، والتقدير: (ويحدُثُ يعقوبُ)، أو: (وحصل يعقوبُ من وراء إسحاق)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ والنحاسُ** إلى أنَّ أثر القراءة في الوقف تتجلى ثمرتُه في أنَّ من قرأ بالرفع: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ فله أن يقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ﴾ ثمَّ يستأنف بعد ذلك.

---

(١) انظر: القطع والائتناف (٣٩٢).

(٢) انظر: جامع البيان (١٢/٧٥)، والكشف (١/٥٣٤ ـ ٥٣٥)، وشرح الهداية (٥٣٩ ـ ٥٤٠)، والمحرَّر الوجيز (٤/٦١٠ ـ ٦١١)، وكشف المشكلات (١/٥٣٣)، والموضح (٢/٦٥٥)، والدر المصون (٦/٣٥٤ ـ ٣٥٦).

أمَّا من قرأ بالنصب فله عندهما وجهان:

١ ـ إن جعل﴿يَعْقُوبَ﴾ عطفاً على﴿إِسْحَٰقَ﴾ فلا وقف له على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾؛ لكي لا ينفصل بذلك المعطوف عن المعطوف عليه، وقد سبق بيان أنَّ هذا التقدير مرجوحٌ لا يصحُّ، لأنَّ المُبَشَّر بهِ واحدٌ لا اثنان.

٢ ـ وإن جعل يعقوب منصوباً بفعلٍ مضمرٍ بمعنى: (وهبنا) أو (وبشرناها) فله أن يقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾؛ لانقطاع الأوَّل من الثاني كما هو الحال في قراءة الرفع[١].

ووافقهما **ابنُ غلبون**[٢] **والدانيُّ**[٣] **على جواز الوقف على قوله تعالى:** ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ وذلك في قراءة الرفع: ﴿**وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبُ**﴾، ووافقاهما كذلك على امتناع الوقف في قراءة النصب: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ لِمَنْ قدَّر يعقوب عطفاً على ما سبق من قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾، أمَّا التقدير الآخر المحمول على إضمار فعلٍ فهما يمنعان الوقف فيه على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾؛ وعلّة المنع عندهما أنَّ اسم﴿يَعْقُوبَ﴾ متعلّق بفعل ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا﴾ تعلّق دلالةٍ على الفعل المضمر «ووهبنا»، أو «وبشرناها».

ووافقهما **السجاوندي**[٤] **والهمذانيُّ**[٥] في هذا الحكم ولكنَّهما لم يبيِّنا وجه امتناع الوقف في قراءة النصب: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾.

ورأى **العمَّانيُّ** رأي من سبقه في أنَّ من قرأ بالرفع: ﴿**وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبُ**﴾ فله أن يقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾، وعنده أنَّ من قرأ بالنصب فيجوز له أن يقف ولكن ليس وقفه بالحسن؛

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧١٥ ـ ٧١٦)، والقطع والائتناف (٣٩٢ ـ ٣٩٣).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٣٧٣ ـ ٣٧٤).
(٣) انظر: المكتفى (٣١٨).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٢٣٨).
(٥) انظر: الهادي (٢/٤٧٧).

لأنَّ اسم ﴿يَعْقُوبَ﴾ متعلِّقٌ بفعل﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾ تعلّق دلالةٍ على الفعل المضمر «ووهبنا» أو «وبشرناها»[1].

الموازنة والترجيح:

عند النظر في أقوال العلماء نجدُهم متفقين على أنَّ من قرأ بالرفع: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ فله أن يقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾.

ويبقى خلافهم في جواز الوقف لمن يقرأ بالنصب: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ متردِّداً بين ثلاثة أقوال:

١ ـ المنعُ مطلقاً من الوقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾.

٢ ـ جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ مع عدم استحسانه؛ لما بين الجملتين من تعلُّقٍ.

٣ ـ جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ على وجه تقدير إضمار فعلٍ ينتصب به اسم يعقوب، بمعنى: وبشرناها بيعقوب، أو وهبنا يعقوب.

فمن أجاز منهم الوقف قيَّده بوجهٍ واحدٍ من وجهي التقدير، وهو انتصاب كلمة: ﴿يَعْقُوبَ﴾ بفعلٍ مضمرٍ؛ لأنَّ البشارة إنَّما كانت بغلامٍ واحدٍ هو إسحاق.

أمَّا من منع الوقف على هذا التقدير وغيره، فأجاب عن تعليل أولئك بأنَّ اسم ﴿يَعْقُوبَ﴾ وإن نصبه فعلٌ مضمرٌ غيرُ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾ فهو متعلّقٌ بهذا الفعل ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾ تعلّق دلالةٍ على الفعل المضمر، فلا يُقطع منه.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ لا يكون إلَّا في قراءة الرفع:

---

(١) انظر: المرشد (٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤).

﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾، أمَّا من ينصب فيقرأ: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ فلا وقف له؛ لأنَّ تقدير الفعل الذي انتصب به اسم يعقوبَ متعلّقٌ بفعل﴿فَبَشَّرْنَٰهَا﴾؛ ولأنَّ البشارة بإسحاق تدلُّ على هبة يعقوب.

والله تعالى أعلم.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة يوسف

١ ـ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [يوسف:٤٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل﴿يَعْصِرُونَ﴾؛ فقرأه الجميع بياء الغَيْبَة إلَّا حمزة والكسائيّ وخلفٌ فإنَّهم يقرؤون بتاء الخطاب ﴿تَعْصِرُنَ﴾[(١)].

فمن قرأ الفعل بالياء فمردُّها إلى ما سبقها وهي كلمة ﴿ٱلنَّاسُ﴾ والمعنى: (عامٌ يُغاثُ النَّاسُ ويُعصرونَ فيه)، أمَّا من قرأ بتاء الخطاب فتحمل قراءته على خطاب المستفتين وأنَّهم يعصرون مع عامَّة الناس، ولكن غُلِّب جانب الخطاب في الفعل لما سبق من قوله تعالى: ﴿أَفْتِنَا﴾ [يوسف:٤٦] و﴿تَزْرَعُونَ﴾ [يوسف:٤٧] و﴿تَأْكُلُونَ﴾ [يوسف:٤٧] و﴿تُحْصِنُونَ﴾ [يوسف:٤٨][(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يذكر أكثر العلماء أثراً لاختلاف القراءاتِ في الوقف على قوله تعالى: ﴿يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾، ومن أثبت ذلك هو **الهمذانيُّ**[(٣)]، فالوقف عنده حسنٌ في الوجهين، وهو يتقوَّى بقراءة الخطاب لديه.

---

(١) انظر: النشر (٣٢١).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٣٣/١٢)، والكشف (١١/٢)، وشرح الهداية (٥٥٠)، والموضح (٦٨٠/٢)، والدر المصون (٥١١/٦).

(٣) انظر: الهادي (٤٩٨/٢).

وأشار **العمَّانيُّ**[١] إلى هذا التفريق بين القراءتين فقال: «وهو اعتبارٌ صالحٌ لا بأس به، ولا يوقف عليه عنده من قرأه بالياء».

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ اختلاف القراءتين لا أثر له في الوقف على قوله تعالى: ﴿يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾، وليس هو بمحلِّ وقفٍ في وجهيه؛ لتعلّقه في كلا القراءتين بما سبق.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) المرشد (٢/٢٦٣).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف:٧٦].

القراءات:

اختلف القراء في الفعلين: ﴿نَرْفَعُ﴾، و﴿نَّشَآءُ﴾؛ فقرأ كلُّ القرَّاء بالنون فيهما إلَّا يعقوب فإنَّه قرأهما بالياء ﴿يَرْفَعُ﴾ و﴿يَشَاءُ﴾[(١)].

فمن قرأ بالياء فهو على إتباع الضمير للفظ الجلالة قبله، والمعنى: (يرفعُ الله درجات من يشاء).

أمَّا من قرأ بالنون فهو على الالتفات من خطاب الغَيْبَة في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ إلى الخطاب، والمعنى على التعظيم: (نحن نرفعُ درجاتٍ، أو درجات من نشاء)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يظهر لبعض أهل العلم أثرٌ لاختلاف القراءات فينبه عليه، بل جعل الوقف في القراءتين على رأس الآية[(٣)]، وذهب بعضهم إلى استواء القراءتين في الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[(٤)]، وعند آخرين أنَّ أثر اختلاف القراءات يظهر في الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فهو وقفٌ لمن قرأ بالنون في﴿نَرْفَعُ﴾، و﴿نَّشَآءُ﴾؛ وذلك لتحوَّل السياق في الآية عن الغَيْبَة إلى الخطاب، أمَّا من يقرأ الفعلين بالياء ﴿يَرْفَعُ﴾ و﴿يَشَاءُ﴾ فلا يقف حتى يصل رأس الآية؛ لأنَّ الكلام متصلٌ له، وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[(٥)] **والدانيُّ**[(٦)].

---

(١) انظر: النشر (٣٢٢).
(٢) انظر: المحرَّر الوجيز (١٢٣/٥)، والموضح (٦٨٥/٢)، والبحر المحيط (٣٢٨/٥).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٤٠٣).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٢٤٣).
(٥) انظر: الإيضاح (٧٢٦/٢).
(٦) انظر: المكتفى (٣٢٨).

أمَّا **الهمذانيُّ**[١] **والعمَّانيُّ**[٢] **والجعبريُّ**[٣] فعندهم أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ لمن يقرأ بكلتا القراءتين، ولكنَّه في قراءة النون أتمُّ وأحسنُ.

الموازنة والترجيح:

أقوال العلماء في الآية تنتهي إلى ثلاثة:

١ ـ أنَّ القراءات لم يتأثر بها محلَّ الوقف وهو على الوجهين عند رأس الآية.

٢ ـ أنَّ للقراءات أثراً يظهر في اختصاص الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ بمن يقرأ بالنون دون من يقرأ بالياء.

٣ ـ أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ليس مختصاً بقراءة دون الأخرى، ولكنَّه في قراءة النون أحسنُ وأتمُّ.

والذي يترجَّح من هذه الأقوال ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ لاختلافِ القراءات أثراً في الوقف، وأنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ لا يكون على غير قراءة الجمهور التي يتحوَّل فيها الضمير من الغَيْبَة إلى الخطاب.

أمَّا من يقرأ ليعقوب بالياء في الفعلين فلا وجه لأنْ يفصل بعض الكلام عن بعضه بالوقف علي سبيل الاختيار.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الهادي (٥٠٣/٢).
(٢) انظر: المرشد (٢٦٨/٢).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٢٨٨).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الرعد

ـ **قوله تعالى:** ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الرعد: ٤].

القراءات:

خلاف القراء في هذه الآية متعدِّدةٌ كلماته، وحاصل أوجه اختلافهم في الآية كما يلي:

١ ـ ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا﴾، وهذه قراءة حفص ويعقوب.

٢ ـ ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا﴾، وهذه قراءة ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو.

٣ ـ ﴿وَزَرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنْوَانٍ وَغَيْرِ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا﴾، وهذه قراءة ابنِ عامرٍ وشعبة.

٤ ـ ﴿وَزَرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنْوَانٍ وَغَيْرِ صِنْوَانٍ تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا﴾، وهذه قراءة نافعٍ وأبي جعفر.

٥ ـ ﴿وَزَرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنْوَانٍ وَغَيْرِ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا﴾، وهذه قراءة حمزة والكسائيِّ وخلف[1].

(١) انظر: النشر (٣٢٦).

فمن قرأ برفع الكلمات الثلاث منونةً فهو يعطفها على ما سبق من قوله تعالى: ﴿قِطَعٌ﴾، ومن قرأ بخفض الكلمات الثلاث منونةً فهو يعطفها على ما سبق من قوله تعالى: ﴿أَعْنَابٍ﴾، وكلمةُ: ﴿غَيْرِ﴾ نعتٌ للنخيل فيتبعه على الوجهين.

أمَّا الفعل ﴿يُسْقَىٰ﴾ فالتذكير فيه محمولٌ على تقدير: (ما قصصناه عليكم يُسقى بماء واحدٍ)، وقيل: هو محمولٌ على أنَّ الأعناب مما يذكّر ويؤنَّث.

وأمَّا الفعل ﴿وَيُفَضِّلُ﴾ فالغيْبَة فيه محمولةٌ على الإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد:٢] وما بعد ذلك من أفعال، ومن قرأه بالنون ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ فهو بنون العظمة بتقدير: (ونحن نفضِّل)، والمعنى في القراءتين واحدٌ[١].

أثر القراءة في الوقف:

هذا التعدُّد لأوجه القراءات في الآية لم يخرج فيه الكلام في الوقف عن موضعين:

١ ـ الوقف على: ﴿أَعْنَابٍ﴾.

والوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ قال به الأخفش فيما نقله عنه **النحاسُ**، وتعقّبه بأنَّ هذا الوقف مقيَّدٌ بالقطع عمَّا سبق، أمَّا من رأى كلمة ﴿وَزَرْعٌ﴾ نسقاً على أوَّل الآية: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ﴾ فلا يقف؛ لئلا يفصل المعطوف عمَّا عُطف عليه، وأمَّا من قرأ بالخفض فليس قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ محلّاً للوقف عنده[٢].

وتبع **الهمذانيُّ**[٣] في ذلك أبا جعفرٍ غير أنَّه أطلق الوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ فلم يقيِّده بتقديرٍ.

---

(١) انظر: جامع البيان (١٣/١٠٠ ـ ١٠١)، شرح الهداية (٥٥٦)، والمحرَّر الوجيز (٥/١٧٤ ـ ١٧٥)، والموضح (٢/٦٩٨)، وكشف المشكلات (١/٥٥١)، والبحر المحيط (٥/٣٥٦ ـ ٣٥٧)، والدر المصون (٧/١٣ ـ ١٥)، والجامع لأحكام القرآن (١٢/١١ ـ ١٢).

(٢) انظر: القطع والائتناف (٤٠٧).

(٣) انظر: الهادي (٢/٥١٦).

أمَّا **العمَّانيُّ** فقد نقل هذا القول وخلص إلى أنَّ هذا الوقف وقفُ تمييزٍ بين القراءتين، وأنَّ من قال به جعل التقدير: (وفيها زرعٌ ونخيلٌ).

ولم يشر غيرُ أولئك إلى أثر القراءات في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَٰبٍ﴾.

الموازنة والترجيح:

هذا الوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَٰبٍ﴾ لم تستلزم الأقوال فيه ترجيحاً؛ فمن قالوا به متفقون على منعه لمن قرأ بالخفض: ﴿وَزَرْعٍ﴾، ومتفقون على أنَّ من قرأ بالرفع: ﴿وَزَرْعٌ﴾ فهذا محلُّ وقفٍ له.

وما أشار إليه أبو جعفرٍ من اشتراط القطع؛ لئلا ينفصل المعطوفُ عمَّا عطف عليه وجيهٌ لولا ما فيه من تقدير محذوفٍ يغني عنه ظاهرُ الآية الذي لا يحتاج تقديراً.

وعليه: فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَٰبٍ﴾ ليس محلّاً للوقف على القراءتين؛ لأنَّهما معطوفتان على ما سبق ممَّا قدَّرهما به العلماء فلا تنفكَّان من صلةٍ بأوَّل الآية، وأمَّا التقدير الذي قال به أبو جعفرٍ والعمَّانيُّ فقد يردُ عليه أنَّ حمل الآية على نصِّها المنزلِ أولى من حملها على الزيادة والتقدير، فالأصل عدم التقدير، ومتى تردَّدَ الأمر في معاني القرآن بين الحذف وعدمِه كان عدمُه أولى[1]. والله تعالى أعلم.

٢ ـ الوقف على: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾.

ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[2] **والنحاسُ**[3] **والسجاونديُّ**[4] إلى أنَّ من قرأ بالنون في قوله تعالى: ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ فله أن يقف عند قوله تعالى: ﴿يُسْقَىٰ

(١) انظر: (البحر المحيط ٣٩١/٨)، وقواعد التفسير (٣٦٢/١).
(٢) انظر: الإيضاح (٧٣٢/٢).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٤٠٧ ـ ٤٠٨).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٢٤٦).

بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾، وأمَّا من قرأ الفعل﴿وَيُفَضِّلُ﴾ بالياء فلا وقف له عند قوله تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾.

أمَّا **الهمذانيُّ**(١) **والعمَّانيُّ**(٢) **والجعبريُّ**(٣) فجعلوا الوقف عند قوله تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ لمن يقرأ بأيٍّ من القراءتين، وهو عندهم في قراءة النون أتمُّ وأقوى من قراءة الفعل بالياء.

الموازنة والترجيح:

أقوال العلماء في هذا الموضع اثنان:

١ ـ قولٌ بأنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ متعلّقٌ بمن يقرأ الفعلَ بالنون﴿وَنُفَضِّلُ﴾، وأمَّا غيره فلا يقف.

٢ ـ قولٌ بأنَّ القراءتين يجوز فيهما الوقف عند قوله تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾، ولكنَّه في قراءة النون أحسنُ وأقوى.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ محلُّ وقفٍ على القراءتين، وهو في قراءة من يقرأ بالنون أتمُّ، ووجهُ ترجيح ذلك أنَّ ما تعلّق به الفعلُ ﴿وَيُفَضِّلُ﴾ وانعطف عليه مما سبقه من الأفعال يستحيل على نَفَسِ القارئ تمكينُه من أنْ يصلَه ببعضه ليتفادى فصل المعطوف عمَّا عُطِفَ عليه، وما دام الحال كذلك فالقطع على موضعٍ معتبرٍ كقوله تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ خيرٌ من أن يقف القارئ حيث يشاء.

والله تعالى أعلم.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: الهادي (٥١٦/٢).
(٢) انظر: المرشد (٢٧٨/٢).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٢٩٣).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة إبراهيم

ـ ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ ۝٢﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في لفظ الجلالة من أوَّل الآية الثانية؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفر وابنُ عامر برفع الهاء من لفظ الجلالة: ﴿اللَّهُ﴾، وقرأ الباقون بالخفض ﴿ٱللَّهِ﴾[(١)].

فمن رفع لفظ الجلالة فقد انقطع له الكلام عند رأس الآية، ثمَّ استأنف فجعل لفظ الجلالة مبتدأً وجعل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبراً له.

وأمَّا من قرأ بالخفض فهو على الإتباع لما سبق من قوله: ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ فجعل لفظ الجلالة بدلاً مما قبله، وبذلك لا يتمُّ المعنى إلَّا عند قوله تعالى: ﴿وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

اتفق العلماء على أنَّ من قرأ برفع لفظ الجلالة فقد انقطع له الكلام

---

(١) انظر: النشر (٣٢٩).

(٢) انظر: جامع البيان (١٣/١٧٩ ـ ١٨٠)، والكشف (٢/٢٥)، وشرح الهداية (٥٦١)، والمحرّر الوجيز (٥/٢١٩)، والموضح (٢/٧٠٧).

مما قبله وصار وقفه على رأس الآية ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ وقفاً تامًّا[١].

وبقي الخلاف فيمن قرأ بالجرِّ هل له أن يقف عند قوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾أم لا يقف حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾...؟

فقال بمنع الوقف على رأس الآية أكثرُهم؛ لما فيه من فصل البدل عمّا أبدل منه، وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ الوقف على رأس الآية لمن يقرأ بالجرِّ وقفٌ تامٌّ[٢].

أمَّا **الهمذانيُّ** فقال بأنَّ من يقرأ بالجرِّ قد يجوز له الوقف على رأس الآية، واستدلَّ بحديث أمِّ سلمة[٣] ـ رضي الله عنها ـ (أنَّ رسول الله ـ ﷺكان يقطع قراءته آيةً آيةً)[٤].

الموازنة والترجيح:

الخلاف القائم بين العلماء في الوقف على رأس الآية لمن يقرأ لفظ الجلالة بالخفض ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ينتهي إلى ثلاثة أقوال:

١ ـ أنَّ الوقف لا يصحُّ في هذه القراءة؛ لما سيترتَّب عليه من فصلٍ بين البدل والمبدل منه.

٢ ـ أنَّ الوقف على رأس الآية تامٌّ.

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٣٩)، والتذكرة(٢/٣٩٢)،والقطع والائتناف (٤١٤)، والمكتفى (٣٣٩)، والوقف والابتداء (٢٤٩)،والهادي (٢/٥٣٠)، والمرشد (٢/٢٨٩)، وصف الاهتداء (٢٩٨).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٢٩٨).

(٣) هي: أم المؤمنين هند بنت أبي أمية المعروف بزاد الراكب بن المغيرة المخزومية، تزوجها النبي ـ ﷺ ـ بعد أبو سلمة بن عبد الأسد، هاجرت الهجرتين، اختلف في سنة وفاتها بين:٥٩هـ، و٦٠هـ انظر ترجمتها في: الاستيعاب (٤/١٩٢٠)، وأسد الغابة (٧/٣٤٠).

(٤) سبق الكلامُ على تخريج هذا الحديث وتوجيه القراء في معناه في مبحث " الوقف على رؤوس الآي" في ص (٥٩) من هذا الكتاب.

٣ ـ أنَّ الوقف قد يجوِّزه الحملُ على حديث أمِّ سلمة ـ رضي الله عنها ـ.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بكراهة الوقف على رأس الآية في قراءة الخفضِ كما نصَّ عليه ابنُ غلبون؛ وذلك لتمام الاتصال بين الآيتين، وقبح البداءة بالاسم المبدلِ وقد فصل عن المبدل منه.

وما ذهب إليه الجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ من أنَّ الوقف على رأس الآية لمن يقرأ بالجرِّ وقفٌ تامٌّ[١]، يعود لاصطلاحاته ـ رحمه الله ـ في تسمية الوقوف[٢]، وهذا الحكم قد يردُ عليه ما قرَّره العلماء من أنَّ الوقف لا يتم على المُبدل دون ما أُبدِل منه؛ لما بينهما من اتصالٍ وتعلّقٍ[٣].

ومن تأمَّل ما عرَّف به بعض أهل اللغة البدلَ في قولهم: إنَّه: (إعلام السامع بمجموع اسمي المسمَّى؛ لأنَّ مجموعهما يفيدُ السامع ما لا يحصل بأحدهما)[٤]، تبيَّن له أنَّ القول بأنَّ الفصل بينهما محل تمامٍ قولٌ مرجوحٌ، لا تسانده قواعد القراءة ولا اللغة. والله تعالى أعلم.

أمَّا ما قاله الهمذانيُّ من أنَّ الواقف على رأس الآية لمن يقرأ بالخفض قد يستدلّ بحديث أمِّ سلمة ـ رضي الله عنها ـ في تقطيع رسول الله ـ ﷺ ـ قراءته آية آية، فهو محلُّ نظرٍ؛ لأنَّ الحديث لم ينُصَّ على أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ فعل ذلك في كلِّ آي القرآن، والقرَّاء الذين ثبت عندهم الحديث استثنوا من ذلك الحديث أموراً منها: التعلُّق التامُّ بين الآيتين؛ كما في آيتنا هذه، ومن أولئك العلماء الهمذانيُّ نفسُه فقد منع في غير موضعٍ من كتابه وقوفاً على رؤوس الآي وعلّل ذلك بتعلّقها بما قبلها[٥]، فعلى ذلك لا حجة في الحديث لمن يقف على رأس الآية بقراءة خفض لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: وصف الاهتداء (٢٩٨).

(٢) انظر صفحة: (١٤٧) من هذا الكتاب.

(٣) انظر: الإيضاح (٢/١٢٠).

(٤) انظر: البديع في علم العربية (٢/٣٤٢).

(٥) انظر: الهادي (٢/١٤٢، ٢٧٨، ٣٣٦، ٣٧٦، ٥٥٢، ٦١٧).

المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النحل

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ۝٢﴾ [النحل: ١ ـ ٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل ﴿يُنَزِّلَ﴾ في أوَّل الآية الثانية؛ فقرؤوه جميعاً بالياء المضمومة والزاي المشدَّدة بالكسر إلَّا ابنَ كثيرٍ وأبا عمرو وريساً فيخفّفون الشدَّة، أمَّا رَوْحٌ فقد قرأ بالتاء المفتوحة والزاي المشدَّدة بالفتح ﴿تَنَزَّلُ﴾[1].

فمن قرأ الفعل بالياء فالمعنى عنده: (أنَّ الله تعالى يُنزِّل الملائكة بالوحي على من يشاء من عباده)، فحُذِف الفاعل في الآية؛ لقرب العهد به في قوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾.

أمَّا من قرأ لرَوْحٍ فأصلُ الفعل بتاءين ﴿تَتَنَزَّلُ﴾ فحذفت أولاهما وبقيت الأخرى تخفيفاً كما في قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٢٢٢﴾ [الشعراء: ٢٢٢]، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝٤﴾ [القدر: ٤]، فالفعل في هذه الآية مُسندٌ إلى الملائكة فهي التي تتنزَّل بالوحي، ومعنى القراءتين واحدٌ؛ لأنَّ الملائكة لا تتنزَّلُ إلَّا بأمر الله تعالى[2].

---

(١) انظر: النشر (٣٣٩).

(٢) انظر: جامع البيان (٧٦/١٤)، والموضح (٧٣٠/٢)، والدر المصون (١٨٨/٧).

أثر القراءة في الوقف:

الوقفُ المتعلّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، ولم يُشر بعض العلماء لأثرٍ ترتَّب على اختلاف وجهي القراءة في الوقف على رأس الآية الأولى، فكانتا عنده بمنزلةٍ واحدةٍ في الوقفِ على رأس الآية[١].

وفاضَلَ **النحاس**[٢] **والدانيُّ**[٣] **والجعبريُّ**[٤] بين القراءتين في الوقف، فهم يرون رأس الآية وقفاً على القراءتين، ولكنَّه في قراءة رَوْحٍ أتمُّ من قراءة الباقين.

وذهب **ابنُ غلبونَ** وحدَه إلى منع الابتداء برأس الآية في قراءة الجمهور وقصر ذلك على رواية رَوْحٍ؛ وعلّةُ التفريق بين القراءتين عنده هي أنَّ القراءة بالياء يعود فيها الضميرُ إلى الله تعالى وهو مذكورٌ في الآية السابقة فتعلّقت بذلك الآيتان ببعضهما، أمَّا قراءة رَوْحٍ فهي استئنافُ إخبارٍ عن تنزّل الملائكة وهو منقطعٌ مما قبله[٥].

الموازنة والترجيح:

لم تتجاوز الأقوال في الوقف عند رأس الآية ثلاثةً:

١ ـ أنَّه محلُّ وقفٍ في القراءتين دون تفضيله في إحداهما على الأخرى.

٢ ـ أنَّه محلُّ وقفٍ في القراءتين وهو لمن يقرأ بالتاء أوْلى وأتمُّ.

٣ ـ أنَّه محلَّ وقفٍ لمن يقرأ بالتاء وحده.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ رأس الآية

---

(١) انظر: الهادي (٢/٥٥٤)، والمرشد (٢/٣١٣).

(٢) انظر: القطع والائتناف (٤٢٤).

(٣) انظر: المكتفى (٣٤٧).

(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٠٨).

(٥) انظر: التذكرة (٢/٣٩٧).

محلُّ وقفٍ على القراءتين من غير تفضيله في قراءةٍ على أختها، وما علّل به بعضُ العلماء تفضيل الوقفِ في قراءة التاء على غيرِها نظراً للاستئناف قد يرد عليه أنَّ عودة الضمير بعد الفعل في قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَمۡرِهِۦ﴾ تعيدُ الأمر لما كان عليه من ارتباطٍ بالآية الأولى، فلا فرق إذاً بين القراءتين.

وأمَّا التعلُّق القائم بين الآيتين فالمانع من مراعاته بوصلهما أنَّ نَفَسَ القارئ لا يبلغ به إتمام المعنى المتصل من أوَّل السورة، فكان وقفه على رأس الآية أوْلى من أن يقف حيث ينقطع نفَسُه. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾﴾ [النحل:١١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل ﴿يُنۢبِتُ﴾؛ فقرأه الجميع بالياء إلَّا شُعْبَة[(١)] فقد قرأه بالنون ﴿نُنۢبِتُ﴾[(٢)].

فمن قرأ بالياء فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه يتبع الضمير؛ لما سبق من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ﴾ [النحل:١٠] فيتعلَّق به.

٢ ـ أنَّه على الاستئناف، والمعنى: (ينبت الله لكم به الزرع).

ومن قرأ بالنون فهو على العظمة، ومعنى القراءتين واحدٌ[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿لَّكُم مِّنۡهُ شَرَابٞ وَمِنۡهُ شَجَرٞ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل:١٠]، ولم يتأثر الوقف باختلاف القراءات عند بعض العلماء، بينما فرَّق آخرون بين الوقف على رأس الآية حسب القراءة.

قال **ابنُ غلبون**: «فمن قرأ بالياء كُره له أن يبتدئ به؛ لأنَّه راجعٌ إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ﴾ فهو متعلّقٌ به، ومن قرأ بالنون جاز له أن

---

(١) اختلف في اسمه والأشهر أنَّه: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي النهشلي، كان إماماً عالماً من أئمة السنة، ولد عام: ٩٥هـ، وكان أحد راويي عاصم حيث عرض عليه القرآن ثلاث مرات، وعلى عطاء بن السائب وأسلم المنقري، قرأ عليه خلق كثيرٌ منهم: أبو الحسن الكسائي، ويحيى العليمي، توفي عام: ١٩٣هـ انظر ترجمته في: غاية النهاية (٢٩٥/١)، معرفة القراء (١٣٤/١).

(٢) انظر: النشر (٣٣٩)

(٣) انظر: حجة القراءات (٣٨٦)، والمحرَّر الوجيز (٣٣٤/٥)، والموضح (٧٣١/٢)، والدر المصون (١٩٨/٧).

يبتدئ به؛ لأنَّه استئناف إخبارٍ من الله عن نفسه بالإنبات بلفظ الجماعة للتعظيم»[١].

ووافقه في حكم الوقف وتعليله **الدانيّ**[٢].

أمّا **العمَّانيُّ** فقد جعل الوقف على رأس الآية لمن يقرأ بأيِّ القراءتين، وهو عنده في قراءة النون أقوى[٣].

الموازنة والترجيح:

هذان القولان متفقان على أنَّ رأس الآية محلُّ وقفٍ لمن يقرأ بالنون ﴿نُنۢبِتُ﴾، وإنَّما الخلاف في من يقرأ بالياء هل يراعي تعلّق الآية بما قبلها فيصلها به، أو يفصلها منه ويقف؟

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ رأس الآية محلُّ وقفٍ على القراءتين؛ وذلك لأمرين:

١ ـ ما نصَّ عليه بعض العلماء من احتمال الآية الثانية الاستئناف بنفسها والتبعية لما قبلها[٤].

٢ ـ أنَّ من ذهب هذا المذهب لم يجعل وقفاً قبل هذه الآية إلَّا على قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ﴾ فينبغي لمن يذهب مذهبه أن يصل من قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [النحل:٩] حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:١١]، وهذا أمرٌ شاقٌّ على القارئ لا يكاد يطاوعه فيه نفسُه، خصوصاً إذا كان يُشبع المدودَ، أو يصل الميم، أو يسكت على المفصول، فسينقضي نفسُه ـ حتماً ـ قبل تمام الكلام، والوقف ـ لمن لا يمكِّنه النفَسُ ـ على رؤوس الآي أوْلى من الوقفِ حيث ينقطع النَّفسُ. والله تعالى أعلم.

---

(١) التذكرة (٢/٣٩٨).

(٢) انظر: المكتفى (٣٤٨).

(٣) انظر: الهادي (٢/٥٥٦).

(٤) انظر: الدر المصون (٧/١٩٨).

٣ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [النحل: ١٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في هذه الآية على ثلاث قراءات:

١ ـ ﴿**وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتُ**﴾ برفع الأسماء الأربعة، وهذه قراءة ابن عامر.

٢ ـ ﴿**وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ**﴾ بنصب الاسمين الأوَّلين ورفع الآخَرين، وهذه قراءة حفصٍ.

٣ ـ ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ﴾ بنصب الأسماء الأربعة ومنه كسرُ تاء ﴿**مُسَخَّرَاتٍ**﴾، وهذه قراءة الباقين[1].

فمن قرأ برفع الأسماءِ الأربعة فهو على قطع الكلام عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ وجعل ما بعدها وهو ﴿**وَالشَّمْسُ**﴾ مبتدأ وخبرُه قوله: ﴿**مُسَخَّرَاتٍ**﴾.

ومن نصب الأسماء الأربعة فهو يعطفها على ما قبلها ويجعل الكلّ مفاعيل لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ﴾ إلا كلمة ﴿**مُسَخَّرَاتٍ**﴾ فتكون حالاً.

ومن نصب الاسمين الأوَّلين ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ فهو يجعلهما معطوفين على ما سبق وينقطع بعدهما الكلام، ثمَّ يستأنف بقوله: ﴿**وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتُ**﴾ على إعرابه مبتدأ وخبراً[2].

أثر القراءة في الوقف:

لم يذكر بعض العلماء أثراً لاختلاف القراءات في الوقف مع اختلاف

---

(١) انظر: النشر (٣٣٩).

(٢) انظر: حجة القراءات (٣٨٦)، والكشف (٣٥/٢)، والمحرَّر الوجيز (٣٣٥/٥)، والموضح (٧٣١/٢ ـ ٧٣٢)، والدر المصون (٣٤٣/٥).

أعاريب الآية في كلِّ قراءةٍ؛ ولعلَّ سبب ذلك أنَّ الآية وإن تعدّدت قراءاتها إلَّا أنَّ معناها واحدٌ، فجميع ما ذُكر سخَّره الله تعالى، ولكنَّ التعبير جاء في بعضه بالفعل «سخَّر» وفي البعض الآخر بجملةٍ اسميةٍ مكونةٍ من مبتدأ وخبرٍ[١].

أما من رأى لاختلاف القراءات أثراً في الوقف فجعل الوقفَ في الآية على موضعين، وهما:

١ ـ ﴿ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ فهذا وقفٌ في قراءة ابنِ عامرٍ وحدَه؛ لأنَّه يرفع ما بعد ذلك على سبيل الاستئناف وانقطاع الكلامِ مما قبله.

٢ ـ ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ وهذا الوقفُ في قراءة حفصٍ وحدَه لأنَّه هو الذي يرفع ما بعد هذه الكلمة على سبيل الاستئناف والانقطاع مما قبله.

وأمَّا باقي القرَّاء الذين ينصبون الكلمات الأربع فلا يقفون حتى يبلغوا قوله تعالى: ﴿بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ حيث يتصل الكلام من أوَّل الآية إلى هذه الكلمة، وهذا التفصيل في الوقوف اختاره **ابنُ الأنباري**[٢] **وابنُ غلبون**[٣] **والدانيُّ**[٤] **والسجاونديُّ**[٥] **والهمذانيُّ**[٦] **والعمَّانيُّ**[٧].

وأمَّا **الجعبريُّ** فقد جعل الوقف في الآية عند قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ تامًّا على قراءة الجمهور، وهو على قراءة ابن عامرٍ أتَّم[٨].

---

(١) انظر: الموضح (٢/٢٣٧).
(٢) انظر: الإيضاح (١/١٢٥).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٣٩٨ ـ ٣٩٩).
(٤) انظر: المكتفى (٣٤٨).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٢٥٥).
(٦) انظر: الهادي (٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧).
(٧) انظر: المرشد (٢/٣١٤ ـ ٣١٥).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٣٠٩).

الموازنة والترجيح:

لا يوجد بين أقوال العلماء في هذه الآية ما يستلزم ترجيحاً فهم يكادون يتفقون على وقوفها، وما ذكره الجعبريُّ من أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ تامٌّ على قراءة الجمهور يردُّه ما قعَّد له ابن الأنباريِّ من عدم تمام الوقف على النسق دون ما نُسق عليه، ومثّل له بآيتنا هذه على وجه الخصوص[1]، ويرِد عليه ـ كذلك ـ ما حكاه العمَّانيُّ من اشتراط أهل الوقوف أنَّه لا يحسُن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه[2]. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١٢٥).

(٢) انظر: المرشد (١/٣٠٨).

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [النحل: ٢٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل﴿يَدْعُونَ﴾؛ فقرأ يعقوب وعاصمٌ بياء الغيبة، وقرأ الباقون بتاء الخطاب: ﴿تَدْعُونَ﴾[١].

فمن قرأ بالتاء فالكلام متعلّقٌ بما سبقه من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾﴾ [النحل: ١٩]، وقوله بعد هذه الآية: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٢٢]، ومن قرأ بالياء كان على سبيل الاستئناف والانقطاع مما قبله[٢].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها وهي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾﴾، فمن قرأ بالتاء فلا وقف له عند رأس الآية؛ لاتصال الكلام ببعضه في الآيتين، ومن قرأ بالياء فله أن يقف على رأس الآية؛ لتغير الضمائر وانقطاع الكلام بذلك مما قبله على سبيل الاستئناف، وإلى ذلك التفصيل في الوقفِ على رأس الآية ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[٣] **وابنُ غلبون**[٤] **والنحاسُ**[٥] **والدانيُّ**[٦].

وذهب **الهمذانيُّ**[٧] **والعمَّانيُّ**[٨] **والجعبريُّ**[٩] إلى أنَّ الوقف على رأس الآية لمن يقرأ بأيِّ القراءتين، وهو في قراءة الغيب أقوى وأتمُّ.

---

(١) انظر: النشر (٣٣٩).
(٢) انظر: حجة القراءات (٣٧٨)، والكشف (٢/٣٥)، وشرح الهداية (٥٦٧)، والموضح (٢/٧٣٣).
(٣) انظر: الإيضاح (٢/٧٤٧).
(٤) انظر: التذكرة (٢/٣٩٩).
(٥) انظر: القطع والائتناف (٤٢٦ ـ ٤٢٧).
(٦) انظر: المكتفى (٣٤٩).
(٧) انظر: الهادي (٢/٥٥٩).
(٨) انظر: المرشد (٢/٣١٦).
(٩) انظر: وصف الاهتداء (٣١٠).

الموازنة والترجيح:

اتفق العلماء على أنَّ من يقرأ بالغيب ﴿يَدْعُونَ﴾ فوقفه على رأس الآية السابقة ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾﴾؛ لتمام الانقطاع بين الآيتين، واختلفوا في قراءة الخطاب، فمنع بعضهم الوقف فيها على رأس الآية وأجازه الآخرون.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول من جعل رأس الآية وقفاً في قراءة الغيب وحدها دون قراءة الخطاب؛ وذلك لما بين الآيتين في هذه القراءة من تمام الاتصال المتمثل في اتحاد جهة الخطاب فلا وجه يسوغ الفصل بينهما على سبيل الاختيار وإمكان الوصل. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٥ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: ٤٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل﴿فَيَكُونُ﴾ فقرأ الجميع بالرفع إلَّا ابنَ عامرٍ والكسائي فإنَّهما يقرآنه بالنصب ﴿**فَيَكُونَ**﴾[(١)].

فمن قرأ برفع الفعل فهو على سبيل انقطاع الكلام مما قبله واستئناف كلامٍ جديدٍ معناه: (ما أراد اللهُ فهو يكون)، ولا يشكل على هذا التوجيه حذف صدرِ الاستئناف فهو معهودٌ عند العرب[(٢)]، ومن نصبه فهو على وجهين:

١ ـ عطف الفعل ﴿**فَيَكُونَ**﴾ على ما سبق من قوله: ﴿أَن نَّقُولَ﴾.

٢ ـ نصبه على أنَّه جواب الأمر ﴿كُن﴾.

أثر القراءة في الوقف:

يظهر أثر اختلاف القراءات في هذه الآية بالوقف على قوله تعالى: ﴿كُن﴾؛ فمن قرأ بالرفع كان له أن يقف هذا الوقف؛ لانقطاع الكلام عند الفعل﴿كُن﴾؛ ولأنَّ ما بعده يجيء مستَأنَفاً، أمَّا من يقرأ لابنِ عامرٍ والكسائيِّ ﴿**فَيَكُونَ**﴾ فلا يقف حتى يبلغ رأس الآية؛ لئلا يفصل بوقفه على ﴿كُن﴾بين الأمر وجوابه، أو المعطوف وما عطف عليه، وبنحو هذا قال **ابنُ الأنباريِّ**[(٣)] **والنحاسُ**[(٤)] **فيما نقله عن سيبويه**[(٥)] **والدانيُّ**[(٦)] **والهمذانيُّ**[(٧)].

أمَّا **العمَّانيُّ** فأحال في هذا الموضع من سورة النحل لما اختاره في

---

(١) انظر: النشر (١٣٦).
(٢) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١٢٦).
(٣) انظر: جامع البيان (١٠٧/١٤)، وحجة القراءات (٣٩٠)، والموضح (٧٣٦/٢).
(٤) انظر: الإيضاح (٥٣٠).
(٥) انظر: القطع (٤٢٩).
(٦) انظر: المكتفى (٣٥٢).
(٧) انظر: الهادي (٥٦٤/٢).

نظير هذه الآية في سورة البقرة؛ حيث منع الوقف في قراءة النصب، وقال: بأنَّ من يرفع الفعل فوقفُه لا يكون إلَّا على سبيل التجوّز والتسامح، وأنَّه لا يحبُّ تعمُّد الوقفِ ولا يستحسنه[١].

الموازنة والترجيح:

اتفق العلماء على منع الوقف لمن يقرأ بنصب الفعل في قراءة ابنِ عامرٍ والكسائيّ، وأمَّا في قراءة الرفع: ﴿فَيَكُونُ﴾ فهم على قولين:

١ ـ جواز الوقف في هذه القراءة نظراً لانقطاع الكلام مما قبله على سبيل الاستئناف.

٢ ـ منعه على قراءة الرفع وعدم استحسان تعمّده.

والذي يترجَّح من هذين القولين ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقفَ يكونُ على الفعل﴿كُن﴾ في قراءة الجمهور، وما ردَّ به العمَّانيُّ الوقفَ مع حكمه بجوازه فحسبُ من غير استحسان تعمّده قد يجاب عنه بأمور:

١ ـ أنَّ الوقف على﴿كُن﴾ في قراءة الرفع فيه استتمامٌ للكلام وانقطاعٌ له عما بعده، فلا وجه لمنع استحسان تعمَّده والحال كذلك.

٢ ـ أنَّ هذا الوقف فيما يترتَّب عليه من تعدّد المعنى ليس بمنزلة الجائز الذي جعله العمَّاني ـ رحمه الله تعالى ـ ضرورةً وتوسعةً على من ضاق نَفَسُه عن بلوغ الوقوف الحسنة[٢].

٣ ـ أنَّ تعليله عدم جواز الوقف بالتعقيب الذي تفيده الفاء، يجاب عنه: بأنَّ إفادة الفاء للتعقيب ليست على إطلاقها، فهي تجيء للاستئناف أيضاً، ومن ذلك توجيه قراءة الرفع في هذه الآية، كما نصَّ عليه بعض أهل العلم: من أنَّها محمولةٌ على الخبر لمبتدأ محذوفٍ تقديره: فهو يكون[٣]. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: المرشد (٢/٢٣٧).

(٢) انظر: المرشد (١/١٨).

(٣) انظر: مغني اللبيب (٢/٥١١).

٦ ـ **قوله تعالى:** ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [النحل:٩٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾؛ فقرأه ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وأبو جعفرٍ بالنون، وقرأ الباقون بالياء: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾[(١)].

فمن قرأ بالياء فهم على إتباع الضمير لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾، والمعنى: (وليجزينَّ الله الذين صبروا أجرهم).

وأمَّا من قرأ بالنون فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه التفاتٌ من الغَيْبة في أوَّل الآية إلى الخطاب في آخرها كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [العنكبوت:٢٣] وكذلك هذه الآية في قراءة النون.

٢ ـ مراعاة ما بعد هذه الآية من ضمائر الخطاب التي هي محلُّ إجماع بين القرَّاء في قوله تعالى: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ [النحل:٩٧][(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يتعرَّض بعض العلماء لذكر الأثر المترتِّب على اختلاف القراءات في وقفِ هذه الآية فجعلوا القراءتين سواءً يوقف فيهما عند قوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[(٣)]، وذهب آخرون إلى أنَّ هذا الموضع محلُّ وقفٍ في القراءتين، ولكنّه في قراءة النون أحسن منه في قراءة الياء[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٣٤٤).

(٢) انظر: حجة القراءات (٣٩٣)، والكشف (٢/٤٠)، وشرح الهداية (٥٧٠)، والموضح (٢/٧٤٣ ـ ٧٤٤)، والدر المصون (٧/٢٨٤).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٤٣٣)، والوقف والابتداء (٢٥٩)، والمرشد (٢/٣٣٢).

(٤) انظر: المكتفى (٣٥٦)، والهادي (٢/٥٧١ ـ ٥٧٢)، ووصف الاهتداء (٣١٤).

وانفرد **ابنُ غلبون** بتقرير: أنَّ من قرأ بالياء لا يبتدئ بالفعل﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ ؛ لكي لا يفصل بابتدائه ما اتصل به من قبل وهو الخبر عن الله تعالى في قوله سبحانه: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾، ومن قرأ بالنون فله أن يبتدئ بالفعل﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾؛ لأنَّه في محلّ استئنافٍ وانقطاعٍ مما سبق[1].

الموازنة والترجيح:

الأقوال في حكم الوقفِ عند قوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ثلاثة:

١ ـ أنَّ هذه الجملة وقفٌ في القراءتين لا فرق بينهما في ذلك.

٢ ـ أنَّ هذه الجملة وقفٌ في القراءتين، وقراءة النون أولى بها والوقف فيها أحسن.

٣ ـ أنَّ من يقرأ بالنون فله الوقف عند ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾، ومن يقرأ بالياء فلا وقف له.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قولُ ابنِ غلبون: بأنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ لمن يقرأ الفعل﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ بالنون.

وأمَّا من يقرأ الفعل بالياء فلا يقف؛ وذلك لأمرين:

١ ـ أنَّ في وقفه فصلاً بين الأخبار المتصلة عن الله تعالى فهي في سياقٍ واحدٍ لا وجه لفصلها عن بعضها لغير ضرورةٍ.

٢ ـ أنَّ من جعل الوقف في الوجهين واحداً لم يعلِّل وجه استواء القراءتين في ذلك، ومن قصر الوقف على قراءةٍ دون الأخرى بيَّن العلّة في ذلك فكان الأخذ بقوله أولى. والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٠٢).

المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الإسراء

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ﴿٢﴾﴾ [الإسراء: ٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل من﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا۟﴾؛ فقرأ الجميع بتاء الخطاب إلَّا أبا عمرو البصري فإنَّه قرأ بياء الغَيْبَةِ: **﴿أَلَّا يَتَّخِذُوا۟﴾**[(١)].

فمن قرأ بياء الغَيْبَة فهو على إتباع الفعل لما سبق من الحديث عن بني إسرائيل، والمعنى: (وجعلناه هدىً لبني إسرائيل لئلَّا يتَّخِذوا)، أو: (هديناهم ألَّا يتَّخذوا).

وأمَّا قراءة الجمهور بتاء الخطاب فمحمولةٌ على وجهين:

١ ـ الالتفات من الغَيْبَة إلى الخطاب.

٢ ـ مجيئها بمعنى الأمر، والتقدير: (وآتينا موسى الكتاب بأن لا تتخذوا يا بني إسرائيل من دوني وكيلاً)، كنحو قولهم: أمرتُ فلاناً أن لا تفعل، فالخطاب هنا أمرٌ[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف على رأس هذه الآية محلُّ خلافٍ بين العلماء من غير نظرٍ

---

(١) انظر: النشر (٣٤٨).

(٢) انظر: جامع البيان (١٨/١٥)، وحجة القراءات (٣٩٦)، وشرح الهداية (٥٧٢)، وكشف المشكلات (٢٣/٢)، والموضح (٧٤٨/٢).

إلى اختلاف القراءات[١]، وجعل بعضُهم لتعدد القراءات حظًّا في منع الوقف أو إعماله، فاختلفوا على قولين:

١ ـ أنَّ رأس الآية وقفٌ لمن قرأ بالتاء﴿تَتَّخِذُوا﴾؛ وذلك لأنَّ ما بعد الآية وهو قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ [الإسراء:٣] من الممكن أن يُنصب على النداء بمعنى: (يا ذريَّة)، ولكنَّ قراءة الياء لا وجه فيها للنصب إلَّا كونها بدلاً من﴿وَكِيلًا﴾؛ فلذلك لم يجُزِ الوقفُ على رأس الآية في هذه القراءة منعاً للفصل بين البدل والمبدل منه، وهذا قول **السجاونديِّ**[٢].

٢ ـ أنَّ رأس الآية محمولٌ على وجهين:

- يكونُ رأسُ الآيةِ وقفاً في القراءتين على تقدير أنَّ جملة: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ منادى، والنداءُ وإن كان في تاء الخطاب أظهرَ من ياء الغَيْبَة لكنَّه لا يمتنع في قراءة الغَيْبَة، بل يجيء على الانصراف والالتفات من الغَيْبَة إلى الخطاب.
- لا يكونُ رأسُ الآيةِ محلّاً للوقف في القراءتين إذا قدَّرنا أنَّ جملة: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ منصوبةٌ على أنَّها بدلٌ من﴿وَكِيلًا﴾، وبهذا التفصيل قال **الهمذانيُّ**[٣].

الموازنة والترجيح:

هذان القولان على تقاربهما إلَّا أنَّ الإمام العمَّانيَّ ردَّ مذهبَ من يقول بأنَّ رأس الآية محلُّ وقفٍ وفصَّل في ذلك فقال: «زعم أبو حاتم[٤]

---

(١) انظر: الإيضاح (٧٥٢/٢)، والقطع والائتناف (٤٣٥)، والمكتفى (٣٥٨) والمرشد (٣٣٧/٢)، ووصف الاهتداء (٣١٦).

(٢) انظر: الوقف والابتداء (٢٦١).

(٣) انظر: الهادي (٥٧٧/٢ ـ ٥٧٨).

(٤) هو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، النحوي المقرئ، أخذ عن الأخفش ويزيد بن هارون، وغيرهما، من تلاميذه أبو العباس المبرِّد، وروى عنه أبو داود والنسائي، توفي بالبصرة عام: ٢٤٨هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٣٦٠/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٨/١٢).

أنَّه وقفٌ، ولا أحبُّه؛ لأنَّ قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ ينتصب إمَّا بالنداء المضاف، وإمَّا أن يكون مفعولاً، فإن نصبه على النداء لم يحسن الوقف على ما دونه؛ لأنَّ السبب الذي نودُوا من أجله متقدِّمٌ على النداء، تقديره: (لا تتخذوا من دوني وكيلاً يا ذرِّيَّة من حملنا مع نوح)، والنداء يجب أن يُقرن بالسبب الذي من أجله يُنادى، فلا يحسن الوقف على ما دونه لذلك»[١].

وعليه: فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما قال به العمَّانيُّ من منع الوقف في القراءتين؛ لما فيهما من تعلُّقٍ ببعضهما على كلِّ الأوجه والتي لا يستقيم الفصلُ بينها على سبيل الاختيار؛ لما اصطلح عليه العلماء من منع الفصل بين النداء والمنادى، وبين الفعل والمفعول[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) المرشد (٢/٣٣٧).

(٢) الإيضاح (١/١١٩)، الزيادة والإحسان (٣/٤٢٤ ـ ٤٢٥).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾﴾ [الإسراء: ٣٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل ﴿يُسْرِف﴾؛ فقرأه الجميع بالياء إلَّا حمزة والكسائيّ وخلف فإنَّهم يقرؤون بتاء الخطاب ﴿**فَلَا تُسْرِف**﴾[١].

فمن قرأ بتاء الخطاب جعل النهي عن الإسراف موجَّهاً إلى رسول الله ـ ﷺ ـ وولاةِ الأمر من بعده ألَّا يقتلوا بالمقتول ـ ظلماً ـ غيرَ القاتل وحدَه دون مؤاخذة عشيرته وأقرَبِيه بجريرته، ومن قرأ بالياء فالنهي عنده يحتمل أمرين:

١ ـ أنَّه موجَّهٌ إلى وَلِيِّ المقتول بأن لا يسرف فيقتلَ غيرَ قاتل وليِّه.

٢ ـ أنَّه موجَّهٌ إلى القاتل الأوَّل، بمعنى: (فلا يُسرفِ القاتلُ في القتل فيكون مسرفاً)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف في القراءة لم يترتَّب عليه أثرٌ في الوقف عند بعض العلماء فيذكروه، ولم يشر إليه إلَّا **أبو جعفرٍ النحاس والهمذانيُّ**، فأبو جعفرٍ يرى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿سُلْطَانًا﴾ قطعٌ كاملٌ على قراءة التاء: ﴿**فَلَا تُسْرِف**﴾ معلِّلاً ذلك أنَّ الخطاب موجَّهٌ للقاتل الأوَّل؛ لأنَّه إذا قتل فقد أسرف[٣].

---

(١) انظر: النشر (٣٥٠).

(٢) انظر: جامع البيان (٨٢/١٥)، وحجة القراءات (٤٠٢)، وشرح الهداية (٥٧٥)، وكشف المشكلات (٣٧/٢ ـ ٣٨)، والموضح (٧٥٦/٢).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٤٣٧).

أمَّا الهمذانيُّ فيرى الوقفَ عند قوله تعالى: ﴿سُلْطَٰنًا﴾ وقفاً حسناً على القراءتين، وحكى عن بعض العلماء أنَّه خصَّه بقراءة الخطاب[1].

الموازنة والترجيح:

هذان القولان متفقان على أنَّ من قرأ بتاء الخطاب في الفعل: ﴿فَلَا تُسْرِف﴾ فوقفه عند قوله تعالى: ﴿سُلْطَٰنًا﴾، وإن كان النحاسُ قيَّد ذلك بتوجُّه الخطاب إلى القاتل الأوَّل، والعمَّانيُّ أطلقَه.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقف متعلِّقٌ بهذا التقدير وحدَه وليس على إطلاقه؛ لأنَّ الخطاب للقاتل سابقٌ للقتل وسابقٌ لجعل ولاية الدم لذويه، وفيه معنى الزجر عن ارتكاب القتل؛ لأنَّ الله تعالى ناصرٌ أولياءَ الدم عليه، فتكون الفاء هنا استئنافية؛ خلافاً لخطاب ولاة الأمر أو ولي الدم فالفاء فيه للتعقيب؛ لأنَّ خطابهم بالنهي عن الإسراف يعقُب القتل، وهو أمرٌ بالعدل في القتل بهذه النفس المظلومة؛ لئلَّا يؤخذ بالجناية غيرُ الجاني. والله تعالى أعلم.

أمَّا قول الهمذانيِّ بجواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿سُلْطَٰنًا﴾ في قراءة الياء: ﴿فَلَا يُسْرِف﴾ فيمنعه اتصال السياق والتعقيبُ الذي تدلُّ عليه الفاء مما لا يسوغ معه الفصل اختياراً.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الهادي (٢/٥٨٣).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء:٣٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ﴾؛ فقرأه الكوفيون وابنُ عامر بالتذكير والإضافة: ﴿سَيِّئُهُۥ﴾، وقرأ الباقون بالتأنيث: ﴿سَيِّئَةً﴾[(١)].

فمن قرأ بقراءة الكوفيِّين وابنِ عامرٍ فمعنى الآية عنده: (أنَّ كلَّ ما أوحينا إليك يا محمد ـ ﷺ ـ من قولنا: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء:٢٣] إلى قولنا: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧] كان سيِّئُه من المنهيَّات مكروهاً عند ربِّك).

ومن قرأ بقراءة الباقين بالتأنيث: ﴿سَيِّئَةً﴾ فالمعنى عنده: (أنَّ ما أوحينا إليك من هذه المناهي ابتداءً من قولنا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء:٣١] كان فعله مكروهاً عند ربِّك وسيئةً كذلك)، ويكون في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

نقل **الهمذانيُّ** عن يعقوب ـ ولم يعقّب ـ أنَّ من قرأ بالتأنيث: ﴿كَانَ سَيِّئَةً﴾ فوقفه عند قوله تعالى: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ ثمَّ يبتدئ فيقرأ: ﴿مَكْرُوهًا﴾ بمعنى: (كان مكروهاً)[(٣)].

وهذا القول نقله **النحاس** من قبلُ ولكنَّه تعقَّبه وخطَّأه؛ لأنَّ ﴿مَكْرُوهًا﴾ خبرٌ ثان لـ«كان»، ولأنَّه لا وقف إلا عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء:٣٩].

---

(١) انظر: النشر (٣٥٠).

(٢) انظر: جامع البيان (٨٩/١٥)، وحجة القراءات (٤٠٢ ـ ٤٠٣)، والبيان في غريب إعراب القرآن(٩٠/٢)، وشرح الهداية(٥٧٥)، والموضح (٧٥٨/٢، وكشف المشكلات (٣٩/٢).

(٣) انظر: الهادي (٥٨٤/٢).

وفي تقرير ذلك يقول **العمَّانيُّ** ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهذا الوقف عندي ليس بشيءٍ، وتقديره فاسدٌ، والوجه أن ينتصب ﴿مَكْرُوهًا﴾بأن يكون نعتاً لقوله تعالى: ﴿سَيِّئَةً﴾ ويجوز ذلك؛ لأنَّ التأنيث الذي في قوله تعالى: ﴿سَيِّئَةً﴾ ليس بتأنيثٍ حقيقيٍّ، وإنَّما هو تأنيثٌ للمبالغة، وإن شئت قلت: هو على التقديم والتأخير، تقديره: (كلُّ ذلك كان مكروهاً).

وعلى كلِّ حالٍ لا أجيز الوقف عند قوله: ﴿سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ﴾؛ لأنَّه لا فائدة في أن تبتدئ منصوبة لا دليل في الكلام على إعرابها ولا على معناها»[1].

وعليه: فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: عدم التفريق بين القراءات في هذه الآية، وعدم اعتبار قوله تعالى: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ محلّاً للوقف في كلا القراءتين.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) المرشد (٢/٣٤٢).

٤ ـ قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٣﴾﴾ [الإسراء: ٩٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى﴾؛ فقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ بفعلٍ ماضٍ: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾، وقرأ الباقون بفعل الأمر: ﴿قُلْ﴾[(١)].

فمن قرأ بفعل الأمر فهو على أنَّ المشركين حين طلبوا من رسول الله ـ ﷺ ـ بعضَ المستحيلات في قولهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠] إلى قولهم: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ أوحى الله إليه ـ ﷺ ـ أن يقول لهم: (هل كنت إلَّا بشراً رسولاً)، وهذا يناسب ما بعد هذه الآية من قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ﴾ [الإسراء: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا﴾ [الإسراء: ٩٦].

وأمَّا من قرأ بالفعل الماضي: ﴿قَالَ﴾ فهو على أنَّه ـ ﷺ ـ قال لهم ذلك مباشرةً[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

أثر هذا الاختلاف في تردد قراءة الفعل بين الأمر والماضي يظهرُ في الوقف عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾؛ فمِن العلماء من جعل هذا الموضع وقفاً على كلا القراءتين ولم يفرِّق بينهما[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٣٥٥).

(٢) انظر: حجة القراءات (٤١٠ ـ ٤١١)، والكشف (٥٢/٢)، وشرح الهداية (٥٧٨)، والموضح (٧٦٨/٢ ـ ٧٦٩).

(٣) انظر: الإيضاح (٧٥٥/٢)، والقطع والائتناف (٤٤١)، والوقف والابتداء (٥٦٣)، والهادي (٥٩١/٢)، والمرشد (٣٤٩/٢).

ومنهم من جعله وقفاً على القراءتين، وفضَّله في قراءة الأمر: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ على قراءة المُضِي: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾[١].

أمَّا **ابنُ غلبون** فذهب وحدَه إلى أنَّ من قرأ الفعل ماضياً: ﴿**قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي**﴾ فلا يقف عند هذه الجملة؛ لأنَّ السياقَ واحدٌ ومتصلٌ فلا يُفصَل بعضُه من بعضٍ.

وأمَّا من قرأ الفعل أمراً: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ فوقفه عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾؛ لأنَّ مَطالب المشركين انتهت عند هذه الجملة، وجاء الأمر من الله تعالى بعدها لرسوله ـ ﷺ ـ مستأنفاً بعد انتهاء كلامهم وانقطاعه[٢].

الموازنة والترجيح:

الأقوال التي انتهى إليها العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ثلاثة:

١ ـ أنَّه وقفٌ على القراءتين.

٢ ـ أنَّه وقفٌ على القراءتين، وهو لمن يقرأ بفعل الأمر أتمُّ.

٣ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الأمر وحدَها، ومن قرأ الفعل ماضياً فلا يقف.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ وقفٌ على القراءتين، ولا يتعلّق بواحدةٍ دون الأخرى، وما علّل به ابنُ غلبون من الوقف في قراءة من يقرأ﴿**قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي**﴾ من اتصال الكلام واتحاد السياق صحيحٌ في غير هذا الموضع؛ لأنَّ كلام المشركين ابتدأ من قوله تعالى عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾﴾ واستمرّ بعطف بعضه على بعضٍ إلى جملة: ﴿كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾، ثمّ تمّت القصة بقول النبي ـ ﷺ ـ:

(١) انظر: المكتفى (٣٦٣)، ووصف الاهتداء (٣٢٠).

(٢) انظر: التذكرة (٤٠٨/٢).

﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾، ومعلومٌ أنَّ من المستحيل أن يطاوع نَفَسٌ صاحِبَه فيصل كلّ هذا السياق من أوَّله لآخره[1]، فلم يبق حينئذ إلَّا الوقف على رؤوس الآي، وما دامت الجُمل التي هي من مقول المشركين سينفصل بعضها عن بعضٍ بالوقف على رأس الآية، فلا فائدة من وصل آخر مطالبهم بجواب رسول الله ـ ﷺ ـ لهم، ففصل الجوابِ في هذه الحالة عن المطالب أولى.

والله تعالى أعلم.

(١) نصَّ الهمذانيُّ على ذلك مراعاةً للنَّفَس، وقال بإجازة الوقف على رؤوس هذه الآية رغم العطف القائم بينها بـ«أو» ورغم اتصال سياقها. انظر: الهادي (٢/٥٩١).

المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الكهف

١ ـ قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الكهف: ٢٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾؛ فقرأه الجميع بياء الغَيْبَة مضموماً إلَّا ابنَ عامرٍ فإنَّه قرأه بتاء الخطاب مجزوماً: ﴿وَلَا تُشْرِكْ﴾[1].

فمن قرأ بالياء فهو على الإخبار عن الله تعالى بأنَّه لا يظهر على غيبه أحداً، ولا يستشير في قضائه وقدره، وفي هذه القراءة مراعاةٌ لضمائر الغَيْبَة في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾. ومن قرأ بالتاء والجزم فهو على النهي لرسول الله ـ ﷺ ـ وأمَّتِه عن نسبة العلم بالغيب لأي أحدٍ، وهذا النهيُ يناسب ما يتلوه من أمرٍ في قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ [الكهف: ٢٧].

أثر القراءة في الوقف:

لم يشر بعض العلماء لاختلاف الوقف في هذه الآية بحسب تعدّد القراءات فجعلوا القراءتين سواءً[2]، وترتَّب عند السجاونديِّ والهمذانيِّ والعمّانيِّ فرقٌ في الوقف بين القراءتين.

---

(١) انظر: النشر (٣٥٨).

(٢) انظر: الإيضاح (٧٥٧/٢)، والتذكرة (٤١٣/٢)، والقطع والائتناف (٤٤٧)، والمكتفى (٣٦٨).

فالهمذانيُّ قصَر الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ﴾ على قراءة ابنِ عامرٍ وحدَه؛ يعني: أنَّ من يقرأ لغيره فليس هذا بموضع وقفٍ له[١]؛ أما السجاونديُّ[٢] والعمَّانيُّ[٣] فقد جعلا قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ﴾ موضعَ وقفٍ على القراءتين، وهو في قراءة ابنِ عامرٍ أحسنُ عندهُما وأوْلى من قراءة الباقين.

الموازنة والترجيح:

هذان القولان متّفقان على أنَّ من قرأ لابن عامرٍ فوقفُه عند قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ﴾، وهذا الوقفُ ـ وإن كان الغالب من العلماء لم يشر إليه ـ هو الصحيح؛ لما قاله أكثر أهل العلم: من أنَّ اللغة لا يُعطف فيها الخبر على الإنشاء، أو الإنشاءُ على الخبر[٤]، ومن لم يقف في قراءة ابنِ عامرٍ عند قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ﴾ فقد عطف إنشاءً على خبرٍ، وأمَّا ما ذهب إليه السجاونديُّ والعمَّانيُّ من جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ﴾ في قراءة الجمهور فهو صحيحٌ أيضاً، ولا يشكل عليه العطف القائم بين الخبرين؛ لأنَّه من باب عطف الجمل على بعضها، وهذا يحتمل من إمكان الفصل بين المعطوفات ما لا يحتمله عطف المفرد؛ لأنَّ عطف الجملة على الجملة لا يلزم منه اتصالهما ليتمَّ به المعنى، كما هو الحال في عطف المفرد على المفرد؛ فالمفرد إذا فُصل عن المعطوف عليه لا يتمُّ به المعنى، ولا يحسن السكوت عليه، بخلاف الجملة فإنَّها تؤدِّي معنىً مستقلّاً سواءً عطفت على جملةٍ سابقةٍ، أو استقلَّت بذاتها[٥].

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: الهادي (٢/٥٩٩).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (٢٦٦).
(٣) انظر: المرشد (٢/٣٥٦).
(٤) انظر: مغني اللبيب (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧)، والزيادة والإحسان (٨/٢٣٠).
(٥) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴿٥٢﴾﴾ [الكهف: ٥٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾؛ فقرأه الجميع بالياء إلَّا حمزة فإنَّه قرأ الفعلَ بالنون: ﴿وَيَوْمَ نَقُولُ﴾[١].

فمن قرأ بالنون فهو على إتباع الضمير لما سبق من إخبار الله تعالى عن نفسه في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١]، ومن قرأ بالياء فهو على سبيل الاستئناف وانقطاع الكلام مما قبله، ودليل ذلك الانقطاع أنَّه تعالى قال: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ﴾، ولم يقل: شركاءنا، والمعنى: (واذكر يا محمد ـ ﷺ ـ يوم يقول الله تعالى نادوا شركائي)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

الوقفُ المتعلِّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾.

وهذا الموضع من مواضع الخلاف لم يُشر إليه أحدٌ في المصادر التي بين يديَّ من كتب الوقوف إلَّا **ابن غلبونَ** ـ رحمه الله تعالى ـ، فإنَّه قال: «فمن قرأ بالياء كُره له أن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾؛ لأنَّه راجعٌ إلى﴿رَبُّكَ﴾ الذي تقدَّم الخبر عنه بلفظ الإفراد، فلا يُقطعُ منه، ومن قرأ بالنون جاز له أن يبتدئ به؛ لأنَّه استئناف إخبارٍ من الله تعالى عن نفسه بلفظ الجماعة للتفخيم»[٣].

---

(١) انظر: النشر (٣٦٠).

(٢) انظر: حجة القراءات (٤٢٠)، والكشف (٦٥/٢)، وشرح الهداية (٥٨٤)، والموضح (٧٨٦/٢).

(٣) التذكرة (٤١٥/٢).

والذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ اختلاف القراءات لا أثر له في الوقف على رأس الآية؛ وذلك لأمرين:

١ ـ أنَّ القراءتين بمعنىً واحدٍ لا يتعدَّد، فالكلام يعود إلى الله تعالى، سواءً جاء بالياء أو بالنون.

٢ ـ أنَّ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ﴾ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ مقدَّرٍ بـ: «اذكر»[١]، وهذا الفعلُ يَقطع الكلام عمَّا سبقه؛ لأنَّه إنشاءٌ بعد خبرٍ، والإنشاء لا يُعطَف على الخبر فيتعلَّق به بحيثُ لا يمكنُ الفصلُ بينهما بوقفٍ، كما يختارُ ابنُ غلبونَ ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه الآية[٢].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعُكبري (٨٥١).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧)، والزيادة والإحسان (٨/٢٣٠).

المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة مريم

١ ـ قوله تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٦﴾ [مريم: ٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعلين من قوله تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾؛ فقرأهما الجميع بالرفع إلَّا أبا عمرو والكسائيَّ فقد جزماهما: ﴿يَرِثْنِي وَيَرِثْ﴾[(١)].

فمن قرأ بالرفع جعل الفعلين صفةً للوليِّ، والمعنى: (فهب لي من لدنك ولياً مِن صفته أنَّه يرثُني ويرثُ من آل يعقوب)، وقيل: هو على القطع مما قبله، ومن قرأ بالجزم جعل الفعلين جواباً للأمر في قوله: ﴿فَهَبْ﴾ كفعل الشرط وجوابه، والمعنى: (فهب لي ولياً فإنَّك إنْ وهبْته لي ورثني)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[(٣)]، والعلماء في هذا الوقف على مذاهب:

١ ـ أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة من يرفع الفعلين فقط، أمَّا من

(١) انظر: النشر (٣٧٢).

(٢) انظر: حجة القراءات(٤٣٨)، والكشف(٢/٨٤)، وشرح الهداية(٥٩٤)، والموضح(٢/٨١١ ـ ٨١٢)، والدر المصون (٧/٥٦٧).

(٣) انظر: الهادي (٢/٦١٧).

يجزمُهما فلا يقف على رأس الآية، وهذا قول **الهمذانيِّ**، وقد نقله عن غير واحدٍ.

٢ ـ أنَّ رأس الآية ليس محلَّ وقفٍ في القراءتين؛ لأنَّ الآية الثانية صفةٌ في قراءة الرفع، وجواب أمرٍ في قراءة الجزم، والفصلُ بين الصفة والموصوف أو فعل الأمر وجوابه ممنوعٌ عند علماء الوقف، وهذا قول **أبي جعفر النحاس**[١] **والعمَّانيِّ**[٢].

٣ ـ أنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين، ولكنَّه في قراءة من يرفع الفعلين أتمُّ من الوقف في قراءة من يجزمُهما، وهذا قول **الجعبريِّ**[٣].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال الثلاثة بمنع الوقف في القراءتين، وجوازه في إحداهما دون أختها، وجوازه في القراءتين مع تفضيله في قراءةٍ على الأخرى، أرجحها ـ والعلم عند الله تعالى ـ القول بمنع الوقف على رأس الآية بإطلاقٍ، وسبب ترجيح هذا القول هو ما قرَّره أصحابُه وغيرُهم من أنَّ وجهي القراءة لا ينفكَّان من صلة وتعلقٍ بين هذه الآية والآية السابقة[٤]، خصوصاً وقواعدُ الوقف التي حرَّرها العُلماءُ تمنعُ فصل الصفة عن الموصوف، وفصلَ فعل الأمر عن جوابه[٥]، وما دام الحال كذلك فلا يسوغ فصلُهما على سبيل الاختيار.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: القطع والائتناف (٤٥٢).
(٢) انظر: المرشد (٢/٣٦٩).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٣٣٠).
(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/١٢٠)، والتبيان للعكبري (٨٦٦).
(٥) انظر: الإيضاح (١/١١٩)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤)

٢ ـ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [مريم: ٣٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾؛ فنصبَ اللَّام ابنُ عامرٍ وعاصم ويعقوب، وقرأ الباقون برفعها: **﴿قَوْلُ الحَقِّ﴾**[(١)].

فمن نصب ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ فهو على إضمار فعلٍ، والتقدير: (أقول قولَ الحقِّ)، وأمَّا من رفع **﴿قَوْلُ الحَقِّ﴾** فله وجهان:

١ ـ أنَّه مرفوعٌ على الخبر، بإضمار مبتدأ بتقدير: «هذا»، والمعنى: (هذا الكلامُ قولُ الحقِّ).

٢ ـ أنَّه مرفوعٌ على الخبر، ومبتدأه ﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾بدلٌ منه؛ لأنَّ عيسى كلمةٌ من الله، والتقدير: (ذلك قولُ الحقِّ عيسى ابنُ مريم)[(٢)].

أثر القراءة على الوقف:

يظهر أثر اختلاف القراءتين في حكم الوقف عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾والابتداء بما بعده، والعلماء في هذا الوقف على خلافٍ، فقد ذهب **ابنُ الأنباريِّ** إلى أنَّ من قرأ بالرفع في جملة: **﴿قَوْلُ الحَقِّ﴾** فلا وقف له؛ لأنَّه يفصل بذلك بين النعت **﴿قَوْلُ الحَقِّ﴾** والمنعوت﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾.

أمَّا من قرأ بالنصب فله تقديران:

١ ـ أنَّه ينصبه على المصدر بمعنى: (أقولُ قولاً حقًّا)، وهذا لا يقف عنده إلَّا المضطرُّ.

---

(١) انظر: النشر (٣٧٥).

(٢) انظر: حجة القراءات (٤٤٣)، والكشف (٢/٨٨ ـ ٨٩)، وشرح الهداية (٥٩٩)، والموضح (٢/٨١٨ ـ ٨١٩).

٢ ـ أنَّه ينصبه على أنَّه خبر﴿ذَٰلِكَ﴾ ويجعل﴿ذَٰلِكَ﴾ في موضع «كان» فينتصب ما بعدها، وهذا التقدير لا يوقف فيه على قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[١].

وذهب **النحاسُ والدانيُّ** إلى أنَّ من قرأ بالرفع: ﴿**قَوْلُ الحَقِّ**﴾، فهو على إضمار مبتدأ بتقدير: (ذلك قولُ الحقِّ)، أو: (هو قولُ الحقِّ)، ولذا يوقف له عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، ومن قرأ بالنصب: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ فيمتنع له الوقف إطلاقاً عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[٢].

ووافقهما **السجاونديُّ** في قراءة الرفع، غير أنَّه أجاز لمن يقرأ بالنصب: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾أن يقف عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[٣].

ويرى **الهمذانيُّ** أنَّ الوقفَ عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾في قراءة من ينصب فيقرأ: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾، أمَّا من يرفع فلا وقف له؛ لما فيه من فصلٍ بين النعت والمنعوت[٤].

وحسَّن **العمَّانيُّ** الابتداء بقوله تعالى: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ في قراءة النصب دون قراءة الرفع[٥].

وفصَّل **الجعبريُّ** الحكم في الآية فجعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ كاملاً في وجهين:

١ ـ رفع ﴿**قَوْلُ الحَقِّ**﴾ على أنَّه خبر مبتدأ مقدَّرٍ.

٢ ـ نصب ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ على أنَّه مصدر.

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٦٣ ـ ٧٦٤).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٤٥٤)، والمكتفى (٣٧٥).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٢٧٤).
(٤) انظر: الهادي (٢/٦٢١).
(٥) انظر: المرشد (٢/٣٧٣).

كما جعل الوقف تامًّا عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ في وجهين:

١ ـ رفع ﴿قَوْلُ الحَقِّ﴾ على أنَّه نعتٌ لـ﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾.

٢ ـ نصبُ ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ على أنَّه صفةٌ مؤكدةٌ بمعنى: (هو عيسى ابنُ مريم الحقَّ لا الباطل)[١].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال على ما فيها من تفصيلٍ وتقسيمٍ إلَّا أنَّها تَخْلُص للآتي:

١ ـ من تأمَّل كلام العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ في قراءة الرفع: ﴿قَوْلُ الحَقِّ﴾ وجدَ القائلين بمنع الوقف فيها معلّلين ذلك بما ينتج عن الوقف من فصل النعتِ عن المنعوت به، وهذا لا إشكال فيه فهو محلُّ قاعدةٍ في الوقوف[٢].

لكنَّ هذا التعليل لا يتناول وجه التقدير الآخر وحملَ القراءة على إضمار مبتدأ محذوفٍ مقدَّرٍ، فيكون المعنى: (هو قولُ الحقِّ)، أو: (ذلك قولُ الحقِّ)، ولم يمنع الوقف في قراءة الرفع مطلقاً دون تقييدٍ بعلّة الفصل بين النعت ومنعوته إلَّا العمَّانيُّ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ.

وعليه: فإن الراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ جائزٌ على هذا الوجه وحده في قراءة الرفع، وقول العمَّانيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ يَرِدُ عليه هذا الوجهُ الآخر من أوجه التقدير الذي ينقطع فيه الكلام مما سبقه ويكون الابتداء فيه استئنافاً لا صلة له بما قبله، لكمال الانقطاع بين الجملتين. والله تعالى أعلم.

٢ ـ ومن تأمَّل كلامهم في قراءة النصب وجدهم على خمسة أقوال:

١ ـ منع الوقف فيها مطلقاً عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ وهذا قول النحاسِ والدانيِّ.

---

(١) انظر: وصف الاهتداء (٣٣٢)، والدر المصون (٥٩٨/٧).

(٢) انظر: الإيضاح (١١٩)، والزيادة والإحسان (٤٢٤/٣).

٢ ـ كون الوقف تامًّا عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ إن كان تقديرها صفة مؤكدة، وهذا قول الجعبريِّ.

٣ ـ جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ لمن قدَّر النصب بمعنى: (أقولُ قولَ الحقِّ)، وهذا قول السجاونديِّ.

٤ ـ جواز الوقف فيها مطلقاً عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وهذا قول الهمذانيِّ والعمَّانيِّ.

٥ ـ جواز الوقف ـ للمضطر ـ عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ إن كان التقدير عنده: (أقولُ قولاً حقًّا)، وهذا قولُ ابنِ الأنباريِّ.

والذي يترجَّح من بين هذه الأقوال ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول الأوَّل الذي يمنع الوقف مطلقاً عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ في قراءة من يقرأ بالنصب ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾، وسبب ترجيح هذا القول من الأقوال هو أنَّ جميع التقديرات التي قال بها العلماء في هذه القراءة لا تخلو من تعلُّقِ صلةٍ بما سبق، والوقفُ عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ سيكون فصلاً بين المتعلّقات ببعضها من حيث المعنى لغير ضرورةٍ، والأصل في الوقف الاختياري أن لا يُفصل فيه ما حقُّه الوصلُ؛ لأنَّ فائدته التنبيه على مواضع الفصل والوصل وانعقاد التراكيب ونهاية الجمل[1].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: وصف الاهتداء (١٢).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [مريم: ٣٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ﴾؛ فكسرها الكوفيون وابنُ عامرٍ وروح، وفتحها الباقون[١].

فمن فتح الهمزة فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه يُتبع الجملة لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾ [مريم: ٣١]، والمعنى: (وأوصاني بالصلاة والزكاة وبأنَّ الله ربِّي وربُّكم).

٢ ـ أنَّه على حذف لام العلّة، والتقدير: (ولأنَّ الله ربِّي وربّكم فاعبدوه).

ومن كسر الهمزة فهو على سبيل الاستئناف والانقطاع مما سبق[٢].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [مريم: ٣١]؛ فمن قرأ بالكسر فله أن يقف على رأس الآية؛ لانقطاع الكلام مما سبقه؛ ولأنَّها جملةٌ جديدةٌ مستأنفةٌ، ومن فتح الهمزة فلا وقف له عند رأس الآية؛ لاتصال هذه الآية بما سبق من قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾، وبهذا قال **ابنُ الأنباريِّ**[٣] **وابنُ غلبون**[٤] **والدانيُّ**[٥]

---

(١) انظر: النشر (٣٧٥).

(٢) انظر: حجة القراءات (٤٤٤)، والكشف (٨٩/٢)، وشرح الهداية (٥٩٩)، والموضح (٨١٩/٢)، والدر المصون (٦٠٠/٧).

(٣) انظر: الإيضاح (٧٦٤/٢).

(٤) انظر: التذكرة (٤٢٥/٢).

(٥) انظر: المكتفى (٣٧٥).

والهمذانيُّ[١] والسجاونديُّ[٢].

أمَّا **النحاسُ والعمَّانيُّ** فوافقاهم في الحكم وزادا عليهم وجهاً في قراءة النصب يكون رأس الآية فيه وقفاً لمن يفتح الهمزة، وذلك إذا حُمل الفتح على حذف لام العلّة بتقدير: (ولأنَّ الله ربِّي وربّكم فاعبدوه)[٣].

وجعل **الجعبريُّ** الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وقفاً متجاذباً؛ بمعنى أنَّه ذو طرفين قد يَقوَى كلٌّ منهما ويضعُف باعتبار الاستغناء والافتقار[٤]، ثمَّ قال: «والأوْلى وقف الكسر، ووصل الفتح»[٥]، فصار بذلك يرى الوقف على رأس الآية في القراءتين، وهو على قراءة الكسر أولى.

الموازنة والترجيح:

لم يختلف العلماء في الوقف على رأس الآية لمن يكسر الهمزة، وغاية ما انتهى إليه الخلاف في هذه الآية لمن يفتح الهمزة ثلاثة أقوالٍ:

١ ـ منع الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ مطلقاً.

٢ ـ أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ يكون على قراءة النصب بتقدير حذف لام العلّة، ويمتنع على غيره.

٣ ـ أنَّه جائزٌ في قراءة الفتح، وهو في قراءة الكسر أتمُّ وأوْلى.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ رأس الآية: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وقفٌ على كلا القراءتين، أمَّا قراءة الكسر فلا حاجة لتعليل وجهه فيها، وأمَّا قراءة الفتح فالأصل أن يراعَى في «أنَّ»

(١) انظر: الهادي (٦٢٦/٢).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (٢٧٤).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٤٥٥)، والمرشد (٣٧٥/٢).
(٤) انظر: مقدِّمة وصف والاهتداء (٣٠).
(٥) وصف الاهتداء (٣٣٢).

المفتوحة التعلُّق بما سبق فالعرب تستقبح البدء بأنَّ الثقيلة مطلقاً[١]، والقرَّاء يمنعونه كما قال العمَّانيُّ: «والقرَّاء مجمعون على أنَّ الابتداء «بأنَّ» وبقوله: ﴿وَأَنَّ﴾ لا يجوز، ولا أعرف في القرآن موضعاً من هذا القبيل أجازوا الابتداء به»[٢].

ولكنَّ مراعاة هذا التعلُّق عملاً بهذه القواعد يحول دونهُ طولُ الكلام وتعدُّدُ الآيات وانقضاءُ نَفَسِ القارئ ـ ولو طال ـ دونَ وصلِ ما حقُّه الوصلُ من أجزاء هذا السياق الممتدِّ لآياتٍ، وهذا يغتفر علماء الوقف تركه مراعاةً لنفَسِ القارئ[٣]، إضافةً إلى أنَّ السياقَ ـ وإن قصُر ومكَّن منه النَّفَسُ ـ فقد تخلَّلته أخبارٌ أجنبيةٌ عن الوصف، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [مريم: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، فليست كلُّ هذه الأخبار من جنس ما أُوصِيَ به عيسى ـ عليه السلام ـ، ولا يمكن تكليف القارئ أن يصل كلَّ ذلك تلافياً لفصلِ المعطوف عمَّا عطف عليه، ويبقى التقدير الآخرُ في قراءة الفتح بحذف لام العلّة على معنى: (ولأنَّ الله ربي وربكم فاعبدوه)، وجهاً آخرَ صحيحاً يُحملُ عليه القول بجواز الوقف.

والله تعالى أعلم.

(١) نصَّ سيبويه في الكتاب (١٢٤/٣) بقوله: «واعلم أنَّه ليس يحسُنُ لأنَّ أنْ تلي "إنَّ" ولا "أنَّ"، كما قَبُح ابتداؤكَ الثقيلة المفتوحة».

(٢) المرشد (١٦٩/٢).

(٣) الزيادة والإحسان (٤٢٦/٣).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة طه

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾﴾ [طه: ١٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في همزة: ﴿إِنِّي﴾؛ فقرأها الجميع مكسورةً إلَّا ابنَ كثيرٍ وأبا عمرو وأبا جعفرٍ فقد فتحوها فقرؤوها: ﴿أَنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾[(١)].

فمن قرأ بكسر الهمزة فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه كسرٌ على الاستئناف، فالنداء وقع على موسى ـ عليه السلام ـ، وجاء ما بعد ذلك استئنافاً.

٢ ـ أنّه كسرٌ بسبب ما أضمر قبلها من جملة القول؛ والتقدير: فقيل له إنِّي أنا ربُّك.

أمَّا من فتح الهمزة فقد قدَّر حرف جرٍّ قبل الجملة، والمعنى: (نودي بأنِّي أنا ربُّك)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف في القراءات لم يترتَّب عليه أثرٌ في الوقف عند بعض العلماء فيذكره[(٣)]، وما ترتَّب على تعدّد القراءات عند البعض الآخر في

(١) انظر: النشر (٣٧٨).

(٢) انظر: حجة القراءات (٤٥١)، الكشف و(٩٦/٢)، وشرح الهداية (٦٠٣)، الموضح (٨٢٩/٢ ـ ٨٣٠).

(٣) انظر: الإيضاح (٧٦٧/٢)، والقطع والائتناف (٤٦٥)، والوقف والابتداء (٢٧٨)، والمرشد (٣٨٣/٢).

هذه الآية متعلّقٌ بحكم الوقف على رأس الآية قبلها: ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١].

وقد ذهب **ابنُ غلبون**[١] **والدانيُّ**[٢] **والهمذانيُّ**[٣] **إلى أنَّ رأس الآية:** ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ يمتنع الوقف عليه في القراءتين؛ لأنَّهما متعلّقتان بما قبلهما فلا تُفصلان منه بوجهٍ.

وقال **الجعبريُّ** إنَّ رأس الآية وقفٌ كاملٌ في قراءة الكسر وهو عنده ما تجرَّد عمَّا بعده تجرُّداً كلِّياً[٤]، وكذلك قراءة الفتح يوقف فيها عنده على رأس الآية[٥].

الموازنة والترجيح:

يكاد يكون هذا الموضع محلَّ اتفاقٍ بين العلماء؛ إذ لم يُنصَّ على جعل رأس الآية وقفا في القراءتين إلَّا الجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وعليه: فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: منع الوقف على كلتا القراءتين، وكسرُ الهمزة ـ وإن كان يعطيها الصدارة في الجمل ويسوغُ الابتداء بها عند اللغويين ـ لكنَّ ذلك لا يعني جواز الابتداء بالهمزة المكسورة على كلّ حالٍ، فقد ذكر علماء اللغة عند حديثهم عن معاني الحروف أنَّ: حرف «إنَّ» إذا كُسر فلا يعني ذلك البدء به في كلّ موضعٍ[٦]، وعليه يستثنى منه مجيئها بعد القول وحكايته لتعلّقها بهما، وعُلماءُ الوقفِ كذلك يحترزونَ من وقفٍ يفصَلُ فيه القولُ عن قائله، وفي ذلك يقول ابنُ الأنباري: «ولا يَتمُّ الكلام على الحكاية دون المحكيِّ»[٧]،

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٢٨ ـ ٤٢٩).
(٢) المكتفى (٣٧٩).
(٣) انظر: الهادي (٢/٦٣٦).
(٤) انظر: مقدِّمة الكتاب (٣٠).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٣٣٨).
(٦) انظر: الكتاب (٣/١٣٥، ١٤٢).
(٧) انظر: إيضاح الوقف (١/١٤٨).

يعني: دون المحكيِّ عنه. والله تعالى أعلم.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾﴾ [طه:١٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾؛ فقرؤوها جميعاً هكذا إلَّا حمزة فقد قرأها: ﴿**وَأَنَّا اخْتَرْنَاكَ**﴾[(١)].

فمن قرأ بالتشديد في نون ﴿**وَأَنَّا**﴾ وجعل الفعل ﴿**اخْتَرْنَاكَ**﴾ مسنداً لنون العظمة، فمعنى الآية عنده: (نودي يا موسى إنِّي أنا ربُّك، وأنَّا اخترناك واجتبيناك لرسالتنا فاستمع لما يوحى)، وقيل: هو على حذف لام العلّة والتقدير: (ولأنَّا اخترناك فاستمع لما يوحى).

ومن قرأ بدون تشديدٍ في النون وأسنَد الفعل للمتكلّم المفرد: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ فهو بنفس المعنى إلَّا أنَّ المتكلّم واحدٌ[(٢)].

أثر الوقف في القراءة:

لم يفرّق بعض أهل العلم بين القراءتين في وقوف هذه الآية[(٣)]، ومن فرَّق منهم بين القراءتين؛ كان الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات ليس داخل الآية، وإنَّما مرتبطاً برأس الآية التي قبلها، وهو قوله: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه:١٢]، وفي ذلك نقل **النحاسُ** عن أبي حاتم أنَّ رأس الآية وقفٌ دون التقييد بقراءةٍ، وأتبع ذلك النقل عنه بأنَّ غيرَه يرى رأس الآية وقفاً مقيَّداً بقراءة حمزة؛ لأنَّها مقدَّرة بحذف حرف العلّة على معنى: (ولأنَّا اخترناك)[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٣٧٨).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤٧/١٦)، والكشف (٩٧/٢)، وحجة القراءات (٤٥٢)، وشرح الهداية (٦٠٤)، والموضح (٨٣٢/٢).

(٣) انظر: الإيضاح (٧٦٧/٢)، والتذكرة (٤٣٠/٢)، والمكتفى (٣٧٩)، والمرشد (٣٨٣/٢)، والهادي (٦٣٦/٢).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٤٦٥).

ويرى **السجاونديُّ** أنَّ الوقف على رأس الآية هو لمن يقرأ بغير قراءة حمزة: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾، أمَّا من يقرأ لحمزة: **﴿وَأَنَّا اخْتَرْنَاكَ﴾** فلا يقف على رأس الآية[(١)].

وتوسَّط **الجعبريُّ** بين هذين القولين فجعل رأس الآية وقفاً على القراءتين، وهو في قراءة الجمهور أتمُّ ممن يقف في قراءة حمزة: **﴿وَأَنَّا اخْتَرْنَاكَ﴾**[(٢)].

الموازنة والترجيح:

لم يتجاوز هذا الخلاف ثلاثة أقوال:

١ ـ منع الوقف على رأس الآية: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ في قراءة الجمهور، وجوازه في قراءة حمزة.

٢ ـ منع الوقف على رأس الآية: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ في قراءة حمزة وجوازه في قراءة الجمهور.

٣ ـ جعل رأس الآية: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ وقفاً في القراءتين، وهو في قراءة الجمهور أوْلى.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ اختلاف القراءات ليس له أثرٌ في الوقف على رأس الآية وأنَّ الضابط في ذلك نَفَسُ القارئ فمن استطاع بلوغَ منتهى الكلام فذاك، وإلَّا فالوقف له على رأس الآية؛ لأنَّ القراءتين متفقتان في المعنى ولا تمتاز إحداهما ببيان شيءٍ ليس في الأخرى، بل غاية الخلاف بينهما تنوع الضمائر[(٣)].

وما نقلهُ النحاسُ عن بعض العلماء من تقييد الوقف بقراءة حمزة لحملها على حذف حرف العلّة جعلهُ بعضُ العلماء مرجوحاً فرأى حملَ

---

(١) انظر: الوقف والابتداء (٢٧٨).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٣٨).

(٣) انظر: جامع البيان (١٤٧/١٦)، والمحرَّر الوجيز (٨٣/٦)، والجامع لأحكام القرآن (٢٥/١٤).

القراءة على ما حُملت عليه أختُها من الإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ أولى منه في التقدير[١]؛ لأنَّ حمل الآية على نصِّها المنزّل أوْلى من حملها على الزيادة والتقدير، ومتى تردَّد الأمر بين الحذف وعدمه كان عدمُه أوْلى[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الدر المصون (١٨/٨).

(٢) انظر: (البحر المحيط ٣٩١/٨)، وقواعد التفسير (٣٦٢/١).

٣ ـ **قوله تعالى:** ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه:٣٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾؛ فقرأه الجميع بكسر اللَّام وفتح العين إلَّا أبا جعفر فقد قرأ بإسكان اللَّام والعينِ: ﴿وَلْتُصْنَعْ﴾[(١)].

فمن قرأ بلامٍ مكسورةٍ وفتح العين فهذه لام تعليلٍ، وهي محمولةٌ على أوجه:

١ ـ أنَّها مقدَّرةٌ بمعنى: (ولتُصنع على عيني فعلتُ بك كذا وكذا، وكان من أمرك كذا وكذا).

٢ ـ أنَّها مقدَّرة بمعنى: (ألقيت عليك المحبة ليُعطف بك ولتصنع على عيني).

٣ ـ أنَّ اللَّام مقحمةٌ، والإقحام عند النحاة يعني الزيادة، وهو من معاني اللامِ[(٢)].

أمَّا من قرأ بإسكان اللَّام والعين: ﴿وَلْتُصْنَعْ﴾ فاللَّام عنده للأمر؛ والمأمورُ وإن كان ظاهرهُ أنَّه مخاطبٌ فهو في الحقيقة غائبٌ[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

أثر القراءات في وقف هذه الآية يظهر في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ ولم يشر إليه أحدٌ في كتب الوقف التي بين يديَّ **إلَّا السجاونديُّ والجعبريُّ.**

فالسجاونديّ يرى الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾

---

(١) انظر: النشر (٣٧٩).

(٢) انظر: الجنى الداني (١٠٥)، وكتاب اللَّامات (٨٠ ـ ٨٨).

(٣) انظر: المحتسب (٥١/٢)، والمحرَّر الوجيز (٩٥/٦)، والوقف والابتداء (٢٧٩)، والدر المصون (٣٦/٨ ـ ٣٧)، والجامع لأحكام القرآن (٥٩/١٤).

جائزاً على قراءة الجمهور؛ لأنَّ اللَّام محتمِلةٌ فقد تكون مقحمةً ويتعلَّق الكلام معها بقوله: ﴿وَأَلْقَيْتُ﴾ وقد تكون الواوُ واوَ عطفٍ، أمَّا من جزم فله الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ قولاً واحداً[١].

وأمَّا **الجعبريُّ** فيرى الوقف متجاذباً بين طرفين قد يقْوى كلٌّ منهما ويضعُف باعتبار الاستغناء والافتقار، ويرى أنَّ من قرأ بالجزم أو جعل اللَّام للعطف فوقفه أحسنُ، ومن جعل اللَّام للإقحام فوصله أحسنُ من وقفه[٢].

الموازنة والترجيح:

ليس بين هذين القولين ما يستلزم ترجيحاً فهما متفقان على جواز الوقف في قراءة الجزم مطلقاً، ومتفقان على الوقف في قراءة من يكسر اللَّام ويفتح العين: ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾، لكنَّ الجعبريَّ يفاضل بين تقديري اللَّام فيرى الوصل في تقدير الإقحام أحسن.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ يكون في قراءة الجزم وحدها، ومن قرأ للجمهور فليس له أن يقف؛ وذلك لسببين:

١ ـ أنَّ اللَّام إذا كانت عاطفةً ففي الكلام حذفٌ، والتقدير: (لتحَبَّ ولتصنعَ على عيني)، فلا وجه لفصل المعطوف عما عُطف عليه، وهذا لا يختلف فيه القرَّاء[٣].

٢ ـ أنَّها إذا كانت للإقحام فقد رجَّح الجعبريُّ أنَّ وصلها أحسنُ من الوقف على ما قبلها.

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: الوقف والابتداء (٢٧٩ ـ ٢٨٠).
(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٣٩).
(٣) انظر: الإيضاح (١١٦/١)، والمرشد (٣٠٨/٢).

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ [طه: ٧٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾؛ فقرأه الجميع بلام نافية وفعلٍ مرفوعٍ إلَّا حمزة فقد قرأ بلامِ النهي وجزم الفعل: ﴿**لَا تَخَفْ**﴾[1].

فمن قرأ بلام النفي والرفع في الفعل المضارع: ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾ فالجملة عنده على أوجهٍ:

١ ـ أنَّها جملةٌ حاليةٌ، والمعنى: (اضرب لهم طريقاً في البحر يبساً حالة كونك لا تخاف دركاً ولا تخشى).

٢ ـ أنَّها جملةٌ استئنافيةٌ منقطعةٌ مما قبلها تُشبه قوله تعالى: ﴿لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا﴾ بعد أن قال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

٣ ـ أنَّها جملةٌ في محلِّ صفةٍ للطريق، والمعنى: (فاضرب لهم طريقاً لا تخاف فيه دركاً ولا تخشى).

أمَّا من قرأ لحمزة: ﴿**لَا تَخَفْ**﴾ فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه جواب فعل الأمر ﴿فَٱضْرِبْ﴾، والمعنى: فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً فإنَّك إن تضرب لا تخفْ.

٢ ـ أنَّه نهيٌ مستأنَفٌ لا علاقة له بالأمر السابق[2].

أثر القراءة في الوقف:

يرى **ابنُ الأنباريِّ** أنَّ أثر القراءة في هذه الآية يتبيَّن في الوقف عند قوله تعالى: ﴿دَرَكًا﴾، فهذا الموضع لا يوقَف فيه إلَّا على قراءة حمزة؛

(١) انظر: النشر (٣٨٢).

(٢) انظر: جامع البيان (١٩٢/١٦)، والكشف (١٠٢/٢ ـ ١٠٣)، وحجة القراءات (٤٥٩)، وشرح الهداية (٦٠٩)، والموضح (٨٤٦/٢).

لأنَّ النهي انقطع عند هذه الكلمة وجاء الخبر بعدها مستأنفاً ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾[١].

- أمَّا **ابنُ غلبون** فأثرُ اختلاف القراءات عنده يظهر في الوقف عند قوله تعالى: ﴿طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾ والابتداءِ بقوله تعالى: ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا﴾ وهو عنده محلُّ تفصيل:
- فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: ﴿**لَا تَخَفْ دَرْكًا**﴾ في قراءة حمزة مطلقاً؛ لأنَّه جواب الأمر ﴿فَٱضْرِبْ﴾ وهو متعلّقٌ به فلا يُقطع منه.
- ولا يجوز الابتداء بجملة: ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا﴾ في قراءة الجمهور إذا كان تقديرها حالاً؛ لأنَّها متعلّقةٌ بالفعل ﴿فَٱضْرِبْ﴾ فلا تقطع منه، ويجوز الابتداء في هذه القراءة عند تقديرها خبراً مستأنفاً[٢].

ووافقه **النحاسُ**[٣] **والدانيُّ** في هذا التفصيل، وزاد عليهما الدانيُّ أنَّ من قرأ بالجزم فوقفه عند قوله تعالى: ﴿**لَا تَخَفْ دَرْكًا**﴾[٤].

والوقف عند قوله تعالى: ﴿يَبَسًا﴾ جائزٌ عند **السجاونديِّ** في قراءة الجمهور، والجائز في اصطلاحه يجوز فيه الفصل والوصل لتجاذب الموجبين من الطرفين[٥]؛ ولذلك علّل حكمه بالجواز فقال: «لأنَّ قوله: ﴿لَّا تَخَافُ﴾ يصلح صفةً للطريق مع حذف الضمير العائد، أي: لا تخاف فيه، ويصلح مستأنفاً، ومن قرأ: ﴿**لَا تَخَفْ**﴾ فوقفه أجوز؛ لعدم العاطف ووقوع الحائل مع تعقب النهي الأمر»[٦].

ولم يفرِّق **الهمذانيُّ والعمَّانيُّ** بين القراءات في الوقف عند

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٦٩).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٤٣٣).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٤٦٧).
(٤) انظر: المكتفى (٣٨١ ـ ٣٨٢).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (١١١).
(٦) الوقف والابتداء (٢٨١).

قوله تعالى: ﴿يَبَسًا﴾ فأجازوا الوقف فيه على الوجهين، وعندهما أنَّ من قرأ لحمزة فوقفه عند قوله تعالى: ﴿دَرَكًا﴾؛ لانقطاعه مما سبق(١).

وعند **الجعبريِّ** جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿يَبَسًا﴾ في وجهي القراءة، والوقف في قراءة الجمهور أتمُّ عنده من قراءة حمزة(٢).

الموازنة والترجيح:

الوقف في هذه الآية من حيث تأثير اختلاف القراءات له موضعان:

١ ـ **الوقف عند قوله تعالى:** ﴿طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾.

وهذا اتفق عليه القرَّاء في قراءة حمزة: ﴿لَّا تَخَفْ﴾ولم يمنعه في هذه القراءة إلَّا الدانيّ مخافة أن يكون الوقف قطعاً لجواب الأمر عن الأمر، فإذا كان للقراءة توجيهٌ آخر ذكره العلماء وهو أنَّ قراءة حمزة قد تُوجَّهُ بأنَّها نهيٌ مستأنفٌ منقطعٌ مما قبله فإنَّ هذا الوقف يكون محلَّ اتفاقٍ بين العلماء لأنَّ الداني لم يذكرهُ في التوجيه ويمنعِ الوقف عليه.

الوجه الآخر من أوجه القراءة في قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَفُ دَرَكًا﴾ هو الذي تعدَّدت فيه أقوال العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾ إلى ما يلي:

١ ـ جوازه مطلقاً دون تقييدٍ بتقدير.

٢ ـ تقييد جوازه بمجيء الجملة استئنافاً منقطعاً مما سبقه، ومنعُه إذا قُدِّرت حالاً.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: تقييد جواز هذا الوقف بإعمال تقدير الجملة استئنافاً منقطعاً مما قبله كما هو قول الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ﴾، وسبب ترجيح هذا القيد هو أنَّ الوجه الآخر في التقدير لا يسوغ معه الوقف؛ لما يترتَّب

(١) انظر: الهادي (٦٤١/٢ ـ ٦٤٢)، والمرشد (٣٨٨/٢).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٤٢).

عليه من فصلٍ بين الفعل﴿فَٱضۡرِبۡ﴾ والحال﴿لَّا تَخَفۡ دَرَكٗا﴾ وهو متعلّقٌ به، وعلماءُ الوقفِ منصوصٌ عنهم على منعِ الوقفِ على صاحبِ الحال دونَها[١]، ومن وقف وهو يحملُ الآيةَ على هذا التقدير فقد فصل الحالَ عن صاحبها. والله تعالى أعلم.

٢ ـ الوقف عند قوله تعالى: ﴿دَرَكٗا﴾.

وهذا الوقفُ نصَّ عليه ابنُ الأنباريِّ والدانيُّ والهمذانيُّ والعمَّانيُّ في قراءة حمزة: **﴿لَا تَخَفۡ﴾**، واختلفوا فيه على وجهين:

١ ـ القول بأنَّه محلُّ وقفٍ في قراءة حمزة على تقديره جواب أمرٍ، وهذا قول الهمذانيّ.

٢ ـ القول بأنَّه محلُّ وقفٍ في قراءة حمزة على انقطاع النهي مما بعده وعدم عطفه عليه، وهذا قول ابنُ الأنباريِّ والدانيِّ والعماني.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول الذين قيَّدوه بانقطاع النهي مما سبق ومجيئه على سبيل الاستئناف، وما نصَّ عليه الهمذانيُّ من الوقف في قراءة حمزة على أنَّها جوابٌ للأمر ﴿فَٱضۡرِبۡ﴾ قد يَرِدُ عليه أنَّ الفصل بالوقف بين فعل الأمر وجوابه على سبيل الاختيار مما اصطلح علماء الوقف على أنَّه لا يصحُّ؛ لما بينهما من تعلّقٍ يتوقَّفُ عليه فهمُ المعنى[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الزيادة والإحسان (٤٢٥/٣).

(٢) انظر: الإيضاح (١١٦، ١٣٦)، والزيادة والإحسان (٤٢٥/٣).

٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ [طه:١١٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في همزة: ﴿وَأَنَّكَ﴾؛ فقرأ نافعٌ وشعبة بالكسر: ﴿**وَإِنَّكَ**﴾، وفتحها الباقون[١].

فمن قرأ بكسر الهمزة فهو على وجهين:

١ ـ أنَّها ابتداءٌ مستأنفٌ؛ ولذلك كُسرت الهمزة.

٢ ـ عطفُها على حرفِ ﴿إِنَّ﴾ السابق في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ﴾، بمعنى: (إنَّ لك أن لا تجوع وإنَّك لا تظمأ).

ومن قرأ بفتح الهمزة فهو يعطفها على قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ بمعنى: (إنَّ لك أن لا تجوع وأنَّك لا تظمأ)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الاختلاف في القراءات ترتَّب عليه أثرٌ في حكم الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه:١١٨].

فجعله **النحاسُ** موضع وقفٍ في قراءة الكسر﴿**وَإِنَّكَ**﴾[٣]، ولم يره وقفاً في قراءة من يفتح: ﴿وَأَنَّكَ﴾.

ووافقه في ذلك **ابنُ غلبون**[٤] **والدانيُّ**[٥] **والسجاونديُّ**[٦] **والهمذانيُّ**[٧] **والعمَّانيُّ**[٨].

---

(١) انظر: النشر (٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٢٣/١٦)، والكشف (١٠٧/٢)، وحجة القراءات (٤٦٤)، وشرح الهداية (٦١١)، والموضح (٨٥٥/٢).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٤٦٩)

(٤) انظر: التذكرة (٤٣٦/٢).

(٥) انظر: المكتفى (٣٨٣).

(٦) انظر: الوقف والابتداء (٢٨٢).

(٧) انظر: الهادي (٦٤٦/٢).

(٨) انظر: المرشد (٣٩١/٢).

أمَّا **الجعبريُّ** فيرى الوقفَ تامًّا على القراءتين، ووصلُ قراءة الفتح برأس الآية: ﴿أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ أحسنُ عنده من فصلها[١].

الموازنة والترجيح:

ليس بين أقوال العلماء في هذه الآية ما يستلزم ترجيحاً، فالحكم فيها شبه متَّفقٍ عليه.

فمن قرأ بالكسر فقد أثبت الجميعُ أنَّ وقفه يكون على قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾.

ومن قرأ بالفتح فقد منع له الجميعُ الوقفَ على رأس الآية إلَّا الجعبريُّ فقد عدَّه له وقفاً تامًّا مع استحسانه وصلَ الآيتين ببعضهما في هذه القراءةِ مراعاةً للعطف، وهذا الحكم منه بتمام الوقف لمن يفتحُ الهمزةَ يعود لاصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوف[٢]، والقراءُ لا يستجيزونَ الفصل بين المعطوفاتِ، ولا البدءَ بأنَّ المفتوحةَ[٣].

وعليه: فالراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما اتفقوا عليه من منع الوقف على رأس الآية: ﴿أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ في قراءة الفتح: ﴿وَأَنَّكَ﴾.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: وصف الاهتداء (٣٤٤).
(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وص (١٤٧) من هذا الكتاب.
(٣) المرشد (١٦٩/٢).

المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأنبياء

١ ـ قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٤﴾﴾ [الأنبياء:٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿قَالَ﴾ من هذه الآية؛ فقرأه حمزة والكسائيُّ وخلفٌ وحفصٌ على أنَّه فعلٌ ماضٍ، وقرأه الباقون فعل أمرٍ: ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ﴾[(١)].

فمن قرأ بالفعل الماضي: ﴿قَالَ﴾ كانت قراءته محمولةً على أنَّ النبي ـ ﷺ ـ بادر الظالمين القائلين له: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾ [الأنبياء:٣] بقوله: ﴿رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ جواباً لهم على اتهامهم إيَّاه بالسحر، ومن قرأ بفعل الأمر: ﴿قُلْ﴾ فهو محمولٌ على أنَّ الله تعالى أمره ـ ﷺ ـ به بعد ما قالوا مقالة السوء هذه أنْ يجيبهم ويقول: ﴿رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذه الآية لم يترتَّب على اختلاف القراءة فيها أثرٌ في الوقف عند أكثر العلماء، وإنَّما تعرَّض لذكر الفرق بين القراءتين **ابنُ غلبون والدانيُّ والجعبريُّ**، وأثر القراءة في الوقف عندهم يتعلَّق برأس الآية السابقة، وفي

(١) انظر: النشر (٣٨٧).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/١٧)، والكشف (١١٠/٢)، وحجة القراءات (٤٦٥)، وشرح الهداية (٦١٢)، والموضح (٨٦٠/٢).

ذلك يقول ابن غلبون: «فمن قرأ: ﴿قَالَ﴾ ـ بالألف ـ كُره له أن يبتدئ به؛ لأنَّه خبرٌ بالقول عن الرسول ـ ﷺ ـالذي تقدَّم الخبر عنه بأنَّ الذين ظلموا تواصوا بترك القبول لما جاءهم به، فهو متعلّقٌ به، فلا يُقطع منه، وأمَّا من قرأ: ﴿قُلْ﴾ فإنَّه يجوز له أن يبتدئ به؛ لأنَّه أمرٌ من الله تعالى لمحمدٍ ـ ﷺ ـأن يقول ذلك، فهو مستأنفٌ»[(١)]، ووافقه الدانيُّ في ذلك[(٢)].

أمَّا **الجعبريُّ** فيرى الوقف على رأس الآية في القراءتين، والوقف عنده في قراءة الأمر: ﴿قُلْ﴾ أتمُّ من الوقف في قراءة الماضي: ﴿قَالَ﴾[(٣)].

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ رأس الآية وقفٌ على القراءتين لا أثر لاختلافهما في ترجيحه في إحداهما عن الأخرى؛ لأنَّهما قراءتان متَّفقتا المعنى[(٤)].

وما ذكره ابنُ غلبون ـ رحمه الله تعالى ـ قد يجاب عنه بأنَّ ذلك التعليل يتوجَّه فيما لو كان رسول الله ـ ﷺ ـ سمع تناجي المشركين فأجابهم ـ ﷺ ـ من تلقاء نفسِه، ولكنَّ معنى الآية: أنّ الله تعالى هو الذي أوحى إلى رسوله ـ ﷺ ـ بما تناجى به القوم وأسرُّوه فقال ـ ﷺ ـ بعد ذلك إعلاماً لهم بما أسروه: ﴿رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[(٥)]، فغاية ما بين القراءتين من خلافٍ هو أنَّ النبي ـ ﷺ ـأُمِر بقول ذلك فقال ما أُمِر به، وهذا التراخي بين مقالة المشركين وإعلام رسول الله ـ ﷺ ـ بها يقتضي فصلاً بين الكلام ولا يتأتَّى بغير الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾.

والله تعالى أعلم.

---

(١) التذكرة (٢/٤٣٩).
(٢) انظر: المكتفى (٣٩٠).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٣٤٦).
(٤) انظر: جامع البيان (٣/١٧)، ومعاني القرآن للفراء (١٩٩/٣).
(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٣٨٤/٣)، والجامع لأحكام القرآن (١٧٦/١٤).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ۚ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأنبياء: ٤٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ﴾؛ فقرأه الجميع هكذا إلَّا ابنَ عامرٍ فقد قرأه بتاءٍ مضمومةٍ وكسر الميم في: ﴿يَسْمَعُ﴾ وفتح الميم في: ﴿ٱلصُّمُّ﴾ فصارت قراءته هكذا: **﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾**[(١)].

فمن قرأ بقراءة الجمهور: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ﴾ فقد أسند فعل السماع إلى الصمِّ، والمعنى: (أنَّ الصمَّ ـ وهم الكفار الذين أصمَّ الله تعالى آذانهم عن الحقِّ ـ لا يسمعون المواعظ فينتفعون بها ولكنَّهم يعرضون عنها، كما هو حال الأصمِّ مع ما يُتلى عليه من الكلام).

ومن قرأ بقراءة ابنِ عامرٍ: **﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾** فقد جاء الفعل عنده مبنياً للمجهول ومخاطَباً به النبي ـ ﷺ ـ مراعاةً لما سبق من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم﴾، والمعنى: (ولا تُسمعُ يا محمد ـ ﷺ ـ الصمَّ الدعاء والمواعظ؛ لأنَّ الله تعالى ختم على أسماعهم، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] فهم في عدم انتفاعهم بالآيات والنذر كالأصمِّ والمقبور)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يتعرَّض بعضُ العلماء لذكر أثرٍ في اختلاف القراءات لمن يقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ۚ﴾ بل جعلوه وقفاً في وجهي القراءة دون وتفصيل[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٣٨٧).

(٢) انظر: جامع البيان (٣٢/١٧)، والكشف (١١٠/٢ ـ ١١١)، وحجة القراءات (٤٦٧)، وشرح الهداية (٦١٢ ـ ٦١٣)، والموضح (٨٦٢/٢).

(٣) انظر: الإيضاح (٧٧٦/٢)، والقطع والائتناف (٤٧٤)، والمكتفى (٣٨٨)، والهادي (٦٥٥/٢)، والمرشد (٤٠١/٢).

وذهب آخرون إلى أنَّ في الوقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ﴾ تفصيلاً فهو في قراءة الجمهور على وجهين:

١ ـ أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾ من جملة ما أمر النبي ـ ﷺ ـ بأن يقوله، فهو في هذا الوجه معطوفٌ على القول الأول ومتصلٌ به، فلا يجوز الوقف قبله عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ﴾.

٢ ـ أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾ خبراً مستأنفاً منقطعاً مما سبقه، ففي هذه الحالة يوقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ﴾ لكمال الانقطاع بين الجملتين.

أمَّا قراءة ابنِ عامرٍ **﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾** فلا يوقف فيها عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ﴾؛ لأنَّها خطابٌ متوجهٌ إلى النبي ـ ﷺ ـ وهو نفسُ المخاطب بما سبق من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ﴾ فكلا الخطابين متعلّقٌ به ـ ﷺ ـ فلا يُقطع الأولُ منهما عن الآخر، وبهذا التفصيل قال **ابنُ غلبونَ**(١).

ووافقه **السجاونديُّ** في وجهي قراءة الجمهور، وخالفه في قراءة ابن عامرٍ؛ إذْ جعل للقارئ بها أن يقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ﴾(٢).

والجعبريُّ يرى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ﴾ وقفاً في القراءتين، ويَستحسِنُ الوصلَ في قراءة الجمهور والوقفَ في قراءة ابنِ عامرٍ(٣).

الموازنة والترجيح:

انتهت أقوال العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ﴾ إلى أربعة أقوال:

١ ـ أنَّ هذا موضع وقفٍ لا فرق فيه بين القراءتين.

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٤٠).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (٢٨٥).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٣٤٩).

٢ ـ أنَّه موضع وقفٍ في قراءة الجمهور فقط، وعلى تقدير انقطاع ما بعده منه خبراً مستأنفاً.

٣ ـ أنَّه موضع وقفٍ في قراءة الجمهور على تقدير استتمام الكلام عليه، وهو وقفٌ في قراءة ابنِ عامرٍ.

٤ ـ أنَّه وقفٌ على القراءتين، وهو في قراءة ابنِ عامر أحسنُ.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ القراءات لا أثر لها في وقف هذه الآية، وأنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾يكون في القراءتين بلا فرق بينهما، وسببُ ترجيح ذلك هو أنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾ في القراءتين جاء خبراً بعد الأمر، وهذا أتمُّ ما يحصل به الانقطاع بين الجُمل في كلام العرب إذا اختلفت الجملتان خبراً وإنشاءً[1]، وآيتُنا هذه جاء أوَّلُها إنشاءً وآخرُها خبراً فصار بينهما كمالُ انقطاعٍ يوقَف فيه بينهما على سبيل الفصل.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١١٩)، ومغني اللبيب (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [الأنبياء: ١١٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿قَالَ﴾؛ فقرأه حفصٌ على أنَّه ماضٍ، وقرأ الباقون بالأمر فيه: ﴿قُلْ رَبِّ احْكُمْ﴾[(١)].

فمن قرأ بالفعل الماضي كانت قراءته إخباراً أنَّ النبيَّ ـ ﷺ ـ قال: يا ربِّ احكم بالحقِّ بيني وبين المكذبين، ومن قرأ بفعل الأمر فهو على أنَّ الله تعالى أمره ـ ﷺ ـ أن يدعوَ فيقول: ربِّ احكم بالحق[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف في القراءة لم يترتَّب عليه أثرٌ في الوقف عند أكثر العلماء، وذهب منهم **الدانيُّ والجعبريُّ** إلى أنَّ للقراءتين أثراً في الوقف على رأس الآية السابقة لهذه الآية: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾ [الأنبياء: ١١١].

فالدانيُّ يمنع الوقف على رأس الآية في قراءة حفصٍ؛ لأنَّ الفعل الماضي متعلّقٌ بما سبق من الحديث عن النبي ـ ﷺ ـ فهو متّصلٌ به، فلا يُقطع منه بالوقف، أمَّا من قرأ بفعل الأمر في قراءة الجمهور فله أن يقف على رأس الآية؛ وذلك للاستئناف الذي يفيده الأمر[(٣)].

ويخالفه الجعبريُّ فيجعل رأس الآية وقفاً في وجهي القراءة، وهو في قراءة الجمهور بفعل الأمر أكمل وأتمُّ عنده من الوقف في قراءة حفص[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٣٩٠).

(٢) انظر: الكشف (٢/١١٥)، وحجة القراءات (٤٧١ ـ ٤٧٢)، وشرح الهداية (٦١٥)، والموضح (٢/٨٧٠).

(٣) انظر: المكتفى (٣٩٠).

(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٥٣).

الموازنة والترجيح:

هذان القولان متَّفقان في الوقف على رأس الآية: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾ لمن يقرأ لجمهور القرَّاء: ﴿قُلْ رَبِّ احْكُمْ﴾، ويبقى خلافهم في قراءة حفصٍ: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُمْ﴾ هل يكون رأس الآية فيها وقفاً مرجوحاً أو يُمنع الوقف عليه؟

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين، وما ذكره الدانيُّ في تعليل منع الوقف لمن يقرأ لحفصٍ بأنَّ الفعلَ الماضي ﴿قَالَ رَبِّ﴾ متعلّقٌ بما سبق من الحديث عن النبيِّ ـ ﷺ ـ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنبياء:١٠٩] قد يجاب عنه: بأنَّ قوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ ليس متعلّقاً بما سبق بوجهٍ لا يمكن فصله منه بالوقف، فالسياق جميعه جيء به في حكاية حال النبي ـ ﷺ ـ مع المشركين ولكنَّ الآية الأخيرة: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ جاءت خبراً بعد الأمر السابق في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾، وهذا أتمُّ ما يحصل به الانقطاع بين الجمل في كلام العرب إذا اختلفت الجملتان خبراً وإنشاءً[1]، فلا مانع حينئذ من الوقف. والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١١٩)، ومغني اللبيب (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الحج

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [الحج: ٢٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾؛ فنصبها نافعٌ وعاصمٌ وأبو جعفر، وقرأها الباقون بالجرِّ: ﴿وَلُؤْلُؤٍ﴾[(١)].

فمن قرأ بالنصب فهو يعطفها على محلّ ما سبق من قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾، والمعنى: (يحلّون فيها أساورَ ولؤلؤاً)؛ لأنَّ ﴿مِّن﴾ زائدةٌ في الآية، وأمَّا من قرأ بالخفض فهو أيضاً يعطفُها على لفظ: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ فكما جاءت كلمة: ﴿ذَهَبٍ﴾ مجرورةً بـ﴿مِن﴾ فكلمة: ﴿وَلُؤْلُؤٍ﴾ كذلك جاءت مجرورةً؛ لأنَّها معطوفةٌ عليها، والمعنى: (يُحلّون فيها من أساور من ذهبٍ ولؤلؤٍ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

يتضح أثر اختلاف القراءة في الوقف على قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ فهو وقفٌ في قراءة النصب وحدها؛ وذلك لأنَّ النصب بإضمار فعلٍ تقديره: (ويحلَّون لؤلؤاً)، وهذا على ما قاله **أبو حاتمٍ السجستانيُّ** ينقله عنه

(١) انظر: النشر (٣٩٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١٣٦/١٧)، والكشف (١١٨/٢)، وحجة القراءات (٤٧٤)، وشرح الهداية (٦١٧)، والموضح (٨٧٦/٢ ـ ٨٧٧).

ابنُ الأنباريِّ[١]، **والنحاسُ**[٢] **والعمَّانيُّ**[٣] وزاد العمانيُّ أنَّ الوقف في قراءة الخفضِ قبيحٌ، وثلاثتهم تعقَّبوا أبا حاتمٍ في ذلك الحكم وتوجيهِه.

وذهب **الهمذانيُّ** مذهب أبي حاتمٍ فوافقه في الوقف على قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ في قراءة النصب[٤].

والجعبريُّ يرى الوقف على قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ تامًّا في القراءتين، والوصلُ في قراءة الجرِّ وفي تقدير النصب على المحلِّ أحسنُ عندهُ من الوقف، ومعنى ذلك: أنَّ الوقف عنده تامٌّ على ما قاله أبو حاتم من تقدير إضمار فعل: ﴿يُحَلَّوْنَ﴾ على معنى: ويحلّون لؤلؤاً، دونَ الوجه الآخر[٥].

الموازنة والترجيح:

الأقوال في الوقف على قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ ثلاثة:

١ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة النصب وحدها.

٢ ـ أنَّه وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة النصب على المحلِّ وقراءة الجرِّ أوْلى وأتمُّ.

٣ ـ أنَّ قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ ليس موضع وقفٍ.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه المانعون من جَعْلِ قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ موضع وقفٍ في القراءتين.

وسبب ترجيح هذا القول هو أنَّ قراءة الخفض ـ التي انفرد الجعبريُّ بالوقف فيها على قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ ـ سينتج عنها فصلٌ بين

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٨٢ ـ ٧٨٣).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٤٨٩).
(٣) انظر: المرشد (٢/٤١٤).
(٤) انظر: الهادي (٢/٦٧٢).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٣٥٥).

المعطوف وما عُطف عليه، وابتداءٌ باسم مجرورٍ، وهذا مَعيبٌ مكروهٌ عند أهل الوقوف[١]؛ ولذلك جعل العمَّانيُّ هذا الوقف وقفاً قبيحاً[٢].

أمَّا قراءة النصب على تقدير أبي حاتم والجعبريِّ بأنَّ النصب جاء بإضمار فعلٍ تقديره: (ويحلّون لؤلؤاً)، فالمانعُ من إعمال هذا القول هو ما ردَّ به ابنُ الأنباريِّ والنحاسُ والعمَّانيُّ هذا الوجه في قولهم: إنَّ النصب في الآية ليس بإضمار فعلٍ بل هو بالعطف على ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾، والمعنى: (يحلَّون فيها أساور ولؤلؤاً)، وما قالوه في ردَّ قول أبي حاتم أرجحُ من قبوله ـ والعلم عند الله تعالى ـ؛ لأنَّ ما كان في معاني القرآن غنياً عن التقدير فهو أولى في الأخذ من المعنى المترتِّب على التقدير المحذوف والخروج بالنظم عن الأصل المألوف، ومتى تردَّد الأمر بين الحذف وعدمه كان عدمُه أوْلى[٣]. والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٥٤).
(٢) انظر: المرشد (٢/٤١٥).
(٣) انظر: (البحر المحيط ٨/٣٩١)، وقواعد التفسير (١/٣٦٢).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [الحج: ٢٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿سَوَآءً﴾؛ فقرأها حفصٌ منصوبةً، ورفعها الباقون[(١)].

فمن قرأ بقراءة حفصٍ فقد جعل كلمة: ﴿سَوَآءً﴾ مصدراً عمل فيه الفعلُ ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾، والمعنى: (والمسجد الحرام الذي جعلناه مستوياً فيه العاكفُ والبادِ).

أمَّا من قرأ بقراءة الجمهور: ﴿سَوَآءٌ﴾ فله وجهان:

١ ـ أنَّ كلمة: ﴿سَوَآءٌ﴾ خبرٌ مقدَّمٌ على المبتدأ وهو منقطعٌ مما قبله؛ لأنَّ المعنى تمَّ عند قوله: ﴿جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ يعني نصبناه للناس، والأصل: العاكف فيه والباد سواءٌ.

٢ ـ أنَّ كلمة: ﴿سَوَآءٌ﴾ خبرٌ مقدَّمٌ والجملة الخبرية من قوله تعالى: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ كلَّها في موضع المفعول الثاني لـ: ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

من خلال توجيه القراءتين يتبيَّن أنَّ قراءة حفصٍ متعلَّقةٌ بما سبق وهو الفعلُ ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾، أمَّا قراءة الجمهور فهي متصلة بما سبقها في وجه، ومنفكةٌ عنه غير متعلّقة به في الوجه الآخر، وبذلك يظهر أثر القراءة في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾.

---

(١) انظر: النشر (٣٩٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١٣٨/١٧)، والكشف (١١٨/٢)، وحجة القراءات (٤٧٥)، وشرح الهداية (٦١٧)، وكشف المشكلات (١٣٣/٢)، والموضح (٨٧٨/٢).

فمن كان يقرأ لحفصٍ فليس هذا موضع وقف له؛ لأنَّ كلمة: ﴿سَوَآءً﴾ متعلّقةٌ بما قبلها ومتصلةٌ به في المعنى، فلا تقطع منه، أمَّا من قرأ بقراءة الجمهور فله أن يقف عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ إن كان تقدير القراءة أنَّها منقطعةٌ مما سبق، وإن قُدِّرت بأنَّ الجملة الخبرية هي المفعول الثاني لـ: ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ فلا يقف القارئ حينئذ عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾، وهذا قول **ابنِ الأنباريِّ**[١] **والنحاسِ**[٢] **وابنِ غلبون**[٣] **والعمَّانيِّ**[٤] **والهمذانيِّ**[٥].

وذهب **الدانيُّ** إلى أنَّ من قرأ بقراءة الجمهور: **﴿سَوَآءً العَاكِفُ فِيهِ وَالبَادِ﴾** فوقفه عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾، ومن قرأ لحفصٍ فليس هذا موضعَ وقفٍ له[٦].

ويرى **الجعبريُّ** قول الله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾وقفاً في القراءتين، وهو في قراءة الرفع على تقدير الابتداء والانقطاع مما سبق أحسنُ من الوقف في التقدير الآخر وفي قراءة حفص[٧].

الموازنة والترجيح:

أقوال العلماء في هذه الآية ثلاثة:

١ ـ أنَّ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾وقفٌ في وجهٍ واحدٍ من أوجه قراءة الرفع، ويمتنع الوقف في وجه تعلّقه بما سبق، وفي قراءة حفص.

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٨٤).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٤٩٠).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٤٤٥).
(٤) انظر: المرشد (٢/٤١٥).
(٥) انظر: الهادي (٢/٦٧٣ ـ ٦٧٧).
(٦) انظر: المكتفى (٣٩٤).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٣٥٦).

٢ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الجمهور دون قراءة حفصٍ.

٣ ـ أنَّه وقفٌ في القراءتين، وهو أحسن في قراءة الجمهور على تقدير الابتداء المستأنَف من حمله على الوجه الآخر في القراءة ومن الوقف في قراءة حفصٍ.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ لا يكون في قراءة حفصٍ مطلقاً؛ وذلك لتمام التعلّق والاتصال فيها بين طرفي الكلام مما لا يسع معه فصله عنه بالوقف.

وأمَّا قراءة الجمهور فيتقيَّد الوقف فيها بإعمال التقدير القائل: إنَّ كلمة: ﴿سَوَآءً﴾ خبرٌ مقدَّمٌ على مبتدأه وهو منقطعٌ مما قبله؛ لأنَّ المعنى تمَّ عند قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ يعني: (نصبناه للناس)، ثمَّ استأنف كلاماً جديداً فقال: (العاكف فيه والبادِ سواءٌ)؛ و هذا التقدير هو الذي ينقطع فيه أوَّل الكلام من آخره فيناسب الوقفُ عليه هذا الانفصالَ في المعنى، بخلاف الوجه الآخر من وجْهي تقدير قراءة الجمهور؛ فهو يجعلُ الجملة الخبرية مفعولاً ثانياً وسيترتَّب على الوقف قبلها فصلٌ للفعل عن المفعول فلا يتبيَّن المعنى، وأهل الوقفِ نصُّ ـوا في قواعدهم على منعِ الوقفِ على النَّاصبِ دونَ المنصوب[1].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح (١/١٢٣)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المؤمنون

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾ [المؤمنون: ٥٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾؛ فكسرها الكوفيُّون، وأسكنها ابنُ عامر: ﴿وَأَنْ هَٰذِهِۦٓ﴾، وقرأ الباقون بالفتح مع التشديد: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

فمن قرأ بكسر الهمزة فهو على الاستئناف، ومن فتحها فله أوجهٌ:

١ ـ أنَّها معطوفةٌ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[(١)]، والتقدير: (وبأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً).

٢ ـ أنَّها منصوبةٌ بحذف حرف العلّة، والأصل: (ولأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً).

٣ ـ أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: (واعلموا أنَّ هذه أمتكم)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها؛ وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾

---

(١) انظر: النشر (٣٩٩).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٩/١٨)، والكتاب (١٢٧/٣)، والقطع والائتناف (٥٠١)، والكشف (١٢٩/٢)، وحجة القراءات (٤٨٨)، وكشف المشكلات (١٤٧/٢ ـ ١٤٨)، والموضح (٨٩٦/٢ ـ ٨٩٧).

فعند **ابنِ غلبون** أنَّ من قرأ بالكسر في همزة: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾ كان رأسُ الآية وقفاً له؛ نظراً لانقطاع الكلام مما سبق، ومجيءِ هذه الجملة استئنافاً.

أمَّا من قرأ بفتح الهمزة مع تشديدها أو سكونها فليس له أن يقف على رأس الآية؛ لما بين الآيتين من تعلُّقٍ يتمثّل في اتصال الكلام بعطف تاليه على أوَّله، ويُستثنى من ذلك وجهُ حذف لام العلَّة في تقدير: (ولأنَّ هذه أمتكم أمَّةً واحدةً)، فهذا الوجه في قراءة الفتح يكون رأس الآية فيه وقفاً؛ لانقطاعه مما سبق.

وفيما نقله **النحاسُ** أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾متعلّقٌ بوجهين في كلِّ قراءةٍ، فيجوز في وجهٍ ويمتنع على الآخر، فمن قرأ بالكسر استئنافاً وقف على رأس الآية، ومن جعل الكسر عطفاً على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى﴾ [المؤمنون:٥٢] فلا وقف له حتى يصل المعطوف بالمعطوف عليه.

وفي قراءة الفتح كذلك وجهان: فمن عطف على قوله تعالى: ﴿إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ﴾لم يقف على رأس الآية، ومن جعل الفتح في الهمزة بحرف العلّة المحذوف على تقدير: ولأنَّ هذه، فله أن يقف على رأس الآية.

ويرى **الدانيُّ**(١) **والسجاونديُّ**(٢) **والهمذانيُّ**(٣) **والعمَّانيُّ**(٤) أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة من يكسر الهمزة، وأمَّا من يفتحها فلا وقف له عند رأس الآية؛ لتمام الاتصال بينها وبين ما سبق.

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال متفقة في مجملها، ويزيد بعضها على بعضٍ بالتفصيل في حكم الوقف على حسب التقدير الذي تُحمل عليه القراءة، ففي قراءة

(١) انظر: المكتفى (٤٠١).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (٢٩٧).
(٣) انظر: الهادي (٢/٦٩٤).
(٤) انظر: المرشد (٢/٤٣٣).

الكسر لم يمتنع الوقف عند رأس الآية إلَّا في الوجه الذي نقله النحاس عن الكسائيِّ، وهو العطف على ما سبق من قوله تعالى: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما عليه أكثر أهل العلم من النحاة والمفسرين[١] من أنَّ الكسر في قراءة الكوفيِّين محملُه الاستئنافُ والانقطاع من الآية السابقة، وإن كان قول الكسائيِّ لا يمتنع معه الوقف وإنَّما يمتنع فيه التمام كما قال النحاس؛ وسبب ذلك أنَّه عطف جملةٍ على جملةٍ وهو يشبه الاستئناف كما قال العمَّانيُّ[٢]، وعطف الجملة على الجملة لا يلزم منه اتصالهما ليتم به المعنى كما هو الحال في عطف المفرد على المفرد؛ ذلك أنَّ المفرد وحدَه إذا فُصل عن المعطوف عليه لا يتمَّ به معنىً ولا يحسنُ السكوت عليه، بخلاف الجملة فإنَّها تؤدِّي معنىً مستقلّاً سواءً عطفت على جملةٍ سابقةٍ أو استقلَّت بذاتها[٣]، فيتحصَّل من ذلك جواز الوقف في قراءة الكسر على كلا التقديرين. والله تعالى أعلم.

أمَّا قراءة الفتح: ﴿وَأَنَّ هَـٰذِهِ﴾ فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: منع الوقف فيها على رأس الآية في وجهي التقدير كليهما؛ وسبب ترجيح ذلك أمران:

١ ـ أنَّ جملة: ﴿وَأَنَّ هَـٰذِهِ﴾ منصوبةٌ بالإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، والوقف على رأس الآية سيكون وقفاً على الناصب دون المنصوب، وهذا وقفٌ منصوصٌ في كتب الوقف على أنَّه لا يتمُّ[٤].

٢ ـ أنَّ العرب تستقبح البدء بـ«أنَّ» الثقيلة مطلقاً[٥]، والقراء كذلك يمنعونه

---

(١) لم أجد فيما اطلعت عليه كتب التفسير والإعراب التي بين يديَّ من قال بقول الكسائيِّ.
(٢) انظر: المرشد (٢/٤٣٣).
(٣) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).
(٤) انظر: الإيضاح (١/١٢٣).
(٥) نصَّ سيبويه في الكتاب (٣/١٢٤) بقوله: «واعلم أنَّه ليس يحسُنُ لأنَّ أنْ تلي "إنَّ" ولا "أنَّ" كما قَبُح ابتداؤكَ الثقيلة المفتوحة».

كما قال العمَّانيُّ: «والقرَّاء مجمعون على أنَّ الابتداء بـ: ﴿أَنَّ﴾ وبقوله: ﴿وَأَنِّ﴾ لا يجوز، ولا أعرف في القرآن موضعاً من هذا القبيل أجازوا الابتداء به»[1].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) المرشد (٢/١٦٩).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون: ٩٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الميم من قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ﴾؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفر وحمزة والكسائيُّ وخلف وشعبةُ بضم الميم ﴿عَالِمُ﴾، وكسرها الباقون[(١)].

فمن قرأ بالرفع: ﴿عَالِمُ﴾ فهو على خبر ابتداءٍ محذوفٍ والجملةُ في ذلك على انقطاعٍ مما سبق، والمعنى: (هو عالمُ الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون)، وأمَّا قراءة الخفض: ﴿عَٰلِمِ﴾ فهي محمولةٌ على الإبدال من لفظ الجلالة في الآية السابقة: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، والمعنى: (سبحان الله عالمِ الغيبِ والشهادةِ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذه الآية كسابقتها فالوقفُ المتعلّق بتعدُّد القراءات ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها وهو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، وهذا الوقف لم ير له **النحاسُ** تأثراً باختلاف القراءات فهو وقفٌ عنده ولا يتقيَّد بوجهٍ[(٣)].

ويرى غيرُه أنَّ لاختلاف القراءات أثراً في الوقف، فمن قرأ بكسر الميم ﴿عَٰلِمِ﴾ لم يقف على رأس الآية، ومن قرأ برفع الميم: ﴿عَالِمُ﴾ وقف عليه، وهذا قول **ابنِ غلبونَ**[(٤)] **والدانيِّ**[(٥)] **والسجاونديِّ**[(٦)] **والهمذانيِّ**[(٧)].

---

(١) انظر: النشر (٤٠٠).
(٢) انظر: جامع البيان (١٨/٥٠)، والكشف (٢/١٣١)، وحجة القراءات (٤٩١)، وشرح الهداية (٦٢٥)، والموضح (٢/٩٠٠).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٥٠٣).
(٤) انظر: التذكرة (٢/٤٥٤).
(٥) انظر: المكتفى (٤٠٣).
(٦) انظر: الوقف والابتداء (٢٩٨).
(٧) انظر: الهادي (٢/٦٩٩).

وجعل **العمَّانيُّ** الوقف على رأس الآية في القراءتين، وهو في قراءة الرفع: ﴿عَالِمُ﴾ أتمُّ عنده ممن يقف في قراءة الكسر: ﴿عَٰلِمِ﴾[(١)].

وعلى العكس من ذلك **الجعبريُّ** فهو يرى رأس الآية وقفاً في القراءتين، والوقف في قراءة الخفض ﴿عَٰلِمِ﴾ أحسنُ عنده من الوقف في قراءة الرفع: ﴿عَالِمُ﴾[(٢)].

الموازنة والترجيح:

كلام العلماء في وقف هذه الآية ينتهي إلى أربعة أقوال:

١ ـ أنَّ رأس الآية: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ وقفٌ في القراءتين بلا فرقٍ بينهما.

٢ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الرفع: ﴿عَالِمُ﴾، ولا يوقف فيه لمن يقرأ بالكسر ﴿عَٰلِمِ﴾.

٣ ـ أنَّه وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة الرفع أحسنُ.

٤ ـ أنَّه وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة الخفض أحسنُ.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ يوقف عليه في قراءة من يرفع: ﴿عَالِمُ﴾، ويمتنع الوقف فيه لمن يقرأ بالجرِّ ﴿عَٰلِمِ﴾؛ وسبب ترجيح ذلك القول هو أنَّ قراءة الرفع ينقطع فيها الكلام مما سبقه ولا تتصل فيها ألفاظ الآيتين، خلافاً لمن يقرأ بالخفض فإنَّ أوَّل الآية عنده: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ بدلٌ من لفظ الجلالة في الآية السابقة: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾، والقاعدة عند أهل الوقفِ تنصُّ على: ألَّا يوقف على البدل دون ما أبدل منه[(٣)]، وهذا ما لا يُجتَنب إلَّا بامتناع الوقف في هذا الوجه. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: المرشد (٤٣٨/٢).

(٢) انظر: وصف الاهتداء (٣٦٢).

(٣) انظر: الإيضاح (١٣٢/١ ـ ١٣٣)، والزيادة والإحسان (٤٢٤/٤).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾﴾ [المؤمنون: ١١١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾؛ فقرأ الجميع بفتح الهمزة إلَّا حمزة والكسائيّ فقد كسراها: ﴿**إِنَّهُمْ هُمُ الْفَآئِزُونَ**﴾[(١)].

فمن قرأ بالكسر فالجملة له على سبيل الاستئناف، ومن فتح الهمزة فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه قد جعل الفعل: ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾ عاملاً فيها بتقدير: جزيتهم أنَّهم هم الفائزون، ومعناه: (إنِّي جزيتُهم اليومَ الفوزَ).

٢ ـ أنَّ همزة ﴿أَنَّهُم﴾ مفتوحة على حذف لام العلَّة، والأصل: (إنِّي جزيتهم اليوم بما صبروا لأنَّهم همُ الفائزون)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

يتجلَّى أثر القراءة في الوقف عند قوله تعالى: ﴿بِمَا صَبَرُوٓاْ﴾ فهو وقفٌ في قراءة حمزة والكسائيّ التي تُكسَر فيها الهمز استئنافاً.

أمَّا في قراءة الباقين فليس قولُه تعالى: ﴿بِمَا صَبَرُوٓاْ﴾ وقفاً؛ لما فيه من تعلّقٍ بما بعده لا يحسُن معه الفصل، وبهذا قال **ابنُ الأنباريِّ**[(٣)] **والنحاسُ**[(٤)] **وابنُ غلبون**[(٥)] **والدانيُّ**[(٦)] **والسجاونديُّ**[(٧)] **والهمذانيُّ**[(٨)] **والعمَّانيُّ**[(٩)].

---

(١) انظر: النشر (٤٠٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٦١/١٨)، والكشف (١٣٢/٢ ـ ١٣٣)، وشرح الهداية (٦٢٥ ـ ٦٢٦)، والموضح (٩٠٢/٢).

(٣) انظر: الإيضاح (٧٩٤/٢).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٥٠٤).

(٥) انظر: التذكرة (٤٥٥/٢).

(٦) انظر: المكتفى (٤٠٤).

(٧) انظر: الوقف والابتداء (٢٩٩).

(٨) انظر: الهادي (٧٠٠/٢).

(٩) انظر: المرشد (٤٤١/٢).

وبذلك يكون هذا الموضع محلَّ اتفاقٍ بين العلماء قيَّدوا فيه الوقف عند قوله تعالى: ﴿بِمَا صَبَرُوٓاْ﴾ بقراءة حمزة والكسائيِّ ومنعوه في غيرِها.

والله تعالى أعلم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النور

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٩﴾ [النور:٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ﴾؛ فقرأه حفصٌ بالنصب، والباقون قرؤوه مرفوعاً: ﴿**وَالخَامِسَةُ**﴾[(١)].

فقراءة حفصٍ محمولةٌ على الإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍ﴾ [النور:٨]، والتقدير: (وتشهدَ الخامسةَ)، وأمَّا قراءة الجمهور بالرفع: ﴿**وَالخَامِسَةُ**﴾ فمحولةٌ على وجهين:

١ ـ أنَّها رُفعت بالابتداء، والجملة بعدها في قوله: ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ في محلِّ رفعٍ خبرٌ لها.

٢ ـ أنَّها معطوفةٌ على الموضع من قوله تعالى: ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍ﴾، والمعنى: ويدرأ عنها العذابَ شهادةُ أربعِ شهادات بالله والشهادة الخامسةُ[(٢)].

وقال مكي ابنُ أبي طالب: إنَّ توجيه قراءة الرفع في هذه الآية متعلّقٌ بآية: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ﴾ [النور:٦]؛ فمن نصب قوله تعالى:

---

(١) انظر: النشر (٤٠٥).

(٢) انظر: الكشف (١٣٥/٢)، وحجة القراءات (٤٩٥)، وشرح الهداية (٦٢٧)، والموضح (٩١٠/٢)، وكشف المشكلات (١٥٤/٢).

﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ﴾ فهو يعطفه على النصب الأوَّل لكلمة: ﴿أَرْبَعَ﴾، ومن رفع قوله تعالى: ﴿وَالخَامِسَةُ﴾ فهو يرفعه على خبر ابتداءٍ محذوفٍ تقديره: وشهادةُ أحدهم الخامسةُ[١].

أثر القراءة في الوقف:

أثر هذا الاختلاف لم يعتبره بعض العلماء عاملاً في الوقف، وذهب بعضهم إلى أنَّه يظهر في الوقف على رأس الآية السابقة لهذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النور:٨]؛ ففي قراءة حفصٍ لا يوقف على رأس الآية؛ لما ينتج عن الوقف من فصلٍ بين المعطوف وما عُطِفَ عليه، وفي قراءة الجمهور يكون رأس الآية ذا وجهين:

١ ـ أنَّه وقفٌ؛ لأنَّ ما بعده من قوله تعالى: ﴿وَالخَامِسَةُ﴾ مبتدأ يقتضي استئناف الكلام وانقطاعه مما قبله.

٢ ـ أنَّه لا يوقف عليه إذا كان تقديره: الرفعَ بالعطف على الموضع بمعنى: ويدرأ عنها العذاب شهادةُ أربعِ شهاداتٍ بالله والشهادةُ الخامسةُ، وإلى ذلك التفصيل ذهب **ابنُ غلبون**[٢].

وذهب **النحاسُ**[٣] **والدانيُّ**[٤] **والهمذانيُّ**[٥] إلى الإجمال في الحكم فجعلوا رأس الآية وقفاً في قراءة الجمهور دون قراءة حفصٍ.

واختار **العمَّانيُّ** رأس الآية وقفاً في القراءتين، وهو في قراءة الجمهور أحسنُ عنده من قراءة حفصٍ[٦].

---

(١) انظر: الكشف (٢/١٣٥).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٤٥٨).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٥٠٧).
(٤) انظر: المكتفى (٤٠٧).
(٥) انظر: الهادي (٢/٧٠٤).
(٦) انظر: المرشد (٢/٤٤٥ ـ ٤٤٦).

الموازنة والترجيح:

انتهت الأقوال في الوقف على قوله تعالى: ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ إلى ثلاثة أقوال:

١ ـ تقييد الوقف على رأس الآية بأحد تقديري قراءة الجمهور، ومنعه في التقدير الآخر وقراءة حفصٍ.

٢ ـ تقييد الوقف بقراءة الجمهور ومنعه في قراءة حفصٍ.

٣ ـ جعل رأس الآية وقفاً في الوجهين، واستحسانه في قراءة الجمهور.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة الجمهور على وجهٍ واحدٍ من أوجه التقدير، وهو رفع الكلمة بالابتداء؛ وسبب ترجيح ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو أنَّ هذا التقدير في هذه القراءة هو الوحيد الذي ينقطع به الكلام مما سبقه، وما عدا ذلك يبقى الكلام فيه متّصلاً بعضه ببعضٍ فلا يُقطع منه.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٢ ـ قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ [النور:٣٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾؛ فقرأ ابن عامرٍ وشعبة ببناء الفعل للمجهول: ﴿يُسَبَّحُ﴾، وقرأ الباقون ببناء الفعل للمعلوم: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ﴾[(١)].

فمن قرأ بقراءة الجمهور كان الفعل عنده مبنياً للمعلوم وفاعله في الآية التالية، والمعنى: (يسبِّحُ له فيها رجالٌ لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيعٌ)، وأمَّا من قرأ لابن عامرٍ وشعبة ببناء الفعل للمجهول فالمعنى عنده يتمّ على رأس هذه الآية مقدَّراً: (بأنَّ الله تعالى يُسبَّحُ له في البيوت التي أذن أن تُرفع)، ثمَّ جيء بفعلٍ مضمرٍ تقديره: (فَسَبَّحَ له فيها رجالٌ)، على وجه التفسير للفاعل المحذوف، وكأنَّ سائلاً سأل عن المسبِّحِ.؟ فقيل له: رجالٌ لا تلهيهم تجارةٌ[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف في بناء الفعل بين المعلوم والمجهول ترتَّب عليه فرقٌ في الوقف على رأس هذه الآية، فمن بنى الفعل للمعلوم ـ كما هي قراءة الجمهور ـ فممتنعٌ له الوقف على رأس هذه الآية؛ لما فيه من فصلٍ بين الفعل: ﴿يُسَبِّحُ﴾ والفاعل: ﴿رِجَالٌ﴾.

وأمَّا من قرأ بقراءة ابن عامرٍ وشعبة، فله على رأس الآية وجهان:

١ ـ أن ينقطع الكلام عند رأس الآية، ويرفع اسم: ﴿رِجَالٌ﴾ بفعل مضمرٍ تقديره: يسبحه رجالٌ، أو: مبتدأ تقديره: هم رجالٌ، فهذا يوقف فيه على رأس الآية.

---

(١) انظر: النشر (٤٠٩).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤٥/١٨)، والكشف (١٣٩/٢)، وحجة القراءات (٥٠١)، وشرح الهداية (٦٣٠)، والموضح (٩١٦/٢).

٢ ـ أن يكون العامل في قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ﴾ هو الظرف السابق: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ﴾، بمعنى: في بيوتٍ أذن الله أن ترفع رجالٌ، فهو على ذلك مبتدأ وخبرٌ، ولا يوقف فيه على رأس الآية؛ لتعلّق الآيتين ببعضهما.

وهذا التفصيل قال به **ابنُ الأنباريِّ**[١] **وابنُ غلبونَ**[٢] **والنحاسُ**[٣] **والدَّانيُّ**[٤] **والعمَّانيُّ**[٥].

وذهب **الهمذانيُّ**[٦] **والسجاونديُّ**[٧] إلى أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة ابنِ عامرٍ وشعبة ﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾ دون قراءة الجمهور.

وعدَّه **الجعبريُّ** وقفاً في القراءتين، ولكنَّه في قراءة الكسر﴿يُسَبِّحُ﴾ وقفٌ ناقصٌ عنده وهو في قراءة الفتح ﴿يُسَبَّحُ﴾ أحسنُ[٨].

الموازنة والترجيح:

ليس بين الأقوال في هذه الآية ما يستلزم ترجيحاً، فأقوال العلماء تكاد تتفق على منع الوقف في قراءة الجمهور، ولم يخالف في ذلك إلَّا الجعبريُّ ـ وإن كان عدَّه وقفاً ناقصاً، وهو من أدنى مراتب الوقف السبعة عنده فهو سادسها ـ وقد يَرِد على قوله بالوقف في هذه القراءة ما ينتج عنه من فصل الفعل عن الفاعل، وهذا غايةٌ في إبهام معنى الجملة وعدم استتمامه؛ ولذلك كانت القاعدة في الوقف: أن لا يوقفَ على الرافع دون المرفوع[٩].

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٧٩٨ ـ ٧٩٩).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٤٦٠ ـ ٤٦١).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٥١٢).
(٤) انظر: المكتفى (٤٠٩).
(٥) انظر: المرشد (٢/٤٥٢).
(٦) انظر: الهادي (٢/٧٠٩).
(٧) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٢).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٣٦٦)
(٩) انظر: الإيضاح (١/١٢١).

ويبقى كلامهم في قراءة الفتح منقسماً بين إجمالٍ في حكم الوقف يقول به الهمذانيُّ والسجاونديُّ والجعبريُّ، وتفصيلٍ قال به الباقون، والأوْلى أن يُحمل إجمالهم على ذلك التفصيل؛ لأنَّ قراءة الفتح تحتمل وجهين، وليسا سواءً في انقطاعهما مما يليهما، فالوقف يتعلَّق بأحد هذين الوجهين، وليس على إطلاقه كما هو مبيَّن في ذكر الأقوال.

وسبب تقييد العلماء للوقف في هذه الآية بوجه ارتفاع﴿رِجَالٌ﴾ بفعلٍ مضمرٍ ـ تقديره: (يسبِّحُهُ رجالٌ)، أو: مبتدأ تقديره: (هم رجالٌ) ـ، هو: أنَّ هذا النوع من الابتداء استئنافٌ بيانيٌّ، وهو وإن كان جواباً لسؤالٍ سابقٍ إلَّا أنَّه منقطعٌ عما سبقه من الكلام: ﴿**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ**﴾ على سبيل إجابة سؤالٍ مقدَّرٍ، وهذا من أخصِّ أنواع الاستئناف[1].

ووجه ذكر الفاعل في هذه القراءة بعد ما حُذِفَ في الآية الأولى: هو أنَّ مكان ذكره جاء في جملةٍ أخرى غيرَ التي حُذِفَ منها، وهذا يشير إلى نوعِ انقطاعٍ بين الجملتين[2]، وهذا الانقطاع لا يتأتَّى في الوجه الآخر من وجهي تقدير قراءة البناء للمجهول، وهو عمل الظرف﴿فِي بُيُوتٍ﴾ في الاسم ﴿رِجَالٌ﴾ فهما مبتدأ وخبرٌ بينهما من كمال الاتصال ما لا يسوغ معه الفصل بينهما بالوقف على رأس الآية؛ ولذا كان مذهب التفصيل في وجه قراءة الرفع الذي يجوز معه الوقف أرجح من إطلاق الحكم.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: مغني اللبيب (٥/٤٠ ـ ٤٢).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٦/١١).

٣ ـ **قوله تعالى:** ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٤٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمتي: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾ من هذه الآية على ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ الوجه الأوَّل: ﴿**سَحَابُ ظُلُمَاتٍ**﴾ بضمِّ الكلمة الأولى دون تنوينٍ وخفض الثانية، وهذه قراءة البزي[(١)].

٢ ـ الوجه الثاني: ﴿**سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ**﴾ بضمِّ الكلمة الأولى منوَّنةً وتنوين الثانية بالخفض، وهذه قراءة قنبل.

٣ ـ الوجه الثالث: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾ بتنوين الكلمتين بالرفع، وهذه قراءة الباقين[(٢)].

ففي الوجه الأوَّل: ﴿**سَحَابُ ظُلُمَاتٍ**﴾ تحمل القراءة على أنَّ الكلمة الأولى مضافةٌ إلى الثانية والجملة كلّها في محلّ رفعٍ خبرٌ لما سبق من قوله تعالى: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ﴾.

وفي الوجه الثاني: ﴿**سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ**﴾ تُحمل القراءة على أنَّ كلمة: ﴿سَحَابٌ﴾ مرفوعة بالابتداء، وخبرها في جملة: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ﴾، وكلمة: ﴿**ظُلُمَاتٍ**﴾ تعرب بدلاً من قوله تعالى أوَّل الآية: ﴿كَظُلُمَٰتٍ﴾؛ ولذلك وافقته في الحركة.

---

(١) هو: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة البزي قارئ مكة ومؤذن المسجد الحرام أربعين سنة، ولد عام: ١٧٠هـ، قرأ على عكرمة بن سليمان ووهب بن واضح وغيرهما، قرأ عليه خلقٌ كثيرٌ منهم: محمد بن إسحاق الربعي وإسحاق الخزاعي، توفي عام: ٢٥٠هـ انظر: ترجمته في: غاية النهاية (١٠٩/١)، ومعرفة القراء الكبار (١١٧٣).

(٢) انظر: النشر (٤٠٩ ـ ٤١٠).

أمَّا الوجه الثالث: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ﴾ فمحمولٌ على رفع الكلمة الأولى بالابتداء والثانية على أنَّها بدلٌ منها، وقيل: إنَّ الثانية مرفوعةٌ على الابتداء أيضاً وخبرها في جملة: ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾، أو يقدَّر قبلها مبتدأ بمعنى: (هي ظلماتٌ)، وعلى هذا التوجيه ينقطع الكلام عند قوله تعالى: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾[1].

أثر القراءة في الوقف:

عند تأمَّل أوجه القراءة الثلاثة نجد أنَّ الكلام يتصل بما قبله في وجهين، وينقطع في وجهٍ واحدٍ، فمن قرأ بقراءة الجمهور فقد تمَّ كلامه عند قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾ فصار هذا وقفاً؛ لارتفاع ما بعده على الابتداء؛ لأنَّه استئنافٌ منقطعٌ مما قبله ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾، بمعنى: (هي ظلمات بعضها فوق بعضٍ).

أمَّا من قرأ قوله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتٍ﴾ ـ بالخفض ـ فلا يتمُّ له كلامٌ عند قوله تعالى: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾؛ ولذلك لا يقف عليه، وهذا قولُ **ابنِ الأنباريِّ**[2] **والنحاسِ**[3] **والدانيِّ**[4] **والسجاونديِّ**[5] **والهمذانيِّ**[6].

وعدَّ **العمَّانيُّ** قوله تعالى: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾ وقفاً، ولم يفرقِّ فيه بين القراءات[7].

أمَّا **الجعبريُّ** فقد جعل الموضع وقفاً في الأوجه الثلاثة، وتفاوتت عنده مراتبها؛ فمن قرأ بقراءة الجمهور فوقفه كاملٌ على ﴿مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾

---

(١) انظر: الكشف (١٣٩/٢ ـ ١٤٠)، وحجة القراءات (٥٠٢)، وشرح الهداية (٦٣٠)، والبيان في غريب إعراب القرآن (١٩٧/٢) والموضح (٩١٧/٢ ـ ٩١٨).

(٢) انظر: الإيضاح (٧٩٩/٢ ـ ٨٠٠).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٥١٣).

(٤) انظر: المكتفى (٤١٠).

(٥) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٢).

(٦) انظر: الهادي (٧١١/٢ ـ ٧١٢).

(٧) انظر: المرشد (٤٥٣/٢).

وهذه أتمُّ مراتبِ الوقفِ عنده، أمَّا من يقرأ: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ﴾ فوقفه تامٌّ، ومن يقرأ بالإضافة: ﴿سَحَابُ ظُلُمَاتٍ﴾ فوقفه ناقصٌ عند قوله تعالى: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾[(١)].

الموازنة والترجيح:

تتلخَّص أقوال العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾ في ثلاثة أقوالٍ:

١ ـ أنَّ هذا الموضع وقفٌ لمن رفع كلمة: ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ وليس لغيرِه أن يقف عنده.

٢ ـ أنَّ هذا الموضع وقفٌ لا فرق فيه بين القراءات.

٣ ـ أنَّ هذا الموضع وقفٌ في جميع الأوجه، ويتفاوت التمام فيه بحسب القراءة.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول من قيَّد الوقف عند قوله تعالى: ﴿مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾ بقراءة الجمهور فمنع بذلك الوقف في قراءة ابن كثير براوييه؛ وسببُ ترجيح ذلك: أنَّ إحدى الروايتين جاءت فيها كلمة: ﴿سَحَابُ﴾ مضافةً إلى ما بعدها ﴿ظُلُمَاتٍ﴾، والوقف عليها سيكون فصلاً بين المضاف والمضافِ إليه، وهذا من أقبح أنواع الوقف، ونصَّ على قبحه ابنُ الأنباريِّ[(٢)]، ولا مسوِّغ له في هذه القراءة.

أمَّا القراءة الأخرى التي جاءت فيها كلمة: ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ منونةً بالخفض، فهي بدلٌ من الكلمة الواردة في أوَّل الآية: ﴿كَظُلُمَٰتٍ﴾ فإذا وقف قبلها القارئ كان بذلك يفصلُ البدلَ عن المبدلِ منه، والقاعدة: أنَّ الوقف لا يتمُّ على المبدل دون ما أبدل منه؛ لما بينهما من اتصالٍ وتعلُّقٍ[(٣)].

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: وصف الاهتداء (٣٦٦).

(٢) انظر: الإيضاح (١/١١٩).

(٣) انظر: الإيضاح (١/١٣٢)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

٤ ـ **قوله تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٨﴾﴾ [النور: ٥٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ﴾؛ فقرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وشعبةُ بالنصب: ﴿**ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ**﴾، وقرأ الباقون بالرفع[(١)].

فمن قرأ بالرفع فهو يرفع الكلمة على الخبر، بمعنى: (هذه ثلاثُ عوراتٍ لكم)، وأمَّا من قرأ بالنصب فقراءته تُحملُ على وجهين:

١ ـ الإبدال من قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ﴾، والمعنى: (أوقاتَ ثلاثِ عوراتٍ)، فحُذف المضاف وقام المضاف إليه مقامَه.

٢ ـ النصب بتقدير فعلٍ محذوفٍ، والمعنى: (اتقوا ثلاثَ عوراتٍ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

يستبين أثر اختلاف القراءة في هذه الآية بالوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ﴾ فهذا الموضع ينقطع فيه الكلام مما سبقه ويكون وقفاً في قراءة من يرفع ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ﴾، بخلاف من يقرأ بالنصب: ﴿**ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ**﴾ فليس له أن يقف هذا الوقف لاتصال ما بعد هذه الكلمة وإبداله مما سبق من قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ﴾، وبهذا قال

---

(١) انظر: النشر (٤١٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١٦٣/١٨)، والكشف (١٤٣/٢)، وحجة القراءات (٥٠٥ ـ ٥٠٦)، وشرح الهداية (٦٣١)، والموضح (٩٢٣/٢)، والتبيان للعكبري (٩٧٧)، والدر المصون (٤٤٠/٨).

ابنُ الأنباريِّ[١] والنحاسُ[٢] وابنُ غلبون[٣] والدانيُّ[٤] والسجاونديُّ[٥] والهمذانيُّ[٦].

وأجاز **العمَّانيُّ** الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ﴾ في القراءتين، وهو عنده في قراءة من يرفع: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ﴾ أحسنُ وأتمُّ من قراءة النصب[٧].

وجعل **الجعبريُّ** الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ﴾ في قراءة النصب على وجهين:

١ ـ الإبدال من قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ﴾، وهذا الوقف فيه تامٌّ.

٢ ـ نصب ﴿ثَلَٰثَ عَوۡرَٰتٖ﴾ بتقدير فعلٍ محذوفٍ، والمعنى: اتقوا ثلاث عورات[٨]، والوقف في هذا الوجه كاملٌ، والكامل أعلى مراتب الوقف عنده.

أمَّا في قراءة الرفع: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ﴾ فالوقف صالحٌ عند قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ﴾[٩].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال متفقةٌ في مجملها على أنَّ قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ﴾ وقفٌ لمن يقرأ بالرفع: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ﴾.

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٨٠١).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٥١٦).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٤٦٣).
(٤) انظر: المكتفى (٤١٢).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٣).
(٦) انظر: الهادي (٢/٧١٥).
(٧) انظر: المرشد (٢/٤٥٦).
(٨) انظر: التبيان للعكبري (٩٧٧)، والدر المصون (٨/٤٤٠).
(٩) انظر: وصف الاهتداء (٣٦٧).

والخلاف قائمٌ بعد ذلك في قراءة النصب: ﴿ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ هل يوقَفُ فيها على قوله تعالى ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ أم يوصَلُ البدلُ ﴿ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ﴾ بما أبدل منه ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾، أم يُحمل توجيهُ القراءةِ على إضمار فعلٍ محذوفٍ؟

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: التفصيل في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ فيقال:

إنَّ من مكَّنه النفَسُ من وصْلِ أوَّل الآية بقوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ ولم يتمكَّن من الزيادة عليه، فله الوقفُ على هذا الموضع، وهذا وقفٌ مبنيٌّ على اعتبارٍ صالحٍ، أعني: تقدير الحذف في الفعل الناصب، والابتداءُ كذلك بما بعده منصوباً لا بأس به في هذا الوجه.

أمَّا من ضاق به النفَسُ قبل انقضاء هذا الجزء وتمام الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ فهو في الوقف عليه بعد ذلك بين أمرين:

١ ـ أن يترجَّح عنده النصب بالبدل مما سبق وقد عجز عن وصْلِ البدل بما أبدل منه فهذا يواصل القراءة حتى يبلغ منتهى الكلام في هذا التقدير، وهو قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ ولا يقف عند قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾؛ لأنَّ الكلام لا يتمُّ عليه، فلا يحسنُ جعله وقفاً[1].

٢ ـ أن يترجَّح عنده انقضاءُ الجزء عند قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ ومجيء ما بعدها منصوباً بفعلٍ محذوفٍ، فيقف عند هذا الموضع، ويكون ابتداؤه بقوله: ﴿ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ صحيحاً لإعمال هذا الاعتبار.

والله تعالى أعلم.

---

(١) نصَّ أبو جعفر النحاس على أنَّه ينبغي أن يراعى في الوقف كونه عند جملة مستغنية أو شبه مستغنية. انظر: القطع والائتناف (٩٧).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الفرقان

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان: ١٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ﴾؛ فقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وشعبةُ برفع اللَّام: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾، وقرأ الباقون بإسكانها[(١)].

فمن قرأ برفع اللَّام: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ فهو خبرٌ من الله تعالى على سبيل الحتم غير معلَّقٍ بالمشيئة، بمعنى: (وهو يجعلُ لك قصوراً)، وأمَّا من قرأ بإسكان اللَّام فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه يعطف جملة: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ على موضع ما سبق من جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾ على تقدير: (إن شاء يجعل لك جنَّاتٍ ويجعل لك قصوراً).

٢ ـ أنَّه فعلٌ مرفوعٌ في الأصل ولكن لما التقت اللَّامان من: ﴿وَيَجْعَلُ﴾ و﴿لَكَ﴾ أُدغمتا[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لقد تأثَّر الوقف في هذه الآية بتعدُّد القراءات الواردة فيها، ويتضح

---

(١) انظر: النشر (٤١٣).

(٢) انظر: الكشف (٢/١٤٤)، وشرح الهداية (٦٣٢)، وحجة القراءات (٥٠٨)، والمحرَّر الوجيز (٦/٤٢٠)، والموضح (٢/٩٢٦).

ذلك بالوقف عند قوله تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ فهذا الوقف لمن قرأ برفع الفعل: ﴿وَيَجْعَلُ﴾، أو جزم الفعل: ﴿وَيَجْعَل﴾ على سبيل الإدغام لا الإتباعِ لجواب الشرط.

أمَّا من جعل اللَّام في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَل﴾ مجزومةً على أنَّه جواب شرطٍ فلا يقف عند قوله تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾؛ لكي لا يفصل بذلك الوقفِ المعطوفَ عن المعطوف عليه، وإلى ذلك التفصيل بتمامه ذهب **النحاس**[(١)].

ووافقه **ابنُ غلبون**[(٢)] **والدانيُّ**[(٣)] **والسجاوندي**[(٤)] **والهمذانيُّ**[(٥)] **والعمَّانيُّ**[(٦)]، ولم يُقيِّدوا قراءة الجزم بوجهٍ كما فعل النحاس، بل منعوا فيها الوقف مطلقاً.

وأمَّا **الجعبريُّ** فقد جعل قوله تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ وقفاً في القراءتين، والأحسنُ عنده الوصل في قراءة الجزم والوقفُ في قراءة الرفع[(٧)].

الموازنة والترجيح:

ليس بين هذه الأقوال ما يستلزم ترجيحاً؛ لأنَّها تكاد تتفق، وما ذكره العلماء من إطلاق الوقف عند قوله تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ في قراءة الجزم: ﴿وَيَجْعَل﴾ يُحمل على التقييد الذي قال به النحاسُ؛ وذلك لأنَّ الوجه الذي اتفقوا على جواز الوقف فيه لمن يرفع اللَّام على سبيل الانقطاع مما سبق متحقِّقٌ في قراءة الجزم عند من قدَّرها إدغاماً.

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: القطع والائتناف (٥١٩).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٤٦٤).
(٣) انظر: المكتفى (٤١٤).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٥).
(٥) انظر: الهادي (٢/٧٢٠).
(٦) انظر: المرشد (٢/٤٥٩).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٣٦٨).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿١٩﴾﴾ [الفرقان:١٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾؛ فقرأه حفصٌ وحده بالتاء، وقرأ الباقون بياء الغَيْبَة: ﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[(١)].

فمن قرأ بتاء الخطاب، كانت قراءته محمولةً على الرد لما سبق من قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم﴾، والمعنى: (فقد كذَّبتم الآلهة أيها المشركون فما تستطيعون لأنفسكم صرف العذاب ولا الانتصار)، وأمَّا من قرأ بياء الغَيْبَة فمردُّ الياء عنده إلى الآلهة المزعومة من دون الله تعالى، والمعنى: (فقد كذَّبَتْكم آلهتُكم في قولكم وهي لا تستطيع صرفَ العذاب عنكم ولا نصركم)[(٢)].

وقيل في معنى الآية ـ على هذه القراءة ـ: إنَّ صدر الآية خبرٌ عن تكذيب المشركين للمؤمنين، وخاتمتها إخبارٌ من الله تعالى للنبي ـ ﷺ ـ بأنَّ المشركين لا يستطيعون صرفك عن الحقِّ الذي بُعثت به، ولا يستطيعون نصر أنفسهم من بلاء التكذيب الذي ابتُلوا به[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف بين القراءات لم يتعرَّض لإثبات أثره في الوقف غيرُ **السجاونديِّ**؛ فقد جعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿بِمَا تَقُولُونَ﴾، واستثنى من ذلكَ مَن قرأ بتاء الخطاب؛ فإنَّه لا يقف على الموضع حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٤١٤).

(٢) انظر: الكشف (١٤٥/٢)، وحجة القراءات (٥١٠)، وشرح الهداية (٦٣٢)، والموضح (٩٢٨/٢).

(٣) انظر: جامع البيان (١٩٣/١٨).

(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٦).

ولم أر في المصادر ـ التي بين يديَّ ـ من أعملَ تأثير القراءات في الوقف داخل هذه الآية، وما ذهب إليه السجاونديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ وجيه؛ لأنَّ العدول في الضمائر من الخطاب في قوله تعالى: ﴿نَفُولُونَ﴾ إلى الغَيْبَة في قوله تعالى: ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ يُفضي إلى الاختلاف بين جزئي الآية من حيث جهة الخطاب؛ وهذا مسَوِّغٌ لفصل جزئي الآية بالوقف على الأوَّل منهما، ويتأكَّد ذلك في الوجه الآخر الذي فسّر به الطبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ الآية على هذه القراءة؛ إذ جعل صدر الآية خبراً عن تكذيب المشركين للمؤمنين، وخاتمتها خبراً آخر من الله تعالى للنبي ـ ﷺ ـ بأنَّ المشركين لا يستطيعون صرفه عن الحقِّ الذي بُعثَ به، ولا يستطيعون نصر أنفسهم من بلاء التكذيب الذي ابتلوا به[1].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: جامع البيان (١٨/١٩٣).

٣ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴿٦٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾؛ فقرأه حمزةُ والكسائيُّ بالغيب: ﴿**لِمَا يَأْمُرُنَا**﴾، وقرأ الباقون بتاء الخطاب[(١)].

فمن قرأ بتاء الخطاب: ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ جعل الجملة موجَّهةً إلى النبي ـ ﷺ ـ على سبيل الاستنكار من المشركين، بمعنى: (أنسجد يا محمد ـ ﷺ لما تأمرنا به.؟)، ومن قرأ بياء الغَيْبَة فهو على الإنكار أيضاً ولكنه خطابٌ فيما بينهم لم يواجهوا به النبيَّ ـ ﷺ ـ بل قال بعضهم لبعضٍ: (أنسجد لما يأمرنا به محمدٌ.؟)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لقد تغيَّرت جهة الخطاب في القراءتين فتأثر بذلك الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾؛ فمن قرأ بالتاء: ﴿تَأْمُرُنَا﴾ جعل الخطاب متوجهاً منهم إلى النبي ـ ﷺ ـ وهو ـ ﷺ ـ القائل لهم: اسجدوا للرحمن، ولا يوقف في هذا الوجه عند قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾؛ لتعلّقه بما قبله، وأمَّا القراءة الأخرى: ﴿**يَأْمُرُنَا**﴾ فالخطاب فيها مما قاله المشركون بعضهم لبعض بعد أمر النبيِّ ـ ﷺ ـ لهم بالسجود، فهو منفكٌّ عن الأمر وليس متعلِّقاً به؛ فلذلك كان الوقف لمن يقرأ بهذه القراءة عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾؛ لأنَّه ليس متعلِّقاً بما سبق، وهذا ما ذهب إليه **ابنُ الأنباريِّ**[(٣)] **وابنُ غلبونَ**[(٤)] **والدانيُّ**[(٥)] **والهمذانيُّ**[(٦)].

---

(١) انظر: النشر (٤١٦)،

(٢) انظر: جامع البيان (٢٩/١٩)، والكشف (١٤٦/٢)، وحجة القراءات (٥١٢)، وشرح الهداية (٦٣٤)، والموضح (٩٣١/٢).

(٣) انظر: الإيضاح (٨١٠/٢ ـ ٨١١).

(٤) انظر: التذكرة (٤٦٥/٢ ـ ٤٦٦).

(٥) انظر: المكتفى (٤١٩).

(٦) انظر: الهادي (٧٢٧/٢).

أمَّا **النحاسُ** فيرى خلاف ما ذهب إليه أولئك؛ فالوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ إنَّما هو في قراءة الخطاب: ﴿لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ لا في قراءة الغيب: ﴿**لِمَا يَأۡمُرُنَا**﴾[(١)].

وذهب **العمَّانيُّ**[(٢)] **والجعبريُّ**[(٣)] إلى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ يكون على القراءتين، ولكنَّه في قراءة الغَيْبَة أحسنُ منه في قراءة الخطاب.

ومنع **السجاونديُّ** الوقف على القراءتين كلتيهما؛ وعلَّة ذلك عنده هي أنَّ جملة ﴿أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ في الوجهين من مقول المشركين القائلين: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ فالكلام كلُّه من قولهم، ولا وجه لفصل بعضه عن بعضٍ[(٤)].

الموازنة والترجيح:

تتلخَّص أقوال العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ في أربعة:

١ ـ أنَّ هذا الموضع وقفٌ في قراءة الغَيْبَة دون الخطاب.

٢ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الخطاب دون الغَيْبَة.

٣ ـ أنَّه وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة الغَيْبَة أحسنُ وأتمُّ.

٤ ـ أنَّ هذا الموضع ليس محلَّ وقفٍ في القراءتين.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ هذا الوقف لا وجه له في القراءتين؛ لأنَّه فصلٌ للقول: ﴿أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ ﴿**لِمَا يَأۡمُرُنَا**﴾ عن قائله وهم المشركون القائلون من قبل: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، ومعلومٌ أنَّ من القواعد في الوقف أنَّ الكلام لا يتمُّ على الحكاية دون المحكيِّ

(١) انظر: القطع والائتناف (٥٢٥).
(٢) انظر: المرشد (٤٦٩/٢).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٣٧٠).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٧).

عنه[١]، ومن وقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في وجهٍ من وجهي القراءة فقد فعل ذلك؛ إذ فصل القولَ عن قائله.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١٤٨).

٤ ـ **قوله تعالى:** ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [الفرقان: ٦٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعلين: ﴿يُضَٰعَفۡ﴾، و﴿وَيَخۡلُدۡ﴾؛ فقرأهما ابنُ عامرٍ وشعبة برفع الفاء والدال: **﴿يُضَاعَفُ ـ وَيَخْلُدُ﴾**، وقرأ الباقون بجزمهما[(١)].

فمن قرأ بالجزم في الفعلين جعلهما بدلاً من قوله تعالى: ﴿يَلۡقَ أَثَامٗا﴾ [الفرقان: ٦٨] على وجه التَّفسير للأثام.

وأمَّا من قرأ بالرفع في الفعلين فله وجهان:

١ ـ أنَّه قد انتهى له الكلام عند قوله تعالى: ﴿يَلۡقَ أَثَامٗا﴾ واستأنف بعد ذلك جملة منقطعةً مما قبلها فقال: **﴿يُضَاعَفُ ـ وَيَخْلُدُ﴾**؛ وكأنَّ سائلاً سأل عن الأثام فأجيب[(٢)].

٢ ـ أنَّ هذه الجملة حاليةٌ وهي على ذلك متصلةٌ بما سبق، والمعنى: (يلق أثاماً حالة كونه يضاعفُ له العذاب ويخلدُ فيه)[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

أثَّر اختلاف القراءات في الوقف يُجلّيه الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا﴾ فهذا الموضع يوقف عليه لابن عامرٍ وشعبة؛ لأنَّهما يقرآن: **﴿يُضَاعَفُ ـ وَيَخْلُدُ﴾** استئنافاً، أمَّا باقي القرَّاء فليس رأس الآية بوقفٍ لهم؛ وذلك لأنَّهم يقرؤون: ﴿يُضَٰعَفۡ﴾، و﴿وَيَخۡلُدۡ﴾ بدلاً

---

(١) انظر: النشر (٤١٦).

(٢) هذا النوع يسمِّيه اللغويون الاستئناف البيانيَّ وهو: ما جاء إجابة لسؤال مقدَّرٍ. انظر: مغني اللبيب (٥/٤٠ ـ ٤٢).

(٣) انظر: جامع البيان (١٩/٤٥)، والكشف (٢/١٤٧)، وحجة القراءات (٥١٤)، وشرح الهداية (٦٣٤)، والموضح (٢/٩٣٣ ـ ٩٣٤)، والدر المصون (٨/٥٠٣).

مما سبق: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ فما دام الكلام متصلاً فلا وجه لفصله عن بعضه بالوقف، وإلى ذلك ذهب **ابنُ غلبونَ**[١] **والداني**[٢] **والسجاوندي**[٣] **والهمذانيُّ**[٤] **والعمَّانيُّ**[٥].

وأمَّا **الجعبريُّ** فجعل رأس الآية ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ وقفاً على القراءتين، وهو عنده في قراءة الجزم: ﴿يُضَٰعَفْ﴾، و﴿وَيَخْلُدْ﴾أتمُّ من قراءة الرفع[٦].

الموازنة والترجيح:

العلماء في هذا الموضع متفقون على أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة ابنِ عامرٍ وشعبة دون قراءة الجمهور، وهذا هو الراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ ، والخلاف بينهم في قراءة الجزم التي لم يُجِز فيها الوقفَ، ويراه تامّا غيرُ الجعبريّ؛ وهذا عائدٌ لاصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوف[٧].

ولكنَّ قوله هذا قد يَرِدُ عليه أنَّ من قواعد الوقف أن لا يوقف على البدل دون ما أُبدل منه[٨]، وما تفضَّل به ـ رحمه الله تعالى ـ من أنَّ الوقف في قراءة الجزم أتمُّ منه في قراءة الرفع لا يستقيم على تقدير الرفع منقطعاً مما قبله، ومحمولاً على الاستئناف ليكون أتمَّ منه الوقفُ على المبدل دون ما أبدل منه، إلَّا إذا كان يرى الرفع محمولاً على أنَّ الجملة حاليةٌ وهي على ذلك متصلةٌ بما سبق، والمعنى: (يلق أثاماً حالة كونه يضاعف له العذاب)[٩]، وهو إن أراد ذلك مصيبٌ؛ لأنَّ البدل هنا جاء

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٦٧).
(٢) انظر: المكتفى (٤٢٠).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٧ ـ ٣٠٨).
(٤) انظر: الهادي (٢/٧٢٨).
(٥) انظر: المرشد (٢/٤٧٠).
(٦) انظر: وصف الاهتداء (٣٧٠).
(٧) انظر: الوقف والابتداء (٣٠)، وص: (١٤٧)، من هذا الكتاب.
(٨) انظر: الإيضاح (١/١٣٢ ـ ١٣٣).
(٩) انظر: الدر المصون (٨/٥٠٣).

جملةً والمبدل منه أيضاً جملةٌ، وكلٌّ منهما تؤدِّي معنىً مستقلّاً ولو لم تتصل بالأخرى، بخلاف الجملة الحالية فإنَّها كالمفرد[1]، وهي بمنزلة الصفة من الموصوف، وهي فضلةٌ لا تقوم بذاتها، ولا تؤدِّي معنىً مستقلّاً إلَّا إذا اتَّصلت بما قبلها؛ لأنَّها تجيء لبيانِ حالِ الفاعلِ عند حدوثِ الفعلِ، فإذا انفصلت عن الفاعل لم يتمَّ المعنى.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: مغني اللبيب (٥/١٦١ ـ ١٦٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الشعراء

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الشعراء: ١٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾؛ فقرأ يعقوب فيه بنصب القاف: ﴿وَيَضِيقَ﴾، وقرأ الباقون بالرفع[(١)].

فمن قرأ بالرفع فله وجهان:

١ ـ أنَّه قد عطفَ الفعلَ ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الشعراء: ١٢] فجعله خبراً.

٢ ـ أنَّه رفعه استئنافاً، فتمَّ الكلام قبله وانقطع منه.

وأمَّا من قرأ بالنصب؛ فقد عطف ﴿وَيَضِيقَ﴾ على قوله: ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾، والمعنى: (إنِّي أخاف أن يكذِبون وأن يضيقَ صدري)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدّد القراءات في هذه الآية ليس داخلها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾، ومن تأمَّل توجيه العلماء للقراءتين أدرك أنَّ قراءة النصبِ لا تنفكُّ من

(١) انظر: النشر (٤١٨).

(٢) انظر: القطع والائتناف (٥٢٨)، والمحرَّر الوجيز (٤٧٢/٦)، والموضح (٩٣٩/٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٣/١٦)، والدر المصون (٥١٤/٨ ـ ٥١٦).

الاتصال بما سبقها والعطفِ عليه؛ ولذلك لا يوقف فيها على رأس الآية، وأمَّا قراءة الرفع فهي ذاتُ وجهين:

١ ـ الاستئناف.

٢ ـ العطف.

فلذلك جاز الوقف فيها عند رأس الآية على وجهٍ وامتنع في الآخر.

وبذلك التفصيل قال **ابنُ الأنباريِّ**[١] **والنحاسُ**[٢] **وابنُ غلبون**[٣] **والدانيُّ**[٤] **والسجاونديُّ**[٥] **والعمَّانيُّ**[٦].

وأمَّا **الهمذانيُّ** فلم يُفصِّل حكم الوقف على رأس الآية بحسب وجهي التقدير في قراءة الجمهور، بل جعله لمن يقرأ بالرفع مطلقاً، خلافاً لقراءة يعقوب بالنصب فلا وقف فيها[٧].

والجعبريُّ جعل رأس الآية وقفاً تامًّا دون التقييد بوجهٍ، ثمَّ رجع إلى التفصيل السابق، وقال: إنَّ الوقف في قراءة الرفع على الاستئناف أحسنُ من الوقف على تقدير العطفِ وأحسنُ من الوقف في قراءة النصبِ، واستحسن في هذين الوجهين الأخيرينِ وصل الآية بما يليها[٨].

الموازنة والترجيح:

ليس بين هذه الأقوال ما يستلزم ترجيحاً؛ فهم متفقون على أنَّ من نصب: ﴿يَضِيقَ﴾ فليس رأس الآية بوقفٍ له، ومن رآه وقفاً استحسن وصله

(١) انظر: الإيضاح (٢/٨١٢).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٥٢٨).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٤٦٩ ـ ٤٧٠).
(٤) انظر: المكتفى (٤٢١).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٣٠٩).
(٦) انظر: المرشد (٢/٤٧٤).
(٧) انظر: الهادي (٢/٧٣٢).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٣٧١).

بما يليه، ويبقى ـ مُهمًّا ـ التنبيهُ إلى أنَّ من أطلق منَ العلماء القولَ بأنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة الرفع حُمل إطلاقُه على التقييد الذي عليه الآخرون، وهو وجه الإخبار على سبيل الاستئناف لا العطف على ما سبق من قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿نَزَّلَ﴾ فقرأ يعقوبُ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ بتشديد الزاي ونصب الاسمين بعدها: **﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الأَمِينَ﴾**، وقرأ الباقون بالفتح ورفع الاسمين[(١)].

فمن قرأ بالتشديد: **﴿نَزَّلَ﴾** كان الفعل عنده مسنداً إلى الله تعالى، والمفعول به هو قوله تعالى: **﴿الرُّوحَ﴾**، و **﴿الأَمِينَ﴾** صفته، والمعنى: (نزَّل الله تعالى به الروحَ الأمينَ)، أمَّا من خفّف الزاي ورفع ما بعدها ففعلُ النزول عنده مسندٌ إلى الملَكِ وهو فعلٌ لازمٌ، والمعنى: (نزلَ الروحُ الأمينُ به)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف بين القرَّاء لم يُرتِّب عليه أثراً في الوقف إلَّا النحاسُ والهمذانيُّ، وأثرُه يظهر في الوقف على رأس الآية السابقة، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢]، قال **أبو جعفر النحاسُ**: «﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾﴾ قطعٌ كافٍ على قراءة من قرأ: ﴿نَزَلَ﴾، ومن قرأ: ﴿نَزَّلَ﴾ فالكلام متصلٌ إلى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾﴾ [الشعراء: ١٩٦]»[(٣)].

ثمَّ تلاه **الهمذانيُّ** في ترتيب الأثر على اختلاف القراءات، حيث جعل رأس الآية: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾﴾ وقفاً في الوجهين، وهو يتقوَّى في قراءة التخفيف: ﴿نَزَلَ﴾[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٤٢٠).

(٢) انظر: الكشف (١٥٢/٢)، وحجة القراءات (٥٢٠ ـ ٥٢١)، وشرح الهداية (٦٣٨)، والموضح (٩٤٥/٢).

(٣) القطع والائتناف (٥٣١).

(٤) انظر: الهادي (٧٤٢/٢)

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ : أنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة التخفيف أحسنُ؛ وسبب استواء القراءتين في الوقف اختلاف الجملتين؛ فالأولى: اسمية، والثانية: فعليةٌ، وهذا يسوغُ عليه الفصل عند البلاغيِّين[1]، بخلاف ما لو تناسبتا في الاسمية والفعلية.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١٣٠)، والمفصل في علوم اللغة العربية (٣٠٧).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النمل

١ ـ قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [النمل:٢٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾؛ فقرأ أبو جعفر والكسائيُّ ورويسٌ بتخفيف اللَّام ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾، وقرأ الباقون بالتشديد[(١)].

فمن خفّف اللَّام فهي عنده للاستفتاح والتنبيه، والياء بعدها للتنبيه أو للنداء، والفعل فعل أمرٍ، والمعنى: (ألا يا هؤلاء اسجدوا لله).

ومن شدَّد اللَّام فأصلُها في قراءته: «أن لا» فأدغمت النون في اللَّام وهي على وجهين:

١ ـ حذف حرف العلَّة على تقدير: (فصدَّهم عن السبيل لئلَّا يسجدوا لله)، فلما حُذف حرفُ العلَّة صارت: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾.

٢ ـ أنَّ الجملة جاءت بدلاً من قوله تعالى: ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾ [النمل:٢٤]، والتقدير: وزيَّن لهم الشيطان ألَّا يسجدوا لله، بمعنى: (وزيَّن لهم عدم السجود لله[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٤٢٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤٩/١٩)، والكشف (١٥٦/٢ ـ ١٥٧)، وحجة القراءات (٥٢٦ ـ ٥٢٧)، وشرح الهداية (٦٤١ ـ ٦٤٢)، والموضح (٩٥٤/٢ ـ ٩٥٥).

أثر القراءة في الوقف:

يظهر أثر اختلاف القراءات في الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل:٢٤]؛ فمن قرأ بتخفيف اللَّام كان هذا الوقف له تامًّا؛ لأنَّ ما بعده استئنافٌ على سبيل الاستفتاح ولا يتصل بما قبله، بخلاف قراءة تشديد اللَّام فهي لا تنفك عن التعلُّق بما سبق في وجهٍ من أوجه التقدير؛ ولذلك لا يوقف فيها على رأس الآية.

وهذا قول **ابنِ الأنباريِّ**[١] **والنحاسِ**[٢] **والدانيِّ**[٣] **والسجاونديِّ**[٤] **والهمذانيِّ**[٥] ونصَّ عليه السمين الحلبيُّ[٦].

وذهب **العمَّانيُّ والجعبريُّ** إلى أنَّ الوقف على رأس الآية يكون في الوجهين، وهو في قراءة التخفيف أتـمُّ وأحسنُ، ونصَّ العمَّانيُّ على أنَّه غير حسنٍ في قراءة التشديد مع جوازه[٧].

الموازنة والترجيح:

العلماء متفقون بلا خلافٍ على أنَّ من قرأ بتخفيف اللَّام فوقفه على رأس الآية؛ لكمال الانقطاع بينها وبين ما يليها من جملة الاستفتاح والأمر في قوله تعالى: ﴿**أَلَا يَاسْجُدُوا**﴾، ومتفقون كذلك في قراءة التشديد على وصل رأس الآية: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ بقوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾؛ لما بينهما من تعلّق واتصالٍ يتمثل البدل والمبدل منه.

ويبقى الخلافُ في قول العمَّانيِّ والجعبريِّ بالوقف على رأس الآية: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ في قراءة التشديد، وهذا القولُ قد يمنعه كمال الاتصال

(١) انظر: الإيضاح (٨١٦/٢).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٥٣٥).
(٣) انظر: المكتفى (٤٢٩).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣١٦).
(٥) انظر: الهادي (٧٥٠/٢ ـ ٧٥١).
(٦) انظر: الدر المصون (٦٠١/٨).
(٧) انظر: المرشد (٤٩٤/٢)، ووصف الاهتداء (٣٧٣)..

القائم بين البدل والمبدل منه إضافةً إلى أنَّ العمَّانيَّ أجازه على سبيل الاضطرار؛ لأنَّه عدَّ في اصطلاحاته الوقفَ الجائزَ توسعةً على من ضاق نَفَسُه عن بلوغ الوقوف الحسنة[1]، وعلى ذلك يترجَّح القول بتقييد الوقف عند رأس الآية بقراءة التخفيف.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: المرشد (١٨/١).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥١﴾﴾ [النمل: ٥١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾؛ فقرأ يعقوب والكوفيون بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾[1].

فمن كسر الهمزة فقراءته محمولةٌ على الاستئناف والانقطاع مما قبلها، وتصير﴿كَانَ﴾ في هذه القراءة تامَّةً لا تحتاج إلى خبرٍ، أمَّا من قرأ بالفتح فله أوجه:

١ ـ أنَّ يجعل جملة: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ في موضع رفعٍ بدلاً من قوله تعالى: ﴿عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾، والمعنى: فانظر كيف كان تدميرُنا إياهم وقومَهم.

٢ ـ أن يجعل جملة: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ في موضع رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: هي أنَّا دمَّرناهم وقومهم.

٣ ـ أن يجعل «كان» ناقصة فيكون قوله تعالى: ﴿عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ اسمها، وقوله تعالى: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ في موضع نصبٍ خبرَها.

٤ ـ أن تكون في موضع نصب على حذف حرف الجرِّ، والتقدير: لأنَّا دمَّرناهم وقومهم أجمعين[2].

أثر القراءة في الوقف:

بحسب تعدّد القراءات تعدَّد محلُّ الوقف في الآية؛ فمن كسر الهمزة وقف عند قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ باعتباره كلاماً تامًّا انقطع مما يليه، وأمَّا من فتح الهمزة فليس قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ

(١) انظر: النشر (٤٢٦).

(٢) انظر: جامع البيان (١٩/١٧٤)، والكشف (٢/١٦٣)، وحجة القراءات (٥٣٢)، وشرح الهداية (٦٤٥)، والموضح (٢/٩٦٦).

كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ وقفاً في حقّه؛ لأنَّ جميع التقديرات التي حُملت عليها هذه القراءة لا تخلو من صلةٍ وتعلّقٍ بما سبق يمتنع معه الفصل بالوقف.

وبذلك قال **ابنُ الأنباريِّ**(١) **والنحاسُ**(٢) **والدانيُّ**(٣) **والسجاونديُّ**(٤) **والهمذانيُّ**(٥) **والعمَّانيُّ**(٦).

ووافقهم **ابن غلبون** وزاد عليهم بعض تفصيلٍ فزاد في قراءة الكسر وجهاً يمتنع فيه الوقف، وزاد في قراءة الفتح وجهاً يجوز فيه الوقف.

فأمَّا الوجه الذي يمتنع فيه الوقف لمن كسر فهو: حمل القراءة على تقدير أنَّها تفسيرٌ لما سبق من قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ فكرِه ابنُ غلبون الوقف في هذا الوجه؛ لما يترتَّب عليه من الفصل بين أمرين تعلّقا ببعضهما تعلُّق الصفة بالموصوف، وأمَّا الوجه الذي أجاز فيه الوقفَ في قراءة الفتح فهو حملُها على أنَّها في موضع رفعٍ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره: (هي أنَّا دمَّرناهم وقومَهم)، قال: «لأنَّها في موضع استئنافٍ»(٧).

الموازنة والترجيح:

ليس بين أقوال العلماء ما يستلزم ترجيحاً في هذه الآية لاتفاق الجميع على أنَّ قوله تعالى: ﴿عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ موضعُ وقفٍ في قراءة من يكسر الهمزة ﴿إِنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾، وهو ممتنعٌ في قراءة الفتح﴿أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾.

(١) انظر: الإيضاح (٨١٨/٢ ـ ٨١٩).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٥٣٧).
(٣) انظر: المكتفى (٤٣٠).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣١٨).
(٥) انظر: الهادي (٧٥٥/٢).
(٦) انظر: المرشد (٤٩٧/٢).
(٧) انظر: التذكرة (٤٧٦/٢).

وما زاده ابنُ غلبون في قراءة الكسر من حملها على وجه التفسير[١] وامتنع بذلك الوقف عنده قولٌ وجيهٌ على هذا الاعتبار؛ لأنَّ من قواعد الوقف أن لا يوقف على المفسَّر عنه دون التفسير، ومن وقفَ في هذا التقدير على قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ فقد فصل بين المفسَّر عنه وهو ﴿عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ وبين التفسير، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ وصار وقفه حينئذ قبيحاً[٢]، وعلى ذلك فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: حمل الإطلاق في قول الجمهور بالوقف عند قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾على هذا التقييد. والله تعالى أعلم.

أمَّا الوجه الذي زاده في قراءة الفتح وأجاز الوقف فيه عند قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾؛ لأنَّ القراءة محمولةٌ على مجيء الجملة في موضع رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديره: (هي أنَّا دمَّرناهم وقومهم)، فهو قولٌ مرجوحٌ ـ والعلم عند الله تعالى ـ ولا يتقيَّد به إطلاقُ منع الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾.

وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ حملها على هذا الوجه لا يقطعها مما سبق بحيث يسوغ فصلها عنه بالوقف؛ لأنَّ ابنَ غلبونَ قدَّرها بجملةِ: (هو أنَّا دمَّرناهم)، والابتداء بهذه الجملة لا يتمُّ به المعنى حتى يوصل بما سبق، والعرب تستقبح البدء بأنَّ الثقيلة مطلقاً[٣]، والقراءُ مجمعون على منعه كما حكاهُ العمَّاني.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/١٢٤).
(٢) انظر: الإيضاح (١/١٣١)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).
(٣) انظر: الكتاب (٣/١٢٤)، والمرشد (٢/١٦٩).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [النمل: ٨٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾؛ فقرأه الجميع هكذا إلَّا ابنَ كثيرٍ فقد قرأ بياءٍ في الفعل المضارع ونصب الميم ورفع كلمة: الصمَّ: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَآءَ﴾[(١)].

فمن قرأ بقراءة الجمهور: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾ فهو من باب عطف هذه الجملة على ما سبق من قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، والمعنى: (إنَّك يا محمد ـ ﷺ ـ لا تُسمعُ الموتى ولا تُسمعُ الصمَّ الدعاءَ)، ففعل الإسماع مسندٌ إلى النبي ـ ﷺ ـ.

وأمَّا القراءة الأخرى فتُحمل على الانقطاع مما سبق؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَآءَ﴾ لم يُسندِ الفعل فيه إلى النبي ـ ﷺ ـ بل إلى الصمِّ فهو إخبارٌ عنهم[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يُثبت بعضُ العلماء أثراً لاختلاف القراءات في وقف هذه الآية، وأثبته آخرون فجعلوا قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ موضعَ وقفٍ في قراءة ابنِ كثيرٍ وحده؛ لأنَّ الجملة التالية في قراءته منقطعةٌ مما سبق وغيرُ معطوفةٍ عليه، بخلاف من يقرأ للجمهور فإنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ ليس بوقفٍ له، وإلى ذلك ذهب **ابنُ غلبونَ**[(٣)] **والدانيُّ**[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٤٢٧).

(٢) انظر: الكشف (٢/١٦٥ ـ ١٦٦)، وحجة القراءات (٥٣٦)، والموضح (٢/٩٧٠)، والدر المصون (٨/١٦٢).

(٣) انظر: التذكرة (٢/٤٧٧ ـ ٤٧٨).

(٤) انظر: المكتفى (٤٣٢).

وذهب **الهمذانيُّ والجعبريُّ** إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة ابنِ كثيرٍ أقوى وأحسنُ[١].

الموازنة والترجيح:

هذا الاختلاف في القراءات وما ترتَّب عليه من اختلافٍ في المعنى لا يسع معه غيرُ إعمال تأثيره الظاهر في الوقف، ويبقى كلام العلماء في الآية غنياً عن الترجيح؛ لما فيه من شبه الاتفاق؛ حيث اتفق المثبتون لأثر القراءتين على أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وقفٌ في قراءة ابنِ كثيرٍ، وبقيتْ قراءةُ الجُمهور محلَّ اتفاقٍ في وصل الجملتينِ عليها كذلك؛إذ لم يمنعهُ أحدٌ.

وما زاده الهمذاني والجعبري من جواز الوقفِ عند قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ في قراءة الجمهور هو الراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ ولا يَرِدُ عليه أنَّ هذا الوقف يترتَّب عليه فصلٌ بين المعطوف وما عُطِفَ عليه، فالعطفُ القائمُ في الآية عطفٌ بين الجُمل، وهذا النوعُ من العطفِ لا يلزمُ منهُ اتصالُ الجُملتينِ ليتمَّ بهما المعنى كما هو الحالُ في المفردات؛ لأنَّ المفرد وحده إذا فُصل عن المعطوف عليه لا يؤدي معنىً ولا يحسُنُ السكوتُ عليه، بخلاف الجملة فهي تؤدي معنىً مستقلاً بذاتهِ سواءً عُطفت على جملةٍ أو كانت وحدها؛ ولذا صارت شبيهةً بالاستئناف[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الهادي (٢/٧٥٨)، ووصف الاهتداء (٣٧٥).

(٢) انظر: المرشد (١/٤٤٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل: ٨٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾؛ فقرأ يعقوب والكوفيون بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها: ﴿**إِنَّ النَّاسَ**﴾[(١)].

فمن فتح الهمزة جعل الفعل ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ عاملاً فيها وحذفت منها الباء، على تقدير: (تكلّمهم بأنَّ الناس كانوا بآيات الله لا يوقنون).

وأمَّا من قرأ بالكسر فهو على وجهين:

١ ـ أنَّ الكسر لأجل الابتداء، وهو خبرٌ عن الناس أنَّهم كانوا لا يوقنون بآيات الله وهو في هذه القراءة من كلام الله تعالى.

٢ ـ أنَّ الكسر لأجل حكاية القول على تقدير: تكلّمهم فتقول: إنَّ الناس[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب **ابنُ الأنباريِّ** إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ وقفٌ لمن قرأ بكسر الهمزة﴿**إِنَّ النَّاسَ**﴾ خلافاً لمن يفتحها فليس له أن يقف عند قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾؛ لأنَّه لا ينفك من اتصالٍ بما بعده[(٣)].

ووافقه في ذلك **النحاسُ**[(٤)] **والهمذانيُّ**[(٥)] **والعمَّانيُّ**[(٦)].

---

(١) انظر: النشر (٤٢٦).

(٢) انظر: جامع البيان (١٦/٢٠) والكشف (١٦٧/٢)، وحجة القراءات (٥٣٨)، وشرح الهداية (٦٤٥ ـ ٦٤٦) والموضح (٩٧٣/٢).

(٣) انظر: الإيضاح (٨٢١/٢).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٥٣٩ ـ ٥٤٠).

(٥) انظر: الهادي (٧٥٨/٢).

(٦) انظر: المرشد (٥٠١/٢).

أمَّا **ابنُ غلبون** فذهب إلى التفصيل في هذا الوقف فوافق ابنَ الأنباريِّ ومن تبعه، وزاد عليهم امتناعَ الوقفِ لمن يقدِّرُ كسرة الهمزة بحكاية القول على إضمار الفعل: «تقول»؛ لأنَّ الكلام في هذا الوجه متصلٌ بما سبق ولا ينقطع منه(١).

ووافقه في ذلك **الدانيُّ**(٢).

والسجاونديُّ استوى عنده الوجهان في قراءة الكسر فأجاز الوقف فيهما عند قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ ومنعه لمن يقرأ بالفتح﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾(٣).

أمَّا **الجعبريُّ** فجعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ في كلا وجهي الكسر، وفي قراءة الفتح كذلك، وهو عنده على مرتبتين:

١ ـ الوقف في قراءة الكسر على تقدير الاستئناف والإخبار، وهذا عنده وقفٌ كاملٌ.

٢ ـ الوقف في قراءة الكسر على تقدير حكاية القول، والوقف في قراءة الفتح، وهذا عنده وقفٌ كافٍ(٤).

الموازنة والترجيح:

تجدر الإشارة قبل موازنة هذه الأقوال إلى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ في قراءة الفتح: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾ لم يقل به غيرُ الجعبريِّ، ومنع منه الباقون.

وتتلخَّص أقوال العلماءِ في الوقف ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ ـ لمن قرأ بكسر الهمزة: ﴿**إِنَّ النَّاسَ**﴾ ـ فيما يلي:

١ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الكسر مطلقاً.

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩).
(٢) انظر: المكتفى (٤٣٢).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٣٢٠).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٧٥).

٢ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الكسر ومقيدٌ بتقدير الإخبار، ويمتنع في تقدير حكاية القول.

٣ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الكسر على التقديرين: الإخبار وحكاية القول، والأوَّلُ أتمُّ.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ : حملُ الإطلاق عند من قال بالوقف في قراءة الكسر على التقييد الذي يقصرُ الوقف على وجه الاستئناف ويمنعه في حكاية القول بالفعل المضمر؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ التقدير الآخر لا ينفصل فيه السياق ولا ينقطع الاتصال بين أوَّل الكلام وتاليه؛ ولذلك كان من القواعد في الوقف أن لا يتمَّ الكلام على الحكاية دونَ المحكي عنه[1]، ومن ذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ فإنَّه فصلٌ للحكاية وهي: ﴿**إِنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ**﴾ عن المحكي عنه، وهو في قوله تعالى: ﴿دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾، وبنفس هذه العلّة يجاب عن قول السجاونديِّ والجعبريِّ اللذين أجازا الوقف على قراءة الكسر ونصَّا في حكمه على توجيه حكاية القول المضمر، وكذلك ما قاله الجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في قراءة الفتح وانفرد به من الوقف عند قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ يَرِدُ عليه هذا التعليل أيضاً.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: إيضاح الوقف (١/١٤٨)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [النمل: ٩٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾؛ فقرأ أبو جعفر وابنُ عامر ويعقوب وحفص بتاء الخطاب، وقرأ الباقون بياء الغَيْبَة: ﴿**عَمَّا يَعْمَلُونَ**﴾[(١)].

فمن قرأ بالخطاب جعل الآية كلَّها من القول الذي أُمرَ النبيُّ ـ ﷺ ـ بإبلاغه للمشركين، ومن قرأ بياء الغَيْبَة جعل المأمور بإبلاغه تامًّا عند قوله تعالى: ﴿فَتَعْرِفُونَهَا ۚ﴾ وصار ما بعد ذلك خبراً جديداً مستأنفاً ومتوجهاً إلى المؤمنين يخبرهم فيه الله تعالى أنَّه ليس بغافلٍ عما يعمل المشركون[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الموضع لم يُشر أكثرُ العلماء فيه إلى أثرٍ في الوقف مترتبٍ على تعدُّد القراءات، وجعل **النحاسُ والهمذانيُّ** لاختلاف القراءات أثراً في الوقف عند قوله تعالى: ﴿فَتَعْرِفُونَهَا ۚ﴾، فهما يريان هذا الموضع وقفاً في قراءة الغيب: ﴿**عَمَّا يَعْمَلُونَ**﴾، ويختلفان في قراءة الخطاب؛ فالنحاسُ يجعل الوقف فيها عند آخر الآية؛ لاتصال السياق، والهمذانيُّ يجيزه عند قوله تعالى: ﴿فَتَعْرِفُونَهَا ۚ﴾ وليس هو في قوة وتمام من يقرأ بالغيب[(٣)].

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول النحاسِ في قصر الوقف على قراءة الغيب دونَ الخطابِ، نظراً لانقطاعِ الكلام في إحداهما واتصالهِ في الأخرى بوجهٍ لا يسوغُ معهُ الفصلُ من غير موجِبٍ كطولِ الآيةِ ونحوه.

والله تعالى أعلمُ.

---

(١) انظر: النشر (٢٤٢).

(٢) انظر: حجة القراءات (٥٤١)، والموضح (٢/٩٧٦)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٢٧).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٥٤١)، والهادي (٢/٧٦٠).

المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة القصص

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ۝٦﴾ [القصص:٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا﴾؛ فقرأه الجميع هكذا إلَّا حمزة والكسائي وخلف فإنَّهم قرؤوه: **﴿وَيَرَى فِرْعَوْنُ وَهَامَانُ وَجُنُودُهُمَا﴾** بياءٍ مفتوحةٍ وراءٍ ممالةٍ ورفع الأسماء الثلاثة[(١)].

فمن قرأ بقراءة الجمهور: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ﴾ جعل الفعل: ﴿وَنُرِيَ﴾ تابعاً لما سبق من قوله تعالى: ﴿أَن نَّمُنَّ﴾ [القصص:٥]، أمَّا من قرأ بقراءة حمزة والكسائيِّ وخلفٍ: **﴿وَيَرَى فِرْعَوْنُ﴾** فله وجهان:

١ ـ أن يجعل هذه الجملة منقطعةً مما قبلها ومرفوعةً على الاستئناف.

٢ ـ أن يجعلها عطفاً على ما عملت فيه﴿أَن﴾ وهو قوله تعالى: ﴿نَّمُنَّ﴾ بمعنى: ونريد أن يرى فرعونُ وهامانُ وجنودُهما ما كانوا يحذرون[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ أثر القراءات في وقف هذه الآية يظهر في قوله تعالى: ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ فمن قرأ بقراءة الجمهور لم يقف على هذا الموضع؛ لما

(١) انظر: النشر (٤٣١).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٩/٢٠)، والكشف (١٧٢/٢)، وحجة القراءات (٥٤٢)، وشرح الهداية (٦٤٩)، والموضح (٩٧٨/٢).

فيه من فصلٍ بين المعطوف وما عُطفَ عليه، وهذا مما اشترط أهل الوقوف اجتنابَه[١]، أمَّا من قرأ بقراءة حمزة والكسائيِّ وخلفٍ: ﴿وَيَرَى فِرْعَوْنُ﴾ وجعل هذه الجملة منقطعةً مما قبلها فهذا الموضع محلُّ وقفٍ له؛ لتمام الكلام عنده، بخلاف تقديرها بالعطف على ما عملت فيه﴿أَن﴾ فلا وقف فيه؛ لاتصال الكلام بما سبق.

وبهذا التفصيل قال **ابنُ غلبونَ**[٢] **والنحاسُ**[٣].

أمَّا **الهمذانيُّ والعمَّانيُّ** فلم يفصِّلا الكلام في قراءة حمزة والكسائيِّ وخلفٍ، وجعلا قوله تعالى: ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وقفاً في هذه القراءة دون التقييد بتقديرٍ، ومنعاه في قراءة الباقين[٤].

الموازنة والترجيح:

ليس بين هذين القولين ما يستلزم ترجيحاً؛ لأنَّهما متفقان على أنَّ قوله تعالى: ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وقفٌ في قراءة حمزة والكسائيِّ وخلفٍ، وليس بوقفٍ في قراءة الباقين، ويبقى التفصيلُ الذي زاده ابنُ غلبون والنحاسُ أرجحَ ـ والعلم عند الله تعالى ـ من إطلاق الوقف في هذه القراءة.

وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ الوجه الذي امتنع فيه الوقف عندهما لا فرق بينه وبين القراءة الأخرى من حيث اتصال الكلام وتعلّق بعضه ببعضٍ؛ ولذا فالذي يترجحُ والعلمُ عند الله هو حملُ الإطلاق قال به الهمذانيُّ والعمَّانيُّ على هذا التقييد.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١١٦)، والمرشد (٢/٣٠٨).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٤٨٣).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٥٤٦).
(٤) انظر: الهادي (٢/٧٦١)، والمرشد (٢/٥٠٤).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القصص: ٣٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾؛ فقرأه عاصمٌ وحمزة بالضم، وقرأه الباقون بالجزم: ﴿يُصَدِّقْنِي﴾[(١)].

فمن قرأ بالرفع: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ فله في ذلك وجهان:

١ ـ أنَّه مرفوعٌ على الصفة للردءِ، والمعنى: فأرسله معي ردءاً من صفته أنَّه يصدّقُني.

٢ ـ أنَّه مرفوعٌ على الاستئناف، وهو خبر مبتدأ محذوفٍ، والمعنى: هو يصدّقُني.

وأمَّا من قرأ بالجزم فقد جعل الفعل: ﴿يُصَدِّقْنِي﴾ جواباً للأمر: ﴿فَأَرْسِلْهُ﴾ فجزمه به[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف بين القرَّاء لم يُشر إلى تأثيره في الوقف بعض العلماء فيثبت له أثراً، وقد ذكره النحاس فقال: «﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ يجوز على قراءة عاصم وحمزة؛ لأنَّهما قرآ ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ على أن يجعل ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ مستأنفاً، فإن جعلته في موضع نصبٍ على الحال، أو نعتاً لـ: ﴿رِدْءًا﴾ لم يكف الوقف على ﴿رِدْءًا﴾، وكذا على قراءة أبي جعفر وقتيبة[(٣)] ونافع وأبي

---

(١) انظر: النشر (٤٣٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٠/٧٥).

(٣) هو: قتيبة بن مهران أبو عبدالرحمن الأزاذاني، إمام مقرئ صالح ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وسليمان بن مسلم بن جماز، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً يونس بن حبيب وأحمد بن محمد بن حوثرة وغيرهما، كانت وفاته بعد المائتين.
انظر ترجمته في: غاية النهاية: (٢/٢٤ ـ ٢٥)، ومعرفة القراء الكبار (١/٢١٢).

عمرو وابنِ أبي إسحاق[١] والكسائيِّ؛ لأنَّهم قرؤوا: ﴿يُصَدِّقْنِي﴾ مجزوماً على الجواب، والأحسن في الوقف على: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾»[٢].

ووافقه في ذلك **الهمذانيُّ** غيرَ أنَّه لم يقيِّد الوقف بتقديرِ دون آخر في قراءة عاصم وحمزة، بل جعل لهما الوقف مطلقاً عند قوله تعالى: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾[٣].

والجعبريُّ جعل قوله تعالى: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ وقفاً في القراءتين، ولكنَّه في قراءة الرفع أتمُّ عنده من قراءة الجزم[٤].

أمَّا **العمَّانيُّ** فقد منع الوقف في القراءتين، فقال: «ولا يوقف على ﴿رِدْءًا﴾؛ لأنَّ ما بعده لا يخلو من أن يكون مجزوماً على جواب الشرط، أو مرفوعاً على الصفة، وتقديره: (فأرسله معي ردءاً مصدِّقاً لي)، وعلى الوجهين هو متعلّقٌ بما قبله، فلا يجوز الوقف على ما دونه»[٥].

الموازنة والترجيح:

انتهت أقوال العلماء ـ الذين تناولوا اختلاف القرَّاء ـ عند قوله تعالى: ﴿رِدْءًا﴾ إلى أربعة أقوالٍ:

١ ـ أنَّ هذا الموضع وقفٌ في قراءة الرفع: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ وهو مقيَّدٌ بتقدير الرفع على الاستئناف فقط.

٢ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الرفع بإطلاقٍ.

٣ ـ أنَّه وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة الرفع أتمُّ من قراءة الجزم.

---

(١) هو: إسماعيل بن يونس بن ياسين أبو إسحاق السبيعي البغدادي، روى القراءة عن الدوري، وروى عنه القراءة أبو طاهر عبدالواحد بن عمر.
انظر ترجمته في: غاية النهاية (١/١٥٥).

(٢) القطع والائتناف (٥٤٥).

(٣) انظر: الهادي (٢/٧٦٥).

(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٧٧).

(٥) انظر: المرشد (٢/٥٠٩).

٤ ـ أنَّه ليس وقفاً في وجهي القراءة كليهما.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ هذا الموضع وقفٌ في قراءة الرفع وحدَها، ويتقيَّد بوجه الاستئناف وحدَه، ويمتنع في غير ذلك.

وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ هذا التقدير في هذه القراءة هو الوحيد الذي ينقطع به اتصال الكلامِ وتتابعه خلافاً للأوجه الأخرى فهي لا تخلو من تعلّقٍ بما سبق لا يسوغ معه الوقف على سبيل الاختيار.

وما ذهب إليه الهمذانيُّ من إطلاق القول بالوقف في قراءة الرفع قد يَرِدُ عليه اتصالُ الكلام في التقديرات الأخرى بوجهٍ لا يجوز فيه الفصل، فلم يبق إلَّا حمل هذا الإطلاق على التقييد بوجهِ الاستئناف.

وأمَّا منع العمَّانيِّ الوقف في القراءتين فجوابه: أنَّ قراءة الرفع إنَّما امتنع فيها الوقف عنده لإعرابها صفةً للرِّدءِ، فإذا ثبت عندنا وجهٌ آخرُ غير إعراب الصفة وهو الرفع على الاستئناف، كان هذا التقدير خارجاً عن دائرة المنع التي وضعها العمَّانيُّ فلا تشملها. والله تعالى أعلم.

وقول الجعبريِّ بجواز الوقف في القراءتين، على أنَّه في قراءة الرفع أتمُّ من الجزم، يجاب عنه بأنَّ قراءة الجزم لا وجه فيها للوقف؛ لما ثبت في قواعد الوقف عن المحقّقين من العلماء أنَّه يمتنع الوقف اختياراً إذا كان فيه فصلٌ لجواب الأمر عن الأمر[1]، وأمَّا قراءة الرفع فصحيحٌ قوله فيها إذا حُمل إطلاقه على التقييد الذي سبقت الإشارة إليه.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح (١١٦، ١٣٦)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة العنكبوت

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [العنكبوت: ٢٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ على ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ نصب الكلمة الأولى وجرِّ الثانية: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ وهذه قراءة حمزة وحفصٍ ورَوْح.

٢ ـ رفعُ الكلمة الأولى وجرُّ الثانية: ﴿مَّوَدَّةُ بَيْنِكُمْ﴾، وهذه قراءة ابنُ كثيرٍ وأبي عمرو والكسائيِّ ورويس.

٣ ـ نصب الكلمة الأولى منونةً مع نصب الثانية: ﴿مَّوَدَّةً بَيْنَكُمْ﴾، وهذه قراءة الباقين[١].

وهذه الأوجه الثلاثة سواءٌ في المعنى، ومتقاربةٌ في المدلول؛ لأنَّ الذين اتخذوا الأوثان آلهةً من دون الله، كانت الآلهةُ مودةً لهم في الدنيا، يتوادُّون بينهم بعبادتها، وسيختصمون عند الله تعالى يوم القيامة ويتلاعنون[٢].

أثر القراءة في الوقف:

هذه الأوجه الثلاثة في القراءة يختلف الوقف عند قوله تعالى:

---

(١) انظر: النشر (٤٣٧).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤٢/٢٠).

﴿أَوْثَٰنًا﴾ بحسبها؛ فمن قرأ برفع كلمة: ﴿مَّوَدَّةُ﴾ كان وقفه عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا﴾، ثمَّ يبتدئ بعد ذلك رافعاً كلمةَ: ﴿مَّوَدَّةُ﴾ على أنَّها خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (ذلك مودةُ بينِكم)، بخلاف من يرفع: ﴿مَّوَدَّةُ﴾ على أنَّها خبرُ إنَّ بتقدير: (إنَّ الذين اتخذتموهم أوثاناً مودةُ بينِكم)، يعني: أنَّ المودة بينهم هي ما اتخّذوه أوثاناً[١] فليس له وقفٌ، ومثلُه الوجهان الآخران: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ و﴿مَّوَدَّةَ بَيْنَكُمْ﴾ فالقارئ بهما ليس له أن يقف عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا﴾؛ لأنَّ كلة: ﴿مَوَدَّةُ﴾، أو: ﴿مَّوَدَّةَ﴾ في هذين الوجهين مفعولٌ لأجله، وبهذا التفصيل قال **ابنُ الأنباريِّ**[٢] **والنحاسُ**[٣] **والدانيُّ**[٤] **والهمذانيُّ**[٥] **والسجاونديُّ**[٦] **والعمَّانيُّ**[٧].

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا﴾ يكون على كلِّ الأوجه والقراءات، وهو ذو مراتب:

١ ـ أعلاها عنده الوقف على قراءة من ينصب، فهذا وقفٌ كافٍ له.

٢ ـ الوقف في قراءة الرفع على تقديرها خبر «إنَّ»، وهذا وقفٌ صالحٌ عنده.

٣ ـ الوقف في قراءة الرفع على تقديرها خبرا لمبتدأ محذوفٍ، وهذا وقفٌ ناقصٌ[٨].

الموازنة والترجيح:

الأقوال في الوقف لم تتجاوز اثنين:

١ ـ جعلُ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا﴾ وقفاً في

(١) انظر: الكشف (١٦٨/٢).
(٢) انظر: الإيضاح (٧٢٨/٢).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٥٥٢).
(٤) انظر: المكتفى (٤٤٣).
(٥) انظر: الهادي (٧٧٦/٢).
(٦) انظر: الوقف والابتداء (٣٢٧).
(٧) انظر: المرشد (٥٢٢/٢).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٣٨٠ ـ ٣٨١).

قراءة الرفع: ﴿مَّوَدَّةُ﴾ دون النصب أو التنوين، وتقييد ذلك بوجهٍ واحدٍ في التقدير، وهو الرفعُ على أنَّها خبر لمبتدأ محذوفٍ.

٢ ـ جعله وقفاً في كلِّ وجهٍ، وتتفاوتُ مراتبه في التمام بحسب الأوجه.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه الأكثرون من تقييد الوقف بتقديرٍ واحدٍ في قراءة الرفع ومنعه فيما عدا ذلك الوجه أو قراءة النصب؛ وسبب ترجيح ذلك القول على قول الجعبريِّ هو: أنَّ الوجه الآخر في قراءة الرفع المقدَّر بجعل﴿مَّوَدَّةُ﴾ خبراً لـ«إنَّ» لا يحسن فيه الوقف قبل المجيء بخبر «إنَّ»؛ لأنَّ معنى الجملة لا يتمُّ إلَّا بها وفهمُها متوقفٌ على المجيء به، وهذا يتفق أهل الوقوف على المنع منه ومن نظائره بحيث لا يفصل في الوقف بين اسم «إنَّ» وخبرها إطلاقاً لتوقُّف فهم المعنى عليه، وهو مستقبحٌ عندهم[(١)].

وسبب ترجيح الوصل في قراءة النصب على الإضافة أو التنوين كليهما هو: أنَّ كلمة ﴿مَوَدَّةَ﴾، أو: ﴿مَّوَدَّةً﴾ في هذين الوجهين مفعولٌ لأجله[(٢)]، والمعنى: (إنَّما اتخذتم من دون الله أوثاناً لأجل المودة بينكم)، وما دام الأمر كذلك فلا يحسن أن يفصَل الفعل عن المفعول؛ لأنَّ الكلامَ لا يتمُّ إلَّا به، وقواعد الوقف تنصُّ على منع الوقف على الناصب: ﴿ٱتَّخَذْتُم﴾ دون المنصوب ﴿مَوَدَّةَ﴾، أو: ﴿مَّوَدَّةً﴾[(٣)]، ومن وقف عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا﴾ فقد فصل الناصب عن المنصوب وأبهم المعنى على السامع حيث وقف على جملةٍ غير مستغنيةٍ عما يليها[(٤)] وأخلَّ بهذه القاعدة. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: الإيضاح (١/١٢٥)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

(٢) انظر: حجة القراءات (٥٥١)، وشرح الهداية (٦٥٢)، والموضح (٢/٩٩٣).

(٣) انظر: الإيضاح (١/١٢٤)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).
نصَّ أبو جعفر النحاس على أنَّه ينبغي أن يراعى في الوقف كونه عند جملة مستغنية أو شبه مستغنية، وهذا لا يتحقق في الوقف لمن ينصبُ ﴿مَوَدَّةً﴾، أو: ﴿مَّوَدَّةُ﴾.

(٤) انظر: القطع والائتناف (٩٧).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤٢﴾﴾ [العنكبوت: ٤٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾؛ فقرأ عاصمٌ وأبو عمرو ويعقوب بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب: ﴿**يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ**﴾[(١)].

فمن قرأه بالغيب فمحمولٌ ذلك على أنَّ ما قبل هذه الآية وما بعدها كلّه على ضمير الغَيْبَة، فكانت الغَيبةُ في الفعل جرياً على هذا النسق، وأمَّا من قرأ بتاء الخطاب فقراءته تحملُ على وجهين:

١ ـ الالتفات من الغَيْبَةِ إلى الخطاب ليكون أبلغ في الزجر والتهديد.

٢ ـ إضمار القول بمعنى: قل لهم يا محمد ـ ﷺ ـ إنَّ الله يعلم ما تدعون[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية ليس داخلّها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، فأوَّل هذه الآية سيكون متصلاً بما قبلها على قراءةٍ ومنقطعاً منه على الأخرى، وهذا ما اختلف به الوقف في كلٍّ منهما عند بعض العلماء، ولم يعتبر بعضهم ذلك فجعل رأس الآية وقفاً ولم يقيِّده بقراءةٍ[(٣)].

قال **ابنُ غلبون**: «فمن قرأ بالياء كره له أن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾؛ لأنَّه راجعٌ إلى ما تقدَّمه من الخبر عن الذين

---

(١) انظر: النشر ٤٣٧.

(٢) انظر: جامع البيان (١٥٣/٢٠)، والكشف (١٧٩/٢)، وحجة القراءات (٥٥٢)، وشرح الهداية (٦٥٣)، والموضح (٩٩٥/٢).

(٣) انظر: الإيضاح (٨٢٨/٢)، والقطع والائتناف (٥٥٥)، والهادي (٧٧٨/٢) والمرشد (٥٢٤/٢).

اتخذوا من دون الله أولياء، فهو متعلّقٌ به، فلا يقطع منه، ومن قرأ بالتاء حسُن له أن يبتدئ به؛ لأنَّه استئناف أمرٍ من الله تعالى لرسوله ـ ﷺ ـ أن يقول لهم ذلك، والتقدير: قل لهم: إنَّ الله يعلم ما تدعون»[١].

ووافقه في ذلك التفصيل **الدانيُّ**[٢].

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة الغيب أتمُّ وأكمل من قراءة الخطاب[٣].

الموازنة والترجيح:

ليس بين هذه الأقوال ما يستلزم ترجيحاً؛ لاتفاقها في الجملة، وإن كان الجعبريُّ زاد على القول الأوَّل جواز الوقف في قراءة الخطاب لكنَّه يرجّح الوقف في قراءة الغيب ويراه أتمَّ وأكملَ.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول الجعبريِّ: بأنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين لا يتقيّد بواحدةٍ دون الأخرى؛ وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ الآية السابقة يصعب وصلها مع هذه الآية دون انقطاع النَّفَسِ أثناء ذلك، والوقفُ على رأس الآية أتمُّ وأكمل من وقف القارئ حيث ينقطع نفَسُه؛ لأنَّ الآية الثانية مستأنفةٌ في الوجهين فيحسن الابتداء بها، ومن مكَّنه نَفَسُه وهو يقرأ بياء الغَيْبَة واستطاع وصل الآيتين فهو أتمُّ في حقِّه من أن يقف على رأس الآية.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) التذكرة (٢/٤٩١).
(٢) انظر: المكتفى (٤٤٤).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٣٨٢).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [العنكبوت: ٦٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾؛ فقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وقالونُ بإسكان اللَّام: ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾، والباقون بكسرها[١].

فمن قرأ بكسر اللَّام فهو يعطف الفعل على ما سبق من قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾ واللَّام بمعنى: كي، والمعنى: (لكي يكفروا ويتمتعوا)، أمَّا من أسكن اللَّام فهي عنده لام أمرٍ منقطعةٌ مما سبق وهو أمرُ تهديدٍ وتوعُّدٍ[٢]، وقيل: إنَّ اللَّام هنا لامُ «كي» وسُكنت تخفيفاً، وهو ضعيف[٣].

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ أثر القراءة في الوقف يظهر عند قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾؛ فمن قرأ بكسر اللَّام فليس له أن يقف هاهنا؛ لما يترتَّب عليه من مخالفة شرط أهل الوقوف في منع فصل المعطوف عمَّا عُطِف عليه[٤]، خلافاً لمن قرأ بإسكان اللَّام فهذا الموضع وقفٌ له؛ حيث انقطع التعليل عنده، وجاءت جملة الأمر استئنافيةً منقطعةً مما سبق، فأوَّلُ الآية خبرٌ وآخرها أمرٌ، والقاعدة تمنع عطف الإنشاء على الخبر أو العكس[٥].

وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[٦] **وابنُ غلبون**[٧] **والنحاسُ**[٨]

---

(١) انظر: النشر (٤٣٨).
(٢) انظر: جامع البيان (١٣/٢١)، والكشف (١٨١/٢)، وحجة القراءات (٥٥٥)، وشرح الهداية (٦٥٥)، والموضح (١٠٠٠/٢).
(٣) نصَّ عليه ابنُ هشام. انظر: مغني اللبيب (٢٢٢/٣).
(٤) انظر: الإيضاح (١١٦/١)، والمرشد (٣٠٨/١).
(٥) مغني اللبيب (٥٠٦/٦ ـ ٥٠٧)، والزيادة والإحسان (٢٣٠/٨).
(٦) انظر: الإيضاح (٨٢٩ ـ ٨٣٠).
(٧) انظر: التذكرة (٤٩٢/٢ ـ ٤٩٣).
(٨) انظر: القطع والائتناف (٥٥٧).

والدانيُّ[١] والسجاونديُّ[٢] والهمذانيُّ[٣] والعمَّانيُّ[٤].

إلَّا أنَّ ابنَ الأنباريِّ زاد وجهاً يمتنع فيه الوقف لمن يجزم ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾، وهو: تقدير الجزم بأنَّه عطفٌ على قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ فتكون اللَّام الساكنة في قراءة الجزم لامَ «كي»، وزاد ابنُ غلبون وجهاً يمتنع فيه الوقف لمن يجزمُ، وهو جعل اللَّام الأولى لامَ أمرٍ لكنَّها تحرَّكت للبدء بها وعطفت عليها الثانية.

ويرى **الجعبريُّ** هذا الوقف متجاذباً ومعنى ذلك عنده: أنَّه ذو طرفين يقوى كلٌّ منهما ويضعف باعتبار الاستغناء والافتقار[٥]؛ ولذلك قال: «وحسَّنَ الوصلَ اتحادُ اللَّامين، والوقفَ تغايرُهما والتهديدُ»[٦].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال الثلاثة متفقةٌ من حيث الإجمال؛ وذلك لأنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ في قراءة الجزم لم يمتنع إلَّا في الوجه الذي ذكره ابنُ الأنباريِّ، وهذا الوجه وإن صحَّ في اللغة فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّه غير ورادٍ في هذه الآية؛ لما ذكره ابنُ هشامٍ[٧] من تعيُّنِ كونِ الجزمِ على التهديد لا العطف في قراءة من أسكن

(١) انظر: المكتفى (٤٤٦).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (٣٣٢).
(٣) انظر: الهادي (٢/٧٨٢).
(٤) انظر: المرشد (٢/٥٢٩).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)
(٦) انظر: وصف الاهتداء (٣٨٢).
(٧) هو جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الحنبلي، ولد عام ٧٠٨هـ، وتتلمذ على أبي حيان الأندلسي وكان محققا بارعاً استدرك على سابقيه جُملة من مسائل العلم، وكان رقيقاً طيباً حسَن الصِّلة، ومن أشهر كتبه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ولم يعمَّر طويلاً فقد مات علم ٧٦١هـ. انظر: ترجمته في الدرر الكامنة (٢/٣٠٦) وبغية الوعاة (٢/٦٨).

﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾[١]، فيعود الأمر في ذلك إلى ما كان عليه من أنَّ هذا الموضعَ وقفٌ في قراءة الجزم، وأمَّا الوجه الذي ذكره ابنُ غلبون وامتنع عليه الوقف فالآية تحتمله؛ ولذلك فهو تقييدٌ راجحٌ ـ والعلم عند الله تعالى ـ للإطلاق الذي عليه أكثر العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾، والمانع في هذا القول من ظهور الجزم في الأمر الأوَّل ﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾ هو: أنَّ الأصل في اللاَّم أن تُحرَّكَ إذا لم يسبقها شيءٌ؛ لأنَّ العرب لا تبدأ بالساكن إلَّا إذا سُبق بمتحرّكٍ[٢].

أمَّا قول الجعبريِّ: بأنَّ ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ وقفٌ على الوجهين، فظاهرٌ فيه اتباعُ قول ابنِ غلبون، وهو ترجيح منع الوقف في قراءة الكسر مطلقاً: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾وترجيحُ منعه كذلك في قراءة الجزم عند من يجعل اللَّام الأولى ﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾ لام الأمر، وهذا التقييد منتزعٌ من قوله: «وحسَّنَ الوصلَ اتحادُ اللَّامين» فقراءة الكسر تتحد فيها اللَّامان بكونهما لامَيْ علّةٍ، وكذلك الحال في قراءة الجزم لمن يجعل لام﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾ لام أمرٍ؛ إذ تتحدُ اللَّامان في هذه القراءة فيترجَّح وصلُهما على الوقف بينهما؛ ولذلك يُخلَص في وقفِ القارئ على قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ إلى أنَّه وقفٌ في قراءة الجزم، ويتقيّدُ فيها بوجهٍ واحدٍ وهو جعل اللَّام الأولى﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾ لامَ علَّةٍ، واللَّامِ الثانية ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾ لام أمرٍ.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: مغني اللبيب (٣/٢٢٢).

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٩٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٣٩).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الروم

١ ـ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [الروم: ١١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿تُرْجَعُونَ﴾؛ فقرأ أبو عمرو وشعبة ورَوْح بياء الغَيْبَة: ﴿يُرْجَعُونَ﴾، وقرأ الباقون بتاء الخطاب[(١)].

فمن قرأ بياء الغَيْبَة فهو يُعيد الضمير إلى ما سبق من قوله تعالى: ﴿يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ فالخلق هم المعنيُّون بالرجعة؛ ولذلك جاء لفظ: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ إتباعاً لمعنى الخلق لا لفظِه، وأمَّا من قرأ بتاء الخطاب فيُحمل وجهه على الالتفات إلى الخطاب بعد الغَيْبَة، وهذا أبلغ في تذكير السامع بالمصير إلى الله تعالى؛ لما فيه من المواجهة[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

قال **ابنُ الأنباريِّ**: «ورُوِيَ عن أبي عمرو: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ بالياء، فعلى هذا المذهب يتمُّ الوقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، ومن قرأ: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء وقف عليه، ولم يقف على: ﴿يُعِيدُهُۥ﴾»[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٤٤٠).

(٢) انظر: الكشف (٢/١٨٣)، وحجة القراءات (٥٥٧)، وشرح الهداية (٦٥٦)، والموضح (٢/١٠٠٣).

(٣) الإيضاح (٢/٨٣١ ـ ٨٣٢).

وخالفه في ذلك **النحاس**[١] **والدانيُّ**[٢] **والهمذانيُّ**[٣] **والعمَّانيُّ**[٤]، **فقالوا بعكس ذلك، وجعلوا الوقف على**﴿يُعِيدُهُۥ﴾ مقيَّداً بقراءة من قرأ بالتاء: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ دون قراءة من قرأ بالياء: ﴿يُرْجَعُونَ﴾.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول من جعله وقفاً في قراءة الخطاب: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، وامتناعُ الوقف لمن قرأ بالغيب: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾؛ وسبب ترجيح قولهم على قول ابنِ الأنباريِّ هو: أنَّ قراءة الياء: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ لا يتعدَّدُ فيها المخاطَبُ، فناسب اتحاد جهةِ الخطاب أن تُوصلَ الضمائرُ ببعضها؛ لاشتراك الضمائر كلّها في الغَيْبَة سيَّما والآيةُ ليس فيها داعٍ للوقف قبل تمامها على هذه القراءة؛ لخلوِّها من المدود ونحوِها مما يستغرقُ نَفَسَ القارئ.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: القطع والائتناف (٥٥٩).
(٢) انظر: المكتفى (٤٤٧ ـ ٤٤٨).
(٣) انظر: الهادي (٧٨٦/٢).
(٤) انظر: المرشد (٥٣١/٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة لقمان

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ۝٣﴾ [لقمان:٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾؛ فقرأه حمزة بالرفع: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ﴾، وقرأ الباقون بالنصب[(١)].

فمن رفع فقرأ: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ فله وجهان:

١ ـ أنَّه جعل الجملة مرفوعةً بالابتداء، والتقدير: (هو هدى ورحمةٌ للمحسنين).

٢ ـ أنَّه جعل قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ بدلاً مما سبق من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [لقمان:٢]، أو خبراً لها.

وأمَّا من نصب فقد جعل الجملة حاليةً من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، والتقدير: (تلك آيات الكتاب هادياً ورحمةً للمحسنين)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ أوَّل هذه الآية سيكون متصلاً بما قبلها على قراءةٍ ومنقطعاً منه على وجهٍ من أوجه التقدير في القراءة الأخرى، وهذا ما اختلف به الوقف في كلٍّ منهما عند بعض العلماء، بينما لم يترتَّب عليه أثرٌ في الوقف عند

---

(١) انظر: النشر (٤٤٦).

(٢) انظر: جامع البيان (٥٩/٢١)، والكشف (١٨٧/٢)، والقطع والائتناف (٥٦٥)، وحجة القراءات (٥٦٣)، وشرح الهداية (٦٥٩)، والموضح (١٠١٢/٢).

بعضٍ منهم **كابنِ الأنباريِّ والدانيِّ** اللَّذَين نصَّا على اختلاف القرَّاء ثمَّ جعلا رأس الآية وقفاً في كلتا القراءتين لا فضل فيه لواحدةٍ على الأخرى[١].

وذهب **النحاسُ** إلى أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة الرفع ويتقيَّد بتقدير: (هو هدىً ورحمةٌ للمحسنين)، وأمَّا في غير هذا التقدير وهذه القراءة فلا يكفي الوقف عند رأس الآية[٢].

ووافقه **السجاونديُّ**[٣] **والهمذانيُّ**[٤] **والعمَّانيُّ**[٥] إلَّا أنَّهم لم يذكروا في قراءة الرفع وجهاً يمتنع فيه الوقف؛ فالقراءة عندهم مقدَّرةٌ بإضمار المبتدأ: (هو هدىً ورحمةٌ)، ويمتنع عندهم الوقف لمن ينصب.

أمَّا **الجعبريُّ** فرأس الآية عنده وقفٌ في القراءتين بجميع تقديراتهما، وتتفاوت مراتب الوقف عنده بحسب الوجه الذي يوقف به، والوقف في قراءة النصب عنده أتمُّ رتبةً من الوقف في قراءة الرفع[٦].

الموازنة والترجيح:

كلام العلماء في الوقف على رأس الآية السابقة لموضع الخلاف ينتهي إلى ثلاثة أقوال:

١ ـ أنَّ رأس الآية وقفٌ في وجهي القراءة لا يُفضَّل فيه واحدٌ دون الآخر.

٢ ـ أنَّ الوقف يكون في قراءة الرفع، ومقيَّداً بوجهٍ من أوجه التقدير وهو: إضمار المبتدأ.

٣ ـ أنَّ الوقف يكون في الوجهين، وهو في قراءة النصب أتمُّ من قراءة الرفع.

---

(١) انظر: الإيضاح (٨٣٦/٢)، والمكتفى (٤٥١).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٥٦٥).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٣٣٧).
(٤) انظر: الهادي (٧٩٣/٢).
(٥) انظر: المرشد (٥٤١/٢).
(٦) انظر: وصف الاهتداء (٣٨٦).

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول من قصَر الوقف عند رأس الآية على قراءة الرفع وقيَّد ذلك بوجه إضمار الابتداء؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ وجه قراءة الرفع المحمول على الإبدال، وقراءة النصب المحمولة على الحال لا ينقطع الكلام قبلهما فيوقف على رأس الآية، والأصل أن يتّصل الكلام حتى يُؤتَى على تمامه، سيَّما والقاعدةُ في الوقوف تمنع فصل البدل عن المبدل منه بوقفٍ بينهما[١]، وليس في الآيتين من الطول وكثرة المدود ونحوه ما يتعذّر به على القارئ أن يصل البدل بالمبدل منه إنْ حَمل القراءة عليه.

أمَّا قراءة النصب التي جعلها الجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ أعلى رتبةً في الوقف على تقديرها حالاً؛ فالوقف عليها نصَّ على منعه العلماء بسبب الحال، كما قال العمَّانيُّ: «ومن قرأ بالنصب لم يقف على: ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾؛ لأنَّ ما بعده ينتصب على الحال»[٢].

وقول من منع الوقف لأجل أنَّ قراءة النصب محمولةٌ على الحال أولى في الأخذ به ممن سَوَّاه بقراءة الرفع أو جعله أتمَّ منها؛ لما نصَّ عليه المحقِّقون من العلماء من منع الوقفِ على ذي الحال دونها[٣]، ومن وقف على رأس الآية فقد وقف على صاحب الحال وهو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ دون الحال نفسها وهي قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾؛ فلذلك ترجَّح امتناع الوقف على رأس الآية في قراءة النصب.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١٢٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).
(٢) المرشد (٢/٥٤١).
(٣) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٦﴾﴾ [لقمان:٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾؛ فقرأ بالنصب: يعقوب وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وحفصٌ، وقرأ الباقون بالرفع: ﴿وَيَتَّخِذُهَا﴾[(١)].

فمن قرأ بالنصب فقد جعل الفعل: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ معطوفاً على ما سبق من قوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ﴾، وأمَّا من قرأ بالرفع فله وجهان:

١ ـ أنَّه رفعٌ للاستئنافِ منقطعٌ مما سبق.

٢ ـ أنَّه رفعٌ على الإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى﴾ فهو معطوفٌ عليه، والمعنى: يشتري لهو الحديث ويتخذُ آيات الله هزواً[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ أثر اختلاف القراءة في الوقف يظهر عند قوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾؛ فمن قرأ بالنصب: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ فليس له أن يقف عند هذا الموضع؛ لكي لا يفصل المعطوف عمَّا عُطِفَ عليه، وكذلك من قرأ بالرفع على تقدير أنَّ الفعل: ﴿وَيَتَّخِذُهَا﴾ مرفوعٌ على الإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى﴾.

وبهذا التفصيل قال **النحاسُ**[(٣)]، **ووافقه الهمذانيُّ**[(٤)] لكن لم يقيِّد قراءة الرفع بتقديرٍ.

---

(١) انظر: النشر (٤٤٦).

(٢) انظر: جامع البيان (٦٤/٢١)، والكشف (١٧٨/٢)، والبيان (٢٥٣/٢)، وحجة القراءات (٥٦٣)، وشرح الهداية (٦٥٩)، والموضح (١٠١٣/٢).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٥٦٥ ـ ٥٦٦).

(٤) انظر: الهادي (٧٩٤/٢).

أمَّا **ابنُ الأنباريِّ** فقال: إنَّ هذا الوقف لا يحسنُ في القراءتين، وباعثه على ذلك أنَّه حمَل قراءة الرفع على وجه العطف ولم يَرِد عنده رفعها على الاستئناف[١].

وحكى **السجاونديُّ** قول من جعل قوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وقفاً في قراءة الرفع إن حُمل الرفع على الابتداء، ثمَّ رجَّح فقال: «والأحسن الوصلُ؛ لأنَّه معطوفٌ على﴿يَشْتَرِى﴾»[٢].

ويقول **الجعبريُّ**: إنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ تامٌّ، وفصَّل بعد ذلك فقال: «ووصل النصب، ووقف الرفع أحسنُ»[٣].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال تكاد تجتمع على منع الوقف عند قوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ بالنسبة لقراءة النصب ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾، وحتى الجعبريُّ الذي أجاز ذلك رجَّح الوصل بما يلي في هذه القراءة.

أمَّا قراءة الرفع فقد ذهب العلماء فيها أربعة مذاهب:

١ ـ منعُ الوقف؛ لأنَّ الفعل: ﴿وَيَتَّخِذُهَا﴾معطوفٌ على﴿يَشْتَرِى﴾.

٢ ـ القول بأنَّ جملة: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾وقفٌ في قراءة الرفع مطلقاً.

٣ ـ تقييد الرفع بتقدير الابتداء ومنعه في تقدير العطف.

٤ ـ منع الوقف في تقدير الرفعِ، وترجيح أنَّ الفعل معطوفٌ على ﴿يَشْتَرِى﴾.

والذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو ترجيح القول بمنع الوقف

---

(١) انظر: الإيضاح (٨٣٧/٢).

(٢) الوقف والابتداء (٣٣٧).

(٣) وصف الاهتداء (٣٨٦).

في القراءتين؛ وذلك لأنَّ السجاونديَّ حكى الوجه المُجَوَّز فيه الوقف في قراءة الرفع، ثمَّ صحَّح أنَّ التقدير في القراءة إنَّما هو الرفع على العطف لا الابتداء.

والله تعالى أعلم.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأحزاب

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ۝٢﴾ [الأحزاب: ٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾؛ فقرأه أبو عمرٍو بالغيب: ﴿**بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيراً**﴾، وقرأه الباقون بتاء الخطاب[١].

فمن قرأ بياء الغَيْبَة كان الخبرُ في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيراً**﴾ مراداً به المنافقون والمشركون السابقُ ذكرهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۚ﴾ [الأحزاب: ١] ومن قرأ بتاء الخطاب فالخبر عنده مرادٌ به النبيُّ ـ ﷺ ـ وأمَّتُه؛ لأنَّ الأمر له بترك طاعة أولئك أمرٌ له وللأمَّة من بعده[٢].

أثر القراءة في الوقف:

لم يُشر بعض العلماء لأثرٍ ترتَّب عليه اختلافُ موضع الوقف بحسب القراءة في هذه الآية، وظهر لآخرين فرقٌ تبيَّن منه اختلاف الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ﴾؛ ولذلك قال **ابنُ غلبونَ**: إنَّ من قرأ بقراءة أبي عمرو فيكره له أن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا**

(١) انظر: النشر (٤٤٩).

(٢) انظر: الكشف (١٩٣/٢)، وحجة القراءات (٥٧٠)، وشرح الهداية (٦٦٢)، والمحرَّر الوجيز (٨٦/٧).

﴿يَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾؛ لتعلّقه بما سبق من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ فهو متَّصلٌ به فلا ينقطع منه[١].

ووافقه في ذلك **الدانيُّ**[٢].

واكتفى غيرُهما بجعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ تستوي فيه القراءتان من غير تفضيله في وجهٍ دون آخر[٣].

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: القول بأنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ تستوي فيه القراءتان دون تفضيله في وجهٍ على آخر؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ قراءة الغيب التي علّل العلماء وجه المنع فيها بعَوْدِ الضمير على ما سبق من خطاب المنافقين والكافرين قد انقطع فيها الاتصال بين الجملتين بأمر النبيِّ ـ ﷺ ـ باتباع الوحي.

وأمَّا قراءة الخطاب فالضمير فيها عائدٌ إلى من سبق خطابهم بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾؛ لأنَّ القاعدة أنَّ خطاب النبيِّ ـ ﷺ ـ فيما ليس من خصائصه خطابٌ لأمَّته[٤]، فكأنَّه قال: (واتبعوا ما يوحى إليكم من ربِّكم إنَّ الله كان بما تعملون خبيراً)، ومع ذلك فهذا الوجه لا يمتنع فيه الوقف أيضاً عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾؛ لأنَّ الواقف عليه يستأنف خبراً جاء بعد الأمر.

وهذا هو الراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ؛ لما قاله أكثر أهل العلم من أنَّ اللغة لا يُعطف فيها الخبر على الإنشاء، أو الإنشاء على الخبر[٥].

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٩٩).

(٢) انظر: المكتفى (٤٥٧).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٨٧٢)، والوقف والابتداء (٣٤٢)، والهادي (٢/٨٠٤)، والمرشد (٢/٥٥٣).

(٤) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (٢/٢٢١)، والزيادة والإحسان (٥/٢٥٩).

(٥) انظر: مغني اللبيب (٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧)، والزيادة والإحسان (٨/٢٣٠)، وفيه النص على أنَّه قول الأكثرين.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة سبأ

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾﴾ [سبأ:٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ على ثلاثة أوجه:

١ ـ ﴿**عَالِمُ الغَيْبِ**﴾ برفع الميم، وهذه قراءة نافعٍ وأبي جعفر وابنِ عامر ورويس.

٢ ـ ﴿**عَلَّامِ الغَيْبِ**﴾ بتشديد اللَّام، وهذه قراءة حمزة والكسائيِّ.

٣ ـ ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ بخفض الميم، وهذه قراءة الباقين[(١)].

فمن قرأ: ﴿**عَلَّامِ**﴾، أو ﴿عَٰلِمِ﴾ فهو يجعله نعتاً لما سبق من قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى﴾، والمعنى: (قل بلى وربِّي عالمِ الغيب لتأتينَّكم).

أمَّا من قرأ بالرفع: ﴿**عَالِمُ الغَيْبِ**﴾ فالكلمة تُرفع على الابتداء وهي جملةٌ استئنافيةٌ في قراءته ومنقطعةٌ مما سبقها[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

يظهر أثر اختلاف القراءات في الوقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى

---

(١) انظر: النشر (٤٥٣).

(٢) انظر: جامع البيان (٦٠/٢٢)، والكشف (٢٠١/٢)، وحجة القراءات (٥٨١)، وشرح الهداية (٦٦٧)، والموضح (١٠٤١/٣).

﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ فهو وقفٌ في قراءة الرفع: ﴿عَالِمُ﴾؛ لانقطاعها مما سبق ورفعها بالابتداء؛ خلافاً للوجهين الآخرين ﴿عَٰلِمِ﴾، ﴿عَلَّٰمُ﴾؛ فهما تابعان لما سبق؛ لأنَّهما نعتٌ؛ ولذلك لا يوقف قبلهما؛ لئلا يُفصل النعت عن المنعوت.

وبهذا قال **ابنُ الأنباريِّ**[١] **وابنُ غلبون**[٢] **والنحاسُ**[٣] **والسجاونديُّ**[٤] **والهمذانيُّ**[٥] **والعمَّانيُّ**[٦].

ووافقهم **الدانيُّ** غيرَ أنَّه زاد وجهاً في تقدير قراءة الرفع يمتنع معه الوقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾، وهو جعل كلمة: ﴿عَالِمُ﴾ تابعةً لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ [سبأ:٢]، بمعنى: (وهو الرحيم الغفور عالمُ الغيب)[٧].

أمَّا **الجعبريُّ** فقد جعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ في الوجهين، وهو في قراءة الرفع كاملٌ وهذه أتمُّ مراتب الوقف عنده، أمَّا في قراءة الخفض فالوقف عندها تامٌّ[٨].

الموازنة والترجيح:

لم تختلف هذه الأقوال الثلاثة في منع الوقف لمن قرأ بالخفض إلَّا ما قاله الجعبريُّ من تمام الوقف في ذلك الوجه من أنَّ الوقف فيه تامٌّ، وهذا عائدٌ إلى اصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في الوقف الذي يجعل التامَّ فيها متعلِّقاً بسابقه تعلُّق التبع[٩].

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٨٤٥).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٥٠٤).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٥٨٠).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣٤٧).
(٥) انظر: الهادي (٢/٨١٨).
(٦) انظر: المرشد (٢/٥٦٦).
(٧) انظر: المكتفى (٤٦٣).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٣٩٥).
(٩) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وانظر: ص: (١٤٧) من هذا الكتاب.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: منع الوقف في وجهي الخفض؛ وسبب ترجيح ذلك: أنَّهما مقدَّران بالنعت، والقاعدة في الوقوف: أن لا يُفصلَ في الوقف النعتُ عن المنعوت[١]. والله تعالى أعلم.

أمَّا قراءة الرفع فالعلماءُ متفقون على أنَّ لمن يقرأ بها أن يقف عند قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾؛ لأنَّ ما بعدها جملةٌ ابتدائيةٌ منقطعةٌ مما سبق، وما نصَّ عليه الدانيُّ من أنَّ الوقف في هذه القراءة يتقيَّد بما لو حُملت القراءةُ على الإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ أوْلى منه أن تُحملَ القراءة على الرفع لأجل الابتداء والاستئناف؛ لأنَّ هذا التقدير يلزم منه إعمال التقديم والتأخيرِ في السياق، والتقديمُ والتأخيرُ خروجٌ عن أصل الكلام لأغراضٍ معتَبَرةٍ بسطها العلماء في أبوابها، وليست هذه الآية من ذلك في شيءٍ[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١١٩)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٤/١٣٩٩ ـ ١٤١١).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ۖ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ ۖ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٢﴾﴾ [سبأ: ١٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾؛ فقرأها شعبة بالرفع: ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ**﴾، وقرأ الباقون بالنصب[(١)].

فمن قرأ بقراءة الجمهور فقراءته تُحملُ على الإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠]، بمعنى: (ولقد آتينا داود فضلاً وسخرنا لسليمان الريح)، وأمَّا قراءة من قرأ بالرفع فهو محمولةٌ على أنَّها جملةٌ ابتدائيةٌ منقطعةٌ مما سبق، بمعنى: (والريحُ لسليمانَ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

من خلال توجيه القراءتين يتبيَّن أنَّ قراءة شعبة متعلّقةٌ بما سبق، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾؛ لأنَّها معطوفةٌ عليه، أمَّا قراءة الجمهور فهي منفكةٌ عما سبقها غيرُ متعلّقةٍ به، وبذلك يظهر أثرُ اختلاف القراءة في الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[(٣)].

فمن قرأ بقراءة الجمهور لم يكن وقفه عند رأس الآية؛ نظراً للاتصال القائم بينه وبين ما سبق بالعطف، وأمَّا من قرأ لشعبة فرأس الآية وقفٌ له؛ لارتفاع ما بعده على سبيل الاستئناف، وبهذا قال **النحاسُ**[(٤)] **وابنُ غلبونَ**[(٥)] **والدانيُّ**[(٦)] **والهمذانيُّ**[(٧)].

---

(١) انظر: النشر (٤٥٤).

(٢) انظر: جامع البيان (٦٨/٢٢)، والكشف (٢٠٢/٢ ـ ٢٠٣)، وحجة القراءات (٥٨٤)، وشرح الهداية (٦٦٧)، والموضح (١٠٤٥/٣).

(٣) سورة سبأ: (١١).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٥٨١).

(٥) انظر: التذكرة (٥٠٥/٢).

(٦) انظر: المكتفى (٦٤٦).

(٧) انظر: الهادي (٨٢٠/٢).

أمَّا **العمَّانيُّ** فجعل رأس الآية وقفاً في القراءتين، ورآه في قراءة الرفع أحسنَ منه لمن يقرأ بالنصب[١].

الموازنة والترجيح:

ليس بين هذين القولين ما يستلزم ترجيحاً؛ لاتفاقهما على أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة شعبة، ولكنَّ الذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما زاده العمَّانيُّ من كون رأس الآية وقفاً في الوجهين، وهو في أحدهما أحسنُ من الآخر.

وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ وصل الآيتين لحين إتمام المعنى في الآية الثالثة قد يمنع منه استغراق النَّفَسِ لمن يقرأ بقراءة الجمهور ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾، وهذا مما يغتفر فيه الإخلال باتصال المعطوف مع ما عُطف عليه؛ نظراً لعجز الطاقة عند القارئ من اتصال نَفَسِه[٢]، ووقفُه حينئذٍ على رأس الآية الأولى من الوقف حيث ينقطع نَفَسُه.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: المرشد (٢/٥٦٨).

(٢) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة يس

١ ـ قوله تعالى: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ۝٥﴾ [يس:٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلَ﴾؛ فقرأها بالنصب ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وحفصٌ، وقرأ الباقون بضمِّها: ﴿تَنْزِيلُ﴾[(١)].

فمن قرأ بالنصب فوجهه: أنَّ الكلمة منصوبةٌ على المصدرية، والمعنى: (نُزِّل تنزيل العزيز الرحيم)، وأمَّا من قرأ بالرفع فهو على الابتداء، والتقدير: (هو تنْزيلُ العزيز الرحيم)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية ليس داخلَها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يس:٤]؛ فمن قرأ بالرفع كان رأس الآية وقفاً له؛ لأنَّ الابتداء بالرفع يقطعُ الكلام مما سبق، خلافاً لمن نصب الكلمة على المصدرية فالآية متصلةٌ عنده بما سبق؛ ولذلك لا يقف على رأس الآية، وبهذا قال **ابنُ غلبون**[(٣)] **والنحاسُ**[(٤)] **والدانيُّ**[(٥)]

---

(١) انظر: النشر (٤٦٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤٩/٢٢)، والكشف (٢١٤/٢)، وحجة القراءات (٥٥٦)، وشرح الهداية (٦٧٤)، والموضح (١٠٦٨/٣).

(٣) انظر: التذكرة (٥١١/٢).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٥٩٥).

(٥) انظر: المكتفى (٤٧٢).

والسجاوندي[١].

وذهب **الهمذانيُّ والعمَّانيُّ والجعبريُّ** إلى أنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين، ولكنَّ العمَّانيَّ زاد عليهما تفضيلَه في قراءة الرفع[٢].

الموازنة والترجيح:

المتفَق عليه بين هذه الأقوال هو أنَّ من قرأ بالرفع: ﴿تَنْزِيلُ﴾؛ فوقفه عند رأس الآية: ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وأمَّا من قرأ بالنصب: ﴿تَنزِيلَ﴾ فهو الذي اختلفوا فيه على أقوالٍ ثلاثةٍ:

١ ـ أنَّ رأس الآية ليس بمحلِّ وقفٍ له؛ وذلك لأنَّ العامل في هذا المصدر فعلٌ دلَّت عليه مقدِّمةُ السورة، فلا وجه لفصله منه.

٢ ـ أنَّ رأس الآية وقفٌ له وهو دون الوقف في قراءة الرفع من حيثُ التمام والاستغناء.

٣ ـ أنَّ الوقف له على رأس الآية لا يختلف عن الوقف في القراءة الأخرى فهما سواء.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ قراءة النصب لا يوقف فيها على رأس الآية؛ وذلك للاتصال القائم بين الكلمة وما سبقها من العامل فيها؛ وسبب ترجيح هذا القولِ هو أنَّ القاعدة في الوقف عند القراءة تنصُّ على أن لا يُفصَل بين الناصب والمنصوب بوقفٍ[٣]، ومن وقف على رأس الآية فقد فصل المنصوب ـ وهو قوله تعالى: ﴿تَنزِيلَ﴾ الذي انتصب بالمصدرية ـ عن الناصب وهو الفعل الذي دلَّ عليه الكلام المتقدِّم والمقدَّر بقوله: (نُزِّل تنزيل العزيز الرحيم).

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: الوقف والابتداء (٣٥٥).

(٢) انظر: الهادي (٨٣٩/٢ ـ ٨٤٠)، والمرشد (٥٨٨/٢)، ووصف الاهتداء (٤٠٠).

(٣) انظر: الإيضاح (١١٦/١)، والزيادة والإحسان (٤٢٥/٣).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس: ٣٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ﴾؛ فقرأها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ورَوْحٌ برفع الراء: ﴿وَالْقَمَرُ﴾، ونصبها الباقون[(١)].

فمن قرأ برفع الراء فهو على وجهين:

١ ـ يعطف قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى﴾ [يس: ٣٨]، وذاك معطوفٌ على قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾ [يس: ٣٧].

٢ ـ يجعله مرفوعاً بالابتداء، والخبر في الجملة بعدَه.

أمَّا من نصب الراء فقرأ: ﴿وَٱلْقَمَرَ﴾ فهو على وجهين أيضاً:

١ ـ أن يجعله مفعولاً به، وتقدير الكلام: (وقدَّرنا القمرَ منازلَ).

٢ ـ أن يجعله مفعولاً به أيضاً ولكنَّ ناصبه مضمرٌ، والتقدير: (وقدَّرنا القمرَ قدَّرناه)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

أوَّل هذه الآية متصلٌ بما قبلها على قراءةٍ ومنقطعٌ منه في الأخرى بحسب توجيه القراءتين، وهذا ما اختلف به الوقف في كلٍّ منهما.

وقد ذهب **أبو جعفر النحاسُ** إلى أنَّ رأس الآية وقفٌ تامٌّ لمن قرأ بالرفع وقيَّد هذه القراءة بتقدير الابتداء، فإنْ حُملت على العطف أو قرأ

(١) انظر: النشر (٤٦٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٦/٢٣)، والكشف (٢١٦/٢)، وحجة القراءات (٥٩٩)، وشرح الهداية (٦٧٥)، والموضح (١٠٧٣/٣).

القارئ بقراءة النصب على إضمار فعلٍ لم يكن وقفُه على رأس الآية تامًّا[١].

أمَّا **ابنُ غلبون** فيرى الوقف على رأس الآية جائزاً في القراءتين، ويَستثني من ذلك وجه العطف على ما سبق لمن يقرأ بالرفع: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ فيقول إنَّه متصلٌ به فلا يقطع منه بالوقف[٢]، ووافقه على ذلك **الدانيُّ**[٣].

ومنع **السجاونديُّ** الوقف على رأس الآية لمن يرفع الراء: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ خلافاً لمن ينصبها فله أن يقف، وعلَّل ذلك بتوجيه قراءة الرفع بالعطف على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾[٤].

والوقف على رأس الآية عند **العمَّانيِّ**[٥] **والهمذانيِّ**[٦] **لا فرق فيه بين القراءتين.**

ووافقهما **الجعبريُّ** على ذلك فجعله وقفاً تامًّا في القراءتين، غيرَ أنَّه زاد استحسانَ الوصل في قراءة الرفع، والوقفَ في قراءة النصب[٧].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال على تعدّدها متفقة على أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة النصب: ﴿وَٱلْقَمَرَ﴾ ولم يخالف في ذلك أحدٌ إلَّا ما نصَّ عليه النحاسُ من أنَّ قراءة النصب لا يكون الوقف فيها تامًّا؛ حيث قال: «وإن رفعته عطفاً على ﴿ٱلَّيْلِ﴾ لم يكن تامًّا، وكذا إنْ نصبته على إضمار فعلٍ»[٨]، وهذا لا يُفهم منه منع الوقف بقدر ما يُفهم منه التفريق بين مرتبتي الوقف وجهي

(١) انظر: القطع والائتناف (٥٩٨).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٥١٢ ـ ٥١٣).
(٣) انظر: المكتفى (٤٧٣).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣٥٧).
(٥) انظر: المرشد (٢/٥٩٤).
(٦) انظر: الهادي (٢/٨٤٤).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٤٠٢).
(٨) انظر: القطع والائتناف (٥٩٨).

التقدير في القراءتين، ومعنى كلامه: أنَّ من قدَّر قراءة النصب بمعنى: (وقدَّرنا القمرَ منازلَ)، فلا يمتنعُ لهُ الوقفُ وإن كانت مرتبتُه دونَ غيره، وهذا ما يجعل الاتفاق قائماً على أنَّ من قرأ بالنصب فوقفه على رأس الآية: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾.

أمَّا قراءة الرفع فالعلماء فيها على مذاهب:

١ ـ منع الوقف على رأس الآية؛ لأنَّ كلمة: ﴿وَٱلْقَمَرُ﴾ معطوفةٌ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾.

٢ ـ جواز الوقف فيها على رأس الآية، وتقييد ذلك بوجهٍ من وجهي تقديرها، وهو الرفع على الابتداء لتنقطع عمَّا سبقها.

٣ ـ جعل رأس الآية وقفاً لا يتقيَّد بتقديرٍ في هذه القراءة.

٤ ـ جعله وقفاً مع استحسان وصله بما سبق وكون ذلك أولى من الوقف.

ومن تأمَّل القيد الذي وضعَه من منع الوقف مطلقاً وهو توجيه القراءة بالعطف على ما سبق استبانَ لهُ أنَّ التوجيه الآخر وهو الرفع على الابتداء خارجٌ عن دائرة المنع هذه، وبذلك لا يُذكَرُ خلافٌ بين العلماء على الوقف في قراءة الرفع لمن حمل الرفع على تقدير الابتداء.

ويتركَّز الخلاف بين العلماء في الوقف على رأس الآية: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ لمن حمل الرفع في هذه القراءة على الإتباع لما سبق عطفاً على قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ رأس الآية وقفٌ في هذه القراءة وفي هذا التقدير والأحسنُ وصلُه بما قبله؛ وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ العلَّة التي منع بها البعض الوقف هي العطف القائم بين هذه الآية وما سبقها، والقاعدة في الوقف تمنع فصل المعطوف عن المعطوف عليه، لكنَّ هذا الحكم لا يتناول هذه الآية؛ لأنَّ العطف فيها عطف جملةٍ على جملةٍ، وهذا لا يلزم منه اتصال الجملتين ليتمَّ بهما المعنى كما هو الحال في

عطف المفرد على المفرد[١]؛ لأنَّ المفرد وحده إذا فُصل عن المعطوف عليه لا يتمُّ به معنى ولا يحسنُ السكوت عليه، بخلاف الجملة فإنَّها تؤدِّي معنىً مستقلّاً سواءً عطفت على جملةٍ سابقةٍ أو استقلَّت بذاتها كما قال العمَّانيُّ: «فكأنَّه استئنافُ كلامٍ ولا بأس به»[٢].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

(٢) انظر: المرشد (١/٤٤٠).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الصافات

١ ـ قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الصافات:١٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿عَجِبْتَ﴾؛ فقرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ بضمِّ التاء: ﴿عَجِبْتُ﴾، وقرأ الباقون بفتحها[(١)].

فمن ضمَّ التاء فقراءته محمولةٌ على أوجهٍ:

١ ـ جعلُ فعل التعجب لله ـ سبحانه وتعالى ـ، والمعنى: بل كبُر عندي اتخاذُهم الشركاء من دوني[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٤٧٢).

(٢) هذا القول يردُّه كثيرٌ من نفاة الصفات ويرونهُ مشكلاً على هذه القراءة والحقيقة أنَّه لا إشكال فيه مطلقاً إذا استصحب المسلم أنَّ الفرق بين صفات الله تعالى وصفات الخلق كالفرق بينه وبينهم؛ فليس كمثله شيءٌ؛ لأنَّ التعجَّب الذي يثبت لله تعالى ليس كتعجّب المخلوقين، لا في ماهيته، ولا في سببه، وعجب المخلوق يدلُّ على ضعفه وقلّة علمه، أمَّا العجب من الله تعالى فإنَّه واقعٌ منه مع كمال العلم المطلق، ولا سبيل لإدراك حقيقته كسائر صفاته، وإن انتفت نسبته إلى الله تعالى بتأويل هذه الآية فهو ثابتٌ بالأحاديث التي لا تحتمل تأويلاً كما في الحديث الصحيح عند البخاري أنَّ النبي ـ ﷺ ـ قال: (عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل)، صحيح البخاري: باب الأسارى في السلاسل (٣٦١/٢)، رقم: (٣٠١٠)، وقال ـ ﷺ ـ : (إنَّ الله ليعجب إلى العبد إذا قال: لا إله إلَّا أنت إنِّي قد ظلمت نفسي، فاغفر لي ذنوبي إنَّه لا يغفر الذنوب إلَّا أنت، قال: عبدي عرف أنَّ له ربًّا يغفر ويعاقب)، أخرجه الحاكم وصحَّحه، ووافقه الذهبي في التلخيص في كتاب الجهاد، باب دعاء ركوب الدابة. انظر: المستدرك على الصحيحين وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي (٩٩/٢).

٢ ـ جعلُ فعل التعجب منسوباً إلى كلّ من يبلغه اتخاذُ المشركين الأنداد من دون الله.

٣ ـ حملُ القراءة على إضمار القول بمعنى: (قل لهم يا محمد ـ ﷺ ـ: عجبتُ).

وأمَّا من فتح التاء فقد جعل التعجُّب من النبي ـ ﷺ ـ المخاطب بهذه الآية، والمعنى: (بل عجبتَ يا محمد ـ ﷺ ـ وهم يسخرون مما أنزل عليك)[١].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية ليس داخلَها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصفات:١١]، وهذا وقفٌ لم يشر بعض العلماء لأثرٍ فيه ترتَّب على اختلاف القراءتين[٢]، وذهب بعضهم إلى أنَّ من فتح التاء فقرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ فليس له أن يقف على رأس الآية؛ لاتصالها بما سبق من قول الله تعالى لنبيه ـ ﷺ ـ ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [الصفات:١١]، وما دام الكلام متصلاً فلا يُقطع من بعضه بالوقف، وإلى ذلك ذهب **ابنُ غلبون والدانيُّ**[٣].

وزاد ابنُ غلبون وجه إضمار القول في تقدير قراءة الرفع على تقدير: (قل لهم يا محمد ـ ﷺ ـ: عجبتُ)، فقال: إنَّه لا يوقف فيه؛ لأنَّه متصلٌ بما سبق كقراءة الفتح.

ولا يوجد بين هذين القولين ما يستلزم ترجيحاً لاتفاقهما، ويترجَّحُ

---

(١) انظر: جامع البيان (٢٣/٤٣)، والكشف (٢/٢٢٣)، وحجة القراءات (٦٠٦)، وشرح الهداية (٦٧٧)، والموضح (٣/١٠٨٦).

(٢) انظر: الإيضاح (٢/٨٥٨)، والقطع والائتناف (٦٠٣)، والهادي (٢/٨٥٣)، والمرشد (٢/٦٠٢)، ووصف الاهتداء (٣٠٤).

(٣) انظر: التذكرة (٢/٥١٧ ـ ٥١٨)، والمكتفى (٤٧٨).

ـ والعلم عند الله تعالى ـ حمل الإطلاق الذي في كلام الدانيِّ على القيد الذي وضعهُ ابنُ غلبون وعلَّله؛ لأنَّ العلَّة التي منع بها الدانيُّ الوقف في قراءة الفتح هي الاتصال بما سبق من الخطاب، وهذه متحقِّقةٌ في هذا التقدير لقراءة الرفع إن حُملت عليه.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

٢ ـ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [الصافات: ١٢٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في لفظ الجلالة من هذه الآية: فقرأ يعقوبُ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وحفصٌ بالنصب فيه وفي الاسمين بعده: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾، وقرأ الباقون بالرفع في الأسماء الثلاثة: ﴿اللهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ﴾[(١)].

فمن قرأ بالنصب فهو يحتمل وجهين:

١ ـ أنَّه جعل لفظ الجلالة بدلاً مما سبق في قوله تعالى: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، وجعل الاسم بعده: ﴿رَبَّكُمُ﴾ نعتاً والاسم الثالث ﴿وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ معطوفاً عليه.

٢ ـ أنَّه نصب لفظ الجلالة على المدح.

أمَّا من قرأ بالرفع فقد ارتفع لفظ الجلالة عنده بالابتداء وهو على ذلك مبتدأ خبره قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ﴾ وما بعده معطوفٌ عليه[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لقد جعل **ابنُ الأنباريِّ** القراءتين سواءً فقال بأنَّ كلا وجهي القراءة لا يوقف فيه عند قوله تعالى: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾؛ لأنَّ لفظ الجلالة مُترجمٌ عنه في الوجهين[(٣)].

لكنَّ هذا الاختلاف في القراءات ترتَّب عليه عند بعض العلماء أثرٌ

---

(١) انظر: النشر (٤٧٩).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٣/٩٤)، والكشف (٢/٢٢٨ ـ ٢٢٩)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٢/٣٠٧)، وحجة القراءات (٦١٠)، وشرح الهداية (٦٨٠)، والموضح (٣/١٠٩٣).

(٣) انظر: الإيضاح (٢/٨٥٩).

في حكم الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَٰلِقِينَ﴾ يتجلَّى في منع الوقف لمن يقرأ بالنصب إن حمله على الإبدال، خلافاً لحمل قراءة النصب على المدح، وقراءة الرفع بوجهيها فالوقف في كلِّ هذه الأوجه الثلاثة على رأس الآية.

وبذلك قال **النحاس**[١] **وابنُ غلبون**[٢] **والدانيُّ**[٣].

أمَّا **الهمذانيُّ** فجعل رأس الآية وقفاً في قراءة الرفع دون التقييد بوجهٍ، خلافاً لمن ينصب[٤].

ومنع **السجاونديُّ** الوقفَ لمن يقرأ بنصب لفظ الجلالة[٥].

وجعل **الجعبريُّ** الوقف في وجهي القراءة لكنَّه في قراءة الرفع أكمل[٦].

الموازنة والترجيح:

بتأمَّل هذه الأقوال يلاحظ القارئ أنَّ من العلماء مَن منعَ كون رأس الآية وقفاً بإطلاقٍ، ومنهم من منع الوقف في قراءة النَّصب من غير تقييد بتقدير، والأظهرُ ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أن يحمل هذا الإطلاقُ على تفصيل ابنِ غلبونَ والنحاسِ والداني فيُقال:

إنَّ الوقف في قراءة النصب محمولٌ على تقدير لفظ الجلالة منصوباً على المدح، ومن رآه بدلاً فلا يقف على رأس الآية؛ وسبب ترجيح ذلك التفصيل هو: أنَّ هذا الوجه الذي ذكروه في النصب جائزاً الوقف قبله يحسنُ فيه فصل الآية السابقة عن التالية؛ نظراً للتغيُّر الإعرابي الذي طرأ

(١) انظر: القطع والائتناف (٦٠٦).
(٢) انظر: التذكرة (٥١٩/٢).
(٣) انظر: المكتفى (٤٧٩).
(٤) انظر: الهادي (٨٥٨/٢).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٣٦٣).
(٦) انظر: وصف الاهتداء (٤٠٦).

نتيجةً لتغيّر الأسلوب من البدل في وجه تقدير قراءة النصب إلى الاختصاص في الوجه الآخر، وبين هذين فرقٌ واضحٌ في اتصال الكلام وتعلّق بعضه ببعضٍ.

أمَّا ما منع به ابنُ الأنباريِّ الوقف في القراءتين؛ لكون لفظ الجلالة ﴿اللَّهَ﴾ مترجم عن قوله: ﴿أَحْسَنُ﴾ في القراءتين، فهو في قراءة النصب واضحٌ، أمَّا قراءة الرفع فالوجه أنَّ لفظ الجلالة فيها مبتدأ وما بعده خبرٌ عنه، ومعنى ذلك أنَّ الآية منقطعةٌ مما سبقها وليست مترجمةً عنه ليمتنع بذلك الوقف بينهما.

لكنَّه ـ رحمه الله تعالى ـ حمل الرفع في الآية على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ مقدَّرٍ بـ: «هو» ونصَّ عليه في مقدِّمة الكتاب[(١)]، ويستقيم في هذه الحالة حمل لفظ الجلالة على أنَّه مترجمٌ كما هو معهودٌ في مصطلحات ابنِ الأنباريِّ الذي اتَّسع عنده مصطلح الترجمة فدخل فيه غيرُ البدل خلافاً لغيره من العلماء الذين قصروه عليه[(٢)]، لكنَّ هذا الوجه ـ على حُسنه ـ مرجوحٌ في هذه الآية على وجه التحديد ـ والعلمُ عند الله تعالى ـ وسبب ذلك أمران:

١ ـ ما فيه من التقدير والزيادة التي تستغني عنها الآية بنصِّها المنزَّل المحمول عند العلماء على وجه الابتداء.

٢ ـ أنَّ حمل الآية على نصِّها المكتوب أوْلى من حملها على الزيادة عليه، ومتى تردَّد الأمر بين الحذف وعدمه كان عدمه أوْلى[(٣)].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١٣٢).

(٢) انظر: المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي البصرة والكوفة (١١٣).

(٣) انظر: البحر المحيط (٨/٣٩١)، وقواعد التفسير (١/٣٦٢).

٣ ـ **قوله تعالى:** ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الصافات:١٥٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿أَصْطَفَى﴾؛ فقرأه الجميع بهمزة الاستفهام إلَّا أبا جعفر فإنَّه قرأه بهمزة الوصل: ﴿اصْطَفَى﴾[(١)].

فقراءة الجمهور محمولةٌ على الاستفهام؛ ولذلك كانت الهمزة عندهم قطعاً؛ لأنَّ الثابتة في الفعل هي همزة القطع الاستفهاميةُ، وهمزة الوصل الأصلية ساقطةٌ كما في قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم:٧٨]، أمَّا أبو جعفر فجعل الفعل عنده خبراً؛ ولذلك بقيت همزة الوصل عنده ثابتةً على حالها، وهذا الخبرُ في قراءة أبي جعفر يحتمل ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ أنَّه خبرٌ على سبيل التوبيخ والمعنى: (اصطفى البنات على زعمهم)، كما قال تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدخان:٤٩]، أي: (في زعمك واعتقادك).

٢ ـ أنَّه خبرٌ أُضمر قبله القول، والمعنى: (ويقولون اصطفى البنات على البنين)، كما جاء قبلها: ﴿لَيَقُولُونَ﴾-﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ [الصافات:١٥١ ـ ١٥٢].

٣ ـ أنَّه خبرٌ مبدلٌ من قوله تعالى في حكاية فريتهم: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾[(٢)].

وقد ذكر الطبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ هذه الآية ونظائرَها مما جاءت القراءات فيه بالقطع تارةً وبالوصل تارةً أخرى، تُحمل على أنَّ العرب ورد عنهم في كلِّ استفهامٍ أريد به التوبيخ والتعجب قطع الهمزة استفهاماً ووصلها على الإخبار[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٤٥٠).

(٢) انظر: جامع البيان (١٠٦/٢٣)، والتذكرة (٥٢٠/٢)، وحجة القراءات (٦١٢)، وكشف المشكلات (٢٥٧/٢)، والمحرَّر الوجيز (٧١٤/٧)، والموضح (١٠٩٥/٣).

(٣) انظر: جامع البيان (١٨١/٢٣).

أثر القراءة في الوقف:

أثرُ اختلاف القراءات يظهر عند الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾؛ فمن قرأ بهمزة الاستفهام كان له أن يقف على رأس الآية؛ لقيام الاستفهام مقام التوبيخ والتقريع، خلافاً لمن قرأ بقراءة أبي جعفرٍ فليس رأس الآية محلَّ وقفٍ له؛ لأنَّ الكلام متّصلٌ بما سبق من قوله: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، إمَّا على الإبدال منه، أو إضمار القول قبله عطفاً على قولهم الأول.

وإلى ذلك التفريق في الوقف بحسب القراءة ذهب **النحاسُ**(١) **وابنُ غلبون**(٢) **والدانيُّ**(٣) **والعمَّانيُّ**(٤).

أمَّا **الجعبريُّ** فالوقف عنده على رأس الآية متجاذبٌ يتقوَّى باستقلال الكلام عمَّا سبق ويحسنُ عنده الوقف لذلك، ولا فرق عنده في استقلال الكلام أو اتصاله بين القراءتين، فالفيصل عنده في استحسان الوقف هو استقلال الآية عمَّا سبق في المعنى(٥).

ولم يتعرَّض **ابنُ الأنباريِّ**(٦) **والهمذانيُّ**(٧) لذكر اختلاف القراءات، والوقف عندهما على رأس الآية.

الموازنة والترجيح:

ذهب العلماءُ في اعتبار تأثير القراءات في الوقف مذهبين:

١ ـ أنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ وقفٌ في قراءة من يجعل الهمزة

(١) انظر: القطع والائتناف (٦٠٧).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٥٢٠)،
(٣) انظر: المكتفى (٤٩٧).
(٤) انظر: المرشد (٢/٦١٠).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (٤٠٧).
(٦) انظر: الإيضاح (٢/٨٥٩).
(٧) انظر: الهادي (٢/٨٥٩).

مقطوعةً: ﴿أَصْطَفَى﴾، بخلاف من يقرأها همزة وصلٍ، وهذا قول النحاسِ وابنِ غلبون والدانيِّ والعمَّانيِّ.

٢ ـ أنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين والتفريق ينبني على استقلال الكلام وانفصاله مما سبق، وهذا قول الجعبريِّ.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه الجعبريُّ من تقييد الوقف بالمعنى واتصال الكلام؛ لأنَّ قراءة أبي جعفرٍ لا يتحتَّم فيها اتصال الكلام بما سبق فمن العلماء من وجَّهها بأنَّها خبرٌ على سبيل التوبيخ، والمعنى: (اصطفى البنات على زعمهم)[١]، ومنهم من وجَّهها بأنَّها محمولةٌ على نية الاستفهام الذي حُذف للعلم به[٢]، وهذا لا يتصل بالآية السابقة اتصالَ البدل بالمبدل منه فيمنع الوقوف فيه، وكذلك توجيهها بإضمار القول لا يمتنع فيه الوقف على رأس الآية؛ لأنَّ القولَ المضمر إذا حُمل على العطف والإتباع لما سبق من قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُونَ﴾-﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ فهو من عطف الجملة على الجملة ولا حرج في هذا النوع من العطف إذا انفصل بعضُه عن بعضٍ بالوقف؛ لأنَّ كلا الجملتين تؤدِّي معنى مستقلّاً سواء عُطفت على جملةٍ سابقةٍ أو استقلَّت بذاتها، وهذا شبيهٌ بالاستئناف[٣].

أمَّا قراءة الجمهور بهمزة القطع فالوقف فيها على رأس الآية محلُّ اتفاقٍ.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الموضح (٣/١٠٩٥).
(٢) انظر: الدر المصون (٩/٣٣٣).
(٣) انظر: المرشد (١/٤٤٠).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة ص

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٦٣﴾﴾ [ص:٦٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾؛ فقرأ أبو عمرو ويعقوبُ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ بهمزة وصلٍ: ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ﴾، وقرأ الباقون بهمزة قطعٍ على الاستفهام: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾[(١)].

فمن قرأ بهمزة القطع جعلها للاستفهام المراد به التقريرُ فهم يعلمون من أنفسهم اتخاذهم المؤمنين سخرياً، ولكن وبَّخ بعضُهم بعضاً بهذا الاستفهام، أمَّا من قرأ بهمزة الوصل فهو إخبارٌ منهم على سبيل الإقرار بأنَّهم اتخذوا المؤمنين سخريًّا ولذلك وصفوهم به، والمعنى: (ما لنا لا نرى رجالاً اتخذناهم سخرياً وكنَّا نعدُّهم من الأشرار)، ويبقى بعد ذلك قولهم: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ في هذه القراءة محمولاً على أوجهٍ:

١ ـ أنَّه معادلٌ للاستفهام السابق: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾ [ص:٦٢].

٢ ـ أنَّه معادلٌ لمضمَرٍ محذوفٍ يُقدَّر بقولهم: (أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار؟).

٣ ـ أنَّه بمعنى: (بل زاغت عنهم الأبصار)[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٤٨٢).

(٢) انظر: جامع البيان (١٨١/٢٣)، والكشف (٢٣٣/٢ ـ ٢٣٤)، وحجة القراءات (٦١٥ ـ ٦١٦)، وشرح الهداية (٦٨٤)، والموضح (١١٠٦/٣)، والمحرَّر الوجيز (٣٦٠/٧).

٤ ـ أنَّه استفهامٌ مستقلٌّ لا يُشترط أن يُسبق بما يعادله كما هو الحالُ في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ۝٣﴾ [السجدة: ١ ـ ٣]؛ فإنَّ ﴿أَمْ﴾ جاءت مستفهماً بها ولم تُسبق باستفهامٍ[(١)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية ليس داخلَها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها وهو قوله تعالى: ﴿كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾ فهو متصلٌ بما قبلها على قراءة الإخبار: ﴿**اتَّخَذْنَاهُمْ**﴾ فلا يوقف عليه؛ لكي لا ينفصل بذلك النعت عن المنعوت، ومنقطعٌ منه على الأخرى، فيكون وقفاً؛ لأنَّه استئنافُ استفهامٍ يُراد منه التعجب.

وبهذا قال **ابنُ غلبونَ**[(٢)] **والدانيُّ**[(٣)] **والنحاسُ**[(٤)] **والعمَّانيُّ**[(٥)] **فيما نقلاه عن أبي حاتمٍ.**

وذهب **ابنُ الأنباريِّ والهمذانيُّ** إلى أنَّ من قرأ بألف الوصل إنَّما يمتنع له الوقفُ التامُّ لا مطلقُ الوقف، وعلّلا ذلك بأنَّ جملة: ﴿**اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا**﴾ حالٌ وليست بنعتٍ كما قال الأوَّلون[(٦)]، وتعقَّب ابنُ الأنباريِّ أبا حاتمٍ فيما جاء عنه من إعراب الجملة نعتاً فقال: «وقال السجستانيُّ: هذا نعتٌ للرجل، وهو خطأ؛ لأنَّ النعت لا يكون ماضياً ومستقبلاً»[(٧)].

---

(١) انظر: الإيضاح (١/١٩٣).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٥٢٦ ـ ٥٢٧).
(٣) انظر: المكتفى (٤٨٥).
(٤) انظر: القطع والائتناف (٦١٥).
(٥) انظر: المرشد (٢/٦٢٢).
(٦) انظر: الإيضاح (٢/٨٦٤)، والهادي (٢/٨٧٥).
(٧) الإيضاح (٢/٨٦٤).

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ رأس الآية وقفٌ صالحٌ في القراءتين، ويُستحسن وصل الخبر ووقف الاستفهام[١].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال متفقةٌ على أنَّ رأس الآية: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾ وقفٌ لمن قرأ بعدها بهمزة الاستفهام: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾، ويبقى الخلاف فيمن قرأ بالإخبار متردِّداً بين منع بعض العلماء للوقف؛ نظراً لتعلّق الكلام ببعضه، وبين كونه تركاً للأوْلى في التزام التمام.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ من قرأ بألف الوصل فلا وقف له عند رأس الآية؛ نظراً لتعلّقها بما سبقها واتصال المعنى في الآيتين فلا تقطعان من بعضهما، وما جاء من خلافٍ في الإعراب لا يغيّر شيئاً في امتناع الوقف في حال إعرابها حالاً كما نصَّ عليه القرطبي بقوله: «فمن قرأ بحذف الألف لم يقف على ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾؛ لأنَّ ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ حالٌ»[٢].

وسبب استواء الوجهين الإعرابيين لجملة: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾ في منع الوقف عند رأس الآية هو: أنَّ قواعد الوقف تمنع فصل النعت عن المنعوت بالوقف بينهما[٣]، كما تمنع الوقف على ذي الحال دونها[٤]، والوقفُ في هذه القراءة بتقدير الكلمة حالاً أو نعتاً لن يخرج به القارئُ عن أحد وجهين ممنوعين عند علماء الوقف، ولا يتمُّ الكلامُ في أحد التقديرين دون الآخر، فهما من هذه الناحية سواء.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: وصف الاهتداء (٤١١).
(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٨/٢٣٤).
(٣) انظر: الإيضاح (١١٩)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).
(٤) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾﴾ [ص: ٨٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾؛ فقرأه بالرفع عاصمٌ وحمزةُ وخلفٌ، وقرأ الباقون بالنصب: ﴿قَالَ فَالْحَقَّ﴾[1].

فمن قرأ بالرفع فقراءته تحتمل أوجهاً:

١ ـ الرفع على الخبر لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (فأنا الحقُّ)، أو (قولي الحقُّ).

٢ ـ الرفع على الابتداء، والتقدير: (فالحقُّ أن أملأ جهنَّم).

٣ ـ الرفع على الابتداء، ويكون الخبر محذوفاً، والتقدير: (فالحقُّ منِّي)، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

أمَّا من قرأ بالنصب ﴿قَالَ فَالْحَقَّ﴾ فقراءته كذلك تحتمل أوجهاً:

١ ـ النصب على الإغراء، والمعنى: (اتبعوا أو الزموا الحقَّ).

٢ ـ النصب بإضمار فعلٍ، والتقدير: (فأُحِقُّ الحقَّ) كما قال تعالى: ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ﴾ [يونس: ٨٢].

٣ ـ النصبُ على القَسَم كما يقال: اللهَ لأفعلنَّ، والأصلُ: (فوَ الحقِّ لأملأن)، فلمَّا حُذفت أداة القسم انتصب المقسَمُ به فصارت (فالحقَّ)[2].

أثر القراءة في الوقف:

هذه التقديرات في توجيه القراءتين لا تخلو كلُّ قراءةٍ فيها من احتمال اتصالٍ بما بعدها وانقطاعٍ منه، ويترتَّب على إعمال بعض التقديرات أو

---

(١) انظر: النشر (٤٨٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١٨٧/٢٣)، والكشف (٢٣٤/٢ ـ ٢٣٥)، وحجة القراءات (٦١٨ ـ ٦١٩)، وشرح الهداية (٦٨٥)، والموضح (١١٠٧/٣).

إلغائها وقف القارئ عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾ فلن يكون الحكم في الوقف عند هذا الموضع متعلِّقاً بالقراءة بقدر ما يتعلّق بالوجه الذي تُحملُ عليه، فمن جعلَ التقدير في قراءة الرفع الحملَ على خبر مبتدأ محذوفٍ: (فأنا الحق)، فقد انقضت له على ذلك الجملةُ الأولى وصار ما بعدها جملةً ثانيةً غير متصلةٍ بها؛ ولذلك يقفُ عند قوله تعالى ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾، وكذلك من نصب فقرأ: ﴿قَالَ فَالْحَقَّ﴾ وحمل ذلك على إضمار فعلٍ بمعنى: (اتبعوا الحقَّ)، فهذا ينقضي له الكلام عند هذا الموضع ولا يتَّصل بتاليه فيكون هذا وقفه، وبهذا التفصيل قال **ابنُ الأنباريِّ**[١] **والنحاسُ**[٢] **والدانيُّ**[٣] **والهمذانيُّ**[٤].

وجعل **السجاونديُّ** الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾لمن يقرأ بالرفع ويحمِل ذلك على تقدير المبتدأ بمعنى: (فهذا الحقّ)[٥].

وذهب **العمَّانيُّ** إلى أنَّ قراءة الرفع يوقف فيها على قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾ إذا حُمل على الخبر لمبتدأ محذوفٍ، أو حُملَ على الابتداء، ومنع الوقف لمن قرأ بالنصب، ولكنَّه لم يوجِّه النصب بغير تقدير إعمال الفعل الذي بعده فيه، والمعنى: (أقول الحقَّ)[٦].

أمَّا **الجعبريُّ** فيوقفَ عنده على جملة: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾في القراءتين، وتتفاوت عند الوقوف بحسب التقديرات؛ فهو تامٌّ في قراءة الرفع على تقديره خبراً، وجائزٌ في قراءة النصب على وجهي القَسَم والإغراء، وكافٍ على وجه التكرير بمعنى: (أقولُ الحقَّ والحقَّ أقول)[٧].

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٨٦٥).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٦١٦).
(٣) انظر: المكتفى (٤٨٥).
(٤) انظر: الهادي (٢/٨٨١).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٣٦٩).
(٦) انظر: المرشد (٢/٦٢٤).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٤١٢).

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال في تقدير القراءتين وتوجيههما لم يظهر فيها خلافٌ بين العلماء في أنَّ قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾ وقفٌ في قراءة الرفع لمن حمل ذلك على الإخبار عن مبتدأ محذوفٍ يقدَّر بـ: (فأنا الحقُّ).

وزاد الدانيُّ والهمذانيُّ والعمَّانيُّ وجهاً في قراءة الرفع على هذا الوجه المتقدِّم وهو الرفع على الابتداء وحذف الخبر بمعنى: (الحقُّ منِّي)، وهذا الوجه وإن لم يذكره بعض العلماء إلَّا أنَّ الراجح ـ والعلمُ عند الله تعالى ـ الوقف عند إعماله على: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾؛ لأنَّ العلّة الجامعة بينه وبين الوجه المتقدِّم تتمثَّلُ في أنَّ المبتدأ والخبر يتمُّ بهما الكلام وينقطعان مما يليهما، وهما في ذلك سواء. والله تعالى أعلم.

وقراءة النصبِّ: ﴿قَالَ فَٱلْحَقَّ﴾ لم يمنع فيها أحدٌ الوقف على تقدير إضمار الفعل إغراءً بمعنى: (الزموا الحقَّ)، أو (اتَّبعوا الحقَّ)، فهو محلُّ اتفاقٍ، ويترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هذا القولُ على ما قالهُ السجاونديُّ من تخصيص الوقف بمن يرفع، وما علّل به العمَّاني منعَ الوقفِ في قراءة النَّصب لا يتعارضُ مع هذا الراجحِ لأنَّ العمَّاني لم يوجِّه قراءة النصب بتوجيه النصب على الإغراء.

وتوجيه قراءة النصب بحملها على القَسَم لم يُجز فيه الوقفَ غيرُ الجعبريِّ، والراجح ـ والله تعالى أعلم ـ هو: أنَّ من حملَ القراءةَ على القَسَم لا يجوز له الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقَّ﴾؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ من قواعد الوقف التي نصَّ عليها العلماء أن لا يُفصَل بين الأيمان وجواباتها بوقفٍ[1]، بل منع بعضهم ذلك على رؤوس الآي المفتتحة بها سورُ القَسَمِ فلا يذكُرُون في السور المفتَتحَةِ بالأقسام وقفاً قبل جوابِ القسَمِ[2]، ومنعُ الفصلِ بين الأيمان وجواباتها فيما دون

(١) انظر: الإيضاح (٢/١٧٣)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

(٢) انظر: الهادي (٢/٩٣٦ ـ ٩٥٠ ـ ١١٦٣).

رؤوس الآي أوْلى، ومن ذلك منعُ الوقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقَّ﴾ لأنَّهُ فاصلٌ بين اليمين ﴿فَالْحَقَّ﴾ وبين جوابه وهو: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [ص:٨٥] ولا يتمُّ المعنى في الآية حتى يصل القارئُ القَسَم بجوابه.

والله تعالى أعلم.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة غافر

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍۗ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿٢٠﴾﴾ [غافر:٢٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿يَدۡعُونَ﴾؛ فقرأه نافعٌ وهشامٌ[(١)] بتاء الخطاب: ﴿تَدۡعُونَ﴾، وقرأ الباقون بياء الغَيْبَةِ[(٢)].

فمن قرأ بياء الغَيْبَة فهو على الخبر عن الظالمين السابق ذكرهم في قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨]، وأمَّا من قرأ بتاء الخطاب فهو بإضمار القول على تقدير: (قل لهم يا محمد ـ ﷺ ـ: والذين تدعون من دون الله لا يقضون بشيءٍ)[(٣)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف لم يترتَّب عليه أثرٌ في الوقف عند أكثر العلماء فيذكروه، واعتبره **ابنُ غلبون**[(٤)] **والدانيُّ**[(٥)] مؤثِّراً، وأنَّ أثره يظهر في الوقف

---

(١) أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي، ويقال: الظفري، شيخ أهل دمشق، ومفتيهم، وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدثهم، ولد عام: ١٥٣هـ، قرأ على عراك بن خالد، وأيوب بن تميم وغيرهما، وسمع من مالك بن أنس، ومسلم بن خالد الزنجي، وخلقٌ كثيرٌ غيرهما، قرأ عليه أبو عبيد، وأحمد بن يزيد الحلواني، وهارون بن موسى الأخفش، توفي عام: ٢٤٥هـ انظر ترجمته في: غاية النهاية: (٣٠٨/٢)، ومعرفة القراء الكبار (١٩٥/١).

(٢) انظر: النشر (٤٩٠).

(٣) انظر: جامع البيان (٥٤/٢٤)، والكشف (٢٤٢/٢)، وحجة القراءات (٦٢٨)، وشرح الهداية (٦٨٩)، والموضح (١١٢٢/٣).

(٤) انظر: التذكرة (٥٣٣/٢).

(٥) انظر: المكتفى (٤٩٢).

عند قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾، فهذا وقفٌ لمن يقرأ بتاء الخطاب؛ لأنَّه استئنافٌ تضمَّنه أمرُ الله تعالى لنبيِّه ـ ﷺ ـ بقول ذلك، خلافاً لمن يقرأ بياء الغَيْبَة فالكلام متصلٌ بما قبله وهو خبرٌ عن المشركين في سياقٍ واحدٍ فلا يُفصل بعضه من بعضٍ بالوقف.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: استواء القراءتين في الوقف، وأن لا أثر لاختلافهما، وما علّل به ابنُ غلبون والدانيُّ وجهَ التفريق بينهما قد يَرِدُ عليه أنَّ الخبر عن المشركين توسَّطه خبرٌ عن الله تعالى وإحاطةِ علمِه بدقيق أفعال العباد فقال: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴿١٩﴾﴾ [غافر:١٩] فصار الخبر الذي بعده في موضع استئنافٍ، واتصالُ هذه الآية في معناها بما سبق من الخبر عن المشركين محلُّ خلافٍ بين العلماء، وذهب غيرُ واحدٍ إلى أنَّ الأظهر فيها انقطاعها عن خبر المشركين[1]، وعلى ذلك يكون تعلُّقها بقوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر:١٦]، أو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر:١٧]، أو بالأخبار التي جاءت في الآية السابقة عن الضمير: ﴿هُوَ﴾ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ [غافر:١٣].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: المحرَّر الوجيز (٤٣١/٧)، والبحر المحيط (٤٣٩/٧)، والدر المصون (٤٦٨/٩)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل (٣٢/١٧).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿أَسْبَبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴿٣٧﴾﴾ [غافر: ٣٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ﴾؛ فقرأ بضمِّ الصاد يعقوب والكوفيون، وقرأ الباقون بفتحها: ﴿**وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ**﴾[(١)].

فمن قرأ بضمِّ الصاد كان بانياً الفعل للمجهول على أنَّ فرعون فُعِل به الصدُّ، ويُعطف ذلك على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ﴾، وأمَّا من قرأ بفتح الصاد فهو يبني الفعل للمعلوم والفاعل فيه فرعونُ[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف لم يترتَّب عليه أثرٌ في الوقف عند أكثر العلماء فيذكروه، واعتبره **العمَّانيُّ** فارقاً في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ فقال: «وقفٌ صالحٌ لمن قرأ: ﴿وَصُدَّ﴾ بضمِّ الصاد، والأحسن أن يصله، ومن قرأ: ﴿**وَصَدَّ**﴾ بفتح الصاد كان وقفه على: ﴿سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ حسناً؛ لاختلاف الفعلين في الوزن، وهو أنَّ قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ﴾ فعلُ ما لم يُسمَّ فاعله، و﴿**وَصَدَّ**﴾بفتح الصاد على خلافه، فحسُن أن يُفصل بينهما في الوقف»[(٣)].

وبمثل ذلك قال **الهمذانيُّ** حين جعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ حسناً يتقوَّى في قراءة البناء للمعلوم: ﴿**وَصَدَّ**﴾[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٣٢٧).

(٢) انظر: جامع البيان (٦٧/٢٤)، والكشف (٢٤٤/٢)، وحجة القراءات (٦٣٢)، وشرح الهداية (٥٥٩)، والموضح (١١٢٦/٣).

(٣) انظر: المرشد (٦٤٦/٢).

(٤) انظر: الهادي (٨٩٩/٢).

وهذا الذي اختاراه من إثبات تأثير القراءة على الوقف في وجه بناء الفعل للمعلوم ﴿وَصَدَّ﴾ أرجحُ ـ والعلم عند الله تعالى ـ من إهمال التفريق بين القراءتين، أمَّا البناء للمجهول فالأوْلى ـ والعلم عند الله تعالى ـ أن لا يوقف قبله؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ من محسِّنات الوصل عند أهل البلاغة أن تتناسب الجملتان في الفعلية والمُضيِّ[1]، لكنَّ هذا وإن انطبق على القراءتين إلَّا أنَّ العلماء استثنوا من محسِّنات الوصلِ وجودَ المانع من الوصل لغرضٍ بلاغي فيتعيَّنُ الفصل بالوقف، ولعلَّ من ذلك ما ذكره العمَّانيُّ من اختلاف الوزن بينهما وإن اتَّحدا في المضيِّ.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة(١٣٠)، والمفصل في علوم البلاغة (٣٠٩ ـ ٣١٠).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة فصِّلت

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [فصلت: ١٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى:

﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾؛ فقرأه أبو جعفر بالرفع: ﴿سَوَآءٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾، وقرأه يعقوب بالخفض: ﴿سَوَآءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾، وقرأ الباقون بنصبه: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[(١)].

فمن قرأ بالرفع فله وجهان:

١ ـ أن يكون: ﴿سَوَآءٌ﴾ مبتدأً، وقوله ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ خبرُه.

٢ ـ أن يكون خبراً لمبتدأ مضمرٍ، والتقدير: هي سواءٌ.

أمَّا قراءة النصب: ﴿سَوَآءً﴾ فمحمولةٌ على النصب على المصدر، والتقدير: (استوت استواءً)، وقيل: إنَّها حالٌ من كلمة: ﴿أَقْوَٰتَهَا﴾، وضُعِّف[(٢)]، وقراءة الخفض جاءت فيها كلمة: ﴿سَوَآءٍ﴾ نعتاً للأيَّام[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٤٩٦).

(٢) انظر: الدر المصون (٥٠٩/٩).

(٣) انظر: المحرَّر الوجيز (٤٦٦/٧)، ومشكل إعراب القرآن (٥٩٣)، ، والتبيان للعكبري (١١٢٣/٢)، وكشف المشكلات (٢٨٥/٢)، والموضح (١١٣١/٣ ـ ١١٣٢)، والزيادة والإحسان(٤٤٨/١).

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف بين القرَّاء لم يُشر بعض العلماء لأثره في الوقف، ويظهر عند آخرين أثره في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾؛ فمن قرأ بالرفع فهذا الموضع وقفٌ له في وجهي تقدير قراءته، وهو كذلك وقفٌ لمن ينصب، أمَّا من قرأ بالجرِّ فلا يقف؛ لما يترتَّب على ذلك من فصلٍ بين النعت والمنعوت، وإلى ذلك ذهب **الهمذانيُّ**[(١)] **والسجاونديُّ**[(٢)].

وقصر **العمَّانيُّ** الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ على من قرأ بالرفع وحدَه[(٣)].

أمَّا **الجعبريُّ** فيرى الآية وقفاً في كلِّ القراءات، وإنَّما تختلف مراتب الوقف عنده بحسب القراءة؛ فأكمل الوقوف عنده الوقفُ في قراءة الرفع، ثمَّ الوقف في قراءة الجرِّ، ثم الوقف في قراءة النصب[(٤)].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال الثلاثة تتفق على أنَّ قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾وقفٌ لمن قرأ بالرفع ﴿سَوَآءً﴾.

وقراءة النصب: ﴿سَوَآءً﴾ لم يمنع أحدٌ الوقف فيها عند قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ فقد ذكره الهمذانيُّ والسجاونديُّ، وذكره الجعبريُّ فجعله في النصب على المصدر أتمَّ من النصب على الحال، والعمَّانيُّ أغفله ولم يورِد فيه شيئاً.

والراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ قراءة النصب يفصَّل فيها الحكم باعتبار التقدير؛ فمن جعل النصب على المصدر بتقدير: (استوت

(١) انظر: الهادي (٢/٩١٢ ـ ٩١٣).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (٣٨٠).
(٣) انظر: المرشد (٢/٦٥٥).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٤٢٢).

استواءً)، فله أن يتخذ هذا الموضع ﴿أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ وقفاً؛ لأنَّ هذا الوجه يقطع الكلام عمَّا سبقه من تفصيل ما خلق الله تعالى في الأرض؛ فبعد أنَّ عدَّد سبحانه وتعالى منافعها وما أودع فيها استأنف إخباراً جديداً معناه: (أنَّ الله تعالى إنَّما أوجد كلَّ ذلك بحكمته واستوى عنده من سأله إيَّاه ومن لم يسأله، فهو يعطي كلّاً من فضله)[١].

أمَّا حملُ النصبِ على أنَّه حالٌ من قوله تعالى: ﴿أَقْوَاتَهَا﴾ بمعنى: (قدَّر فيها أقواتها مستويةً)، أو (حال كونها مستويةً)[٢]، ففي هذا الوجه من أوجه التقدير لا يقف القارئ على قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ خلافاً لما ذهب إليه الجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ من جعله وقفاً؛ ذلك أنَّ هذا الوقف سينفصل به الكلام المتعلِّق ببعضه ولا يتمُّ معناه، والعلماء ذكروا في قواعد الوقف امتناع الوقف على ذي الحال دونها[٣]؛ لأنَّ المعنى المرادَ على هذا الوجه لا يتأدَّى حتى يُوصل الحالُ بصاحبه. والله تعالى أعلم.

وقراءة الجرِّ: ﴿سَوَآءٍ﴾انفرد الجعبريُّ بجعل الوقف عندها وقفاً تامًّا، وهذا يعود إلى اصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوف[٤]، وقولهُ في ذلك لا يتفق مع ما ذهب إليه العلماء في قواعد الوقوف من منع الفصل بين النعت والمنعوت بوقفٍ[٥].

وعليه: يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ القارئ بجرِّ هذه الكلمة يمتنع له الوقف اختياراً حتى يصلَ النعت بالمنعوت، ويدفعَ بذلك إبهام المعنى على السامع.

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٩٦/١٨).
(٢) انظر: جامع البيان (٩٨/٢٤).
(٣) انظر: الزيادة والإحسان (٤٢٥/٣).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وصفحة (١٤٧) من هذا الكتاب.
(٥) انظر: الإيضاح (١١٩/١)، والزيادة والإحسان (٤٢٤/٣).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت: ٤٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿ءَا۬عْجَمِىٌّ﴾؛ فقرأه الجميع بهمزتين على أصولهم في التسهيل[(١)] والإدخال[(٢)] والإبدال[(٣)]، وقرأ هشامٌ بهمزةٍ واحدةٍ: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾[(٤)].

فمن قرأ بهمزتين فوجه قراءته أنَّه استفهامٌ من المشركين فيما لو كان القرآن أعجمياً لقالوا مستنكرين: (أكتابٌ أعجميٌّ ورسولٌ عربيٌّ؟) أمَّا من قرأ بقراءة هشامٍ ـ بهمزةٍ واحدةٍ ـ فلقراءته وجهان:

١ ـ أنَّها خبرٌ عن قول الكفَّار، وأنَّ معنى ما قالوه: (لولا فصلت آياته بعضٌ أعجميٌّ بياناً للعجم وبعضٌ عربيٌّ بياناً للعرب).

٢ ـ أنَّها استفهامٌ كقراءة الباقين حُذفت أداته وبقي معناه[(٥)].

أثر القراءة في الوقف:

هذه الآية لم يتناول بعض العلماء اختلاف القراءات فيها فيذكر أثره

---

(١) التسهيلُ هو: النُّطقُ بالهمزةِ مخفَّفةً في مرتبةٍ بينَ الهمزةِ وحرفِ المدِّ المُجانس لحركتها. انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (٢٩).

(٢) الإدخالُ هو: إرادةُ الفصلِ بين الهمزتين لثقل اجتماعهما، ولأنَّ الأولى ليست من بنية الكلمة، ففصل بينهما إيذاناً بذلك. انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني (١٣٦).

(٣) الإبدال هو: إقامةُ حرفِ مدٍّ مقامَ الهمزةِ، ويكونُ من جنسِ حركةِ ما قبلها عوضاً عنها. انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (٣٠).

(٤) انظر: منهج ابن الجزري في كتاب النشر (١٠٥١).

(٥) انظر: المحرَّر الوجيز (٤٩١/٧)، والكشف (٢٤٨/٢)، وحجة القراءات (٦٣٧)، والدر المصون (٥٣١/٩).

في الوقف[١]، ولعلَّ سبب ذلك حملُهم قراءة هشامٍ على أنَّها استفهامٌ حذفت أداته وبقي معناه فاتفقت بذلك القراءتان.

لكن ذهب آخرون إلى تقدير قراءة هشام بأنَّها خبرٌ عن قول المشركين فتغيَّر بذلك وجه القراءة عن أختها، واختلفَ تبعاً لذلك الوقف عند قوله تعالى: ﴿لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ فهو وقفٌ في قراءة الجمهور؛ لأنَّ الاستفهام مستأنفٌ مرفوعٌ بإضمار مبتدأ مقدَّرٍ بقولهم: (أكتابٌ أعجميٌّ)، أمَّا قراءة هشامٍ فلا يقف فيها القارئ عند قوله تعالى: ﴿لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾؛ لأنَّ الخبرَ التالي لهذه الجملة من مقول المشركين وهو كلامٌ متَّصلٌ ببعضه على وجه الإبدال؛ فقوله تعالى: ﴿ءَأَعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ بدلٌ من كلمة: ﴿ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ ولا وجه لفصله عنه بالوقف، وإلى ذلك ذهب **ابنُ غلبون**[٢] **والدانيُّ**[٣] **والهمذانيُّ**[٤].

أمَّا **العمَّانيُّ** فلم يُقيِّد الوقف عند قوله تعالى: ﴿لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾بقراءةٍ دون أخرى فهو وقفٌ كافٍ عنده غير مقيَّدٍ بوجهٍ، ولكنَّه قال بعد ذلك: «والقرَّاء يختارون الوقف على: ﴿فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾لمن استفهم، فأمَّا من لم يستفهم فإنَّه يُختارُ على قراءته الوصلُ»[٥].

ولا خلاف بين مجمل هذه الأقوال، والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أن يُحمل فيها قول من أطلق الوقف في القراءتين على أنَّه لا يرى في قراءة هشامٍ وجهاً غيرَ الاستفهام الذي حُذفت أداته وبقي معناه؛ لذلك كانت القراءتان عنده بمنزلة القراءة الواحدة يوقف في كلتيهما عند قوله تعالى: ﴿لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾.

ويبقى منع الوقف في قراءة هشامٍ ـ أيضاً ـ مقيَّداً بحملها على

---

(١) انظر: الإيضاح (٨٧٨/٢)، والقطع والائتناف (٦٣٦)، والوقف والابتداء (٣٨٢).
(٢) انظر: التذكرة (٥٣٩/٢).
(٣) انظر: المكتفى (٤٩٩).
(٤) انظر: الهادي (٩١٧/٢ ـ ٩١٨).
(٥) انظر: المرشد (٦٦١/٢).

الإخبار عن مقول المشركين، كما ذكر ابنُ غلبون والدانيُّ أنَّها بدلٌ مما سبق، وهذا التقدير يمتنع فيه الوقف عند قوله تعالى: ﴿لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ كما قالاه؛ نظراً لكمال الاتصال القائم بين البدل والمبدل منه؛ ولأنَّ قواعد الوقف يمتنع فيها الفصل بين البدل والمبدل منه بوقفٍ؛ لما بينهما من اتصالٍ وتعلُّقٍ[1]؛ ولذلك عرَّف بعض أهل اللغة البدل بأنَّه: (إعلام السامع بمجموع اسمي المسمَّى؛ لأنَّ مجموعهما يستفيد منه السامع في المعنى فائدةً لا تتحصَّل بأحدهما دون الآخر)[2].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح (١/١٢٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

(٢) انظر: البديع لابن الأثير (٢/٣٤٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الشورى

١ ـ قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٣﴾ [الشورى: ٣].

القراءات:

اختلف القرَّاء في الفعل: ﴿يُوحَى﴾؛ فقرأه ابنُ كثيرٍ مبنياً للمجهول: ﴿يُوحَى﴾، وقرأه الباقون مبنياً للمعلوم[(١)].

فمن قرأ بقراءة ابنِ كثيرٍ فقوله تعالى: ﴿يُوحَى﴾ يكون مبنياً للفاعل المحذوف على وجه التفسير؛ وكأنَّ قائلاً قال: من يوحيه؟ فقيل له: الله العزيز الحكيم، وقيل: إنَّه لا يتعلَّق بما قبله، وإنَّما جاءت هذه الجملة استئنافاً منقطعاً مما سبقه وهو مبتدأ وخبرٌ، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة:٢٥٥]، أمَّا قراءة الجمهور فلفظ الجلالة فيها فاعلٌ، وما بعده نعتٌ له، والتقدير: (كذلك يوحي الله العزيز الحكيم إليك وإلى الذين من قبلك)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

يظهر اختلاف القراءتين في الوقف عند قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾؛ فمن قرأ بقراءة الجمهور فلا يقف عند هذا الموضع؛ لما يترتَّب على ذلك من فصل الفعل عن الفاعل، خلافاً لقراءة

(١) انظر: النشر (٤٩٨).

(٢) انظر: القطع والائتناف (٦٣٨)، والكشف (٢/٢٥٠)، وحجة القراءات (٦٣٩)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٢/٣٤٤)، وشرح الهداية (٦٩٣)، والموضح (٣/١١٣٧).

ابنِ كثير فإنَّ القارئ بها يقف عند قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾؛ نظراً لانقطاع الكلام وعدم اتصال الخبر بما قبله.

وإلى ذلك ذهب **مكيٌّ بنُ أبي طالب**(١) **وابنُ غلبون**(٢) **والنحاسُ**(٣) **والسجاونديُّ**(٤) **والهمذانيُّ**(٥) **والعمَّانيُّ**(٦).

وعند **الجعبريِّ** أنَّ قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة ابنِ كثيرٍ أتمُّ(٧).

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما عليه الجماعة من منع الوقف في قراءة الجمهور عند قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾، وما قال به الجعبريُّ من أنَّ قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ وقفٌ في قراءة الجمهور، يمنع منه اتفاق القرَّاء على منع واستقباح الفصل بين الفعل والفاعل بالوقف(٨)، ومن وقف في قراءة الجمهور قبل رأس الآية فقد فصل الفعل عن الفاعل.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الكشف (٢/٢٥٠).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٥٤١).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٦٣٨).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣٨٤).
(٥) انظر: الهادي (٢/٩٢٣ ـ ٩٢٤).
(٦) انظر: المرشد (٢/٦٦٤).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٤٢٦).
(٨) انظر: الإيضاح (١/١٢١)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾ [الشورى: ٣٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ﴾؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفر وابنُ عامرٍ برفع الميم: ﴿وَيَعْلَمُ﴾، وقرأ الباقون بنصبها[(١)].

فمن قرأ بالرفع: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ فالفعل عنده مستأنفٌ والكلام منقطعٌ مما قبله، خلافاً لمن يقرأ بالنصب: ﴿وَيَعْلَمَ﴾ فإنَّ الفعل عنده منصوبٌ على الصرف عن العطف، ومعنى ذلك: أنَّه أضمرت قبل الفعل «أنْ» فانتصب بها ليمتنع حملُه في الإعراب على الإتباع للفعل المجزوم[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

يظهر أثر اختلاف القراءتين عند الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [الشورى: ٣٤]؛ فرأسُ الآية منقطعٌ مما يليه لمن يرفع الفعل؛ لأنَّه استئناف كلامٍ جديدٍ، خلافاً لمن يقرأ بالنصب فالآية متصلةٌ عنده بما يليها من قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾، وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ[(٣)] والنحاسُ[(٤)] وابنُ غلبون[(٥)] والدانيُّ[(٦)] والهمذانيُّ[(٧)]**.

---

(١) انظر: النشر (٤٩٩).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٥/٣٥)، والكشف (٢/٢٥٢)، والمحرَّر الوجيز (٧/٥٢١)، وحجة القراءات (٦٤٣)، وشرح الهداية (٦٩٤)، والموضح (٣/١١٤٢).

(٣) انظر: الإيضاح (٢/٨٨٢).

(٤) انظر: القطع والائتناف (٦٤٣).

(٥) انظر: التذكرة (٢/٥٤٢).

(٦) انظر: المكتفى (٥٠٣ ـ ٥٠٤).

(٧) انظر: الهادي (٢/٩٣٠ ـ ٩٣١).

وذهب **السجاونديُّ والجعبريُّ** إلى أنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين ـ الرفعِ والنصبِ ـ وجعلاه في قراءة الرفع أتمَّ منه لمن ينصب[١].

أمَّا **العمَّانيُّ** فيرى رأس الآية وقفاً تامًّا على القراءتين[٢].

الموازنة والترجيح:

لم يختلف العلماء في أنَّ من قرأ برفع الفعل: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ فوقفُه عند الجميع على رأس الآية، وبقي خلافهم فيمن نصبَ الفعل: ﴿وَيَعْلَمَ﴾ على ثلاثة أقوال:

١ ـ أنَّ رأس الآية ليس وقفاً له.

٢ ـ أنَّه وقفٌ والأحسن وصله.

٣ ـ أنَّه وقفٌ لا فرق بينه وبين من يرفع من حيث التمام.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ رأس الآية: ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ وقفٌ في قراءة الرفع فقط، وأمَّا من قرأ بنصب الفعل فلا يقف اختياراً حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [الشورى:٣٥]؛ لأنَّ الكلام يتمُّ عنده؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ قراءة النصب ـ عند من أجاز الوقف فيها على رأس الآية ـ منصوبةٌ على الصرف، وقواعدُ العلماء في الوقف يمتنع فيها فصل المصروف عن الصرف بالوقف[٣]، إضافةً إلى أنَّ الصرف لا ينقطع به اتصال الكلام وتعلُّق بعضه ببعض؛ لأنَّ واو الصرف تصرف المعطوف عن المعطوف عليه في الإعراب فقط[٤].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الوقف والابتداء (٣٨٧)، ووصف الاهتداء (٤٢٧).

(٢) انظر: المرشد (٢/٦٧٠).

(٣) انظر: الإيضاح (١/١٣٥).

(٤) انظر: الجنى الداني (١٥٧)، والهادي (٢/٩٣١).

٣ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى: ٥١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾؛ فقرأ نافعٌ برفع اللَّام مع إسكان الياء: ﴿**أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِيَ**﴾، وقرأ الباقون بفتحهما: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾[(١)].

فمن قرأ بالنصب فقد حمل الفعل: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ على معنى المصدر معطوفاً على معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾، والتقدير: (إلَّا أن يوحيَ وحياً أو يرسل رسولاً فيوحيَ بإذنه ما يشاء)، ومن قرأ بالرفع: ﴿**أَوْ يُرْسِلُ**﴾ فهو على الاستئناف، وقيل: هو واقعٌ موقع الحال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ على تقدير: (إلَّا موحىً إليه أو مرسلاً برسالةٍ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يشر أكثر العلماء لأثر هذا الاختلاف في الوقف، وقد صرَّح النحاسُ بأن لا أثر لاختلاف القراءتين في الوقف، ولم يرَ الوقف عند قوله تعالى: ﴿أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ كافياً في واحدةٍ منهما[(٣)]، بينما أثبت **الهمذانيُّ** أثره فجعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ حسناً في قراءة نافعٍ وحدَها، ثمَّ قال: «ومن قرأ: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾، ﴿فَيُوحِيَ﴾ بفتح اللَّام والياء على النصب لم يقف على قوله تعالى: ﴿حِجَابٌ﴾، ولا على قوله تعالى: ﴿رَسُولًا﴾»[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٤٩٩).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٥/٤٥)، والكشف (٢/٢٥٤)، وحجة القراءات (٦٤٤)، وشرح الهداية (٦٩٤)، والموضح (٣/١١٤٤).

(٣) انظر: القطع والائتناف (٦٤٥).

(٤) الهادي (٢/٦٣٣ ـ ٦٣٥).

ووافقه ـ في أثر إثبات القراءات ـ الجعبريُّ كذلك، فقد جعل الوقف عند قوله تعالى: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ تامًّا في القراءتين، وقال: «ووقف الرفع، ووصل النصب أحسن»[(١)].

والذي يترجَّح في ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه الهمذانيُّ من أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ يكون في قراءة نافع وحدها، ويُزاد عليه تقييدُ القراءة بحملها على الابتداء؛ لأنَّ من رفعها وقدَّرها واقعةً موقع الحال في قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ فلا وقف له؛ لأنَّ الوقف في هذا التقدير يترتَّب عليه فصلٌ بين المعطوف والمعطوف عليه، وكذلك يترتَّب عليه فصلٌ بين الحال وصاحبها، وكلٌّ ذلك مما تمنعه قواعد العلماء في الوقف[(٢)].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: وصف الاهتداء (٤٢٨).

(٢) انظر: الإيضاح (١/١١٦)، المرشد (٢/٣٠٨)، الزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الزخرف

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الزخرف:٢٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ: ﴿قَالَ﴾ بفعلٍ ماضٍ على الإخبار، وقرأ الباقون: ﴿قُلْ﴾ على الأمر(١).

فمن قرأ بقراءة المضيِّ: ﴿قَالَ﴾ فالسياق لا يزال سرداً للخبر المحكيِّ عن النذير الذي قال له قومه: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣]، فأجابهم بقوله: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾، أمَّا قراءة الجمهور بفعل الأمر: ﴿قُلْ﴾ فتحتمِل أنَّ الله تعالى أوحى للنذير بعد أن قال له قومه ذلك أن يقول لهم: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾، وبذلك يبقى السياق متصلاً، وتحتمل أن تكون خطاباً للنبي ـ ﷺ ـ فتنقطع مما قبلها(٢).

أثر القراءة في الوقف:

أوَّل هذه الآية سيكون متصلاً بما قبلها على قراءة الخبر، ويكون منقطعاً منه على قراءة الأمر ولم أجد إشارةً من العلماء لإثبات أثر هاتين

---

(١) انظر: النشر (٥٠٣).

(٢) انظر: المحرَّر الوجيز (٥٤١/٧)، والكشف (٢٥٨/٢)، وحجة القراءات (٤٦٨ ـ ٦٤٩)، وشرح الهداية (٦٩٦)، والموضح (١١٤٩/٣).

القراءتين في الوقف إلَّا عند **ابنِ غلبونَ**[١] **والدانيِّ**[٢] **اللَّذيْن جعلا رأس الآية وقفاً في قراءة الجمهور، ومنَعاهُ في قراءة حفصٍ وابنِ عامرٍ.**

لكنَّ ابنَ غلبون فسَّر وجه اختصاص الوقف بهذه القراءة؛ إذ قال: «لأنَّه استئناف أمرٍ من الله تعالى لمحمدٍ ـ ﷺ ـ بأن يقول لهم ذلك»[٣]، بينما أطلق الدانيُّ قوله دون تقييدٍ بتقديرٍ.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ ما ذهب إليه بعض العلماء من القول بأنَّ رأس الآية وقفٌ في وجهي القراءة[٤]؛ وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ نَفَسَ القارئ لا يمكنّه من وصل كلّ هذا السياق ببعضه ويتأكد ذلك إذا عُلِم أنَّ الدانيَّ ـ رحمه الله تعالى ـ لا يرى وقفاً لمن يقرأ الفعل ماضياً قبل قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [الزخرف:٢٥]، وهذا بلا شكٍّ أمرٌ شاقٌّ على القارئ لا يكاد يطاوعه فيه نَفَسُه حتى يصل الآيات الثلاث ببعضها طلباً للتمام فسينقضي نَفَسُه قبل ذلك حتماً، والوقف على رؤوس الآي لمن كان هذا حالَه أوْلى من الوقف حيث ينقطع النَّفَسُ، وهذا مما جوَّزه العلماء تسامحاً ولو كان وقفاً في تضاعيف الكلام وفصلاً لما حقُّه الوصل[٥].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: التذكرة (٢/٥٤٥).
(٢) انظر: المكتفى (٥٠٦)
(٣) انظر: التذكرة (٢/٥٤٥).
(٤) انظر: الهادي (٢/٩٣٧)، والمرشد (٢/٦٧٦).
(٥) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الزخرف: ٨٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء في كلمة: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾؛ فقرأها عاصمٌ وحمزة بخفض اللَّام والهاء، وقرأ الباقون بفتح اللَّام وضمِّ الهاء: ﴿وَقِيلَهُۥ﴾[(١)].

فمن قرأ بالخفض: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ فهو عطفٌ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، أمَّا قراءة الجمهور لهذا اللفظِ بفتح اللَّام وضمِّ الهاء ففيه عدَّةُ أوجهٍ:

١ ـ أنَّه منصوبٌ بالعطف على محلّ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾، والمعنى: (ويعلم عِلم الساعة وقيلَهُ).

٢ ـ أنَّه منصوبٌ على المصدر، والمعنى: (وقال قيلَهُ).

٣ ـ أنَّه معطوفٌ على مفعولِ: ﴿نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠]، بمعنى: (ونسمع قيلَهُ).

٤ ـ أنَّه معطوفٌ على مفعولِ: ﴿يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، والمعنى: (ورسلنا لديهم يكتبون ذلك ويكتبون قيلَهُ).

٥ ـ أنَّه معطوفٌ على مفعولِ: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، والمعنى: (وهم يعلمون الحقَّ ويعلمون قيلَهُ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية ليس داخلَها، وإنَّما يرتبط برأس الآية السابقة لها، وقراءة الخفض: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ مُتَّفَقٌ على

(١) انظر: النشر (٥٠٦).

(٢) انظر: جامع البيان (١٠٦/٢٥)، والكشف (٢٦٢/٢ ـ ٢٦٣)، وحجة القراءات (٦٥٥ ـ ٦٥٦)، والهادي (٦٩٩)، والموضح (١١٥٨/٣ ـ ١١٥٩)، ومعاني القرآن للزجاج (٤٢١/٤)، ومعاني القرآن للفرَّاء (٣٨/٣).

عطفها على: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، ولم يصرِّح بمنع الوقف فيها غيرُ **السجاونديِّ** حين قال: «ومن جرَّ لم يقف؛ لأنَّه عطفٌ على: ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾، أي: وعنده علم الساعة وعلمُ قيلِه»[(١)]، أمَّا سواه فيستحسن الوصل ويرى الوقف غير تامٍّ لكن لا يمنع منه.

والعلماء في قراءة النصب: ﴿وَقِيلَهُۥ﴾ **على مذاهب:**

١ ـ أنَّه لا يُفصَل بين هذه الكلمة وبين ما تعلَّق بها كقوله تعالى: ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾، أو قوله تعالى: ﴿يَكْتُبُونَ﴾، أو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ فأيُّ كلمةٍ حُملت عليها القراءةُ لا يستحسنون الفصل بينهما بالوقف، وإلى ذلك أشار **ابنُ الأنباريِّ**[(٢)].

٢ ـ أنَّ قراءة النصب وإن تعلَّقت بما سبق، لكنَّ طول الكلام يجوِّز الفصل تسامحاً بين هذه المعطوفات على بعضها، وهو وقفٌ إذا حُملت القراءة على النصب على المصدر بتقدير: قال قيله، وإلى ذلك أشار **السجاونديُّ**[(٣)] **والعمَّانيُّ**[(٤)].

٣ ـ أنَّ من قرأ بالنصب لا يُمنع له الوقف قبل كلمة: ﴿وَقِيلَهُۥ﴾، ولكنَّ وقفه لا يكون فيه الكلام تامًّا إلَّا إن حُملت القراءة على النصب على المصدر، بتقدير: قال قيلَهُ، وإلى ذلك أشار **النحاس**[(٥)] **والدانيُّ**[(٦)].

٤ ـ أنَّ رأس الآية: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف:٨٧] وقفٌ لا فرق فيه بين القراءتين، وإلى ذلك ذهب **الهمذانيُّ**[(٧)].

٥ ـ ويقول **الجعبريُّ**: إنَّ رأس الآية: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ وقفُ تجاذبٍ، وهذا

---

(١) انظر: الوقف والابتداء (٣٩٢).
(٢) انظر: الإيضاح (٨٨٧/٢).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٣٩٢).
(٤) انظر: المرشد (٦٨٥/٢).
(٥) انظر: القطع والائتناف (٦٥٢).
(٦) انظر: المكتفى (٥١١ ـ ٥١٢).
(٧) انظر: الهادي (٩٤٣/٢).

الوقف عنده يتجاذب المعنى فيه طرفان ويتقوَّى أحدهما على الآخر باعتبار الاستغناء والافتقار[١]، من أجل ذلك استحسن الوصل في قراءة الجرِّ وفي تقدير النصب بالمصدر: (قال قيلَهُ)، والوقفَ في تقدير العطف على المفعول: ﴿نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾[٢].

الموازنة والترجيح:

بالنظر إلى قراءة الجرِّ: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ واتفاق العلماء فيها على أنَّ الجر محمولٌ على العطف على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ نجد الوقف قبلها على رأس الآية محلَّ جوازٍ وإن لم يكن تماماً واستحسن بعضُهم وصله بما عُطِف عليه، خلافاً للسجاونديِّ ـ رحمه الله تعالى ـ؛ إذ رأى أنَّ القارئ بالخفض لا يقف عند رأس الآية.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ قراءة الخفض لا يمتنع فيها الوقف عند رأس الآية؛ نظراً لطول الكلام واعتراض عدة جملٍ بين المعطوف والمعطوف عليه، ونَفَسُ القارئ يصعب أن يمكِّنه من وصل المعطوف بالمعطوف عليه، وما قاله السجاونديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ قد يَرِدُ عليه تجويزُه الفصل في قراءة النصب بين الفعل: ﴿نَسْمَعُ﴾ ومفعوله: ﴿وَقِيلَهُۥ﴾ على وجه التسامح؛ نظراً لطول الكلام، والأمر في قراءة الخفض مثلُ ذلك تماماً كما نصَّ عليه العمَّانيُّ بقوله: «ومن قرأ: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ على الجرِّ فإنَّه أراد: وعنده علم الساعة وعلمُ قيلِهُ، فالوقوف التي بينهما تكون على وجه التسامح؛ لطول الكلام»[٣]. والله تعالى أعلم.

وأمَّا قراءة النصب: ﴿وَقِيلَهُۥ﴾ فتعدَّدت أوجه تقديرها وإعرابها حتى بلغت ثمانية[٤]، وأغلبُ هذه الأوجه تبقى فيها الكلمة متصلةً بما سبقها ومحمولةً عليه؛ ولذلك نصَّ بعض العلماء كما سبق على أنَّ الوقف فيما

(١) انظر: وصف الاهتداء الفصل الثامن من مقدِّمة الدراسة (٣٠).
(٢) انظر: وصف الاهتداء (٤٣١).
(٣) انظر: المرشد (٢/٦٨٥).
(٤) انظر: الدر المصون (٩/٦١٢).

إذا حُملت القراءة على النصب على المصدر بتقدير: (قال قيله)، وقفٌ تامٌّ خلافاً لغير ذلك من التقديرات، ونصَّ آخرون على وصل هذه الكلمة بما عُطفت عليه، وجعل آخرون رأس الآية وقفاً مُجوِّزين الفصل بين ما تعلَّق ببعضه من الآيات؛ نظراً لطول الكلام؛ ولأنَّ النفَسَ ينقطع قبل انقضاء الجزء.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله ـ أنَّ قراءة النصب يوقف فيها على رأس الآية ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾، وسواءٌ في ذلك كلّ الأوجه التي قُدِّرت بها القراءة، فما كان منها منقطعاً مما سبق كالحمل على حذف حرف القسم أو الحمل على النصب على المصدر فوجهُ الوقف فيه على رأس الآية بيِّنٌ، وما كان منها متصلاً بما سبق بالعطف عليه فهو مستثنى من قاعدة أهل الوقوف التي يمنعون فيها الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ نظراً لطول الكلام؛ ولأنَّ نَفَسَ القارئ ينقضي قبل تمام الكلام، وهذا الوقف قبل تمام المعنى ـ لطول الآية ـ مما اغتفره العلماء[1].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الوقف والابتداء (٣٩٢)، والمرشد (٦٨٥/٢)، والزيادة والإحسان (٤٢٥/٣).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [الزخرف:٨٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفر وابنُ عامرٍ بتاء الخطاب: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وقرأ الباقون بياء الغَيْبَة[(١)].

فمن قرأ بتاء الخطاب كان قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ داخلاً في جملة القول التي أُمِرَ بها رسول الله ـ ﷺ ـ، وأمَّا من قرأ بياء الغَيْبَة فإنَّ ما أُمِرَ به النبي ـ ﷺ ـ بقوله ينتهي عند قوله تعالى: ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾ ثمَّ يجيء ما بعده استئنافاً على وجه التهديد للغائبين الذين سبق ذكرهم في قوله تعالى: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ أثر اختلاف القراءات يظهر في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾؛ ولذلك قال **أبو جعفر النحاس**: «﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾ قطع كافٍ إن قرأت: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ بالياء، وإن قرأت بالتاء لم تقف على: ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾»[(٣)].

وذهب **السجاونديُّ** إلى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾ يكون في القراءتين، ولكنَّه وقفٌ لازمٌ في قراءة الخطاب؛ لئلا يكون التهديد مُضمَّناً في جملة القول فهو ليس منها[(٤)].

أمَّا **الهمذانيُّ والعمَّانيُّ** فعندهما أنَّ قوله تعالى: ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾ يكون وقفاً في القراءتين، ويتقوَّى عندهما في قراءة الغَيْبَة فيكون أحسن من الوقف في قراءة الخطاب[(٥)].

---

(١) انظر: النشر (٥٠٦).

(٢) انظر: جامع البيان (١٠٦/٢٥)، والكشف (٢٦٣/٢)، وحجة القراءات (٦٥٦)، والموضح (١١٦٠/٣)، والجامع لأحكام القرآن (٩٧/١٩).

(٣) القطع والائتناف (٦٥٣).

(٤) الوقف والابتداء (٣٩٣).

(٥) انظر: الهادي (٩٤٩/٢)، والمرشد (٦٨٥/٢).

ووافقهما **الجعبريُّ** في كونه وقفاً، وخالفهما في أنَّ الوقف في قراءة الخطاب: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أحسن منه في قراءة الغَيْبَة فقال: «ووصل الغيب ووقف الخطاب أحسن للتوحيد والتعدّد»(١).

الموازنة والترجيح:

أقوال العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ﴾ تنتهي إلى أربعة أقوال:

١ ـ أنَّ الوقف فيها يكون لمن يقرأ بالغَيْبَة، ويمتنع في قراءة الخطاب.

٢ ـ أنَّ الوقف فيها يكون لمن يقرأ بالغَيْبَة، ولكنَّه في قراءة الخطاب لازمٌ.

٣ ـ أنَّ الوقف فيها يكون على القراءتين، وهو في قراءة الغَيْبَة أوْلى.

٤ ـ أنَّ الوقف فيها يكون على القراءتين، وهو في قراءة الخطاب أوْلى.

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ قوله تعالى: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ﴾ وقفٌ في قراءة الغَيْبَة ويمتنع في قراءة الخطاب؛ وسبب ترجيح ذلك أنَّ من قرأ بتاء الخطاب فقد صارت جملة: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ داخلةً فيما أُمِرَ النبيُّ ـ ﷺ ـ بقوله للمشركين؛ ولذلك امتنع الوقف في هذه القراءة؛ لما يترتَّب عليه من الفصل بين المعطوف وما عُطِف عليه، والفصل كذلك بين الحكاية والمحكيِّ عنه، وهذا تمنعه قواعد العلماء في الوقف(٢).

وما علّل به السجاونديُّ لزوم الوقف اجتناباً لأنْ يكون التهديد مضمَّناً في جملة القول لم يُبيِّن المانعَ فيه من تضمُّن جملة القول للتهديد، ولم أجد

(١) انظر: وصف الاهتداء (٤٣٢).

(٢) انظر: إيضاح الوقف(١/١١٦، ١٤٨)، والمرشد (٢/٣٠٨)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

في كتب التفسير ـ التي بين يديَّ[1] ـ من أشار إلى المنع من دخول التهديد في جملة القول التي أُمرَ النبي ـ ﷺ ـ، بل قال به بعضهم كالطبريِّ، وفي القرآن الكريم نظيرٌ لهذه الآية أيضاً كان التهديد فيها مُضَمَّناً جملة القول كما في آخر سورة ص: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍ ﴿٨٨﴾﴾ [ص: ٨٦ ـ ٨٨]، فقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍ ﴿٨٨﴾﴾، تهديدٌ تضمَّنته جملة القول التي أُمر بها رسول الله ـ ﷺ ـ والله تعالى أعلم.

وتعليل الجعبريِّ بأنَّ الوقف في قراءة الخطاب أحسنُ للتوحيد والتعدّد بحيث يكون قوله تعالى: ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾ خطاباً لمفردٍ واحدٍ وهو النبيُّ ـ ﷺ ـ، فلا يُعطف على خطاب الجماعة المتعدّدين في قوله تعالى لهم: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾؛ ولذلك استحسن الوقف وقدَّمه على الوصل في قراءة الخطاب، وهذا قولٌ حسنٌ، ولكنَّ العطفَ ـ والعلم عند الله تعالى ـ أرجحُ من ذلك التقدير؛ لما سبق في نظير هذه الآية التي جاء فيها عطفٌ بين المتعدّدِ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ﴾ وبين القول الواحد: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: جامع البيان (١٠٦/٢٥)، والمحرَّر الوجيز (٥٦٨/٧)، ومعالم التنزيل للبغوي (٢٢٤/٧)، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٦٧١٦/١٠)، والكشاف (٤٦١/٥)، والبحر المحيط (٣٠/٨)، وتفسير ابن كثير (٢٤٤/٧)، والجامع لأحكام القرآن (٩٧/١٩)، واللباب لابن عادل (٣٠٥/١٧)، وفتح القدير للشوكاني (٧٤٢/٤)، وأضواء البيان (٣٣٥/٧ ـ ٣٣٦)، والتحرير والتنوير (٢٧٣/٢٥ ـ ٢٧٤).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الدخان

١ ـ قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ۝٧﴾ [الدخان: ٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ فقرأه الكوفيون بخفض الباء، وقرأه الباقون برفعها: ﴿**رَبُّ السَّمَاوَاتِ**﴾[1].

فمن قرأ بقراءة الخفض فقد جعل قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بدلاً من قوله تعالى: ﴿رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الدخان: ٦]، ومن رفع: ﴿**رَبُّ السَّمَاوَاتِ**﴾ فله أوجهٌ:

١ ـ أن يكون الرفع على الابتداء، والخبر في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الدخان: ٨].

٢ ـ أن يكون الرفع بإضمار مبتدأ، والتقدير: (هو ربُّ السموات والأرض).

٣ ـ أن يكون الرفع إتباعاً للإعراب في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الدخان: ٦].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية ليس داخلَها، وإنَّما

(١) انظر: النشر (٥٠٨).

يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٦﴾؛ فمن قرأ بالخفض فليس رأس الآية وقفاً له؛ لتعلّق الآيتين ببعضهما، فالثانية بدلٌ من الأولى، ومن قرأ بالرفع كان له أن يقف على رأس الآية؛ لأنَّ الرفع على الابتداء وهو استئنافٌ منقطعٌ مما سبق.

وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**(١) **وابنُ غلبون**(٢) **والدانيُّ**(٣) **والسجاونديُّ**(٤) **والهمذانيُّ**(٥) **والعمَّانيُّ**(٦).

ووافقهم **النحَّاسُ** غير أنَّه زاد تفصيلاً، وقال: إنَّ من حمل قراءة الرفع على أنَّها نعتٌ متعلِّقٌ بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ فليس رأس الآية وقفاً له(٧).

أمَّا **الجعبريُّ** فيرى الوقف تامًّا على القراءتين إن تعلَّقتا بالآية السابقة، وإن حُملت قراءة الرفع على إضمار مبتدأ فالوقف صالحٌ عنده(٨).

الموازنة والترجيح:

ليس بين هذه الأقوال في مجملها خلافٌ؛ فهي متفقةٌ على أنَّ رأس الآية وقفٌ لمن قرأ بالرفع، ويتقيَّد هذا الإطلاق بما قاله النحاسُ من أنَّ وجه حمل القراءة على النعت لا يكفي فيه الوقف على رأس الآية، وهذا القيد أرجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ من إطلاق أنَّ رأس الآية وقفٌ لمن قرأ بالرفع، وأمَّا قراءة الخفض فلم يجعل غيرُ الجعبريِّ رأس الآية وقفاً

(١) انظر: الإيضاح (٢/٨٨٨).
(٢) انظر: التذكرة (٢/٥٤٩).
(٣) انظر: المكتفى (٥١٣).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٣٩٤).
(٥) انظر: الهادي (٢/٩٥٠).
(٦) انظر: المرشد (٢/٦٨٧).
(٧) انظر: القطع والائتناف (٦٥٥).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٣٠، ٤٣٤)

فيها، وحكمه على الوقف في هذه القراءة بأنَّه تامٌّ يعود إلى اصطلاحه الوقوف التي يكون التامَّ فيها متعلّقاً بسابقه تعلق التبع[١].

ولكنَّ هذا الحكم يمنع منه اصطلاح علماء الوقوف على امتناع الفصل بين البدل والمبدل منه بالوقف على سبيل الاختيار نظراً لكمال الاتصال القائم بينهما[٢].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وانظر: ص: (١٤٧) من هذا الكتاب.

(٢) انظر: الإيضاح (١/١٢٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

٢ ـ **قوله تعالى:** ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدخان: ٤٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾؛ فقرأ الكسائيُّ بفتح الهمزة: ﴿**ذُقْ أَنَّكَ**﴾، وكسرها الباقون[(١)].

فمن كسر الهمزة فقراءته تحُمل على حكاية قول الكافر في الدنيا، والمعنى: (إنَّك أنت العزيز الكريم كما تقول في الدنيا)، وأمَّا من فتح الهمزة فوجه قراءته حذف حرف العلّة، والتقدير: (ذق لأنَّك أنت العزيز الكريم عند نفسك)، أو (بأنَّك أنت العزيز الكريم)، وقيل: معناه: (ذق هذا القول، يعني عذابه)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

قال **ابنُ الأنباريِّ**: «فمن كسر «إنَّ» وقف على﴿ذُقْ﴾، ومن فتحها لم يقف على ﴿ذُقْ﴾؛ لأنَّ المعنى: ذق لأنَّك وبأنَّك[(٣)].

ووافقه في ذلك **النحاس**[(٤)] **وابنُ غلبون**[(٥)] **والدانيُّ**[(٦)] **والهمذانيُّ**[(٧)] **والعمَّانيُّ**[(٨)] **والسجاونديُّ** غير أنَّه زاد على الجماعة أنَّ الوصل أوضح وقدَّر القراءة بمعنى: ذق فإنَّك أنت العزيز[(٩)].

ووافقهم **الجعبريُّ** في أنَّ كلمة: ﴿ذُقْ﴾ وقفٌ في قراءة الكسر، وزاد

---

(١) انظر: النشر (٥٠٨).
(٢) انظر: جامع البيان (١٣٥/٢٥)، والكشف (٣٦٥/٢)، وحجة القراءات (٦٥٧)، وشرح الهداية (٧٠٠ ـ ٧٠١)، والموضح (١١٦٤/٣)، وكشف المشكلات (٣٠٤/٢).
(٣) انظر: الإيضاح (٨٨٩/٢).
(٤) انظر: القطع والائتناف (٦٥٦ ـ ٦٥٧).
(٥) انظر: التذكرة (٥٤٩/٢).
(٦) انظر: المكتفى (٥١٤).
(٧) انظر: الهادي (٩٥٥/٢).
(٨) انظر: المرشد (٦٩٠/٢).
(٩) انظر: الوقف والابتداء (٣٩٦).

أنَّ من فتح الهمزة فهي وقفٌ له أيضاً وإن كان الأحسن وصله؛ لتعجيل التهكم والإهانة للمعذَّب[١].

وليس بين هذه الأقوال خلاف فيرجَّحَ بينها، فالجميع يرى قوله تعالى: ﴿ذُقْ﴾ وقفاً لمن يكسر الهمزة بعدها خلافاً لمن يفتحها، ،وأجاز ذلك الجعبريُّ ورآه مرجوحاً، وهذا هو الصحيح ـ والعلم عند الله تعالى ـ لأنَّ فتح الهمزة الأحسن فيه وصله بما بعده وذلك من ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ ما ذكره الجعبريُّ من أنَّ الأحسن وصله؛ لتعجيل التهكم والإهانة للمُعذَّب.

٢ ـ أنَّ العرب تستقبح البدء بأنَّ الثقيلة مطلقاً[٢].

٣ ـ أنَّ القراء يمنعون هذا البدء إجماعا كما حكاه العمَّانيُّ[٣].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: وصف الاهتداء (٤٣٥).

(٢) نصَّ عليه سيبويه. انظر: الكتاب (١٢٤/٣).

(٣) المرشد (١٦٩/٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الجاثية

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية: ٤ ـ ٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ﴾ في الآيتين؛ فقرأ الجميع برفعهما إلَّا حمزة والكسائيّ ويعقوب فإنَّهم قرؤوا بكسر التاء: ﴿آيَاتٍ لِقَوْمٍ﴾ [الجاثية: ٢][(١)].

فمن كسر التاء فهو على وجهين:

١ ـ أنَّه يعطف قوله تعالى: ﴿آيَاتٍ﴾ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢] فيجعل الآيات اسم ﴿إِنَّ﴾، والتقدير: (وإنَّ في خلقكم آياتٍ، وإنَّ في تصريف الرياح آياتٍ).

٢ ـ أنَّه يجعل كلمة: ﴿آيَاتٍ﴾ في الموضعين تأكيداً لما سبق من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ﴾؛ كأنَّه قال: (إنَّ في السماوات آياتٍ والأرض وتصريف الرياح آياتٍ)، فأعاد ذكر خبر إنَّ تأكيداً.

أمَّا من قرأ بالرفع فهو على وجهين:

١ ـ الرفع على الاستئناف بعطف جملةٍ على جملةٍ، والتقدير: (وفي اختلاف الليل والنهار آياتٌ، وفي تصريف الرياح آياتٌ).

---

(١) النشر (٥١٠).

٢ ـ الرفع بالعطف على﴿إِنَّ﴾ وما بعدها فيكون رفعاً على الابتداء[١].

أثر القراءة في الوقف:

ذهب العلماء إلى أنَّ أثر اختلاف القراءتين يظهر عند الوقف على رؤوس الآيتين: ﴿لَّآيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، و﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛ فليس رأس الآيتين وقفاً في قراءة الكسر، كما قال **ابنُ الأنباريِّ**: «فعلى هذه القراءة لا يتمُّ الوقف إلى قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾»[٢].

ووافقه في ذلك **ابنُ غلبون**[٣] **والداني**[٤] **والعمَّانيُّ**[٥].

وذهب **النحاس** إلى التفصيل في الوقف على رأس الآيتين؛ حيث جعل التقدير الذي يوقف به عليهما هو الحمل على الابتداء، أمَّا من حمل قراءة الرفع على العطف على موضع ﴿إِنَّ﴾ وما بعدها فهو كمن يقرأ بالكسر لا يقف حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٦].

أمَّا **السجاونديُّ** فأثر اختلاف القراءتين يظهر عنده في الوقف على: ﴿لَّآيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ حيث جعله وقفاً لمن قرأ: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ بالرفع، أمَّا من قرأ بالكسر فلا يقف على هذا الموضع، والموضع الثاني: ﴿آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ يمتنع الوقف فيه على القراءتين؛ لأنَّهما معطوفتان على ما سبق فلا تُفصلان منه بوقفٍ[٧].

ووافقه **الهمذانيُّ** في الآية الأولى: ﴿لَّآيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، ولم يتكَّلم في الثانية: ﴿آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ بأثرٍ لاختلاف القراءات[٨].

---

(١) انظر: جامع البيان (١٤٠/٢٥)، والكشف (٢٦٧/٢)، وحجة القراءات (٦٥٨ ـ ٦٥٩)، وشرح الهداية (٧٠٢)، والموضح (١١٦٧/٣)، وكشف المشكلات (٣٠٦/٢)، ومغني اللبيب (٥٢٥/٥ ـ ٥٢٧).

(٢) الإيضاح (٨٩٠/٢).

(٣) انظر: التذكرة (٥٥١/٢).

(٤) انظر: المكتفى (٥١٦).

(٥) انظر: المرشد (٦٩٢/٢).

(٦) انظر: القطع والائتناف (٦٥٨).

(٧) انظر: الوقف والابتداء (٣٩٨).

(٨) انظر: الهادي (٩٥٧/٢ ـ ٩٥٨، ٩٦٣).

والجعبريُّ يرى الآيتين وقفاً في القراءتين، لكنه يستحسن الوقف لمن يقرأ بالرفع: ﴿ءَايَٰتٌ﴾، والوصل لمن يقرأ بالكسر: ﴿ءَايَٰتٍ﴾[١].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال متفقة فيما بينها على أنَّ رأسي الآيتين وقفٌ لمن يقرأ بالرفع، ولم يخالف في ذلك إلَّا السجاونديُّ الذي منع الوقف في الآية الثانية: ﴿ءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ على وجهي القراءة فيها؛ معلّلاً ذلك بالعطف القائم بينها وبين ما سبق، والراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّه لا يمتنع الوقف بذلك؛ لأنَّ هذا العطف عطفُ جملةٍ على جملةٍ وهذا لا يلزم منه اتصال المعطوف بالمعطوف عليه ليتمَّ المعنى، فكلا الجملتين تؤدِّي معنىً مستقلّاً سواء عُطفت على أخرى سابقةٍ أو استقلَّت بذاتها.

أمَّا الوقف على رأسي الآيتين في قراءة النصب الذي منعه أكثر العلماء، فالذي يظهر فيه راجحاً ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: قول الجعبريِّ: بأنَّ رأس الآية وقف في القراءتين مع استحسان وصلهما في قراءة الكسر لمن استطاع ذلك؛ وسبب الترجيح هو أنَّ تكليف القارئ بوصل الآيات الثلاث حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ فيه مشقَّةٌ لا تخفى، والنَّفَسُ لا يطاوع فيه إلَّا مع إخلالٍ بالأحكام، خصوصاً من يقرأ لحمزة فقد يستحيل عليه ذلك؛ لما في الآيات من مدودٍ وسكتٍ يستغرق أكثر النَّفَسِ، وما دام انقطاع النَّفَسِ وارداً قبل بلوغ التمام فلَأنْ يقطع القارئ على رأس الآية خيرٌ من أن يقف حيث انتهى نَفَسُه، ولا يشكل على ذلك العطف القائم بين الآيات الثلاث؛ لأنَّه عطفٌ بين جملٍ وليس بين مفرداتٍ، والجملة تؤدِّي بذاتها معنىً مستقلّاً سواءً عُطفت على جملةٍ سابقةٍ أو لم تُعطف عليها، فصارت على ذلك شبيهةً بالاستئناف[٢].

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: وصف الاهتداء (٤٣٦).

(٢) انظر: المرشد (٢/٤٤٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: ٢١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ﴾؛ فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلفٌ وحفصٌ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع: ﴿سَوَآءٌ مَّحْيَاهُمْ﴾[1].

فمن قرأ بالرفع: ﴿سَوَآءٌ مَّحْيَاهُمْ﴾ فمحمولٌ على وجهين:

١ ـ الابتداء وانقطاع الكلام مما قبله، والمعنى: أنَّ الكفار سواءٌ محياهم ومماتهم في كفرهم وبُعدهم عن الله.

٢ ـ أنَّه حالٌ من قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، والتقدير: أم حسبوا أن نجعلهم كالذين آمنوا في حال استواء محياهم ومماتهم.

أمَّا من قرأ بالنصب فله وجهان:

١ ـ أنَّ النصب محمولٌ على إعراب: ﴿سَوَآءً﴾ مفعولاً ثانياً لقوله تعالى: ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾، والتقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سواءً.

٢ ـ أنَّ النصب محمولٌ على إعراب ﴿سَوَآءً﴾ حالاً، والمعنى: (أحسبوا أن نجعلهم كالمؤمنين في حال استواء حياتهم ومماتهم)[2].

أثر القراءة في الوقف:

من خلال تأمُّل أوجه التقدير في القراءتين يتبيَّن أنَّ قراءة الرفع إن حُملت على الابتداء انقطع الكلام فيها عمَّا سبق فساغ بذلك جعل قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وقفاً في هذا التقدير، ويمتنع الوقف عند هذا الموضع في قراءة

(١) انظر: النشر (٥١١).

(٢) انظر: المحرَّر الوجيز(٧/٥٩٨ ـ ٥٩٩)،والكشف(٢/٢٦٨ ـ ٢٦٩)، وحجة القراءات (٦٦١)، وشرح الهداية (٧٠٣)، والموضح (٣/١١٦٩ ـ ١١٧٠)، والدر المصون (٩/٦٤٩ ـ ٦٥٠).

النصب على كلِّ وجهٍ، وفي قراءة الرفع إن حملت على الحال، وإلى هذا التقييد ـ بوجه الرفع على الابتداء ـ في الوقف عند قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ذهب **ابنُ غلبون**[١] **والدانيُّ**[٢] **والسجاونديُّ**[٣] **والهمذانيُّ**[٤].

أمَّا **العمَّانيُّ** فجعله وقفاً في قراءة الرفع ولم يقيِّده بتقديرٍ[٥]، وكذلك **النحاسُ** في نقله عن نافعٍ لم يقيِّده بتقدير[٦].

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة الرفع أكمل[٧].

الموازنة والترجيح:

العلماء متفقون على أنَّ قراءة الرفع يوقَف فيها عند قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ يُفصَّل في الحكم فيُحمَل إطلاق النحاس والعمَّانيِّ والجعبريِّ على تقييد غيرهمْ الوقفَ بتقدير الرفع على الابتداء؛ وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ من قواعد العلماء في الوقوف أن لا يُفصل في الوقف بين الحال وصاحبها[٨]، ومن وقف على ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ فقد وقف على صاحب الحال، وهو قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ دون الحال نفسها، وهي قوله تعالى: ﴿سَوَآءً

(١) انظر: التذكرة (٢/٥٥٢).
(٢) انظر: المكتفى (٥١٧ ـ ٥١٨).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٣٩٩).
(٤) انظر: الهادي (٢/٩٦٤).
(٥) انظر: المرشد (٢/٦٩٤).
(٦) انظر: القطع والائتناف (٦٦٠).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٤٣٨).
(٨) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

﴿مَّحْيَاهُمْ﴾؛ فلذلك ترجَّح امتناع الوقف في هذا التقدير لقراءة الرفع. والله تعالى أعلم.

أمَّا قراءة النصب فقد انفرد **الجعبريُّ** بجواز وقف القارئ بها عند قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾واحتسابه تماماً، والراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو امتناع الوقف في هذه القراءة، وهذا الحكم بالتمام لا يقوم لما اصطلح عليه العلماء في قواعد الوقف من منع الفصل بين الناصب والمنصوب وهو الفعلُ والمفعول به[١]، ومنع الفصل بين الحال وصاحبها[٢]، لكن هذا عائدٌ إلى اصطلاحه ﷺ في تسمية الوقوف[٣]، والأوجه التي حمل عليها العلماء قراءة النصب ـ فيما اطلعت عليه ـ لا تتعدَّى ذلك فتخلوا من اتصالٍ تامٍّ بين الجملتين لا يسوغ معه الوقف.

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (١/١٢٣).
(٢) انظر: الزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).
(٣) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وصفحة (١٤٧) من هذا الكتاب.

٣ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الجاثية: ٢٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾؛ فقرأ الجميع برفع لام: ﴿**كُلُّ**﴾ إلَّا يعقوب فإنَّه قرأ بنصبها: ﴿**كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا**﴾[(١)].

فمن قرأ بالرفع فهو على الابتداء وانقطاع الجملة مما سبقها، أمَّا من يقرأ ليعقوب فالجملة الثانية عنده بدلٌ من الأولى[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ جملة: ﴿**كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا**﴾ متعلّقةٌ بما سبقها في قراءة النصب؛ ولذلك لا يوقف قبلها، ومنقطعةٌ منه في قراءة الرفع فيكون البدء بها حسناً؛ لما فيه من الاستئناف، وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[(٣)] **والنحاسُ**[(٤)] **وابنُ غلبون**[(٥)] **والدانيُّ**[(٦)] **والسجاونديُّ**[(٧)] **والهمذانيُّ**[(٨)] **والعمَّانيُّ**[(٩)].

ووافقهم **الجعبريُّ** في قراءة الرفع، وزاد عليهم أنَّ الوقف تامٌّ في قراءة النصب[(١٠)].

---

(١) انظر: النشر (٥١٢).
(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٣٦٦/٢)، والمحرَّر الوجيز (٦٠٤/٧)، والموضح (١١٧١/٣)، وكشف المشكلات (٣٠٨/٢)، والدر المصون (٦٥٥/٩)
(٣) انظر: الإيضاح (٨٩٢/٢).
(٤) انظر: القطع والائتناف (٦٦٠).
(٥) انظر: التذكرة (٥٥٢/٢ ـ ٥٥٣).
(٦) انظر: المكتفى (٥١٩).
(٧) انظر: الوقف والابتداء (٣٩٩).
(٨) انظر: الهادي (٩٦٩/٢ ـ ٩٧٠).
(٩) انظر: المرشد (٦٩٥/٢).
(١٠) انظر: وصف الاهتداء (٤٣٨).

وهذا الحكم منه يعود لاصطلاحاته ـ رحمه الله تعالى ـ في تسمية الوقوف إذ التامُّ عندهُ يتعلقُ بسابقه تعلق التبعِ[١].

وجعلُ هذا الوقفِ تاما لا يتفقُ وما ذهب إليه العلماءُ من منع فصلِ البدلِ عن المُبدلِ منهُ بالوقفِ، وذلك لما بينهما من كمال الاتصال والتعلق[٢].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، وانظر: ص: (١٤٧) من هذا الكتاب.

(٢) انظر: الإيضاح (١/١٢٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة محمد ﷺ

ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾﴾ [محمد: ٢٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿**وَأُمْلِي لَهُمْ**﴾؛ فقرأه أبو عمرو ويعقوبُ بضمِّ الهمزة وكسر اللَّام، وفتَح الياءَ أبو عمرو ﴿**وَأُمْلِيَ لَهُمْ**﴾، وأسكنها يعقوب ﴿**وَأُمْلِيَ لَهُمْ**﴾، وقرأه الباقون بفتح الهمزة واللَّام وسكون الياء: ﴿**وَأُمْلِي لَهُمْ**﴾[(١)].

فقراءة أبي عمرو ويعقوب يُبنَى فيها الفعل على ما لم يُسمَّ فاعله؛ لأنَّ التسويل من الشيطان والإملاء من الله تعالى؛ فلذلك تغاير الفعلان من حيث الإسناد، وقراءة الباقين محمولةٌ على البناء للفاعل والمعنى: (وأملى الله لهم)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

يظهر أثر اختلاف القراءات عند الوقف على قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾؛ ولذلك قال **ابنُ الأنباريِّ**: «فمن فتح اللَّام لم يتمَّ له الوقف على﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾؛ لأنَّ ﴿وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ نسَقٌ عليه، ومن ضمَّ الألف وقف على ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾»[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٥١٩).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٦/٥٩)، والكشف (٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨)، وحجة القراءات (٦٦٧ ـ ٦٦٨)، وشرح الهداية (٧٠٦)، والموضح (٣/١١٨٤ ـ ١١٨٥).

(٣) انظر: الإيضاح (٢/٨٩٨).

ووافقه في ذلك **الهمذانيُّ**[١].

أمَّا **النحاسُ** فيما ينقله، و**ابنُ غلبون والدانيُّ والجعبريُّ** فيرون قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ وقفاً في جميع الأوجه والقراءات؛ معلّلين ذلك بأنَّ الإملاء مسندٌ إلى الله تعالى، وبأنَّ الضمائر متغايرةٌ فيما تعود عليه، فضمير: ﴿سَوَّلَ﴾ عائدٌ إلى الشيطان، وضمير الفاعل في ﴿وَأُمْلِي﴾ عائدٌ إلى الله تعالى في كلّ وجهٍ؛ ولذلك استوت الأوجه في حكم الوقف[٢].

ووافقهم **السجاونديُّ** فذهب إلى أنَّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ يكون على جميع الأوجه، وزاد أن الوقف يكون أَولَى وَأَتَمَّ في قراءة من يفتح الهمزة، ووجَّه ذلك بمخافة عَوْد ضمير الإملاء على الشيطان لمن يقرأ: ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾[٣].

الموازنة والترجيح:

اتفق العلماء على أنَّ من قرأ بالضم فوقفه عند قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾، ووقع الخلاف في وقف من يفتح الهمزة: ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾، فمنع ابنُ الأنباريِّ والهمذانيُّ الوقف له عند قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾، وأجازه الباقون؛ والعلَّة ـ كما ذكر ابنُ الأنباريِّ ـ هي العطف القائم بين الفعلين ﴿وَأَمْلَى﴾ و﴿سَوَّلَ﴾ ولا ينبغي أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالوقف.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنْ يتعلَّق الوقف عند قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ بالمعنى الذي يحمِل عليه القارئُ الآيةَ، وما دام المعنيان صحيحين فلا إشكال في حمل الآية عليهما[٤] فإنَّ الأولى في الوقف التفصيل.

---

(١) انظر: الهادي (٢/٩٨٣).

(٢) انظر: القطع والائتناف (٦٦٧)، والتذكرة (٢/٥٥٨)، والمكتفى (٥٢٥)، والمرشد (٢/٧١٠)، ووصف الاهتداء (٤٤١).

(٣) انظر: الوقف والابتداء (٤٠٦).

(٤) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٢/٣٤٤)، ومحاسن التأويل للقاسمي (١٥/٥٣٨٨)، وأضواء البيان (٧/٦٢١ ـ ٦٢٢).

فمن رأى أنَّ الإملاءَ من فعل الله ـ سبحانه وتعالى ـ لا يوصف به الشيطان[١]، وأنَّ الله تعالى وصف نفسه بذلك في غير موضعٍ في القرآن الكريم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران:١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴿١٨٣﴾﴾ [الأعراف:١٨٣] كانت جميع الأوجه مستويةً عنده في الوقف، وما علّل به السجاونديُّ كون الوقف في قراءة الفتح ممنوعاً منه مخافةَ الالتباس، يجاب عنه: بأنَّ اعتقاد كون الإملاء فعلاً لله يكفي في ردِّ هذا الاحتمال، كما قاله أبو عبيد[٢] ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾﴾ [الفتح:٩][٣]؛ فإنَّ ضمير ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ عائدٌ على الله تعالى دون التباسٍ؛ لأنَّ التسبيح لا يكون لغير الله تعالى، وبذلك تكون جميع الأوجه سواءً في الوقف وليس فيها وجهٌ أوْلى من وجهٍ. والله تعالى أعلم.

أمَّا من رأى أنَّ فعل الإملاء قد يُنسب للشيطان بمعنى التزيين والتغرير[٤]، فهذا لا يقف عند قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾؛ لما سيترتَّب علي ذلك من فصلٍ بين المعطوف وما عطف عليه، وهذا مما اصطلح علماء الوقف على منعه واجتنابه[٥].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الهداية لمكي (٦٩١٣/١١).

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلَّام الهروي، ولد عام: ١٥٧هـ، قرأ على إسماعيل بن جعفر، وسعيد بن عبدالرحمن الجمحي، وقرأ عليه نصر بن داود، وأبو بكر الصاغاني، من مصنفاته: مصنف في القراءات، ومصنف في غريب الحديث، توفى عام: ٢٢٤هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (2/265)!وإشارة التعيين(ص٢٦١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٨٠/١٩).

(٤) انظر: المحرَّر الوجيز (٦٥٤/٧)، وإعراب القرآن للنحاس (١٨٩/٤)، والبحر المحيط (٨٣/٨)، وتفسير ابن كثير (٧٩/١٣)، والجامع لأحكام القرآن (٢٧٩/١٩).

(٥) انظر: الإيضاح (١١٦/١)، والمرشد (٣٠٨/٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الطور

ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ [الطور: ٢٨].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفرٍ والكسائيُّ بفتح الهمزة: ﴿**أَنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ**﴾، وقرأ الباقون بكسرها[(١)].

فمن فتح الهمزة فقراءته محمولةٌ على تقدير حرف جرٍّ والمعنى: (ندعوه لأنَّه، أو بأنَّه هو البَرُّ الرحيم)، وأمَّا من كسر الهمزة فقد حمل القراءة على الاستئناف وانقطاعها مما سبق[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الاختلاف في حركة الهمزة ينبني عليه فصلٌ ووصلٌ بين طرفي الآية، فمن قرأ بفتح الهمزة كانت الآية كلها عنده من مقول أهل الجنة فلا يقف حتى يُتِمَّ كلامهم عند آخر الآية، خلافاً لمن يكسر الهمزة فإنَّ كلام المنعَّمين ينتهي بقوله: ﴿نَدْعُوهُ﴾ ويجيء ما بعد ذلك ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ كلاماً جديداً مستأنفاً؛ ولذلك يقف عند قوله تعالى: ﴿نَدْعُوهُ﴾، وهذا ما

(١) انظر: النشر (٥٢٨).

(٢) انظر: جامع البيان (٣٠/٢٧)، والكشف (٢٩١/٢)، وحجة القراءات (٦٨٤)، وشرح الهداية (٧١١ ـ ٧١٢)، والموضح (١٢١٤/٣).

ذهب إليه **ابنُ الأنباريِّ**[١] **والنحاسُ**[٢] **وابنُ غلبونَ**[٣] **والدانيُّ**[٤] **والسجاونديُّ**[٥] **والهمذانيُّ**[٦] **والعمَّانيُّ**[٧].

ووافقهم **الجعبريُّ** في قراءة الكسر، وزاد جواز الوقف لمن يفتح الهمزة ثمَّ قال: «ووقفُ الكسر، ووصل الفتح أحسن»[٨].

والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما عليه الجماعة من منع الوقف لمن يفتح الهمزة؛ وسبب ترجيح ذلك أمران:

١ ـ أنَّ العرب تستقبح البدء بأنَّ الثقيلة مطلقاً[٩].

٢ ـ أنَّ القراء يمنعونه إجماعا كما قال العماني[١٠].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح (٢/٩٠٩).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٦٨٦).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٥٦٧).
(٤) انظر: المكتفى (٥٤١).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٤١٨).
(٦) انظر: الهادي (٢/١٠١١).
(٧) انظر: المرشد (٢/٧٣٤)
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٤٥١).
(٩) انظر: الكتاب (٣/١٢٤).
(١٠) انظر: المرشد (٢/١٦٩).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة القمر

ـ **قوله تعالى:** ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴿٢٦﴾﴾ [القمر:٢٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ وحمزة بتاء الخطاب: ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾، وقرأ الباقون بياء الغيب[(١)].

فمن قرأ بتاء الخطاب فهو محمولٌ على أنَّ الجملة محكيَّةٌ وأصلها: (قل لهم يا صالح)، أو قال لهم: (ستعلمون غداً من الكّذاب الأشر)، ومن قرأ بالياء؛ فلأنَّ السياق يحكي أخبار الغُيَّب المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر:٢٤]؛ ولأنَّ بعد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ﴾ [القمر:٢٧][(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الموضع لم أجد في كتب الوقف ـ التي بين يديَّ ـ من أشار فيه إلى أثر القراءات في الوقف غيرَ **ابنِ غلبون** الذي قال: «فمن قرأ بالياء لم يبتدئ به؛ لأنَّه راجعٌ إلى المخبر عنهم في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا﴾ فلا يُقطع منهم، ومن قرأ بالتاء جاز له أن يبتدئ به؛ لأنَّه استئناف أمرٍ من الله تعالى لمحمد ـ ﷺ ـ أن يقول لهم ذلك، وتقديره: قل لهم ستعلمون»[(٣)].

---

(١) انظر: النشر (٥٣٦).

(٢) انظر: الكشف (٢/٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والمحرَّر الوجيز (٨/١٤٨)، وحجة القراءات (٦٨٩)، وشرح الهداية (٧١٤)، والموضح (٣/١٢٢٦).

(٣) التذكرة (٢/٥٧٥).

ولعلّ تسميته لنبينا محمدٍ ـ ﷺ وهْمٌ منه فالمراد صالحٌ ـ عليه السلام ـ كما يدلُّ عليه ظاهر السياق، وأمَّا الوقف على رأس الآية فالذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ القراءتين سواءٌ فيه، ولا يمتنع في واحدةٍ منهما؛ وسبب ترجيح ذلك: أنَّ رأس الآية قولهم: ﴿بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ [القمر:٢٥] يمثِّل خاتمة كلام المكذِّبين، وما بعده ليس من كلامهم في أيٍّ من القراءتين، فهو إمَّا أنَّه من كلام الله تعالى، أو كلام نبيه صالح ـ عليه السلام ـ؛ ولذلك ناسب أن يُفصلَ بين الكلامين بالوقف؛ لاختلاف الجهة، كما نصَّ عليه العلماءُ بلا تفريقٍ بين القراءات.

والله تعالى أعلم.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الرحمن ﷻ

١ ـ **قوله تعالى:** ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ﴿١٢﴾﴾ [الرحمن:١٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَبُّ﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ بالنصب: ﴿وَالحَبَّ﴾، وقرأ الباقون بالرفع[(١)].

فمن قرأ بالنصب فقد حمل القراءة على العطف على قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴿١٠﴾﴾ [الرحمن:١٠]، والتقدير: (وخلق الحبَّ)، ومن قرأ بالرفع فقد جعل الكلمة معطوفةً على قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَٰكِهَةٌ﴾ [الرحمن:١١]، بمعنى: (وفيها الحبُّ)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية لم يتعرَّض له بعض العلماء حيث لم يجعلوا رأس الآية وقفاً في أيٍّ من القراءتين، وأثر اختلاف القراءات عند من أثبته ليس داخل الآية، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن:١١]؛ فمن قرأ بالنصب كان رأس الآية وقفاً له؛ لامتناع عطفه على الآية السابقة، خلافاً لمن رفع كلمة: ﴿وَٱلْحَبُّ﴾ فالآيتان متصلتان في قراءته بالعطف، ولا يقف

(١) انظر: النشر (٥٣٨).

(٢) انظر: جامع البيان (١٢٠/٢٧)، والكشف (٢٩٩/٢)، وحجة القراءات (٦٩٠)، وشرح الهداية (٧١٤)، والموضح (١٢٢٨/٣).

القارئ بها على رأس الآية اجتناباً للفصل بينهما، وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[١] **والنحاسُ**[٢] **والهمذانيُّ**[٣].

ووافقهم **الجعبريُّ**، وزاد: أنَّ من قرأ بالرفع فله أن يقف أيضاً ثمَّ قال: «وصلُ الرفع، ووقف النصب أحسن»[٤].

الموازنة والترجيح:

الذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ للقراءات أثراً في الوقف، وأنَّ رأس الآية: ﴿وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ﴾ لا يوقف فيه إلَّا لمن ينصب ﴿وَالحَبَّ﴾، وأمَّا ما ذكره الجعبريُّ مع أنَّه مرجوحٌ عنده فقد انفرد به بين العلماء وذلك راجع لاصطلاحاته في تسمية الوقوف[٥].

والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإيضاح (٢/٩١٥).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٦٩٦).
(٣) انظر: الهادي (٢/١٠١٩ ـ ١٠٢٠).
(٤) وصف الاهتداء (٤٥٦).
(٥) انظر: ص: (١٤٧) من هذا الكتاب.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾ [الرحمن: ٣١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾؛ فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلفٌ بالياء: ﴿سَيَفْرُغُ لَكُمْ﴾، وقرأ الباقون بالنون[(١)].

فمن قرأ بالياء؛ فلأنَّ هذه الآية سبقها قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُهُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرحمن: ٢٩] فيجري الضمير على الغَيْبَة لذلك، وأمَّا من قرأ بالنون فقد جعله خبراً من الله تعالى عن نفسه، وفيه رجوعٌ من الإفراد إلى نون الجمع، والمعنى واحدٌ في القراءتين[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

يظهر أثر اختلاف القراءتين عند الوقف على قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[(٣)] قبل هذه الآية، فمن قرأ بالنون: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ فله أن يقف عند هذا الموضع، خلافاً لمن قرأ بالياء: ﴿سَيَفْرُغُ لَكُمْ﴾ فلا يقف حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾؛ لأنَّ الكلام في هذه الآيات متصلٌ ببعضه على هذه القراءة ولا وجه للفصل بالوقف، وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[(٤)] **والنحاسُ**[(٥)] **وابنُ غلبون**[(٦)] **والدانيُّ**[(٧)].

وذهب **السجاونديُّ والعمَّانيُّ** إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ وقفٌ في القراءتين؛ إذ لم يشيرا فيه لاختلاف القراءة[(٨)].

---

(١) انظر: النشر (٥٤٠).

(٢) انظر: جامع البيان (١٣٦/٢٧)، والكشف (٣٠١/٢ ـ ٣٠٢)، وحجة القراءات (٦٩٢)، وشرح الهداية (٧١٥)، والموضح (١٢٣١/٣).

(٣) سورة الرحمن: (٢٩).

(٤) انظر: الإيضاح (٩١٦/٢).

(٥) انظر: القطع والائتناف (٦٩٨).

(٦) انظر: التذكرة (٥٧٧/٢).

(٧) انظر: المكتفى (٥٤٨).

(٨) انظر: الوقف والابتداء (٤٢٥)، والمرشد (٧٤٢/٢).

ووافقهما **الهمذانيُّ** وزاد: أنَّ الوقف أقوى في قراءة: ﴿سَنَفْرُغُ﴾[١].

الموازنة والترجيح:

الذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ وقفٌ لمن يقرأ بالنون: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾، بخلاف من يقرأ بالياء؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ وصل الآيات لمن يقرأ بالياء يتفق به اتحاد الضمائر كلّها في الإفراد مما لا يسع معه فصلٌ بينهما بوقفٍ، خلافاً لمن يقرأ بالنون: ﴿سَنَفْرُغُ﴾؛ فإنَّ انتقال الخبر عنده من ضمير المفرد إلى الجمع يتحوَّل به السياق من إخبارٍ عن غائبٍ إلى حديث حاضرٍ عن نفسِه، وهذا أبلغ في الوعيد والتهديد مما لو وُصل بما قبله على هذه القراءة؛ ولذا عدَّ بعضُ أهلِ العلم هذه الآية أخوف آيةٍ في القرآن[٢].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الهادي (١٠٢٢/٢).

(٢) انظر: الزيادة والإحسان (٤٢٩/٦).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الواقعة

ـ **قوله تعالى:** ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الواقعة:٢٢].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾؛ فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي بالخفض: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾، وقرا الباقون بالرفع[١].

فمن قرأ بالرفع فهو محمولٌ على وجهين:

١ ـ الابتداء بمعنى: (ولهم حورٌ عينٌ، أو عندهم حورٌ عينٌ).

٢ ـ العطف على: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الواقعة:١٧]، بمعنى: (ويطوف عليهم ولدانٌ وحورٌ عينٌ بأكوابٍ).

ومن قرأ بالجرِّ فهو على وجهين أيضاً:

١ ـ العطف على﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [الواقعة:١٢]، بمعنى: (وفي مقاربةِ حورٍ عينٍ).

٢ ـ العطف على معنى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة:١٨]، والتقدير: (وينعَّمون بحورٍ عينٍ)، وإنَّما كان العطف على المعنى لا على اللفظ؛ لأنَّ الحور لا يطاف بهنَّ كالأكواب والأباريق والفاكهة[٢].

---

(١) انظر: النشر (٥٤٥).

(٢) انظر: جامع البيان (١٧٦/٢٧ ـ ١٧٧)، والكشف (٣٠٤/٢)، وحجة القراءات (٦٩٥)، وشرح الهداية (٧١٦ ـ ٧١٧)، والموضح (١٢٣٧/٣ ـ ١٢٣٨).

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ أثر اختلاف القراءات عند من أثبته في هذه الآية ليس داخلَها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الواقعة:٢١]؛ فمن قرأ بالخفض: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ فليس هذا بمحلِّ وقفٍ له؛ لأنَّ الخفض في جميع أوجه تقديره لا يخلو من عطفٍ وإتباع لما سبقه[١]، ولا مسوغ لقطعه منه بالوقف، خلافاً لمن يرفع فيقرأ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾، وبهذا التقسيم قال **ابنُ الأنباريِّ**[٢] **والنَّحاس**[٣] **وابنُ غلبون**[٤] **والدانيُّ**[٥] **والسجاونديُّ**[٦] **والهمذانيُّ**[٧] **والعمَّانيُّ**[٨].

ووافقهم **الجعبريُّ** في الوقف لمن يرفع، وزاد: أنَّ من قرأ بالجر فله أن يقف أيضاً على رأس الآية ﴿يَشْتَهُونَ﴾، ثم قال: «ووقف الرفع، ووصل الجرِّ أحسن»[٩].

الموازنة والترجيح:

الذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ من قرأ بالخفض: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ فليس هذا بمحلِّ وقفٍ له؛ وسبب ترجيح ذلك أمران:

١ ـ أنَّ الخفض في جميع أوجه تقديره لا يخلو من عطفٍ وإتباع لما سبق، وعلماء الوقف يمنعون الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه من غير اضطرارٍ[١٠].

---

(١) انظر: الدر المصون (١٠/٢٠٢).
(٢) انظر: الإيضاح (٢/٩٢١).
(٣) انظر: القطع والائتناف (٧٠٢ ـ ٧٠٣).
(٤) انظر: التذكرة (٢/٥٧٩).
(٥) انظر: المكتفى (٥٥١).
(٦) انظر: الوقف والابتداء (٤٢٨).
(٧) انظر: الهادي (١٠٢٨ ـ ١٠٣٦).
(٨) انظر: المرشد (٢/٧٥٤).
(٩) انظر: وصف الاهتداء (٤٥٩).
(١٠) انظر: الإيضاح (١/١١٦)، والمرشد (٢/٣٠٨)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

٢ ـ إشارة بعض علماء الوقف لقاعدةٍ في الوقوف وهي: كراهة الابتداء بالاسم المجرور[١].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التذكرة (٢/٥٧٩).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الحديد

ـ **قوله تعالى:** ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الحديد:١٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ فقرأ رويسٌ بتاء الخطاب: ﴿**وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ أُتُوا الكِتَابَ**﴾، وقرأ الباقون بياء الغَيْبَة[1].

فمن قرأ بالياء: ﴿وَلَا يَكُونُواْ﴾ فهذا عطفٌ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾، والتقدير: (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وأن لا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب)، وأمَّا من قرأ بتاء الخطاب فقد انتهت جملة الاستئناف لديه عند قوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾، وصار ما بعدها نهياً مستأنفاً منقطعاً مما سبق ﴿**وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ أُتُوا الكِتَابَ**﴾، وقيل: إنَّ القراءتين تحتملان وجهي العطف والاستئناف بالنهي[2].

أثر القراءة في الوقف:

لم يعتبر بعضُ العلماء لهذا الخلاف بين القراء أثراً في الوقف

---

(١) انظر: النشر (٥٤٩).

(٢) انظر: التذكرة (٥٨٢/٢)، والقطع والائتناف (٧٠٨)، والموضح (١٢٤٨/٣ ـ ١٢٤٩)، وحجة القراءات (٢٢٢/٨)، والدر المصون (٢٤٧/١٠)، والجامع لأحكام القرآن (٢٥٤/٢٠).

فيذكروه، ويظهر الأثر لدى غيرهم في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾، فمن جعل هذا الموضع نهاية الاستفهام في قراءة الخطاب حمل ما بعده على النهي فكان له أن يقف ويبتدئ بما بعد ذلك: ﴿**وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ أُتُوا الكِتَابَ**﴾ ومن جعل الكلام كلّه متصلاً في قراءة الغَيْبَة: ﴿وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ على سبيل العطف فلا يقف حتى يصل رأس الآية.

وبذلك قال **ابنُ غلبون**(١) **والسجاونديُّ**(٢) **والهمذانيُّ**(٣).

ووافقهم **الجعبريُّ** في الوقف لمن قرأ بتاء الخطاب، وزاد: أنَّ هذا الوقف متجاذبٌ، ثمَّ قال: «ووصل الغيب، ووقف الخطاب أحسن»(٤).

أمَّا **النحاس** فجعل في الوقف تفصيلاً؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ يحتمل ما بعده ـ من﴿وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ ـ الوجهين يعني العطف والاستئناف، ورجَّح أنَّ العطف أبينُ دون أن يقيِّد ذلك بقراءةٍ.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: التفصيل في الوقف، بحيث يقال: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾وقفٌ في القراءتين إن قدِّرتا بالنهي، وليس بوقفٍ فيهما إن حملتا على العطف؛ وسبب ترجيح ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ تقدير القراءتين محلُّ خلافٍ بين العلماء لم أقف فيه على من رجَّح تقديراً على الآخر، والظاهر أنَّ سبب ذلك احتمالَ السياق لكلا التقديرين وصحتَهما معاً.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التذكرة (٢/٥٨٢).
(٢) انظر: الوقف والابتداء (٤٣١).
(٣) انظر: الهادي (٢/١٠٤٥).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٣٠، ٤٦٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة القلم

ـ **قوله تعالى:** ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾ [القلم:١٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ وحمزة وأبو جعفر وشعبة بهمزتين استفهاما: ﴿**أَأَن كَانَ**﴾، وقرأ الباقون بهمزةٍ واحدةٍ على الخبر[(١)].

فمن قرأ بالاستفهام فوجه قراءته أنَّ في ذلك توبيخاً وتقريعاً له، والتقدير: (ألأنْ كان ذا ومالٍ وبنين إذا تُتلى عليه آياتنا قال أساطير الأوَّلين؟)، وأمَّا من قرأ بهمزةٍ واحدةٍ على الخبر فالمعنى عنده يتعلَّق بما سبق من حكاية صفات السوء، والتقدير: (يتعدّى وينمُّ ويهمز ويطغى لأنْ كان ذا مالٍ وبنين إذا تُتلى عليه آياتنا قال أساطير الأوَّلين)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية ليس داخلَها، وإنَّما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [القلم:١٣]، فمن قرأ بهمزتين استفهاماً فرأس الآية وقفٌ له، خلافاً لمن قرأ بهمزةٍ واحدةٍ على الخبر فلا يقف على هذا الموضع.

---

(١) انظر: منهج ابن الجزري في كتاب النشر (١٠٥١).

(٢) انظر: جامع البيان (٢٧/٢٩)، والكشف (٣٣١/٢)، وحجة القراءات (٧١٧)، وشرح الهداية (٧٢٦)، والموضح (١٢٨٨/٣).

وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**[١] **والنحاسُ**[٢] **وابنُ غلبون**[٣] **والدانيُّ**[٤] **والسجاونديُّ**[٥] **والهمذانيُّ**[٦]، غير أنَّ ابنَ غلبون جعل الآية متعلِّقةً بما سبق، ولم ير لها تعلُّقاً بقوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٥﴾﴾ [القلم: ١٥].

واختار **العمَّانيُّ والجعبريُّ** أن يكون رأس الآية وقفاً في القراءتين[٧]، وقد فصَّل العمَّانيُّ حكم الوقف في قراءة الخبر بحسب التعلُّق؛ فمن رأى الخبر معلَّقاً بما قبل الآية على تقدير: (ولا تطع كلَّ حلَّافٍ مهينٍ لأنْ كان ذا مالٍ وبنين إذا تُتلَى عليه آياتنا قال أساطير الأوَّلين)، أو على تقدير: (لأنْ كان ذا مالٍ وبنين كفرَ وجَحَد)، فالوقف في هذين الوجهين عند قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ جائزٌ؛ لانقطاعه مما سبق، والوقف عند الجعبريِّ في قراءة من يستفهم أتمُّ من قراءة الخبر.

الموازنة والترجيح:

الوقف عند قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾﴾متفقٌ عليه بين العلماء عند من قرأ بالاستفهام: ﴿**أَأَن كَانَ**﴾، وسواءٌ في ذلك تعلُّق الآية بما سبق أو بما يلي؛ لأنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام، وأمَّا في قراءة الخبر: ﴿أَن كَانَ﴾ فقد اتفقوا على منع الوقف، فسكت بعضهم عن علّة ذلك وذكرها البعض، والذي يترجَّح من ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه العمَّانيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ من امتناع الوقف في هذه القراءة مقيّداً بتعلُّقها بما سبق، وأمَّا من حملها على تعلّقها بما يلي من قوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٥﴾﴾ فوقفه عند

(١) انظر: الإيضاح (٢/٩٤٤).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٧٣٦).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٥٩٥).
(٤) انظر: المكتفى (٥٨٢).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٤٥٠).
(٦) انظر: الهادي (٢/١٠٨٨).
(٧) انظر: المرشد (٢/٧٩٨)، ووصف الاهتداء (٤٧٨).

قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ وهي حينئذٍ في موضع استئناف؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ تعلُّق الخبر بما بعده وجهٌ من أوجه التفسير التي ذكرها العلماء في الآية إلى جنب الوجه الآخر الذي يعلّقها بما سبق.

والله تعالى أعلم.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المعارج

ـ **قوله تعالى:** ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [المعارج:١٦].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً﴾؛ فقرأ بالنصب حفصٌ، وقرأ باقي القرَّاء بالرفع ﴿نَزَّاعَةٌ﴾[١].

فمن نصب فقراءته محمولةٌ على أنَّها حالٌ مؤكِّدةٌ لما سبق من قوله تعالى: ﴿لَظَىٰ﴾، أو منقطعة مما قبلها ونصبها بتقدير: اذكر نزاعةً للشوَّى.

ومن رفعها فهو على أوجهٍ:

١ ـ أن تكون خبراً ثانياً لـ«إنَّ» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ﴾.

٢ ـ أن تكون خبراً لـ «إنَّ» و﴿لَظَىٰ﴾ بدلٌ من الهاء، والمعنى: (إنَّ لظى نزَّاعةٌ للشوَّى).

٣ ـ أن تكون خبراً لـ ﴿لَظَىٰ﴾، والتقدير: (لظى نزَّاعةٌ للشوَّى).

٤ ـ أن تكون بدلاً من قوله تعالى: ﴿لَظَىٰ﴾ فارتفعت لأنَّها بدلٌ من اسمٍ مرفوعٍ.

٥ ـ أن تكون صفةً لـ ﴿لَظَىٰ﴾.

٦ ـ أن تكون مرفوعةً على أنَّها خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديره: (هي نزَّاعةٌ للشوَّى)[٢].

---

(١) انظر: النشر (٥٧١).

(٢) انظر: جامع البيان (٧٥/٢٩)، والكشف (٣٣٦/٢)، وحجة القراءات (٧٢٣ ـ ٧٢٤)، وشرح الهداية (٧٢٨)، والموضح (١٢٩٦/٣ ـ ١٢٩٧)، والدر المصون (٤٥٦/١٠).

أثر القراءة في الوقف:

إنَّ أثر اختلاف القرَّاء يظهر عند الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [المعارج:١٥]، فهو يتَّصل بكلمة: ﴿نَزَّاعَةً﴾ في بعض الأوجه وينقطع منها في بعض الأوجه، وبحسب ذلك يوقف على رأس الآية أو يوصل بما يليه.

والعلماء في ذكر أوجه الوقف والوصل التي يحتملها الإعراب ما بين مُقِلٍ ومُكْثِرٍ، لكنَّهم متفقون على أنَّ من قرأ بالرفع وقدَّر الآية بقوله: هي نزَّاعةٌ للشوى، فله أن يقف عند قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾﴾.

أمَّا من رفع: ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ وهو يجعلها خبراً أو بدلاً، **فابنُ الأنباريِّ**(١) **والنحاسُ**(٢) **وابنُ غلبون**(٣) **والدانيُّ**(٤) **والسجاونديُّ**(٥) **والهمذانيُّ**(٦) يمنعون له الوقف على رأس الآية، وكلُّهم صرَّح بذلك إلَّا السجاونديَّ فقد فُهم هذا من تعليله القراءة بأنَّها خبرُ مبتدءٍ محذوفٍ.

وكذلك من نصب ﴿نَزَّاعَةً﴾ بإضمار فعلٍ وقدَّره بقوله: اذكر نزَّاعةً لم أجد من منعه من الوقف على رأس الآية.

أمَّا النصب على الحالية فقد منع ابنُ غلبون والدانيُّ والهمذانيُّ الوقف فيه، وأجازه السجاونديُّ.

وذهب **الجعبريُّ** مذهباً أجاز فيه الوقف على كلِّ وجهٍ، لكن تتفاوت المراتب عنده في التمام بحسب التقدير على ما يلي:

١ ـ وقف من يرى الهاء في: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ للقصة؛ يعني: (ضمير الشأن)، وهذا في قراءة الرفع، والتقدير: (الأمر والشأن هي نزَّاعةٌ للشوى).

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٩٤٨).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٧٤٢).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٥٩٨).
(٤) انظر: المكتفى (٥٨٧).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٤٥٦).
(٦) انظر: الهادي (٢/١٠٩٥).

٢ ـ وقف من يجعلها حالاً مؤكِّدةً، وهذا في قراءة النصب.

٣ ـ وقف من يجعل قراءة الرفع مقدَّرةً بحذف المبتدأ على معنى: (هي نزاعةٌ للشوى).

٤ ـ وقف من يحمل قراءة الرفع على الإبدال أو الخبر لـ«إنَّ»[١].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال على تعدُّدها وتداخلها يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنَّ الراجح فيها ما كان متفقاً عليه بينها، وهو تقييدُ الوقف في قراءة الرفع بإضمار المبتدأ، وفي قراءة النصب بإضمار الفعل على معنى: (اذكر نزَّاعةً).

وما عدا ذلك فالذي يظهر أنَّ الصحيح فيه ـ والعلم عند الله تعالى ـ ترك الوقف؛ وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ جميع التقديرات لا تخلو من تعلُّقٍ وتبعيّةٍ اصطلح علماء الوقف على منع الفصل فيها بالوقف.

فمن حمل الرفع على خبر «إنَّ»، أو على الإبدال، أو على الصفة، أو على الخبر لكلمة: ﴿لَظَىٰ﴾ يجدُ علماء الوقف في كتبهم يمنعون فصل المرفوع عن الرافع يعنون فصل الخبر عن المبتدأ، وفصل الفاعل عن الفعل، ويمنعون فصل خبر «إنَّ» عن اسمها، وفصل البدل عن المبدل منه، وفصل الصفة عن الموصوف، وكذلك من حمل قراءة النصب على الحالية وأجاز عليها الوقف يَرِدُ عليه ما جاء عن العلماء في قواعد الوقف من منع الوقف على صاحب الحال دونها[٢]؛ لما يترتَّب على ذلك من إبهامٍ للمعنى؛ لعدم انقضاء أجزاء الكلام التي يتمُّ بها معنى الجملة.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: وصف الاهتداء (٤٨٤).

(٢) انظر: الإيضاح (١١٦، ١٢٢، ١٣٢)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤ ـ ٤٢٦).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الجنِّ

قبل الحديث عن الخلاف الفرشي تفصيلاً كما هو نهج البحث، يحسُنُ الإجمال فيما تكرَّر من كسر الهمزة أو فتحها في المواضع الاثني عشر في هذه السورة، حيث اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجنّ:٣] إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ﴾ [الجنّ:١٤]؛ ففتح المواضع كلَّها ابنُ عامرٍ وحمزة والكسائيّ وخلفٌ وحفصٌ، ووافقهم أبو جعفر في ثلاثة مواضع: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ﴾ [الجنّ:٣]، و﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ﴾ [الجنّ:٤]، و﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ﴾ [الجنّ:٦]، وقرأ الباقون بكسر الهمزة في جميع المواضع[(١)].

ولقد أثَّر هذا الخلاف بين القرَّاء تأثيراً ظاهراً في الوقف على أواخر الآيات؛ فذهب بعضهم إلى أنَّ من كسر الهمزة وقف قبلها في جميع المواضع؛ لأنَّ كسرها يجعلها موضع ابتداءٍ، خلافاً لمن فتح الهمزة فلا يقف قبلها[(٢)]، وذهب آخرون إلى أنَّ من كسر الهمزة أو فتحها فلا يقف حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجنّ:١٥][(٣)]، ولكنَّ الجميع متفقٌ على استحالة تمكين النَّفَسِ من بلوغ التمام ووصل أجزاء السياق ببعضه؛ ولذلك كان الوقف لدى الجميع على رؤوس الآي، كما قال **ابنُ الأنباريِّ**: «فبلوغ الوقف التامِّ في هذه السورة لا يطيقه القارئ، ولكنَّه

(١) انظر: النشر (٥٧٤).
(٢) انظر: الإيضاح (٢/٩٥٠ ـ ٩٥١)، والمرشد (٢/٨١٣)، الهادي (٢/١١٠٠).
(٣) انظر: المكتفى (٥٨٩)، والوقف والابتداء (٤٥٩).

يتعمَّد الوقف على رؤوس الآي»[١]، وقال **السجاونديُّ**: «إلَّا أنَّ الوقف على الآيات **جُوِّز ضرورة انقطاع** النَفَس»[٢]، وقال **الهمذانيُّ**: «ولا يتأتي للقارئ وإن كان طويل النفَسَ أن يبلغ إليه»[٣]، وقال **العمَّانيُّ**: «ومن قرأها بالفتح لم يقف على آخر الآيات إلَّا عند الضرورة؛ لأنَّ النَّفَسَ لا يبلغ الوقفَ التامَّ إذا طالَ الكلامُ»[٤].

❁ ❁ ❁

(١) الإيضاح (٢/٩٥٠).
(٢) الوقف والابتداء (٤٥٩).
(٣) الهادي (٢/١١٠٠).
(٤) المرشد (٢/٨١٣).

ـ **قوله تعالى:** ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٠﴾﴾ [الجنّ: ٢٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا﴾؛ فقرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة بفعل الأمر: ﴿قُلْ﴾، وقراه الباقون فعلاً ماضياً: ﴿قَالَ إِنَّمَا﴾[(١)].

فمن قرأ بفعل الأمر فقراءته محمولةٌ على معنى: (قل يا محمد للناس الذين كادوا يكونون عليك لبداً إنَّما أدعو ربي ولا أشرك أحداً)، وهو يوافق ما بعده؛ إذْ أَمَره الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾﴾ [الجنّ: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾ [الجنّ: ٢٢]، ومن قرأ بفعلٍ ماضٍ جعل الآية خبراً عن النبيِّ ـ ﷺ ـ، والمعنى: (لما قام عبدالله يدعوه كادوا يكونون عليه لبداً قال لهم إنَّما أدعوا ربِّي)[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

هذه الآية لم يترتَّب على اختلاف القراءة فيها أثرٌ في الوقف عند أكثر العلماء، وإنَّما تعرَّض لذكر الفرق بين القراءتين **ابنُ غلبونَ والدانيُّ والجعبريُّ**، وأثرُ القراءة في الوقف عندهم يتعلَّقُ برأ س الآية السابقة: ﴿كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجنّ: ١٩]، قال **ابنُ غلبون**: «فمن قرأ: ﴿قُلْ﴾ ابتدأ به؛ لأنَّه أمرٌ مستأنفٌ، ومن قرأ: ﴿قَالَ﴾ لم يبتدئ به؛ لأنَّه مُسندٌ إلى ﴿عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجنّ: ١٩]، فهو متعلِّقٌ به، فلا يُقطع منه»[(٣)].

ووافقه **الدانيُّ** في ذلك[(٤)].

---

(١) انظر: النشر (٥٧٦).

(٢) انظر: جامع البيان (١٢٠/٢٩)، والكشف (٣٤٢/٢)، وحجة القراءات (٧٢٩ ـ ٧٣٠)، وشرح الهداية (٧٣٠)، والموضح (١٣٠٦/٣).

(٣) التذكرة (٦٠١/٢).

(٤) انظر: المكتفى (٥٩٠).

أمَّا **الجعبريُّ** فيرى الوقف على رأس الآية في القراءتين، والوقف عنده في قراءة الأمر: ﴿قُلْ﴾ أتمُّ من الوقف في قراءة الماضي: ﴿قَالَ﴾[1].

الموازنة والترجيح:

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه ابنُ غلبون والدانيُّ من تقييد الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ بقراءة الأمر: ﴿قُلْ﴾، وامتناعه في قراءة الخبر: ﴿قَالَ﴾؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ من قرأ بالفعل الماضي فقراءته متصلة بالآية الأولى وهي خبرٌ عنها، حتى جعلها بعض العلماء جواباً عن الشرط الوارد فيها على تقدير: (لما قام عبدالله قال إنَّما أدعو ربِّي)[2]؛ فلذلك لم يسغ أن يفصل بينهما بوقفٍ، أمَّا قراءة الأمر: ﴿قُلْ﴾، فهي إنشاء جاء بعد الخبر ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾، والصحيح ـ والعلم عند الله تعالى ـ أن لا يوصل بين الآيتين ما دامت إحداهما خبراً والأخرى إنشاءً؛ لما قاله أكثر أهل العلم: من أنَّ اللغة لا يُعطف فيها الخبر على الإنشاء، أو الإنشاء على الخبر[3].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: وصف الاهتداء (٤٨٩).
(٢) انظر: الكشف (٣٤٢/٢).
(٣) انظر: مغني اللبيب (٥٠٦/٢ ـ ٥٠٧)، والزيادة والإحسان (٢٣٠/٨).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المزَّمِّل

ـ قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا ۝٩﴾ [المزمل:٩].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ ويعقوبُ وخلفٌ وشعبةُ بجرِّ الباء: ﴿رَبِّ المَشْرِقِ﴾، وقرأ الباقون برفعها[١].

فمن قرأ بالجرِّ فقد جعل قوله تعالى: ﴿رَبِّ المَشْرِقِ﴾ نعتاً لاسم الربِّ، أو بدلاً منه في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل:٨]، وأمَّا من قرأ بالرفع: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ﴾ فهو على الابتداء وانقطاعه مما سبق، وقيل: هو بإضمار مبتدأ، والتقدير: (ربُّ، أو هو ربُّ)[٢]، والأوَّل أصحُّ؛ لِغِنَاهُ عن التقدير[٣].

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءتين مرتبط برأس الآية التي قبلها: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨﴾ [المزمل:٨]، وتوجيه القراءتين يُبيِّن أنَّ الاتصال قائمٌ بين الآيتين في وجه الخفض فيتمنع الوقف على رأس الآية،

(١) انظر: النشر (٥٧٧).

(٢) انظر: جامع البيان (١٣٣/٢٩)، والكشف (٣٤٥/٢)، وحجة القراءات (٧٣١)، وشرح الهداية (٧٠٠)، والموضح (١٣٠٩/٣).

(٣) انظر: قواعد التفسير (٣٦٢/١).

ومنقطعٌ في وجه الرفع مما يحسُن معه اتخاذ رأس الآية وقفاً. وإلى ذلك ذهب **ابنُ غلبون**[١] **والنحاسُ**[٢] **والدانيُّ**[٣] **والسجاونديُّ**[٤] **والهمذانيُّ**[٥] **والعمَّانيُّ**[٦].

ووافقهم **الجعبريُّ** في قراءة الرفع، لكنَّه جعل رأس الآية وقفاً لمن يقرأ بالخفض وهو عنده في مرتبةٍ دون مرتبة قراءة الرفع[٧].

الموازنة والترجيح:

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه الجماعة من اختصاص الوقف على رأس الآية بقراءة الرفع وحدها؛ وسبب ترجيح ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أنَّ قراءة الخفض لا تنفكُّ الآية متعلّقةً فيها بما سبق على وجهٍ لا يسوغ معه الفصل بينهما بوقفٍ، خلافاً لقراءة الرفع فبين الآيتين فيها كمال انقطاع يتمثّل في كون الآية الأولى جملةً طلبيةً والثانية جملةً خبريةً، وما قاله الجعبريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ عائدٌ إلى اصطلاحاته في الوقف التي لا يمتنع فيها فصل التابع عن متبوعه[٨].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التذكرة (٢/٦٠٢).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٧٤٧).
(٣) انظر: المكتفى (٥٩١).
(٤) انظر: الوقف والابتداء (٤٦١).
(٥) انظر: الهادي (٢/١١٠٣، ١١٠٥).
(٦) انظر: المرشد (٢/٨١٦).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٤٩٠).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٣٠)، والإيضاح (٢/١١٩، ١٠٢)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤)، وانظر: ص: (١٤٧) من هذا الكتاب.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الإنسان

ـ **قوله تعالى:** ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾﴾ [الإنسان:٢١].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفر وحمزةُ بإسكان الياء وكسر الهاء: ﴿عَالِيهِمْ﴾، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الهاء[١].

فمن قرأ بالإسكان فوجهه أن يجعل ﴿عَالِيهِمْ﴾، مبتدأ، وأمَّا من نصَبَ فله وجهان:

- أن يجعله ظرفاً والمعنى: (فوقهم ثياب سندسٍ).
- أن يجعله حالاً من قوله: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ﴾، أو﴿وَجَزَىٰهُم﴾، والتقدير: (ولقَّاهم أو جزاهم حالة كونه يعلوهم ثياب سندسٍ)[٢].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف بين القرَّاء لم يتعرَّض بعض العلماء لذكر أثره في الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان:٢٠]، وفرَّق آخرون في الوقف على رأس الآية بين القراءتين فجعلوها وقفاً لمن يقرأ بفتح الياء

(١) انظر: النشر (٥٨٨).

(٢) انظر: الكشف (٢/٣٥٤ ـ ٣٥٥)، وحجة القراءات (٧٣٩ ـ ٧٤٠)، وشرح الهداية (٧٣٤)، والموضح (٣/١٣٢٣ ـ ١٣٢٤).

رافعاً كلمة: ﴿عَالِيهِمْ﴾ على الابتداء؛ لأنَّ الابتداء يقطع الكلامَ مما قبله وهو استئنافٌ، ومنعوه لمن نصب الياء ﴿عَلِيَهُمْ﴾ وقدَّرها حالاً؛ لأنَّ الكلمة في جميع أوجه الحال لا تنفك عن تلعّقها بما سبق، وإلى ذلك ذهب **ابنُ غلبون**[(١)] **والدانيُّ**[(٢)] **والهمذانيُّ**[(٣)].

وزاد ابنُ غلبون والدانيُّ جواز الوقف إن حملت كلمة: ﴿عَلِيَهُمْ﴾ على الظرفية بمعنى: فوقهم ثياب سندسٍ.

ووافق **الجعبريُّ** العلماء في أنَّ رأس الآية وقفٌ لمن يفتح الياء، ووافق ابنَ غلبون والدانيَّ في جواز الوقف لمن أسكنها على الظرفية، وزاد عليهم جواز الوقف عند تقدير الحال[(٤)].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال مُتَّفقٌ فيها على أنَّ قوله تعالى: ﴿وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ وقفٌ في قراءة إسكان الياء: ﴿عَالِيهِمْ﴾ المحمولة على الابتداء، وإنَّما وقع الخلاف في قراءة الفتح﴿عَلِيَهُمْ﴾التي أطلق الهمذانيُّ منع الوقف فيها وقيَّده سواه بتقدير الكلمة حالاً إخراجاً لتقدير من حملها على الظرفية؛ لأنَّه لا يمتنع له الوقف في حمل القراءة على الظرفية، ولكنَّ الراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو قول الجعبريِّ في جواز الوقف في قراءة فتح الياء على تقديرها حالاً مع اعتقاده أقلَّ تماماً من الوجهين الآخرين؛ لأنَّ الحامل على الوقف في هذا الوجه انقطاع النَّفَسِ قبل انقضاء الجزء وتمام الكلام؛ وسبب ترجيح ذلك مع مخالفته لما اصطلح عليه علماء الوقف من منع الفصل بين الحال وصاحبها هو: أنَّ النفَسَ لا يُمكِّن القارئَ من وصل قراءته من عند قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الإنسان:١٩] حتى يبلغ موضع الحال،

(١) انظر: التذكرة (٦٠٨/٢).
(٢) انظر: المكتفى (٦٠٨).
(٣) انظر: الهادي (١١١٧/٢).
(٤) انظر: وصف الاهتداء (٤٩٨ ـ ٤٩٩).

فكيف بمن جعل الكلمة حالاً من قوله: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان:١١]، أو قوله تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الإنسان:١٢]، فهو أبعد وأشقُّ.

والله تعالى أعلم.

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المرسلات

ـ **قوله تعالى:** ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ ٣٠﴾ [المرسلات: ٣٠].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ﴾؛ فقرأ رويس بفتح اللَّام: ﴿**انطَلَقُوا**﴾، وكسرها الباقون[١].

فمن قرأ بفتح اللَّام فهو فعلٌ ماضٍ معناه الإخبار عن المكذِّبين بأنَّهم امتثلوا مباشرةً لأمر الله تعالى حين قال لهم: ﴿**انْطَلَقُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ**﴾ [المرسلات: ٢٩]، ومن من قرأ بكسر اللَّام جعل الأمر الثاني تكريراً للأوَّل أو بدلاً منه[٢].

أثر القراءة في الوقف:

هذا الخلاف بين القرَّاء لم يترتَّب عليه امتناعُ الوقف في وجهٍ وجوزُاه في الآخر كما هو الحال في غالب الآيات الماضية، وإنَّما يظهر تأثير اختلاف القراءات في كون الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ أتمَّ وأحسَنَ في قراءة رويسٍ من قراءة الجمهور مع أنَّ رأس الآية وقفٌ في قراءة الباقين كذلك، وإلى ذلك ذهب **السجاوندي**[٣] **والهمذانيُّ**[٤] **والعمَّانيُّ والجعبريُّ**[٥].

---

(١) انظر: النشر (٥٨٩ ـ ٥٩١).

(٢) انظر: الوقف والابتداء (٤٧٠).

(٣) انظر: الهادي (١١٢٣/٢).

(٤) انظر: المرشد (٨٣١/٢).

(٥) انظر: وصف الاهتداء (٥٠١).

أمَّا **النحاسُ** فقد جعل القطع على رأس الآية متعلّقاً بقراءة رويسٍ فقال: «ليس بقطعٍ كافٍ إلَّا على قراءة من قرأ: ﴿**انطَلَقُوا إِلَى ظِلٍ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ**﴾ بفتح اللَّام»[(١)].

الموازنة والترجيح:

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس من تقييد الوقف بقراءة رويسٍ وحده: ﴿**انطَلَقُوا**﴾، ومنعه في قراءة الباقين بكسر اللَّام؛ وسبب ترجيح ذلك هو: أنَّ من القواعد التي اصطلح عليها العلماء في الوقف امتناع الفصل بين البدل والمبدل منه بوقفٍ[(٢)]، وهذا على تقدير جعل الأمر الثاني بدلاً من الأوَّل، وأمَّا من جعله مؤكّداً له فإنَّه يَرِدُ عليه اصطلاحهم على منع الفصل بين المؤكَّد وما أُكِّدَ به[(٣)].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: القطع والائتناف (٧٥٥).
(٢) انظر: الإيضاح (٢/١٢٠).
(٣) انظر: الإيضاح (١/١٢٤)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٤ ـ ٤٢٥).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النبأ

ـ قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النبأ: ٣٧].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ على ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ قرأ ابنُ عامرٍ وعاصمُ ويعقوبُ بخفض اسمي: ﴿رَبِّ﴾ و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

٢ ـ قرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ بخفض الأولِّ ﴿رَبِّ﴾، ورفع الثاني: **﴿الرَّحْمَنُ﴾**.

٣ ـ قرأ الباقون برفع الاسمين معاً: **﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾**[(١)].

فمن قرأ برفع الباء في: **﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾** فقد جعل الجملة مرفوعةً بالابتداء، ومن خفضَ الباء جعلها بدلاً مما سبق من قوله تعالى: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ﴾ [النبأ: ٣٧]، أو نعتاً له.

ومن قرأ بخفض الأوَّل ورفع الثاني فهو يجعل الأوَّل تابعاً لما سبق بدلاً أو نعتاً، ويرتفع عنده اسمُ **﴿الرَّحْمَنُ﴾** على الابتداء[(٢)].

---

(١) انظر: النشر (٥٩٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٢١/٣٠)، والكشف (٣٦٠/٢)، وحجة القراءات (٧٤٧ ـ ٧٤٨)، وشرح الهداية (٤٣٦)، والموضح (١٣٣٤/٣ ـ ١٣٣٥).

أثر القراءة في الوقف:

الوقف المتعلِّق بتعدُّد القراءات في هذه الآية جزءٌ منه داخلها، وهو الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾، وجزءٌ يرتبط برأس الآية السابقة وهو قوله تعالى: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾ [النبأ:٣٧]، ومن تأمَّل التوجيه في قراءات هذه الآية وجد الآية الأولى: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾ متصلةً بالثانية في وجه الخفض ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ فلا يفصل بينهما بوقفٍ، ووجدها منقطعةً منها في قراءة الرفع: ﴿رَّبُّ السَّمَاوَاتِ﴾ فكان له الوقف على رأس الآية؛ نظراً لانقطاع الكلام واستغنائه عما سبق بالاستئناف، وإلى ذلك ذهب **ابنُ الأنباريِّ**(١) **والنحاسُ**(٢) **وابنُ غلبونَ**(٣) **والدانيُّ**(٤) **والسجاونديُّ**(٥) **والهمذانيُّ**(٦) **والعمَّانيُّ**(٧).

ووافقه **الجعبريُّ** في قراءة الرفع، وزاد: أنَّ من قرأ بالخفض على الإبدال فالوقف له تامٌّ(٨).

والذي يترجَّح في ذلك ـ والعلم عند الله تعالى ـ ما عليه الجماعة من امتناع الوقف على رأس الآية لمن قرأ بالخفض؛ وذلك لما عليه اصطلاح العلماء في قواعد الوقف على منع الفصل بين البدل والمبدل منه(٩)؛ لما ينتج عن ذلك من إبهامِ المعنى؛ نظراً لعدم إتمام أجزاء الكلام.

أمَّا الخلاف بين القرَّاء في كلمة: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ فيظهر أثره في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ فهو وقفٌ في قراءة من يخفض الأوَّل:

(١) انظر: الإيضاح (٢/٩٦٣ ـ ٩٦٤).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٧٥٩).
(٣) انظر: التذكرة (٢/٦١٣).
(٤) انظر: المكتفى (٦٠٤).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٤٧٣).
(٦) انظر: الهادي (٢/١١٢٥).
(٧) انظر: المرشد (٢/٨٣٤).
(٨) انظر: وصف الاهتداء (٥٠٣).
(٩) انظر: الإيضاح (١/١٢٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

﴿رَّبُّ السَّمَاوَاتِ﴾ ويرفع الثاني: ﴿الرَّحْمَنُ﴾؛ لأنَّ الكلام ينقطع عند ذلك ويكون ارتفاع اسم ﴿الرَّحْمَنُ﴾ له محمولاً على الابتداء؛ ولذلك لم يتصل بما سبقه[١]، وإلى ذلك ذهب **النحاس وابنُ غلبون والدانيُّ والسجاونديُّ والعمَّانيُّ، ولم أجد من خالف في ذلك.**

وزاد النحاسُ أنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ قد يكون وقفاً لمن قرأ بالرفع في الاسمين: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ على تقدير أنَّ المبتدأ محذوفٌ والأصل: أن يكون الكلام هو ربُّ السماوات والأرض، ثمَّ تستأنف الجملة الأخرى: ﴿**الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا**﴾ على أنَّها مبتدأ وخبرٌ.

وهذا التقدير على حسنه إلَّا أنَّ الراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ امتناعه؛ لأنَّه محمولٌ على التقدير والزيادة، وقواعد المفسّرين تنصُّ على أنَّ الأصل في الكلام حمله على نصِّه القائم، وأنَّه لا حاجة لادِّعاء الحذف في أيِّ آيةٍ من القرآن ما دام الكلامُ يصحُّ معناه مستغنياً عن التقدير[٢].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الإيضاح (١/١٢٠)، والزيادة والإحسان (٣/٤٢٥).

(٢) انظر: البحر المحيط (٨/٣٩١)، وقواعد التفسير (١/٣٦٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة عبس

ـ **قوله تعالى:** ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾﴾ [عبس:٢٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾؛ فقرأ الكوفيون بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا﴾، وقرأ رويسٌ بفتح الهمزة كالكوفيين في حالة الوصل، وبكسرها كالباقين في حالة الابتداء[(١)].

فمن كسر الهمزة فقراءته تُحملُ على الاستئناف، ومن فتحها فله وجهان:

١ ـ أنَّ الفتح جاء على الإبدال من قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾﴾ [عبس:٢٤]، والمعنى: فلينظر إلى حدوث طعامه أنَّ هذه المذكورات هي مكونات الطعام[(٢)].

٢ ـ أنَّه جاء بتقدير لام العلّة، والمعنى: فلينظر الإنسانُ لأنَّا صببنا الماء صبًّا[(٣)].

وبالنظر إلى توجيه القراءتين في الآية يستبين انقطاعُ الآية عمَّا قبلها في قراءة الكسر: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا﴾ وتعلّقها بها في قراءة الفتح: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾؛ فلذلك يكون رأس الآية وقفاً لمن كسر الهمزة، خلافاً لمن يفتحها فإنَّه لا يقف حتى يتمَّ له المعنى.

---

(١) انظر: النشر (٥٩٥).

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن (٧٥٣).

(٣) انظر: جامع البيان (٥٧/٣٠)، والكشف (٣٦٢/٢)، وحجة القراءات (٧٥٠)، وشرح الهداية (٧٣٧ ـ ٧٣٨)، والموضح (١٣٤١/٣ ـ ١٣٤٢).

وهـذا قولُ **ابنُ الأنباريِّ**[١] **والنحاسِ**[٢] **والسجاونديِّ**[٣] **والهمذانيِّ**[٤] **والعمَّانيِّ**[٥].

وابنُ غلبونَ والدانيُّ يوافقانهم، لكَّنهما يزيدان عليهم تفصيلاً يتلخَّص في الآتي:

- أنَّ قراءة كسرة الهمزة قد يمتنع فيها الوقف على رأس الآية إن حُمِل الكسر على تفسير الأمر بالنظر للطعام، فتكون بذلك متعلّقة بما سبق تعلُّق الصفة بالموصوف.
- أنَّ قراءة فتح الهمزة قد يُجوَّز الوقف قبلها على رأس الآية، إنْ جُعل الفتح في موضع رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: أنَّا صببنا الماء[٦].

وذهب **الجعبريُّ** إلى أنَّ رأس الآية وقفٌ في القراءتين، وهو في قراءة كسر الهمزة أتمُّ وأكملُ[٧].

الموازنة والترجيح:

هذه الأقوال متفقة على أنَّ رأس الآية وقفٌ لمن كسر همزة ﴿**إِنَّا صَبَبْنَا**﴾، والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: تقييد هذا الإطلاق بالقيد الذي وضعه ابنُ غلبون والداني؛ وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ هذا الوجه الذي ذكراه تحتمله الآية فالنظر المأمور به ليس مجرّد معاينة الطعام بل تعدَّاها إلى كيفية تكوُّنه التي تشبه حال تكوين الإنسان وتدلُّ على بعثه ونشوره.

---

(١) انظر: الإيضاح (٢/٩٦٦ ـ ٩٦٧).
(٢) انظر: القطع والائتناف (٧٦٤).
(٣) انظر: الوقف والابتداء (٤٧٩).
(٤) انظر: الهادي (٢/١١٣٠، ١١٣٢).
(٥) انظر: المرشد (٢/٨٣٩).
(٦) انظر: التذكرة (٢/٦١٥ ـ ٦١٦)، والمكتفى (٦٠٩).
(٧) انظر: وصف الاهتداء (٥٠٦).

أمَّا قراءة الفتح فالراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو امتناع الوقف لمن يقرأ بها على رأس الآية مطلقاً.

وما ذكره ابنُ غلبون والدانيُّ من احتمال تقديرها خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: هو أنَّا صببنا الماء، يجاب عنه: بأنَّ هذا الوجه الذي جوَّزا فيه الوقف لمن يقرأ بالفتح مبنيٌّ على إضمار محذوفٍ، والقاعدة عند المفسّرين أنَّ حمل الآية على نصها المنَزّل أولى من حملها على التقدير؛ لأنَّ الأصل عدمُ التقدير، ومتى تردَّد الأمر بين الحذف وعدمِه كان عدمُه أولى[(١)].

أمَّا قول الجعبريِّ: إنَّ من يفتح الهمزة فله أن يقف على رأس الآية قبل ذلك فالراجح ـ والعلم عند الله تعالى ـ قول غيره ممن يمنع الوقف في هذه القراءة؛ وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ العرب تستقبح البدء بأنَّ الثقيلة مطلقاً[(٢)].

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: حجة القراءات (٣٩١/٨)، وقواعد التفسير (٣٦٢/١).

(٢) انظر: الكتاب (١٢٤/٣)، المرشد (١٦٩/٢).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الشمس

ـ **قوله تعالى:** ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس:١٥].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾؛ فقرأ نافعٌ وأبو جعفر وابنُ عامرٍ بالفاء: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾، وقرأها الباقون بالواو[(١)].

فمن قرأ بالفاء فالآية عنده معطوفةٌ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ [الشمس:١٤]، والمعنى: فكذَّبوه فعقروها فلا يخاف العقر عقباها، وإنَّما عُطف المفرد في ذلك على الجمع؛ لأنَّ العاقر كان واحداً، وقيل: إنَّ الضمير عائدٌ إلى الله تعالى، والمعنى: فلا يخاف الله تعالى عاقبة دمدمته عليهم، وعلى كلا الوجهين حُملت قراءة الواو وزيد فيها احتمال عود الضمير على نبي الله صالح ـ عليه السلام ـ، بمعنى: فلا يخاف عاقبة إنذاره إياهم وحلول العقوبة بهم[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

اختلف العلماء في كيفية تأثير هذا الخلاف بين القرَّاء على الوقف عند رأس الآية السابقة: ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ فمنهم من جعل الأثر مترتباً على اختلاف الحرفين بحيث يكون رأس الآية وقفاً لمن قرأ بالفاء حاملاً المعنى على تقدير: فلا يخاف الله تبعة ما نزل بهم من العذاب، ولا يقف القارئ

---

(١) انظر: النشر (٦٠٤).

(٢) انظر: جامع البيان (٣٠/٢١٥)، والكشف (٢/٣٨٢)، وحجة القراءات (٧٦٦)، وشرح الهداية (٧٤٤)، والموضح (٣/١٣٧٧).

بالواو؛ لأنَّها حاليةٌ والحال متعلّقٌ فيها بما سبق فلا يفصل منه، وهذا قول **النحاس** فيما نقله[١].

ووافقه **ابنُ غلبون**[٢] **والدانيُّ**[٣].

وخالفهم في ذلك **الهمذانيُّ** فجعل الوقف على رأس الآية لمن يقرأ بالواو، ومنعه في قراءة الفاء[٤].

ولم يجعل **السجاونديُّ** رأس الآية وقفاً على القراءتين إلَّا للضرورة[٥].

الموازنة والترجيح:

لم تتجاوز الأقوال في الوقف عند رأس الآية: ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ ثلاثةً هي:

١ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الفاء وممتنعٌ لمن قرأ بالواو.

٢ ـ أنَّه وقفٌ في قراءة الواو وممتنعٌ لمن قرأ بالفاء.

٣ ـ أنَّه لا يوقف عليه من غير ضرورةٍ.

والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: أن لا يتقيّد الوقف بقراءةٍ دون أخرى، بل يجعلُ الفيصل في الوقف وعدمه معنى الآية الذي تُحمل عليه؛ وسبب ترجيح ذلك هو أنَّ القراءتين يحتمل الضمير فيها عَوْده على الله تعالى، أو على عاقر الناقة، وهذا ما نصَّ عليه مكيٌّ بن أبي طالب بقوله: «فإذا جعلته للعاقر لم تقف على ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾، وإذا جعلته لله وقفت على ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾»[٦]، مع أنَّ هذا القول لمكيٍّ ذكره في قراءة الواو، وجعل الوقف في قراءة الفاء على رأس الآية؛ لأنَّها عنده لا تحتمل إلَّا

(١) انظر: القطع والائتناف (٧٧٨).
(٢) انظر: التذكرة (٦٢٩/٢ ـ ٦٣٠).
(٣) انظر: المكتفى (٦٢١).
(٤) انظر: شرح الهداية (١١٦٢/٢).
(٥) انظر: الوقف والابتداء (٤٩٥).
(٦) انظر: الهداية (٨٣٠٥/١٢).

عوْد الضمير على الله تعالى، ولكن لمَّا ذكر هو في غير تفسيره[١]، ما ذكرهُ غيرُه من المفسِّرين من احتمال عوْدَ الضمير على الله تعالى، أو على العاقر[٢]، كان الأولى أن لا يتقيَّد هذا التقسيم بقراءةٍ دون أختها.

والله تعالى أعلم.

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (٧٧٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٣٠/٢١٥ ـ ٢١٦)، والمحرَّر الوجيز (٨/٦٣٠ ـ ٦٣١)، والبحر المحيط (٨/٤٧٦)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢/٣١٩)، والدر المصون (١١/٢٥).

المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المسد

ـ قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد:٤].

القراءات:

اختلف القرَّاء في قوله تعالى: ﴿حَمَّالَةَ﴾؛ فقرأها عاصمٌ بالنصب، ورفعها الباقون: ﴿حَمَّالَةُ﴾[(١)].

فمن نصب الكلمة كان النصب على الاختصاص بالذمِّ، ومن رفعها فله أوجهٌ:

- الرفع على الابتداء والخبرُ هو قوله تعالى: ﴿فِي جِيدِهَا حَبۡلٞ مِّن مَّسَدِۭ ۝٥﴾ [المسد:٥].
- أنَّها صفة لقوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾.
- الرفعُ على أنَّها معطوفةٌ على ضمير ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ [المسد:٣].
- الرفعُ على أنَّها بدلٌ من قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾[(٢)].

أثر القراءة في الوقف:

لم يكثر الخلاف بين العلماء في هذه الآية بناءً على اختلاف القراءات؛ ولذا فإنَّ قراءة النصب المحمولة على الاختصاص بالذمِّ تعني

---

(١) انظر: النشر (٦١٣).

(٢) انظر: جامع البيان (٣٣٨/٣٠)، والكشف (٣٩٠/٢)، وحجة القراءات (٧٧٦ ـ ٧٧٧)، وشرح الهداية (٧٤٦ ـ ٧٤٧)، والموضح (١٤١٠/٣)، والبيان لابن الأنباري (٥٤٤/٢).

في تقديرها عدم اتصالها بما مضى فيكون الوقف فيها عند قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ ثم يُستأنَف بعد ذلك كلامٌ منقطعٌ مما سبق، والتقدير: أعني حمالة الحطب، ولم أجد مخالفاً في هذا[١]، ووجه ذلك الوقف كما ذكره بعض أهل العلم هو: أنَّ قطع النعوت في سياق المدح والذمِّ أبلغ من وصلها بما سبقها وموافقتها لإعرابه[٢].

أمَّا قراءة الرفع فإنَّ الوقف فيها عند قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ يتقيَّد ببعض تقديراتها وامتناعه في البعض الآخر؛ ويبتدئ بما بعده، كما ذهب إليه **ابنُ الأنباريِّ**[٣] **والجعبريُّ**[٤] **والهمذانيّ** في تقديره مبتدأ محذوفاً مقدَّراً بـ: «هي حمَّالة الحطب»، **وأبو حاتم** فيما نقله عنه **النحاسُ**[٥] **وابنُ غلبون**[٦] **فيما فُهم من منعه الابتداء بكلمة:** ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾؛ لما يترتَّب عليه من فصل المبتدأ عن الخبر، وهذا قول ابنُ الأنباريِّ والنحاسُ وابنُ غلبون[٧] والدانيِّ[٨].

وزاد الجعبريُّ جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ في قراءة الرفع على تقديرها خبراً وما بعدها ﴿**حَمَّالَةُ الحَطَبِ**﴾ صفةً لها، والذي يترجَّح ـ والعلم عند الله تعالى ـ هو: امتناع الوقف في هذا التقدير؛ لما يترتَّب عليه من فصل الصفة عن الموصوف، وهذا مما اصطلح علماء الوقف في قواعدهم على منعه[٩].

والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: التذكرة (٦٤٩/٢)، والمكتفى (٦٣٦)، والوقف والابتداء (٥١٦)، والهادي (١١٩١/٢)، والمرشد (٨٧٨/٢)، ووصف الاهتداء (٥٤٣).

(٢) انظر: الإتقان (١٦٦٤/٥)، والزيادة والإحسان (١٥٥/٦).

(٣) انظر: الإيضاح (٩٩٠/٢).

(٤) انظر: وصف الاهتداء (٥٤٣).

(٥) انظر: القطع والائتناف (٧٨٧).

(٦) انظر: التذكرة (٦٤٩/٢).

(٧) انظر: القطع والائتناف (٧٨٧)، التذكرة (٦٤٩/٢).

(٨) انظر: المكتفى (٦٣٧).

(٩) انظر: الإيضاح (١١٦/١)، والزيادة والإحسان (٤٢٤/٣).

الخاتمـــة

ها أنا أقف على آخر مراحل هذا البحث لأضع له الخاتمة، معترفاً بعجزي عن إضاءة أيِّ عاتمةٍ؛ إذ لا أرى نفسي أهلاً لذلك، ولا أزعمني من فرسان تلك المسالك، لكن أحسب أنِّي بذلت الطاقة في محاولة المقاربة والتسديد، وابتدأت المسير بخطوةٍ إلى الابتكار والتجديد، وإن كان ميدان علم الوقف صعباً على غير أشداء الرجال، ولا غنى لطالبه عن تحرير كلّ ما يقال، فالناظر فيه مفتقرٌ إلى علم الآلة، وهو للأئمة السابقين تبعٌ وعليهم عالةٌ، ومتى تجلَّت للناظر في مصنَّفاتهم حقيقةُ قدرهم تصاغرَ عنده كبير ما يستطيع من نفسه، وقلَّ في عينيه بديع ما يستحسن من حدسه.

وقد خرجت من هذا البحث بنتائج تتلخص في الآتي:

- أنَّ من المشاريع المهمة في اختلاف القراءات جمع معاني الاختلاف الثلاثة التي نصّ عليها العلماء بشكلٍ استقصائيٍّ لجميع المواضع في القرآن الكريم.
- أنَّ علم الوقف والابتداء (المُقَارَن) مما يحتاج إلى مزيدٍ من الدراسة والتحقيق، وقواعدُ الترجيح بين العلماء المختلفين فيه محتاجةٌ إلى الجمع والتدوين.
- أنَّ من المناسب استخلاصَ وقوف السادة العشرة القراء الذين ألَّف أكثرُهم كتباً في الوقف والابتداء ولم يُعثر عليها بعد، فالمصنفون في هذا الفنِّ يذكرون عنهم وقوفاً مختارةً لو جُمعت لكونت قاعدةً مهمةً في معرفة اختياراتهم.
- أنَّ ترجيحات أئمة هذا الفن الذين يهتمّون بذكر الخلاف بين السلف

في الوقوف كابن الأنباري والنحاس والعمَّاني وغيرِهم من الموضوعات المهمة التي لم تُطرق بعد ـ فيما أعلم ـ، ولا شك أنَّ في جمعها وتحقيقها فائدةً عظيمةً وهي إضافةٌ جديدةٌ لهذا الفنِّ.

- أنَّ علم الوقف والابتداء لا يعتمد في كلِّ مباحثه على التفسير والإعراب والقراءات، بل من وسائله التي أثبتها العلماء استخدام الأداء الصوتي في الوقف والابتداء، كما أشار إلى ذلك السجاونديُّ في غير موضع، وهذه الآيات ـ وإن كانت قليلةً ـ لكنَّها تُعتبَر أصلاً للعلاقة بين المعنى القرآنيِّ والأداء الصوتي، وهذا يجعلنا نتيقن أنَّ الاهتمام بالأداء الصوتي المناسب للمعاني المتلوَّة لم يكن المهتمُّون به في زماننا بِدْعاً، بل هم مسبوقون إلى ذلك، ولهم فه سلفٌ معتبرون.

- أنَّ هنالك ارتباطاً وثيقاً بين قواعد التفسير وقواعد الوقف؛ لأنَّ كلا الأمرين عائدٌ إلى إدراك المعنى القرآنيِّ على حقيقته، وهذا ما يجعل قواعد التفسير أمراً لا غنى عنه عند الترجيح في خلاف علماء الوقف.

- أنَّ للقراءات الشاذة أثراً في اختلاف الوقف والابتداء، واختلاف المعنى القرآني تبعاً لذلك.

أمَّا الصعوبات التي واجهتني خلاف البحث فتتلخص فيما يلي:

- محاولة إحصاء جميع المواضع القرآنية التي تعدَّد فيها الوقف بسبب اختلاف القراءات، وهذا تطلب جهداً ووقتاً كثيراً للنظر في ثمانية كتبٍ هي مجموع مصادر هذا البحث فيما يتعلّق بمادة الوقف.

- الترجيح بين العلماء الأكابر المختلفين في الوقوف، وهذا ما جعلني أقف كثيراً عند كلِّ خلافٍ بحثاً عمن سبقني إلى ذلك من العلماء أنفسهم، أو من بعدهم من مفسرين وقرَّاء، أو أتتبع قواعدهم التي وضعوها فأجعلها آلة ترجيحٍ أردُّ إليها الخلاف القائم.

- عدمُ رجوعي إلى بعضِ الكتب المهمة في هذا الفن؛ لكونها رسائل علمية حقّقت في بعض الجامعات من قبل عقدين أو ثلاثة عقودٍ ولم تُطبع بعد، ولا يُسمح للباحث بتصويرها حتى يأذن له المحقّق إذناً خطياً مكتوباً، وهذا أمرٌ صعبٌ جداً.
- إثبات بعض الباحثين للنص القرآني كلّه برواية حفصٍ عن عاصمٍ في جميع الكتاب، وهذا يفسد به المعنى ويتناقض، حيث يرجّح بعض العلماء وقفاً على قراءة كذا ويمنعه على قراءة كذا؛ والآية في النص المحقَّق مثبتةٌ في الوجهين بنفس الرواية، مما يجعل القارئ في حيرة من أمره، خصوصاً عند عدم وصفِ القراءة بتذكيرٍ أو غَيْبةٍ أو جمعٍ أو غيره.

ولا يسعني في خاتمة هذه الدراسة إلَّا أن ألهج بالثناء على الله تعالى، والحمد له على ما هدى إليه وأعان، فله الحمد أوَّلاً وآخراً، له الحمد ملئ السماوات والأرض، وملئ ما بينهما، ملئ ما شاء الله من شيْ بعدُ، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضيَ، وله الحمد بعد الرضى.

وما كان في هذه الورقات من صوابٍ فلا فضل فيه لغير الله، ولا حول ولا قوة إلّا به، وما كان في ذلك من زَللٍ وسَهْوٍ وغَفْلةٍ فلا حظَّ فيه لغير نفسي والشيطان، وحسبي في العذر أنّي:

رأيت اليوم علم الوقف ثوباً ... ولم يكُ عمَّني بالستر كلِّي
وليس يعُمُّ إلَّا لوذعياً ... خبيراً فاز منه بالتحلِّي
وكان على نفائسه أميناً ... فلم يبسط لها كفَّ المقلِّ
لذلك كنت ملتزماً مقالاً ... قديماً قاله من قبلُ مثلي
على قدر اللحاف مددت رجلي ... فجُزْت عن المذمَّة بالتخلِّي

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابته والتابعين، والحمد لله ربِ العالمين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس العامة

- فهرس الآيات الواقعة في رؤوس المسائل.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الآيات الواقعة في رؤوس المسائل

طرف الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾	[البقرة: ٧٤]	١٠٧
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا﴾	[البقرة: ١١٧]	١١٠
﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ﴾	[البقرة: ١١٩]	١١٦
﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾	[البقرة: ١٢٥]	١٢٠
﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾	[البقرة: ١٣٩ ـ ١٤٠]	١٢٣
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ﴾	[البقرة: ١٦٥]	١٢٦
﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾	[البقرة: ١٩٧]	١٢٩
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾	[البقرة: ٢١٠]	١٣٢
﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ﴾	[البقرة: ٢٢٢]	١٣٥
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً﴾	[البقرة: ٢٤٠]	١٣٨
﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾	[البقرة: ٢٦٩]	١٤١
﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا﴾	[البقرة: ٢٧١]	١٤٣
﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟﴾	[البقرة: ٢٨٤]	١٤٦
﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ﴾	[البقرة: ٢٨٥]	١٤٩
﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ﴾	[آل عمران: ١٩]	١٥١
﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾	[آل عمران: ٣٦]	١٥٣
﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾	[آل عمران: ٣٧]	١٥٥
﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ﴾	[آل عمران: ٣٩]	١٥٨
﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾	[آل عمران: ٤٨]	١٦٠
﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾	[آل عمران: ٤٩]	١٦٢

طرف الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾	[آل عمران: ٧٣]	١٦٥
﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾	[آل عمران: ٨٠]	١٦٩
﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ﴾	[آل عمران: ٨٣]	١٧١
﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾	[آل عمران: ١١٥]	١٧٥
﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ﴾	[آل عمران: ١٣٣]	١٧٨
﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾	[آل عمران: ١٤٦]	١٨١
﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ﴾	[آل عمران: ١٧١]	١٨٤
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾	[آل عمران: ١٨٠]	١٨٦
﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾	[آل عمران: ١٨١]	١٨٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾	[النساء: ١]	١٩٠
﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾	[النساء: ٢٤]	١٩٤
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	[النساء: ٧٧]	١٩٨
﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾	[المائدة: ٤٥]	٢٠١
﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ﴾	[المائدة: ٤٧]	٢٠٤
﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾	[المائدة: ٥٠]	٢٠٧
﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ﴾	[المائدة: ٥٣]	٢٠٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا﴾	[المائدة: ٥٧]	٢١١
﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾	[الأنعام: ٢٢]	٢١٣
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾	[الأنعام: ٢٧]	٢١٦
﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾	[الأنعام: ٥٤]	٢١٩
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾	[الأنعام: ٧٤]	٢٢٣
﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾	[الأنعام: ٩١]	٢٢٦
﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾	[الأنعام: ٩٦]	٢٢٨
﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ﴾	[الأنعام: ١٠٩]	٢٣١
﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم﴾	[الأنعام: ١٢٨]	٢٣٥
﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾	[الأنعام: ١٣٢]	٢٣٨
﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾	[الأنعام: ١٥٣]	٢٤٠

طرف الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾	[الأعراف:٢٦]	٢٤٣
﴿قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾	[الأعراف: ٣٢]	٢٤٦
﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ﴾	[الأعراف:٤٣]	٢٥٠
﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾	[الأعراف:٥٤]	٢٥١
﴿أَوَ أَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا ضُحٗى﴾	[الأعراف:٩٨]	٢٥٣
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۖ﴾	[الأعراف:١٠٥]	٢٥٦
﴿وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ﴾	[الأعراف: ١٤١]	٢٥٩
﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾	[الأعراف:١٧٣]	٢٦١
﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾	[الأعراف: ١٨٦]	٢٦٣
﴿إِن تَسۡتَفۡتِحُواْ فَقَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡفَتۡحُۖ﴾	[الأنفال: ١٩]	٢٦٦
﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ﴾	[الأنفال:٥٩]	٢٦٩
﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ﴾	[التوبة:٣٧]	٢٧١
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ﴾	[التوبة:٤٠]	٢٧٤
﴿وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٞۚ﴾	[التوبة:٦١]	٢٧٦
﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا﴾	[التوبة: ١٠٧]	٢٧٧
﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٖ مَّرَّةً﴾	[التوبة:١٢٦]	٢٨٠
﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ﴾	[يونس:٤]	٢٨٢
﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا﴾	[يونس:٥]	٢٨٥
﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ﴾	[يونس:١٦]	٢٨٨
﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ﴾	[يونس:٢٣]	٢٩٠
﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾	[يونس:٥٨]	٢٩٤
﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأۡنٖ وَمَا تَتۡلُواْ مِنۡهُ مِن قُرۡءَانٖ﴾	[يونس:٦١]	٢٩٧
﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ﴾	[يونس:٧١]	٢٩٩
﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾	[يونس:٨١]	٣٠٢
﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ﴾	[يونس:٩٠]	٣٠٤
﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تُؤۡمِنَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾	[يونس:١٠٠]	٣٠٧
﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ﴾	[هود:٢٥]	٣٠٩

طرف الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ﴾	[هود: ٤٦]	٣١٢
﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾	[هود: ٧١]	٣١٦
﴿ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾	[يوسف: ٤٩]	٣٢٠
﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا﴾	[يوسف: ٧٦]	٣٢٢
﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ﴾	[الرعد: ٤]	٣٢٤
﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ﴾	[إبراهيم: ٢]	٣٢٨
﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ﴾	[النحل: ٢]	٣٣١
﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ﴾	[النحل: ١١]	٣٣٤
﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ﴾	[النحل: ١٢]	٣٣٦
﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا﴾	[النحل: ٢٠]	٣٣٩
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	[النحل: ٤٠]	٣٤١
﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾	[النحل: ٩٦]	٣٤٣
﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	[الإسراء: ٢]	٣٤٥
﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ﴾	[الإسراء: ٣٣]	٣٤٨
﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾	[الإسراء: ٣٨]	٣٥٠
﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾	[الإسراء: ٩٣]	٣٥٢
﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾	[الكهف: ٢٦]	٣٥٥
﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ﴾	[الكهف: ٥٢]	٣٥٧
﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾	[مريم: ٦]	٣٥٩
﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾	[مريم: ٣٤]	٣٦١
﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾	[مريم: ٣٦]	٣٦٥
﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	[طه: ١٢]	٣٦٨
﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾	[طه: ١٣]	٣٧٠
﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ﴾	[طه: ٣٩]	٣٧٣
﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ﴾	[طه: ٧٧]	٣٧٥
﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾	[طه: ١١٩]	٣٧٩
﴿قَالَ رَبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾	[الأنبياء: ٤]	٣٨١

طرف الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ﴾	[الأنبياء: ٤٥]	٣٨٣
﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾	[الأنبياء: ١١٢]	٣٨٦
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	[الحج: ٢٣]	٣٨٨
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	[الحج: ٢٥]	٣٩١
﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾	[المؤمنون: ٥٢]	٣٩٤
﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	[المؤمنون: ٩٢]	٣٩٨
﴿إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾	[المؤمنون: ١١١]	٤٠٠
﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	[النور: ٩]	٤٠٢
﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	[النور: ٣٦]	٤٠٥
﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾	[النور: ٤٠]	٤٠٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾	[النور: ٥٨]	٤١١
﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾	[الفرقان: ١٠]	٤١٤
﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾	[الفرقان: ١٩]	٤١٦
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾	[الفرقان: ٦٠]	٤١٨
﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾	[الفرقان: ٦٩]	٤٢١
﴿وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ﴾	[الشعراء: ١٣]	٤٢٤
﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾	[الشعراء: ١٩٣]	٤٢٧
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	[النمل: ٢٥]	٤٢٩
﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾	[النمل: ٥١]	٤٣٢
﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾	[النمل: ٨٠]	٤٣٥
﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾	[النمل: ٨٢]	٤٣٧
﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ﴾	[النمل: ٩٣]	٤٤٠
﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ﴾	[القصص: ٦]	٤٤١
﴿وَأَخِى هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ﴾	[القصص: ٣٤]	٤٤٣
﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾	[العنكبوت: ٢٥]	٤٤٦
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾	[العنكبوت: ٤٢]	٤٤٩
﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾	[العنكبوت: ٦٦]	٤٥١

طرف الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	[الروم: ١١]	٤٥٤
﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾	[لقمان: ٣]	٤٥٦
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ﴾	[لقمان: ٦]	٤٥٩
﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾	[الأحزاب: ٢]	٤٦٢
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى﴾	[سبأ: ٣]	٤٦٤
﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾	[سبأ: ١٢]	٤٦٧
﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾	[يس: ٥]	٤٦٩
﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾	[يس: ٣٩]	٤٧١
﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾	[الصافات: ١٢]	٤٧٥
﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾	[الصافات: ١٢٦]	٤٧٨
﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾	[الصافات: ١٥٣]	٤٨١
﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾	[ص: ٦٣]	٤٨٤
﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾	[ص: ٨٤]	٤٨٧
﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾	[غافر: ٢٠]	٤٩١
﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾	[غافر: ٣٧]	٤٩٣
﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ﴾	[فصلت: ١٠]	٤٩٥
﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾	[فصلت: ٤٤]	٤٩٨
﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾	[الشورى: ٣]	٥٠١
﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾	[الشورى: ٣٥]	٥٠٣
﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾	[الشورى: ٥١]	٥٠٥
﴿قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾	[الزخرف: ٢٤]	٥٠٧
﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾	[الزخرف: ٨٨]	٥٠٩
﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾	[الزخرف: ٨٩]	٥١٣
﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾	[الدخان: ٧]	٥١٦
﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾	[الدخان: ٤٩]	٥١٩
﴿وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾	[الجاثية: ٥]	٥٢١
﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	[الجاثية: ٢١]	٥٢٤

طرف الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾	[الجاثية: ٢٨]	٥٢٧
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ﴾	[محمد: ٢٥]	٥٢٩
﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾	[الطور: ٢٨]	٥٣٢
﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾	[القمر: ٢٦]	٥٣٤
﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾	[الرحمن: ١٢]	٥٣٦
﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾	[الرحمن: ٣١]	٥٣٨
﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	[الواقعة: ٢٢]	٥٤٠
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾	[الحديد: ١٦]	٥٤٣
﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾	[القلم: ١٤]	٥٤٥
﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾	[المعارج: ١٦]	٥٤٨
﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾	[الجنّ: ٢٠]	٥٥٣
﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾	[المزمل: ٩]	٥٥٥
﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ۖ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾	[الإنسان: ٢١]	٥٥٧
﴿ٱنطَلِقُوٓا۟ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾	[المرسلات: ٣٠]	٥٦٠
﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ﴾	[النبأ: ٣٧]	٥٦٢
﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾	[عبس: ٢٥]	٥٦٥
﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾	[الشمس: ١٥]	٥٦٨
﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾	[المسد: ٤]	٥٧١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **القرآن الكريم.**

٢ ـ **الإتقان في علوم القرآن**: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، طبع وتحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

٣ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**: ابن القيم الجوزية، تحقيق: بشير عون، مكتبة لبنان، ١٤٢١هـ.

٤ ـ **الأحرف السبعة للقرآن**: أبو عمرو الداني، تحقيق: الدكتور عبدالمهيمن طحان، دار المنارة، جدة، ١٤١٨هـ.

٥ ـ **أخبار النحويين البصريِّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**: أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ـ١٩٨٥م.

٦ ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، نشر مكتبة الخانجي بالقارة.

٧ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق من علم الأصول**: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: سامي العربي الأثري، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٨ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٩ ـ **الأزهية في علم الحروف**: على بن محمد الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.

١٠ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ـ١٩٩٢م.

١١ ـ **أُسد الغابة في معرفة الصحابة**: ابن الأثير عز الدين علي بن الحسن الجزري، مطبعة الشعب، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٢ ـ **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**: عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: د.عبدالمجيد دياب، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

١٣ ـ **الأشباه والنظائر في النحو**: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت.

١٤ ـ **الإضاءة في بيان أصول القراءة**: علي بن محمد الضبَّاع، طبعة عبدالحميد أحمد حنفي، مصر.

١٥ ـ **أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن**: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، طبعة دار عالم الفوائد، بإشراف الشيخ: بكر أبو زيد ﷺ.

١٦ ـ **إعراب القراءات السبع وعللها**: أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧ ـ **إعراب القرآن الكريم وبيانه**: محيي الدين درويش، دار ابن كثير، ودار اليمامة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٢هـ.

١٨ ـ **إعراب القرآن**: أبو جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

١٩ ـ **إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين**: ابن القيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٠ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: جمال الدين أبو الحسين على بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ٢٠٠٤م.

٢١ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف**: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٢٢ ـ **إيضاح الابتداء في كتاب الله** ﷻ: أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ.

٢٣ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**: الخطيب القزويني، تحشية: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ..
٢٤ ـ **بحر الجوامع**: محمد بن أحمد القاهري، (مخطوط)مصور عن مكتبة العبيدالله بتونس.
٢٥ ـ **البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي بن محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٦ ـ **بداية المجتهد ونهاية النقتصد**: محمد بن أحمد بن رشيد الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبدالله العبادي، دار السلام، ١٤١٦هـ.
٢٧ ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**: عمر بن علي بن أحمد الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبدالله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٢٨ ـ **البديع في علم العربية**: مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.
٢٩ ـ **البرهان في علوم القرآن**: بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٣٠ ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: أحمد بن عبدالملك اللورقي الضبي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٣١ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٢ ـ **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت:٨١٧هـ)، ضبط متنه وحواشيه ووضع مساردة وقدَّم له: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه‍ـ٢٠٠١م.
٣٣ ـ **البيان والتبيين**: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ.
٣٤ ـ **تاريخ الخلفاء**: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧١ه‍ـ١٩٥٢م.

٣٥ ـ **تأويل مشكل القرآن**: أبو محمد عبدالله بن مسلم قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ.
٣٦ ـ **التبصرة والتذكرة**: أبو محمد عبدالله بن علي الصميري، تحقيق: فتحي مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.
٣٧ ـ **التبيان في إعراب القرآن**: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: على محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ.
٣٨ ـ **التحرير والتنوير**: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
٣٩ ـ **التذكرة في القراءات الثمان**: أبو الحسن طاهر بن غلبون الحلبي، تحقيق: الدكتور: ايمن سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٤٠ ـ **التسهيل لعلوم التنزيل**: أحمد بن محمد بن جزي الكلبي، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٤١ ـ **تفسير القرآن العظيم**: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
٤٢ ـ **تقريب التهذيب**: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق، أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة.
٤٣ ـ **تقييد وقف القرآن الكريم**: محمد الهبطي، تحقيق: الحسن وكاك، مطبعة النجاح، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٤٤ ـ **التلخيص في القراءات الثمان**: لأبي معشر الطبري، تحقيق: محمد موسى الشريف، طبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٢هـ.
٤٥ ـ **التميهد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي، تحقيق: سعيد أحمد غراب، مطبعة فضالة، المغرب، ١٤١٠هـ،
٤٦ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: محمد بن جرير الطبري، شركة مصطفى البابي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
٤٧ ـ **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان**: أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ.
٤٨ ـ **الجامع لشعب الإيمان**: أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ.

٤٩ ـ **الجامع لعشب الإيمان**: أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد اليزيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٩هـ.
٥٠ ـ **الجعبري ومنهجه في كنز المعاني مع تحقيق نموذج من الكنز**: أحمد اليزيدي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٩هـ.
٥١ ـ **جمال القراء وكمال الإقراء**: علي بن محمد السخاوي، تحقيق الدكتور: عبدالكريم الزبيدي، دار البلاغة، ببيروت، ١٤١٣هـ.
٥٢ ـ **الجنى الداني في حروف المعاني**: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
٥٣ ـ **حاشية الشهاب الخفاجي المسماة: "عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**: دار صادر، بيروت.
٥٤ ـ **الحاوي الكبير في شرح مختصر المزني**: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.
٥٥ ـ **حجة القراءات**: أبو زرعة عبدالرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ.
٥٦ ـ **الحجة للقراء السبعة**: أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويحابي، دار المأمون للتراث.
٥٧ ـ **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور: عبدالفتاح هنداوي، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.
٥٨ ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، ١٤٠٦هـ.
٥٩ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
٦٠ ـ **دراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية**: للدكتور: صبحي عبدالكريم، دار الطباعة المحمدية، ١٤٠١هـ.
٦١ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ.
٦٢ ـ **دلائل الإعجاز**: عبدالقاهر الجرجاني، تعليق وشرح: محمد عبدالمنعم خفاجي، مطبعة الفجالة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.

٦٣ ـ **ديوان الحطيئة**: بشرح ورواية ابن السِّكِّيت.
٦٤ ـ **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مجمع اللغة العربيةن دمشق.
٦٥ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: لشهاب الدين السيد محمد الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٦٦ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لشمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٥هـ.
٦٧ ـ **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**: محمد عقيلة المالكي، مجموعة باحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، جامعة الشارقة، ٢٠٠٦م.
٦٨ ـ **السبعة في القراءات**: أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر.
٦٩ ـ **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**:محمد خليل بن علي المُرادي، نشر: دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.
٧٠ ـ **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث الأزدي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ١٤٢٥هـ.
٧١ ـ **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
٧٢ ـ **سنن الدارقطني**: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبدالمنعم شلبي، وجمال عبداللطيف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ. **سير أعلام النبلاء**: الإمام شمس الدين الذهبي، طبعة مؤسسة الرسالة بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الجزء (١٤) بتحقيق: أكرم البوشي، والجزء (١٥) بتحقيق: إبراهيم الزيبق.
٧٣ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: عبدالحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان .**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: بتحقيق الشيخين: محمود وعبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ.
٧٤ ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: مكتبة دار التراث، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ.

٧٥ ـ **شرح القصيدة الخاقانية**: الإمام أبو عمرو الداني، رسالة علمية بكلية الدعوة جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، للباحث غازي بنيدر العمري، ١٤١٩هـ.
٧٦ ـ **شرح الهداية في توجيه القراءات**: أبو العباس أحمد بن عمَّار المهجوي، تحقيق: الدكتور: حازم سعيد حيدر، طبعة دار عمَّار، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٧٧ ـ **شرح شافية ابن الحاجب**: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ومعه **شرح شواهد شافية ابن الحاجب**: عبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٧٨ ـ **شرح صحيح البخاري**: لابن بطَّال، ضبط وتعليق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد بالرياض.
٧٩ ـ **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**: محيي الدين الكافيجي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس، ١٩٩٣م.
٨٠ ـ **صحيح الترغيب والترهيب**: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، الطبعة الطبعة اللوى، ١٤٢١هـ.
٨١ ـ **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج، إخراج الشيخ: نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة، ١٤٢٦هـ.
٨٢ ـ **الصناعتين في الكتابة والشعر**: أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
٨٣ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمد محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
٨٤ ـ **طبقات الشافعية**: أبو بكر بن أحمد (ابن قاضي شهبة)، عناية وتعليق: الدكتور الحافظ عبدالعليم خن، وزارة المعارف الهندية، ١٣٩٩هـ.
٨٥ ـ **طبقات الشافعية**: جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي، عناية: كما يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٨٦ ـ **طبقات المفسرين**: أحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق: الدكتور سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الألوى، ١٤١٧هـ.

٨٧ ـ **طبقات النحويين واللغويين**: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
٨٨ ـ **العبر في خبر من غبَر**: شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥.
٨٩ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**: محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، بتحقيق: ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية ببيروت، ٢٠٠٦ ـ ١٤٢٧هـ.
٩٠ ـ **الغنية لطالب الحق**: عبدالقادر الجيلاني، مكتبة حسين بك حسني، ١٢٨٨هـ.
٩١ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي حجر العسقلاني، عناية وإخراج: محمد الفاريابي، دار طيبة، ١٤٢٦هـ.
٩٢ ـ **فتح القدير الجامع بين علمي الرواية والدراية من علوم التفسير**: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن عمير، دار الوفاء، ١٩٩٤م.
٩٣ ـ **فوات الوفيات والذيل عليها**: محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٩٤ ـ **في بناء الجملة العربية**: للدكتور: محمد حماسة عبداللطيف، دار القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ.
٩٥ ـ **القراءات وأثرها في التفسير والأحكام**: محمد بن عمر سالم بازمول، رسالة علمية بجامعة أم القرى، ١٤١٢هـ.
٩٦ ـ **القطع والائتناف**: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، العارق، ١٣٩٨هـ.
٩٧ ـ **قواعد التفسير "جمعاً ودراسةً"**: خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، ١٤٢١هـ.
٩٨ ـ **القوانين الفقهية**: أحمد بن محمد المعروف بابن جزي الكلبي الأندلسي، الدار العربية للكتاب، لبنان، ١٩٨٢م.
٩٩ ـ **الكامل في اللغة والأدب**: أبو العباس محمد بن يزيد الثمال المبرِّد ـ، تحقيق: د.محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
١٠٠ ـ **كتاب اللَّامات ـ دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ـ**: الدكتور: عبدالهادي الفضيلي، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م.
١٠١ ـ **الكتاب**: أبو بشر عمرو بن قنبر (سيبويه)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٠٢ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ.

١٠٣ ـ **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: الإمام شهاب الدين القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان و عبدالصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٢هـ.

١٠٤ ـ **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب وعلل القراءات**: أبو الحسن علي بن الحسين الضرير (الباقولي)، تحقيق: الدكتور عبدالقادر السعدي، دار عمار، ١٤٢٦هـ.

١٠٥ ـ **الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية**: الدكتور محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٠٦ ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.

١٠٧ ـ **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**: أبو بكر أحمد بن علي (الخطيب البغدادي)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٠٨ ـ **اللباب في عوم الكتاب**: ابن عادل الحنبلي، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٠٩ ـ **المبسوط**: محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

١١٠ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبدالله بن محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

١١١ ـ **المجموع شرح المهذب**: يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت.

١١٢ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمة**: ترتيب الشيخ عبدالرحمن بن قاسم، مكتبة اب تيمية، القاهرة.

١١٣ ـ **محاسن التأويل**: الشيخ جمال الدين القاسمي، تعليق وتخريج: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.

١١٤ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، طبعة القاهرة، ١٤١٥هـ.

١١٥ ـ **المحرَّر الوجيز**: محمد بن عبدالحق بن عطية الأندلسي، وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

١١٦ ـ **المحلَّى بالآثار في شرح المحلى بالاختصار**: على بن سعيد بن حزم الندلسي، تحقيق: عبدالغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١١٧ ـ **مختصر العبارات لمعجم اصطلاحات القراءات**: لفضيلة الدكتور: إبراهيم الدوسري، دار الحضارة، ١٤٢٩هـ.

١١٨ ـ **المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين**: أبو محمد الحسن بن علي العمَّاني، رسالتان علميتنا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، تحقيق: هند العبدلي، ومحمد بن حمود الأزوري، ١٤٢٣هـ.

١١٩ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة.

١٢٠ ـ **المستدرك على الصحيحين**: أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحكام النيسابوري، وبذيله: **التلخيص**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٢١ ـ **المسند**: الإمام أحمد بن حنبل، محقَّق بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.

١٢٢ ـ **مشكل إعراب القرآن**: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السَّوَّاس، دار اليمامة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.

١٢٣ ـ **المصباح الزاهر في القراءاتِ العشر البواهر للشهرزوري**: رسالةٌ علمية بقسم القرآن وعلومه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق الدكتور: إبراهيم بن سعيد الدوسري، ١٤١٤هـ.

١٢٤ ـ **المصطلحات والأصول في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري وعلاقُتهما بمدرستي البصرة والكوفة**: عبدالوهاب بن محمد الغامدي، رسالة علمية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ.

١٢٥ ـ **معالم التنزيل**: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد النمر، وعثمان ضمرية، وسليمان الحرش، درا طيبة، ١٤٠٩هـ.

١٢٦ ـ **معاني القراءات**: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، بتحقيق د. عيد مصطفى درويش، ود.عوض محمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٢٧ ـ **معاني القرآن وإعرابه**: أبو إسحاق إبراهيم بن السِّري (الزجاج)، احقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ.
١٢٨ ـ **معاني القرآن**: أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد الصابوني، طبعة جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.
١٢٩ ـ **معاني القرآن**: علي بن حمزة الكسائي، بعناية الدكتور: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للنشر، مصر، ١٩٩٨م.
١٣٠ ـ **معاني القرآن**: يحيى بن يزيد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٣١ ـ **المعجم الكبير**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
١٣٢ ـ **معجم المؤلِّفين (تراجم مصنّفي الكتب العربية)**: عمر رضا كحالة: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
١٣٣ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٣٤ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.
١٣٥ ـ **المغني في الفقه**: محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي،تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، والدكتور عبدالفتاح الحلو، عالم الكتب.
١٣٦ ـ **المفصل في علوم البلاغة العربية**: الدكتور: عيسى الكاعوب، دار العلم، دبي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٣٧ ـ **المقتضب**: أبو العابس محمد بن يزيد الثمالي (المبرد)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.
١٣٨ ـ **المكتفى في الوقف والابتداء**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
١٣٩ ـ **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**: للأشموني، ومعه: **المقصد لتلخيص ما في المرشد**: زكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
١٤٠ ـ **المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج**: يحيى بن شرف النووي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعارف، بيروت، ١٤٢٢هـ.

١٤١ ـ **منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم القراءات**: رسالة علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدكتور السالم أحمد محمود الجكني عام ١٤٢١هـ.

١٤٢ ـ **الموجز في شرح أداء القراء السبعة**: لأبي علي الأهوازي، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ.

١٤٣ ـ **الموضح في وجوه القراءات وعللها**: نصر بن علي الفارس (ابن أبي مريم)، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ١٤١٤هـ.

١٤٤ ـ **النشر في القراءات العشر**: للإمام محمد بن محمد الجزري، دراسة وتحقيق من أول باب فرش الحروف إلى آخر الكتاب، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير، إعداد محمد بن محفوظ الشنقيطي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٤٥ ـ **النكت في تفسير كتاب سيبويه**: لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢٠هـ.

١٤٦ ـ **الهادي في معرفة المقاطع والمبادي**: أو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، رشالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق: سليمان بن حمد الصقري، ١٤١١هـ.

١٤٧ ـ **الهداية إلى بلوغ النهاية**: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور الشاهد البوشيخي، كلية الدراسات والبحث العلمي بجامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ.

١٤٨ ـ **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه٢٠٠٠م.

١٤٩ ـ **الوصل والفصل في القرآن الكريم**: الدكتور منير سلطان، دار المعارف، ١٩٨٣م.

١٥٠ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تقديم، محمد عبدالرحمن المرعشلي، اعتنى بها: مكتب التحقيق، أعدَّ فهارسها: رياض عبدالله عبدالهادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٥١ ـ **الوقف والابتداء**: محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: محسن هاشم درويش، دار المنهاج، ١٤٢٢هـ.

١٥٢ ـ **وصف الاهتداء في الوقف والابتداء**: إبراهيم الجعبري، رسالة علمية، بتحقيق: نواف بن معيض الحارثي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم د. خالد العلمي	أ
شكر وتقدير	٥
المقدِّمة	٧
❋ القسم الأوّل: الدراسة النظرية	١٥
التمهيد	١٧
المبحث الأول: علاقته بعلم القراءات	١٩
المبحث الثاني: علاقته بالعلوم الأخرى	٢٣
الفصل الأول: اتجاهاتُ اختلاف القراءات	٣٧
الفصل الأول: اتجاهاتُ اختلاف القراءات	٣٩
المبحثُ الأوَّل: اختلافُ ألفاظِ القراءاتِ واتحادُ المعاني	٤١
المبحث الثاني: اختلافُ ألفاظ القراءات واختلافُ معانيها اختلافَ تنوع	٤٥
المبحث الثالث: اختلاف ألفاظ القراءات ومعانيها اختلافَ تغاير ...	٤٧
الفصل الثاني: مناهجُ القراء في تحديد مواضع الوقف	٤٩
الفصل الثاني: مناهجُ القراء في تحديد مواضع الوقف	٥١
المبحث الأول: مراعاة الوقف من حيث رؤوس الآي	٥٩
المبحث الثاني: مراعاة الوقف من حيث اللفظ	٦٥
المبحث الثالث: مراعاة الوقف من حيث المعنى	٦٧
الفصل الثالث: أنواع اختلاف القراءات التي يتأثرُ بها الوقف	٦٩
المبحث الأوَّل: الخلافُ المتعلق بالأفعال	٧١
المطلب الأول: الالتفاتُ في الأفعال من الغيبة إلى الحضور، ومن الحضور إلى الغيبة	٧٣

الموضوع	الصفحة

المطلب الثاني: تعدد بناء الأفعال للمعلوم أو المجهول حسب القراءة ٧٧
المطلب الثالث: تردد الفعل بين الماضي والأمر حسب القراءة .. ٧٩
المطلب الرابع: عطفُ الفعل واستئنافُه حسب القراءة ٨١
المبحث الثاني: الخلافُ المتعلقُ بالأسماء والحروف ٨٥
المطلب الأول: اختلافُ حركات وأعاريب الأسماء حسب كل قراءة . ٨٧
المطلب الثاني: تعدد معاني الحرف حسب كل القراءة ٩١
المطلب الثالث: إبدالُ حرف مكان حرف حسب القراءة ٩٣
المبحث الثالث: الخلافُ المتعلق بالجُمل والأساليب ٩٥
المطلب الأول: العطفُ والاستئناف ٩٧
المطلب الثاني: الخبر والإنشاء ٩٩
المطلب الثالث: تمامُ المعنى عند رأس الآية، واتصالُه بما بعدها حسب القراءة ١٠١
*** القسم الثاني: الدراسة التطبيقية** ١٠٥
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة البقرة ١٠٧
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة آل عمران ١٥١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النساء ١٩٠
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المائدة ٢٠١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأنعام ٢١٣
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأعراف ٢٤٣
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأنفال ٢٦٦
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة التوبة ٢٧١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة يونس ٢٨٢
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة هود ٣٠٩
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة يوسف ٣٢٠
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الرعد ٣٢٤
المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة إبراهيم ٣٢٨
المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النحل ٣٣١

الموضوع	الصفحة
المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الإسراء	٣٤٥
المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الكهف	٣٥٥
المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة مريم	٣٥٩
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة طه	٣٦٨
المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأنبياء	٣٨١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الحج	٣٨٨
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المؤمنون	٣٩٤
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النور	٤٠٢
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الفرقان	٤١٤
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الشعراء	٤٢٤
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النمل	٤٢٩
المواطن الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة القصص	٤٤١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة العنكبوت	٤٤٦
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الروم	٤٥٤
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة لقمان	٤٥٦
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الأحزاب	٤٦٢
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة سبأ	٤٦٤
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة يس	٤٦٩
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الصافات	٤٧٥
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة صَ	٤٨٤
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة غافر	٤٩١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة فصِّلت	٤٩٥
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الشورى	٥٠١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الزخرف	٥٠٧
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الدخان	٥١٦
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الجاثية	٥٢١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة محمد ﷺ	٥٢٩

الموضوع	الصفحة
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الطور	٥٣٢
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة القمر	٥٣٤
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الرحمن ﷻ	٥٣٦
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الواقعة	٥٤٠
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الحديد	٥٤٣
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة القلم	٥٤٥
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المعارج	٥٤٨
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الجنِّ	٥٥١
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المزَّمِّل	٥٥٥
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الإنسان	٥٥٧
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المرسلات	٥٦٠
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة النبأ	٥٦٢
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة عبس	٥٦٥
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة الشمس	٥٦٨
المواطنُ الفرشيَّةُ ووقوفها في سورة المسد	٥٧١
الخاتمة	٥٧٣
*** الفهارس العامة**	٥٧٧
فهرس الآيات الواقعة في رؤوس المسائل	٥٧٩
فهرس المصادر والمراجع	٥٨٧
فهرس الموضوعات	٦٠١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com